

هذا الجزء الثاني من كتاب فتاوى
شيخ الاسلام والمسلمين العالم
العامل الشيخ محمد انطليبي
الشافعي رضي الله عنه
وتقع المسلمين ببركة
علومه في الدنيا
والآخرة بجمعه
وصكركه
آمين

هذه فهرست الجزء الثاني
من كتاب فتاوى الخليلي
على مذهب الامام
الشافعي رحمه
الله تعالى
ونفعنا به
آمين

فهرست الجزء الثاني من كتاب فتاوى الخليل

صفحة	
٣	كتاب اللقطة
٣	مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لا أدري ما ضاع فني الخ
٣	كتاب اللقيط
٣	مطلب في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث الخ
٣	كتاب الجمالة
٣	مطلب في جماعة جاعلوا على حفرة بئر بناء على أنه لم يمس وظهر للغير ولم يتم فهل لهم قسط ما عملوا
٣	مطلب في راع مجعول له على كل ثور قدر وضاع منه البعض هل يضمن أولا
٣	مطلب نجار جعل له على كل فدان قدر من الدرة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل يلزم ما جعلوه له أولا
٣	مطلب في رجل جعل لا يخرج جعلا ليخطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها
٣	مطلب في جماعة معلومين جاعلوا جماعة لينوا لهم أنونا ويقيدها عليه حتى يصير شيدا أو فساد
٤	مطلب في رجل به عي جعل لا يخرج جعلا ليعالجه فعالجه فأبصر ثم أنكر
٤	مطلب في رجلين عند أحدهما بقرة والآخر ثور اتفقا على أن يحرث أحدهما والبذر من عنده
٤	مطلب في رجل راع لبلدة ضاع منه حمار يريد مالكمها أن يغرم الراعي
٤	مطلب في رجل أوصفه جماعة واصطلح معهم على ثلثمائة قرش
٤	كتاب العرائص
٤	مطلب في رجلا غرق في البحر وعليه ديون هل يحاسب في الآخرة
٥	مطلب امرأة ماتت عن زوج ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز رجل يدعي النسب لها الخ
٥	مطلب في رجل زوج ابنه بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت البنت الخ
٥	مطلب في رجل مات وخلف أربع نسوة أحدها من تأخذ المهر والميراث والباقي بالخلاف الخ
٥	مطلب رجل اشترى من آخر نساة مملكات مقلد ما يقدم على أصحاب الدين أولا

- ٥ مطلب رجل باع ابنته ميتة لماله ثم مات عنها فقط الخ
- ٦ مطلب امرأة ماتت وعليها دين وطباء وثمن تجهيز من كفن وغسل
- ٦ مطلب رجل مات عن بنتين وزوجة وأخ لا ثم وترك ما يورث عنه الخ
- ٦ مطلب رجل مات وعليه دين وله أخ وبنت فهل يجب على الأخ وفاء الدين
- ٦ مطلب امرأة ماتت عن عمها وابن أختها قلن الميراث الخ
- ٦ مطلب امرأة مرضت مرض الموت وأحضرت شهوداً أنها لاحق لما قبل زوجها
- ٦ مطلب رجل عقد على بكر بهرم معلوم ومات عنها قبل الدخول الخ
- ٦ مطلب في ثلاث أخوة اثنين شقيقين والاخر لآب
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن بنت أخ وابن أخ لا ثم وابن خال من أم
- ٧ مطلب رجل مسلم له أب ذمى مات على دينه وعليه ديون هل يجب على ولده شئ من الديون أولاً الخ
- ٧ مطلب رجل مريض مرض الموت له كرمات وقفها في مرضه
- ٧ مطلب رجل ربي عند قوم وترك تركة الخ
- ٧ مطلب رجل مات عن ابن عم هو أخ لا ثم وهب جميع ماله لابن عمه الخ
- ٧ مطلب امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق وأولاد أخ لآب
- ٨ مطلب رجل ترك ابنتين وأخا وترك ميراثاً الخ
- ٨ مطلب امرأة ماتت عن ابن حال شقيق وعن ابن خاله وعن بنتي خالة
- ٨ مطلب رجل نصراني له ثلاثة أولاد أم لم اتسار وبقى الثالث على دين أبيه الخ
- ٨ مطلب رجل معه زوجة تسارع معها في أمر حرام معه الخ
- ٨ مطلب رجل مات عن زوجته وأخته لا ثم وابن أخيه الخ
- ٨ مطلب امرأة زوجها أخذ مهرها ثم مات وخلف ولداً
- ٩ مطلب في ثلاث أخوات اثنين منهم من أم والثالث من أم غيرهما أتوا جميعاً الخ
- ٩ مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ
- ٩ مطلب في رجل تزوج بنتاً فاصراً بمهر معلوم من أبيها الخ
- ٩ مطلب رجل خصب بنتاً باعته من عمها الولده وقرأ العاتمة الخ
- ٩ مطلب فيما اتفقت فيه المذاهب الأربع الخ
- ١٠ مطلب في بنت ماتت عن عمها أخت أبيها الشقيقة وعن بنت عمها
- ١٠ مطلب رجل ادعى على وصي قاصرو وكيل بالغ أنه يرث من مورثه ما ذ صلب

المدعى على شئ معلوم الخ

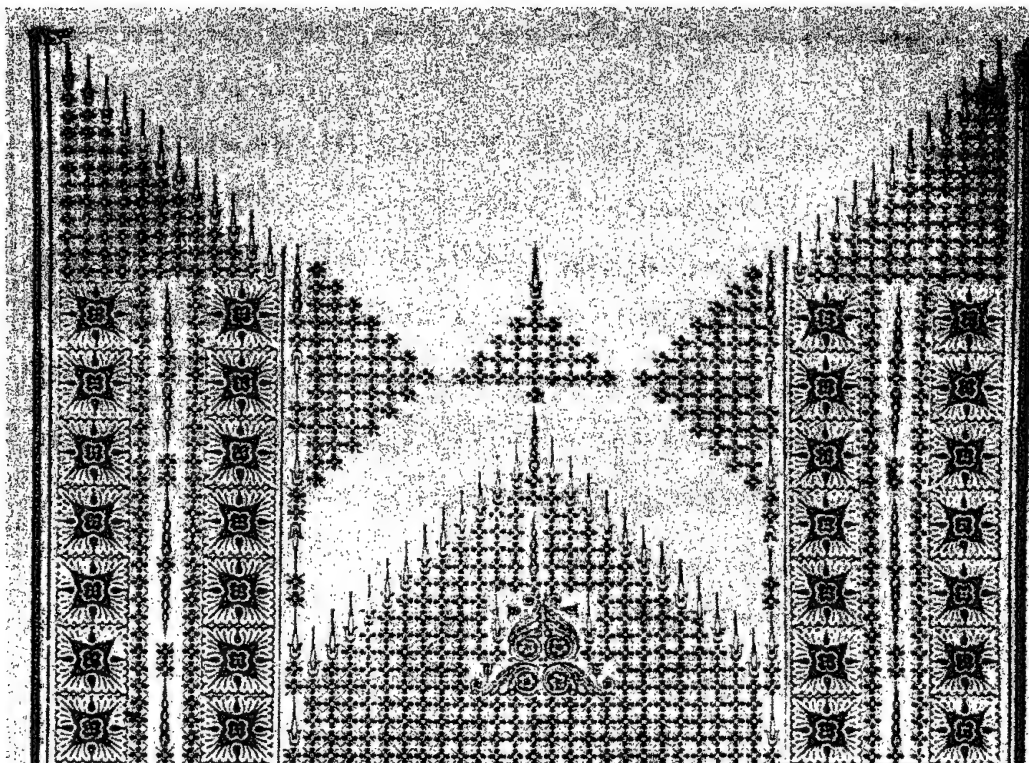
- ١٠ مطلب في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لا ثم فكيف تقسم التركة الخ
- ١٠ مطلب في اتفاق السادة الشافعية والحنفية في رجل له ابن وأخ وأولاد عم وأقارب الخ
- ١١ مطلب في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على مهرها الخ
- ١١ مطلب في رجل أشهد في حال صحته انه ليس له وارث الا فلان وهو أجنبي عنه ثم مات الخ
- ١١ مطلب في رجل مات عن أولاد وكان واحداً انزل عن أبيه وحصل مالا الخ
- ١١ مطلب في رجل عصى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال غضبه فأفتاه من هو عمدة بالافناء بعدم الوقوع الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أخيها الخ
- ١٢ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأمها وأختها الشقيقة الخ
- ١٢ مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعى ذلك لها وورثته يدعون ذلك الخ
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأبيه فأي شخص كل واحد منهما الخ
- ١٣ مطلب في ثلاثة اخوة واحد منهم انزل عن أبيه وبقي الاخوان مع أبيهما
- ١٣ مطلب في امرأة ماتت عن موروث ولها خال شقيق أمها وبنتا عمها الخ
- ١٣ كتاب الوصية
- ١٣ مطلب رجل أوصى في مرض موته بثلاث ماله لثلاثة أشخاص ومات بعد ساعة الخ
- ١٣ مطلب في ولد كان في عائلته أبيه الخ
- ١٤ مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسماً ضممه لواحد منهم ثم مات فما الحكم الخ
- ١٤ مطلب رجل عليه دين وله دار وقفها في مرض موته ومات الخ
- ١٤ مطلب رجل أوصى لاهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ
- ١٤ مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها بعد الموت لا يستحقه الا فلان الخ
- ١٤ مطلب بنت ماتت عن أمها وزوجها وكان أصدقها ربع كرم الخ

- ١٥ مطلب رجل نصبه الحما كبر وميتا على أيتام وصلهم فأتى المصنعة الخ
- ١٥ مطلب في اتفاق الشافعية والخنفية في هذه المسئلة الخ
- ١٧ مطلب في قاصر له عم وله مال يخشى عليه الضياع منه الخ
- ١٧ مطلب في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها ثم رجع الخ
- ١٧ مطلب رجل مات فاستقرض أهله مبلغا تجهيزه من رجل الخ
- ١٨ كتاب الوديعة
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت أبطك فنقلها إلى عدل وأدعى ضياعها الخ
- ١٨ مطلب في امرأة اسمها غزية تدعى أنها دفعت أمانة لعلية وهي تنكر الخ
- ١٨ مطلب في بنت قاصرة مات زوجها بمكة المشرفة ولها صداق عليه جملها بعض الناس الخ
- ١٨ مطلب في رجل دفع لآخر صوفالينسجه له فأرسل أخاه وقال ادفعه له فامتنع ثم ضاع الخ
- ١٨ مطلب في رجل أودع مع آخر حجارة ومعه حجارة أخرى فمضت بحماها فحمله على الحجارة الوديعة
- ١٨ مطلب امرأة دفعت أربع سنخول لصبي أعطها وأخذت منه نظيرها الخ
- ١٩ مطلب رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها فقال خذ هذه لك مكين وبها واحسبها من مالك
- ١٩ مطلب امرأة وضعت عند آخرها علية لا تعلم ما فيها وأختها تدعى أن فيها دراهم الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع لآخر ثورين ليحرق عليهم ما قسا فرو تركهما عند أخيه
- ١٩ مطلب رجل أودع عند آخر فرسا وأذن له بالتمرف فيمما حصل له أمراض يخاف منه فكواها بالنار الخ
- ١٩ مطلب رجل دفع له زوجته أمانة وامرأة أخرى دفعت له أمانة ليشتري لهما أرزافعل فلقيه اعرابي فأخذه منه فالحكم
- ٢٠ مطلب قرية حصل في جانب منها ثوب فجاء رجل إلى آخر وقال له اذهب معي حتى أدفع لك حوائج زوجتي الخ
- ٢٠ مطلب رجل دفع لآخر مائة من الزيت يوصله رجلا ويأتي إليه بسند الخ

- ٢١ مطلب رجل أودع امرأة أمانة ثم صار للبلد شراب الخ
 ٢١ مطلب في خربة وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فجاءت امرأة من الخاضعين الخ
 ٢١ مطلب رجل معه عدول وضعها على حمار من حير أهل قرية ورجل آخر يذم
 أنه وضع عدوله أيضا الخ
 ٢١ مطلب امرأة أودعت امرأة أخرى دراهم ثم طلبتهم منها فامتنعت الخ
 ٢١ مطلب شريك كان في غنم اقتسمها فقال أحدهما للشريكه دع حصتي الخ
 ٢٢ مطلب ذي في مصبنة تدفع له الناس دراهم يعمل صابونا فدفع ذي آخر له
 مالا الخ
 ٢٢ مطلب رجل عنده فرس أخذها منه آخر فصل خوف فركبها تابعا له وخرجا
 من يافا الخ
 ٢٢ مطلب رجل أودع آخر عققا وثقلها الوديع ثم ضاعت فما الحكم
 ٢٢ مطلب رجل له حانوت عهد بمحفظ الدواب فجاء رجل من غير حضوره ووضع
 دابته الخ
 ٢٢ مطلب رجل دفع لا آخر أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها
 وسافر ليلا الخ
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر مبلغا ونهاه عن دفعه لأمه الخ
 ٢٣ مطلب رجل أودع آخر حمارا والوديع دفعه إلى غيره الخ
 ٢٣ مطلب اتفاق الشافعية والمحنفية في متكلم على أوقاف نصب جابيا يحصل له
 ربيع الأوقاف الخ
 ٢٣ مطلب قرية وقع بها خوف من حاكم فتفرق أهلها في البلاد فجاء رجل ووضع
 عند آخر أمانة الخ
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغيرها فأخذها ودفعها في داره الخ
 ٢٤ مطلب رجل دفع لا آخر سبعة من الذهب ليوصلها إلى رجل آخر والرجل
 ينكر الخ
 ٢٤ مطلب رجل أودع آخر حمارا أمانة ودفع له علفه فأهمله فضااع الخ
 ٢٥ مطلب رجل أودع آخر دراهم وغير ذلك فعدا عدو على البلد من جيش
 ٢٥ مطلب رجل دفع لمسكاري فرذة قطن ليوصلها إلى القدس فضااعت
 ٢٥ مطلب في امرأة عندها أمانة لاخرى فصل خوف في البلد فتسارع الناس

- لاخذ اماناتهم فجاء ولد ما حبة الامانة وطلبها من المرأة فقالت اخذتها امانك
ثم نهيت بعد ذلك
- ٢٥ كتاب قسم النفي والغنية
مطلب ما حذ النفي وما حذ الغنية
- ٢٦ كتاب قسم الزكاة
مطلب في رجل فقير من اهل قرية هل يجوز دفع زكاتهم له أولا الخ
- ٢٦ مطلب رجل غني يصلي باهل بلد وهم يدفعون له زكاة فطرتهم له مع وجود
فقرائها فما الحكم
- ٢٧ كتاب النكاح
مطلب في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها ودفع قدرا من الدواهم تسمى
مسكه فما الحكم
- ٢٧ مطلب في قاصر عقد عليها اخوها القاصر فهل العقد صحيح أولا
مطلب في امرأة لها عصبية يزيدون زواجها قهر او يأخذون مهرها فما الحكم
- ٢٧ مطلب في رجل تزوج ابنته لا يخرجهم معلوم والا يخرج زوج ابنته لذاك الرجل
بقدر معلوم وماتت فما الحكم
- ٢٧ مطلب في رجل تزوج من آخر بنته القاصرة ثم جاءه أبوها وقال له ان عقدك
غير صحيح لكوفي زوجتها من غيرك قبلك الخ
- ٢٨ مطلب رجل له زوجة دخل بها وبقى عليه من مهرها الخ
مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل بشهود ثم تزوجها لآخر
- ٢٨ مطلب عم زوج بنت أخيه القاصرة وماتت قبل الدخول
مطلب رجل تزوج بنتا قاصرا من أبيها بتردد على مهر المثل
- ٢٩ مطلب امرأة عقد عليها على بطن موت زوجها ثم تبينت حياته الخ
مطلب ما حكم الرشوة التي تسمى برطيل
- ٢٩ مطلب الزوجة اذا ماتت قبل الدخول بها هل يتقرر المهر كاملا على الزوج الخ
مطلب رجل تزوج لابنه القاصر بنتا ثم مات أبوه فوكل القاصر رجلا من
في الطلاق فما الحكم
- ٢٩ مطلب القاصر اذا تزوجها أبوها بالا جبار لغير قادر على الصداق حال العقد
فالعقد غير صحيح

- ٣٨ مطلب للبنت القاصر إذا طلقت قبل الدخول وتزوجها رجل ودخل بها يلزمه المهر الخ
- ٣٩ مطلب رجل قبل لولده البالغ النكاح من غير إذنه فالنكاح باطل الخ
- ٣٩ مطلب يجب التفريق في المضاجع بين الأولاد الذكور والإناث الخ
- ٣٠ مطلب تسن المصافحة عند التلاقي الخ
- ٣٠ مطلب الزوج إذا كان غير موسر حال العقد والعقد باطل الخ
- ٣٠ مطلب إذا بشر ببنث وقال له آخر زوجنيها لا بنى فقال زوجته أيها الخ
- ٣٠ مطلب وجل خطب بنت رجل فقال لا أزوجه لك إلا أن زوجتني بنتك الخ
- ٣٠ مطلب رجل طلب منه زواج بنت ابنه الخ
- ٣١ مطلب ولد فقير وعبه والده من ماله قبل العقد وعقد له عيل بنت قاصر الخ
- ٣١ مطلب رجل مات عن زوجته قبل الدخول فهل يستقر عليه للمهر الخ
- ٣١ مطلب رجل قال لاني بنت أريد ابنتك فقال أبوها جاءت لك الخ
- ٣١ مطلب امرأة وكلت غير عصبتها في زواجها فهل يصح العقد أولا الخ
- ٣١ مطلب ما يفعل بمدينة سيدنا الخليل من موسم النيص الخ
- ٣٢ مطلب امرأة طلقها زوجها وتدعى أنها حامل الخ
- ٣٢ مطلب رجل حلف بالطلاق الثلاث على أخته البالغة أن لا يزوجه الخ
- ٣٣ مطلب في رجل تزوج ابنه القاصر بإئنة رجل بمهر معلوم
- ٣٣ مطلب في قاصر زوجها جدها مع وجود أبيها من غير عذر ولا مانع فلا يصح النكاح
- ٣٣ مطلب قاصر زوجها أبوها بالاجبار لرجل لا يملك انصداق فالنكاح لا ينعقد
- ٣٣ مطلب قاصرة زوجها أخوها القاصر لولد قاصر فلا ينعقد النكاح الخ
- ٣٣ مطلب رجل زوج ابنته القاصر لرجل معسر فالنكاح غير صحيح الخ
- ٣٣ مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت مثله أرادت أن تهبه مهره ليتزوج به فهل يجوز أولا الخ
- ٣٤ مطلب رجل معه امرأة مات أبوها فهل يصح أن يتزوج بزوجته التي هي ضرة أم زوجته أم لا
- ٣٤ مطلب في رجل خطب امرأة وانفق على شيء معلوم ودفع لها الملاك فهل لا يصح النكاح إلا بالعقد أولا الخ



(بسم الله الرحمن الرحيم)

﴿كتاب الاقطعة﴾

(سئل) في رجلين ضاع لهما دراهم فقال أحدهما لأدري ما ضاع مني أهو ريالان أو واحد ذهب مشغص وقال الثاني ضاع مني ريالان أنصاف وريالان صحيحان وواحد ذهب جزير على حدة ووصف الخرقاة الصارة لهما فاخرجها الواحد لهما فوجدت كما وصف الثاني فهل للأول فيما حق أولا (أجاب) الدراهم للثاني الواصف لهما حكم ما وجدها الواحد وأما الأول فيطلب ماله لعله يجده على أن دعواه لا تصح لعدم الجزم والله أعلم

﴿كتاب اللقيط﴾

(سئل) في رجل أسلم وله أولاد دون البلوغ من ذكور وإناث فهل هم مسلمون تبعاً لأبائهم وهل يجب ختانهم وهل تجوز الأنتى لذمي وهل يجب على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويثابون على ذلك (أجاب) إذا أسلم الكافر من نصارى ويهود وغيرهما تبعه في الإسلام فرعه الصغير والمجنون من ولده وولده وله

مطلب في رجلين ضاع لهما دراهم

مطلب في رجل أسلم وله أولاد الخ

وان سفل تبعه الاصله ولومن قبل الام فان رضى بالكفر بعد البلوغ فرتد يجب قتله
اذا لم يرجع للاسلام ويجب ختمهم لان ذلك علامة اهل الايمان فان امتنع عزرو
ولا يجوز نكاح البنت التي اسلم ابوها وهي قاصرة ان تزوج بكافروا ان تزوجت به
فنكاحها باطل باجماع المسلمين لنص القرآن العظيم ويجب على كل مؤمن بالله واليوم
الاخر ان يأمر في هذه المسئلة بالمعروف وينهى عن المنكر ويرفع الامر في ذلك لولاة
الامور ايدهم الله تعالى حتى يقتلوا من يجب قتله من الاولاد ان ارتدو ويعزروا
من يستحق التعزير منهم ويعزروا الذي المترج للمسئلة بما يليق به والله اعلم

(كتاب الجمالة)

(سئل) في جماعة جاعلوا على حفر بئر بناء على انه لهم ثم ظهر البئر مستحقا للغير
ولم يتم الجماعة الجاعلون العمل فهل يستحقون بقسط ما عملوا (اجاب) قال
في المنهج وشرحه وشرط فيه أي العاقد اختيار واطلاق تصرف ملتزم ولو غير المالك
ثم قال ولا عامل أجره أي أجره مثله ان فسخ الملتزم ولو باع ثاق الرقيق بعد الشروع
في العمل كما في القراض وقال في العباب في أحكام الجمالة فيها أنها جائزة فلا كل
من المتعاملين فسخها قبل الفراغ ثم ان كان قبل الشروع فلا شيء للعامل
أو في الاثنافله أجره مثل ما عمل قبل الفسخ والله أعلم (سئل) عن راع جمعول له
على كل ثور أو جزار قدر ما من الغلة ليرعى البقر والحجر بذلك سرق منها ثلاث
وأكل الذئب منها واحدة فهل يكون ضامنا لها (اجاب) حيث لم يحصل من
الراعي تقصير فلا ضمان عليه بل تلف كل بقضاء الله تعالى وقدره والله أعلم
(سئل) عن نجار جعل له أهل بلد على كل فدان مدين من الذرة لينجر لهم
ما يحتاجون اليه مدة معلومة ولم تغل الذرة تلك السنة فهل يلزم ما جعلوه له (اجاب)
هذه جمالة صحيحة يجب على كل ملتزم دفع ما التزمه للنجار سواء كان العمل معلوما
أم مجهولا وعمر عليه للحاجة كما في عامل القراض بل أولى ولا نظير لكون الذرة لم تغل
لانه لم يعمل فيه ابل في التجارة الخارجية عنها والله أعلم (سئل) في رجل جعل
لاخر جعل لا يخطب له بنتا فخطبها وتزوجها ولم يدخل بها ثم مات الزوج فهل لايه
الرجوع على العامل بالجعل الذي صار له وقبضه (اجاب) ليس له الرجوع
لانه استحقه بالخطبة وقد وجدت ولم يكن للدخول في ذلك والحالة هذه والله تعالى
أعلم (سئل) في جماعة معلومين جاعلوا جماعة معلومين لينبوا لهم اتونا
ويقيدوا عليه حتى يصير شيئا افوق قدره واعليه وقصروا في وقوده حتى فسده فهل
يستحقون الجعل (اجاب) حيث لم يصرا لاتون شيئا لا يستحق العامل الجعل

مطلب في جماعة جاعلوا
على حفر بئر بناء على انه لهم
وظهر للغير ولم يتم فهل لهم
قسط عملوا

مطلب في راع جمعول له على
كل ثور قدر وضاع منه البعض
هل يضمن أولا

مطلب نجار جعل له على
كل فدان قدر من الذرة ولم تغل
الذرة تلك السنة فهل يلزم
ما جعلوه له أولا

مطلب في رجل جعل لاخر
جعل لا يخطب له بنتا

مطلب في جماعة معلومين
جاعلوا جماعة لينبوا لهم اتونا
ويقيدوا عليه حتى يصير شيئا
وفسده

المعقول له لا شرط استحقاقه وقوع العمل مسلما وهما لم يحصل نفع لجماعين
والله أعلم (سئل) في رجل به عي لا يبصر شيئا جعل لا تحرقه عشرة
قروش ان عاجله وأبصر فما لجبه وأبصر وأقر بذلك وقعد نحو خمسة أيام يبصر ثم
أنكر وادعى عدم الابصار فهل يلزمه الجعل المذكور (أجاب) حيث كان
الجعل على الابصار وقد صار باقرار الجاعل أهل الاعتبار لزمه ما التزمه من العشرة
قروش وأما ما عرض بذلك له من عدم الابصار في قضاء الملك القهار الذي الانسان
تحت قهره بالليل والنهار فليس يبدأ أحد الاستمرار دائما لا ابصار لان ذلك من
صنع اللطيف الستار والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين عند أحدهما بقرة
وعند الآخر ثور اتفقا أن يحرق أحدهما عليهما ما ويضعا البذر مشتركا ليكون
الزرع وما يتحصل منه مشترك بينهما فحرق مائة البقرة لصاحبها سالمة على يد
بنة شرعية تشهد له بذلك ومكثت عند صاحبها نحو أسبوع ثم ذبحها والا أن يدعى
أن الذي كان يحرق عليهما أحدث فيهما عيبا يسري الى التلف فالحكم (أجاب)
حيث كان الامر كذا كرفلا ضمان على الحراث لانه استعمل البقرة في شغل المالك
الذي هو الزرع فاذا لم يحصل من الحراث فعل غير الحرق يؤدي للتلف فلا ضمان
عليه لما علم على أن رد البقرة سالمة الى مالكها يدل على عدم تعدي الحراث وذبح
المالك لها تصرف فيها فهو قد ألتف دابة نفسه والله أعلم (سئل) في رجل
راع لبلدة بقرها وحدهما بأجرة معلومة لم يقصر في حفظها بحسب الامكان ضاع
منها حمار يريد مالكها أن يغرم الراعي لها فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث
لم يحصل من الراعي تقصير فلا ضمان عليه لها الا ترى أن الرجل قضى دابته من يده
ولا تقصير منه فللباس أحوال وغفلات يعذر واقعها والراعي كذلك والله أعلم
(سئل) في رجل أوضعه جماعة واصطلم معهم على ثلاثمائة قرش ثم امتنعوا
فطلب من جماعة أن يعينوه عليهم ولم نصف المبلغ فلما علم الموضحون بذلك
انقادوا لدفع ما وقع عليه الصلح فهل هي جملة يستحقون بها ما ذكر ولم يعمل هذا
الجملة الا الوضع (أجاب) شرط الجملة أن يكون فيها عمل فيه كلفة هنا وغير متعين
فحيث ان الجماعة المستعان بهم لم يعملوا عملا فيه كلفة فلا يستحقون ما ذكر وليس
ما ذكر فيه لعدم وجود شرطها والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب القرائن)

(سئل) عن رجل غرق في البحر وعليه ديون هل يحاسب بها أم لا لكونه مات
مهيذا (أجاب) حيث لم يخلف ما يفي بالدين ولم يكن عصى بالاستدانة فلا

مطلب في رجل به عي جعل
تخرج على عاجله فأبصر
بأبصر ثم أنكر

مطلب في رجلين عند أحدهما
بقرة والاخر ثور اتفقا على
أن يحرق أحدهما والبذر
أن عنده

مطلب في رجل راع لبلدة
ضاع منه حمار

مطلب في رجل أوضعه
جماعة

مطلب في رجل غرق في البحر
وعليه ديون هل يحاسب
في الآخرة

يطالب بشيء وفي كرم الله تعالى ما يفي عنه وأما الشهادة فلا تسقط الحقوق عنه
 لأن غايته الموت على الإيمان وإن خلف ما يفي ويجب على الورثة قضاء دينه من
 التركة والأفلا يجب عليه شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم مات الزوج فوضع ابن أخيه يده على التركة ثم برز رجل
 يدعي أنه قريب لها فهل يعمل بمجرد قوله (أجاب) لا يعمل بمجرد قول
 المدعي للنسب بل لابد من شهود عدول يشهدون وإن الميتة فلانة بنت فلان ابن
 فلان إلى الجد الجامع وإن هذا الرجل فلان بن فلان إلى الجد الجامع لها يستحق
 النصف والنصف الثاني لابن الأخ الوارث لعمه والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل زوج ابنة بنت آخر ودفع له المهر ثم ماتت البنت قبل الدخول بها فهل
 لا يبه أن يطالب بالنصف للمهر الذي استولى عليه الأب الموروث للابن (أجاب)
 نعم له المطالبة به ويجب على من هو تحت يده تسليمه لو ارثه الذي هو الأب لأن الزوج
 يرث من الزوجة النصف بالزوجة فيرثه منه وارث الأب وحده إن لم يكن غيره
 والا كان بحسب الفريضة الشرعية والله أعلم (سئل) عن رجل مات وخلف
 أربع نسوة فأخذت أحدهن المهر والارث والثانية الارث دون المهر والثالثة
 المهر دون الارث والرابعة لا مهر ولا ارث (أجاب) هذا رقيق زوجته مولاه
 امتير ثم عتق أحدها ثم عتق العبد فترجع حرة مؤمنة وحرمة ذمية فإذا مات العبد
 العتيق وهو مؤمن فالحرمة المؤمنة ترثه وتأخذ المهر والحرمة الذمية لها المهر دون
 الارث والعتيقة المسلمة لها الارث دون المهر والرقيقة لا ارث ولا مهر والله أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بائنا ثم مات المشتري مفلسا وعين البن باقية
 لم تصرف فيه فهل يقدم به فيأخذه راعى الغرماء وليس للغرماء معارضته
 (أجاب) نعم يقدم كإذن عليه أئمننا وغيرهم متونا وشروحا قال في المنهج وشرحه
 لشيوخ الإسلام زكريا الأنصاري وما أي ومبيع مات مشتريه مفلسا أي بدأ به
 فيقدم على الغرماء لتعلق فسخ البائع به والله أعلم (سئل) في رجل باع ابنته
 بيتا مملوكا له ثم مات عنها فقط وخلف بقية الدار وغرسا من زيتون ورمان وغيرهما
 وكان يزرع في باده أرض بيت المال استولى عليها زراع غيره فهل يجوز لهم
 أن يعارضوا البنت فيما خلفه أبوها من الدار والغرس (أجاب) جميع ما خلفه
 الرجل من الدار والزيتون والرمان وغيرهما يكون أرثا لابنته فزاوردا ولا يجوز أن
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعارضها في ذلك بل لو أنكر ذلك أنسان كفر لانه
 خلاف نص القرآن ومعلوم من الدين بالضرورة وأنكاره كفر وأما الأرض فلن

مطلب امرأة ماتت عن زوج
 ولم يعلم لها وارث غيره ثم برز
 رجل يدعي النسب لها الخ

مطلب في رجل زوج ابنة
 بنت آخر ودفع المهر ثم ماتت
 البنت الخ

مطلب في رجل مات وخلف
 أربع نسوة أحدهن تأخذ
 المهر والارث والباقى
 بالخلاف الخ

مطلب رجل اشترى من آخر
 بائنا ثم مات مفلسا يقدم على
 أصحاب الدين أولا

مطلب رجل باع ابنته
 بيتا مملوكا له الخ

فروعها لانها لا تملك وأما الغرس والبناء فله لو كان للباني فيورثان عنه كل ذلك
 لا خلاف فيه والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وعليها دين ولها مؤن تجهيز
 من كفن وغسل وحفر وغير ذلك فهل يقدم ذلك على الارث (أجاب) نعم الدين
 ومؤن التجهيز مقدمان على الارث اجماعا لقوله تعالى من بعد وصية يوصي بها أو دين
 وقدمت الوصية في الآية اهتماما بشأنها والله أعلم (سئل) عن رجل مات
 عن بنتين وزوجة وأخ لا ثم وترك ما يورث عنه فهل للاخ للام من ميراثه شيء
 (أجاب) للزوجة مما ترك الثمن ثلاثة قرايط والباقي وهو أحد وعشرون قرايطا
 للبنتين فرضا ورضا كل واحدة لها عشرة قرايط ونصف ولا شيء للاخ للام
 ان غافا والله أعلم (سئل) عن رجل مات وعليه دين وله أخ وبنت فهل يجب
 على الاخ وفاء الدين من ماله أو من مهر البنات وبقي عن أخيه (أجاب) لا يجوز لمر
 يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطالب الاخ بشيء من ماله أو من المهر - رحيت لم يخلف
 الميت وفاء فان خلف تركه فعلق الغرماء بتركه ففقط دون الاخ والبنات قال تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله تعالى فليس لاحد أن يمنع عطية
 الله والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت وتركتمتها أخت أبيها وابن أختها
 فهل الارث بينهما أولا أحدهما وحده أو كيف الحال (أجاب) العمة تنزل منزلة
 الاب وابن الاخت منزلة الاخت وعلى كل حال الاب يحجب الاخت مطلقا أي سواء
 كانت لاب أم لام أم شقيقة فاليراث جميعه للعمة ولا شيء منه لابن الاخت كيف
 كان والله أعلم (سئل) في امرأة مرضت مرض الموت فاحضرت شهودا أو شهد
 على نفسها أنها لا حق لها قبل زوجها يعدل الميزان أو يميله فهل يصح منها هذا
 الاشهاد ولها مع أختها غنمات أقربها أبوها لهما ولها زوج وأخت شقيقة وبنت
 فكيف تقسم تركتها ولها أولاد مع هل لهم دخل في ذلك (أجاب) اقرار
 المريض في مرض الموت صحيح معمول به فليس للورثة معارضة الزوج بوجه ثم
 الغنمات وما خلفته المرأة للبنت منه النصف وللزوج منه الربع وللأخت
 الشقيقة الربع الثاني عصوبة مع الغير لان الاخوات مع البنات عصوبات ولا
 دخل لاولاد المجهوم بمن ذكر والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر
 بمهر معلوم ومات عنها قبل
 الدخول الخ
 مطلب في ثلاثة اخوة اثنين
 شقيقة والاخر لاب

مطلب امرأة ماتت
 وعليها دين

مطلب رجل مات عن بنتين
 وزوجة وأخ لا ثم وترك
 ما يورث عنه الخ

مطلب رجل مات وعليه
 دين وله أخ وبنت

مطلب امرأة ماتت عن عمتها
 وابن أختها فلمن الميراث الخ

مطلب امرأة مرضت مرض
 الموت وأحضرت شهودا أنها
 لا حق لها قبل زوجها

مطلب رجل عقد على بكر
 بمهر معلوم ومات عنها قبل
 الدخول الخ

مطلب في ثلاثة اخوة اثنين
 شقيقة والاخر لاب

اخوة اثنين شقيقين والاخر لاب مات أحدهما الاخوين الشقيقين فهل تركته
تسكون لاخته الشقيق خاصة أو بينه وبين الاخ من الاب (أجاب) ميراث
الميت للاخ الشقيق الذي هو من أمه وأبيه لأنه أقوى وليس لاخته لآبائه من الميراث
شيء والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت أخ لاب وابن خال
من أم فكيف ارث من ذكر (أجاب) الأصح ان تورث ذوى الارحام على مذهب
أهل التنزيل وهو أن ينزل كل فرع منزلة أصله ويقدم الاسبق الى الوارث فان
استموا قدر كان الميت خلف من يدلون به فهنا كان المرأة ماتت عن أخيها الأبيها
وأخيها الامها وخال فأخوها الامهالة السدس يأخذه ولده ولا أخيه لآبائه الباقي
تأخذه بنته ولا شيء لابن الخمال لبعده والله أعلم (سئل) عن رجل مسلم له
أب ذمي نصراني مات على دينه وعليه ديون فهل يلزم ولده المسلم شيء من الديون
(أجاب) من كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه منتقل وصائر
لا يجوز له ان يطالب المسلم بما على أبيه الذمي من الدين سواء خلف والده تركته
لان المسلم لا يرث الذمي أم لم يخلف وهو ظاهر وهذا الحكم لانعلم فيه خلافا في ملة
فن طالبه من أصحاب الديون فزجره وردعه على الحكم والافعل أهل الخير من
الكرام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مريض مرض الموت له كرمات ودار
وقفه ما في حال مرضه على ابنته وأمه وله ابن عم شقيق فهل يصح هذا الوقف
وبعضها مروهون (أجاب) الوقف الواقع في مرض الموت تبرع على وارث فان لم
يجز له بقية الورثة فالوقف باطل وان لم يكن مروهونا والله أعلم (سئل) في رجل له
ابن عم ربي عند قوم وترك عندهم ما يورث شرعا فهل يجب عليهم دفع ما تركه
بن العم وان طال المدة (أجاب) حيث ثبت شيء لابن عم الرجل بالبينة
الشرعية أو أقربوا به وجب عليهم دفعه لابن عمه الوارث له وكذلك يجب عليهم
دفع ما علموه لابن العم ولا يجوز لهم كتمان شيء مما هو له وان طال المدة وبلغت
الف سنة أو أكثر والله أعلم (سئل) في رجل يقال له خلف مات عن ابن
عم هو أخ لام وابن عم فقط وليسكن في مرض موته وهب جميع ماله لابن ابن عمه
وعليه مهر زوجته فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) يقدم أولا من التركة
الدين الذي على الميت ومنه مهر زوجته ثم ما بقي يخرج منه لابن ابن عمه الثلث ان لم
يجز له الباقي والباقي بعد الثلث والدين المذكورين يأخذ منه الاخ للام الذي هو
ابن عم السدس له خاصة ثم الباقي يقسم بينه وبين ابن العم نصفين ببينة الم والله أعلم
(سئل) في امرأة ماتت عن أولاد أخ شقيق ذكور واثلاث وعن أولاد أخ لاب

مطلب امرأة ماتت عن بنت
أخ وابن أخ لام

مطلب رجل مسلم له أب ذمي
مات على دينه وعليه ديون
هل يجب على ولده شيء من
الديون أو لا الخ

مطلب رجل مريض مرض
الموت له كرمات ودار
وقفه ما في حال مرضه
في مرضه

مطلب رجل ربي عند
قوم وترك تركته الخ

مطلب رجل مات عن ابن
عم هو أخ لام وهب جميع
ماله لابنه عمه الخ

مطلب امرأة ماتت عن أولاد
أخ شقيق وأولاد أخ لاب

ذكور وأما من فن الوارث منهم (أجاب) الوارث الذكور من أولاد الأخ الشقيق فقط وليس لأخواتهم معهم إرث لعدم نصيبهم من الحق ولا لأولاد الأخ للاب مطلقاً ذكوراً كانوا أو إناثاً لقوة أخوة الشقيق لأنه ذو قرابتين والله أعلم (سئل) في رجل مات وترك ابنتين وأخاً وترك ميراثاً فبعد مدة قيل للأخ اعط ميراث أخيك لابنتيه فقال هو لهما فهل يستحقان ما يخصه بهذا اللفظ (أجاب) لأشك أن البنتين يستحقان الثلثين ويبقى الثلث للأخ فإذا وهبه لابنتي أخيه هبة صحيحة وقبلت ذلك كان جميع ما خلفه الأخ لهما بالميراث والهبة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ابن خال شقيق وعن ابن خالة وعن بنتي خالة شقيقة فما يخص كل واحد من ذكر (أجاب) مذهب أهل التنزيل هو أن ينزل كل فرع منزلة أصله ويقدم الأسبق إلى الوارث فإن استووا في السبق إليه قدر كان الميت خلف من يدلون به ثم يجعل نصيب كل واحد منهم للذي ينزلوا منزلة على حسب ميراثهم منه لو كان هو الميت فالخالات والأخوات بمنزلة الأم وأولادها كآتهم فيقدر في هذا أن المرأة ماتت عن أمها والوارث لأمها أخوها وهو الخال وأختها وهي الخالة فما كان للخال وهو الثلثان لولده وما كان للخالة وهو الثلث لابنها وبنتها للذكر مثل حظ الأنثيين والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد دياب وسالم وسرحان أسلم سالم وسرحان في حياة أبيهما وبقي الأب ودياب كافرين ثم مات الأب عما ذكر ولكن دياب بقي على النصرانية حتى مات أبوه ثم أسلم بعد موت أبيه فهل يرث أخواته اللذان أسلمتا في حياة أبيهما (أجاب) قام الإجماع من جميع المذاهب الآن على أن يرث النصراني ومثله كل كافر لولده الكافر وإن أسلم بعد ذلك لأن العبرة بحال الموت وأما سالم وسرحان فلا يرثان من أبيهما اتفاقاً والله أعلم (سئل) في رجل معه زوجة تنازع معها في أمر حجهما معه فقال لها قبل التوجه هذه طالق ومضت إلى الحج وماتت وهي آيسة قبل انقضاء عذتها فهل يرث منها (أجاب) قال إمامنا الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله تعالى منها قوله تعالى ولكم نصف ما ترك أزواجكم ونفس الفرضيون أن الرجعية زوجة بإجماع المسلمين ويرث الزوج منها النصف حيث لا ولد والأورث الربع والله أعلم (سئل) في رجل مات عن زوجته وأخته لأمه وابن أخيه لأمه فكيف تقسم التركة بينهم (أجاب) للزوجة الربع ولباني وهو الثلاثة أرباع للأخت من الأم فرضاً ورداً ولا شيء منه لابن الأخ من الأم لأن الرق مقدم على دوى الأرحام والله أعلم (سئل) في امرأة زوجها أخوها الرجل وأخذ مهرها

مطلب رجل ترك ابنتين وأخاً

مطلب امرأة ماتت عن
ابن خال شقيق وعن
ابن خالة وعن بنتي خالة

مطلب رجل نصراني له
ثلاثة أولاد أسلم اثنان
وبقي الثالث على دين
أبيه الخ

مطلب رجل معه زوجة
تنازع معها في أمر حجهما

مطلب رجل مات عن زوجته
وأخته لأمه

مطلب امرأة زوجها أخوها
وأخذ مهرها

ثم مات وخلف ولدا ثم مات الولد والمهر موجود في تركته فهل لها أخذ مهرها قبل الورثة (أجاب) حيث ثبت استيلاء الاخ على المهر ثم مات فالباقي بعينه ترجع فيه الاخت والتالف ترجع في بدله فعلى كل حال هي مقدمة بمهرها على الورثة لانه امامين او عين وهما مقدمتان على الورثة والله أعلم (سئل) في ثلاثة اخوة رضوان وسمور من أم وعلقم من أم ماتوا جميعا وخلفوا أولادا ثم مات أولاد رضوان وبقي أولاد سمور وأولاد علقم في الوارث لا أولاد رضوان (أجاب) الوارث لا أولاد رضوان أولاد سمور لأنهم أولاد دعم شقيق وأولاد علقم أولاد دعم لأب والشقيق وولده حيث اتحدت الدرجة يقدم على الذي لأب وولده لأن أولاد الم المشقيق لهم قرابتان من جهة الأب والأم والذي لأب ليس له الا قرابة واحدة والله أعلم (سئل) في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وقد كانت أوصت لبناتها في حال صحتها بشيء من مصاغها فهل وصيتها البنات صحيحة أو لا بد من اجازة الزوج والعصبة (أجاب) صرح العلماء فاطبة بأن الوصية للوارث تتوقف على اجازة بقية الورثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث أي اذا لم تجز الورثة والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا فاصرا من أبيها بمهر معلوم ثم دخل عليها وماتت وهي فاصر وكان أبوها قبض من مهرها حصه وبقي عند الزوج حصه وبذع الأب ان بنته أباحت له ما قبضه فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) جميع ما خلفته من مهر وغيره حتى ثوبها يقسم نصفين نصفه للزوج والباقي لأبيها حيث لا أم ولا يعمل بقول الأب بالإباحة أو الهبة لأن القاصر لا يصح منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل خطب بنتا بالغه من عمها الولد فاتفق الحال على الاعطاء فقرئت فاتحة من غير عقد وراج فدفع له ستة قروش تسمى مسكة عندهم ثم وقع قبل العقد اعراض فهل له الرجوع بما دفع ولا يترتب عليه شيء (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بلا لفظ اليها ما لا قبل العقد أي ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منته أو مات رجعا بما وصلها منه كالأفاهة كلام البخاري واعنده الاذرعى ونقله الزركشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاء بقرب الصريح انتهى اذا علمت ذلك كان للوالد الرجوع بما دفعه للزوجة أو لعمها لانه دفع ليحصل العقد ولم يحصل ولا شيء له عليه لعدم وجود العقد ولا عبرة بما وقع من الاتفاق والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أخ شقيق وابن أخ شقيق وترك ميراثا فهل لابن الاخ مع الاخ شيء من التركة (أجاب) ليس لابن الاخ مع وجود الاخ الشقيق حق باجماع المسلمين الشافعية والحنفية والمالكية والحنابلة لانه

مطلب في ثلاث اخوة اثنين منهم من أم واشالث من أم غيرهما متواجبا الخ

مطلب في امرأة توفت عن زوج وبنت وعصبة وكانت أوصت الخ

مطلب في رجل تزوج بنتا فاصرا بمهر معلوم من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتا بالغه من عمها الولد وقرأ الفاتحة الخ

مطلب فيما اتفقت فيه المذاهب الاربع الخ

أقرب منه حتى لو كان ابن الأخ الشقيق مع الأخ الأب فالأخ أيضاً للأب ولا
شيء لابن الأخ الشقيق أجمعاً فطلب ابن الأخ الميراث مع وجود عمه سواء كان
شقيقاً أم لا خروج عن الملة المجدية فليتق الله والله أعلم (سئل) عن بنت
ماتت عن عمها أخت أبيها الشقيقة له وعن بنت عمها فلن يكون ميراثها (أجاب)
لا ريب أن العمة تنزل منزلة الأب وبنت العمة تنزل منزلة العمة التي هي أخت
لأب البنت ولا ريب أن الأب مقدم فالعمة مقدمة على بنت العمة لأنها أقرب
إلى الوارث وهو الأب وإلى الميت وهي بنت الأخ فالعمة مقدمة على المذهبين
مذهب أهل التزويل ومذهب أهل القرابة والله أعلم (سئل) في رجل ادعى
على وصي ووكيل أنه يرث من مورثه ما لكون الارث غير منصرفين ما وهدد
المدعي عليه بمحاكم السياسة وتغريم المال فاصلحه على مال معلوم فخشى أن
يكون غير وارث فسلمه بواسطة كان بينهما وضمنه إياه أن لم يكن وارثاً فهل إذا
ظهر أنه غير وارث للوصي الرجوع على الواسطة الضامن للعهد المستلم للمال أم لا
(أجاب) حيث ثبت أن المدعي غير وارث للميت الذي عليه وصي على وارثه
القاصر ووكيل عن الكامل ودفع المال للواسطة كان له الرجوع على القابض
المستلم الضامن وعلى المدعي أيضاً فهو بالخيار في دعواه عليهم ما أو على أحدهما والله
أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوج وبنت وأخت لأم فكيف تقسم
تركتهما (أجاب) للزوج الربع وللبنت الثلثة أرباعاً فرضاً ورثة أولادها للزوج
في المردود وأما الأخت للام فلا شيء لها لأنها محجوبة بالبنت والله أعلم (سئل)
في رجل له ابن أخ وأولاد دعم وأقارب فقال لرجل أجنبي عنه على عادة من لا خلاق
لهم أفت حبسني وكسبي ووارثي ثم بعد مدة مات في الوارث له شرفاً (أجاب)
الوارث لهذا الرجل القائل ما ذكره وابن أخيه أجمع المسلمين الشافعية والحنفية
والمالكية والحنابلة لا يقول بخلاف ما ذكر أحد فاطالب للميراث بالقول المذكور
مبطل في قوله لا يعمل به شرعاً فيجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن
ينصر ابن الأخ المذكور وينفذ له حقه من الميراث الذي أعطاه الله ورسوله له
فيكون قد انتصر لمر الله تعالى ومن انتصر لمر الله تعالى نصره الله وأعزه وبره ذلك
المبطل عن إبطاله لأن هذا القول لا يقول به إلا الشيطان الرجيم فالحمد لله الأسلام
شاع وذاع وملا الأسماع فكل من خالفه فله الضياع والمأوى له جهنم بالاجماع
والقول بحرمان الوارث وأعطاء غيره قسمة شيطانية ليست ربانية باطلة مردودة
على فاعلها ملعون لا تميرها والعامل والقاسم والراضى والمفتي بها أولئك هم

مطلب في بنت ماتت عن
عمها أخت أبيها الشقيقة
وعن بنت عمها

مطلب رجل ادعى على وصي
قاصر ووكيل بالغ أنه يرث
من مورثهما فاصلح المدعي
على شيء معلوم الخ

مطلب في امرأة ماتت عن
زوج وبنت وأخت لأم
فكيف تقسم تركته الخ
مطلب في اتفاق الشافعية
والحنفية في رجل له ابن وأخ
وأولاد دعم وأقارب الخ

الخاسرون الذين يرثون جهنم هم فيها يتقاسمون ومن الجنة يجرمون وعلى ربهم يتقون وعلى نبيهم يكذبون فمنعوا بالله من هؤلاء وما يفعلون ونبرأ إلى الله تعالى عما يعتقدون وتعتذروا إلى سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم مما يتغيرون هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على صداقها وقدره ثلاثمائة قرش فهل يجب على الأب أن يعطى كل واحد من الورثة حقه من المهر وكيف يقسم أرثها (أجاب) نعم يجب على الأب أن يدفع لكل واحد من الورثة حقه من الميراث فيجمع المهر وجميع ما خلفته غير المهر فيقسم ذلك على ثلاثة عشر سهم ما منها للبنت ستة وللزوج ثلاثة وللأب اثنان وللأم اثنان أيضا والله أعلم (سئل) في رجل أشهد على نفسه في حال صحته أنه ليس له وارث إلا فلان وهو أجنبي عنه وكان القائل بالولد والا أن جاء له ولد ثم مات الولد بعد موت والده عن ورثة معلومين فهل ما ذكره الرجل من الأشهاد معمول به (أجاب) ما ذكره الرجل من قوله لا وارث لي إلا فلان باطل لا يعمل به شرعا لأن فيه إبطال لقول الله تعالى يؤصّيكم الله في أولادكم للذكر مثل حظ الأنثيين وفيه إثبات للشيء قبل وجوده فلا يعمل به بوجه من الوجوه فجميع ما تركه لولده ومن كان معه وارثان كان كأمه ثم يتلقاه عن الولد الوارث للولد والأجنبي يرى منه والله أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاد وكان واحد منهم وهو أكبرهم انعزل عن أبيه وحصل ما لاهل يدخل في تركه الأب (أجاب) جميع ما حصل الولد المنعزل عن أبيه له خاصة والله أعلم (سئل) في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال حديثه وغضبه فاستغنى من هو العمد في القتيافا فاقامه بعدم الوقوع لانه كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع فعرضت على نائب الشرع الخ في فردا على زوجها بموجب القتوى وحكم بعدم وقوع الطلاق ثم ماتت عن زوجها المذكور وولدها منه وبنت منه فهل للولد أن يمنع والده من ارثه منها متعللا بما ذكر مع أن الزوج له معاشرها نحو ثمانين سنة (أجاب) هذا الولد المعارض لوأده فيما ذكر يلوح عليه علامة العقوق لمنعه حق والده المنصوص عليه في الكتاب بقوله جل جلاله وعظم سلطانه فان كان لمن ولد فلكم الربع مما تركن فهذا الذي يستحق من ميراثها الربع بالنص الذي لا يسوغ إنكاره إلا لمن سدا الدين وعبد الشيطان الرجيم وخالف النص القطعي القويم أولئك حزب الشيطان ألا أن حزب الشيطان هم الخاسرون فاتق الله ولا تكن من الغافلين فتلحق بالآخرين أعمالا الذين

مطلب في امرأة ماتت عن بنت وزوج وأم وأب وكان الأب استولى على مهرها الخ

مطلب في رجل أشهد في حال صحته أنه ليس له وارث إلا فلان وهو أجنبي عنه ثم مات الخ

مطلب في رجل مات عن أولاد وكان واحد انعزل عن أبيه وحصل ما لا الخ
مطلب في رجل عاى صدر منه لفظ كناية طلاق في حال غضبه فاقناه من هو عمد بالاقناء بعدم الوقوع الخ

مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها وابن أخيها الخ

يسببونه أنهم يحسدون صنعوا لله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وبنتها وابن أخيها وترك ما يورث ومن يرث مع الزوج عياله في حصته فهل له ذلك والموروث حصته من دار وغيرها (أجاب) للزوج الربع بأجماع المسلمين بنص القرآن المبين لأن الزوجته ولداً ولها النصف والربع الباقي بعد الفروض يأخذها ابن الأخ تعصياً فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أن القرآن حق وعذاب القبر حق أن يعارض الزوج فيما خصه من زوجته لما في الحديث من منعه وأرثا ميراثه منعه الله ميراثه من الجنة ولا ريب أن المانع للزوج حقه غاصب له لاستيلائه عليه بغير حق ولا ريب أن الغصب كبيرة من الكبائر فإنا نضع الزوج حصته من الدار يطوقه يوم القيامة من سبع أرضين روى أحمد بإسناد حسن أعظم الغلول عند الله عز وجل ذراع في أرض تقبضون الرجلين بارين في الأرض أو في الدار فيقطع أحدهما من حظ صاحبه ذراعاً إذا اقتطعه طوقه من سبع أرضين والطبراني من أخذ من طريق المسلمين شبرا جاء به يوم القيامة بحمله من سبع أرضين وفي منع الزوج ميراثه ما ذكر من العقوبة شمول ما ذكره وزيادة وهي عدم اجراء أمر الله تعالى على موجب القرآن العظيم الداخل في عموم قول الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة وترك ما يورث ومن جملة ذلك مهرها فانه باق بذمة زوجها فكيف تقسم تركتها (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من المهر وغيره للزوج منه النصف فرضاً لأن زوجته لم تخلف ولداً ولها الثلث ولاختها الشقيقة النصف فرضاً وتعمل لثمانية والله تعالى أعلم (سئل) في رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب من غلة وزيت ودواب ودين وغير ذلك والزوجة تدعى أن ذلك لها وورثة الزوج يدعون ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) من أقام بينة من الزوجة أو ورثة الزوج على شيء أم له حكم له به وإذا لم يقيم بينة ولا اختصاص لا أحدهما بيد فلكل من ورثة الزوج والزوجة تحليف فاذا حلفا جعل بينهما نصفين وإن صلح لا أحدهما فقط لأننا لو اعتبرنا ذلك الحكم في دباغ وعطار تداعيا عطاراً ودباغاً في أيديهما أن يكون لكل منهما ما يصلح له لأن الرجل قد يملك ما يصلح للمرأة من المساع وغيره والمرأة قد يملك ما يصلح له باليد وعبرة ابن حجر اختلاف الزوجان في أمتعة البيت ولومع الفرقة ولا بينة ولا اختصاص لأحدهما بيد فلكل تحليف الآخر فاذا حلفا جعل بينهما وإن صلح لأحدهما

مطلب في امرأة ماتت عن زوجها وأختها الشقيقة الخ

مطلب رجل مات وله زوجة وبين أيديهما أسباب والزوجة تدعى ذلك لها وورثته يدعون ذلك الخ

فقط أو حلف أحدهما فقط قضى له كالأختص باليد وحلف وهكذا ووارثهما
 ووارث أحدهما انتهى والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن زوجها وأبيها
 وخلفت ما يورث شرعا ومن جلة ذلك المهر المقبوض في يد أبيها فما يخص كل واحد
 منهم (أجاب) جميع ما خلفته هذه المرأة من ثياب وحيوان ومن ذلك مهرها
 المقبوض للاب وكذلك ان بقي منه شيء في ذمة الزوج يقوم جميع ذلك والنصف
 للزوج والنصف للاب ولكن مؤن التجهيز من كفن وغسل وحفر على الزوج
 والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة واحد منهم انعزل عن أبيه مدة طويلة وبقي
 الاخوان الاخران مع أبيهما مدة طويلة يعملان بالزراعة والفلاحة في مال أبيهما
 من غير تمييز ثم مات الاب ويريد أحدهما منع أخيه المعزول عن أبيه فما الحكم
 في ذلك (أجاب) جميع ما خلفه الاب يقسم على أولاده الثلاث أثلاثا لكل واحد
 منهم ثلث وخروج الاخ عن عائلة أبيه لا يقتضي حرمانه من ميراثه لان أصل المال
 للاب وتعب الولدين فيه يقع تبرعا كحرمهما في أرضه ورعيهما الغنم وعملهما في شجره
 نعم ما اكتسبه أحدهما بنفسه كأن رعى غنما للغير أو حرث عنده أو أجر نفسه فله
 ذلك وأما ما كان للاب من أرض وغنم وبقر وغلة وان عمل في ذلك الولدان لما علم
 فهو له يقسم بينهم أثلاثا والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن موروث وتركت
 خالها شقيق أمها وبنتي بنت عمها من الوارث لها (أجاب) ميراث هذه المرأة لخالها
 لانه ينزل عند أهل التنزيل منزلة الام والام مقدمة على بنت العم لو وجدت فخال
 أقرب للميت وللوارث لانه مقدم على مذهب أهل التنزيل لسبقه للوارث وهي الام
 وعلى مذهب أهل القرابة لقربه أيضا إلى الميت ولا شيء منه لبنتي عمها أي الميتة
 والله تعالى أعلم

* (كتاب الوصية) *

(سئل) في رجل أوصى في مرض موته لثلاثة ثلث ماله بعد اخراج مؤن التجهيز ثم
 مات بعد ساعة فهل هذه الوصية صحيحة يجب العمل بها (أجاب) نعم هذه الوصية
 صحيحة يجب العمل بها شرعا ويصرف ثلث المال لثلاثة بينهم سواء ولا يجوز لأحد
 المارضة في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد كان في عائلة أبيه وزوجه أبوه ودفع
 المهر عما كسبه الولد وكسبه أبوه ثم لما مرض الاب مرض الموت أشهد على نفسه أن
 جميع ما خلفه يكون لأولاده غير الزوج لكون أبيه وزوجه فهل يكون هذا الاشهاد
 صحيحا (أجاب) هذا الاشهاد لا يعمل به شرعا لان الميراث يثبت بعد موت الموروث
 قهرا فلا يصح للمورث اسقاطه فيقسم جميع ما خلفه الاب على الولد جميعا فيأخذ

مطلب في امرأة ماتت عن
 زوجها وأبيها فما يخص كل
 واحد منهما الخ

مطلب في ثلاثة أخوة واحد
 منهم انعزل عن أبيه وبقي
 الاخوان مع أبيهما

مطلب في امرأة ماتت عن
 موروث ولها خال شقيق
 أمها وبنو عمها الخ

مطلب رجل أوصى في مرض
 موته بثلاث ماله لثلاثة اشخاص
 ومات بعد ساعة الخ
 مطلب في ولد كان في عائلة
 أبيه الخ

المزق حقه منه بحسب الارث حيث لم يجز لا خوته وأما ما دفعه له أبوه في حياته فلكه بدفعه للزوجة وليس له فيه الرجوع لانه متبرع به والله أعلم (سئل) في رجل له ثلاثة أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسما وكان انضم بحصته مع كبيرهم فلما نزل به مرض الموت قال حصتي التي خصتني لك يا ولدي سليمان فهل يختص بها عن أخويه الذين لم يجز ما فعل والدهما (أجاب) ما خلفه الأب يقسم بين الأولاد الثلاثة لقوله صلى الله عليه وسلم لا وصية لوارث ولا سيما أن أخويه لم يجز ذلك ولا عبرة بقول الأب المذكور والله أعلم (سئل) في رجل عليه ديون كثيرة وله دار ومرض مرض الموت فوقف داره في مرضه المذكور فهل يصح هذا الوقف (أجاب) حيث كان الدين مستغرقا لتركته فلا يصح هذا الوقف لانه تبرع في مرض الموت ولا يصح إلا بعد وفاة الدين والله أعلم (سئل) في رجل أوصى لاهل رواق مجاورين به يزيدون وينقصون فن المستحق للوصية من كان موجودا حين الوصية أو حين الموت أو حين قبض الوصية (أجاب) قال في المنهج وشرحه ومالك الموصى له المعين للموصى به الذي ليس باعتراف بعدموت الموصى وقبل قبل القبول موقوف ان قبل بان ملكه بالموت وان رد ما أن أنه للوارث انتهى فان قبل الفقراء القاطنون في الرواق بعدموت الموصى ملكوا الموصى به بعده فن حدث بعد ذلك لاحق له في الوصية لتسام الملك للموجودين والله أعلم (سئل) في امرأة أحضرت شهودا كثيرين من المسلمين وقالت لهم ان الذي ورثني بعدموتي لا يستحقه أني ولا أهلي ولا أحد الا هذا الرجل المعين وهو أجنبي عنها اشهدوا علي بما أقول ولها خ شقيق فالحكم الشرعي (أجاب) لا ريب ان ما ذكره حكم الوصية لان قولها الذي ورثني بعدموتي لا يستحقه الا هذا الرجل أي بالوصية لقولها بعدموتي فان أجاز الاخ ذلك كله نفذ فيه كله واستحقه الرجل المذكور وان رد الاخ فلموصى له ثلث جميع ما خلفته الاخت فورا على الاخ وله هو الثلثان بالميراث والله أعلم (سئل) في امرأة كان لها بنت مزوجة مع رجل ثم ماتت عنه وعن أمها ثم أرادت الحج الشريف فقالت لزوج بنتها ان رجعت فالكرم لي يعني حصتها منه وذلك انه كان أصدق بذتهاربعه والا فهو يعني الحصة لك ثم ماتت الام أيضا في طريق الحج فالحكم في ذلك (أجاب) بموت البنت رجعت نصف الربع وهو الثلث للزوج ميراثا وللأم نصفه الثاني وهو الثلث فرضا وردا ثم ان هذا الثلث يكون منها وصية معلقة بموتها في طريق الحج وقد ماتت فان خرج هذا الثلث من الثلث أو زاد عليه وسمح الورثة فهو وصية منها للزوج بنتها والا بان رد الورثة فله الثلث فورا عليهم وتصبط التركة

مطلب رجل له ثلاث أولاد قسم ماله بينهم وأبقى له قسما ضمه لواحد منهم ثم مات فما الحكم الخ

مطلب رجل عليه دين وله دار وقفها في مرض موته ومات الخ

مطلب رجل أوصى لاهل رواق مجاورين يزيدون وينقصون الخ

مطلب امرأة أشهدت أن جميع ما وراءها بعد الموت لا يستحقه الا فلان الخ

مطلب بنت ماتت عن أمها وروحها أو كان أصدقها ربع مكرم الخ

مطلب رجل نصبه الحاكم
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح
المصنعة الخ

وجميع الخلفات ومحسب هذا من الثلث والله أعلم (سئل) في رجل نصبه القاضي
وصيا على أيتام وسلمه مفاتيح مصبنة أخيه وفيها صابون كثير فعمد الوصي
المذكور إلى حصه من صابونها وخبأه في أبار المصبنة المذكورة ثم إن الوصي استخف
ببقية الورثة البالغين وأخذ بقية ما في المصبنة من الصابون وتصرف فيها من غير
مشورتهم ولا استطلاع أحد منهم فهل يقتضيه الصابون يعد خائناً ويجب عزله عن
الوصاية شرعاً وهل يلزمه التعزير على أخذه حصه البالغين وغصبها وتصرفه فيها
من غير إجازتهم ولا مشورتهم وهل يصدق قوله فلان وضع الصابون في البئر بعد
إقراره أنه وضعه وإذا أقام بينة تقبل إذا كان الحس والظاهر يكذبه لكون المفاتيح
ما خرجت من يده إلى أحد لا قبله ولا بعده (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي
بأن أقر الوصي بأخذ الصابون واختلاسه أو شهدت عليه بينة بذلك فسق بذلك
وكذا أخذه حصه البالغين العاقلين بلا إذن شرعي مفسق والمفسق ينعزل به
الوصي من الميت وقيم القاضي كافي هذا السؤال فيجب على ولي الأمر ضاعف الله له
الأجر البحث عن ذلك ونصبه الصالح ورفع الفاسق لانه نائب عن القصر فيجب
عليه ما ينفعه بين يدي الله تعالى ورسوله فانه الله تعالى ورسوله أوصى بالضعيفين
المرأة والصغير خيراً والله أعلم (سئل) عن رجل أوصى حال حياته أن يكون
لابن ابنه من متروكاته إذا مات مثل نصيب ابنه ثم مات عن زوجة وأم وابن وبنتين
وترك ميراثاً فكيف يقسم الميراث هل يخرج الوصية أولاً من التركة ثم يقسم الباقي
على الورثة وإذا قلتم بخروج الوصية أولاً فكيف يكون اخراجها قبل العلم بما يخص
ابن الميت منها حتى يعطى الموصي له مثله ثم يقسم الباقي على الورثة أو يعطى
صاحب الفرض وهو الزوجة والأولم فرضهما ويقسم الباقي بعدهما بين العصبة
وهو الابن والبتان لتكون حصه ابن الميت معلومة فيعطى الموصي له قدرها وم
تصح المسئلة أو ضحوا الجواب (أجاب) أعلم أن هذه الصورة وأشباهاها الواقع فيها
الوصية بمثل نصيب الوارث المعين أو أنصباة الكل كما إذا أوصى لزيد بمثل نصيب ابنه
أو بمثل نصيب أحد بنيه أو بمثل نصيب اثنين أو بمثل أنصباة بنيه تصح الوصية
قطعا عند من يقول بالحكمة في الوصية بالكل ثم فيما يستحقه الموصي له خلاف فعند
الشافعي وأبي حنيفة وأحمد وتابعيهم واللاذلوئي ومغيرة الضبي وشريك والحسن بن
صالح والشعبي والنخعي والثوري والقرظيين وأهل البصرة والجمهور يزاد على مسئلة
الورثة للموصي له مثل سهم الوارث المنسبه بنصيبه واحداً كان أو أكثر ثم يقسم
مجموع السهام على الموصي له والورثة يحصل للموصي له كوارث آخره مثل

مطلب في اتفاق الشافعية
والحنفية في هذه المسئلة الخ

المشبه به فيستحق مثله في المسئلة التي في السؤال تصح من ستة وتسعين يزداد مثل
 نصيب الابن وهو أربعة وثلاثون يحصل مائة وثلاثون ~~كما~~ أن الموصي مات عن
 ولدتين ومن ذكر وهو الظاهر من حال الجدة الميت الموصي أن ينزل ولد له منزلة
 ولده له أخذ ابن الأخ حصته ابنه لو كان حياً فبأخذ ابن ابنه مثل ابنه ونسبة الأربعة
 وثلاثين التي يأخذها ابن الابن بالوصية أقل من الثلث فلا يحتاج في الوصية
 إلى إجازة لما علم وبيانها مقرر أن لازمة قيراطين وجزءين من ثلاثة عشر
 جزءاً من قيراط وأربعة أخماس من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وللأم قيراطين
 واثني عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وخمسة عشر جزءاً من ثلاثة عشر جزءاً من
 القيراط وللأب ستة قيراط وثلاثة أجزاء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط وثلاثة
 أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط ولابن الابن الموصي له المنزل منزلة
 الابن مثل عمه ولكل بنت ثلاثة قيراط وجزء قيراط من ثلاثة عشر جزءاً من
 القيراط وأربعة أخماس جزء من ثلاثة عشر جزءاً من القيراط هكذا الحكم عند
 من ذكر من الأئمة وعند مالك وأهل المدينة وابن أبي ليلى وزفر وداود يعطى
 الموصي له مثل ذلك النصيب من أصل المسئلة غير مزيد عليه شيء من غير ذلك
 النصيب من أصل المال قبل اعتبار الوصية فيعطى للموصي له ثم يقسم باقيه بين
 الورثة إن كان له باق فإن كان له ابن واحد لا يرثه غيره وأوصى لزيد بمثل نصيبه فله
 على قول الجمهور النصف في كل مكان بن ثمان من مذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة
 وتابعهم وعلى قول الآخر بن وهم مالك وموافقه له الكل ولا شيء لابن وهذا
 إذا أجاز لابن الوصية وإن ردت الابن الوصية رجعت عند الكل إلى الثلث ثم المسئلة
 المذكورة في السؤال الموافقة لصدر السؤال المخرج على مذهب مالك وقد علمت
 أنه لا إشكال فيه فبطل قول السائل كيف يكون إخراجها إلى آخره يخرج
 عنده للموصي له أربعة وثلاثون مثل نصيب الابن وهي تزيد على الثلث بسهمين
 فإن ردتها الورثة رجعها لهم وإن أجازوا أخذها الموصي له وإن ردتوا أحد منهم ففي
 ذلك خمس صور وإن ردتا ثمان وأجاز الباقي ففيها عشر صور ولا يخفى عليك ما إذا
 أجاز ثلاثة ورثة الباقي كم فيها صورة وما إذا أجاز أربعة ورثة واحد وانما صححناها
 على مذهب الشافعي وأبي حنيفة وأحمد لأنه مذهب الجمهور وعليه المعقول
 ولا يخفى عليك تعديها على مذهب مالك ومن تبعه وهذا باب واسع شاسع ويشد
 أمره إذا اشتمل على ردود كما ذكرنا ثلاثة بنين وأوصى لزيد بمثل نصيب أحدهم
 فيربع جميع المال وله سبعة نصيب أحدهم الأسبع جميع المال فهو مذهب

الدوريات وأما التي في السؤال فليست منها ولو بسطت الكلام فيها واشباهها
لاحتل الكلام مجلدا والله تعالى أعلم (سئل) في قاصر له عم وله مال ولكنه
يخشى على المال منه ضياعا فليأمنه وعدم عدالة فهل يجب على القاضي وصحاء
المسلمين نزع المال منه ووضعه تحت يد أمين (أجاب) ليس لجميع الأقارب غير
الأب والجد أن يمل مال القاصر قهرا وإنما أصل ولاية مال القاصر للأب فالجد
فالوصي فالقاضي فإمنيه هذا صريح كلام المنهج وغيره من كتب الفقه ولا يجوز ولا
يصح من قاض أن ينصب قاسما على مال قاصر فإن نصب أمينا ثم فسق وجب عزله
قال في المنهج وينعزل ولي من أب وجد ووصي وقاض وقية بفسق فإذا ثبت فسقه
وجب على القاضي نزع المال منه ودفعه لمن يتصرف فيه بالمصلحة والله أعلم
(سئل) في رجل جعل زوجته وصية على أولاده منها بعد موته ثم عن له الرجوع
عن ذلك وجعل ابنه البالغ الرشيد وصيا وأشهد على ذلك شهودا ثم مات فهل إذا
أقام الابن البينة الشرعية وشهدت له بالوصية وبالرجوع عن وصاية الأم بعد
الدعوى العهية تقبل بينته على الأم من أمور الوصاية خصوصا مع عدم رشدها
وإذا تصرفت في أمور الوصاية مدة والابن مشاهد لتصرفها ساكتا عن الدعوى
لعذر شرعي مانع له عن المعارضة يكون قادما في سماع دعواه وبينته أم كيف الحال
(أجاب) نص أئمتنا قاطبة على أن الإيصاء جائز من الطرفين من طرف الوصي فله
الرجوع عن الإيصاء ومن طرف الوصي فله ردها متى شاء إلا أن خشي ضياع
المال والاطفال أو تعين بأن لم يكن أحد يصلح للإيصاء غيره فإذا ثبت بالبينة
العادلة رجوع الوصي عن الأم ونصب الابن وصيا بطلت وصايتها على أنها من
أصلها غير صحيحة لأن شرط الوصي العدالة الظاهرة والباطنة على المعتمد ولا يمنع
سكوت الابن على التصرف من ثبوت حق الوصاية له ولا سيما مع ظهور دخل يوقظه
على القبول ولا سيما مع وجود العذر المانع له من الدعوى ولا سيما ما علمت من
بطلان الإيصاء لها من أصله لعدم رشدها والله أعلم (سئل) في رجل مات
فاستقرض أهله من رجل مبلغا معلوما مؤن التجهيز ولوازمه واسقاط صلاة عنه
أو وصى به فاقترضهم وقد خلف مالا كثيرا فهل يلزم أهله أن يدفعوا ما استقرضوه
ويحرم عليهم تأخيرهم وهل هو دين على الميت تجبس روح الميت عليه حتى يقضى
(أجاب) لا ريب أن المقرض يلزمه وفاء ما اقترضه لانه لم يمته ووثقة التجهيز
لازمة للميت على الورثة تؤخذ منهم قهرا وتقدم على الدين المطلق لأنها ألزم وحيث
أوصى بإسقاط الصلاة جرت مجرى الوصية وعبارة ابن حجر في الصلاة قول أنها

مطلب في قاصر له عم وله
مال يخشى عليه الضياع منه
الح

مطلب في رجل جعل
زوجه وصية على أولاده
منها ثم رجع الح

مطلب في رجل مات
فاستقرض أهله مبلغا
لتجهيزه من رجل الح

تفعل عنه أرمي بها أم لا حکاه العبادي عن الشافعي وغيره عن اسحق وعطاء بن رباح
فيه لكنه معاول بل نقل ابن برهان عن القديم أنه يلزم الولي إذا خلف تركة أن
يصلى عنه كالصوم ووجه عليه كثير من أصحابنا أنه يطعم عن كل صلاة مدا واختار
جميع من عتق المتأخرين الأول وفعل به السبكي عن بعض أقاربه انتهى فيلزم أهل
الميت دفع ما اقترضوه ويحرم عليهم تأخيرها فان ماتوا وعليهم حبست أرواحهم
وأمانت الميت فتجب عن مقامها دينه الذي لزم ذمته لا عن هذا والله أعلم

(كتاب الوديعة)

(سئل) في رجل دفع لآخر أمانة وقال أربطها تحت إبطك ثم انه خرجت
عليه قطاع الطريق فنقلها الى عدل وادعى أنها ضاعت فهل يكون ضامنا
(أجاب) قال في المنهج وقد تضمن بعوارض كأن ينقلها من محلة أو دار لا أخرى
دونها حرز انتهى فملوم أن العدل دون تحت الإبط في الحرز فيكون الوديعة ضامنا
للوديعة لأنه عرضها للضياع والله أعلم (سئل) في امرأة أسماها غنيمه تدعى أنها
دفعت أمانة لملية وهي تنكر وصاحبة الأمانة تطالبها من أبي عليه فهل يطالب بها
(أجاب) لا طلب لصاحب الأمانة على أبي عليه إذا لم يتسلم منها شيئا وانما الطلب
على ابنته حتى تبين وجهها شرعا تسلم منه والله أعلم (سئل) في بنت قاصدة مات
زوجها بمكة المشرفة وجمالها بعض الناس الى بيت المقدس ولها على زوجها الميت مهر
يريد الماتة تكلم على تركته جعل جمالها بدل صداقها فهل له ذلك أولا (أجاب) ليس
لأنه تكلم معارضة الزوجة فيما لها من المهر وخبره إذا لا أجره عليهم إلا للزوج ولا غيره
لعدم وقوع صحة عقد الإجارة معها الآن الشارع ألغى عبارتها والحاصل لها متبرع
والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر صوفيا لينسجه له فأرسل أخاه وقال له ادفع
ذلك له فامتنع ثم ضاع فهل يكون ضامنا له (أجاب) نعم يكون ضامنا لذلك لما صرح به
في الروض في باب الوديعة فقال وإن قال اعط وكيلي وتمكن من أعصائه ضامن
بالتأخير ولو لم يطالبه الوكيل بها والله أعلم (سئل) في رجل أودع مع آخر جارية
ومعه أخرى فعيت بجمالها فحملها على الجمارة الوديعة فوق جمالها فماتت بزيادة الحمل
فهل يكون ضامنا لها (أجاب) نعم يضمن الوديعة المحمل للجمارة لا من تلعبه
بذلك ولزيادة الحمل عليها فوق طاقتها والله أعلم (سئل) في امرأة كامله دفعت
أربعة سخول لصبي لقطها معه وأخذت منه أربعة سخول غيرها لذلك فأكل
الدب الأربعة التي مع الصبي فهل يكون ضامنا لها والحال أنها أخذت الأربعة
بدل الذي أكله الدب فهل يجب عليها رد مالها (أجاب) ما تلف تحت يد الصبي

مطلب في رجل دفع لآخر
أمانة وقال أربطها تحت
إبطك فنقلها الى عدل
وادعى ضياعها الخ

مطلب في امرأة أسماها
غنيمه تدعى أنها دفعت
أمانة لملية وهي تنكر الخ

مطلب في بنت قاصدة مات
زوجها بمكة المشرفة ولها
صداق عليه جمالها بعض
الناس الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
صوفيا لينسجه له فأرسل
أخاه وقال ادفعه له فامتنع
ثم ضاع الخ

مطلب في رجل أودع مع
آخر جارية ومعه جارية
أخرى فرضت بجمالها فحملها
على الجمارة الوديعة

مطلب امرأة دفعت أربع
سخول لصبي لقطها بها
وأخذت منه نظيرها الخ

لا يكون ضامنا له هو ولا وليه وما تلف تحت يد المرأة تكون ضامنة له لانها كاملة
أخذت من غير كامل ولا ضمان على الصبي لانها مضبوطة لها قال في المنهج وشرحه
قالوا ودعه نحو صبي كجنون ومجور وسفه ضمن ما أخذه منه لانه وضع يده عليه بغير
إذن معتبر ولا نزول الضمان الا بالرد الى ولي أمره وفي عكسه بان أودع شخص نحو
صبي انما يضمن باقلافة فلا يضمنه بتلف عنده اذ لا يلزمه الحفظ فيجب على المرأة رد
السخول الى ولي الصبي والله أعلم (سئل) في رجل له عند آخر دراهم فطالبه بها
فقال له خذ هذه السكين وبها واحسب غنما من دراهمك فقال صاحب الدراهم
لا آخذها فاني أخاف أن تضيع فقال صاحبها ان راحت فليس عليك شيء فأخذها
فسمقت منه فطالبه بها فهل تلزمه والحالة هذه (أجاب) حيث كان سبب الضياع
خفيا كالسرقة فيحلف له الا أخذ السكين عينا لأنها سرقت ويرأى أنها آمنة والله
أعلم (سئل) في امرأة وضعت عند اختها غلبة لا تعلم ما في داخلها والا نأخذها
تدعي أن داخلها دراهم فما الواجب على الاخت المودعة (أجاب) ليس للاخت
المودعة على اختها المودعة الا الممين فتعاقب لهما ما وجدت فيهما دراهم والله أعلم
(سئل) في رجل دفع لآخر ثوبين ليهرث عليهم ما له فدعت حاجة لسفر الحراث
ودفعها لآخيه ليهرث عليهم ما مكانه فأخذت أحدهما بدنية فهل يكون الحراث
ضامنا له أم لا (أجاب) حيث كان المسالك غائبا وضمان الأخ أمين فلا ضمان
على الحراث ولا على أخيه على أن له استنابة مثل أخيه في ذلك كما صرحوا به في باب
الوديعة المحق بها نظائرهما والله أعلم (سئل) عن رجل أودع عند آخر فرسا
وأذن له بالتصرف فيها ببيع وغيره فحصل لها مرض يخاف عليها منه فشهد أهل
الخبرة أنه اذا لم يكوها يحصل لها ضرر بل ربما أدى ذلك موتها فكوها فحصل لها
الشفاء فهل اذا حصل بالسكي نقص يكون الوديعة ضامنا له (أجاب) نص أئمة على
أن من الضمان ترك متلفاتها أي الوديعة بحيث فعل الرجل بها ما أخبر به أهل
الخبرة من السكي فلا ضمان عليه لانه فعل ما هو الواجب عليه شرعا فلو ترك السكي
المذكور وماتت ضمنها والله أعلم (سئل) في رجل دفع له زوجته أمانة وامرأة
أخرى دفع له أمانة أخرى ليستري لها قفلة أرضا فشتري لهما الأرض فلقية أعرابي
فأخذ منه ثم انتزعه من الأعرابي ما كم فهو - لكون ضامنا لمرأتين ما دفعناه له
(أجاب) حيث لم يحصل من الرجل الامين تقصير وأخذ ذلك قهرا عليه فلا ضمان
عليه لهما لعدم تقصيره والله أعلم (سئل) في رجل استودع لآخر حجارة بهد أن دفع له
الاجرة والا ن يدعي صاحب الحجارة أنه قصير في حفظها فهل يلزم المستودع قيمة

مطلب رجل له عند آخر
دراهم فطالبه بها فقال
خذ هذه السكين وبها
واحسبها من مالك

مطلب امرأة وضعت عند
اختها غلبة لا تعلم ما فيها
واختها تدعي أن فيها
دراهم الخ

مطلب رجل دفع لآخر
ثوبين ليهرث عليهم ما
له فدعت حاجة لسفر
الحراث

مطلب رجل أودع عند
آخر فرسا وأذن له
بالتصرف فيها فحصل
لها مرض يخاف منه
فكوها بالأثر الخ

مطلب رجل دفع له
زوجه أمانة وامرأة أخرى
دفع له أمانة ليستري
لها أرضا فلقية أعرابي
فأخذ منه ثم انتزعه من
الأعرابي ما كم فهو
الحكم

الجارية حيث قصر في حقة لها (أجاب) عبارة ابن جبر ومثل ذلك مسألة الجماعي أن
 قصر في الحفظ كأن نام أو نكس أو غاب ولم يستغفلها غيره أي وهو مثله كما هو ظاهر
 وإن فسدت الاجارة وكذا الدواب في الخان فلا يضمنها الخاني إلا ان قبل الاستغفال
 أو الاجرة وليس من التفريط فيهما ما لو كان يلاحظه كالعادة فتغفله سارق
 أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل قوله
 فيه بيمينه لأن الأصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في قرية حصل في جانب منها
 نهب فجاء رجل إلى آخر فقال له اذهب معي حتى أدفع لك حوائج زوجتي ثلثاً
 تنهب فقال له ما هي فقال له خنخال وسوارتان وشبستان فجاء إلى الدار فأخرج
 الرجل صرة فأعطاهما إلى الآخر ولم يدري ما فيها غير ما ذكره فلما خرج من الدار دفع
 الصرة لأخته فسمعت صياحاً فخافت أن يكون النهب في دارها فرمت الصرة
 على هريش ثم لما أمنت لم تر الصرة فجاء الرجل المودع وقال للمودع أنت مقصر
 في الوديعة وادعي أن في الصرة زيادة على ما ذكره ويدعي رجل آخر أن زوجته
 أيضاً في هذه الصرة حوائج فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث كانت الاخت أمينة
 وكانت الوديعة تحت نظر المودع بأن كان مع أخته وهو يلاحظها ولم يعلم برمي أخته
 لها على العريش كانت الاخت هي الضامنة لها لأنها هي المضبعة لها لأن مثل هذه
 الوديعة لا توضع على العريش لأنها انما توضع في مثل مخزن أو صندوق وإن اختل
 شرط من الشروط الثلاثة كان الضمان عليه وقرار الضمان على من تلفت تحت يده
 وعلى كل يصدق الغارم من الاخت والاخ حيث لم يوجد بيان خلاف مجرد دعوى
 الزيادة ولا عبرة بدعوى الرجل الآخر أن زوجته في الصرة حوائج أن لم يصدق
 المودع وأن صدقه بشيء عمل به والا حلف له على مدعاه هذا إذا لم تقم بينة والاعمال
 بها اهـ (سئل) في رجل دفع لأخيه مقداراً من الزيت ليوصله لفلان المعين ويأتي له
 منه بسند فأدعى وصول الزيت وأنكره المرسل إليه فهل يصدق الوديعة بيمينه وهل
 الافتاء بتصديقه خطأ (أجاب) لا يصدق الوديعة بيمينه في الدفع إلى المرسل إليه
 المعين والافتاء بتصديقه خطأ صريح خلاف نصوص المذهب منطوقاً ومفهوماً
 أما الأول فقال في الروض وشرحه فان أودعه أي الأمين أيها بتعيين المالك له
 فبالعكس فيصدق ادعى الرذالي المالك لا إلى من أودعه وقال في العباب يلزم
 الوديعة الأشهاد عند الدفع لو كيل المالك وكذا المأمور بالاداء عند اعطاء
 الوديعة وأما الثاني فيقول الفقهاء يصدق الوديعة في دعوى الرذالي من اتهمه
 فهو مهـ من لم ياتمه لا يصدق كالأورث والوكيل والمعين هنا فان أقام الوديعة

مطلب قسرية حصل
 في جانب منها نهب فجاء
 رجل إلى آخر وقال له
 اذهب معي حتى أدفع
 معك حوائج زوجتي الخ

مطلب رجل دفع لأخيه
 مقداراً من الزيت ليوصله
 لفلان المعين ويأتي إليه
 بسند الخ

بينه أنه دفع الزيت الى المعين فذاك والاغرم مثله لانه مثلي ولا يكتفى منه باليمين
 والله أعلم (سئل) عن رجل أودع امرأة أمانة وطلبها منها فقالت انها مصونة
 في حرزها ثم صار للبلد خراب فطلبها منها فادعت أنها دفعتها الى أمه فانكرت الام
 أخذها ثم ادعت بعدمدة أنها نسيته اوضاعت فهل تكون ضامنة لها والحالة هذه
 (أجاب) نعم المرأة ضامنة للوديعة لا مودعها كونه طلبها ولم تدفعها له ومنها
 ادعاء دفعها لأمه وهي ليست وكيلة عنه وتبين كذبها ومنها ضياعها لها فانها
 تضمنها ولو كانت ناسية لها كما صرح بذلك في الروض والله أعلم (سئل) في خربة
 وقع بها خوف في إحدى قبيلتيها فحجأت امرأة من الخائفين ووضعت عند امرأة
 من الأمنيين دراهم لتأمن عليها فأمنت الخائفة وحصل لآمنة خوف فطلبت
 المرأة أمانتها فلم تدفعها لها ثم ادعت المرأة ضياعها ولم يعلم لبيتها نهب فهل تكون
 ضامنة لها (أجاب) متى طلب مالك الوديعة الوديعة وهو أهل وأخر الوديعة من غير
 عذر يكون ضامنا لها كما صرحوا به في المتن فالمرأة المؤخرة تدفع الوديعة لمالكها
 بلا عذر وضامنة لها وإن فرض أنها ضاعت لتقصيرها بالتأخير والله أعلم (سئل)
 في رجل من قرية معه عدو ولا وضعها على حمار من حمير أهل القرية ورجل آخر
 يدعى أنه وضع عدوله أيضا على هذا الحمار وساق الحمار ثم جاء مالكه وساق
 الحمار فضاغت عدول الثاني فهل يكون الواضع الاول ضامنا لها (أجاب)
 لا يخفى أن واضع العدول الثاني لم يستأمن عليها الواضع الاول حتى يكون وديعا
 ولا مالك الحمار بل هو غاصب له بوضعه من غير إذن فعلى فرض صدقه يكون هو
 المضيع لها وأما سوق الحمار فقد زالت يده عنه سواء مالكة له ومالكة غير أمين
 والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أودعت امرأة أخرى مبلغا من الدراهم
 ثم طلبته منها فامتنعت ثم ادعت ضياع المبلغ فهل تضمن المودعة حيث امتنعت
 من دفع الوديعة أم ودعة وإذا قلت تضمن فهل القول قولها في مقدار الوديعة
 حيث لم يكن مع المودعة بينة شرعية بمقدارها (أجاب) حيث كانت بينة
 بمقدار الوديعة المطلوبة الواقع فيها الامتناع من المودعة عمل بها والا فالقول قول
 الغارمة بيمينها على القاعدة ان القول قول الغارم بيمينه والله أعلم (سئل)
 في رجل شرى ثيابين في غنم ثم اقتسماها وقال أحدهما لشرى بكمه دع حصتي من الغنم
 عندك حتى أنقار لها راعيا فوافقه الاخر فجاء جماعة ونهبوا الغنم كلها وادعوا
 أن لهم حقا على الذي كانت عنده الغنم فذهب الاخر وقال اني فيها غنما فقالوا له
 خذ غنمك فأخذها وأخذ من جملتها ثيابا لشرى بكمه فقال له شريكه هذه الغنم من

مطلب رجل أودع امرأة
 أمانة ثم صار للبلد خراب الخ

مطلب في خربة وقع بها
 خوف في إحدى قبيلتيها
 فجاءت امرأة من الخائفين الخ

مطلب رجل معه عدوله
 وضعها على حمار من حمير
 أهل قرية ورجل آخر يدعى
 أنه وضع عدوله أيضا الخ

مطلب امرأة أودعت امرأة
 أخرى دراهم ثم طلبتهم منها
 فامتنعت الخ

مطلب شرى ثيابين في غنم
 اقتسماها فقال أحدهما
 لشرى بكمه دع حصتي الخ

عنها وأخذها منه والا أن يريد أن يرجع عليه فيها ويقول أنا الذي خلصتها
فهل له ذلك أولا (أجاب) حيث أخذ الشريك غنمه فليس للرجل رجوع
عليه بها إذا حقق له فيها وصاحب الغنم أحق فلا يصح له دعوى المدعي لأنه لم يدع
حقا والله أعلم (سئل) عن رجل ذمي أمين في مصبنة تدفع له الناس دراهم
يعمل لها صابونا فدفع له ذمي مثله مالا وعمل له صابونا وسلمه له ثم مات الرجل
الذي أخذ الصابون ومضى على ذلك نحو اثنا عشر سنة والا أن الورثة يدعون
عليه بذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) صرح العلماء فاطبة أن كل أمين
ادعى الرق على من أثمنه يصدق بيمينه فيصدق الذي الأمين في دعوى الرق على
من أثمنه لأن خلاصة الأمر أنه وكيل عنه وهو أمين فيصدق والله أعلم (سئل)
في رجل ذمي عنده فرس أخذها منه آخر فحصل له خوف فركبها تابهاله وخرجها
ياها فأخذها منه قهرا عليه الأعراب وهو يدعي أنها عنه أمانة وما لكها يقول
أنه أخذها في السوم فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن الفرس
المذكورة مضمونة على الآخر سواء كانت أمانة لأنه لم يتصرف الأمين بما يؤدى
إلى تلفها أم كانت عنده للسوم لأن المأخوذه مضمون أيضا وإن لم يتعديه فكيف
وقد تعدى بركابها فعلى كل حال الآخر ضامن لها المركب لها تعديه بركابه
الغير والراكب لأنه استولى عليها فيضمنها ضمان غصب والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر عقالا فنقلها الوديع ثم ضاعت منه فهل يكون ضامنا لها
(أجاب) الواجب على الوديع أن يحفظ الوديع في حرزها فلما نقلها معه كان
ضامنا وإن ضاعت بغير تقصير فعليه قيمتها المالكها والله أعلم (سئل) عن رجل
له حانوت عهد بحفظ الدواب فجاءه رجل من غير حضوره فوضع دابته ثم ادعى أنها
ضاعت فهل يكون صاحب الحانوت ضامنا لها أولا (أجاب) حيث وضع الرجل
دابته ولم يستحفظه عليها ولا دفع له أجرة لا يكون ضامنا لها إذا ضاعت قال ابن حجر
ومثل ذلك الجماعي والدواب في الخان لا يضمنها الخاني إلا أن قبل الاستحفاظ
أو لا جرة وليس من التفريط فيها مالم يكن يلاحظه كالعادة فتغفله سارق
أو خرجت الدابة في بعض غفلاته لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وظاهر أنه يقبل
قوله بيمينه لأن الأصل عدم التقصير والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
أمانة من بيت المقدس ليأخذها إلى نابلس فأخذها وسافر بها إلى لاوتخلف عن
القافية بهامع رجل وعدل عن الطريق وادعى أنه قام عليه جيش وأخذها وعزاه
وعرى الرجل وسلم القفل جميعا فهل يكون ضامنا لها (أجاب) لا ريب أن هذا

مطلب ذمي في مصبنة تدفع
له الناس دراهم يعمل صابونا
فدفع ذمي آخر له مالا الخ

مطلب رجل عنده فرس
أخذها منه آخر فحصل
خوف فركبها تابهاله وخرجها
من باب الخ

مطلب رجل أودع آخر عقالا
ونقلها الوديع ثم ضاعت
فما الحكم
مطلب رجل له حانوت عهد
بحفظ الدواب فجاءه رجل
من غير حضوره ووضع دابته
الخ

مطلب رجل دفع لآخر أمانة
من بيت المقدس ليأخذها
إلى نابلس فحدها وسافر
إلى لاوتخ

غير ومن وجوه أحدها السفر بها إلى الثاني أفرادها عن القافلة الثالث
عدوله عن الطريق المعتاد الرابع تخلفه بها الخامس أن هذا السبب المدعى
ضياها به لم يعرف هو ولا عومه ومتى لم يعرف السبب ولا عومه فلا بد من إقامة
البينة على الضياع ثم يختلف على التلف لاحتمال سلامتها الماذكروه في أقسام
دعوى تلف الوديعة فهذه الأمور تقتضي ضمان الرجل للوديعة والله أعلم (سئل)
في رجل أودع آخر مبلغا معا وما بينهما أن يدفعه لأمته فدفعه لأمته ووضعته عندها
على سطح دارها فسقطت من السطح فهل يكون الرجل ضامنا لها أم لا (أجاب)
لا ريب أن الرجل الوديعة يضمن الدراهم لخالفته النهى على أنه وإن لم ينفه ليس له
أن يضعها عند غيره بلا موجب على أن السطح ليس هو حرز الدراهم بل هو ضياع
لها فهو مقرر على كل حال فجزاء تقصيره أن يغرم المبلغ المذكور والله أعلم
(سئل) في رجل أودع آخر حمارا ثم أنه دفع الوديعة الحمار إلى آخر فسافر به
إلى بلاد غرة وأخذ منه حاكمها فالحاكم الشرعي (أجاب) لا ريب
أن الوديعة الأقل متعددة دفعه للثاني والثاني متعددة بوجهين بوضع يده عليه بغير
حق ويتعديه بسفره به فله صاحبه أن يطالب الأقل لما علم والثاني لأنه تلف تحت
يده والله أعلم (سئل) في متكم على أوقاف نصب جابيا يجبي له ما يتحصل من
ريع الأوقاف ويدفعه إليه ثم مات المتكلم على الأوقاف المذكورة والآن الورثة
يدعون على الجابي بأنه لم يصل ريع الأوقاف إلى المورث ويطالبونه بذلك وهو
يدعي الدفع إلى المورث فهل يصدق في دعواه الدفع إلى المورث بيمينه (أجاب)
لا ريب أن الجابي المذكور أمين وكل أمين ادعى الرد على من أثمته يصدق بيمينه
كما أفتى به ابن الصلاح بأن الجابي للوقف يصدق في دعواه الرد على الذي نصبه
للجباية وعبارة الروض يصدق الوديعة في دعواه بيمينه وإن وقع نزاعه مع وارث
المالك لأن المالك أثمته انتهى وقد سوا بين الوديعة والوكيل والشريك
وعامل القراض والجابي في رد ما جباه على الذي استأجره للجباية فهنا يصدق
الأمين في دعوى الرد على من أثمته وإن وقع النزاع مع الوارث المذكور سواء قلنا
أن المذكور وكيل وهو ظاهر أو منصوب من المالك للتصرف لأنه ارتضاء وأثمته
ومثل ذلك عند السادة الحنفية وعبارة الشيخ حسن في بعض رسائله في الجواب
عن نظير هذا السؤال فأجبت بأنه يقبل قوله بيمينه لبراءة ذمته مما قبض لأنه
أمين يدعي إيصال الأمانة لمستحقها والسؤال معروض مع الوارث والله أعلم
(سئل) في قرية وقع فيها خوف من حاكم فخرج أهلها وتفرقوا في البلاد فجاء

مطلب رجل أودع آخر مبلغا
ونهاه عن دفعه لأمته الخ

مطلب رجل أودع آخر حمارا
والوديعة دفعه إلى غيره الخ

مطلب اتفاق الشافعية
والحنفية في متكم على
أوقاف نصب جابيا يحصل له
ريع الأوقاف الخ

مطلب قرية وقع بها خوف
من حاكم فتفرق أهلها
في البلاد فجاء رجل ووسع
عند آخر أمانة الخ

رجل منهم بأمانة ووضعها عند رجل في قرية أخرى وللواضع عبد توجه للحاكم
وأخبره بها فأرسل طلبها من الوديعة فأنكر فقال العبد للحاكم أرسلني أنا أعرف
موضعها فأرسله مع جماعة ودلهم عليها فأخذوها فهل يكون الوديعة ضامنا لها أم لا
(أجاب) حيث تسلمها جماعة الحاكم العام الولاية وأخذوا الوديعة بأنفسهم
من غير تسليم من الوديعة فلا ضمان فان سلمها الوديعة بنفسه ولو باكره
الحاكم كان ضامنا لها كما صرح بذلك متن المنهاج وشرحه لابن حجر كغيرهما من
المتون والشروح والله أعلم (سئل) في رجل أودع آخر دراهم ومصاغ والحال
أن الزمن زمن خوف فأخذها ودفعها في بيته ثم انه أخذ ينقل أسبابه إلى بلد أخرى
خوفا من النيب وترك الوديعة في محلها وهو متمكن من أخذها وسافر إلى بلد أخرى
ولم يأخذها معه والحال أنه يمكن أن يأخذها من غير أن يغتفر به العدو فهل تلزمه
(أجاب) عبارة ابن حجر مع متن المنهاج فان دفعها ولو في حرز وسافر ضمن لانه عرضها
لأضياع انتهى فافهم قوله ولو في حرز أنه لو دفعها في غير حرز كما في صورة السؤال انه
يضمن بالطريق الأولى لان وقوع الخوف في البلدي يصيرها غير حرز حتى لو أعلم بها
في هذه الحالة أمينا راقبها ضمن قال الخطيب وخرج بقولي حرز مثلها ما لم يكن كذلك
فانه يضمنها جزما وان أعلم بها غيره والله أعلم (سئل) في رجل يقال له داود دفع
لرجل سبعة من الذهب ليوصلها إلى خليل فادعى خليل انه لم يصله الا اثنان منها
وداود معترف بوصولها من يد مرسوله تماما وخليل ينكر ذلك فهل يطالب
الرجل بالخمس أو يرجع على داود (أجاب) حيث ان داود المرسل معترف
بان مرسوله أوصلها لخليل بل لا ريب ليس لخليل طلب على الرجل وانما دعواه وطلبه
على داود لان الاصل بقاء حقه في ذمته وان فرض ان خليل لا يأخذ من الرجل
الخمس الباقية كما يزعم فيكون داود ظالما لخليل باعترافه ووصول الخمسة من الرجل
وهو ينكر فيحتاج داود إلى اثباتها والا فيلزمه دفعها اه والله أعلم (سئل) في رجل
أودع عند آخر جارا أمانة قد دفع له علفه وما يحتاج اليه فاهمله وخرج من داره فجاء
رجل إلى الخارج فأخذه ويدعي أن له على مالكه خمسة قروش فسلك الوديعة
المودع وطلب منه الجمار فتهمله به وبرده وبرد الاجرة التي مضت عند الاخذ فلم
يرد فهل يلزمه ما تعهد به من الجمار ومن الاجرة أم كيف الحال (أجاب) نعم
يلزم الضامن رد الجماران بقي وقيمه ان تلف وكذلك الاجرة حيث كانت معلومة لها
لتعهده بذلك وفيه وجه آخر يلزمه الجمار والاجرة أيضا وذلك لانه صيره بعدم حفظ
الجمار وارساله إلى الخارج وأيضا لما لاك أن يطالب الا أخذ بذلك فهو مخير بين أن

مطلب رجل أودع آخر
دراهم وغيرها فأخذها
ودفعها في داره الخ

مطلب رجل دفع لآخر
سبعة من الذهب ليوصلها
إلى رجل آخر والرجل ينكر
الخ

مطلب رجل أودع آخر جارا
أمانة ودفع له علفه فاهمله
فضاع الخ

مطلب رجل أودع آخر
دراهم وغير ذلك فعدا
عدو على البلد من جيش

مطلب في رجل دفع لمكاري
فردة قط ليوصلها لبيه من
نابلس الى القدس فضاغت

مطلب في امرأة عندها أمانة
لاخرى فحصل خوف في البلد
فتسارع الناس لاخذ
أمانتهم فجاء ولد صاحب
الامانة وطلبها من المرأة
فقالت أخذتها امك ثم
نهبته بعد ذلك

يغرم الوديع أو يغرم الاخذ للجار واذا غرم الوديع رجع بغيره على الاخذ
للجار والله أعلم (سئل) في رجل أودع عند آخر دراهم وأمانة وغير ذلك
ثم بعد ذلك صار على البلد سره من عدو على أهلها وهجم على أهل البلد جيش
كبير فخاف من عنده الوديعه عليها فدفعها في موضع عريشه وسافر منها وتركها
ثم طلبت منه الوديعه فجاء في طلبها الى محل دفنها فيه فلم يجدها فهل تزمه الوديعه
لكونه عرضها لا تلف وكان يمكنه أخذها لكونها دراهم خفيفة أو كيف الحال
(أجاب) حيث كان تمكن الوديع من أخذها وكان يأمن عليها من الجيش
ودفعها كان ضامنا لها لا به عرضها الاضياع والابان تعيين الدفن طريقا لسلامتها
فلا يكون ضامنا لها والله أعلم (سئل) في رجل دفع لمكاري فردة قطن ليوصلها
لابيه من نابلس الى بيت المقدس فأخذها ونام بها في شارع غير مأمن وادعى
أنها سرقت فهل يكون ضامنا لها (أجاب) حيث كان الشارع مخوفا ونام
الرجل عنها حتى سرقت يكون ضامنا لانه مضيع لها بتقصيره والله أعلم (سئل)
في امرأة عندها أمانة لاخرى فحصل على البلد خوف فتسارع الناس لاخذ أماناتهم
ولا امرأة أمانة جاء ولدها يطلبها بعد ذهاب الخوف فقالت المرأة دفعتها لامك ظنا أن
أمه أخذتها والحال أنهم تأخذها ثم نهب البيت ونهبت معه بل نهب البلد أيضا
فهل تصدق في دعوى نهبها (أجاب) لا شك ان المرأة المودعة تصدق في دعوى
التلف فليس عليها الا يمين فقط أنها تلفت لما علم والله أعلم

(كتاب قسم النفي والغنية)

(سئل) ما حد النفي وما حد الغنية وكيف يقسمان (أجاب) اعلم أن النفي
من فاء اذا رجع ثم استعمل في المال الراجع اليها من الكفار والغنية فعمله
يعني مفعولة من الغنم بمعنى الربح والمشهور تغايرهما وقيل كل منهما يطلق على
الاخر اذا فرد فان جرح بينهما افترا كالكافر والمساكين وقيل النفي يطلق على
الغنية دون العكس فاعلم ان كلاما من النفي والغنية ما يحصل من الكفار ولكن
الغنية تختص بالحربي وبأنها تحصل بايجاف الخيل والركاب أي اسراع الخيل
والركاب فيدخل فيها ما حصل بسرقة من دراهم أو التقات وكذا ما انهمز مواعنه
عند التقاء الصنفين ولو قبل شهر السلاح أو اهداه الكافر لنا والحرب قائمة بخلاف
المتروك بسبب حصولنا في دارهم وضرب عسكرنا فيهم فيقدم منها أي الغنية
السلب لمن ركب غيرنا ما باله منعة حربي في الحرب وهو ما معه من ثياب كخف
وطيلسان وران وهو خوف بلا قدم ومن سوار وطوق ومنطقة وخاتم ومنطقة

في جنسية تقاد معه ولو بين يديه وآلة حرب كدرع ودرع وركوب وآلة لا حقيبة
مشدودة على الفرس ثم تخرج منه المؤن والباقي يخمس بخمس منه خمس يضم
الخمس التي ومصرها واحد والاربعة انخاس الباقية عقارها ومنقولها للغانين
وهم من حضر القتال ولو في انتائه أو كان من لا يسهم له بنيتة أي القتال وان لم يقاتل
أو حضر لانية وقاتل كاجير لحفظ أمتعة وقاجر ومحترف والتي لا يختص بالحربي
وان اختص بالكافر ما حصل من كافر بلا ايحاف كجزية وعشر تجارة وما جلاوا
عنه وتركه مرتدوكافره معصوم لا وارث له فيخمس من فخره من خمس الغنيمة
لخمسة أحدها المصالحادون مصالحهم كنفور وقضاة وعلماء بعلمهم تتعلق بمصالحنا
كتفسير وقراءة وفقه يقدم وجوب الأهم فالأهم وهذا بنظر الامام والثاني لبني
هاشم وبني المطلب ولو أغنياء ويفضل الذكر كالارث والثالث ليتامى الفقراء وهو
صغير لا أب له والرابع للمساكين الصادقين بالفقراء والخامس لابن السبيل
أي الطريق الفقير مناذ كورا كانوا أو أنا نأويهم الامام أو نائبه الاصناف الاربعة
الاخيرة بالاعطاء للضرورة وجوبها والاربعة للمرتزقة وهم المرصدون
للجهاد وبتعيين الامام لهم لعمل الاولين به والله أعلم

(كتاب قسم الزكاة)

(سئل) عن رجل فقير مقل من أهل قرية عليهم زكاة فطر وغيرها فهل يجوز
الدفع له واذا امتنعوا من الدفع يأثمون بذلك (أجاب) نعم يجوز بل يجب على
أهل القرية ان يدفعوا جميع زكاة مالهم وفطرتهم لفقراء بلدهم قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم لان المقصد المساواة
ولان فقراء البلد أشد تطلعا لما بأيدي أغنياء بلدهم فيجب عليهم أن يواسوهم بمالهم
ولهذا قالوا لا يجوز نقل الزكاة من بلد لاخرى الا اذا لم يوجد بها فقراء أو وجد وفضل
عنهم شيء والفقير هنا الشامل للمساكين هو من لا دخل له يكفيه العمر الغالب
فتدفع له زكاة الفطر والمال من الابل والبقر والغنم والزرع والثمار والنقد والذهب
والفضة فان امتنعوا حرم عليهم ووجب على السلطان قتلهم وأخذها
منهم قهرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل يصلي بأهل قرية وهو غني له مال
يدفعون له زكاة فطرتهم وغيرها مع وجود فقرائهم غيره فهل تسقط عنهم الفطرة
والزكاة وهل يجوز له أخذها (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان هذا السؤال
نولى الله جل جلاله جوابه فقال جل من قائل انما الصدقات للفقراء والمساكين
والعمالين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل

مقابل في رجل فقير من أهل
قرية هل يجوز دفع ذكاته
له أولا الخ

عقاب في رجل غني يصلي
بأهل بلد وهم يدفعون له
زكاة فطرتهم له وموجود
فقير بها ما لي حكمه

فهؤلاء هم أهل الزكاة الذين تدفع لهم ولا يجوز دفعها لأقل من ثلاثة من كل صنف من هؤلاء ولا يجوز نقلها مع وجود الفقراء في المحل فهذا الرجل لا يأخذ للزكاة وهو غني لا يجوز له أخذها وهو آثم بأخذها ولا يسقط الواجب عن أهل القرية من الفطرة والزكاة بالدفع له ولا مثاله بل عليهم الدفع لفقراء ومساكين بلدهم ولغيرهم مما ذكر في الآية أن وجد لقوله صلى الله عليه وسلم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم فإن فضل عنهم شيء بعد أغنيائهم أولم يوجدوا صرف لأقرب بلد عليهم والله أعلم

(كتاب النكاح)

(سئل) في امرأة في العدة تكلم رجل مع أبيها في زواجها ودفع حصته من الدراهم تسمى مسكة فهل ما وقع يكون نكاحا (أجاب) ما ذكر ليس نكاحا حتى لو وقع عقد في العدة فهو باطل لأن شرط النكاح الخلوع عن عدة والتصریح بالخطبة للمعتدة حرام ويجوز التعريض لها فيها والتصریح ما يقطع به الرغبة في النكاح والتعريض بخلافه والله أعلم (سئل) عن قاصرة عقد عليها أخوها القاصر فهل العقد صحيح وإذا قلتم لا فهل يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد (أجاب) نعم العقد الواقع من الأخ القاصر على أخته القاصرة باطل من وجهين أحدهما كونه قاصرا والثاني كون أخته كذلك فيجب أن يفرق بينهما ولا تحل له إلا بعقد جديد بعد انقضاء عدتها لأن وطئها إن كان فهو شبهة يجب لها به المهر والله أعلم (سئل) في امرأة لها عصبية يريدون زواجها قهرا أو يأخذون مهرها قهرا ومات أبوها عنها وعن العصبية المذكورين فما الحكم في ذلك (أجاب) ليس للعاصب غير الأب والجد وزواج موليته قهرا بل لا تزوج إلا بصريح الأذن وإذا زوجت بالأذن فلها جميع المهر لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يعارضها فيه بوجه وأما الميراث من أبيها فلها منه النصف والنصف الباقي لأقرب العصبية من أبيها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا آخر بأربع مائة وستين قرشا فزوج الآخر ابنته له بأربع مائة ثم ماتت الأخيرة عن زوجها وأمه وأبيها قبل الدخول ولم يقبض من المهر شيء فما الحكم (أجاب) لأزوجة الحية مهرها وهو الأربع مائة والستون وأما الزوجة الميتة فمهرها تركه الزوج منه النصف يسقط عنه وهو مائتان وللاُم ثلث الباقي وهو سبعة وستون الألفا واللاب الباقي وهو مائة وثلاث وثلاثون وثلث والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر بنته القاصرة ثم جاءه أبوها وقال إن عقدك هذا غير صحيح لكوني زوجتها من غيرك قبلت

مطلب في امرأة في العدة
تكلم رجل مع أبيها ودفع
قدر من الدراهم تسمى
مسكة فما الحكم

مطلب في قاصرة عقد عليها
أخوها القاصر فهل العقد
صحيح أولا

مطلب في امرأة لها عصبية
يريدون زواجها قهرا
ويأخذون مهرها فما الحكم

مطلب في رجل تزوج ابنته
لا آخر بمهر معارم والاخر
زوج ابنته لذات الرجل بقدر
مهر وماتت فما الحكم

مطلب في رجل تزوج من
آخر بنته القاصرة ثم جاءه
أبوها وقال له إن عقدك غير
صحيح لكوني زوجتها من
غيرك قبلت الخ

فقال الزوج اعقد لي عليها نائيا فامتنع وكان قد أخذ منه من المهر حصة فقال الزوج
ادفع ما أخذته مني فقال حتى أزوجه بنتي ادفع لك ثم ماتت الزوجة وكان قال له
أبوها أزوجه أنت اختها وافق معه على ذلك ثم زوجها لأجنبي فإذا يجب عليه
(أجاب) هذا الأب المزوج لابنته نائيا يذيق يجب أن يعزر التعزير اللائق به
إذا لا زوجين في الإسلام ويجب عليه أن يدفع ما أخذ من المهر للزوج لعدم
صحة عقده لا قراره بذلك ومن قدر على الانشاء قدر على الإقرار والأب قادر على
إنشاء النكاح فيقدر على الإقرار والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل له زوجة
دخل بها وبقي عليه من مهرها أحد عشر قرشا وأخذ أبوها من أم الزوج أربعة
قروش وجمارين قهرا ويريد أبوها أن يفسخ نكاحها فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) يجب على أبي الزوجة ردّها وزوجها ولا يجوز له حبسها لأنه دخل بها ولا
يجوز له فسخ نكاحها بلا موجب ويجب على الزوج دفع الأربعة عشر قرشا لها
ويجب على أبي الزوجة ردّها الأربعة قروش لأن الزوج وكذلك الجمارين ومن
خالف ذلك عوزه ما حكم الشرع ويثاب على ذلك فإن لم يوجد ما حكم الشرع
وجب على كل من له قدرة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (سئل) عن رجل
زوج ابنته القاصرة بشهود شرعية ثم زوجها نائيا فهل هي للزوج الأول أو الثاني
(أجاب) هي للزوج الأول حيث كان زواج الأب مستوفيا لشروط الإيجاب ولا يجوز
للثاني الدخول بها فإن دخل بها فهو زان يجب عليه ما على الزاني محصنا كان
أو غيره وعلى الأب التعزير اللائق بحاله حتى يرتدع عن هذا الفعل القبيح المنوع
في شرع الإسلام بل وعند اليهود والنصارى وما سمعنا أن امرأة تزوج لرجلين
والله أعلم (سئل) في عم زوج بنت أخيه القاصرة ومات قبل الدخول بها
وهي قاصرة فهل هذا العقد صحيح يتقرر به المهر وإذا قلتم لا فهل يجوز للزوج أن يتزوج
بأمها (أجاب) ليس الممجب براحتي يصح زواجه لبنت أخيه فلا يصح عقده عليها
قاصرة فلا يتقرر به المهر وليس على الزوج منه شيء بالموت وله زواج أمها قال في شرح
المنهج وأعلم أنه يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول
بهن أن يكون العقد صحيحا والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتا قاصرة من
أبيه بمهر زائد على مهر المثل وليس له قدرة على حال الصداق ومعه بينة شرعية أنه
تزوجها وبه جنون حال العقد وعرف منه ذلك فهل هذا النكاح صحيح أولا
(أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يصح هذا النكاح لأمري الأول الجنون
لأن شرط عاقد النكاح الرشيد والثاني عدم قدرته على حال الصداق التي هي شرط

مطلب رجل له زوجة دخل
بها وبقي عليه من مهرها الخ

مطلب رجل زوج ابنته
القاصرة لرجل بشهود ثم
زوجها لآخر

مطلب عم زوج بنت أخيه
القاصرة ومات قبل الدخول

مطلب رجل تزوج بنتا قاصرة
من أبيها بزيادة على مهر المثل

مطلب امرأة عقد عليها
على ظن موت زوجها ثم
تبينت حياته الخ

مطلب ما حكم الرشوة
التي تسمى برطيل

مطلب الزوجة اذا ماتت
قبل الدخول بها هل يتقرر
المهر كاملا على الزوج الخ

مطلب رجل زوج لابنه
القاصر بنتا ثم مات أبوه
فوكّل القاصر رجلين
في الطلاق فما الحكم

مطلب القاصر اذا تزوجها
أبوها بالا جبار لغير قادر
على الصداق حال العقد
فالعقد غير صحيح

مطلب البنت القاصر اذا
طلقت قبل الدخول
وتزوجها رجل ودخل بها
يلزمه المهر الخ

مطلب رجل قبل ولده
البالغ النكاح من غير
إذنه فانه نكاح باطل الخ

مطلب يجب التفريق
في المضاجع بين الاولاد
الذكور والاناث الخ

في صحته والله أعلم (سئل) في رجل عقد على امرأة من وليها ثم تبين حياة زوجها
ثم مات فهل اذا عقد عليها ثانياً تحلل له أولاً (أجاب) نعم اذا عقد عليها بعد
انقضاء عدة الوفاة لما بوضع الحمل المنسوب لزوج أو بأربعة أشهر وعشراً عقداً ثانياً
حلّ له بخلاف الاول فانه لا عبرة به والله أعلم (سئل) في الرشوة المسماة
عند العامة بالبرطيل وهي اذا تزوج الانسان ابنته أو قريبتها لشخص يتنع من
تزوجها حتى يدفع له شيء من الدراهم فهل يجوز له ذلك واذا أخذها كان حلالاً
وهل اذا كفلها بشخص تلزم الكفالة ويجب على الكفيل دفعها (أجاب) هذا
البرطيل باطل باجماع المسلمين لا يجوز العمل به بل يفسق الولي اذا امتنع من
الزواج لا حل أخذ الجمل لان ذلك من أكل أموال الناس بالباطل فيجب على ولاية
الامور أيدهم الله تعالى النع من ذلك بل وعلى غيرهم الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتاً ولم يدخل بها ثم ماتت قبل
الدخول بها ولها مهر قبض أبوها منه مائة وخمسين وبقي في ذمة الزوج مائتان
وعشرة فما الحكم الشرعي (أجاب) بتقرر المهر بالموت فيكون شركة للزوج
منه النصف والباقي لوارثها غير الزوج والله أعلم (سئل) في رجل زوج
لابنه القاصر بنتاً ثم مات أبوه فوكّل القاصر رجلين في الطلاق فهل يقع عليه
طلاق أولاً (أجاب) طلاق القاصر لا يقع باتفاق أهل المذهب وكذلك وكالته
لا تصح فلا يصح الطلاق المرتب عليها والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بنتاً
بكرًا قاصرة من أبيها بالا جبار غير قادر على حال الصداق ولم يدخل بها وماتت فهل
يتقرر المهر واذا دفع شيئاً هل له الرجوع به (أجاب) شرط صحة نكاح البكر
بالاجبار ان يكون الزوج موسراً بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج
مطلقاً ولا بينها وبين الأب ظاهرة وأن يكون الزوج كفواً فاذا عدم شرط من هذا
فالنكاح باطل لا يتقرر به المهر ويرجع الزوج بما دفعه لعدم صحة العقد والله
أعلم (سئل) عن عقد صدر على قاصرة من أبيها ثم طلقها بعد الدخول ثم تزوجها
رجل آخر بمهر معلوم ودخل بها فهل يلزم الزوج الثاني جميع المهر المسمى (أجاب)
حيث دخل بها الزوج الثاني أو حصل موت لاحدهما تقرر المهر جميعه فيجب دفعه
لمستحقه والله أعلم (سئل) عن رجل قبل ولده الكامل نكاحاً من غير وكالة
ثم ماتت الزوجة وقد دفع لها من المهر حصة فهل له الرجوع به أولاً (أجاب)
حيث لم يأذن الولد البالغ العاقل لآبيه في عقد النكاح فانه نكاح باطل لا يكون الاب
فضولياً وعقده باطل والله أعلم (سئل) هل يجب التفريق في المضاجع بين

الاولاد الذكور والاناث وبل يجوز ان يام اثنتان عاريان في فراش (أجاب) قال
 في العباب يحرم تضاجع رجلين أو امرأتين عاريين في ثوب واحد وان كان كل واحد
 في مكان من الفراش ويجب التفريق بين ولد عمره عشر سنين وبين أبيه وأخوته
 في المضاجع انتهى فأولى اذا كانا أجنبيين والله أعلم (سئل) هل تسنن المصافحة
 عند التلاقي وهل تسنن عند الخروج من الصلاة (أجاب) يسنن تصافح المتلاقيين
 رجلين أو امرأتين الا من به نحو جذام فتكره كعانة أجنبي وتقبيله فان قدم من
 سفر ندبا كتقبيل طفل شفقة ولو أجنبيلا وما عند الخروج من الصلاة فلا تسنن
 بل هو بدعة وقد يقال ان لم يكن لاقاءه الا بعد السلام منها واصفح من حيث
 الملاقاة فتسنن والا فلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تزوج بنته القاصرة
 لا آخر غير موسر بحال صداقها فهل هذا الزواج صحيح واذا قلتم بعدم الصحة فهل
 للرجل أن يتزوج بأمرها بعد موت أبيها (أجاب) حيث لم يكن للزوج مال ولا
 عقار ولا حيوان يحصل منه المهر فالعقد باطل لان شرط يسار الزوج شرط للصحة
 هكذا صرح به الاصحاح لان تصرف الابن المجبر تصرفا بالمصلحة ولا مصلحة
 للقاصرة في زواجها الرجل معسر بصداقها الحال لها وقال في المنهج واعلم أنه يعتبر
 في زوجتي الابن والاب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد
 صحيحا انتهى فان لم يكن الزوج دخل بالبنت ومات زوج أمها وانقضت عدتها جازله
 نكاح أمها على ما ذكرنا من وينبغي البحث عن بقية المعبرات والله أعلم (سئل)
 في رجل بشر بنت فقال له آخر زوجنيها الابن فقال زوجتك اياها لولدك فقال
 قبلت نكاحها له بهر معلوم لثله والا أن البنت قابلة للزواج فهل يجب على أبيها
 تسليمها الزوجها اذا دفع مهرها (أجاب) حيث سلم المهر وكانت الزوجة مطيعة
 للوطء وطلبها الزوج وجب عليها وعلى أبيها التسليم والله أعلم (سئل) في رجل
 خطب من آخر بنته فقال لا أزوجهامنك الا أن تزوجني بنتك وبنت نريك لولدي
 فرضي معه على ذلك فترزوج بنته بمائتين وعشرين قرشا عدديا مهرها وزوج
 الا آخر بنته القاصرة وبنت نريك باذن والدها ورضاها ومهر كل واحدة مائة وعشرين
 وعقدوا بذلك عقودا على يد بينة والا أن يقول لا أزوج بنتي منك الا بثلاث مائة
 فهل له ذلك (أجاب) حيث كانت المائة والعشرة المسماة في العقد هي
 مهر مثل البنت كاختها وبنت عمها أو كانت أكثر فليس لها ولا لوليها طلب زيادة
 عليها ان طباها الا يجابا لها وان كانت دون مهر المثل وجب لها مهر مثلها كما كنا
 ما كان والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه زواج بنت ابنه فوعدهم بذلك ثم مات

مطلب تسنن المصافحة
 عند التلاقي الخ

مطلب الزوج اذا كان
 غير موسر حال العقد فالعقد
 باطل الخ

مطلب اذا بشر بنت
 وقال له آخر زوجنيها الابن
 فقال زوجته اياها الخ

مطلب رجل خطب بنت
 رجل فقال لا أزوجهامنك
 الا أن تزوجني بنتك الخ

مطلب رجل طلب منه
 زواج بنت ابنه الخ

وهي قاصر فزوجها ابن عم لها مع وجود أخ لها بالغ فما الحكم في ذلك (أجاب)
 حيث لم يقع من العقد نكاح صحيح فلا عبرة بالعقد المذكور وأما الواقع من
 ابن العم فغير صحيح لان غير الأب والجد لا يزوج القاصر والله أعلم (سئل)
 في ولد فقير وهبه والده ثمن ما يملكه قبل العقد وعقد له على بنت قاصر بالاجبار
 فهل يصح العقد ويتقرر المهر اذا ماتت قبل الدخول (أجاب) حيث كان
 ما يملكه الأب معلوما لابن وقبضه من أبيه بالقبض الشرعي وكان الثمن واقفا
 بالمهر صح النكاح وتقرر المهر وان اختلف شرط من الشروط الثلاث لم يصح العقد
 لان شرط صحة الزواج بالاجبار ان يكون الزوج موسرا بحال الصداق والله أعلم
 (سئل) في رجل مات عن زوجته قبل الدخول بها فهل يستقر المهر عليه
 (أجاب) حيث صح النكاح بأن وجدت فيه الشروط المعقبة شرعا ومات الزوج
 تقرر عليه المهر فيؤخذ من تركته ان وجدت وان بقي بعد المهر شيء ورثت
 منه الزوجة معلومها الشرعي وهو الربع ان لم يكن له ولد والا فالثلث والله أعلم
 (سئل) في رجل مات زوجته فقال لاني بنت أريد ابنتك فقال له أبوها جاءت
 لك ودفع له من المهر خمسة وعشرين زلطة فهل ماذكر زواج صحيح أولا (أجاب)
 ماذكر ليس عقد نكاح وان حضره شهود عدد لان النكاح لا ينعقد الا بلفظ
 النكاح أو الزواج وما ذكر لا ينعقد به النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة
 وكلت رجلا في زواجهما من غير كفؤ مع وجود العصبية لها فهل هذا الزواج صحيح
 (أجاب) هذا الزواج باطل من وجهين أحدهما كون الزوج غير العصبية
 مع وجودهم والثاني كون الزوج غير كفؤ لان الزوجة وان رضيت فلا بد من رضا
 العصبية لانهم يعيرون بذلك والله أعلم (سئل) فيما يفعل في مدينة السيد
 الخليل عليه وعلى أولاده صلوات الملك الجليل من موسم يسمى عندهم بالنيس
 الذي زينهم لهم الاعمى ابليس وما يشتمل عليه من اختلاط النساء بالرجال وتزويق
 البنات الابكار وخروجهن سافرات الوجوه براهن لرجال الاجانب ويشتمل على
 مفاسد غير ذلك ماذا يترتب على من يفعل ذلك أو يرضى بما هنالك وهل يجب على
 ولاية الامور ضاعف الله لهم الاجور وعلى كل من قدر على إزالة هذا المنكر
 وابطاله واثاب على ذلك انثواب الجزيل (أجاب) قال في المهج وشرحه لشيخ
 الاسلام وحرم نظره فحمل كبير كجبوب وخصي ولومراهاقاشينا وان أبين كسهر
 من امرأة كبيرة أجنبية ولو أمة وامر الفتنة لان المظرمظلة الفتنة ومحرل للشهوة
 فاللائق بحساسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كخلوة بها

مطلب ولد فقير وهبه
 والده ثمن ما يملك قبل
 العقد وعقد له على بنت
 قاصر الخ

مطلب رجل مات عن
 زوجته قبل الدخول فهل
 يستقر عليه المهر الخ

مطلب رجل قال لاني
 بنت أريد ابنتك فقال
 أبوها جاءت لك الخ

مطلب امرأة وكلت غير
 عصبته في زواجهما فهل
 يصح العقد أولا الخ

مطلب ما يعمل بمدينة
 سيدنا الخليل من موسم
 النيس الخ

ومعنى حرمة في المراهق انه يحرم على وايه تمكينه منه كما يحرم عليها ان تنكشف له
 لظهوره على العورات ولهذا هدرت عين ناظر ممنوع من النظر ولو امرأة أو مراهقا
 عمدا اليه ماله كونه مجردا عما يستر عورته أو الى حرمة وان كانت مستورة
 في داره ولو مكثرا أو مستعارة من نحو ثقب مما لا يعد فيه الرائي مقصرا
 كسطح ومنازة بخفيف كحصاة وليس لناظر ثم محرم غير مجردة أو حليلة أو متاع
 فاعماه أو أصاب قرب عينه فبحرجه فبات فيهدرو ولو لم يندره قبل رميه لخبر العاصين
 لو اطلع أحد في بيتك ولم تأذن له فحدقه بمحصاة ففقت عينه ما كان عليك من
 جناح وفي رواية صحها ابن حبان والبيهقي فلاقود ولادية والمعنى فيه المنع من
 النظر وان كان حرمة مستورة انتهى فاعلم ان هذا الامر يجب انكاره ومنعه
 على ولادة الامور أيدهم الله تعالى وعلى صلحاء الامة الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر لان ذلك من الامور المهمة التي هي من الدين بل أجمع عليها جميع الملل
 لان ذلك من حفظ العرض الواجب الذي هو أحد التكليات الخمس أو الست التي
 أجمع عليها أهل الملل جميعا فيفسق أهل بلدة تواطأت على هذا الامر الشنيع
 القبيح الذي هو من البدع التي لا وجود لها في ملة الاسلام ولا يقبلها العقل ولا
 النقل وهذا يجبر الى الفسوق والفجور ولان النظر يؤثر ولو بعد أربعين سنة لان
 القلب يعلق بالمرئي فلا يزال يتصور المنظور حتى يقع في محظور فالمرأة الخارجة
 بزيفتها معرضة نقسها للرجال ملعونة مذمومة ملامة معاقبة كل شئ مرت عليه
 لعنهما وكذلك زوجها الموافق لها والراضي بذلك ملحق بهما والمنكر لذلك مثاب
 مأجور ومن ادعى انه ذو عرض وجبة وزوجه تفعل ذلك فقد ضل وافترى
 وخاف الله ورسوله صلى الله عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها
 زوجها ولها ابن عم وهي تدعى أنها حامل ويريد زواجها ويعارضها فيما لها من
 الامتعة فهل له ذلك واذا قلتم لا فهل للحاكم منعه ما الحال (أجاب) مادامت
 المرأة حاملا يحرم على ابن العم وغيره التصريح لها بالزواج لاستغالتها بالعدة فاذا
 انقضت فأمرها بيدها ان أخذت ابن عمها لها ذلك وان أخذت غيره لها ذلك وليس
 لابن عمها ولا غيره جبرها بزواج ولا أخذ متاع ولا غيره فان تزجر عنها فذاك والا
 فعلى ولي الامر أيده الله تعالى زجره ومنعه من قهرها على الزواج ومن أخذ متاعها
 بغير حق وبشأن على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث
 على أخته البالغة انه ما يزوجه ارجلا من البلدة الفلانية ما الطريق في خلاصتها
 (أجاب) الطريق في خلاصه من ذلك ان يوكل رجلا يزوجهامنه فان امتنع

مصاب امرأة طلقها زوجها
 وتدعى أنها حامل الخ

مصاب رجل حلف بالطلاق
 الثلاث على أخته البالغة
 أن لا يزوجه الخ

وكان الرجل المطلوب كفو الماسة طت ولاية الاخ وزوجها غيره من الاولياء ممن هو احق بنها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنته القاصرة بغير مهر معلوم ثم ان القاصر بلغ وزوج اخته القاصرة لرجل بمهر معلوم فهل زواج الاخ لاخته القاصرة صحيح أولا (اجاب) زواج الاب لابنه صحيح معمول به واما زواج الاخ القاصرة باطل عندنا لان القاصرة لا تزوجها الا الاب أو الجد وغيرهما من العصبة ليس له زواجها الا بعد البلوغ والاذن والله أعلم (سئل) في قاهر زوجها جدها مع وجود أبيهما من غير عذر ولا مانع فهل يصح زواجه (اجاب) حيث تزوج الجد مع وجود الاب الكامل الذي لا مانع به من غيبة ولا غيرها فلا يصح زواجه لان الزواج أولا للاب ثم الجد فلا يزوج مع وجوده والله أعلم (سئل) عن قاصر زوجها أبوها بالاجبار لرجل لا يملك حال المصداق ثم غاب عنها وانقطع خبره ثم مات أبوها والآن بلغت واحتاجت لمن يقوم بها كسوة ونفقة وغير ذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي ان الزوج كان حال العقد لا يملك حال المصداق فزواج الاب لها باطل فلها ان تزوج بغيره على ان كثيرا من العلماء كشيخ الاسلام ذهب الى أن الزوج لو انقطع خبره كان للزوجة فسخ النكاح والله أعلم (سئل) في بنت قاصرة زوجها أخوها القاصر أيضا لو ولد قاصر فهل يصح هذا النكاح وان بلغا بعد ذلك (اجاب) هذا النكاح باطل باتفاق علمائنا لان شرط العاقد الرشد والقاصر لا يزوجها الا الاب والجد فعلى كل حال هو باطل اتفاقا والله أعلم (سئل) في ولد تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر بحال صداقها والحال ان فيه رجلا وأخاها وامرأة وأمها يشهدون ان الزوج رضع من أمها ما يزيد على خمس رضعات فهل يحل لهذا الرجل ان يأخذ هذه المرأة بما ذكر (اجاب) هذا النكاح باطل من وجوه أحدها كون الزوج معسرا بحال المصداق والثاني شرط جواز الاب بالاجبار أن يكون الزوج كفو الزوجة مع بقية انشروط المعلومة عندهم الثالث اذا شهد الرجلان المدكوران ولو كان الاخ منهما فانه تقبل شهادته لاخته أو رجل وامرأتان أو أربع نسوة ثبتت المحرمية اذا شهدوا بخمس رضعات يقينا عرفا فتصير البنت ختلا للزوج فلا تكون زوجة له لعدم صحة العقد ولا يحل له أخذها ولو بعد عقد آخر ما علم والله أعلم (سئل) في رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت ذمي وله أخت كذلك تريد أن تهبتها مهرها ليتزوج به فهل يجوز ذلك شرعا (اجاب) نعم الحق لها يجوز لها أن تهبتها مهرها الذي هو حق من حقوقها يتصرف فيه كيف شاء واجب

مطلب في رجل تزوج ابنته القاصرة بغير مهر معلوم

مطلب في قاصر زوجها جدها مع وجود أبيهما من غير عذر ولا مانع فلا يصح النكاح

مطلب قاصر زوجها أبوها بالاجبار لرجل لا يملك المصداق فأنكاح لا ينعقد

مطلب قاصرة زوجها أخوها القاصر لو ولد قاصر فلا ينعقد النكاح

مطلب رجل تزوج ابنته القاصرة لرجل معسر فالنكاح غير صحيح

مطلب رجل مسلم له ولد ذمي وله أخت ذمي وله أخت كذلك تريد أن تهبتها مهرها ليتزوج به فهل يجوز أو لا

مطلب رجل معه امرأة
مات أبوها فهل يصح أن
يتزوج زوجته التي هي
ضرة أم زوجته أم لا

مطلب خطب امرأة واتفقا
على شيء معلوم ودفع لها
الملاك فهل لا يصح
السكاح إلا بالعقد أولا الخ

مطلب رجل ولد له بنت
فقال أخوه أعطيتها لابني
فقال أعطيتها له فهل
لا ينعقد النكاح بذلك أولا

واقفه أعلم (سئل) في رجل معه امرأة مات أبوها وله زوجة كانت ضرة لأمها فهل له
أن يجمعهما معها فيكون معه البنت وزوجة أبيها (أجاب) نعم يجوز للرجل أن يجمع
بين المرأة وبنت زوجها وعبارة المنهج فيجوز الجمع بين امرأة وأم زوجها أو بنت
زوجها وإن حرم تناكحهما لو فرضت أحدهما ذكرًا والله أعلم (سئل) في رجل
خطب امرأة من وليها واتفقا على شيء معلوم مهر المهر وكذا يدعي على شيء معلوم
يدعي بالملاك وقد دفع الملاك المذكور ولم يحصل بينهما ما عقدت كاح بل مجرد
فصل الثمن للمرأة وقراءة الفاتحة كما يفعل عرفا في بلادنا والا أن الرجل مراده
العدل عن ذلك فهل بمجرد الاتفاق على ما ذكر من غير صيغة نكاح يلزمه المهر
وهل هو له الرجوع فيما دفعه من المسمى بالملاك أو كيف الحال (أجاب) ما ذكر
يسمى عندهم خطبة فيصير على الغير أن يخطبها ما دام الرجل لم يعرض عنها أو أما
وليها وهي فإن أراد الزواج للأول الدافع للملاك فذاك والا فلها ما عقدت النكاح
مع ثان ويغرم أن له مهر ما غرمه مع الملاك والله أعلم (سئل) في رجل ولد له
بنت وسماها قطراف قال له أخوه مباركته بنتك قطراف أجابه أبوها أعطيتها ووهبتها
لأبنتك محمد حشيش القاصر فقال أبوه قبلتها منك لابنتي محمد حشيش القاصر
المذكور ومهرها مائة وخمسون قرشا عديدية لدى شهود عدول ومات أبوا البنت
وبعد موته بعشر سنين أراد وليها تزويجها لآخر فادعى أبوا الزوج على وليها
بالوكالة عن ابنه محمد حشيش البالغ يومئذ بنكاح أبيها حال صغرها لانه محمد
المذكور حال صغره وأثبت ذلك لدى حاكم شرعي وحكم به فهل إذا ادعت
البنت بلوغا قبل الحكم الصادر على الولي بنكاح أبيها حال صغرها لكونه وقت
الحكم عليه بنكاحها غير خصم وانما هي الخصم دونة وقد انتفى الحكم وبطل
بلوغها وان لها خيار الفسخ ورد النكاح الصادر من أبيها لكونه توفي فهل إذا ثبت
بلوغها ينتفي حكم الحاكم الصادر على الولي بالنكاح فقط دون أصل النكاح
الواقع من الأب أو ينفى أصل النكاح الصادر من الأب وإذا قلتم بانتفاء الحكم
فقط دون أصل النكاح فهل تكون هي الخصم وتسمع دعوى الزوج عليها نانيا
أو على وكيلها بالنكاح الصادر من أبيها حال صغرها وقبل بينته ويقضى له
بالنكاح وإذا قلتم بسماعها وقبول البينة فهل لها خيار الفسخ ورد النكاح بموت
والدها أولا لكون المزوج أبًا ولا خيار لها فيه ولو كان ميتا ما الحال (أجاب)
مذهب الإمام الشافعي أن ما وقع بين الأبوين أي البنت وأبي القاصر لا يصح عندنا
نكاحه لانه لا يصح بغير نكاح أو تزويج أي مستغفها من حوزة جنك أو فكتك

وحكم الحاكم الواقع في هذه الدعوى مقبوض عند الامام أبي حنيفة قدس سره كما حرره في سؤال كبير وقع لنا في مثل هذه الصورة سئل عنها المرحوم الشيخ خير الدين ورتبنا عليه مورا كثيرة فلا يكون رافعا للخلاف عندنا وهو ظاهر وظاهره ولا عند الحنفية لبطالانه عندهم ويكون هذا مخصصا لقولهم شاهدك زوجك أي حيث صححت الدعوى وهناك تصح الدعوى لسكون الأب غير خصم والذي يشهد به متون الحنفية وجواب الشيخ خير الدين في النظم ان الباطل انما هو الحكم فقط ويدل لذلك المدرك وهو كون الأب غير خصم وانما الخصم البنت فاذا بطلت الدعوى على الأب تنقام على البنت اذ لا مانع منها وليس في مشروط الدعوى عندنا وعندهم ما يمنع الدعوى عليها الا الدعوى على الأب فهي صحيحة عندنا لو وقع منهما عقد صحيح مشتمل على مشتق نكاح أو تزويج فهذا ان لم يقو الدعوى عند الحنفية لا يبطلها فان أقام الزوج البينة العادلة بشروط الدعوى الستة المذكورة في محلها فالزوجة وزوجته والا فلها ابطالها فان أقام بينة أخرى فلها دفعها وهذا معنى قوله في النظم والزيد واقع واذا ثبت النكاح به يجوز الزوج عليها بوجهه الشرعي على المذهبين فلا خيارا عند الشافعي وهو ظاهر لانه لا يقول بالخيار في النكاح ولا عند أبي حنيفة قدس سره ولانه لا يقول به في نكاح الأب كما هو صريح متونهم وشروطهم كتب عاجلا لانا في الاشتغال لاجل النزول لزيارة الكاظم على نبينا وعليه الصلاة والسلام والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج ابنته لا آخر بمحضور شهود بمهر مثلها وقت العقد وهو قادر على صداقها ثم ظهر راغب بأزيد من مهر مثلها فهل لا يبيها ان يزوجهما من الثاني والحالة هذه (أجاب) حيث كان الزوج موسرا بحال الصداق مع بقية الشروط فالعمول به النكاح الاول وليس لابيها أو غيره أن يزوجهما ولو كان مهرها الثاني جبلا من ذهب بل هو باطل اذ اوقع باجماع المسلمين ولا يجوز تغيير زوجها الاول وطؤها فان وقع فهو زنا يجب على كل مسلم علم به الانكار حتى لو اذى الى قتل أو قتال فلا دية لانه مقتول ولا اثم ولا كفارة على قاتله لان الدفع عن البضع واجب شرعا على كل مسلم علم به والله أعلم (سئل) عن عم له ابن أخ مات عن بنت قاصر زوجها الم لا بنه فهل يصح هذا النكاح أولا (أجاب) البنت القاصر لا يزوجهما الا الأب أو الجدة دور غيرهما فزواج الم لا بنه أخيه القاصر لولده غير صحيح والله تعالى أعلم (سئل) في رجل جاءت له ابنة فقيل له مباركة فقال له هي على حبل يدك تراها جاءت لك فقال وأنا قبلته او مهرها أربعة مائة قرش والحال أنه غير

مطلب رجل زوج بنته
لا آخر بمحضور شهود بمهر
المثل وظهر لها راغب بأزيد
فهل يصح العقد أولا الخ

مطلب عم له ابن أخ مات
عن بنت قاصرة فزوجهما
لا بنه فهل يصح العقد أم لا

مطلب رجل جاء له بنت
فقيل له مباركة فقال له
على حبل يدك فهل
لا ينعقد النكاح أم لا الخ

قادر على مهرها فهل يكون ما ذكره عقد النكاح صحيحاً أولاً (أجاب) ما ذكر ليس
عقد نكاح بل هو باطل من أوجه أحدها أنه لا يتدفق عقد النكاح من لفظ مشتق
نكاح أو تزويج ولم يوجد هنا الثاني أنه لا يتدفق النكاح من الشهود والعدول ولم تذكر
الشهود هنا الثالث لا يتلصق بزواج الأب بالأب بالاجبار كون الزوج قادراً على الصداق
فظهر بطلانه من ثلاثة أوجه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها منه ابن
عمه وصار الاتفاق معه على أن تزوجه بنته لابنه ولم يعقد على الثانية ودفع له ثرائم
مات الزوج ويريد ابن العم أخذ ابنته لابنه فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب)
حيث خلف الزوج تركه وجب للزوجة منها ما يوفي مهره مثلها لأنه الواجب لها
وأما ابنته فإن أرادوا ما زواجها لابنه تزوجها والافلا يلزمه زواجها منه والله أعلم
(سئل) في رجل عنده بنت أقرانه تزوجها الرجل وقرأ بهذا الأمر فاتحة ثم أخذ
الرجل يخدم أباه وأمهاتين ودفع لهما من المهر مائة قرش وعشرة ثم لما أراد أن
يعقد له عليها ذهبت أمها ووكات خالها ثم اتفق مع رجل أيضاً على أنه تزوجه له
فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة (أجاب) هذه البنت باقية بلا زواج وما وقع أولاً مع
أبيها لا عبرة به وما وقع مع خالها لا عبرة به لعدم العقد في الصورتين ولعدم الولي
أيضاً في الثانية ثم أن اتفق الأب مع الأول وزوجه له فالظاهر والارجح الأول
على الأب بجميع ما دفعه له من مهر وعيدية ومواسم وغير ذلك وكذلك له الرجوع
عليه بخدمته المدة المذكورة حيث لم يكن متبرعاً بها لأنه انما دفع المهر والعوائد بناء
على حصول العقد ولم يحصل فيرجع بجميع ما ذكر والله أعلم (سئل) في أب
زوجه ابنته القاصر بمائة وعشرين قرشاً قبض منها مائة وبقي عشرون فهل قبض
الأب صحيح لا يطالب الزوج بعده بشيء (أجاب) لا يخفى أن الأب مجبر بزوجه القاصر
بشرطه فعقد نكاحه بشرطه صحيح وقبضه المهر صحيح أيضاً تبرأه ذمة الزوج منه
لأن ولي الصغير أبوه ولا يحتاج أن نصب الخاكم لأنهما وليان من قبل المشرع
وحيث كان ما ذكره مهرها فذاك والاكمل وترجع الزوجة على تركه الأب
إن لم يكن قبضها وهي بالغ فإن لم يوجد تركه صاع عليها المهر المقبوض في ذمة أبيها
ويحتمل أنه صرفه عليها أو عليه أن كان فقيراً لأن له أن يتفق على نفسه من مال ولده
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له أولاد زوج بعضهم وقسم ماله بينهم والآخر يقول
لأحدهم زوج أخاك فهل يلزمه تزويجه (أجاب) حيث ملك الولد ما قسمه له أبوه
بأن سلمه له لا يلزمه زواجه أخيه شرعاً وإن عمل شيئاً من مكارم الأخلاق لا كرام والده
لا بأس والله أعلم (سئل) في الأب القرشي إذا علم منه سوء الاختيار وعدم النظر

مطلب في رجل له بنت
تزوجها منه ابن عمه
وصار الاتفاق معه على
أن يزوجه بنته الخ

مطلب إذا اتفق الزوج مع
أب البنت على أن يزوجه
له وخدمه سنتين فهل لا يلزم
الأب بزواجها له الخ

مطلب أبو القاصرة إذا
قبض من مهر بنته شيئاً
لا يطالب الزوج بما قبضه
الأب الخ

مطلب الأب القرشي إذا
كان معلوم بسوء الاختيار
لا يصح نكاحه لغیر
النكوة

في العواقب اذا زوج ابنته الصغيرة القابلة بالتلف بالخير والشر لرجل عامي غير كفؤ
يصح ذلك أم لا (أجاب) صريح المتن والشروح ان هذا النكاح باطل من وجهين
الاول منه ما ان شرط زواج الاب بالاجبار ان يكون الزوج كفواً قرشية للقرشي
مثلاً فقط وان يكون موسراً بحال الصداق ولا عداوة بينهما وبين الزوج مطلقاً ولا بينهما
وبين الاب ظاهرة صريح هذه الشروط في شرح المنهج وابن حجر والرملي وزاد بجواز
الاقدام ان يكون بمهر المثل من نقد البلد حالاً صريح بذلك من ذكر وغيرهم والثاني
ان شرط العاقد للنكاح ان لا يكون مختل النظر بهرم أو غيره وهو مقتضى كلام
الحنفية وهو ان الكفاءة عندهم معتبرة أيضاً واستقامة النظر وهو وجيه المدرك
لان الاب متصرف عن غيره وشرط تصرفه المصلحة على أن في زواج غير كفؤ عاراً يلحق
النسب وبهذا الشرط رضى الاولياء ما سقطه مع رضى الزوجة باسقاطها ومختل
النظر لا يصح تصرفه لنفسه فكيف يكون صحيحاً لغيره وعبرة خير الدين بعد أن نقل
عن أئمة المذهب فظاهر كلامهم ان الاب اذا كان معروفاً بسوء الاختيار لم يصح عقده
بأقل من مهر المثل ولا بأكثر في الصغيرة ولا من غير الكفو فيه ما سواء كان عدم
الكفاءة بعدم الفسق أم لا حتى لو زوج ابنته الصغيرة من فقير أو محترف بحرفة دينية
لم يكن لها كفواً فالعقد باطل ووقع في أكثر الفتاوى في هذه المسئلة ان النكاح باطل
فظاهره انه لينة مقدوف الظهيرية يفرق بينهما انتهى فظاهر ان النكاح المذكور باطل
على المذهبين من الوجهين المذكورين والله أعلم (سئل) في رجل له بنت صغيرة
زوجه الرجل بمحضرة شاهد واحد قلما كبرت طلبها زوجها فامتنع أبوها وأفكر
زواجها فقال احلف فلم يحلف وقال زوجته فلان بمحضرة جماعة من المسلمين
يشهدون على اقراره بأنه زوجه الرجل الذي يدعيها فهل اذا شهد الشهود على اقراره
بذلك يثبت النكاح ويصح العقد (أجاب) حيث وجد عند عقد النكاح شاهدان
عدلان استجعا شروط الشهادة أو أقر المهر بعقد النكاح صح النكاح قال في المنهج
وشرحه أركانها أي النكاح خمسة زوج وزوجة وولي وشاهدان وصيغة ثم قال
ويقبل اقرار مجبر من أب أو جد أو سيد على موليته به أي بالنكاح لقدرته على
انشاءه والله أعلم (سئل) في قاصر له عم أبعد وله عم أقرب زوج ابنته الم لا بعد
للقاصر مع عدم وجود الاب والجد وأخذ من مال القاصر سبعين قرشاً بصله على عادة
من لا يؤمن بيوم الحساب ثم مات القاصر فأخذ المهر ابنته من ماله فهل ما وقع صحيح
معمول به شرعاً (أجاب) عقد غير الاب والجد نكاح القاصر الصغير باطل لان جميع
الافا رب ليس لهم من الشفقة ما للاب والجد فالنكاح الواقع للصغير من الم على

مطلب زوجت البنت
الصغيرة بشاهد واحد فهل
ما صح النكاح الخ

مطلب الم لا بعد اذا زوج
مع وجود الأقرب فهل
لا يصح النكاح أولاً الخ

مطلب اذا زوج الرجل
بنته لابن أخيه بمهر المثل
ليس له أن يأخذ زيادة
عليه الخ

طلب ذمية بالغة أسلمت
زوجه القاضى ليس
أقاربها الذميين أخذ
رها الخ

طلب مات زوج امرأة
وغيرهم شقيق وأولاد
هم قول لهم إكرامه إلى
نرواج ثم لا تخ

أبنته باطل من وجوه شتى وأخذ الباطلة يدل على أنه ليس له من الانصاف حصّة
فيجب ردها للوارث الذي هو الم الأقرب وردّها ما أخذه من المهر لانه أخذ بتغير حق وانما
هو من أكل أموال الناس بالباطل والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابن أخيه ابنته
القاصر بما توجب من قرشاً بيينة شرعية وذلك مهر مثلها كأنها وبنت عمها وعمتها
فهل له طلب زائد بعد ذلك وله نحو عشرين (أجاب) حيث كان ما ذكره مهر مثلها
وقد سمي في العقد فليس لها ولا لبايها طلب زائد فان طلب منعه ولى الأمر من ذلك
ويثاب على ذلك بل ان ظهر منه عناد زجره بما يليق والله بيده التوفيق أعلم (سئل)
في رجل اتفق مع آخر على زواج أخته فدفعت له من مهرها حصّة ثم عرضها عليه
فامتنع وأخذ ما دفعه له من المهر ثم تزوجت البنت والآن الرجل يتعلل على أخيها
ويقول له هذه مخطوبتي فهل له عليه كلام (أجاب) حيث لم يقع بين الأخ وبين
الرجل عقد نكاح بولي وشهود واجتماع شروطه فليس للرجل مع أخ البنت كلام
أصلاً وان تكلم فكلّامه مردود عليه فيمنع منه منعاً قاطعاً زجراً دعاله ولا مثاله
من أهل البغي والضلال والزور والبهتان فليثق الله كل مدّع الباطل قبل حلول
البلاء وتزول القضاء والله أعلم (سئل) في بنت ذمية بالغة عاقلة أسلمت ونطقت
بالشهادتين على يد جماعة من المسلمين ثم جاءت لقاضى بيت المقدس فزوجها
من رجل برضاها بالولاية عليها لانه وليها شرعاً ودخل عليها الرجل بعد دفع مهرها
المعلوم فهل لأقاربها الذميين مطالبة زوجها بمهرها وهل لأحد من المسلمين ان يمين
أقاربها على ردها الى دينهم وهل لولاة الامور ردع أهلها عن مطالبتهم بمهرها ومن
يرد ردها الى دين أقاربها (أجاب) لا ريب ان هذه البنت من أهل الجنة الذين
لا خوف عليهم ولا هم يحزنون لاختيارها الدين القويم الحق الناصح لكل دين قبله
فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يهينها على الاسلام وكل من عاندها وعارضها فهو
عدو لله ورسوله معارض ومعاذ للاسلام وأهلها فعليه لعنة الله ورسوله صلى الله
عليه وسلم لان هذا الرجل المدعى للاسلام وهو يرى منه نبأ الى الله تعالى من حاله
وقاله فيجب على ولاة الامور أيدهم الله تعالى بالعمل المشكور ان يرد دعوى كل
معارض من أهلها ومن المدعين للاسلام وهم باسم الكفر أحق ويشابون على ذلك
ومهرها لها ليس لأحد فيه معارضة بوجه فعلى المسلمين أجمعين أن يردعوا أهلها
عن ذلك ويشابون الثواب الجزيل والله تعالى أعلم (سئل) عن امرأة مات زوجها
ولها عم شقيق وأولاد عم اشقاء فهل لأولاد العم أن يكرهوها على الزواج أو على دفع
المهر لهم أو يكرهون العم على ذلك (أجاب) حيث كانت هذه المرأة بالغة عاقلة

فنفسها بيدها ليس لأم ولا لأولاد المأكرارها هلى الزواج ولا على دفع المهر لهم
 لا منها ولا من غيرها عند جميع المسلمين الموحدين فالطالب للمهر منها أو من الم
 والطالب ليس مطلوبه مرضيا عند الأمة المحمدية ولا عند اليهود ولا عند النصارى
 فلا تعلم له ملة الأمة الشيطان الرجيم التي تسوق إلى جهنم وبئس المصير والله أعلم
 (سئل) في رجل ولد له بنت صغيرة فقال له صغير دون البلوغ مباركة فقال له أبوها
 روقجك إياها فقال له الصغير جاء لك في حقها خمسين قرشاً ثم أنها الآن بلغت وبلغ
 الصبي فهل ما وقع صحيح معتبه أولاً (أجاب) هذا الواقع بين الأب والصغير على فرض
 وجود شروط الإيجاب باطل من وجهين أحدهما أن الصغير عبارته لا غية لا يعتد بها
 في سائر العقود والثاني عدم قبوله عقد النكاح فإن أراد الولي والزوج نكاحاً جازدا
 العقد بشهود معتبرة مع باقي الشروط وعلى فرض أنه بالغ ووجدت شروط الإيجاب
 كان لها مهر المثل أن كانت الخمسون لم تغب به وقبل قبولاً صحيحاً والله أعلم (سئل)
 في رجل زوج ابنته الصغيرة من آخر على صداق قدره خمسون قرشاً فما شروط
 الإيجاب الذي إذا وجدت صح النكاح وإذا كانت الخمسون دون مهر المثل فما الحكم
 (أجاب) شروط الإيجاب الذي بزوج بها الأب والجد البكرية سبعة أربعة للصحة
 أحدها أن يكون الزوج كقولها الثاني أن يكون مؤسراً بحال الصداق الثالث
 أن لا يكون بينها وبينه عداوة مطلقاً الرابع أن لا يكون بينها وبين الولي عداوة
 ظاهرة فإن فقد شرط من هذه لم يصح النكاح وثلاثة لجواز الإقدام أن يكون
 الصداق بمهر المثل من نقد البلد وأن يكون حالاً فإن زاد على مهر المثل أو ساوى
 المسمى مهر المثل وقع بالمسمى وإن نقص صح العقد ولها مهر المثل والله أعلم (سئل)
 في بكر بالغة وكانت أجنبية برضاها في زواجها من زيد مهره مائة زواجاً شرعياً بحضور
 شهود عدول وحكم به ما حكم خنفي بعد تقدم دعوى صحة ثم بعد مدة قبل الدخول
 بالزوجة عقد آخر نكاحه ثانياً معتمد على فتوى من شافعي بطلان النكاح الصادر
 أولاً لوجهين أحدهما عدم حضور الولي والثاني عدم يسار الزوج بالمهر وقت العقد
 هل ما أفتى به صحيح أو غير صحيح حين حكم الحاكم بصحة النكاح والزوجة بالغة
 عاقلة راضية أذمعه في زواج البكر البالغ بالإيجاب وهما راضية ومحل عدم صحته
 بعدم حضور الولي إذا تم بحكم بصحة النكاح كما يرى ذلك أفيدوا لنا جواباً شاملاً
 بنقل صحيح المذهب (أجاب) حيث حكم الحاكم أحنفي بصحة هذا النكاح نفذ
 ظاهره وأباطنا على الأصح المنصوص خلافه مخالف في القول باطناً ولا يجوز
 لشافعي نقضه لورفع إليه لما علم فكيف يجوز لفتى أن يفتى بإبطاله ما ذكره مع ما ذكر

مطلب وفي رجل بنت
 فقال له صغير مباركة فقال
 أبوها روقجك إياها الخ

مطلب ما شروط الإيجاب
 الذي إذا وجدت صح
 النكاح الخ

مطلب بكر بالغة روقجها
 وكيلها برضاها من زيد
 وحكم بصحة نكاحها
 خنفي فهل صح ولا يقضي
 الخ

اللهم الا اذالم يذكركم الحكم الحاكم مع الدعوى المذكورة الصحيحة وعبارة ابن حجر
بعد قول المتنازع والوطء في نكاح بلاولي يوجب مهر المثل لا الحد نصها وان اعتقد
التعريم لشبهة اختلاف العلماء لكن يعززه معتقده وان حكم حاكم يراه بصحة
على ما قاله ابن الصلاح قال وقولهم حكم الحاكم يرفع الخلاف معناه انه يمنع النقض
بشرطه اصطلاحا لا غيرا لا لشافعي وقف على نفسه بيع الوقف وان حكم به حنفي
ولكن اعترض بأنه مبني على الضعيف من ان حكم الحاكم انما ينقذ ظاهرا مطلقا
أما على الاصح ان باطن الامر فيه كظاهره ينقذ باطنا أيضا فيباح لمعتقده وغيره
العمل به كما يأتي مبسوطا في القضاء لا معتقدا لا باحة وان حذب بشربه النيذ لان أدلته
فيه وأهمية جذا بخللافه هنا ومن ثم لم ينقض حكم من حكم بصحته على المعتمد وكان
من قال هنا لا يجوز تقليد أي حنيفة في هذا النكاح جرى على النقض اذا ما ينقض
لا يجوز فيه وبهذا يقيد قول السبكي يجوز تقليد غير الاثمة الاربعة في العمل في حق
نفسه لا في الاقتناء والحكم اجماعا كما قاله ابن الصلاح انتهى فالاقناء مع حكم الحاكم
الصحيح بعد الدعوى الصحيحة باطل لا يعمل به مع ما علمت انتهى والنكاح الاول
هو الصحيح ينقذ ظاهرا وباطنا والثاني باطل اثباتا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ لها
أولياء ثلاثة أعمام أشقاء أذنت لواحد منهم هو المتكلم عليهم أن يزوجهما من ابن عمها
فزوجهما منه برضاها من غير حضور العمين الآخرين وهما يريدان ابطال هذا
النكاح وتزويجهما من أجنبي وهي لا ترضى بذلك الأجنبي فهل نكاحهما من ابن
عمها التي رضيت به صحيح وغيره لا يعتبر (أجاب) هذا النكاح الواقع من العم
المأذون له فيه منها هو الصحيح المعمول به شرعا اتفاقا ولا عبرة بعدم حضور العمين
الآخرين لان الشرط أن يزوجهما الولي ولومه فضول صفة أو قرعة باذنهما فيصح
وقول العمين مردود عليهم ما بأمر الله ورسوله بزعمهما الباطل ففي أعناقهما سيفان
من الله ورسوله وقال في المنهج وخرج باذنهما الكل ما لو أذنت لاحدهم فلا يزوجهما
غيره فعلم أن غير المأذون له لا معارضة له للمأذون له وقال أيضا في المنهج فلو تزوجهما
مفضول صفة أو قرعة صح تزويجهما لاذن فيه وفائدة القرعة لا يعي ولاية من لم
تخرج له على أن الوقرضا أن العم لم يزوجهما وهي باقية خالية لا يصح نكاحها
للاجنبي مع عدم رضاها به لان مثل هذا لا بد لها من الاذن للولي وقد وجد ولا بد
من بلوغها فاتق الله أي المعارض فانك لا تعارض الا صاحب الشريعة الغر والله
أعلم (سئل) في امرأة كان لها زوج فمات الى رحمة الله تعالى ولها أولاد منه ثلاث
ذكران وأنثى والجميع قصر لا يقومون بأئمة منهم بل لولاءهم اضعاء وولها أقارب

مطلب بكر بالغه زوجهما
أحد أوليائها لابن عمها
فهل صح النكاح أولا الخ

مطلب امرأتها زوجهما
عن ثلاثة أولاد منها الخ

أولادهم بعده يريدون أن يأخذوها قهراً عن أولادها ويتركونها ضائعين
 لأجل زواجها وأخذ مهرها وقال بعضهم إن دفعتم الزوجة مالا من مالها أو من
 مال أولادها بدل مهرها فتركوها فقول هذا جائز شرعاً قول به أحد من العلماء
 الأعلام أو نحو الناجوا بأمر عي العلى الله نجر به أهل الفساد والعناد (أجاب)
 اعلم أن هذا الأمر هو التفريق بين المرأة وأولادها قهراً لا يقول به أحد من علماء
 الإسلام لا شافعية ولا حنفية ولا مالكية ولا حنابلة ولا يهود ولا نصارى وقد
 قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته
 يوم القيامة فيجب على كل مؤمن ومؤمنة أن يدفع ابن العم الصائل على هذه المرأة
 ويريد التفريق فن نصرها وتكلم معها أخيراً نصره الله تعالى وحفظ عليه دينه
 وولده وماله ومن أعان ابن عمها أو نصره عليه إلا نصره الله وخذله وعليه وعلى ابن
 عمها لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وكذلك من طلب منها أو من أولادها
 القصر مالا فهو من الضالين الباغين فإن استغل ذلك ككفرو عليه لعنة الله
 والملائكة والناس أجمعين هذا ما وعد الرحمن وصدق المرسلون فالجنة ورضى الله
 للعالمين والنار وغضبها اللعنا للذين والله أعلم (سئل) عن رجل حصل له جنون
 بعد البلوغ ثم أفاق منه وكان يشتغل في حرفة السقاية ثم تزوج امرأة وأمهرها
 عليه له ودخل بها ومكث معها مدة من السنين ثم توفي والاكن وارثه يدعى أن
 جنونه كان مطبقاً والنكاح باطل فلا مهر للزوجة به والزوجة تدعى أفاقته من
 الجنون وقت النكاح وتطلب مؤخر صداقها وارثها من ممتلكاته ومع كل بيعة تشهد
 بمدة عاها الحكم الشرعى في ذلك والحال أنه عقد النكاح عندهما كم الشرع
 على يد بيعة وكتب بذلك صنف في يد الزوجة فكيف الحكم (أجاب) لا ريب
 أن الزوجة تدعى هنا الصحة والوارث يدعى الفساد ومضى الصحة مصدق وظاهر
 عبارة فتاوى ابن حجر أن مدعى الصحة مصدق باتفاق وعبارته نصها إلا أن يحصل
 ما ذكره في النكاح كما ذكره بعضهم على ما إذا عرف له صفة جنون وله أفاقته
 أو حالة حجر وحالة رشد واختلافهما وقع العقد في حالة حجر أو اجتمع أم لا فيثبت
 القول قول مدعى الصحة في النكاح خاصة وفرض السؤال الواقع له فيمن مات قبل
 الوطء وهنا وقع وطء ودخول وحكم حكم بصحة النكاح فساءلتنا حق وأولى
 بتصديق الزوجة لا مور منها ما ذكره ابن حجر ومنها كون ذلك وقع في مجلس
 الحكم الذى لا يجوز له أن يعقد له النكاح في حال جنونه ومنها حصوله وراشه وود
 المقتضى حالهم ذلك ومنها كون الحق تعلق بالوارث لمقتضى ذلك سمعوه وعوا

مطلب بيعة مدعى الصحة
 مقدمة على مدعى الفساد

مطلب لا تزوج البنت
البالغة الا برضاها الخ

مطلب وجعل تزوج
امرأة ثيبا من أبيها الخ

مطلب رجل له بنت
زوجها الا خراخ

ومن أن مداهما الصحة فليست الله الشاهد المقدم على هذه الشهادة الشاهدة على
ضلاله وفساده ويجذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب
آليم ولا بد أن يسأل من شهادته والله أعلم (سئل) في بنت بالغة يريد بعض
الناس زواجها ولم ترض بل تقول أرى نفسي في بشر ولا آخذه فهل يصح زواجها
قهرها عليها (أجاب) لا تزوج البالغ قهرها عليها فحيث لم ترض بالزوج لا يصح عقد
النكاح عليها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان خطب ابنة عمه
ودفع من مهرها حصاة لابيها ثم مات أبوها وامتنع اخوتها من تزويجها له فخطفها
وادخلها على رجل وأذنت له في زواجها فتزوجها منه ثم بعد ذلك تاب الى الله
تعالى ورجع وتزوجها فانيامن اخوتها بشهود فهل تقبل توبته ويصلى خلفه
ويحمل له وطء المرأة وأولاده منها بعد ذلك أولاد حمل ونكاح أم كيف الحال
(أجاب) حيث تاب توبة نصوحا وعقد عليها برضا وليها قبلت توبته وصح نكاحه
ويصلى خلفه ويقتدى به ويحمل له وطؤها لانهما زوجته في أموره لان الله تعالى
يحب التوابين ويحب المتطهرين ولا تغدر نسد باب التوبة حتى على الكافرين
لو أسلموا قبلناهم فغيرهم أولى وأولاده أولاد حمل ونكاح تجري عليهم أحكام
غيرهم ممن صح نكاحه وليتق الله من يخطف الحرائر ويهتك أسرارهم ولا سيما
من يدعي أنه ابن عم فهو أحق بصيانة ابنة عمه والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة ثيبا تروى بشارعيا من أبيها مستوفيا شرائط الصحة واقبض مهرها
للزوجة وامها فجاء أخور زوجها الاقل فقال ان أباها قال لها هي عطية لكم بعد
موت زوجها وهي في العدة ويريد إقامة البينة لاجل ابطال النكاح بذلك فما
الحكم (أجاب) هذا الزواج الواقع من الاب لابنته بعد اذ نهى في الزواج
وكان الزوج ككفوالمها هو الصحيح المعول عليه الذي يجب اعتماده والعمل به
وأما مدعى العطية فقد ادعى لنفسه بلية لان النكاح لا يكون بالعطايا ولو في العدة
سواء ان أقام بينة به أو أقربه الولي حينئذ لبطالانه من أصله فلا يبنى عليه حكم
بل هو هوا في قاع صفصف ليس له غبار ولا به اعتبار كما هو معلوم عند الأئمة
الاحيار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له بنت زوجها الا آخر من مدة تزيد
على عشرين سنة وهو قريب له ولها أقارب أقرب منه يريدون أن ينزلوا الرجل
عن امرأته ويؤذون أبا الروجة والزوجة فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث
وقع العقد من الاب للزوج فقد صحح الا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن
يعارض الزوج أو يؤذيه أو يعارض الاب أو يؤذيه فان عارض فقد خلع ربة

الاسلام من عنقه وعارض الله في فعله ومالغ رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد فاز بخسران مبين وحل به غضب رب العالمين وحسبنا الله ونعم الوكيل والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وليس لها عاصب الا الاقارب يريدون زواجها من غير رضاها ويأخذون مهرها فهل لهم ذلك (أجاب) لا يجوز لأقاربها ولا لعصباتها ايضا حتى لو كان لها أب أو أخ أن يزوجهما بغير رضاها فان زوجهما أحد ممن ذكر فزواجهما باطل باتفاق العلماء ولا يجوز لأحد ممن ذكر ولا من غيرهم أن يأخذ من صداقها شيئا فان أخذ فأنما يأخذ نارا وعارا ودمارا فعلى كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يردها عنها من يريد زواجها بغير رضاها وكذلك يردها من يريد أن يأخذ من مهرها شيئا والله في عون العبد مادام العبد في عون أخيه والله أعلم (سئل) في امرأتين كانتا تحت أخوين ماتا وتركوا أولادا وكل واحدة منهما تريد الإقامة والحضانة لأولادها ولا أحدهما علم وأولادهم يريدون زواجها والفرقة بينها وبين أولادها فهل تنكحهن على ذلك أولا (أجاب) لا يفرق بين المرأة وأولادها كرها الا الشيطان لعينه وما روى من الدين ومخالف لقول سيد الاولين والاخرين من فرق بين والدها وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة فيجب على كل مؤمن بالله واليوم الآخر أن يردها الله ورسوله أن يمنع هذا القريب من الفراق بين هذه المرأة وأولادها ويأمر بالمعروف وينهى عن المنكر فان لم ينزجرا لا يقتال قوتل ودمه كدم الكلب لمخالفته الكتاب بقوله تعالى ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل ومخالفته الحديث المتقدم والله أعلم (سئل) في رجلين أب وأخ أرادا الزواج فزوجهما الأخ أخته بمهر معلوم وأب عن مهر البنت وزوجه الأب ابنته بالأخ بمهر معلوم ومات الأب بعد دخوله على البنت وله ورثة يطلبون من الأخ نقیصة لكون أخته رجعت اليه وبقي للأخت في ذمته مائة قرش من مهرها بشهودها الحكم الشرعي (أجاب) المائة الماقية للأخت تطالب بها لانها فرضت لها في العقد وأما هذه النقیصة فطلبها فضيحة وهي عند الله في حجة لمخالفتها الملة العادلة لصحة ولا يعمل بها أحد من العلماء لانها ليست من خصال الايمان بلا امتراء والله أعلم (سئل) في رجل تزوجه بكرا بالغ بمهر مائة من أبيها ومن عادتهم أن يكون المهر بعضه نقدا وبعضه عرضا فدفع أبو الزوج الدقل في الزوجة وعرض عليه العرض فامتنع من قبوله وقال لا قبل الا بالنقد وأراد الزوج الدخول بها فامتنع أبوها حتى يدفع الباقي نقدا فهل يلزمه قبول العرض وهل اذا امتنع الزوج الدخول بها (أجاب) حيث جرت عادتهم واطردت

مطلب امرأة لها أقارب
يريدون زواجها قهرا
ليأخذوا مهرها الخ

مطلب امرأتين لهما أولاد
ويريد أعمامهم ما زواجهما
ويفرقون بينهما وبين
أولادهن الخ

مطلب رجلان تزوجهما
أحدهما ابنته والأخرى ابنة
البنت تزوجهما أخت زوج
بنته الخ

مطلب تزوجه بكرا بالغ بمهر مائة
بمهر مائة الخ

يقول العرض لزم الأب وكذا الزوجة حيث كانت مصلحة المصاويدينها يلزمها قبول العرض فان امتنعها أو أحدهما ألزم الممتنع الحاكم فان لم يوجد حاكم كان للزوج الدخول لانه لم يوجد مانع من جهته والله أعلم (سئل) في رجل خطب امرأة ودفع لوليها ما تيسر من المهر وغيره ولم يحصل عقد ثم مات الزوج قبل الدخول فهل لو ارثه الرجوع بما دفع أولا (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل لها أو دفع بلا لفظ اليها قبل العقد ولم يقصد التبرع ثم وقع الاعراض منها أو منه أو مات رجعا وصلاها منه كما أفاده كلام البغوي واعتمده الأذري ونقله الزركاشي وغيره عن الرافعي أي اقتضاه يقرب من الصريح والله أعلم (سئل) في رجلين هما شهادة وحسن لكل منهما ابن وبنت قاصران تزوج كل منهما ابنته لابن الآخر ووضع كل منهما يده في يد الآخر زعمهما لاجل صحة عقد النكاح وقبل كل منهما لانه النكاح بالولاية ومدد عقد النكاح بإيجاب وقبول وحضور شهود عدول وعمل كل من الابوين وليمة حسب القانون المعتاد عندهما لعقد النكاح واشتهر وشاع بين المسلمين من أهل القرى القريبات لقريتهم ان حسنا قبل لولده القاصرة نكاح بنت شهاده البكر القاصر وكذلك شهاده قبل لولده القاصر نكاح بنت حسن البكر القاصر ثم بعد مضي مدة أراد حسن ابطال عقد نكاح ابنه علي بنت شهاده ليتزوجها لنفسه بعد ان أقبل لدى جمع من المسلمين انه قبل لابنه نكاح بنت شهاده وعقد نكاح ابنه المذكور عليها ورفع الامر الى محكم من فقهاء القرى وادعى حسن علي شهاده ان نكاح ابنه علي بنت شهاده باطل لكونه ان أحد الشاهدين اللذين حضرا عقد النكاح بينهما توفي ولم يبق الا واحد وذكر انه لم يحصل بينهما الا الاعطاء من غير لفظ زواج أو نكاح بعدما تقدم من حسن من الاعتراف لدى جمع من المسلمين بقبول النكاح لولده وصحته وشهادة لشاهد الحى بصدوره علي الوجه المذكور فابطل المحكم عقد نكاح ابن حسن علي بنت شهاده وعقد نكاح حسن علي بنت شهاده باكره شهاده على ذلك من ذى شوكه مع ان المحكم من قرينتهما وأحاط علمه بالاقرار بالنكاح وبالعقد والوليمة انذى فعلها حسن يوم العقد لولده علي بنت شهاده فهل يجوز للمحكم مع علمه بذلك المحكم بطلان النكاح أولا يجوز اقوة الشبهة والشك والريبة وماذا يترتب على ذلك من الاحكام ودره المفاسد مقدم على جلب المصالح الى غير ذلك أفدجوابا كافيا تعطأجرا وافيلا لزلتم لكشف العضلات ودفع البليات وما هوآت آت (أجاب) هذا الرجل الطالب لزواج زوجة ابنه مال مضل لا عرض له ولا دين لوجوه منها

مطلب رجل خطب امرأة ولم يحصل عقد الخ

مطلب شهادة وحسن زوج كل منهما بنته القاصرة لابنه القاصر الخ

وقوع العقد المذكور وان كان أحد الشاهدين مات لانه يعلم ذلك فلا يجوز له
الاندام مع علمه بمواقع ومنها اقراره بوقوع عقد النكاح المأخوذ من ذلك الاقرار
شرعا باتفاق العلماء لقول الله عز وجل والله وعظم سلطانه يا ايها الذين آمنوا كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفسدت شهادة المدعى على نفسه
بالاقرار فهو أقوى من البينة الشرعية لصراحتة واحتمالها ومنها ما يشوبه هذا الامر
وظهوره الذي يلزم منه وقوع الناس في عرض الاب الطالب لهذا الامر وكذا
في عرض المحكم والكل داخل في هذا قال أبو هريرة حففت من رسول الله صلى
الله عليه وسلم وعائين من العلم أحدهما ينشئه في الناس والثاني لو ينشئه لازيل هذا
البلهوم ومنها قوله صلى الله عليه وسلم دع ما يربك الى ما لا يربك أي دع ما فيه
شك الى ما لا شك فيه ومنها قوله صلى الله عليه وسلم أليس وقد قيل في جواب من
طلب منه زواج امرأة قيل ان بينه وبينها رضا عاخر ما فقال له أليس وقد قيل فهذا
الرجل لو كان له مدة في الدين أو العرض لتباعد عنها تباعد الضب من النون
وربما أن يكون هذا الامر سببا لدخوله في سقر وما أدراك ما سقر لا تبقى ولا تذر
لواحدة لا بشر عليها تسعة عشر فقد علمت ما ينشئ عليك وعلى فرض ان هذا المحكم
وجده وجهه عند الشافعي مع ان الاقرار معه مول به بالاجماع ولكن قد ينشئ
لطالبة العلم ما ينشئ انه صحيح مع انه لو لم يوجد منه الا الاقرار لعقد صحيح عند الامام
الاعظم أبي حنيفة والعمام لا مذهب لهم فكيف يسوغ الاقدام على مخالفة
مثل أبي حنيفة قدس سره العزير نقول بعض العارفين والله لو علمت ان شرب الماء
البارد يخل بمرورتي ما شربته وأى خلل للمروءة أعظم من أن يشاع بين الناس ان
حسننا لا أحسن الله اليه تزوج زوجة ابنه ونقوا الله ولا تكونوا من العافلين
فطهقوا بالآخرين أعمالا ليس ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم
يحسنون صنعوا والله تعالى أعلم

(باب ما يحرم من النكاح)

(سئل) عن أب عقد على امرأة ولم يدخل بها فهل تحل لولده أولا (أجاب)
لا تحل له لان زوجة الاب وزوجة الابن وأم الزوجية لا يشترط فيهن الدخول
فيصير من قبل الدخول بخلاف بنت لزوجته فلا تحرم الاب بالدخول والله أعلم
(سئل) في بنت ابن الزوجة هل يحل نكاحها تزوج بعد موت جدتها
(أجاب) قال ابن حجر في بيان المحرمات الموبدة وكذا بناتها أي زوجها ولو بواسطة
سوا بناتها وبناات بنتها وان سفلن ان دخلت بها بن زوجها في حياتها ولو

مطلب باب ما يحرم من
النكاح

مطلب عقد الاب على
امرأة تحرمها على ولده

مطلب بنت ابن الزوجة
لا يحل نكاحها للزوج ولو
بعد موت الزوجة

مطلب الجمع بين المرأة
وخالة أبيها أو المرأة وبنت
ابن أختها الخ

مطلب رجل جمع بين بنتي
أختين في النكاح هل
يجوز يقال نعم الخ

مطلب يجوز الجمع بين
المرأة وبنت زوجها الخ

مطلب لو قل رجل لبنت
أنت حرة وإدراجها
بعد ذلك يجوز

في اللبر ولو كان العقد فاسدا وكذا ان استدخلت ماءك المحترمة في حالة نزوله وادخاله
تتبع في حيث دخل بالجدة حرمت عليه بنت ابنها كما علم والله أعلم (سئل)
اعن رجل معه خالة آخر أخذ عليها بنت الرجل المذكور فيكون معه المرأة
وخالة أبيها أو المرأة وبنت ابن أختها فهل يجوز له الجمع بينهما وإذا قلتم لا وحصل
منه وطء للصغرى المتأخر فكاحها فهل يلزم لها المهر - رأم لا (أجاب) قال
في المنهج وشرحه وحرّم ابتداء ودواما جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت
احداهما ذكرًا حرمتا كحما كما مرّة وأختها أو خالتها بواسطة أو بغيرها قال تعالى
وأن تتجسسوا بين الاختين إلا ما قد سلف وقال صلى الله عليه وسلم لا تسلم المرأة
على عمتها ولا العمّة على بنت أخيها ولا المرأة على خالتها ولا الخالة على بنت أختها
ولا الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى رواه أبو داود وغيره فإذا فرضنا
الصغرى ذكرًا لا يحل لها أن تأخذ خالة أبيها لأنها خالة لها ولا لها هي أخت ذكر
ولدك وهذا كاف في الغرض وإذا فرضنا الكبرى ذكرًا كان خالًا وهو لا يأخذ
بنت ابن أخيه فتعزم التأخر عقدها على الزوج ويجب على كل مؤمن بالله
وقته وطء الشبهة نظرا إلى وقت الانلاف لا وقت العقد في النكاح الفاسد لانه
لاحرمة للعقد الفاسد والله أعلم (سئل) في رجل جمع بين بنتي أختين
في النكاح فهل يجوز ذلك (أجاب) نعم يجوز ذلك لأن كلا منهما لو فرض ذكرًا
صارت انثى بنت خالته ففعل له فيكون ذلك داخلًا في القاعدة التي ذكرها
الفقهاء وهي يحرم جمع امرأتين بينهما نسب أو رضاع لو فرضت احداهما ذكرًا
لم يحل للآخرى وهذا إذا فرضت حلت فيجوز الجمع بينهما (سئل) في رجل مات عن
امرأة وبنت من غيرها ولها بنت من غيره فأخذ رجل بنت المرأة الكبيرة ويريد أن
يأخذ بنت زوجها عليها فهل يجوز له ذلك (أجاب) قال في المنهج وشرحه تشبيخ
الاسلام وخرج بالنسب والرضاع المرأة وبنت زوجها فيجوز جمعهما وإن حرم
تساكنهما لو فرضت احداهما ذكرًا أو لا حرأنتي والمصاهرة فيجوز الجمع بين امرأة
وأم زوجها أو بنت زوجها وإن حرم نسبا كحما ما لو فرضت احداهما ذكرًا فعلم
جواز جمع الرجل بين المرأة المذكورة وبنت زوجها (سئل) في رجل قال لبنت
أجنبية أنت أختي وشهد على ذلك أنا وأوليا من أولياء الله تعالى فهل له بعد ذلك
أن يتزوجها أو يعقد عليها المكاح أولا (أجاب) نعم يجوز له أن يتزوجها
ولا عبرة بقوله المذكور لأنه باطل أصلا فلا يجوز العمل به ولا يجوز الخلوة بالمرأة

المذكورة وان كان كثير من الفقهاء الذين لا خلاق لهم يفعلون ذلك لانه باطل
وبعضهم يخفى بالمرأة الاجنبية بمجرد القول المذكور والله اعلم (سئل) في رجل
زوج أخته بوكالتها بشهود عدول ويعارضه في هذا الزواج أخوه الا كبره هل له
ذلك (أجاب) حيث زوج الاخ وهو بالغ عاقل باذن الاخت وهي كذلك مع
زواجه فلا يجوز لاخته ولا لغيره المعارضة بوجه لانها صارت زوجة الرجل المتزوج
والله أعلم (سئل) في الاب اذا كان مغفلا لا ينظر في عواقب الامور وزوج بنته
الصغيرة بغير كفؤ هل ينقض العقد أم لا (أجاب) لا ينقض التكاح لأمرين
أحدهما أن شرط الولي أن لا يكون مختل النظر الثاني شرطه أن يزوج بكفؤ حيث
لا تعيين ولا إسقاط كفاءة فالصغيرة لا تزوج الا من كفؤ بمهر المثل حالا ولا عداوة
بينها وبين الولي ظاهرة من نقد البلد وان يكون الزوج موسرا حال العقد والمزوج
الاب أو الجدة لزوج المذكور باطل حيث لم يستوف شرائطه والله أعلم (سئل)
في امرأة ناشرة خارجة عن طاعة زوجها تملك نفسها فهل يجب عليها حيث لا عذر
لها طاعة زوجها وان تمكنه من نفسها (أجاب) يجب على المرأة ملازمة سكنها
وتمكنه من نفسها ولا يجوز لها الامتناع منه وعليه لها ان أدن حقه ما لها من كسوة
ونفقة ومسكن لا ثوبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل روج ابنته القاصرة
من رجل كان مجاورا لجامع الازهر على يد بينة شرعية وجعل صداقها نعليها
ما يجب عليها أن تعلمه من الفرائض الشرعية ثم ان أباً الزوجة جاء لبيت المقدس
وأقر أنه زوج ابنته المذكورة للرجل المذكور وكل اقراره بذلك بحضور شهود
عدول ثم انتقل أبو البنت المذكورة بلوفاة الى رحمة الله تعالى ثم جاء الرجل الذي
تزوج البنت الى بيت المقدس وادعى رواج البنت المذكورة من أبيها المذكور ولم
يكن شهود العقد حاضرين بيت المقدس وانما الحاضر شهود الاقرار حاصل من الاب
فما الحكم في ذلك (أجاب) صرح ثمتما معاشر المشافعية متونا وشروحا صريحة
في صحة اقرار الاب واجتنب السكاح فلشيخ الاسلام ذكر في شرح منتهى
ويقبل اقرار مجبر من أب أوجد أو سيد على مولاه بالسكاح قدرته على انشاءه
بخلاف غيره أي المجبر لتوقفه على رضاه وعبارة اسحجروكدا الرمي ويقبل اقرار
الولي بالسكاح على مولاه ان استقل حالة الاقرار بالانشاء وهو المجبر من أب أوجد
أو سيد أو قاض في مجنونة بشرطه الا في وان لم تدقه البالغة لما مر أن من ملك
الانشاء ملك الاقراره انتهى وح بحيث شهد رجلان عدلان بأن اباً أقبر بزواج
بنته من فلان قبلت شهادتهما بالاشهاد وعلى وز الامراء حكم بصحة هذا السكاح

مطلب الولي اذا زوج
أخته باذنها مع وليس
لاخيه الا كبر نقضه الخ

مطلب لا يحل لامرأة أن
تزوج زوجها من نفسها
وعليه اطاعته الخ

مطلب رجل زوج ابنته
الغاصرة بتعليم الفاتحة ربا
يجب عليها من الفرائض
الخ

المذكور ثم ان كان ما يجب تعليمه مضبوطا فذاك بين والاوجب لها هو المثل كما هو
 معلوم من كلام الاثمة والله أعلم (سئل) في بنت مات أبوها ولها أخ ورجل أجنبي
 يدعي أن أباهما أعطاه له من يوم ولادتها فقال له مبارك فقال الأب جاءت لك ذمينة له
 قدر من المال مهرها فهل هذا نكاح صحيح أم لا (أجاب) ما ذكر ليس بعقد نكاح
 ولو شهد عليه أهل الأرض لان النكاح لا بد فيه من لفظ نكاح أو تزويج وأما بالهطية
 ونحوها فلا يصح والله أعلم (سئل) عن صبي قاصر زوجته ابن عمه بأمر القاضي
 الحنفى له بذلك ثم انه بعد ذلك غاب عن زوجته قبل أن يدخل بها مدة تزيد على ست
 سنين ولم يظهر له خبر الى الآن وزوجته الآن تريد ترفع أمرها الى القاضي الشافعي
 ليحكم لها بأن لا تقدم من أصله غير صحيح على مذهب الشافعي رضى الله عنه فهل
 للقاضي الشافعي اذ ارفع اليه ذلك أن يقضي بعدم صحة النكاح المذكور ولما بعد
 ذلك أن تزوج بغير الزوج المذكور أم لا (أجاب) المصريح به في كتب الشافعية
 أن تزويج غير الأب والجد للقاصر لا يصح ولو كان الزوج له وصيا أو قريبا
 وفي الرض وشرحه لشيخ الاسلام والأب ثم المحملا غيرهما تزويج الصغير العاقل
 ولو بأربع ثم قال بخلاف غير الأب والجد كالموصى والقاضي فلا تزويج الصغير
 لان قضاء كمال شفقتة انتهى وأما الأب والجد فلا كمال شفقتة ما عن غيرهما من الوصى
 وانقيم والقريب فلما مر ومجرد أدن القاضي أو عقد النكاح للصغير ان رأه ليس بحكم
 منه حتى يكون رافعا للخلاف ويمنع عند الشافعي نقضه لان شرط الحكم أن يكون
 بعد دعوى صحيحة وليست موجودة هنا وانما هو مجرد اذن أو اجراء عقد على مذهبه
 أو اخباره منه بمذهبه البازل ذلك منزلة الافتاء الذي لا يمتنع على الشافعي مخالفته
 لقوله صلى الله عليه وسلم اختلاف أمتي رحمة من جهاتهم مثل هذه الواقعة فان الرجل
 يتعسر بل يتعذر وجوده ويلحقها لغيره البين لا احتياجا لها للنفقة والكسوة والمسكن
 بل ولا احتياجا لها أيضا للزوج نفسه لقول عمر رضي الله تعالى عنه ان المرأة يفنى مبرها
 أو يهلك اذا غاب عنها الزوج أكثر من أربعة أشهر والله أعلم (سئل) في رجل له
 عمتان مع كل واحدة بنت فهل يجوز له الجمع بينهما بالنكاح (أجاب) هاتان البنتان
 بنات اخالات ويجوز لانسان أن يأخذ بنت خالته لان المعادة في جواز الجمع
 انا اذا فرضنا أحدهما ذكر أو لا آخر أنثى أن يحمل تناكحهما فيحل جمعهما والا فلا وهما
 لو فرضنا واحدة من بنات اخالات ذكر أو لا أخرى أنثى حل تناكحهما فيحل جمعهما
 والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة وله ولد من غيرها ثم مات الزوج وتزوجت
 بعده رجلا آخر وجاءت منه بنت فهل لولده أن يتزوج بهذه البنت واذا تزوجها يقر

مطالب لو ادعى رجل أن أباهما
 الزوجة قال أعطيتها لك
 لا يصدق له النكاح الخ

مطلب الصبي القاصر اذا
 زوجته ابن عمه بأمر قاض
 حنفى وغاب الصبي مدة
 ستة سنوات لها أن تزوج
 بغيره عند الشافعية

مطلب رجل له عمتان ولهما
 بنتان هل يجوز أن يجمع بينهما
 نكاحا ولا الخ

نكاحها عليه (أجاب) لا تحرم على الولد بنت زوجته أبيه وإن كانت أمها محرمة عليه لوطء أبيه لها وعقدده أيضا بخلاف بنتها وإن كانت محرمة على الأب لو وجد فليست محرمة على ولده فنكاحه صحيح ويقر عليه لما علم والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج امرأة بصدائق معلوم ثم بعد مدة طلب أهل المرأة من الرجل المذكور أن يدفع لهم المهر ويأخذ زوجته فقال لا قدرة لي على شيء فقالوا له أما أن تدفع لنا مهر وليتنا وأما أن تطلقها فطلقها باختياره بحضرة جماعة من المسلمين يشهدون عليه بذلك فتزوجت المرأة زوجا آخر ودخل بها فعارضه الزوج الأول وقال هذه زوجتي وأدعي أنه إنما طلقها مكرها على ملاقاة غيرها (أجاب) حيث ثبت أن الرجل الأول طلق الزوجة المذكورة وأخذها الزوج الثاني لا يحل للأول معارضة بوجه لأنه أحرمت عليه بطلاقها ولا سيما بدخول الزوج الثاني بها والله أعلم (سئل) في ولى عقد على موأنته وعلى رأسه عمامة حرير سمرا فهل يصح العقد (أجاب) ليس الحرير صغيرة من الصغار فإن كان الولي مصرا عليها بحيث هو صار لازما لها صارت كبيرة والولي إذا ارتكب كبيرة لا يصح عقده وإن لبسها أحيانا صح عقده هذا كما عند الإمام الشافعي رضي الله عنه وعند غيره لا يشترط في الولي أن يكون عدلا والله أعلم (سئل) عن رجل له زوجتان مألحة وتفاحدة له من مألحة بنت ومن تفاحدة ابن ثم مات الرجل فأخذ مألحة أخوه وجاء له منها بنت فهل لا ير تفاحدة أن يأخذ ابنة عمه التي هي أخت لأخته من أبيه (أجاب) نعم يجوز له أخذها لقول علماءنا ولا يحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع وسواء كانت أخت الأخ لامه كما هنا أم لأبيه كما هو موصوف في محله والله أعلم (سئل) في رجل معه امرأة لها بنت خالفة فهل له أن يجمعها معها في نكاح واحد (أجاب) نعم يجوز جمع بنت أخخال مع بنت العممة لأنها لو فرضنا أحدهما ذكرا جاز له نكاحها فيجوز الجمع لأن القاعدة أن كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكرا حرم نكاحها فيحرم الجمع والأفهل والله أعلم (سئل) في رجل له زوجة ابنت مات ثم أنها تزوجت بعده رجلا جاء له منها بنت فهل له أن يتزوج بنت زوجته أبيه (أجاب) نعم يجوز لابن الرجل أن يأخذ بنت زوجته أبيه إذا لم يمنع من ذلك والله أعلم (سئل) في رجل زنا بأمرأة ثم جاءت بعد ذلك بنت عن زنا بها (أجاب) ماء الرنا لا حرمة له فلا تثبت به المحرمية فله في نكاح المخلوقة من ماء زناؤه وإن ثبقتها من مائه ولكن يكره فلا يحرم على الزاني بنت المزني بها ولو كانت بنته من مائه

مطلب إذا طلق الرجل زوجته وتزوجت بغيره لا يحل معارضته للزوج الثاني الخ

مطلب ولى العقد إذا كان مرتكبا ولو صغيرة باصراره لا يصح عقده الخ

مطلب يجوز أن يأخذ الرجل بنت عمه التي هي أخت أخته من أبيه

مطلب يجوز أن يجمع بين بنت أخخال مع بنت العممة الخ

مطلب يجوز أن يتزوج الرجل بنت زوجته أبيه الخ

مطلب يجوز للرجل أن يتزوج بنت مخلوقة من ماء الرنا

مطلب لزوج القاصر
أجنبي مع وجود أقاربها
لا يصح ولا ينقد

لأن الله تعالى قطع النسب بين الزاني والزاني بها والله أعلم (سئل) عن بنت
قاصرون البلوغ زوجها رجل يقال له أحمد أجنبي عنهما مع وجود أقاربها العصبية
غير الأب والجد لرجل يقال له ناصر لانه شهادة البالغ بوكالته لانيه ثم مات الابن
قبل الدخول ثم تزوجها بجل أجنبي آخر فمات والا أن الأب الذي هو ناصر تزوجها
بعد ولده وبعد الرجل الثاني فهل زواج الأب لها صحيح (أجاب) اعلم وقفت الله
تعالى أن القاصر عندما لا يزوجه إلا الأب والمجد حتى فقد الم تزوج حتى تبلغ
وتأذن لوليها فيزوجهما قال في المنهج وشرحه لشيوخ الاسلام وبما تقر به علم أنه لا تزوج
صغيرة عاقلة تيب إذا لاذن لها وأن غير الأب والجد لا يزوج الصغيرة بحال لانه إنما
يزوجهما بالأذن ولا إذن للصغيرة انتهى ثم قال في باب ما يحرم من النكاح واعلم أنه
يعتبر في زوجتي الابن والأب وفي أم الزوجة عند عدم الدخول بهن أن يكون العقد
صحيا اه اذ علمت هذا النص الصريح الصحيح علمت أن عقد الأب على زوجة الابن
بعد البلوغ باذنها وولي صحيح افساد العقد الأول من جهتين الأول كون الزوجة
غير بالغة الثاني كون العاقد عليهما غير العاصب بل لو عقد في هذه الحالة العاصب
غير الأب والجد لم يصح أيضا لما علمت فقل لمن عارض أن كان ينقل فيمنه ولا تجده
في كتاب على هذا الوجه وإن كان بغير نقل فهذا القائل من أقسام الحيوانات
قال تعالى أم تحسب أن أكثرهم يسمعون أو يعقلون إن هم إلا كالأنعام بل هم
أضل وإن كان بقوله عناد فهذا مثل الشياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه
والله أعلم (سئل) في زوجة رجل مدخول بها لها قريب غير محرم لها يدعى
أنها بنت عمه يدخل عليها ويمكث عندها ولم يكن بينهما حاجب ويغيرها على بغض
زوجها وأديته وعدم الإجابة إذا دعاهما لمصلحة ويتضرر من ذلك الضرر البليغ
ويخرج عن منعه خشيته من أذيته وخوفه على نفسه منه ما ذيلزمه شرعا (أجاب)
لا يجوز لهذه المرأة أن تظهر على هذا الرجل بل يجب عليها الاحتجاب عنه وإن
فرض أنها ابنة عمه لانه يجوز له نكاحها فهي ليست محرمة له فيجب على زوجها
معه وعلى ولي الأمر صاعف الله له الأجر منع مثل هذا الشقي من مثل هذا الفعل
وقد مر برسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا وهو يكلم زوجته صفيقة فأسرها
فقال لها ما على رسلكما أنها صفيقة فقال له أبلك الظن يا رسول الله فقال لها ما إن
الشييطان يحري من ابن آدم يحري الدم فحذار حذار من مثل هذه الأمور والله
أعلم (سئل) في ريد عقد نكاحه على هند عياشرة وكيلها الأجنبي مع وجود
ولي لها عصبه لم يأذن في ذلك ثم بعد دخوله بها طاعة لها فلا فهل لا يقع عليه الطلاق

مطلب يدخل رجل على
امرأة لم يعمل وتسمى أمه
ابن عمها فهل يصح من
الدخول عليها

مطلب عقد على امرأة
عياشرة وكيلها مع وجود
وليها لا يصح العقد

المذكور وله نكاحها بعقد جديد بدون محل حيث لم يحكم ما كم قيل ذلك بصحة
 النكاح المذكور (أجاب) عبارة الرملي ومثله ابن حجر وغالب كتب أصحابنا
 حتى المنهج وشرحه مع ما يأتي وتنقل عبارة ابن حجر بعينها لأن كلامه اختلف
 في هذه المسئلة في محلين في أركان النكاح وفي عاقده نصها ثم بطلانه باتفاقهما
 انما هو فيما يتعلق بحقه ما دون حق الله تعالى فلو طلقها لاثم توافقا أو اقاما
 أو الزوج بينة بفساد النكاح بذلك أو غيره وتأمل عموم قوله أو غيره لم يلتفت بذلك
 بالنسبة لسقوط التحليل لأنه حق الله تعالى فلا يرتفع بذلك ولأن أقسامه على
 العقد يقتضي اعتراقه باستجماع معتبراته نظير ما مر في الضمان والحالة وقضيته
 سماعه ممن زوجه وليه وليس مرادنا بالمعتبر هو التحليل الأول وبها علم ضعف
 اطلاق الشبراملسي تسع بينته ان بينت السبب ولم يسبق منه اقرار بصحته نعم
 ان علما المفسد جازله ما العمل بقضيته باطنا لكن اذا علم بها الحاكم فرق بينهما
 كظهيره الا ان قيل فحصل تعليق الطلاق بالازمنة وما نقل عن الكافي
 أنا لا نتعرض له ما يحمل على غير الحاكم على أنه منازع فيه وانما هو بحث
 للأذرعى وبحث السبكي قبول بينته اذا لم يرد نكاحا بل التخلص من المهر ولم يسبق
 منه اقرار بصحته وهذا يرد بحث الغزى اطلاق قبول بينهما وعليه لو اقيمت كذلك
 وحكم ما كم بفساده لم يرتفع ما وجب من التحليل لما علم من بعض الاحكام وان
 اقرارها وبينتها به ما فيما يتعلق بحقه ما لا غير انتهى ولكن خالفه الريادي
 وتبعه الشبراملسي في مسئلة السبكي وانه لا يسقط التحليل بل يثبت لان الشيء
 يثبت تبعه ولا يثبت استقلالا عبارة ابن حجر ايضا في فصل عقد النكاح بعد قول
 المهر اج والوطء في نكاح بلاولى يوجب مهر المثل لاحد او قوله بلاولى بأن زوجت
 نفسها أو وكلت في نكاحها نصها ولو طلق أحدهما نى معتقدا اخل ثلاثا قبل
 حكم الحاكم بالصحة لم يقع ولم يحتج لمحل وقول أبي اسحاق يحتاج الثاني اليه
 عملا باعتقاده غلطه فيه الاصطخري وبؤيد اطلاق الاصطخري قول العمري
 في تأليفه في صحة تزويج الولي انفا سق فان تزويجها من وليها انفا سق ثم طلقها
 ثلاثا لاولى أن يتزوجها بلا محل فأفهمهم تعبير بالاولى صحته بلا محل ثم قال وقد
 اتفقوا انه لا يجوز لعمامى تعامى فعل الا ان قلد نقاثل بمحدو حيتئذ فنكح مختلفا
 فيه فان قلدا له ائل بصحته وحكمكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا نعين التحليل
 وليس في تقليد من يرى البطلان بأنه تلحق تقليد في مسئلة واحدة وهو ممتنع قطعاً
 وان اتى تقليد وانكم لم ينجح لمحل انتهى وكتب عليه ابن قاسم وليس

تعليمه من يرى بطلانه ممنوعا بل له تقليده لان هذه قضية أخرى فلا تلتفت م
 انتهى وكتب عليه ابن قاسم قوله فن نكح بختلغافيه أى كنكاح بلاولى انتهى
 وتقدم ان النكاح بلاولى الذى هو عين مسالتنا صورتان اما ان تزوج المرأة بنفسها
 أو توكل مع وجود لولى الصالح لعقد النكاح وابن قاسم لم يتعرض لكلام ابن حجر هذا
 الاخير الواقع فى فصل عاقد النكاح ومنه بمن يعتبر كلامه كالشبراملى ولكن
 كلامه هذا مخالف لما رله فى فصل أركان النكاح السابق قبله من غير فاصل وقد يقع له
 التناقض بخلاف الترجيح كما يحكيه هو عن نفسه انه ينقل حكما ويرجه ثم يقول ثم
 رأيتني رجحت خلافه فى باب كذا أو كتاب كذا فان حمل كلامه هذا على اختلاف
 الترجيح فظاهر لكن جهور المتأخرين على ما صرحنا به فى مصدر السؤال من أنه
 لا يلتفت لأقامة البينة غير الحسبة ولا لقرار الزوجين عند العقد بذلك أو غيره
 بالنسبة لسقوط التحليل نعم اذا علم ذلك الزوجان لهما العمل به باطنا ولكن القاضى
 لا غير له أن يفرق بينهما ومثل ذلك اذا قامت بينة حسبة ان تصور قيامها وقد
 يحمل كلام ابن حجر فى فصل عاقد النكاح عليهم ما والجمع أولى من التعسف ان
 لم يحمل على اختلاف الترجيح والله أعلم (سئل) فيما يقع فى قري بيت
 المقدس وجبل التحليل وما حولهما من أن الرجل يكون له قريبة ابنة عم أو غيرها
 وقد تكون أجنبية فيجدها فى الخارج فيشهر عليها السلاح فيذهب بها الى قرية
 أخرى ويدخلها دار رجل من أهلها ثم انه يمقدله عليها برضاها أو بالكرام لمسمع
 وجود أوليائها مع فسق اليهود غالبا ولولم يكن الا اقرارهم على هذا المنكر القبيح
 حتى لو أن أباه أو أخاه لحقها لا يعتبرون له قولا ولا يعمدون به حتى ان بعض جهالهم
 يقول لو أنه خطفك لادخلناه عليك أفتونا مأجورين وينوأننا حال هذا المنكر
 العظيم (أجاب) اعلم أيها المؤمن بالله واليوم الآخر ان هذا منكر باجتماع المسلمين
 لا يقول به أحد منهم حتى اليهود والنصارى وسائر الملل السابقة على الاسلام فان
 هذا من حفظ العرض الذى هو من الكليات الخمس التى هى حفظ العرض والدين
 والنفس والمال والعقل وهذه الخمس قد اتفق على حفظها جميع الملل من لدن آدم
 الى سيد البشر محمد صلى الله عليه وسلم وشريعته الغراء مصرحة بذلك من الكتاب
 والسنة لا نعلم أحدا من العلماء من أهل الاسلام خالف فى ذلك فن يفعل ذلك
 وبأخذانية عم أو غيرها وهتك سترها هتك الله وليس هو من التزم ملة الاسلام
 ولا من اليهود والمجوس ولا من النصارى الضالين فعليه غضب الله ورسوله وعلى
 من آواه ونصره أو أدخله بلده وأعانه بكلمة واحدة بل يجب على كل مؤمن بالله

مطلب لو خطف رجل
 امرأة وعقد له عليها رجل
 أجنبي باذنها أو بغير إذن
 لا يصح

واليوم الآخر بل على اليهود والنصارى إذا علم به أن يقاتله ويخلص هذه الولاية من قهره حتى لو قاتله بشرطه وقتله قدمه هدر مثل دم الكلب لأنه صائل على العرض وعرض المسلمين واحد يجب على كل مؤمن منهم أن يدفع عنهم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا قاله عليه السلام في حجة الوداع كما رواه البخاري وغيره فمن أجل الأمور حفظ أعراض المسلمين فانظر هذا الشقي القاسق كيف صال على عرضه وأخذ ابنه معه وهناك عرض نفسه بل على أعراض المسلمين صال فمن كان مؤمنا من أمة محمد فعليه الانتكار وإن يدافع ويمانع ثم كل من علم به يجب عليه قتاله ومنعه من هذا الفعل الخبيث الذي هو مخالف للملة الاسلام وعلى أهل البلد التي يدخلها أن يقاتلوه ويخاصموه ويمنعوه من سوء فعله ويدفعوا عنه ويردوها إلى أهلها فمن فعل ذلك فله الأجر العظيم والجنة العالية ونال خيرى الدنيا والآخرة وهذا هو المؤمن الموحد صاحب العرض والدين زاده الله توفيقا ومن آواه أو اتصر له فعليه غضب الله ورسوله ولا عرض له ولا دين فهو من الخاسرين في الدنيا والآخرة وكل من يهتك عرض المسلمين كذلك فلعن الله لواقع بلوى مع وجوده بلا عضل أو بالأكراه باطل فالمرأة الواقع لها ذلك أن تزوج غيره لا بطلان العقد لدم الولي أو لا كراه والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا ثم انقضت عدتها فترجعت بائنا فآقرت بمصول الوطء من المحلل كالمحل في المكحلة فاذعى رجل أجنبى أن ذلك الاقرار لم يكن صحيحا وانما عنت بالمحل ما يمكنه في العين وبالمكحلة ذات الكحل فهل العبرة بقول المرأة أم بقول الرجل الاجنبى (أجاب) حيث آقرت المرأة بمصول التحليل عمل بقولها لا ذلك لا يعرف إلا من جهتها فان صدقها الزوج المحلل لها حلت يقينا وإن كذبها حلت مع الكراهة ان لم يقع في قلب الرجل صدقها قال ابن حجر ويكره تزوج من ادعت التحليل لزمن امكاه ولم يقع في قلبه صدقها وإن كذبها زوج عينته في النكاح أو الوطء وإن صدقناه في نفيه حتى لا يلزمه مهر أو نصفه لتكذيبه في أصل النكاح تكذيب الولي والشهود كفي الروضة فالعبرة بكلام الزوجة وكلام الاجنبى مردود عليه فلا يعقل عليه ولا ينظر اليه وانما هو هذيان وزور وبهتان والله تعالى أعلم (سئل) في بنت يقال لها عفيفة وولدها قال له محمد لم يرضع محمد من أم عفيفة ولا عفيفة من أم محمد لكن أم عفيفة أرضعت أخا لمحمد وأم محمد أرضعت بنتا لام عفيفة فهل يجوز لمحمد أن يتزوج بعفيفة (أجاب) حيث لم يرضع عفيفة من أم محمد ولا محمد من أم عفيفة جاز له أن يتزوج عفيفة لان غاية أنها أخت أخيه

مطلب امرأة مطلقة
بالثلاث وتزوجت بائنا
واذعت أنه حلها وأجنبى
يعارضها الخ

مطلب يجوز أن يتزوج
بأخت أخيه من الرضاع
الخ

ومحمد أخ اختها وقال في المنهج ولا تحرم عليك أخت أخيك من نسب أو رضاع
سواء كان أخاك لأبيك أو أخاك لأمك والله أعلم

(باب نكاح المشرک)

مطلب نكاح المشرک

مطلب الذمی اذا أسلم مع
زوجته هل یقرأ علی
نکاحهما السابق
فی الکفر الخ

مطلب ذمیة بالغة أسلمت
وتزوجت علی يد قاض
فلیس لاحد معارضتها

(سئل) فی رجل ذمی تحتہ زوجة ذمیة أسلمت بعد أن دخل بها فهل یفرق
بینهما (أجاب) حیث حصل الدخول بها وأسلمت الزوجة فان أسلم قبل
انقضاء العدة دام نکاحه وان لم یسلم تجزئ الفرقة من حین الاسلام وهی فرقة
فسخ وعلیه نفقة مائة جسمها فی العدة قال فی المنهج أو أسلمت زوجته وتختلف
فسکرقة ای فان کان ذلك قبل الدخول وما فی معناه تجزئ الفرقة أو بعده وأسلم
الآخر فی العدة دام نکاحه والا فالفرقة من الاسلام والله أعلم (سئل)
فی ذمیة بالغة عاقلة أحببت دین الاسلام فدخلت فیہ وأقرت بالشهادتین علی
یדי بینة شرعیة من المسلمین من أهل بلدها یقال لهم الزعالة ثم انها ذهبت اقربوة
أخری واختارت رجلاً مسلماً فتزوجت به علی ید قاضی بیت المقدس تزویجاً
شرعیاً علی سنة رسول الله صلی الله علیه وسلم بکتاب مسطور فهل لاحد من
أهل بلدها ممن أسلمت علی یده أو غیرهم ممن یؤمن بالله والیوم الآخر أن یتعرض
لها بسوء أو لهرها أو لزوجها وهل یجوز لمن یؤمن بالله أن یعیبها أو یدعی عیبها
تبعاً لا قاربها الدماری وهل محبتها للرجل الذی تزوجت به عیب تعاب به شرعاً
وماذا یترب علی من یحبها بذلك (أجاب) هذه المرأة نور الله قلبها وشرح
صدرها للاسلام قال تعالی فن یرد الله أن یمیده یشرح صدره للاسلام فطقت
بالدین الحق والقول الصدق ان الدین عند الله الاسلام فن أعابها أو نسب لها
عیباً فهو العائب وکأنه کذب الله ورسوله فهو ملعون فی کتاب الله تعالی
علی لسان رسول الله صلی الله علیه وسلم ولا یفلح مثل هذا الرجل فی الدنیا ولا
فی الآخرة وهی أطهر من قول القائلین بل من کثیر من المسلمین العابدین لانها
خرجت من الکفر ولا ذنب علیها فهي طاهرة منورة بنور الاسلام
ویجب علی کل مؤمن ومؤمنة أن یمکرمها ویصبرها ویعزها بعز الاسلام
ومحبته فی رسول الله صلی الله علیه وسلم لانها دخلت فی الدین القویم فن آذاها
فقد آذى الله ورسوله یوشک أن يأخذه والویل له اذا أقبل علی رسول الله صلی الله
علیه وسلم فطرده وأهانہ وتبرأ منه بوم لایامه فعد فاز بخسران مبین عند رب
العالمین یجب علی من أسلمت علی یده أن یمصرها ویعینها ویکرمها انما ورد
عن سید البشر صلی الله علیه وسلم لان یرد الله فی رجل واحد اخر لک

من حمر النعم وخير من طلعت عليه الشمس فان رضى الذى أسلمت على يديه بهذا
 الخير الذى أخبر به صلى الله عليه وسلم لم يعارضها ولا زوجها ولا أهله ولا جميع
 أهل بلده فله خير الدنيا والاخرة ويرجى له الخير ويبارك الله له فى المال والولد
 وينصر على عدوه ان حاربه أحد وان خالف وعمل برأيه الفاسد واتبع هواه
 الكاذب وخالف ربه الواحد وبنه المسجد فعليه الغضب وله من الله العطب
 وعليه الحرب وعليه الدعاء والطلب وله من الله الدبار ومن رسوله البشارة
 بالمار ومن المؤمنين الموحدين العار الى دار القرار وقد قال الله تعالى انما المؤمنون
 اخوة وهذه مؤمنة يجب على كل مؤمن ومؤمنة من اخوانها ان ينصروها ويكرمها
 ويحميها ويدفع عنها الضرر فأولئك هم المفلحون وانما تزون من الله بخير كثير
 أولئك حزب الله ألا ان حزب الله هم المفلحون ومن آداها أو آذى زوجها أو أهله
 من جهتها فأولئك هم الخاسرون المعادون لله ورسوله ومن حزب الشيطان ألا
 ان حزب الشيطان هم الخاسرون وزواج الرجل بها صحيح والمهر لها لقوله تعالى
 وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أى عطية من الله تعالى فإيها الا كل مخائف
 لله تعالى لقوله يا أيها الذين آمنوا إذا جاءكم المؤمنات مهاجرات فامتحنوهن
 الآية ثم قال تعالى ولا جناح عليكم أن تنكحنهن إذا آتينوهن أجورهن أى
 مهورهن وما قال تعالى أعطوا مهورهن للزغالة فصدق من سماهم بهذا الاسم
 فالله تعالى جعل الاجور بمعنى المهورهن من النساء المؤمنات اذا كن كافرات
 ثم أسلمن ولم يجعلها لأهلها الكافرين ولا للزغالة المنافقين فأسأل الله العظيم رب
 العرش الكريم أن ينوب عليهم وعلى من ساعدهم خولاء عليهم من غضب رب
 العالمين فالله أنت الله الحق ودينك الحق فحق قد بلغناهم ما علينا انهم
 تباورجهم واقتب عليهم والا فلك جنود السموات والارض تسلط عليهم ما شئت
 من بلاء وغضب وعذاب عظيم انك رب العالمين يا أيها المؤمنون الموحدون
 المتوجون بالعمامة البيضاء تيجان الاسلام فلا تبدلوه بمخاطم الدنيا بدماء اليهود
 والنصارى فليخربوا بالآخرين أعمالا الذين ضل سعيهم فى الحياة الدنيا وهم
 يحسبون أنهم يحسنون صنعا يا أيها الشجعان ويا أيها الفرسان يا أهل المصاب
 والاسلحة عجوز أرمنية أو سودية أو نصرانية لا ترضى لدينها الماثل بالدنس
 وكيف أنتم ترضون لدينكم الحق ولمن دخل فيه بالدنس فان رضى بذلك فلا
 أحسرى فى الارض منكم ولا أدل ولا أحقر فعليكم باحق واصواب ففتح لكم الباب
 رتالوا من الله حسن المآب والله أعلم (سئل) فى رجل ذمى أحب دين

مطلب ذمى أسلم وزوجته
 كافرة على دينها فهل يفرق
 بينهما أم تبقى زوجته الخ

سيد الخلق محمد صلى الله عليه وسلم ودخل فيه وله زوجة ذمية نصرانية بقيت على دينها فهل تبقى على ذمة زوجها المسلم وإن فرض أن نكاحه فاسد وهل يجوز لأحد من يدعي الإسلام أن يتصر لها ولاه لها ويحول بينه وبينها ويتعلل عليه بما وقع في العقد من فساد النكاح كنكاحها في العدة أو بلاولى أو بلاشهود أو يكون هـ وخطفها فزوجت نفسها ونحو ذلك فبين لنا الحال وأزل عنا الاشكال أدامكم الله تعالى لنصر الحق وأهله (أجاب) قال في المنهج لشيخ الإسلام ومثله في الرمل وابن حجر لو أسلم أم المشرک ولو غير كتابي كوثني ومجوسى على حرة كتابية فتعلل له ابتداء دام نكاحه لها لجواز نكاح المسلم لها ثم قال وحيث دام النكاح لا تضره قارنته لمفسد زائل عند اسلام ولم يعتدوا فسادة تخفيفا بسبب الاسلام فيقتصر على نكاحه بلاولى وشهود وفي عدة الغيرة تنقضى عند الاسلام ومثله ذلك مسألة الخطف المذكورة حيث وكلت أو زوجت هى نفسها لأن المراد بالفسد عندنا الرائل عنه العقد الذى لا تضره قارنته هو ما أجمع عليه علماء ملتنا لا غيره وذلك لا فائز لاسلام من أسلم بمنزلة أنه عقد يوم اسلامه وقد زال المفسد وقت الاسلام بخلاف نكاح المحارم لو فرض فانا نحكم بفساده لأن المفسد لم يزل ثم قال ونكاح الكفار صحيح وإن لم يسلموا وخص بقوله تعالى وامراته جمالة الخطب وقوله تعالى وامراته فرعون ولا نهم لو توافعوا اليه لم ينطلق قطعا فقد ظهر لك الحال بالنص القطعى ان زوجة هذا الرجل المسلم باقية على ذمته ولا تضر دعوى المفسد المذکور ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر ويرجو شفاعة سيد الخلق له فلينصر هذا الرجل المسلم ويأخذ له زوجته ويصدق كل فاجر كافر معاند عليه لعنة الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ومن كان من أهل الشقاوة والنفاق الخارج من دين محمد صلى الله عليه وسلم ينصره وكان من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل اسمه حسين طلب من أخيه ابنته ليتزوج بها على عادة أهل البر فسمح له بها فذهب ليوسف وتزوج منه أخته بمهر معلوم ثم أن أخا حسين واسمه حسن تزوج ابنته لأخي يوسف بعقد ومهر ثم أن حسنا ذهب الى علوان وطلب ابنته ليكمل مهرها أيصافى مقابلة مهر زوجته أخت يوسف فسمح له بذلك ثم وكاه فى زواجهما من أخى يوسف ثم ماتت بنت حسن وقد اتفق حسين ويوسف أن يعينه فى ثلث مهر - رآحد البنتين فدفع له حصة ولم يدفع الباقي لموت بنت حسن فما الحكم الشرعى فى ذلك (أجاب) هذا الاتفاق الواقع وكذا اعطاء البنات كله باطل فلا يطالب حسين بمهر بنت أخيه وإنما

مطلب لو أنفق على
الزوجة مبلغا ثم مات
ما الحكم فيه الخ

يطالب به زوجها وهو أخو يوسف لأن الصداق على من أخذ بالساق فلما ماتت رجوع لأخي يوسف نصفه في الميراث لكونها لا ولد لها والنصف الثاني لورثتها وبنت علوان ليس لها ولا أوليها أن يطالب حسين بشي لأن ما وقع بينهما باطل لأن الحرائر لا يمكن بالهبة فلها أولاً وليا ثم مطالبة زوجها العاقد عليها بالسمي إن كان صدر لها سمي في العقد والأوجب لها مهر مثلها من نساء عصبتها كأختها وبنت عمها وعمتها وأما أخت يوسف فلها أولاً وليها أن يطالب حسين بما وقع لها من السمي فإن لم يمكن سمي فلها مهر مثل عصبتها كأم وأما أمانة يوسف له فهو وعد لا يلزم الوفاء به والله أعلم (سئل) في ذمي أسلم وتحتة زوجة ذمية فهل تبقى على ذمته لا يجوز التفريق بينه وبينها ويجب على كل مسلم أن يساعد هذا الرجل على من يريد أن يحول بينه وبين زوجته (أجاب) أعلم أنها المؤمن الذي يرجو أن يكون رسول الله صلى الله عليه وسلم له شقيقاً أن زوجة هذا الرجل الذي دخل في دين محمد صلى الله عليه وسلم رعية ومحبة فيه أنها باقية على ذمته وأنها حلال له وهو حلال لها بإجماع المسلمين حنفية وشافعية ومالكية وحنابلة ولا يحترمها عليه أحد من المسلمين ولا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر إلا أن يكون من أنصاره وأعوانه ويقاوم القوم الكافرين وكل من أعانهم أو ساعدهم فإنه منهم فيأولى الألباب يا أهل الإيمان والاسلام تتناصرون لقيس وعين ولا تتناصرون لدين محمد صلى الله عليه وسلم وهو صاحب الشرع والدين القويم فواغوثاه وإنى لكم لمن الناصحين وعليكم من الخائفين ولكم من المحذرين فاتقوا الله ولا تكونوا من الغافلين فيحل بكم ما حل بغيركم من الأمم السابقين ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم

﴿فصل فيما يمنع النكاح من الرق﴾

(سئل) في سيده عبد وجارية زوج عبده لجاريته ثم هرب العبد وبقيت الجارية فهل للسيد أن يطأ الجارية والحال أن العبد لم يطلقها (أجاب) لا ريب أنها ما دامت على ذمة زوجها العبد لا يجوز للسيد أن يطأها التحريم بها عليه بعقده لعبده عليها وطريق حلها له أن يعتقها ثم يختارها فيسخ نكاح العبد وتنتقض عتقها من العبد وهي نصف عتق الحرة ثم يعتق عليها السيد بنكاح ومهر أو يعتقها ثم يهبها العبد فيسخ نكاحها ثم تنتقض عتقها ثم يعتق عليها ولا يحل له بغير ذلك إلا أن ثبت موت العبد أو طلاقه لها مع انقضاء العدة فتحل له من غير عقد بمالك اليمن والله أعلم

مطلب الذي إذا أسلم تبقى زوجته على نكاحه ولا يفرق بينه وبينها

مطلب فصل فيما يمنع النكاح من الرق السيد إذا زوج جاريته لعبده وهرب العبد لا يحل للسيد أن يطأها ما دامت على ذمة العبد

﴿فصل في نكاح من قتل ومن لا قتل من الكافرات﴾

(سئل) في ذمى عقد على امرأة وغاب عنها مدة ثم زوجها أهلها الرجل ثانياً فهل الزوجة للأول وهل يعزرا المزوج والزوج (أجاب) الزوجة للأول ويعزرا المزوج لها والزوج بل إن كان عالماً بذلك يكون زانياً لأن أهل الأمة يجزى عليهم حكم أهل الإسلام فإذا ارتفعوا اليانوجب علينا أن نحكم بينهم بشرع الإسلام والله أعلم (سئل) في بالغ زوجته أبوه بنت من غير إذن منه له في ذلك ودفع من المهر حصة ومات فهل للولد الرجوع بما دفع والده لكون النكاح لم يصح (أجاب) نعم له الرجوع بما دفع والده لأن النكاح لم يصح حيث كان بالغاً ولم يأذن فيه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج ابنة من أبيها وهي قاصرة ثم مات الزوج ولم يدخل بها ولم يخبر بريد زوجها وهي الآن بالغ لا ترضى به وأهلها كذلك فهل إذا خطبها رجل أجنبي لها أن تتزوج به ولها مهرها وميراثها من تركتها الميت (أجاب) لما مات الزوج صارت الزوجة خلية فلها أن تتزوج بمن أودته ولا يلزمها أنها تتزوج بأخ زوجها ولها مهرها المسمى من تركتها الزوج وما بقي عنه وعن الذي لها منه الربع إن لم يكن له ولد ولا فالتمن والله أعلم

﴿باب الخيار في النكاح والاعفاء ونكاح الرقيق﴾

(سئل) ما الواجب على من فارق بعيب أومنها أو منه وفارقت هي أو وليها (أجاب) أعلم أن العيب الذي يقع به الفراق منها يجنونه وجذامه وبرصه وكذلك من وليها أومنها فقط بحبه وعنته أومنه يجنونها وبرصها وجذامها ورقتها وقرنها نارة يحدث بعد العقد والوطء فهذا يجب به المسمى لتقرره بالوطء ونارة يقع الفسخ قبل الوطء سواء كان العيب مقارناً للعقد أو حدث بعده وقبل الوطء فلا مهر أدل يحصل منه ما يوجب المهر ولا ما ينفقه وكذلك لا متعة ونارة يقع الفسخ بعد الوطء فان فارق العيب العقد أو حدث بعده فلها مهر المثل والله أعلم (سئل) في رجل أصابه الجذام فهل لزوجته أن ترفع أمرها لحاكم الشرع ويقسخ نكاحها أولاً (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي جذام الرجل كان لها رفع أمرها لحاكم الشرع فان ثبت عنده ذلك فسسخ نكاحها وأذن لها في فسخه والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بكراً يدعي أنه وطئها وهي تدعي عدم الوطء فأخذها أبوها وحلف عليها بالصلاق أنها ما ترد على زوجها إلا أن حكم عليه حاكم الشرع فما الحكم الشرعي (أجاب) يجب على أبيها أن يردّها على زوجها ثم إن أراد أن يثبت عنه الرجل رفعه لحاكم الشرع فان ثبت عنه ضرب له سنة ثم بعد السنة إن ادعى

مطلب فصل في نكاح من قتل ومن لا قتل من الكافرات ذمى عقد على امرأة وغاب مدة فزوجها لا نكاح الحكم الخ

مطلب زوج الابنة البالغ بلا إذن منه لا يصح العقد الخ

مطلب تزوج بنتاً قاصراً من أبيها ومات قبل الدخول فهل لها أن تتزوج بمن شأفت بعد البلوغ الخ

مطلب الخيار في النكاح والاعفاء

مطلب من فارق بعيب أومنها أو منها الخ

مطلب إذا حصل الزوج جذام وثبت عند الحاكم يجوز فسخ النكاح الخ
مطلب لو حلف أبو الزوجة أنها لا ترد على زوجها ما الحكم

الزوج الوطء وهي عذمة وكانت بكرًا عرضت على أربع نسوة فان شهدن انها
بكر فسخ القاضي أو هي بعد قول القاضي لها ثبت عندي حق الفسخ لنكاح والله
أعلم (سئل) في امرأة تزوجها الجذام فهل لها أن ترفع أمرها لحاكم الشرع
وبفسخ نكاحها عنه أولاً (أجاب) حيث ثبت عندنا حكم الشرع أبدت
أحكامه أن الرجل به الداء المذكور كان له أن يفسخ نكاحها ولها بعد ما ذكر
أن تستقل بالفسخ ولكن بعد قول القاضي ثبت حق الفسخ لأن هذا من الضرر
اللاحق لها فلها رفعه بذلك والضرر يزال حتى لو كان ما بهما مثل الزوج فلها ذلك
وكذلك لو لهما بمقارن الله قد والله أعلم (سئل) في رجل ضرب القاضي لزوجته سنة
ولكنها لم تلازم مسكنه جميع السنة وبعدها فسخ عليه القاضي في غيبته فهل يصح
هذا الفسخ (أجاب) حيث لم تلازم المرأة مسكنها جميع السنة فالفسخ باطل لعدم
وجود شرطه من أنه لا بد منه فيه ولو كان بنصف السنة بناء على أنه يجب استئناف
سنة جديدة فالمرأة باقية على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج فاصراً
اذبحي وليها أنه لم ينفعها وحبسها عن زوجها فهل يجب عليه أن يسلمها لزوجها
(أجاب) حيث كانت مطيقة للوطء وسلم حال الصداق لا يجوز لوليها حبسها ويلزمه
تسليمها لزوجها وأما دعوى العنة فتحتاج للرفع إلى القاضي وإثباتها ثم يضرب له
سنة وبعدها انوطى وهي زوجته والافسخ نكاحها والله أعلم (سئل) عن
رجل اذعت عليه زوجته عنة وضرب لها القاضي سنة ثم فسخ النكاح بها فهل له
الرجوع عليها بما دفع لها (أجاب) قال في المبهج وشرحه فان فسخ بعينه أو عيها قبل
وطء فلا مهر ولا ارتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء قارن العقد العيب أم
حدث بعده ولا فسخ أن العنة انما يفسخ بها قبل الوطء فيرجع الزوج عليها
بجميع ما دفع لها لانه دفع ليستمتع بها ولم يحصل منه ذلك والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج بقنا بعد صحيح ثم حدث بها بعده جنون وذلك الجنون صرع ويريد فسخ العقد
فاذا انفسخ العقد وقد دفع المهر فهل له الرجوع فيه (أجاب) نعم له فسخ النكاح بشرط
حاكم أو محكم بشرطه فاذا فسخ كان له الرجوع بجميع ما دفع لان ذلك قبل الوطء
كما صرح بذلك علماءنا والصراع نوع من الجنون له الفسخ به صرح به الرملي وأفتى به
بعض العلماء أن الحاكم اذا كان يأخذ دراهم لما دفع بالنسبة لحال المرأة
وكذلك لو لم يحد ما كما أو محكم كان له يعني الزوج في صورة فسخه وفيها في صورته
الاستقلال بالفسخ كما يؤخذ ذلك من كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل حصل له
جذام وله زوجة دخل عليها ولها معه خمس سنين فأكثر فهل لها فسخ نكاحها

مطلب الزوج اذا كان به
جذام لا لزوجة رفع أمرها
لحاكم ليفسخ نكاحها

مطلب رجل سئل ضرب
القاضي له سنة والزوجة
لم تلازمه فيها وفسخ فسخه
غير صحيح الخ

مطلب اذا كانت الزوجة
تطبق الوطء لا تمنع زوجها

مطلب من به عنة اذا
صرف على زوجته شيئاً
بعد الفسخ يرجع عليها
بما صرفه الخ

مطلب لو حدث في الزوج
جنون ويريد فسخ العقد
ويرجع بما دفع الخ

ويثبت لها المسمى لانه حدث به ما ذكر بعد الدخول بها (أجاب) حيث كان الجذام
 مسنن كما ثبت لازمة الخیار وكذلك يثبت لوليها به فليس كل منهما فسخ النكاح به
 وإن فرض أن بالزوجة ذلك لأن الإنسان يعاقب من غيره مالا يعاقب من نفسه ولأن
 ذلك ضرر وهو يزال ولأن به فوات كمال التمتع حتى لو رضيت الزوجة به كان لها
 الفسخ به لأن الضرر لا حق ولها عليه جميع المسمى فان قبضته فازت به والا كان لها
 الرجوع به عليه والله أعلم (سئل) عن رجل تزوج بتباكر مطيقة للوطء وكلما
 طلب منها الوطء امتنعت وصاحت عليه فبتر أكهارها من جيرانه وأهلها يدعون
 عليه أنه لم ينفعها ويريدون فسخ نكاحها منه فهل لهم ذلك (أجاب) يجب على البنت
 أن تمكن زوجها من نفسه ولا يجوز لها الامتناع منه فان امتنعت كانت ناشزة
 ولا نفقة لها ولا كسوة وورد في الحديث الصحيح أيما امرأة باتت هاجرة فراش
 زوجها لعنتها الملائكة حتى تصبح وليس لأهلها فسخ نكاحها بذلك والله أعلم
 (سئل) عن رجل تزوج بكرا فادعت عنته بضرب لها القاضى سنة فاعتزلته
 بعضها عند أبيها وبعضها عنده مفر قائم ما راعى ما دعوى أخرى فقيل له عليك
 الطلاق إن لم تطأها في ثلاثة أشهر ترككون طالقة بالثلاث فقال الزوج نعم والزوج
 يدعى أنه وطئ فيها والزوجة تدعى أنها بكر فن المصدق منهما (أجاب) إن شهد
 أربع نسوة بقاء بكارتها ولم تكن غورا والأب يجب تحليفها ما إذا حلفت صدقت
 وإن لم تحلف أو لم يشهد أربع نسوة بقاء البكارة أو كانت غورا فيصدق الزوج بيمينه
 لأن الأصل بقاء العصمة وهذا كله بالنظر للعنة والافق حيث تعليق الطلاق فذاكر
 كناية وهي لا بد لها من النية فحيث لم ينو إيقاع الطلاق فلا يقع عليه ولا بد من
 مضي السنة وهي مسلمة نفسها للزوج فان اعترفته كلها أو بعضها المذكور وجب
 استئنافها كما لم ذلك من صريح كلامهم والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة
 ودفع مهرها ودخل عليها ووقع بينه وبينها بغضة وهي تقول لا أريده وأهلها يدعون
 أن قاضيا أعطاهم ع في فسخ نكاحها فهل يفسخ نكاحها والحالة هذه (أجاب)
 لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يسعى في فسخ نكاح هذه المرأة وإن فسخ
 لا يصح باتفاق العلماء وإن وقع ذلك من قاض أو غيره فهو رد عليه لأنه خلاف الشرع
 القويم ويجب على المرأة الدخول في طاعة زوجها ولا يجوز لها الخروج عن طاعته
 فان خرجت عنها فانها عاصية مرتكبة كبيرة تلغنها الملائكة حتى تصبح لما ورد
 في الحديث الصحيح إذا ادعى الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت له لعنتها الملائكة حتى
 تصبح وفي رواية إذا بان المرأة هاجرة فراش زوجها قاتل أبي عليه إلا كان الذي

مطلب البنت إذا كانت
 تطيق الوطء لا تمتنع عن
 زوجها

مطلب العنين إذا ضرب
 له القاضى سنة يلزم
 الزوجة أدتلازمه والا
 يعادله إلا أجل الخ

مطلب إذا ادعت الزوجة
 بغض الزوج لا يجوز لأحد
 أن يسعى في طلاقها الخ

في السماء أي أمره وسلطانه ساخط عليها حتى يرضى عنها زوجها وفي الحديث
لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرته المرأة أن تسجد لزوجها ويجب على كل مؤمن
ولا سيما محاربه أن يأمرها بطاعة زوجها وتسليم نفسها له ولا يجوز لها مخالفته بوجه
والله أعلم (سئل) في رجل عتق ثبنت عند القاضي عتقه واختارت زوجته
الفسخ قبل الوطء وفسخ نكاحها فهل للمعتق الرجوع بما دفعه لا يها من الصداق
(أجاب) هذا السؤال ناقص وضرب له سنة ثم بعد ذلك يحصل منه وطء وثبت ذلك
عند القاضي وأذن له بالفسخ فإذا وجد هذا الذي زدناه وفسخ النكاح فلا مهر لها
قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام بعد ذكر العيوب فإن فسخ بعيه أو عيبها قبل
وطء فلا مهر ولا ارتفاع النكاح الخالي عن الوطء بالفسخ سواء قارن العيب العقد أم
حدث بعده انتهى فإذا علمت ذلك علمت أن الرجوع بجميع ما دفعه لا يها
والله أعلم (سئل) في رجل معه زوجة أدمى عليه أهلها عندما حكم الشرع
أنه عتق فضرب له سنة فسلموها له ليلتين أو ثلاثا ثم أخذوها فهل تحسب عليه من
السنة أولا (أجاب) يجب على المرأة أن تسلم نفسها للزوج سنة كاملة ويجب على
أهلها أمرها بذلك قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام ولو اعترلته ولو بعد ركوب
أو مرضت المدة كلها لم تحسب لأن عدم الوطء يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى
وقال قبل تعذرا لجماع قد يكون بعارض حرارة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول
في الصيف أو بسوسة فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فإذا مضت
السنة ولم يطأ علمنا أنه مجزئ خلق فلا بد من تسليم المرأة للزوج الفصول الأربعة والله
أعلم (سئل) عن رجل به طلع بين ذكره وأنثيته لا يجمعه ذلك من الوطء فهل
لزوجته أن تفسخ نكاحه بذلك وهل يجب عليها أن تسلم نفسها له فإذا لم تسلم تسقط
نفقتها وكسوتها (أجاب) حيث كان ذكره ينتشر ويمكن معه الوطء فلا فسخ لزوجته
بذلك ويجب عليها أن تسلم نفسها له ليل أو نهارا أو لثلاث من منزله فإن خرجت بغير إذنه
صارت فاشرة ولا شيء لها من كسوة ونفقة لنفس وزها والله أعلم (سئل)
في زوجة العتق المؤجل لها سنة إذا هربت أو أخذها والد لها وجبها هل تحسب
تلك الأيام أم لا وهل يجب عليه أن يسكنها في بيت له علق على حدة خال عن أهلها
وأهلها (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولو اعترلته ولو بعد ركوب أو هربت المدة
كلها لم تحسب لأن عدم الوطء حينئذ يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى ولو وقع
لها ذلك بعد السنة وزال قال الشيخان فالقياس استئناف سنة أخرى والله أعلم
(سئل) في رجل عتق معه زوجة لها مدة لم ينفقها أصلا ثم إن أهلها كفوا عليه

مطلب العتق إذا أحل
سنة والزوجة سلمها
أهلها له يومين أو ثلاثة أيام
ثم أخذوها فهل تحسب
من السنة أم لا الخ

مطلب ما دام الرجل
ينتشر ذكره يجب على
الزوجة أن تسلم نفسها له
الخ

مطلب زوجة العتق
المؤجل له سنة إذا هربت
أو أخذها أهلها لا تحسب
تلك الأيام من السنة الخ

ربنا لا ان لم ينفعها ياخذها منه ثم مضت المدة فهل لهم أخذها وتزويجها لغيره
 (أجاب) حكم الشرع أن يترافعا إلى قاض ثم يضرب له سنة بشرط ملازمتها
 ونزله حتى لو اعتزلته ولو بعد ركوب أو مرضت المدة كله لم تحسب لأن عدم الوطء
 حيث يضاف إليها فتستأنف سنة أخرى وانما ضربت السنة له لأن عمر بن
 الخطاب رضي الله عنه فعله ورواه الشافعي وغيره وتابعه العلماء عليه وقالوا تعذر
 الجماع قد يكون لعارض حرمة فيزول في الشتاء أو برودة فيزول في الصيف أو بسوسة
 فيزول في الربيع أو رطوبة فيزول في الخريف فاذا مضت السنة ولم يطأ علمنا أنه
 عجز خلقا حرا كان الزوج أو عبدا مسلما كان أو كافرا انتهى شيخ الاسلام زكريا
 وما وقع بينهما من غير حكم القاضي من التراضي والكفالة باطل باجماع المسلمين
 ولا يجوز أن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يأخذها من زوجها بذلك أو يزوجه
 لغيره فإن فعل فهو باطل عند جميع المسلمين ويجب على جميع المسلمين أن ينهوا
 لفاعل والله أعلم (سئل) في بنت لها مع زوجها مائة سنين لم ينفعها
 أصلا وهو مقرب بذلك وأخذ امرأته قبلها ولم ينفعها أصلا له عنين فما الحكم الشرعي
 في ذلك (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري رحمه
 الباري وشرطه في الفسخ بعنة وغيرها ما رفع لقاض لأنه مجتهد فيه كالفسخ
 بالأعسار وثبت عنة الزوج باقراره عند القاضي لا عند شاهدين شهدا به عنده
 وبين ردت عليها لا مكان اطلاعها عليها ولا يتصور ثبوتها بالبينة لأنه لا اطلاع
 للشهود عليها ثم بعد ثبوتها ضرب له القاضي سنة فاذا مضت السنة ثبت الفسخ
 بعد الرفع للقاضي فإن قال وطئت في السنة أو بعدها وهي ثيب ولم يصدق حلف أنه
 وطئ فإن نكل عن اليمين حلفت أنه ما وطئ والله تعالى أعلم

﴿كتاب الصداق﴾

(سئل) في رجل تزوج امرأة وتعهد بمهرها الرجل ومات قبل الدخول بها فما
 الواجب عليه شرعا وهل للرجل المتعهد له طلب غير الواجب شرعا (أجاب)
 الزوج له من المهر النصف أرثا من زوجته حيث لا ولد والنصف الثاني لورثتها
 غيره يسقط النصف عن الزوج ويبقى عليه النصف فليس للرجل المتعهد له ولا
 لغيره من الورثة طلب غير النصف والله أعلم (سئل) في رجل عقد على ثيب
 بمهر قدره مائتان وخمسون قرشا وزوج ابنة عمه لا خير ويريد أن يجعل مهر ابنة
 عمه مهر الزوجة فهل يجوز ذلك (أجاب) لا يجوز ذلك بل مهر كل واحدة من
 الثيب وال بكر لها لا يصح أن يكون مهر لغيرها والله أعلم (سئل) في رجلين

مطلب الزوج لم يصل
 بالوطء لزوجته من نحو
 ثمان سنين لعنته وهو مقرب
 بذلك فهل يلزمه فسخ
 القاضي أو لا الخ

مطلب كتاب الصداق

عقد كل منهما على أخت الآخر صداق معلوم من أبيهما ودخل كل منهما
 بزوجه فهو يلزم كلاهما ما دفع الصداق لزوجه أو يلزم أبيهما (أجاب)
 الصداق على من أخذ بالساق لأهل الوالد الذي جاء بولده المشاق والله ولي المشاق
 (سئل) في رجل عقد على امرأة بمهر ثم لم يدخل بها ثم طلقها وأدعى أنها
 أبرأت من المهر والحال أنها سفية فهل والحال ما ذكر تصح براءتها وهل يجب
 لها عليه المتعة زيادة عن المهر المذكور (أجاب) المصريح به أن أبرأت السفية
 باطل فلا يلزم الرجوع في مهرها على الزوج والمطلقة المدخول بها لها متعة وهي
 ما تراضيا عليه والا قدرها قاض وسن أن لا تنقص عن ثلاثين درهما أو قدر قيمتها
 ولا تبلغ نصف المهر قال النووي وينبغي اشاعتها بين النساء ليعرفنها والله أعلم
 (سئل) عن بنت تزوجها رجل من أبيها بثلاثمائة قرش ثم ماتت قبل الدخول
 بها عن زوجها وأمتها وأبيها فما يخص كل واحد منهم من هذا الخلف (أجاب)
 المقرر في الفقه أن الموت يقتر بالمهر على الزوج ويصير بعد موت البنت ميراثا
 للزوج منه النصف مائة وخمسون وللاُم ثلث الباقي وهو خمسون وللأب الباقي
 وهو مائة والله أعلم (سئل) فيمن تزوج امرأة وعليه مهرها فهل هو للزوجة
 أو لقريبها كأم ولحموه (أجاب) أعلم وقل الله تعالى أن جميع المهر يكون
 للنساء لا شيء منه للأقارب بوجه فن استعمل ذلك من الأقارب فقد كفر بما أنزل
 على محمد صلى الله عليه وسلم قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من
 الله تعالى لأن كلام من الزوجين يستمتع بصاحبه فيكون المهر محض فضل من الله
 تعالى والله أعلم (سئل) عن رجل له خال له بنت طلبها منه ليتزوج بها بنتا
 لولده فسمح له بها فقال له في الجواب لك ألف بدلها ثم تزوجها بألف عاقلة لرجل
 بمائة فهل له طلب الألف من ابن أخته (أجاب) ما وقع بين الخال وابن أخته
 من دفع البنت له ليتزوجها إلا أنه ودفع الألف له جزاء باطل شرعا باتفاق العلماء
 وحيث رضيت الزوجة بالمائة وهي بألف عاقلة أو كانت مهر مثلها فليس لها
 غيرها وعلى كل حال ليس للخال معارضة لابن أخته بحال والله أعلم (سئل)
 في رجل خطب من قريب آخر بنتا ويدعى أنه دفع من مهرها حصة ثم مات
 المخطوب منه والبنت تنكر ولم يخلف الميت شيئا ومضى على ذلك نحو ثلاثين سنة
 فهل له أن يطالب قريبه الوارث أو غيره (أجاب) حيث كان الأمر كذا فلا وجه
 للرجل يطالب به القريب سواء كان وارثا أو غيره لا مورثا تخفى على ذي بصيرة
 والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت بمائة وأربعين قرشا وهي مهر مثلها

مطلب كل من رجلين عقد
 على أخت الآخر صداق
 معلوم يلزم كلا الصداق الخ

مطلب رجل طلق زوجته
 بعد الدخول بها وأدعى
 أنها أبرأت من المهر وبنت
 أنها سفية فهل أبرأتها
 باطل أم لا الخ

مطلب ماتت عن زوجها
 وأمتها وأبيها ماذا يخص
 كلامهم

مطلب مهر الزوجة لها
 لا لقريبها ولا لغيرها الخ

مطلب بنت خاله أراد أن
 يزوجهها بنتا لولده وجعل
 لخاله ألفا بدلا عنها فهل
 لا يصح هذا الجعل الخ

وكان قد اتفق مع أبيها على مائة وسبعين ثم ماتت وطأ أيضا ما يورث فما الذي
 يتقرر مما ذكر (أجاب) بالموت يتقرر المهر على الزوج وحيث كان ما ذكر
 من المائة والأربعين هي مهر مثلها فهو الواجب وتضم إلى ما خلفته من التركة
 فللزوج منه النصف حيث لا ولد والباقي لورثتها غير الزوج والله أعلم (سئل)
 في رجل له أخ ولاخيه بنت اتفق معه أن يعطيها له يتزوج بها يتزوج أخوه امرأة
 بمهر معلوم وتزوج بنت أخيه أخوزوجته فما الحكم الشرعي (أجاب) الحكم
 في ذلك أن الأخ يلزمه مهر زوجته الناكح هو لها لأن الصداق على من أخذ
 بالساق ومهر بنت الرجل يلزم زوجها الناكح لها كما ذكر ولا عبرة بما وقع من
 الاتفاق لأن الخواثر لا تذهب والله أعلم (سئل) عن امرأة دخل بها زوجها
 ولها عليه بقية من صداق فهل لها أن تحبس نفسها عن زوجها (أجاب) ليس
 لها أن تحبس نفسها عن زوجها فإن امتنع ولم تسلم نفسها كانت عاصية لله
 ورسوله وكانت فاشنة ويسقط به مؤنتها وعلى الحاكم رد مهر زوجها ولطاعته
 ويثاب على ذلك والله أعلم (سئل) في ولد قاصر عقد على بنت رجل قاصر
 من أبيها ثم بلغ الصبي ودفع من المهر شيئا هو ووالده ثم مات الولد والحال أنه حال
 العقد لم يملك شيئا فهل يكون هذا العقد صحيحا يستقر به المهر أم لا (أجاب) هذا
 العقد باطل من وجوه أحدها كونه الولد غير بالغ فان عقده فاسد الثاني من
 شروط صحة زواج الأب بالإجبار كون الزوج قادرا على مال الصداق ولا عبرة بما
 دفعه الولد والوالد بناء على صحة العقد لا عبرة بالظن البين خطاؤه والله أعلم
 (سئل) في رجل ذمي تزوج ابنة قاصر من أبيها ثم مات الزوج عن غير ولد
 وله أخوة ورثة فهل يتقرر عليه المهر وترث منه (أجاب) نعم يتقرر المهر على
 الزوج عندنا وعند الحنفية فان قبضته الزوجة فازت به والا فلها الرجوع به
 على التركة ان خاف تركه وما بقي بعد المهر والدين ان كان فلها منه الربع
 لأنها زوجة لا ولد ولزوجها والله أعلم (سئل) فيما إذا كان الزوج غير قادر
 على حال الصداق حال العقد هل يصح نكاحه وهل فيه خلاف (أجاب) هذا
 السؤال فيه تفصيل فان تزوج بكرا بالإجبار بأن زوجها الأب أو الجد فيشترط
 أن يكون الزوج قادرا على حال الصداق وهذا شرط من شروط أربعة لأصحة
 والثاني أن لا يكون بينهما وبين الولي عداوة ظاهرة والثالث أن لا يكون بينهما وبين
 الزوج عداوة والرابع يزوجه المجرم كفو وثلاثة شروط لجواز الإقدام أن
 يكون بمهر المثل وأن يكون حالا وأن يكون من نقد البلد وغير المجبرة لا يشترط لها

مطلب مطلب بتناوذي
 أنه دفع لآبها شيئا من
 المهر وت أبيها وأنكرت
 فهل له الرجوع على تركه
 ليت أم لا الخ

مطلب لو اختلف الأب
 والزوج في المهر وكان مهر
 المثل يشهد للزوج فعليه
 ما أدعاه الخ

مطلب اذا اتفق على أن
 يعطيه أخيه والاخر
 يعطيه بنته فماذا يجب
 للزوجتان الخ

مطلب المرأة اذا باقى لها من
 المهر شيء هل لها أن تحبس
 نفسها حتى تقبض بقية
 المهر أم لا الخ

مطلب الزوج اذا لم يكن
 عند العقد قادرا على المهر
 الحال فالعقد باطل

مطلب رجل ذمي تزوج
 بتنا قاصرة ومات فهل
 يؤخذ المهر من تركته الخ
 مطلب اذا كان الزوج غير
 قادر على المهر الحال وقت
 العقد وكانت البنت بكرا
 ولو تزوج لها أبوها أو
 جدّها فالعقد باطل الخ

مطلب في رجل تزوج ابنته
بألف وجعل في نظيرها
خدمته لانيها طول حياته
وامتنع الا تن

مطلب في رجل تزوج
امراة من أبيها ودفع له
مهرها ومات الخ

مطلب في رجل تزوج ابنته
من آخر على صدق
خمسائة قرش ثم أسقط
عن الزوج منه قدر الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
شيئا لأجل أن يزوجه
ابنته ثم حصل اعراض

مطلب امرأة بالغة ليس
لها ولي يزوها الا أح
فاصر الخ

هذه الشروط لان الاذن والرضى فيها معتبر ولا نعلم خلافا في ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل تزوج ابنته لرجل بألف قرش وجعلها في نظير خدمته لانيها الى أن يموت
الزوج فدخل بها وخدمه مدة من السنين والا أن الزوج تمتنع من الخدمة فهل
للأب أن يأخذ الألف قرش مهر ابنته ويلزم الزوج الخدمة للموت وإذا قلتم
الشرط يلغو ويلزم المهر المسمى فاحكم خدمة الزوج المدة الماضية من السنين
وهل للأب مطالبة فيما انفقه على الزوج وزوجته وأولاده مدة الخدمة (أجاب)
حيث وقع شرط خدمة الزوج للأب الى موته في العقد وجب فيه مهر المثل وهو
ما يرغب به في مثلها عادة مع ما يراعى في الأهل والعشيرة ويرجع فيه لنساء عصبته
كآختها وعمتها وبنات أخيهالأمها وأختها فانهم السن من نساء العصبية والواجب
من المهر والزوجة لا لانيها والزوج الرجوع على الأب بما يقابل خدمته بأجرة
المثل وأما طمعة الأب له ولزوجته وأولاده فان كانت لأجل الخدمة المشروطة
وشرطت أيضا أو دل عليها قرينة فيما جرت به العادة من طعمة الاجير فلا رجوع به
وما زاد أو كان لغير الاجير كالأولاد والزوجة فله به الرجوع وان لم يشترط ولم تدل
عليها قرينة أو قصد التبرع بها فلا رجوع له بها والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج امرأة من أبيها ودفع له مهرها ثم مات ومضى على ذلك نحو عشرين سنة
وكان لها أخ صغير ثم كبر وبدعى الا أن مهر أخته باق ما قبض وهي مقترنة معترفة
أنها لاحق لها قبل زوجهافهل يلزمه مل بقول أخيها (أجاب) حيث ما أقرت
المرأة بوصول حقها فليس للأخ معارضة بوجه من الوجوه لان الحق لها وقرارها
سار عليها فلا يكلف الزوج معه الى بيعة أو ما لا يخفد عوا باطية لا يلزم بها
بوجه من الوجوه فيجب رده عن باطله الذي هو عليه والله أعلم (سئل) في رجل
تزوج ابنته من آخر على صدق قدره خمسائة قرش ثم ان أباً لزوجة قال للزوج
أسقطت عليك مائتين من الخمسائة على يديينة فهل يصح هذا الاسقاط (أجاب)
حيث وقع العقد على المال المذكور بحضور الشهود ولم تוכל البنت أباهما
في الإبراء من المائتين لم يبرأ الزوج من المائتين للزوجهاله بالعقد ولم يحصل
ما يسقطهما فيجب على الزوج دفعهما لها والله أعلم (سئل) في رجل دفع
لآخر شيئاً لأجل أن يزوجه ابنته ثم حصل اعراض من أب البنت فهل يلزمه
ردها أخذ من الرجل الذي كان مراده أن يتزوج (أجاب) يجب على أب
البنت القابض لما ذكر أن يرد على الزوج ما أخذ منه لانه انما دفع لأجل العقد
ولم يحصل له فله الرجوع بما دفع صرح به ابن حجر قبيلاً الوليمة والله أعلم (سئل)

في امرأة بالغة ليس لها ولي يزوجه إلا أخ قاصر من درجة البلوغ فهل إذا وكات
أجنبيًا يزوجه ممن تريد فهل هو صحيح نكاحها (أجاب) مثل هذه المرأة وليها
القاضي يزوجه لمن أحب وأرادت فان لم يكن بالبلد قاض أو كان يأخذ وراهم لها
وقع كان لها أن تفوض أمرها الرجل عدل مع خاطمها فيزوجه العدل لخاطمها الذي
أرادته والله أعلم (سئل) عن امرأة تزوجه رجل ثم طلقها ولها عليه المهر
المتقدم والمتأخر وهو قادر على وفائه لأن له عقار فهل يباع عليه العقار وردة قضى
منه مهرها أو يقسط عليه المهر بحسب حاله (أجاب) حيث كان الزوج
قادرًا على وفاء الصداق وغيره من الدين بمقار أو غيره وجب عليه وفاءه بتجديلا
لبراءة ذمته لأنه قادر على الوفاء والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة قبل
النكاح على المعاملة بتغييرها بالنقص ومن عادة نساءها يأخذن بالبعث عروضا
والبعض نقداً وبقي على الزوج حصة من المهر نقداً وعرضا فهل الواجب عليه
باعتبار ما كان قبل النكاح أم بعده (أجاب) الواجب في المهر وغيره من
سائر العقود ما كان موجوداً حال عقد النكاح لأنه هو المراد للزوجين المعهود
في أذهانهم ما أخذوا العقد باعتبار ما كان يتعامل به قبل النكاح وتأخذ العرض
بحسابه والله أعلم (سئل) في رجل له بنت قاصرة وله ابن عم فقير كبير السن
أراد زواجها منه فحلف أبوها بالطلاق الثلاث أنه لا يتخذها منه فهل يصح
زواجه (أجاب) حيث كان الزوج فقيراً لا يقدر على حال الصداق لا يصح
زواج الأب حيث تزوجهما بالإيجاب لأن شرط زواج الأب للبكر بالإيجاب أن يكون
الزوج موسراً بحال الصداق ولا عداوة بين الزوجة والزوج مطلقاً ولا بينهما وبين
الأب ظاهرة وأن يكون الزوج كقولهم هذا وإن لم يحلف فلو عقد عليها والحالة
ما ذكر رفعه بطل وان عقد مع وجود الشروط طلقت زوجته والله أعلم
(سئل) عن رجل خطب من آخر ابنته فاذعن له بها ثم دفع له من مهرها أجلاً
بمائة وستين قرشاً ثم مات الرجل فبكت الجمل عنده نحو ثلاث سنين فامتنع ولد
الرجل عن زواجها له وردة عليه الجمل معيباً في الحكم الشرعي (أجاب) حيث
لم يجر عقد فيرجع الزوج في الجمل وأجرته هذه المدة وفيما نقصه العيب منه بأن
يقوم يوم الدفع ويقوم اليوم فيرجع الزوج في النقص وفي أجرته هذه المدة وإن لم
يسستمه الأب ولا الولد لأنه حبسه عن مالكه وفي الدراهم أن وجدت والفقيرة
المنقومة ومثل المثل والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنت رجل ودخل بها
مدة ومات عنها وخلف ما يورث عنه شرعاً ودفع لها من مهرها حصة وبقي عليه

مطلب امرأة تزوجهما
رجل ثم طلقها ولها عليه
المهر الخ

مطلب رجل تزوج
امرأة قبل النكاح على
المعاملة بتغييرها بالنقص
الخ

مطلب رجل له بنت قاصرة
وله ابن عم فقير كبير السن
أراد زواجها الخ

مطلب رجل خطب من
آخر ابنته فاذعن له بها
ثم دفع له من مهرها أجلاً
الخ

مطلب تزوج بنت رجل
ودخل بها الخ

من مهرها ثلاثمائة قرش وستون فهل لوارثه أن يرجع عليها بما قبضت من المهر أم ترجع بالباقي من مهرها وترث منه (أجاب) ما قبضته الزوجة فهو حقها بإجماع المسلمين لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر أن يطلبها به عند جميع المسلمين بل وغيرهم أيضا وأما هي فتطلبه ببقية مهرها الذي في ذمة الزوج ولها ذلك إجماعا بلا خلاف بل لما ذلك بمجرد العقد ولو لم يدخل بها الزوج فإذا وقفت ببقية المهر المذكور وكذلك الدين أن كان عليه دين ثم إذا فضل بعد ذلك شيء كان لها الربع أن لم يكن له ولد ولا فلها منه الثمن فهذا سيف الله يقطع به كل معاند ومخالف وهو من الخاسرين والله أعلم (سئل) في رجل له ابن عم وله ابنة قاصرة طلب زواجها منه وذكر له مهر البنت بينهم بمائة وخمسين فزوجها الله بذلك اعتمادا على قوله ثم ظهر أنه أكثر مما ذكر فهل الواجب لها مهر عصبتها أم ما وقع عليه العقد (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروعا أن القاصر إذا تزوجت بدون مهر المثل وجب لها مهر المثل فيجب للبنت القاصر المذكورة مهر مثلها من عصبتها كاختها وبنت أخيها وبنت عمها وعمتها والله أعلم (سئل) في رجل له بنت تزوجها لآخر والا آخر له أخت تزوجها لابن عم الزوج لابنته له ولم يذكر لواحدة منهما مahr فما الواجب لكل منهما وهل العقد صحيح (أجاب) عقد النكاح لا يتوقف صحته على ذكر المهر بل يصح النكاح وإن لم يذكر المهر فيجب لكل واحدة منهما مهر عصبتها كالاخت وبنت الأخ وبنت العم والعمة والله أعلم (سئل) عن رجل اتفق مع آخر على أن يزوجه بنته وقرروا فاتحة على ذلك وذبحوا رأسا من الغنم ولم يقع عقد ودفع لبيها حصاة من المهر ثم ماتت البنت فهل له الرجوع بما دفع له (أجاب) حيث لم يصدر عقد نكاح بينهما فله الرجوع بجميع ما دفع لبيها لأنه دفع بناء على حصول العقد له ولم يحصل والله أعلم (سئل) عن رجلين تزوج كل منهما ابنته واحدة منهما لابن صاحبه والثانية لابن عم صاحبه ماتت زوجة الابن قبل الدخول بها فخذ أبو الولد مائة قرش من زوج ابنته الذي هو ابن عم الرجل تسمى عند أهل البرقة حصاة ثم مات ابن العم بعد الدخول بزوجه فهل لورثته الرجوع بالمائة قرش حتى أخذت نقيصة (أجاب) نعم لورثة ابن العم الرجوع على أب الولد بالمائة قرش انتى أخذها نقيصة لأنها باطلة شرعا لا يعمل بها من كان يؤمن بالله واليوم الآخر والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على قاصرة بعقد وليها له النجبر بقاعة خان يونس فهل لزوجه أنقلها إلى مصر فإن امتنع وليها أو هي بعد بلوغها تكون ناشرة تسقط نفقتها وكسوتها (أجاب)

مطلب رجل له ابن عم
وله ابنة قاصرة طلب
زواجها الخ

مطلب رجل له بنت
زوجها لآخر والا آخر له
أخت الخ

مطلب رجل اتفق مع
رجل على أن يزوجه بنته
وقرروا فاتحة الخ

مطلب رجلان زوج كل
منهما ابنته لابن صاحبه
الخ

مطلب رجل عقد على
قاصرة بعقد وليها له النجبر الخ

فم الزوج نقل زوجته من خان يونس لمصر ولغيرها كما صرح بذلك أصحابنا
في كتبهم من ذلك قول القفال في فتاواه اذا دقع لامرأة صداقها فليس لها
الامتناع من السفر معه حتى قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر الى البادية
وان كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة
هيش البادية فيمكنها الخروج منه بالابدال انتهى ولعل كلام ابن الصلاح في بادية
مضبوطة ومن النشوز أيضا امتناعها من السفر معه ولولغير نقلة كما هو ظاهر لكن
بشرط أمن الطريق والمعقد وأن لا يكون السفر في البحر المالح الا أن غلبت فيه
السلامة ولم يخش من ركوبه ضرر يبيح التيمم أو يشق مشقة لا تحتمل عادة انتهى
اذا علمت ذلك علمت أن الزوج المذكور له نقل زوجته بشرطه المارفاً امتنعت
سقط واجبها والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل عقد على قاصر بعقد والدها له
ولم يدخل بها وغاب عنها فهل عليه لها نفقة وكسوة ونحوها (أجاب) حيث
كانت صغيرة لا توطأ أو كانت تحت حمل ولم تعرض على الزوج منها ان كانت بالغة
أو من وليها ان لم تكن أو كانت مجنونة فلا نفقة ولا كسوة لان العقد أوجب
المهر فلا يوجب غيره لان العقد لا يوجب عوضين مختلفين وانما لم تجب للصغيرة
لتعذر الوطء لمعنى فيها كالناشئة بخلاف الصغير اذا المانع من جهته والله أعلم
(سئل) في والد الزوج ابنته القاصر لها نحو ست سنين زواجا شرعيا ثم مات
الزوج عن غير ولد فهل يقر لها المهر وترث منه (أجاب) بموت الزوج تقرر
للزوجة المهر جميعا اتفاقا من الشافعي ومن الحنفي فيؤخذ من تركته ان وجد له
تركة وما بقي فالزوجة منه الربع بعد وفاء الديون ان كانت عليه وديون التجهيز
والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر ابنته على صداق معلوم ثم طالبه به
فقال له ادفع لك به شهر زيتون فتوجه معه للشجر فوقع بينهما نزاع وخلاف فيما
يدفع له ولم يحصل بينهما عقد ولا بيع شرعي ثم ان أبا البنت باع الزيتون جميعا
لرجل آخر من غير علم مالكة وادنه واذن ابنته التي هي الزوجة واستغله المشتري
سنتين لانه في غير قرينته التي هو فيها وكان قد ظهر بالبلاد جراد فقيل له ان الجراد
أكل زيتونك فتركه بناء على ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) لا ريب
انما وقع من أب البنت باطل من وجهين متعاقبين ان ثبت أولهما بطل البيع
بالثاني الاول عدم وقوع عقد بين صاحب الزيتون وأب البنت برضاها شرعي
ينبني عليه الاحكام الثاني عدم اذن من البنت الكاملة لابيها وفرض صحة العقد
لها وقد علم بطلانه فظهر أن الزيتون لمالكه ويرجع في غلته السنتين المذكورتين

مطلب رجل عقد على
قاصر بعقد والدها ولم
يدخل بها وغاب الخ

مطلب في والد الزوج بنته
القاصر لها نحو ست سنين
زواجا شرعيا ثم مات الخ

مطلب رجل تزوج من
آخر ابنته على صداق
معلوم ثم طالبه به الخ

مطلب مهر البنت لماعند زوجها طالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغه من أخيه بمائة قروش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خمسمائة تجمل لابن النامس قال المولى عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها

مطلب رجل زوج بنته لا آخر بمائتين وعشرة قروش على أن يزوجه أخته ولم يزوجه إلا الخ

مطلب رجل غاب مدة وادعت زوجته أنه معسر عند الحاكم وفسخت النكاح فهل له أن يرجع بما دفع لها من المهر الخ

مطلب من تزوج قاصرا من أبيها وهو معسر حال انعقد فانه قد باطل الخ

مطلب عقد رجل على بنت آخر ولا خرعقد على أخت آخر الخ

ويبقى مهر البنت لماعند زوجها طالب به زوجها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا بالغه من أخيه بمائة قروش بشهود بذلك وعقد عليها بذلك ثم أنه ذكر خمسمائة تجمل لابن النامس قال المولى عليه (أجاب) هذه المسئلة ذكرها أئمتنا في المتون هي أن المعتبر ما وقع عليه العقد وعبارة من المنهج لشيخ الاسلام ولو ذكر واهرا سراوا أكثر منه جهرا الزم ما عقد به باعتباره العقد فلو عقد بألف سرا ثم أعيد جهرا بألفين تجملا لزم ألف انتهى والله أعلم (سئل) في رجل له بنت زوجها لا آخر بمائتين وعشرة قروش وصار الاتفاق على أن يزوجه إلا آخر أخته ثم أنه غدر وزوجها لغيره فهل له أن يطالبه بمهر ابنته على ما وقع عليه العقد (أجاب) نعم على الرجل العاقد على البنت المذكورة جميع المهر الذي وقع عليه العقد وهو المائتان والعشرة فان فرض أنه طلقها قبل الدخول به الزم نصف المهر مائة وخمسة قروش والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة ولم يدخل بها ثم غاب عنها مدة فادعت عليه أنه معسر بنقبتها الواجبة لها ورفعت أمرها إلى الحاكم الشرعي وفسخت عنه وكان قد دفع لها مهرها فهل له الرجوع فيها دفعه لها أولا (أجاب) نعم له الرجوع في كل ما دفعه من مهر وغيره مما لم يقصده تبرعا وقد صرح ابن حجر والرملي وغيرهما بأن الفسخ إذا كان قبل الوطء منها أو بسببها يسقط المهر أي فلا مهر لها ثم إن كان باقيا في ذمته فلا طلب لها عليه وإن كان قد قبضته فله الرجوع عليها به وعدم من الذي منها فسخها بعبه أو باعساره فحيث فسخت الزوجة باعسار الزوج وصححناه فيه الرجوع عليها بجميع ما دفع لأنه انما دفع لتسلم له الزوجة ولم تسلم والله أعلم (سئل) عن رجل معه بنت قاصر لها من العمر نحو سنتين زوجها من رجل بحضور أبيه ومعه فقط ولم يحضر إلا من ذكر ولم يكن الزوج مالا كخال انصداق ثم غاب الزوج ولم يعلم له مكان وطال الأمر فهل هذا النكاح صحيح أولا (أجاب) هذا النكاح باطل من وجهين أحدهما عدم وجود شاهدين عدلين والثاني عدم قدرة الزوج على حال انصداق الذي هو شرط في صحة نكاح القاصر والله أعلم (سئل) في رجلين أحدهما بنت عقد عليها آخر بمائة ولا آخر أخت عقد عليها لأخيه بثلاثمائة ثم جاء زوج البنت بجماعة متوجهين يضربون منه القطع من المهر فقطع لهم مائتين وأربعين وأحال أنها قاصرة فهل يصح العفو عن مال القاصر (أجاب) عفو الولي عن بعض صداق القاصر الواقع عليه العقد لا يصح لأنه ليس ملكه حتى يعفو عنه ولها المطالبة بالسنة ولا عبرة بما وقع من الولي والله أعلم

مطالب لو قبض ولي الزوجة
بعض المهر وغاب الزوج
وله بقرة وعجلة أخذها
الولي من أقارب الزوج
لبقية المهر

مطلب لو حضن العم بنت
أخيه وزوجها فهل
لاخوته أخذ مهرها الخ

مطلب اذا شرط في عقد
الدهكاح شرط فاسد
لا يبطل النكاح ولا يلزم
الشرط

مطلب الصداق الفاسد
ورحل وكل أباه في عقد
نكاحه برسته فهل
العقد صحيح الخ

(سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر قدره مائتان وخمسون قرشا ودفع منه ثمانين
ثم انه غاب وله بقرة وعجلة عند أقاربه دفعوها لولي الزوجة ثم حضر الزوج
وحسب البقرة والعجلة من المهر بعشرين قرشا على يديينة ثم مات الزوج والا أن
أقاربه يريدون أن يرجعوا البقرة والعجلة فما الحكم في ذلك (أجاب) حيث
مات الزوج تقرره مهرها لها فصارت تطالب بما يصل لها منه فوصل لها مائة
ويبقى لها مائة وخمسون تطالب من وضع يده على التركة ان وجدت تركه ثم ان بقي
بعد وفاء الدين لميت شيء كان لها فيه الميراث من ربع ان لم يكن ولد وعن ان كان
وليس لأقاربه مطالبة بوجه لا قرار الزوج لها بذلك والله أعلم (سئل) في عم
حضن بنات أخيه وقام بما يحتاجن له من كسوة ومؤنة ثم تزوجت واحدة وبقي
واحدة فهل لاخوته معه منازعة أو مع البنات فيما لهن من المهر (أجاب) ليس
لعم ولا لاخوته مع البنات منازعة في مهرورهن باجماع المسلمين بل هو لمن عطية
من الله تعالى قال تعالى وآتوا النساء صدقاتهن نحلة أي عطية من الله فمن وصلها
ودفع لهن مهرورهن وصله الله ومن قطعها من عم واخوة وعارضه قطع الله والله
يهدي من يشاء الى صراط مستقيم والله أعلم بالصواب (سئل) في رجل تزوج
بكر ابنا لعمه من أبيه بمهر معلوم ودفع له مائة قرش ومن عادة تلك البلدان فرش
البيت على الزوج ولا يطلبون منه فرشاً ليس من عادة أمثاله وقدمت أبوها
العاقد لها ويدعون أنه صرف المائة قرش في نفقة البنت لفتوه (أجاب)
حيث دخل فرش البيت المجهول في عقد النكاح فسد الصداق وصح النكاح لانه
لا يلزم من فساد الصداق فساد النكاح لانهم ما عقدان واذا فسد الصداق رجعت
الزوجة الى مهر مثلها من أخواتها وبنات أخيه وبنات عمها وعماتها لان الاب
انما يزوج بالاجبار بمهر المثل فيرجع اليه عند الفساد بوجوه وما هو مجهول فيه
وأما دعوى ان أباهما صرفها في نفقة الزوجة فلا يعمل بها لان الزوجة لا نفقة لها
على الزوج الا بالدخول عليها بعرضها نفسها أو عرض وليها وهي سالحة للوطء
فتجب من حينئذ والا لم يدخل بها بشرط الفرش في العقد وكانت المائة قرش
مهر مثلها وصح النكاح بها والا فلها مهر مثلها أيضا والله تعالى أعلم

(فصل في الصداق الفاسد)

(سئل) في رجل بالغ وكل أباه في عقد نكاح له فعدو الحال أنه فقير لا يملك شيئاً
وعقد له أبوه على بنت بكر بمهر مائة درهم ثم أخذ الولد من مال أبيه واخوته ثم مات
فهل لورثته الرجوع بما دفع من المهر (أجاب) حيث كان الزوج معسراً بحال

الصداق فلا يصح العقد ويرجع الوارث بجميع ما دفعه الولد على أن للاب الرجوع
بما دفعه ولده من غير إذنه لأن له حكم الغصب ولو فرض صحة العقد فلا باب الرجوع
من وجهين أحدهما عدم صحة العقد الثاني وإن صح العقد فله الرجوع بما دفعه
ولده من غير إذنه منه له والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات عن أولاد زوجته
ثم تزوجها أخوه بمهر معلوم ولكن قال أهل الزوجة أن مهرها في رقة بنتها على
عادة أهل القرى بأن تكون بنتها زوجة لهم بدل أمها ثم إن الأم وهي الزوجة
اعترفت بأنه وصلها بمهرها وغيره ولم يبق لها بذمة زوجها حق مطلقا فهل لأهلها
أن يعارضوا الزوج أو البنت التي قالوا عنها ما ذكر (أجاب) لا ريب أن مهر
البنت لها بإجماع المسلمين بقول الله جل جلاله وعظم سلطانه وهلك من خالفه وآتوا
النساء صدقاتهن فجعله أي عطية من الله تعالى فحساب وخسر من خالف أمر مولا
وخالفه فلما اعترفت الزوجة بوصول حقها فليس لها ولا لأهلها طالب على الزوج
بوجه من الوجوه وأما قولهم أن مهرها في رقة بنتها فباطل بالإجماع لا يعمل به بل
مهرها له فكل من طلب خلاف ذلك كان خارجا بمقتضى الكتاب والسنة
سالكا طريق الشيطان إلى جهنم وبئس المصير فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي
العظيم هنيئًا مريثًا للعاملين بالسنة والكتاب المبين والويل للمخالفين والله
يقول الحق وهو يهدي السبيل

❦ (فصل فيما يسقط المهر وما ينصفه) ❦

(سئل) في رجل ادعت عليه زوجته أنه عني وأنها بكر فاذا ثبت ذلك وفسخ
النكاح فهل يعود للزوج المهر كله أو ينصفه (أجاب) حيث لم يحصل من الزوج
وطء وفسخ النكاح كان له كل المهر المسمى وإن كان العيب منه لأنها هي الفاسدة
والطالبة كما صرح بذلك أئمتنا متونا وشرونا بخلاف ما إذا كان الفراق منه وسببه
كطلاقه لما قبل وطء وإسلامه وردته ولما به فانه يعود له النصف فقط كل ذلك
معلوم من صراح المتون فضلا عن الشروح اهـ (سئل) في رجل تزوج امرأة من
وليها بصداق معلوم ويريد فراقها قبل الدخول بها ماذا يلزمه من الصداق المسمى
وإذا دفع الزوج شيئا قبل الدخول من غير المهر هل له الرجوع أم لا (أجاب) قال
تعالى فإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن وقد فرغتم منهن فريضة فنصف ما فرغتم
فإن وقع بين الزوج وبينها فراق رجوع بنصف المسمى وإن دفع قبل الدخول بها
أو قبل العقد ولم يعقد كان له الرجوع به اهـ (سئل) في رجلين لكل من له عليهما
أخوات زوج كل منهما موليته لصاحبه ثم أنه قد يتفق أن تموت أهداهما فأيأخذ

مطلب رجل له أخ مات
عن أولاد زوجته ثم تزوجها
هو الخ

مطلب فصل فيما يسقط
المهر وما ينصفه الخ

مطلب في رجل تزوج من
وليها بصداق معلوم ويريد
فراقها الخ

الطية وإيم حتى يغرم له زوجها ما سبي عندهم تقيصة وهذا في بلاد الشام شاع بين
 أهل القرى والبدو فهل يعمل بهذا الأمر فلو فرض أن بعضهم دفع للولي ما لا على
 فرض الوجوب أو ليقل منه الزوجة فهل له الرجوع به (أجاب) هذه العادة
 باطلية بإجماع المسلمين لا يقول بها أحد ممن يؤمن بالله واليوم الآخر ولم يقل بها
 أحد من الجاهلية فضلا عن الإسلام الذين لهم الدين الدائم إلى يوم القيامة لأن
 الله تعالى جل جلاله أوجب للنساء المتعة والمهر وأما هذه التقيصة التي هي على
 طالعها فضيحة فقد خاف فيها أمر الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم وركب طريق
 الشيطان وجنوده وباه بالخيبه والخسران وله من الله العقوبة والحرمان فيجب على
 كل من يؤمن بالله واليوم الآخر أنكار ذلك وعدم طلبه ورجع طالبه وردعه
 وضربه على أنفه فان أخذه رده على باذله وتاب إلى الله تعالى من سوء صنعه والله
 أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر على تزويج بنته ودفع لها مائة صاعا مقوما بثمن
 معلوم وصار يدفع إلى أهلها ما يعتاده الناس من الأعياد والمواسم ومضى مدة
 طويلة من غير حصول عقد فهل له الرجوع بما دفع وهل يرجع في المصاغ بعينه أو بما
 قويم به (أجاب) جميع ما دفعه الرجل يريد الزواج يرجع به على من دفعه له
 حيث لم يقصد التبرع من مهر ونفقة وعيدية وسائر ما يدفع لأجل العقد لأنه إنما
 دفع ليعقد ولم يحصل عقد ويرجع بعين المصاغ لأن ما وقع من الاتفاق على تقويمه
 لا يملكه للزوجة ولأولياءها والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بكرا من أبيها
 وأرسل له جماعة غفيرا على عادة أهل البلد ودفع له مبلغا معلوما من الدراهم رشوة
 ثم غاب الخاطب مدة طويلة ورجع فرأى أباها قد تزوجها من غيره فهل له الرجوع
 عليه بما دفعه (أجاب) نعم للرجل المذكور الرجوع بما دفع حيث لم يقصد
 التبرع لأنه دفع لأجل العقد ولم يحصل صرح به ابن حجر وغيره والله أعلم (سئل)
 في رجل خطب بنتا من أبيها واتفق معه على الزواج ولم يحصل له عقد ثم مات الرجل
 قبل العقد فهل لوارثه الرجوع بجميع ما دفعه لأبيها من نفقة وبالصة ومهر وغير
 ذلك (أجاب) حيث لم يحصل عقد نكاح وانما وقع اتفاقا بلا عقد كان لوارث
 الرجل الدافع الرجوع بجميع ما دفع مما ذكر وغيره لأنه دفع ليحصل العقد ولم يحصل
 والله أعلم (سئل) في امرأة في العدة اتفق وليها مع رجل أن يزوجهاله بعد
 انقضاء العدة فدفع له أحد عشر قرشا من المهر وصار يتفق عليها طمعا في حصول
 العقد ثم حصل اعراض ولم يحصل عقد فهل له الرجوع بما دفع من المهر ومن النفقة
 (أجاب) عبارة ابن حجر خطب امرأة ثم أرسل أو دفع بالالفاظ إليها ما قبل العقد

مطلب رجل اتفق مع آخر
 على تزويج بنته ودفع لها
 مائة صاعا الخ

مطلب رجل خطب بكرا
 من أبيها الخ

مطلب رجل خطب بنتا
 من أبيها الخ

مطلب في امرأة في العدة
 اتفق مع غيرها الخ

أى ولم يقصد النزع ثم وقع الاعراض عنها أو مات رجوع بما وصلها منه
كما أفاده كلام البغوى واعتمد ما لا ذرى ونقله الزركشى وغيره عن الرافعى انتهى
أى لأنه انما دفع ذلك ليصل العقد فلم يحصل فيه الرجوع بجميع ما دفعه من
مهر ونفقة وغيرهما لأنه لم يدفع ذلك مجانا بل لحصول الزوجة له ولم يحصل فلا
يضيع عليه ما دفع والله أعلم (سئل) فى رجل اتفق مع آخر على أن يأخذ
أبنته لأحد أولاده وقرؤا فافتحة من غير عقد ودفع له من المهر غنما وبقرا وغير ذلك
وحصل فيها ثم مات قبل العقد فهل له الرجوع بذلك أم لا وزايدا أم لا
(أجاب) فى حاشية القليوبى مانعه دفع الخاطب بنفسه أو وكيله أو وليه
شيئا من مأكول أو مشروب أو نقد أو ملبوس لمخطوبته أو لوليها ثم حصل
اعراض من الجانبين أو من أحدهما أو موت لهما أو لأحدهما رجوع الدافع
أو وارثه بجميع ما دفعه ان كان قبل العقد مطلقا وفى ابن حجر ما يوافق فى الرجوع
الرجوع بالأصل والفرع والله تعالى أعلم

(كتاب التسم والنشور)

(سئل) فى رجل له امرأة نشزت عند أهلها فهل يجب عليها أن ترجع بيت
زوجها (أجاب) نعم يجب على المرأة لرجوع زوجها وملازمة وطمه حيث
قام بفرض نفقتها وكسوتها فان أبت ولم ترجع سقطت كسوتها ونفقتها وكانت
عاصية لله ورسوله ولعنتها الملائكة الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
أيما امرأة باتت هاجرة فمراش زوجها لعنتها الملائكة حتى نصبح والله أعلم
(سئل) عن رجل له زوجة تؤذيه بلسانها وتخرج من منزله بغير إذنه ولها أب
وأم يؤديانه ويعينانها على ذلك فماذا لكم لشى (أجاب) أعلم وقل الله
تعالى أنه يجب على المرأة طاعة زوجها ولا يجوز لها أدبته ولا بلسانها ولا بغيره
بل يجب عليها طاعته لقوله صلى الله عليه وسلم لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لغير الله
لامرت المرأة أن تسجد لزوجها ولقوله أيضا أيما امرأة باتت هاجرة فمراش زوجها
لعنتها الملائكة ولقوله تعالى الرجال قوامون على النساء فيجب عليها طاعة زوجها
وملازمة مسكنها ويجب على أبيها ربه ما دفع ذمتها من زوج ووعظها ونصحها
فان أبت وخرجت من منزله بغير إذنه كانت ناشرة ولا كسوة لها ولا نفقة وعصت
الله ورسوله واغتمت الملائكة والله أعلم (سئل) فى امرأة المتروكة هل يجب
عليها ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه بغير إذن زوجها وهل يجوز لاهلها
افسادها على زوجها إذا لم تلائم مسكنها تسقط نفقتها وكسوتها وتكون ناشرة

مطلب رجل اتفق مع آخر
على أن يأخذ ابنته لأحد
أولاده الخ

مطلب كتاب القسم
والنشور رجل نشزت
امرأته عند أهلها الخ

مطلب رجل له زوجة
تؤذيه بلسانها وتخرج
بغير إذنه الخ

مطلب المرأة المتروكة
يجب على أهلها ملازمة
مسكنها ولا يجوز لهم الخروج
بغير إذنها الخ

بذلك (أجاب) نص العلماء المؤيدون بأنوار القرآن المقتبسون من السنة المحمدية
البرهان بأنه يجب على المرأة ملازمة مسكنها ولا يجوز لها الخروج منه إلا بإذن
زوجها ويجب على أهلها وعظماؤها ونصحاء وردها الطاعة زوجها لقول صاحب
الرسالة النسي المختار لو كنت امرأة أحداً أن يسجد لأحد لامرأت المرأة أن تسجد
لزوجها ما إذا خرجت من منزله بغير إذنه كانت عاصية ناشئة وروى أئمة امرأة
عصت زوجها فعلم العنة الله والملائكة والناس أجمعين وأئمة امرأة كلعت
في وجه زوجها انتهى في سقط الله إلى أن تضاحكه وتسترضيه وأئمة امرأة خرجت
من دارها بغير إذن زوجها له تها الملائكة حتى ترجع ومعلوم أن الناشئة لا نفقة
لها ولا كسوة ويجب عليها الرجوع إلى مسكنها والله أعلم (سئل) عن رجل
من مدينة غرة تزوج امرأة من بيت المقدس يريد نقلها إلى بلدة غرة فهل له ذلك
ويجب عليها مطاوعته وهل يجبرها الحاكم على ذلك وإذا امتنعت ماذا يترب
عليها (أجاب) قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضر إلى البادية وإن كان
عيشها خشناً لأن لها عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص وأما خشونة العيش
في البادية فيمكنها الخروج عنه بالابدال انتهى نقله ابن حجر وأقره فنقلها إلى الحاضرة
التي هي المدن والقري والريف أولى لا سيما مثل غرة حرسها الله تعالى لقيام
الأحكام الشرعية بها فيجب على الزوجة مطاوعة الزوج على النقلة من المقدس
إلى ما كان امتنعت أنزها الحاكيم الشرعي فذاً الله أحكامه بذلك قال ابن حجر ومن
الذين سوز أيضاً امتناعها من السفر معه ولولعير نقلة كما هو ظاهر لكن بشرط أمن
الطريق والمقصود أن لا يكون في البحر الملح إلا أن غلبت السلامة فيه ولم يخش من
ركوبه ضرر يبيع التيم أو ينشق مشقة لا تشمل عادة والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل سباهي معه حصنة من زعامة أخذها بالانحلال عن آخر وتصرف فيها
مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب براءة سلطانية من طرف الدولة العلية
نصرها رب البرية من غير معارض له ولا منازع ثم إن رجلاً طلب منه أن يفرغ له
عن هذه الحصنة بمبلغ معلوم في مقابلة فراغه له عن ذلك ففرغ له عنها وقبض منه
بعض المبلغ وبقي بقية المبلغ في ذمته ثم إن المفروغ له أخرج براءة من الدولة بالفراغ
وتصرف في الحصنة ستين ثم إن رجلاً آخر نازع المفروغ له ورفعها إلى حاكم
السياسة فأخذ الحاكم براءة المفروغ له ودفعها إلى خصمه ومنعه عن الحصنة فهل له
الرجوع على الفارغ له وهل هذا الفراغ صحيح يستحق الفارغ به جميع المبلغ
الذي حصل الاتفاق عليه أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن النزول عن

مطلب رجل تزوج من
بيت المقدس ويريد نقلها
إلى بلدة غرة الخ

مطلب رجل سباهي معه
حصنة من زعامة أخذها
بالانحلال الخ

الخصمة المذكورة بالمال المعلوم صحيح وللنازل الرجوع بما بقي وظاهر أن هذه الصورة لا يقع فيها الخلاف الواقع في غيرها الوجود النزول ووجود الحصول له ووجود التصرف منه فيها وأما ما حدث له من المنع من الحياكم فأمر آخر أما الأمر حدث منه اقتضى أن يمنعه الحياكم به وأما الغير ذلك وعبارة ابن حجر واستنبط السبكي مما هنا أي باب القسم والتشوز ومن خلع الأجنبي جواز النزول عن الوطائف بعوض ودونه والذي استقر رأيه عليه حل بدل العوض مطلقاً وأخذ هذه أن كان النازل أهلاً وهو حيث لا إسقاط حق النازل فهو يجب رد اقدري وبه فارق منع بيع التجرو وشبهه كما هذا لا تعلق حق المنزول لها أو بشرط حصوله بل يلزم ناظر الوظيفة تولية من تقتضيه المصلحة الشرعية ولو غير المنزول له ولا رجوع على النازل حيث لا كمال وفيما إذا نزل مجانا ولم يقصد إسقاط حقه إلا للمنزول له فقط له الرجوع قبل أن يقرر كهيبة لم تقبض وحيث لا يجوز للناظر تقرير غير النازل حتى لا يجوز له عزله والله أعلم (سئل) في امرأة دخل بها زوجها ثم أخرجها من بيت زوجها بغير إذنه ثم أنها امتنعت من الرجوع لزوجها فهو يدعوها إلى الرجوع وهي لا ترجع ولها أب وأقارب يمتنعونها من الرجوع فهل يجب عليها الرجوع ويجب على أبيها وأقاربها المساعدة (أجاب) لا يخفى أنه يجب على الزوجة طاعة زوجها ورجوعها إلى بيته ويجب على أهلها وأقاربها أمرها بذلك لأنه من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فإن امتنعت فهي عاصية تلحقها ملائكة السماء والأرض ولا نفقة لها ولا كسوة ولا حق لها من حقوق الزوجية وقد صرح في الحديث الشريف إذا دعى الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت به فبات غضبان عليها لعنتها الملائكة حتى تصبح وفي حديث صحيح ثلاثة لا ترفع صلاتهم فوق رؤسهم شهر أو غدا منهم امرأة باتت وزوجها عليها ساخط حتى يرضى وخبرنا المرأة إذا خرجت من بيتها وزوجها كاره لعنتها كل ملك في السماء وكل شيء مرت عليه غير الجن والإنس حتى ترجع وقد عدا العلماء ذلك كبيرة من الكبائر يفسق فاعلمها ولا تقبل له شهادة وروى ابن حبان في صحيحه أن رجلاً بائنه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال إن ابنتي هذه أتت أن تزوج فقال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أطيعي أباكى فقالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج حتى تخبرني ما حق الزوج على زوجته فقال حق الزوج على زوجته لو كان به قرحة فطستها وانتش منخراه صديد أو سال أو دما ثم ابتلعت ما أدت حقه فقالت والذي بعثك بالحق لا أتزوج فقال صلى الله عليه وسلم لا تنكحوهن

مطلب امرأة دخل بها
زوجها ثم أنها أخرجت
من غير إذنه الخ

الاباذنهم وروى الحساكم وصححه ان امرأة قالت للنبي صلى الله عليه وسلم ان
ابن عبي فلان يخطبني فأخبرني ما حق الزوج على الزوجة فان كان شيئاً أطيعه
تزوجته فقال من حقه أن لو سال نكراهي ما أوقعا فليسته بلسانها ما أدت حقه
لو كان ينبغي لبشر أن يسجد لبشر لا مرت المرأة أن تسجد لزوجها إذا دخل عليها
فضله الله عليها قالت والذي بعثك بالحق لا تزوج ما بقيت الدنيا وروى البزار
والطبراني ان امرأة قالت يا رسول الله أنا واحدة النساء اليك ثم ذكرت ما للرجال
في الجهاد من الاجر والغنيمة ثم قالت فقالنا من ذلك فقال النبي صلى الله عليه وسلم
أبقي من بقيت من النساء أن طاعة الزوج واعترا فاجعله يعدل ذلك وقليل منمكن
من يفعله وفي خبر اذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت
من أي أبواب الجنة شاءت والله تعالى أعلم

(كتاب الخلع)

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها ابرئيني فقالت له أبرأك الله من الحق
والمستحق فقال لها أنت على براءتك فهل يكون ذلك خلعاً يقع به طلاق (أجاب)
حيث كان الامر كما ذكر لا يقع بذلك طلاق لان ما ذكر ليس صفة طلاق ولا خلع
فالزوجة على ذمة زوجها والله أعلم (سئل) في رجل خالع زوجته بعوض
معلوم عندها كم الشرع فأوقع عليه طلاقاً بانه تلك الزوجة بها نفسها ثم بعد مدة
قال له بعض الناس رد زوجتك فقال هي تكون بالمائة فهل يقع عليه بهذا طلاق
غير ما أوقعه وهل البائن بالخلع طلاق (أجاب) حيث كان الواقع منه طلاقاً
على عوض كانت الزوجة بانه من الزوج بها فلا يقع عليه بعد ذلك طلاق لان شرط
وقوع الطلاق كونه أزوجة وهما ليست كذلك فاذا لم يقع منه قبل ذلك طلقان
كان له مراجعتها بعد جديد ولا عبرة بما ذكره من قوله تكون بالمائة لانه لم
يصادق محلاً والله أعلم (سئل) في رجل سأله زوجته أن يخلعها من عصمته
وتبرئه من مؤخر صداقها ونفقة عدتها وأجرة مسكنها فأجابها بذلك وحكم به حاكم
والآن تريد أن ترجع اليه فهل لها ذلك بعد جديد قبل أن تتزوج غيره (أجاب)
حيث لم يستوفى الرجل عدتها طلاق الثلاث كان له تجديد النكاح على زوجته
المذكورة بعد جديد والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أب زوجته فقال له
ابريني فقال له أبرأك الله من الحق والمستحق والخال أنها قاصر فقال له ان صحت
براءتك تكون طالقاً لثلاث فهل يقع على الرجل طلاق بما ذكر (أجاب) لا يقع
الطلاق والخال ما ذكر لا مورا لاول كون الابراء وقع من غير أهله اثنائي ان أبرأك

مطالب كتاب الخلع ورجل
تنازع مع زوجته فقال
ابريني

مطلب رجل خالع زوجته
بعوض معلوم عندها كم
الشرع الخ

مطالب رجل سأله
زوجته أن يخلعها من
عصمته الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته فقال له ابرأني
الخ

الله كناية ولا يقع بها الابنية الثالث كون الزوجه قاصرة الرابع ان الطلاق معلق
على صحة البراءة ولم توجد والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان ابرأتيني
من مؤخر صدقك فانت طالق ثلاثا ان صحت براءتك منه فقالت ابرأتك منه ولم تعلم
قدر الصدق المؤخر حال البراءة فهل صح الخلع المذكور ووقع الطلاق أولا (أجاب)
لا يقع على الرجل المذكور وطلاق حيث كان الامر كما ذكر قال ابن حجر بخلاف
ان ابرأتيني من صدقك ومنعتك مثلاً او دينك فانت طالق فأبرأته جاهلة به وربما
ضم اليه فلا تطلق لانه انما علق بابراء صحيح ولم يوجد ثم قال لو أفتى بعضهم في أنت
طالق على صحة البراءة بأنها ان ابرأتته براءة صحيحة فوراً بانت لتضمنه التعليق
والمعاوضة انتهى أقول لا يشترط أيضاً ان تكون رشيدة باغت مصلحة لها ودينها
وان لا يتعلق به حق زكاة وعلمها بقدر المبرأ منه كما علم والله أعلم (سئل) في رجل
خلع زوجته على عوض فبانت منه ثم بعد مدة قال تكون طالقاً بالثلاث فهل
والحالة هذه يقع عليه الطلاق المذكور (أجاب) لا يقع الطلاق الثلاث لكون
الزوجة مبانة منه والطلاق لا يلحق المبانة قطعاً ونحوه يقع عليه بالخلع طهقة واحدة
فله تجديد للعقد عليها ثانياً وتعود له بطلقة تين ان لم يقع منه غير طهقة الخلع والله أعلم
(سئل) في رجل معه أربع نسوة يريد أن يفارق احداًهن ويأخذ أخرى فما
طريق ذلك (أجاب) طريق ذلك أن يطلق التي يريد طلاقها ثلاثاً أو يخلعها
بمال منها يدفعه له أو من أجنبي بأن يقول له خذك كذا وطلق زوجتك عليه فيقول
أخذت وطلقت فتصير المرأة منه أجنبية فله أخذ أخرى والله تعالى أعلم (سئل)
في ولد قال لوالده تكون زوجتي طالقاً بالثلاثة ان لم تزوجني في السنة الا تني لاردن
زوجتي الى أبيها ولا ترجع لي الا بعد أن أدخل على ضرته فردد زوجته الى أبيها فما
المخلص له من ذلك اليمين (أجاب) حيث نوى بما ذكر الطلاق فلا يخلص له اذا
أراد وها قبل أن يتزوج الا بالخلع وطريقه أن يدفع أحد جائزاً للمعرف للزوجة
مهما تيسر من المال مما يصح تمنا على طلاقها فيقع عليه طهقة واحدة بائنة تملكها
المرأة نفسها ثم يعقد لها عقداً جديداً بشرط وطول في المجلس ولو قبل وجود الصفة
وهو الردة عند الامام الشافعي وعند الامام أبي حنيفة بشرط وجود الصفة
في البينونة ووجه قول الامام الشافعي أن العصمة الاولى ارتفعت فيرقع تابعها
ولازمها وهو الوقوع المرتب على التعليق السابق والله أعلم (سئل) في رجل
حلف بالطلاق انه لم يساكن ولده مادام مناسب فلان وفارقه في الحال فهل اذا
ساكنه يقع الطلاق وهل يسكنه مع ولده ووجه (أجاب) اذا لم يساكنه وفارقه

مطلب رجل قال لزوجته
ان ابرأتيني الخ

مطلب في رجل خلع
زوجته على عوض فبانت
منه الخ

مطلب رجل معه أربع
نسوة يريد أن يفارق
احداًهن الخ
مطلب في ولد قال لوالده
تكون زوجتي طالقاً الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق انه لم يساكن
ولده الخ

أولا لا يقع على الخالف طلاق وإن جاء أحدهما عند الآخر لضيافة أو زيارة أو عيادة وإن نام عنده لانه لا يسمى في العرف مسامكا الذي الإيمان مبنية عليه وإن دعت حاجة أو ضرورة إلى المساكنة فطريق المخلص له من الثلاث الخلع بأن يدفع له رجل كامل التصرف مالا ولو قل على خلع زوجته بأن يقول له اخلع على زوجتك على هذا النصف مثلا فيقول خلعتك عليه فتصير بآنا أجنبية فتحل اليمين ويقع عليه بالخلع طلاقه ويخلص من الثلاث ثم إن أراد نكحها بولي وشاهدي عدل وهو حر حديد ولو قل ولا تحتاج إلى عدة لانها زوجته والماء له فترجع له بطلقتين إن لم يكن قبل الخلع وقع منه طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها أحد الحاضرين يا امرأة ابريه فقالت الله يبرئه ثم قال لزوجها قل يا رجل فقال له ما أقول قال قل خلعتك فقال لها خلعتك ولم يعرف معنى ذلك فقال الرجل لماروحى يا امرأة فهل يقع على الرجل المذكو وطلاق بائن أم رجعي أم لا يقع به شيء (أجاب) هذا اللفظ الواقع من الرجل الجاهل لمعناه لا يقع به طلاق أصلا لا صريح ولا كناية لأن محل صراحة الخلع وكذا المفاداة إذا وقع على مقابلة مال كأن قال لها خلعتك أو فاديتك على ألف مثلا وقبلت وكذا إذا نوى بها التماس القبول وقبلت والحاصل أن الخلع وكذا المفاداة إذا خليا عن المال ونية التماس القبول ونوى بهما الطلاق فيقع رجعيان وهذا الرجل لم ينو التماس قبولها لعدم معرفته بمعناه ولا ذكر المال وإن كان الخلع يحتمل الكناية وذلك فيمن عرف المعنى فلا بد في الصريح من معرفة المعنى وإن لم ينو الإيقاع وفي الكناية لا بد من معرفة المعنى ونية الإيقاع أو ما يقوم مقامه عند التماس قبولها والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها خلعتك في حال حدته ولم تدفع له هي ولا غيرها مالا فما الحكم الشرعي (أجاب) الخلع والمفاداة إذا لم يكن معها مال ولا نواه فلهما كناية طلاق إن نوى بواحد منهما إيقاع طلاق وقع رجعيان وإن لم ينو به فلا طلاق أصلا والله تعالى أعلم

(كتاب الطلاق)

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها ابريه في طلاقا بالواحدة فهل إذا راجعها تحل له (أجاب) نعم إذا نوى بما ذكر طلاقا وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعتها وتحل له إن لم تكن انقضت عدتها وتبقى معه بطلقتين إن لم يقع عليه قبلها طلاق والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها سلمية طلقها ثلاثا مختارا من غير إكراه في ذلك وهو يدعى الإكراه ومعها بينة شرعية فلا تأخ

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع زوجته الخ

مطلب كتاب الطلاق

ورجل تنازع مع زوجته فقال لها الخ

مطلب امرأة تدعى عائشة تدعى أن زوجها سلمية طلقها ثلاثا مختارا من غير إكراه في ذلك وهو يدعى الإكراه ومعها بينة شرعية فلا تأخ

أنه طلقها ثلاثاً من غير كراه في ذلك له فهل إذا أقامت البينة العادية تقبل شهادتها بأن الطلاق وقع في حال اختياره فإذا ثبت طلاقها بالبينة فهل لها أن تترجى بعد وفاء العدة (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن طلاق الرجل المذكور وقع في حال اختياره بآنت منه البينة الكبرى فلا تقل له إلا بعد أن تنكح زوجها غيره مع بقية الشروط المعتبرة شرعاً وإذا كان كذلك كان لها الزواج بعد انقضاء العدة بغير المطلق ولا يجوز له ولا لغيره أن يعارضها في ذلك بوجه حيث كان الأمر كما ذكر والله أعلم (سئل) في رجل من المغاربة بيده حاكورة وقف بالحكر المعين لجهته يدفعه كل سنة للمتكلم عليهم أو أجره المثل أو جده فيها غراساً وبناه أخرجت من يده بغير حق تشاجر مع جماعة من المتكلمين على الوقف فحلف فأنال على الحرام أني ما قبل الحاكورة منكم فهل إذا حكم الحاكم الشرعي برجوعها إليه بالوجه الشرعي ولم يقبلها من المخوف عليهم بل من الحاكم المذكور لا يحنث في يمينه (أجاب) هذه الصيغة كناية طلاق فلا يقع بها إلا بنية الإيقاع وعلى فرض وجودها إذا أخذها من غير المخوف عليهم لا يقع عليه طلاق لعدم وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً فاصداً بذلك تخوفها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم ينوب عنه ذكر إيقاع طلاق على زوجته فلا يقع عليه طلاق أصلاً لأن ذلك كناية ولا يدخل فيها نية الإيقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته يحرم على جماعة ماذا عليه (أجاب) حيث نوى بذلك التحريم حالاً فعليه كفارة يمين والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها تكونين مثل أختي صالحة فما الحكم والحال أنه فاصداً بذلك الطلاق (أجاب) حيث لم يقع على الرجل قبل ذلك طلقاً فإن فيه مراجعة زوجته لأنه وقع عليه بذلك طلاقاً واحدة لأنه محتمل للطلاق وغيره فحيث نوى الطلاق وقع والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنة عمه لابن عمه وبقي لها عليه خمسة وستون اسدياً فحلف بالطلاق الثلاث أنه لا يأخذها وعليه من ذلك شيء فهل إذا دفع له شيئاً بالمهر الباقى ثم باعها له لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا دفع له ابن عمه الخمسة والستين قرشاً أو باعها بثوراً أو جلاماً مثلاً برئت ذمة الزوج من المهر ولا يقع على الخائف طلاقاً وإذا باعها ما أخذ منه كان الباقي له في ذمته ثمن الثور أو الجمل مثله لا المهر والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روجي عني بالمائة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاق أصلاً لأنه ليس بصيغة طلاق بل

مطلب رجل من المغاربة
بيده حاكورة الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالقاً الخ

مطلب رجل قال لزوجته
يحرم على جماعة
مطلب رجل زوج ابنة
عمه لابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع
زوجته فقال لها روجي عني
بالمائة الخ

مطالب رجل حلف
بالطلاق الخ

«ولغو والله أعلم» (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث أنه همره لا يدبس على هذا النحاس فما الحيلة في الخلاص في ذلك (أجاب) الحيلة في ذلك أن يبيع العنب لرجل أو يورث كل رجل في التدبيس على أن معنى يدبس يفعل ذلك بنفسه فإذا فعله المعلم لا يحث إذا لم يكن له نية قياس ما لو حلف لا يحلق رأسه أولا يأتي داره فحلقه له الغير أو بناها له الغير لا يحث والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته في ذهابها لأهلها إن رحت تسكن في حرمة مثل أمي وأختي أي مثلها ما فرحت وقه مد رقه فقط فماذا عليه (أجاب) حيث لم ينبو بما ذكر طلاقا ولا نظهارا فلا شيء عليه لأن تسكن في محتمل الحال والاستقبال ولانية تخصص ذلك ولكن الاحوط في مثل هذه أن يكون عليه كفارة بين والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق الثلاث إلا أن شاء الله ما تبقي في هذه الدار وباتت قاصدا بقوله إن شاء الله عدم الوقوع فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث كان الأمر كذلك لا يقع على الرجل الطلاق لأن المشيئة تمنع الوقوع على ما فصل والله أعلم (سئل) في رجل تشارك مع آخر ولم يضع الآخر من مال الشركة شيئا بل كله من أحدهما ولصاحب المال مانع يشتغل له فحلف الرجل الذي لم يضع من المال شيئا على الصانع أنه لا يشتغل عنده فهل إذا اشتغل لا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر لا يقع على الحالف طلاق لأنه لم يشتغل عنده إذا لمال له ولا شركة له فيه أيضا والمال لصاحبه والشغل له والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي طالقة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) إذا نوى بما ذكر إيقاع طلاق على زوجته وقع عليه طالقة واحدة وله مراجعتها والأفلا يقع عليه شيء لأن روي كناية ولا يقع بها الإبنية الإيقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته حيث أرادت الخروج فقال لها على الطلاق الثلاث هذا الشهر ما تخشين لي عليه ثم دخت طائفة أنه حلف عليها أن تخرج ولم تخرج والحال أن العلية مشتركة ووقف فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يقصد هذه العلية بعينها لا يقع عليه طلاق لأنه لا يقع بالمشارك وغير المملوك طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف على أجيره بالطلاق الثلاث أنه إن أخرج زوجته من عنده على هذا الوجه يعني قام مدافرا أنه لا يقبله فنقل زوجته قاصدا رفع النزاع لا الفرقة فهل يقع الطلاق (أجاب) حيث لم يخرج الأجير مريدا فراق معلمه فلا يقع عليه الطلاق لعدم وجود الوجه المعلق عليه وقوع الطلاق ولو قبله

مطالب رجل تنازع مع
زوجته فقال لها على
الطلاق الخ
مطالب رجل تشارك مع
آخر الخ

مطالب رجل تنازع مع
زوجته فقال لها روي
طالقة الخ
مطالب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطالب رجل حلف على
أجيره بالطلاق الثلاث
الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطلب رجل اتهم في أخذ
شيء فحلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الحرام الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فقال له الخ

مطلب رجل تنازع مع
ولده فخرجت أمه الخ

بعد ذلك والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لهما تكونان طالقين بالثلاث إلا أن يشاء الله تعالى فاصد ابذلك زجرهما فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر لا يقع عليه طلاق لأمري من أحدهما أن تكونان طالقين كناية ولا وقوع بها الابنية الثاني قوله إلا أن يشاء الله حيث قصده التعليق قبل فراغ اللفظ والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل اتهم في أخذ شيء فحلف بالطلاق وبالله وهو صادق في حلفه فهل يقع عليه طلاق أولا (أجاب) حيث كان صادقاً في نفس الأمر فلا يقع طلاق على الخالف حتى لو حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا يحنث في يمينه والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الحرام ما تروحين إلى أمك فاصد ابذلك منعها من الخروج فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث لم يقصد إيقاع الطلاق على زوجته فلا يقع بذلك طلاق لانه كناية على أن قصد المنع لها دليل على عدم قصده للطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال هذه طالق بالثلاث إلا أن شاء الله مسمع نفسه ولم يسمع غيره فاصد ابذلك التعليق قبل الفراغ من اليمين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم تنازعه الزوجة وصدقه فظاهر أنه لا يقع عليه الطلاق أخذاً مما ذكره في الأنوار وإن أنكرت أصل الاستثناء فهي المصدقة إن قالت لم أسمع فالمصدق الزوج كما يؤخذ مما ذكره الرمي ونقله عنه ابن قاسم والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته ولها اخت تسمع النزاع بينهما فقالت لها قومي تريد أخذها غضي فأمسك الأولاد عنها وقال لها على الطلاق بالثلاث بأنه إن أخذتهم ما يدخلون عليك الأولادنا شوقةم فلم تأخذها بل أخذها ابن عمها بعد يومين ثم ذهب الأولاد عندها فهل يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب) وقوع الطلاق مشروط بشرطين أحدهما أخذ الاخت والثاني كونه ينظر للأولاد في حال الدخول فإذا انتفى الشرطان أو أحدهما فلا يقع على الخالف الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها في حال غضبه وحده روي طالق بالثلاث غير قاصد إيقاع الطلاق فهل يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر إيقاع طلاق على زوجته فلا يقع بما ذكر طلاق لانه كناية كما قررهما ابن حجر ولا وقوع بها الابنية والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع ولده فخرجت أمه فقال اسكتي فانا طلقك من أمس فاصد ابذلك زجرها فهل يقع عليه بما ذكر الطلاق (أجاب) هذه الصورة يقع فيها الطلاق ظاهراً فإن كان في نفس الأمر طلقها أمس وما ذكره أخبار عنه وقع ظاهراً وباطناً ويراجع إن لم

يستوفى الثلاث وإن كان قاله كاذبا فيقع في الظاهر وهي زوجته في الباطن ويدن
قال في الروض وشرحه وإن قال حلفت بطلاقك على أن فطمت كذا ثم قال لم أحلف
وإنما أردت تحويها دين وطلقت ظاهرا أن فطمت أنتهي والله أعلم (سئل) عن
رجل تنازع مع أب زوجته فقال له على الطلاق أنها يعني زوجته ما تدخل في
دارا وإن دخلت ذهبتا والحال أن الدار مشتركة وفي أرض وقف فهل إذا دخلت
يقع عليه طلاق (أجاب) حيث لم يرد المسكن بأن أطلق ودخلت الزوجة هذه
الدار فلا يقع عليه طلاق إذا لحنت بالدار المشتركة على أن كون قرارها وقف
يمنع الوقوع أيضا لأن الدار اسم للمجموع من البناء والقرار والله أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت إلى أهلها منغاضة فقبل له أذهب إليها فردها
فقال على الطلاق بالثلاث ما أذهب إليها فردها فهل إذا أرسل إليها شخصا آخر
ليردها يقع عليه الطلاق أولا (أجاب) حيث علق ذلك على فعل نفسه فردها غيره
أو هي رجعت لنفسها فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع
مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طلقتك ونكح فيما زاد على ذلك فهل يقع على
الرجل المذكور طلاق واحدة (أجاب) فم يقع عليه طلاق واحدة ولا يقع بالمشكوك
شيء لأن العصمة محقة فلا تزول بالشك فله مراجعتها إن لم يقع عليه قبل ذلك
طلقتان والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع أبيه وأخيه من جهة رجل
مشترك بينهم فقال لهما على الطلاق بالثلاث إنني ما أخطروا هذا الرجل إلى مدن
وهو لنسأ على كيدس فهل إذا باعوه لرجل أجني ثم اشتروه منه يخلص من عيئه
(أجاب) نعم إن بيع الرجل لا يخرج غير الأب والابن أو بيع كله لواحد منهم يخلص
الحالف من عيئه وإن سافر خلفه لأن المحلوف عليه كونه على كيدهم سواء والله
أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقالت له طلقني فقال لها طالق طالق
طالق إلى السماء فهل يقع بذلك طلاق (أجاب) قال ابن حجر وأفتى بعضهم في تكرير
طالق من غير نية ولا شرط بأنه لغو فلا يقع به طلاق حالا ولا مآلا وقوله من غير نية
غير صحيح لأن لفظ طالق وحده لغو وإن نوى أنت والابقاع فكذلك لو كثره والحاصل
لابد من دال على الزوجة كاسمها الظاهر أو ضمير أو اسم إشارة فإذا خلا من ذلك
فلا وقوع والله أعلم (سئل) عن رجل يريد أن يأخذ بنتا أخرى يريد هو
أن يأخذ أخته فقال الأول على الطلاق بالثلاث أن فات الوقت الغلاني وما جئت
لي خمسين قرشا ولا أفلا آخذ منك ولا أعطيك يعني زواجا فهل إذا وكل أبو البنت
وزوج الأخت أبوها لا يقع الطلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب في زواج ابنته

مطلب رجل تنازع مع
أب زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

مطلب رجل تنازع مع
أبيه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه الخ

مطلب رجل يريد أن
يأخذ بنتا أخرى الخ

مطلب رجل طلب منه ردة
أخته الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع
عمه الخ

مطلب رجل حلف على
أخته الخ

مطلب رجل قال لزوجته
ان ما أخذت الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته أكرهه آخر الخ

وتزوجها الحالف من الوكيل وزوج البنت أبوها فلا يقع على الحالف طلاق
لأنه لم يأخذ من الرجل ولم يعطه والله أعلم (سئل) في رجل طلب منه ردة أخته
إلى زوجها فقال على الطلاق ما ترد إلى سنة فهل إذا أكرهها أحسد على الرد قبل
السنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) إذا وجدت شروط الأكره وودت به لا يقع
على الحالف طلاق لأن فعل المكره كلافعل والله أعلم (سئل) في رجل
قال لزوجته على الطلاق ما تروحين هذه الدار التي فيها أمنا ثم إن أمها انتقلت
من الدار الحالف عليها فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أشار للدار
وانتقلت منها غيرها فلا يقع على الحالف طلاق إذا راحت للدار الثانية المنتقل إليها
والله أعلم (سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها روي طالقاً بالثلاث
الأن يشاء الله تعالى قال ذلك في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه طلاق أم لا
(أجاب) لا يقع على الرجل طلاق لأن ما ذكر كناية وهي تحتاج إلى نية الإيقاع
على أن قوله إلا أن شاء الله مانع للوقوع حيث أراد التعليق والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع عمه في مشترك بينهما فقال له فكرونا رأت طالقاً إن ما قسمتلك
في غد وقاسمه إلا أنه لم يتم القسم بينهما فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث كان
الامر كما ذكر فلا يقع على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف
على أخته أنها لا تروح دار أولادها بل ولا يبيحون إليها في داره والحال أنها أخذت
الدار من أولادها عوضاً عن صداقها فما انحلص من ذلك (أجاب) حيث أن
الدار خرجت عن ذمة أولادها وصارت ملكاً لها فإذا دخلها الأولاد على أمهم فيها
فلا يقع على الحالف طلاق وأما دار الأخ فإن كان له فيها شريك وأزال ملكه
كله أو بعضه عنها ودخل الأولاد فلا يقع عليه الطلاق المذكور ولا فليس لهم
الدخول في دار الخصال الحالف فإذا دخلوا وقع الطلاق والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته إن ما أخذت هذه المواعين ورحلت من هذه العريشة روي
طالقاً بالثلاث فهل إذا رجعت يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إن رحلت من
العريشة لا يقع عليه طلاق على أنه حيث لم ينو بروي الطلاق فلا يقع عليه شيء
والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته أكرهه آخر على طلاق زوجته
فقال له قل طالق بالثلاث فقال طالق بالثلاث فهل يقع عليه طلاق وإن فرض
عدم الأكره (أجاب) حيث لم يقع من الرجل إلا ما ذكر فلا يقع عليه طلاق
سواء قال ذلك في حال الاختيار أو في حال الأكره وذلك لعدم دال على الزوجة قال
ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طوقت ابتداء فإنه لا يقع به شيء وإن نواها كما نقله

عن قطع القفال وأقرام لانه لم تسبق قرينة لفظية يربطها الطلاق بها والله أعلم
 (مسئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقتل لها أنت حرام على الثلاث أو قال
 حرام بالثلاث ولم ينو طلاقاً فما الحكم (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقاً ولا
 ظهاراً فلا تحرم عليه زوجته لكن عليه كفارة يمين كما صرحوا به والله أعلم
 (مسئل) في رجل زوج ابنته لا تحرم عليها قبل الدخول بها طلاقاً واحدة فهل
 لا يبيها أن يزوجهامالا (أجاب) الطلقة الواحدة تلك المرأة بها نفسها قبل
 الدخول لأنها لا تعد عليها حينئذ قال تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن
 فما لكم عليهن من عدة تعتدوهن فإلا يبيها أن يزوجهامالا حيث ثبت ذلك عن
 الزوج والله أعلم (مسئل) في رجل تنازع مع ابن عمه في شأن زوجته فقال له
 تكون طالقاً على الثلاث مذهب فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان
 نوى بما ذكر طلاقاً وقع عليه طلاقاً ولم تحرم عليه زوجته فله مراجعتها ان لم يكن
 وقع عليه قبل ذلك طلقاً وان لم ينو بما ذكر طلاقاً فلا يقع عليه طلاق أصلاً والله
 أعلم (مسئل) في رجل تشاجر مع ابن عمه في شأن زوجته فقال ان كانت
 زوجتي كرامة منك أوجودة تكون طالقاً ثلاثاً فهل يقع بما ذكر طلاق أم لا
 (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً لانه ليس بصريح ولا كناية لان الزوجة لا يكره
 بها ولا يجوزدها والله أعلم (مسئل) في رجل تنازع مع مهره فقال على الحرام
 ان ما أعطاني اياه وهو النصف ريال ما أمكت في هذه الدار غيرنا ووقع الطلاق
 على زوجته فكيف الحال في ذلك (أجاب) حيث لم ينو بما ذكر طلاقاً ولا
 ظهاراً ولا نواه ما بأن نوى تحريم عينها أو نحوه كوطئها أو فرجها أو رأسها ولم ينو
 شيئاً فلا تحرم عليه لان الايمان وما الحق بها لا توصف بذلك وعليه كفارة يمين
 والله أعلم (مسئل) في رجل قال عن زوجته طلقها قبل الدخول بها فما
 الحكم الشرعي (أجاب) حيث قصد بذلك إيقاع الطلاق عليها ووقع بذلك
 طلاقاً فله تجديدها لانها تبين بذلك اذ لا عدة عليها قبل الدخول بها وترجع له
 بهالقتين والله أعلم (مسئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه تكودي طالقاً
 فتدكر فقال الا أن يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) لا يقع بما ذكر طلاقاً
 لان ذلك من افعال المقاربة وهي لا تصاف بمقاربة المخبر عنه بالخبر فالمعنى أن المرأة
 فارتب وقوع الطلاق ولم يقع عليها الطلاق والله أعلم (مسئل) في رجل قال لزوجته
 روي ما اتقا على الأربع مذهب لا يردك لاشرع ولا فرع الا خنا زير الدهيشه الا أن
 يشاء الله فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) ما وقع من الرجل لا يقع به والابنية

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته الخ

مطلب رجل زوج ابنته
 لا تحرم الخ

مطلب رجل تنازع مع ابن
 عمه الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 ابن عمه الخ

مطلب رجل تنازع مع
 مهره الخ

مطلب رجل قال عن
 زوجته طلقها الخ

مطلب رجل قال لزوجته
 في حال غضبه الخ

مطلب - لم ذل لزوجته
 روي ما اتقا الخ

الايقاع فحيث لم ينو ايقاع الطلاق بما ذكر لا يقع به شيء على أن التعليق بالمشيئة
 متعبر بعدم نية الايقاع وما نفع من الوقوع ولا يضر قوله لا يردك لا شرع الخ لأن مثل
 ذلك لا يخرج الكناية عن كونها كناية والله أعلم (سئل) في رجل أتهم
 في وجدان ضائع فقال على الحرام ما وجدته ثم وجدته بعد مدة فاتهم ولحق زوجته أنه
 وجدته قبل الحلف وهو يدعي أنه ما وجدته إلا بعدة فهل يصدق في ذلك (أجاب)
 حيث لا بينة تشهد أنه وجد الضائع قبل الحلف صدق بيمينه لأن ذلك لا يعرف
 إلا منه على أن الحرام كناية طلاق لا بد فيه من النية فعلى كل حال يرجع الأمر
 لأمانة الزوج والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته ان خلتي أحد يطعن
 على هذه الطاحونة تكوين طالق فهل إذا أذن الزوج لأحد أن يطعن عليها يقع
 الطلاق (أجاب) المحلف عليه فعل الزوجة ومعنى خلتي مكنتي بغير رضائي
 فإذا أذن الزوج فلا يقع عليه طلاق وعلى أن تكوفي كناية ولا يقع بها إلا بنية
 الايقاع والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته وهي طالق على الثلاث
 مذاهب (أجاب) أن نوى الرجل بما ذكر ايقاع طلاق وقع عليه طلقة واحدة
 فله مراجعتها أو الاقلاع عليه شيء لأن ما ذكر كناية وهي تحتاج للنية والله أعلم
 (سئل) في رجل حلف على زوجته بالطلاق الثلاث أنها لا تدخل لا ولادها دار
 ولا يدخلون لها دارا والدار التي هي فيها بالاجرة ودارا ولادها وقف فهل إذا دخلت
 هي أو هم لا يقع طلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل ولم يرد السكن فيهما
 فلا حنث إذا دخلت على أولادها دار الوقف لأنها ليست لهم وكذلك إذا دخلوا هم
 عليهم دار الاجرة لأنها ليست لها والله أعلم (سئل) في رجل ساكن بالقدس
 الشريف في بيت بالاجرة من جملة بيوت من دار لرجل وله زوجة في الرملة عند أمها
 فتشاجر الزوج مع أب الزوجة وحلف قائلا على الحرام ان أجبت صهرتي مع بنتها
 من الرملة ما تسكن لي باب عتبة ناويا ما تدخل أم زوجته بيته الى سبب كنه فهل إذا
 جاءت صهرته مع بنتها ودخلت بيته الساكن فيه بزوجته بالاجرة يقع عليه الطلاق
 أولا (أجاب) حيث أطلق في قوله على الحرام بأن لا ينوطا قولا ولا طهارا لم يقع
 عليه طلاق ولا يلزمه طهارا ولكن عليه كفارة يمين وإن نوى طلاقا وقع أو طهارا
 لزم أو نواهيا تخير والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع خال زوجته فضربه
 الخال وقوى النزاع بينهما في حال غضبه من شدة الضرب قال له تكون طالق
 بالسنتين دفعا لضرره وشره فهل يقع عليه طلاق بما ذكر (أجاب) حيث لم ينو
 بما ذكر ايقاع طلاق على زوجته بذلك فلا يقع به طلاق لأن ما ذكر كناية ولا يقع

مطلب رجل أتهم
 في وجدان ضائع الخ

مطلب رجل قال لزوجته
 ان خلتي أحد يطعن الخ

مطلب رجل قال لزوجته
 روي طالق الخ

مطلب حلف على زوجته
 بالطلاق الخ

مطلب رجل ساكن
 بالقدس بالاجرة ادخلت
 الخ

مطلب تنازع مع خال
 زوجته الخ

بها الابنية الايقاع على أن الضرب قرينة على عدم القصد وقد صرح بعض علما
 الخنفية أيضا بأن تكون طالقا كناية وتقل في بعض فتايمهم والمعنى يشهد له لانه
 مضارع يحتمل الحال والاستقبال فأحتاج لرجح وهو النية فلا تصح لجاهل هو
 في الدين بلية وعلى عباد الله رزية ويهدم قواعد الدين العلية والله أعلم (سئل)
 في رجل توجه لسفر فتبعته زوجته تريد منه مصر وفاقتنازع معها فقال لها ان ما عدت
 تسكوني طالقائم زجرها الحاضرون وعادت فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث
 رجعت المرأة لا يقع على الرجل طلاق لان المعلق عليه الطلاق عدم العود وقد وجد
 منها العود لا عدمه فلا يقع الطلاق المعلق على أن تسكوني كناية كما صرح به أئمة
 اعلام ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل يريد أن يتزوج
 امرأة ينهأه ابن عمه فلم يفته فقال له على الطلاق ان أخذتها لاقتلتك فما الحكم
 ان أخذها (أجاب) ان أخذ الزوج المرأة المحلوف عليها ولم يقتله ابن عمه وقع عليه
 طلاق رجعية فله مراجعة زوجته ان لم يكن وقع عليه طلقان والله أعلم (سئل)
 في رجل كان مريضاً فاشترى مع زوجته فقال لها ان كان الناس يحلفون بالطلاق
 تسكوني أنت بالمائة فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) هذه اللفظة غير
 صريحة في ايقاع الطلاق لبعدها وكثرة احتمالاتها لان الطلاق لا يحلف به الا من
 حيث التعليق وتسكوني مضارع وهو أيضا محتمل الحال والاستقبال وقوله بالمائة
 يحتمل بالمائة طلقة ويحتمل بالمائة درهم ويحتمل بالمائة حلقة أى أحلف بك مائة
 مرة ثم يحتمل لعزتها عنده ويحتمل على بعدوان كان هو المفهوم للعامة فأنت بالمائة
 طلاق وهو أيضا كناية فعلى كل حال لا يقع هذا اللفظ عند الاطلاق والله أعلم
 (سئل) في رجل تخاصم مع أولياء زوجته في شأنها وضربوه وسبوه فقال لهم
 ان كان تريدوا أن تقتلوني من أجلها تسكون طالق بالثلاث فكيف الحال (أجاب)
 حيث لم يتوايقاع طلاق على زوجته أو نواه ولم يرد الأولياء قتله لا يقع على الخائف
 طلاق لان وقوعه يحتاج لامر من نية الايقاع وأرادة الأولياء قتله فحيث انتفياها
 أو أحدهما فلا وقوع كما هو معلوم والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته
 فقال لها على الطلاق ما تردين الا بعد سنة وذهبت دار أهلها فهل اذنزل عند أهلها
 الى مضي سنة لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم اذنزل عند أهل المرأة لا يقع عليه
 طلاق لانه حلف على ردها وهي لم ترد فاذا مضت السنة المذكورة المحلوف عليها
 وردت لا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجه لرد زوجته
 من عند أبيها فتنازع معه فقال الزوج على الطلاق ان لم تردّها في هذه المرة ما تردّ

مطلب رجل توجه لسفر
 فتبعته زوجته الخ

مطلب رجل يريد أن
 يتزوج امرأة الخ

مطلب رجل كان مريضاً
 فاشترى مع زوجته الخ

مطلب رجل تخاصم مع
 أولياء زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع
 زوجته الخ

مطلب رجل توجه لرد
 زوجته الخ

في هذا الحول ثم اتفق مع الاب وحلف له على ردها وتوجه الزوج لمصلحة بعد ردها
ففي نصف الطريق هربت ورجعت لا يها فهل يقع على واحد منهما الطلاق
(أجاب) لا يخفى أن المدلول من بين الزوج التكنين من ردها وكذلك بين الاب
ووجد التكنين فعود المرأة بالحرب لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يقع على واحد منهما
طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تنازع معهما فقال لهما على
الطلاق لا تدخلان لي دارا من أربع سنين والدار التي هو فيها شركة بينه وبين ابن
أخيه ولا نية له فهل يقع عليه طلاق أم لا (أجاب) حيث كان الأمر كذلك يعني
كما ذكر ولا نية له فلا يقع بدخول المشتركة كما صرحوا به فان دخلت اداراه كاملة
الملك وقع عليه الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فأعاطته
بالكلام فقال على الطلاق انك لا تعدمني قاصدا بذلك اما السفر واما الموت فما
الحكم في ذلك (أجاب) مقتضى مدلول هذه اليبين نفي عدم الزوج ونفي عدمه
وجوده عندها وقصد السفر بهذا اللفظ لا يقتضي وقوع الطلاق فلا يترتب على
الرجل طلاق عند انتفاء السفر فبالجملة هذه الصيغة لا تقتضي وقوع الطلاق عند
عدم السفر وعدم الموت ولكن الورع عما لا يقصده ونية أن يسافر ولو قصيرا لان
عدمه المترتب في قصده يصدق بأقل القليل منه على أنه ان مات قبلها صدق العدم
وتبين عدم وقوع الطلاق وترث منه وان مات قبله هو محل الورع لاجل الارث منها
يقينا والله أعلم (سئل) عن والد تنازع مع ولده فقال لدعي الطلاق بالثلاث
لا تدخل لي دارا ولا تدخل لي دكانا الا أن يشاء الله قاصدا بذلك التعليق وزجر ولده
والدار ليست به وكذلك الدكان فهل يقع في هذه الحالة طلاق (أجاب) المصريح به
في كتب المذهب متونا وشروحا أن التعليق بالمشيئة يمنع الوقوع بجهلنا بها ووقوع
شيء دونها محال لانها والا رادة عندنا واحدا ووقوع شيء دونها محال وأيضا غير
المملوك لا يقع به طلاق لان اضافة الدار والدكان له يقتضي ملك الكامل كما صرحوا به
أيضا فلا وقوع بغير الملك الكامل فعلم أن لا وقوع من جهة تعليق بالمشيئة وعدم
الملك ثم المشيئة أن أسمع بها نفسه كفت فيما بينه وبين الله تعالى والا فان صدقته
الزوجة فكذلك والا احتاج الى أن يسمع غيره يشهد له عند اكارها والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له زوجة توجهت لدار رجل فتبعها زوجها وقال اربت
في هذه الدار تكوفي طائفا بالثلاث فخرجت لدار متصلة بها من فرجة بينهما فهل
يقع على الخالف الطلاق (أجاب) حيث ان المرأة باتت في دار غير الدار المحلوف
عليها لا يقع على الرجل طلاق لعدم وجود الصفة المعلق عليها والله تعالى أعلم

مطلب رجل له زوجتان
تنازع معهما الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فأعاطته الخ

مطلب والد تنازع مع ولده
فقال له على الطلاق الخ

مطلب رجل له زوجة
توجهت لدار رجل فخرجت الخ

(سئل) في رجل خاطب أخته فقال لها على الطلاق بالثلاث انك ما تخرجين من هذه الدار الا بزواج يعني بالخروج الرجوع الى اولادها فما الحيلة الى رجوعها الى اولادها بغير زواج (أجاب) الحيلة أن ترفع المرأة نفسها للحاكم أو وكيلها لذلك فيدعي على الاخ أنه مانع هذه المرأة من اولادها ومن الخروج مثلاً الى مصالحها في أمره الحاكم الشرعي أو العرفي باخراجها فيكون مكرهاً والمكره لا يقع عليه طلاق لان الاكراه الشرعي كالاكراه الحسي والله أعلم (سئل) في رجل أخبر عن زوجته أنها كاشعة للرجال فقال الزوج للخبر ان كانت كاشعة فهي طالق بالثلاث ثم بحث عنها فلم توجد كذلك وان الخبر كاذب عليها فما الحكم في ذلك (أجاب) العصمة محقة وثابتة والخبر محتمل للصدق والكذب والبحث عنه والوجود على خلاف الواقع رجح جانب الكذب فلم توجد الصفة المعلق عليها الوقوع فلا يقع على الرجل طلاق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخ زوجته وقد توجهت لبيت أخيها فقال له الزوج على الطلاق بالثلاث لا أردّها في سنتي وقال أخوها على الطلاق ما أردّها عليّ في سنتي فما الحيلة في ردّها على الزوج قبل تمام السنة (أجاب) الحيلة ان المرأة ترجع لبيت زوجها بنفسها أو بردها غير الزوج والاخ رجل من آحاد الناس فلا يقع على الاخ ولا على الزوج طلاق والله أعلم (سئل) عن رجل تشاجر مع زوجته فقال لها ان شئت فأنت على حرام من اليوم الى مثله ولم نقل المرأة شيئاً بل اختارت عدم الفراق فما الحكم والحالة هذه (أجاب) حيث لم يصدر من المرأة مشيئة فلا يترتب على الرجل الحالف شيء لانه علق على المشيئة ولم توجد والله أعلم (سئل) فيمن حلف بالطلاق لا يشتي هو وأخوه في بلده فمؤيخنت هل بدخول أيام الشتاء أو بانه قضائهما جميعاً (أجاب) لا يخنث الا اذا مكث في البلدة المحلوف عليها هو وأخوه جميع الشتاء عرفاً لان الايمان بمبناها على العرف والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها روجي تكوفي طالقاً بالثلاث فاصدقني ويغفها وتؤدي بها ولم ينو بذلك فراقها ولا تهيج طلاقها وحلف بالله العظيم لم يصد غير ذلك فهل يصدق بيمينته في ذلك ولا يحكم عليه بوقوع الطلاق بما ذكر كونه كناية فكيف الحال (أجاب) لا يقع عليه الطلاق لامن يدر كونهما العلماء العاملين ويغفل عنهما الجهة المتفقون الامر الاقل ان العصمة محقة وثابتة لا ترفع بالاحتمال ولا ترفع بالكناية المحتملة لا طلاق وغيره مع العصمة المحقة ولا سيما مع النية الصارفة لها عن الاحتمالين المصدق فيهما الحالف لانها لا تعلم الامنه الامر الثاني كثير من الجهلة يميلون في ذلك الى ايقاع

مطلب رجل أخبر عن
زوجته الخ

مطلب رجل تنازع مع أخ
زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجه الخ

مطلب فيمن حلف بالطلاق
لا يشتي هو وأخوه في بلده
الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجه الخ

الطلاق بل شاهدنا كثيرا ممن يدعي العلم ويتمه شديدا يدعي ذلك فاداراجعنا كتب
 أهل التحقيق ورأينا هذا الرجل لا يقع عليه طلاق وذلك المذهب قد أوقع عليه
 الطلاق فصار مثله مثل الشياطين الذين يعلمون الناس السعير يفرقون به بين المرء
 وزوجه بل هذا أباع من الشبهة ان لان الشيطان كان سببا لا يقع الطلاق وهذا قد
 فرق بينهما من غير ايقاع طلاق بل بدعاوى باطلة وأقاويل كاذبة ثم انه اذا فرق
 بينهما ونسكحائان والحال أم على ذمة الاول فقد فرق من غير أن الله ورسوله قد
 فرقا وجع من غير أنهم اقد جعافا نظرا ماذا يترتب على الاقدام على الاحكام من غير
 احكام فروج طالق كناية وتكونين طالقا كناية وانضمام كناية الى كناية
 لا يصير اللفظ صريحا صرح بذلك ابن حجر وغيره وهذا شيء لا يعلم الا من الخالف
 فيصدق عملا بظاهر اللفظ بل لو أطلق فلا يقع عليه بذلك طلاق لانه لا بد من قصد
 استعمال اللفظ بمعناه وفي الكناية لا بد من نية الايقاع فحيث لم توجد فلا وقوع
 سواء أطلق أم صرف اللفظ لجهة أخرى ووجه الكناية في روي أنها محتملة الروح
 الى المنزل او الى أهلها أو الى غير ذلك وفي تكوينين أنها مضارع وهو محتمل الحال
 والاستقبال فلا وقوع به في الحال الامع نية الايقاع والكلام هنا طويل
 اختصرناه بقصد البجالة والله أعلم (سئل) في أهل قرية جاء لهم عروس ومن
 معها فقال رجل أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتي وجاء الثاني من غير علم له
 بخلاف الاول فقال أنا مطلق بالثلاث ان العروس في عزومتي ثم ضيفها كل منهما
 فقال الحكم والخالة هذه (أجاب) حيث ضيف كل منهما فلا يقع الطلاق على
 واحد منهما على أن ما ذكر اخبار عن حلف سابق فان كان كاذبا فلا وقوع أيضا
 والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال لها روي طالق بالثلاث
 في حال غضبه فقال الحكم الشرعي (أجاب) حيث لم ينو بهذا اللفظ طلاقا على
 زوجته فلا يقع عليه طلاق لان ما ذكر كناية وهي تحتاج لنية الايقاع وان نوى
 ما ذكر طاقا فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والله أعلم (سئل) في رجل
 غضب على زوجته من جهة رضاع ولدها فقال على الطلاق بالثلاث أنه لا يذوق لها
 درة قال ذلك في حال غضبه ثم انه ذهبت للولد وأرضعته ولم تعلم بحلفه فهل يقع عليه
 طلاق (أجاب) حيث أرضعت الولد جاء له بحلف زوجته أو ناسية أو مكرهة
 فلا يقع على زوجها طلاق والله أعلم (سئل) في رجل حلف أنه لا يقضي
 لرجل ولا لامرأة حاجة ثم بعد مدة طلبت منه المرأة زلطة قرضا فدفعها لها ناسيا
 لا يمن فهل يحنث والحالة هذه (أجاب) حيث دفع لها الزلطة ناسيا فلا يقع عليه

مطلب في أهل قرية جاءت
 لهم عروس الخ

مطلب في رجل تخاصم مع
 زوجته الخ

مطلب رجل غضب على
 زوجته من جهة رضاع الخ

مطلب في رجل حلف أنه
 لا يقضي لرجل الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالما الخ

الطلاق لان فعل الماسي كالفعل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل قال
لزوجته تكونين طالما ثلاثا ثم شئ أربع خطوات وقال الا ان يشاء الله بمضرة
شهود وشهودوا كذلك فهل يقع عليه الطلاق والحالة هذه (أجاب) حيث نوى
الرجل التعليل قبل الفراغ من الصيغة فلا يقع عليه طلاق لان المعاق عليه
من مشيئة الله وعدمها غير معلوم ولا ان الوقوع بخلاف مشيئة الله تعالى محال ولا ان
المشيء الخطوات المذكورة لا تمنع اتصال الاستثناء لان المراد الاتصال عرفا وهو
لا يمنع ذلك على أن تكونين كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع ولم توجد فامتنع الوقوع
مري أخد هما التعليق المذكور والثاني عدم نية الايقاع والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع زوجته فجاءه ابن عمها فقال له مرادك منها الطلاق فقال له اذهب
لها فان أبرأتني أطلعهما فجاءه له وقال له قد أبرأتك فقال له ان كان صحيحا أبرأتني تكون
طالما بالثلاث ثم سألهما فقالت ما أبرأتك أصلا وابن العم سئل عن ذلك فقال
لا أعرف يذهب لامرأته فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى ان المعلق عليه الطلاق
البراءة الصحيحة فحيث لم توجد أصلا أو كانت فاسدة فلا طلاق أصلا على أن تكونين
كناية وهي لا بد في الوقوع بها من نية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
ابن عمه فقال له على الطلاق بالثلاث لا طلع عنك يريد فراقه ولو بعد حين فتوجه
للشام وسأل عن يمينه فقيل له لا يقع عليك طلاق الا أن نمجاء عند رجل يدعي العلم
فقال له يا شيخ حسين أنا ذكرت بين طلاق ثلاث اني ما أنا قاعد مع ابن عمي فقال
للمرأة احتجبي عنه فقد وقع عليه الطلاق الثلاث ولم يحصل بينهما قعود ثم لما فرغ
بينهما قعد مع ابن عمه وابن عمه الذي هو أخو الزوجة من عم الزوج يقول انما قال
لا أساسا كنت وقد حصلت المساكنة والمرأة تزوجت من آخر فما الحكم الشرعي
في هذه المسئلة (أجاب) لا يخفى أن مدلول حلف الرجل الا قول تعليق على المستقبل
وهو لا يقع به الا بعد الياس اما من موته واما من موتها قبيل ذلك فلم يقع عليه في الحال
شيء وأما اخباره للرجل المدعي للعلم بالقعود غلطاً عن الطلوع فحيث قام على ذلك
قرينة فهو المصدق سلمنا أنه لم يقم عليه قرينة فعني القعود الجلوس ولم يحصل بينهما
جلوس فلا وقوع وكأن الخطأ سرى لمدعي العلم ان معنى القعود الإقامة معه وليس
كذلك على أن المضارع الذي هو لا طلع عنك واسم الفاعل وهو قاعد كل منهما
فيه خلاف هل هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال أو بالعكس أو حقيقة
فيهما أو كان المرجح في اسم الفاعل انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال
وكفى به مرجحا فتوى المفتي اذا اعتمدها العاقل لا يقع عليه طلاق وعبارة ابن حجر

طلب رجل تنازع مع
جته فجاءه له الخ

لب رجل تنازع مع ابن
فقال له على الطلاق الخ

قال بعض المتأخرين أنه لو أفتى فقيه عامياً بطلاق فأقرب به ثم بان خطأ لم يؤخذ بذلك
 الاقرار للقرينة فإنه انما ينشئ على ظن الوقوع به ومثل ذلك مرله نقل عن البلقيني
 لو قال لها أنت حرام علي فظن أنها طلقت ثلاثاً فقال لها أنت طالق ثلاثاً طائفاً
 وقوع الطلاق الثلاث بالعبارة الاولى فأجاب لا يقع عليه طلاق بما أخبر به ثانياً
 على الظن المذكور وابن الم الذي هو أخو الزوجة لا قبل شهادته لاخته والمرأة
 باقية على ذمة الزوج الا قول يلزم زوجها الثاني له مهر المثل لان وطءه شبهة ولا
 يدخل عليه الزوج الا بعد انقضاء عدتها من الزوج الثاني والله أعلم (سئل)
 في رجل معه امرأة فهدد على طلاقها ضرباً وغيره ووضع الحديد في رجله ثم جاءه
 أخيه بثمانية قروش وقال له حذ هذه الثمانية قروش وطلقها واهرب والا
 قتلك فأخذها وقال في غيبتها روى طالقاً بالثلاث فهل يقع عليه طلاق والحال
 أنه انما فعل ذلك دفعاً لشرهم (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر ولم ينو ايقاع
 طلاق على زوجته فلا يقع على الرجل طلاق لان ما ذكر كناية وهي لا بد لها من
 نية الايقاع على أن قرينة الاكراه تدل على ذلك والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع زوجته فقال لها أنت طالق بالثلاث الا أن يشاء الله وتلفظ بالانشاء
 بحيث أسمع نفسه دون أن يسمعه أحد فهل يقع عليه طلاق والحالة هذه (أجاب)
 حيث صدقته الزوجة في الانشاء عمل بالقول المذكور والا فاقول قولها في نفيه
 لان الظاهر الوقوع وما ادعاه خفي لا يعلم الا بالنية أو تصديقها له هكذا يؤخذ من
 عمارة الانوار والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أقارب زوجته فضربوه
 وآذوه بالكلام والافجار فقال لها هذا من أجلك تكوين طالقاً بالسبع مذاهب
 في حال حدته وغضبه بحيث أنه لم يقصد شيئاً فهل يقع عليه طلاق (أجاب)
 حيث كان الامر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لان ما ذكر كناية لا يقع بها
 الا بنية الايقاع فلا يقع بها عند الاطلاق والله أعلم (سئل) عن رجل عقد
 على امرأة بمهر معلوم ثم طوابعه فجرحه فقال له رجل سرحها فقال سرحتها وكان
 ذلك قبل الدخول بها فهل له مراجعتها (أجاب) حيث وقع من الزوج هذا
 اللفظ أعني سرحتها قبل الدخول بها بامت منه لان ما ذكر صريح من صرائح الطلاق
 الثلاث وهي الطلاق والفراق والسراح أي مشقة قائمها وقبل الدخول تلك المرأة
 نفسها بطلقة لانها لا عدّة عليها ولا رجعة للزوج عليها الماذكر والله أعلم (سئل)
 في رجل جاءت له ابنة أخيه حردى من عند زوجها فحلف بالطلاق أهـ ما تروى
 من سنة فهل اذا راحت زوجها بسبب أنها تطل على أولادها لا بسبب الرد ثم

مطلب رجل معه امرأة
 فهدد على طلاقها الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها أنت طالق
 الخ

مطلب رجل تنازع مع
 أقارب زوجته فضربوه الخ

مطلب في رجل جاءت ابنة
 أخيه حردى الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجته في أمر الخ

مطلب رجل اتهم في محرمه
بهدراهم الخ

مطلب رجل قال لزوجته
تكونين طالق الخ

مطلب رجل تشاجر مع
أولاد أخته الخ

كنت عند زوجها هل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث أطلق الرجل
في يمينه ولم يرد مطلق الرجوع ويوجهت بسبب زيارة أولادها فلا يقع على الخالف
طلاق وإن مكثت عند زوجها وأولادها لا سهلم تردوا عما توجهت للزيارة كمالو
حالف لا تخرج للمحرم ثم خرجت لغيره ودخلته فلا يحنث بذلك والله أعلم (سئل)
في رجل تنازع مع زوجته في أمر فحصل له عليه غضب فقال لها تكونين طالقاً
بالثلاث في حال حدته وغضبه ولم يصد بذلك شيئاً وإنما جرى ذلك على لسانه من غير
قصد فهل يقع عليه طلاق بذلك (أجاب) فص الإمام السيوطي وابن قاسم والشيخ
على الشبرا ماسي على أن تكونين طالقاً كناية طلاق لا يقع به الابنية الايقاع
فحيث لم يسو الرجل المذكور الايقاع للطلاق فلا يقع عليه شيء لما ذكرناه
مقتضى القواعد من أن المضارع محتمل الحال والاستقبال ولا مرجح لاحدهما
والعصمة محقة فلا تزول الا بين علي أن مذهب الإمام أبي حنيفة لا يأبي ذلك
لان الكناية ما احتمل أمرين وهذا كذلك فلا تصح لجاهل لا خلاف له يوقع عليك
الطلاق وزوجتك في عصمتك فقل له كيف نفعل ذلك تحرمها على وهي لي حلال
وتحلالها العيرى وهي عليه حرام مع النص المذكور والله أعلم (سئل) في رجل
اتهم في محرمه بهدراهم فقالوا له أخذتها فقال على الطلاق ما أخذتها ثم وجد على
رأسه طاقية كانت بها فقيّل له انك أخذتها من البيت فقال ما أخذتها من البيت
ويدعون عليه أنه حلف بالطلاق الثلاث ولم يعلم حال المحرمه والدواهم والطاقية
فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر ولم يكن في نفس الأمر
أخذ المحرمه والدراهم فلا يقع عليه طلاق سواء كان طلاقه واحدة أم ثلاثاً لعدم
وجود المعلق عليه والله أعلم (سئل) عن رجل قال لزوجته تكونين طالقاً
تكونين طالقاً جواباً لما قال له أجيرك بنام عند زوجتك ناوياً بذلك إن كانت
زوجته تفعل القبيح غير ناوياً بذلك الاطلاق فكيف الحال (أجاب) حيث
كان الأمر كما ذكر فلا يقع على الخالف طلاق لا من لنية المعلق المانع من
الوقوع باطماً ولأن ما ذكر كناية لا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل)
في رجل تشاجر مع أولاد أخته في شأن أخته لكونه يريد أخذها قهراً فقال له
واحد منهم يسمى سلامة أخذها بسيفي هذا فقال له خاله على الطلاق بالثلاث
ماتاً أخذها بسيفك هذا ولا تدخل لك دار وفيه شهود يشهدون بذلك فأخذها
غير سلامة المخاطب وأدخلها قهراً الدار المشتركة بينه وبين أخته فهل يقع
عليه طلاق (أجاب) حيث أن سلامة لم يأخذها بسيفه ودخلت الدار وهي

مشاركة بين الخاطب وأخوته لم يقع على الخالف طلاق لان سلامة لم يأخذها
 بسيفه ولم تكن الدار له خاصة بل على أنه انما ثبت ان اتجاه أكرهها وأدخلها قهرها
 فلا يقع عليه الطلاق لان فعل المكره كلافعل والله أعلم (سئل) في رجل
 تشاجر مع ابن عمه فحلف بالطلاق الثلاث أنه بعد البيدر يرحل من قريته فأويا
 بذلك بعد أن يأكل بيدرا زيت فلما استوفى غلة الزيت رحل من بلدته فهل
 يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان الامر كاذرا لا يقع على الخالف طلاق
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تكونين محترمة
 علي وأطلق قال الحكم في ذلك (أجاب) حيث لم ينوط لاقها فلا يقع طلاق
 والاحتياط أن يخرج كفارة يمين بأن يطعم عشرة كل واحد متطعام أو يكسبهم
 أو يعتق رقبة مؤمنة خالية عن عيب وعن علاقة عتق فان عجز عن كل ذلك صام
 ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تروحين
 طائفا بالثلاث على أربع مذاهب المسلمين قال ذلك في حال حدته وغضبه وقصده
 بذلك اليمين اغاظة له ولم يقصد بذلك الفراق فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب)
 لا ريب أن تروحين طائفا ليس من صرائح الطلاق الثلاث المصريح بها على أن ما ذكر
 لو كان مشتقا من صرائحه كان كناية لانه مضارع وهو كناية لانه محتمل الحال
 والاستقبال فلا يقع الابنية فكيف وما ذكر ليس من الصريح في شيء وطائفا
 بالثلاث لا يقع به شيء لانه لا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها فحيث
 لم ينو بما ذكر إيقاع طلاق فلا يقع على الخالف طلاق كما يؤخذ من فتاوى ابن
 حجر لانه وان لم يصرح بتروحين وانما ذكر روي الاولي تروحين منه بعدم الوقوع
 لان المضارع محتمل للوعد في المستقبل أبلغ من الامر كما لا يخفى على من له أدنى المصام
 بالحوض في مثل هذا المقام والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخته فحلف
 بالحرام ما اسألك شهرين ولم ينو بالحرام طائفا بالحكم في ذلك (أجاب) حيث
 لم ينو طائفا ولاظهارا فلا طلاق ولاظهار وانما عليه كفارة يمين عتق رقبة أو إطعام
 عشرة مساكين أو كسوتهم فان لم يجد صام ثلاثة أيام ويخاض من يمينه والله
 أعلم (سئل) في رجلين باع كل منهما داره لاخر ثم بعد مضي مدة قدم أحدهم
 على البيع وأراد أن يفسخ البيع ويرجع الى داره فامتنع الآخر وقال لا أفسخ
 البيع ولا أخرج من داري فتجأى عليه بأهل البلدة ليخرجوه من الدار فلما جاؤا
 اليه ليخرجوه منها حلف بالطلاق الثلاث أنكم ان أخرتموني من هذه الدار
 لا أسكن بلدكم أبدا في عمرى ثم استغنى الرجل الآخر مفتى الشرع في أصل

مطلب رجل تشاجر مع
 ابن عمه فحلف بالطلاق
 الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل تنازع مع
 أخته فحلف الخ

مطلب في رجلين باع كل
 منهما داره الخ

المبيع فإقتناه بأن هذا المبيع باطل وعلى بطلانه بأن البلدة وبيوتهما ودورها
 للسلطان ولا استاذ من جهة السلطان فجاء اليه ليخرجه من الدار فهل إذا أخرجه
 منها يقع عليه الطلاق وهل له وجه مخلص له من الطلاق (أجاب) نعم حيث
 كانت البلدة من أراضي بيت المال فالمبيع لا يصح لا كما ذكره المفتي بل لعدم ملك
 البائع أو ولايته على المبيع لأنها لجميع المسلمين والتصرف فيها للسلطان وإذا أخرج
 الرجل بأمر الشرع لا بأمر أهل البلد فلا يقع عليه طلاق وإن سكن بلدهم لعدم
 وجود المعلق عليه وهو أخرج أهل البلد والله أعلم (سئل) في رجل لحقه
 جنون وزال عقله مجنون وصار يلفظ بالطلاق وطلق زوجته وهو لا يشعر فهل يقع
 عليه طلاق وهو في هذه الحالة (أجاب) حيث اختل كلامه المنظوم وانتهك
 ستره المكتوم وأوقع الطلاق في هذه الحالة فلا يقع عليه طلاق والله أعلم (سئل)
 عن رجل له شريك في حطب فقال له شريكه بعت منه فقال له على الحلال ما بعت
 منه ولا أخذت منه لداري ولكن أخذت منه تابع الشوباصي كم عود ثم أخذ
 الشريك الذي أخذه تابع الشوباصي ورد له شريكه فهل يقع على الخالف الطلاق
 والحالة هذه (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يقع على الرجل طلاق أما أولاً
 فلأن على الحلال ليست صيغة طلاق وأما ثانياً فلأن الرجل لم يبع والذي أخذه
 تابع الشوباصي أخذه قهراً لا يسمى بيعاً حتى أنه لو أعطى أحداً من الناس منه
 شيئاً بتمنه فلا يقع طلاق لأن المبيع لا بد له من الإيجاب والقبول وقدرة التسليم وكون
 العاقد رشيداً له ولاية عليه إلى آخر الشروط والله أعلم (سئل) في رجل قال على
 الطلاق أني ما أروح من البلد إلا ما شاورت نسيبي فتوجه لنا بلس ولم يشاور
 صهره لنسيبانه فما الحكم (أجاب) حيث خرج الرجل من البلد ناسياً لا يقع عليه
 طلاق لما صرحوا به من عدم وقوع طلاق الناسي والجاهل والمكره والله أعلم
 (سئل) في رجل معه ابنة عمه زوجها له أبوه في صغره وصغرها من أبيها ثم بلغ
 الزوج وأراد أن يتزوج ابنة آخر فقال له زوجني ابنتك فقال لا أزوجك ومعل ابنة
 عمك فقال له أن زوجتني ابنتك تكون ابنة عمي طالعة ثلاثاً فقال له بعض الحاضرين
 ربما زوجك غيره فقال هذا المحرم مات أبو الزوجة وزوجها له غير الأب فهل تحرم
 عليه ابنة عمه والحال أنه لم ينو تحريم ابنة عمه أن زوجها له غير الأب (أجاب)
 حيث زوجها لها غير الأب لا يقع عليه طلاق لأن من الأول أنه لم ينو الإيقاع بما ذكر
 لأنه كناية وهي لا بد فيها من نية الإيقاع الثاني أن قوله هذا المحرم لاغ من أمرين
 أحدهما أن المحرم لا يتزوج الثاني أن قوله هذا المحرم ليس فيها صيغة تعليق ولا له ارتباط

مطلب في رجل لحقه
 جنون وزال عقله الخ

مطلب رجل له شريك
 في حطب فقال له شريكه
 الخ

مطلب في رجل قال على
 الطلاق أني ما أروح الخ

مطلب في رجل معه ابنة
 عم زوجها له أبوه الخ

مطلب رجل ضاف
صديقاً له في جملة أضياف
الح

بالكلام السابق والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ضاف صديقاً له في جملة
أضياف فرأى في منزل مضيفه فنجاً فاعجبه فقال لمضيفه اعطني هذا فامتنع من
اعطائه له فقال على الطلاق بالثلاث اني لا اخرج الابن فأخذه واحداً من الجماعة
فسقط من يده فانكسر فجمعوهم فمكسروا وعطوه له فخرج به فهل يقع عليه الطلاق
واذا قلتم لا وأفتى بعض العلماء بوقوعه يكون اقتناؤه بذلك خطأ (أجاب)
من المبدع للابحاث يحصل الامداد لا يخفى على من مارس الفقه ودارسه واستفاد
وأفاد ونظر في تطاعن فرسان الفقهاء وتجاوز افهام العلماء وأدرك المعنى من مورده
وحقق الفرق من مصدره وأخذ الحكم عن اليقين لا على الظن والتخمين وتبع
الاصل المتين والغنى العارض الوهين عدم الوقوع في هذه المسئلة لما يتلا عليه
ويوضح بين يديك أما أولاً فلان العصمة ثابتة يقيناً ولا تزال تخميناً فأين النص
الدال على الوقوع وأما ثانياً فلان المحلوف عليه حقيقة الفجاء وجسمه وقد خرج بها
الحالف لا صورته وشكله المحال نقله أو أخذه وأما ثالثاً فاذ راجعت كلام الفقهاء
في الايمان وجدتهم لم يقولوا على الصور والشكل بل على الحقيقة والمثل فن ذلك
قول المنهج وغيره ويتناول الخبر كل خبر ولو من أرز أو باقلاء أو ذرة أو حص وان ثرده
فظاهر قوله ويتناول الخبر الى آخره ان ذلك يشمل الاكل وعدمه والاخذ وعدمه
فتأمل قولهم وان ثرده فلم ينظروا فيه الا للحقيقة لا للصورة والشكل نعم لو كان للشيء
اسم خاص يزول بطريان فعل عليه اتبع كما لو حلف لا آكل ذال البر حنث به على
هيشته ولو لم يطبوخا لا على غيرها كطبخينه وسويقه وعجينه وخبزه لزوال اسمه فتأمل
قولهم ولو لم يطبوخا المقتضى لفرق أجزاءه فلم ينظر والذالك ومن ذلك قولهم لو حلف
ليأكلن ذال الطعام غدا فحلف بنفسه أو بانلاف أو مات الحالف في غد بعد تمكنه
من أكله أو تلفه قبله أي قبل تمكنه حنث من الغد بعدم مضى زمن تمكنه لانه
تمكن في البر في الاولين وقوت البر باختياره في الثالثة بخلاف ما لو تلف أو مات هو
أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث لانه كالمكره انتهى فتأمل قولهم بخلاف ما لو
تلف أو مات هو أو تلفه غيره قبل التمكن فلا حنث اصريح ذلك في مسئلتنا بل أولى
مسئلتنا بعدم الوقوع لان في مسئلتنا حقيقة الفجاء باقية والمسئلة المنصوص عليها
عدم الطعام قبل التمكن فقياسها الفجاء لو عدم قبل تمكن الحالف من أخذه
بالكلية كوقوعه في بحرانه لا يقع على الحالف طلاق ولهذا نظائر كثيرة ووقع من
الأئمة فتاوى مبنية على هذا الاصل وهو التمكن وعدمه على أمر مستقبل بخلاف
أمر ماض فقد ألفوه في فروع كثيرة ومن ذلك ما وقع للشهاب الرزلي في افتاوى

المصر يجمع في مسئلتنا بل أولى المبني على الفرع المذكور وإن لم يذكر اليافافه سئل
 عن شخص حلف بالطلاق على شخص أنه يأكل هذه القطعة اللحم فقال أنا شبعان
 وسأكلها فتركتها فأخذت وعدمت فهل يقع عليه الطلاق أولا فأجاب أنه لا يقع
 عليه الطلاق إن فقدت قبل تمكن المحلوف عليه من أكلها انتهى وهنا لو فقد القنبان
 قبل تمكن الرجل من أخذه لا يحنث أخذا مما ذكر المأخوذ من الفرع المذكور وإذا
 قهمت هذا المقام قهمت ما ذكره ابن حجر من التقييه في باب تعليق الطلاق بالآزمنة
 وذكر فيه عشرين فرعا أحده عشر أوقعوا فيها الطلاق والغوا المحال من ذلك فهو أنت
 طالق أمس فيقع حالا ويأخو قوله أمس ومن ذلك أنت طالق قبل أن تخلق وفي أنت
 طالق لا في زمن وفي أنت طالق للبدعة ولا بدعة لها ولشهر الماضي وفي أنت طالق
 الآن طلاقا أنت في الماضي وفي أنت طالق اليوم غدا وفي أنت طالق سنة بدعية
 وفي أنت طالق الطائفة الرابعة قال ويلحق بهذه المسائل أنت طالق أمس غدا
 أو غدا أمس من غير إضافة والحاصل أن في هذه المسائل يلغى المحال ويعمل بالممكن
 ويخالف هذه العرود كما عدم الوقوع أصلا نظرا للمحال في أنت طالق بعدم وقوف
 أو معه وفي أنت طالق بعد انقضاء عدتك وفي أنت طالق طائفة باينة لمن يملك عليها
 الثلاث أي مثلا ورجعية لمن لم يملك عليها سوى طائفة أو لغيره موطوءة وفي أنت طالق
 الآن أو اليوم إذا جاء الغد أو إذا دخلت الدار وفي أنت طالق إن جمعت بين الضدين
 أو نسخ رمضان أو ككاهت هذه الدابة والحاصل أن الطلاق لا يقع في هذه الصور
 الأخيرة نظرا للمحال ووقع في تلك الغناء للمحال وذلك إما لما ذكرنا من البناء على
 الفرع المذكور وهو لا مكان وعدمه أو لما انحط عليه كلام ابن حجر وإن طال
 الكلام على ذلك وهو أن المحال إذا كان ماضيا لغي وان كان مستقبلا فلا يفي ولكن
 بهد تحقيق النظر في كلامه ثم يخرج عدم الوقوع على فرع آخر وهو أن الإكراه تارة
 يكون حسبيا وتارة يكون شرعيا وتأمل قولهم إذا تلف الطعام قبل التمكن أو مات
 المحالف قبله أو تلفه غيره حيث عللوا عدم الوقوع بأنه كالمكره وهنا لو تعدد
 أخذ القنبان ما رآه مخالف كالمكره على عدم أخذه لوجود الحيولة بينه وبينه
 فهو نظير ما لو منع أحد من أخذه قهرا أو أخرجه من البيت قهرا فلا يقع عليه طلاق
 وراجع الأسنوي في الكواكب بأنه لا بد في القسم من نون التوكيد والأفاليين لغو
 وإن كنا نرى في قناوينهم وأمثالهم عدم التزام ذلك لكن ما ذكره الأسنوي هو صريح
 كلام النجاشي واللغة والآيات القرآنية والأحاديث النبوية والأشعار العربية وقد
 ظهر لك عدم الوقوع في هذه المسئلة بالنقل الصحيح والافتاء بالوقوع تساهل صريح

مطلب في رجل تخاصم
مع زوجته وقال الخ

مطلب في رجل تشاجر مع
أخ زوجته فقال الخ

مطلب في رجل كان علق
طلاق زوجته ثلاثا على
شيء الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الطلاق بالثلاث الخ

والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع زوجته فقال تسكونين طالق بالثلاث
الا ان شاء الله والزوجة فاثلة بالانشاء قاصد الاستثناء قبل فراغ اللفظ فهل يقع
عليه طلاق (أجاب) هذا اللفظ الصادر من الحالف لا يقتضي الوقوع من
وجوه كثيرة منها أن تسكونين كناية ولا بد لها من نية الايقاع ومنها الانشاء
المانع للوقوع للصريح فكيف بالسكناء ومنها أن لفظ المشيئة دليل على عدم
النية بما ذكر الدال على عدم الوقوع فليتنق الله رجل يرفع له رجل صدر منه لفظ
طلاق يبادر به إلى إيقاع الطلاق ولا يحترق القصد ولا يراعي القرينة وإنما قلنا
ذلك لان العصمة منافية فلا تزال الابحقيق وليحد قوله تعالى يفرقون به بين
المرء وزوجه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخ زوجته فقال
مخاطبا لزوجته ان دخل أخوك هذه الدار تسكوني طالق بالثلاث والدار لها بابان
فدخل من الأول ثم قعد على عتبة الثاني فسئل فقال اني ظننت أن الحلف على
دخول وسط الدار وأن اليمين لا تشمل الابواب فهل يقع على الحالف والحالة هذه
طلاق أولا (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر لا يقع على الرجل طلاق حيث
ظن الرجل الظن المذكور قال ابن حجر ومثله الرمي بعد قول المنهاج ولو علق بفعله
أى أو فعل غيره ففعله ناسيا للتعليق أو كرها أو جاهلا بأنه المعلق إلى آخره
ومنه كما يأتي في التعليق بفعل الغير أن تخبر من حلف زوجها أنها لا تخرج الا بأذنه
بأنه أذن لها وان كان كذبه فإله المتولى ومنه أيضا ما أفق به بعضهم فيمن خرجت
ناسية فظننت انحلال اليمين أو أنها لا تتناول الأمرة فخرجت ناسيا انتهى فلا يقع
بالخروج المبني على الظن طلاق وهنا ظن الرجل المذكور يمنع من الوقوع لان
فعله كفعل الناسى وهو كالفعل فتأمل المدرك والله أعلم (سئل) في رجل
كان علق طلاق زوجته ثلاثا على شيء ثم جاء لعالم شافعي فخلع له زوجته ليس له
من وقوع الطلاق الثلاث وقد كان وقع منه تعليق آخر قبل صدور هذا الخلع بقوله
لزوجته ان رأيت هذا الصبي دخل هذه الدار تسكوني طالق بالثلاث فهل الخلع
الواقع يرفع حكم التعليق السابقة كتعليقه على دخول الصبي المذكور
(أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام زكريا ولو علقه بصفة فبانت ثم
فكها او وجدت لم يقع لانحلال اليمين بالصفة ان وجدت في اليمين والافلا لا ارتفاع
الملك الذي علق فيه انتهى فقد علمت أن النكاح ارتفع بالخلع وكل تعليق كان
وقع قبل الخلع يرتفع به ولو كان ألف تعليق فالتعليق الواقع قبل الخلع برؤية
الولد يرتفع بالخلع والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته على الطلاق

بالثلاث ما تدخلين المدينة مادمتي على ذمتي فهل اذا حملها شخص وادخلها بينة معها
 ذلك ولا يقع الطلاق (أجاب) عبارة الرمي ومثله ابن حجر وبهود دخوله أي
 علق فحمل ساكنا قادرا على الامتناع وادخل لم يحنث أنتهي وانما اهرأ أن دخوله
 ليس بقيد بل مثله ما في السؤال فلا يحنث بحمل انسان لها وادخلها وان قدر هو
 أو هي على الامتناع والله أعلم (سئل) في رجل تزوجته ولد فقال لها على
 الطلاق بالثلاث أنه ما يدخل لي دارا فجاء الزوج ووجدته بباب الدار من خارج
 فظن أنه دخل الدار فسأله بعض الناس فقال لهم طلقت زوجتي اعتمادا على
 دخول الدار والحال أن الدار مستأجرة فشهد عليه شاهدان عند القاضي أنه
 قال كذا فهل يقع عليه طلاق والحال ما ذكر أم لا (أجاب) حيث كان الامر
 كما ذكر وانما أقر بالطلاق بناء على أن الولد دخل والحال أنه لم يدخل فلا يقع على
 الحالف طلاق لان شرط الوقوع بالصريح قصد لفظ الطلاق لمعناه فيصدق عند
 وجود القرينة الدالة على عدم القصد وجعل البقيني في فتاواه من القرينة ما لو قال
 لها أنت حرام على وطن أنها طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا ناو وقوع
 الطلاق بالعبارة الاولى فانه مستثول عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما
 أخبر به ثانيا على الظن المذكور قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت امرأتك فقال نعم
 طلقتها ثم قال طنت أن ما جرى بيننا طلاق وقد أفقنت بخلافه فلا يقع منه الا
 بقرينة أنتهي فحيث وجدت القرينة فلا وقوع بما أخبر به ثانيا على ظن الوقوع
 وهنا أمر آخر لا يقتضي الوقوع حتى لو دخل الولد وهو عديم ملك الحالف الدار
 حيث أطلق والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها طالق
 طالق طالق ولم يزد على ذلك وكان ذلك في حال مرضه فهل يقع عليه طلاق (أجاب)
 لا بد في الطلاق من لفظ أو قرينة تدل على الزوجية وأما طالق بمفرده فلا يقع به
 طلاق قال ابن حجر ويفرق بينه أي وبين ما لو قالت له مطلقه فقال ألف مرة فانه
 كناية وبين قوله طالق حيث لا يقع به شيء وان نوى أنت لانه لا قرينة هنا لفظية
 على تقديرها والطلاق لا يكفي فيه محض النية أنتهي فكذلك قوله طالق
 لا يقع به وان كرره والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زوجته دراهم قرضا
 فأبت فقال والله الذي لا اله الا هو ان لم تدفعي لي لا أرسلنك الطلاق من نابلس
 فلم تدفع له شيئا فجاء الى نابلس وقال لرجل اكتب لي زوجتي تكون طالق
 بالثلاث فكتب لها ذلك فهل يقع عليه الطلاق بهذا اللفظ (أجاب) عبارة
 ابن حجر ورجل بكتب ما لو أمر غيره فكتب ونوى فلا يقع شيء أنتهي قال ابن قاسم

مطلب في رجل تزوجته
 ولد فقال لها على الطلاق
 بالثلاث الخ

مطلب في رجل تنازع مع
 زوجته فقال لها طالق طالق

مطلب في رجل طلب من
 زوجته دراهم قرضا الخ

عليه ظاهره ولو على الوجه المذكور وفي المتن في أنه تعليق والتوكيد في التعليق لا يصح كما تقدم في الوكالة انتهى والذي في المتن ولو كتب ناطق طلاقاً ولم ينوه فبلغه وعبارة الشيخ على الشبر المسمى قوله ما لو أمر غيره أي بكتابة طلاق زوجته ولو بقوله اكتب زوجتي فلا طلاق انتهى ووجه جميع ما ذكر أن الصريح لا ينفذ فيه من قصد اللفظ والذي يأمرنا بقصد الأمر بالكتابة فهو أمر لا مطلقاً فظهر أن الأمر بالطلاق ليس مطلقاً والله أعلم (سئل) في رجل تزوج من آخر أمته وقد دفع إليه مهرها ثم طلبها ليدخل بها فقال له على الطلاق بالثلاث ما تأخذها في سنتك الاغصبا على فهل للأب مخاص بأنه يدخل الزوج عليها ولا يقع عليه طلاق (أجاب) حيث وفي ما عليه من المهر وكانت الزوجة مطيعة للوطء فلا وجه لامتناع أبيهما من تسليهما الزوجها فطريق الزوج أن يرفع أمره لحاكم أو يحكم فيحكم على الأب أن يسلم الزوجة لزوجها فلا يحنث سواء قال في حلقه الاغصبا أم لا لأنه بأمرناكم أو المحكم يصير مكرها على التسليم وفعل المكره كالأفعال والله أعلم (سئل) في رجل قال لاخته على الطلاق أني عمري ما أخليك تدخين دار زيدان مدة عمري التي ينتك فيها والدار مشتركة فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث أطلق الحالف في حلقه ولم يشر إلى الدار المذكورة وهي مشتركة بين زيدان وغيره فلا يقع على الحالف طلاق إذا دخلت الأخت على بنتها والابان أراد هذه الدار المذكورة فإذا دخلت الأخت وقع عليه طلاق واحدة وله مراجعة زوجته بقوله راجعته إلى نكاحي إن لم يكن وقع عليه قبلها طلقاً والله أعلم (سئل) في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب وأمروه بطلاقها وهددوه بالضرب والقتل فقال لها طلاق طلاق فكتب عليه حجة بالطلاق فهل يكون ما ذكر طلاقاً أم لا (أجاب) ما ذكر ليس بصريح طلاق عند أهل الخلاف لا لمور منها أنه لا ينفذ فيه من دال من اسم صريح أو كناية أو اسم إشارة أو ضميرها الثاني أنه لو ذكر ما ذكر كلف طلاق مصدر لا يحمل على الأعيان لا يتجاوز فلا بد من نية وقربة الاكراه تمنعها الثالث الاكراه المذكور حيث وجدت شروطه حتى مع الصيغة الصريحة فمن عرض عليه مسألة من مسائل الطلاق فلا يتق الله فيه أو ليكن على بسطة من العلم والالحق بالنسياطين الذين يفرقون بين المرء وزوجه لأن النكاح محقق فلا نزول بالاحتمال والله أعلم (سئل) عن رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن من منزله بغير إذنه فقال لها على الطلاق الثلاث من نسائي الثلاث أو مني يكن ثلاثاً مني ما يخرج من هذه

مطلب في رجل تزوج من آخر بقتله الخ

مطلب في رجل قال لاخته على الطلاق أني عمري ما أخليك تدخين الخ

مطلب في رجل به مرض وله زوجة لها أخ وأقارب الخ

مطلب رجل له ثلاث زوجات مدخول بهن خرجت إحداهن بغير إذنه الخ

العينة الى خمسة أشهر لا الى المكنان الفلاني ولا الى التربة ولا الى الحمام قاصدا
 منعها من الخروج في هذه المدة فهل اذا خرجت من داره قبل مضي هذه المدة
 عامدة عالة بلا أمر بها الى أحد الا ما كن المعينة في عيونه فهل يقع على كل واحدة
 من زوجاته ثلاث طلقات أو يقع عليه ثلاث طلقات وله توزيعها عليهن ويراجعهن
 أو يعين للثلاث واحدة منهن أم كيف الحال (أجاب) اعلم قبل الخوض
 في باب الطلاق انك تحتاج الى معرفة أمور منها ان لفظه أما صريح وهو يحتاج الى
 قصد ملعناه فلا يقع على من حكى طلاق غيره ولا على أعجمي ولا على من لم يعرف
 معناه وذلك في الظاهر مع وجود القرينة كما هنا وأما كناية وهي تحتاج لذلك مع
 نية الإيقاع الثاني ان التيات والاغراض والقرائن لها دخل في عدم الإيقاع
 كما يعلم من كلامهم الثالث لابد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو نحو
 ذلك الرابع ان معنى العصمة محقة فلا تزال الأبا م محقة فإذا جاء لنا حالف بالطلاق
 وكان طلاقه يحتاج لتأمل ودقة نظر فان من خاض وأوقع عليه الطلاق من غير تحقق
 نظر وتأمل كلام العلماء الاعلام صار مثله مثل الشياطين الذين يفرقون بين
 المرء وزوجه فيحرمها على زوجها الأول وهي له حلال ويحللها الزوج ثان وهي عليه
 حرام ويفرق بينها وبين أولادها ان كان لها أولاد وتأخذ المهر من الثاني وهو
 في نفس الامر عليها حرام فصار واقعا في ظلمات بعضها فوق بعض وموقعا غيره
 في ذلك وان لم يوقع عليه الطلاق وكان في نفس الامر واقعا فقد أحلها الزوجها الأول
 وهي عليه حرام وكان موقعا له ولها في الزنا المحرم باجتماع الملل السابقة واللاحقة
 فبأنى والله اذا عرضت على مسألة طلاق كائن في أكف الحبل قبل فان سكنت
 وقعت في محظورين كتم العلم والخوف أن يذهب لغيري فيوقع في أحد المحظورين
 السابقين قال ابن حجر ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث من نساءه الأربع
 أو أطلق ما يفعل كذا ولم ينو واحدة ثم قال ولو قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة
 لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها الى تعيينه لغيرها وليس له قبل الحلف
 ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة البيئونة الكبرى فلم يملك رفعها
 بذلك وخالف في ذلك بعضهم تبع البحث السبكي وغفل عن افتاء ابن عبد السلام
 وتبعه الأذري وغيره بالأول انتهى وأقره ابن قاسم ولم ينص عن أحد بخلاف
 ما ذكره غاية الامر أنه فرع على مفهومه مسائل وأما الحكم فلم يعارضه فيه
 وعبرة الرمي ولو كان له زوجات فحلف بالثلاث لا يفعل كذا ولم ينو واحدة
 ثم قال قبل فعل المحلوف عليه عينت فلانة لهذا الحلف تعينت ولم يصح رجوعه عنها

الى تعيينه في غيرها وليس له قبل الحنف ولا بعده توزيع العدد لان المفهوم من حلقه افادة الينونة الكبرى فلم يملك رفعها بذلك انتهى وأقره عليه الشيخ على الشبرا ملسي ومثل ذلك في فتاوى الرملى الكبير ومثله في شرح البهجة الكبير لشيخ الاسلام وأصل هذا كله افتاء ابن عبد السلام والسبكي قال تفقهوا ان الثلاث توزع على الزوجات وخواف بالافتاء المذكور ويوجه ذلك كله بأن قوله من نسائي الذي أوقع في الشبهة يحتمل حمل من فيه على التبعض ويحتمل أن المعنى ان حلقى هذا من نساءى أى من أولئك عاين الحلف ولا يلزم من ذلك عموم وشمول كل فرد من نسائه لما علمت من أن العصمة محقة فلا تزال الا بمحقة وكثيرا ما يصرف العام عن مدلوله وقد علمت مما نقلناه لك ان للرجل الخالف أن يعين واحدة من نسائه لهذا الطلاق لان يمينه تقتضى الينونة الكبرى حتى أن له ان يعينه في واحدة وان لم يملك عليها الا طلقة أو طلقتين لما ذكر وليس له توزيع ذلك على نسائه الا على ما يحسنه السبكي تفقهوا وأما وقوع الطلاق بما ذكر على جميع نسائه فلم نر من صرح به الا في حاشية الحلبي على المنهج ولم يسند ذلك لاحد ولم يعتمد عليها لان أصلها لا يخلو عن تحريف كما رأينا وان سلم صحته لا تقاوم ما نقلناه عن أئمة المذهب والله أعلم (سئل) عن رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا وان أخذها غيري لا قنلته ثم أخذها غيره فالحكم (أجاب) هذا الخالف لا يقع عليه الا أن طلاق لعدم تعيين زمن القتل ثم ان اتفق انه قتل الاخذ فذاك والواقع عليه الطلاق قبيل الموت له أو لها لعدم بقاء زمن يحتمل التأخير والله أعلم (سئل) في رجل تخاصمت زوجته وأمه فدخل عليها ما فقال لها طالق طالق ان شاء أو قال لها تكونين طالق طالق ان شاء الله في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) أما اللفظ الاوّل وهو طالق طالق فلا يقع به طلاق أصلا لعدم ما يدل على الزوجة من اسمها أو إشارة لها أو ضميرها ولوجود التعليق بالمشيئة وأما الثاني فكذلك لا يقع به شيء لانه كناية لا بدله من نية الایة اع ولوجود المشيئة المعلق عليها والله أعلم (سئل) في رجل قال ام زوجته خذها بالثلاث تخاصمها مع أمه فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر الطلاق فلا يقع على الخالف طلاق لعدم ما يدل عليه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق فقال له آخر ما أحد عنده امرأة هامة يخاف منها بالطلاق الا أنت فقال له ان كنت امرأتى هامة فهي طالق بالثلاث والحال أن المرأة هامة ليست بمن تطوف على الابواب بل لها أهل وعشيرة فهل يقع على الخالف طلاق (أجاب)

مطلب رجل أراد زواج بنت وأراد غيره زواجا فقال على الطلاق ما يأخذها الا أنا الخ

مطلب رجل قال لم زوجته خذها بالثلاث الخ

لا ريب أن المأمل هو الذي ليس له أحد يله فحيث كانت المرأة ليست كذلك فلا يقع على الخالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل توجهت زوجته لاهلها وأراد أن يجتال عليه التراجع الى وطنه فقال على الحرام ان عمتك ماتت وكانت مريضة وقصده أن تذهب معه فالحكم الشرعي (أجاب) حيث لم ينو طلاقا ولا تطهارة فلا يقع عليه شيء وانما عليه كفارة يمين بخير أولاد يمين عتق رقبة واطعام عشرة مساكين وكسوتهم فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل مريض بالحمى تشاجر مع زوجته فقال تكونين طالقاً بالثلاث غير قصد بذلك الايقاع فلما أفلت منه الحمى طلبته زوجته الى حاكم الشرع فأحضره لديه وقال له كيف قلت فقال تكونين طالقاً بالثلاث فكتب عليه في السجل حضر اسماعيل بن الرومي وصحبته زوجته فاطمة ابنة رمضان الحاضرة معه بالجلس والمقر لها بالزوجية وقال بصريح لفظه تكونين طالقاً ثلاثاً واعترف بمؤخر صدقها وحكم بالتفريق فالحكم في ذلك (أجاب) صرح أئمة أعلام كالسيوطي وابن قاسم ومن تبعهما أن تكونين كناية وهي لا يقع بها الا بنية ايقاع فحيث لم ينو الرجل الايقاع لا وقوع وحيث لم توجد دعوى صحيحة ولا حكم من الحاكم بايقاع الطلاق بعد ما ذكر فلا يكن ما صدر من الحاكم رافعا للخلاف لان الحكم بالتفريق لا يستلزم الحكم بالايقاع والله أعلم (سئل) عن رجل عليه دين مؤجل الى أجل معلوم فقال له الدائن احلف بالحرام متى جاء الاجل تستدني فقال على الحرام يوم الاجل لا تبينك بالدرهم فجاء الاجل فتعسر عليه بعض الدين ولم يقبله الدائن وعنده رهن عرضه للبيع لا وفاء فلم يوجد من يأخذه بقيمة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث أعسر الرجل يوم الاجل ولم يوجد من يأخذ الرهن بقيمة عدل ولم يقدر على الوفاء بوجه يوم الاجل لم يقع عليه طلاق كما هو صريح كلام ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل كان يلعب مع آخر فتشاجر معه وقال له قد غلبتك مرتين فقال لم تغلبني الا مرة واحدة فشهد عليه الحاضرون انه غلبه مرتين فقال على الحرام ما غلبتني الا مرة واحدة على حسب ظنه وظنه الى الآن أنه لم يغلبه الا مرة واحدة والشهود يشهدون عليه بأنه غلبه مرتين فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث حلف على غلبة ظنه فلا يقع عليه طلاق ولا غيره وان فرض أنه غلبه مرتين لان العبرة بما في ظنه وان فرض أنه غلبه مرتين أو كان حال الحلف ذا كرا أو أطلق في يمينه فعليه كفارة يمين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم أو تحرير رقبة مؤمنة فان عجز فصم ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) في رجل له زوجتان تخاصم معهما خصاما شديدا طويلا

مطالب رجل توجهت
زوجته لاهلها الخ

مطالب رجل مريض بالحمى
تشاجر مع زوجته الخ

مطالب عن رجل عليه
دين مؤجل الى أجل معلوم
فقال له الدائن احلف
بالحرام الخ

مطالب في رجل له
زوجتان تخاصم معهما
الخ

فقال لهما كن طالقات بالثلاث على سائر المذاهب في الحكم (أجاب) عبارة ابن حجر ولو قال أنهما طالقتان ثلاثاً وأطلق وقع على كل طالقتان في حيث أطلق الرجل ولم يرد إيقاع ثلاث على كل منهما فلا يقع الا طالقتان وان خالف فيه غيره على أن ظاهر هذه الصيغة أنها كناية والكلام اذا تولى الإيقاع ولم ينو توزيعاً كما ذكره والأعمال بالنيات والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه فقال لها ليس لي أم ولا أخت أعرض عليها وانما لي أنت فان كنت عرسه فأنت طالق ثلاثاً ثم قالت له الله يبرئك في الحكم (أجاب) هذا السؤال يعلم جوابه من الخالف لأنه أدري بنفسه فان كان هذا اللفظ مكافئاً باسماءها ما تكره أي اغاظتها كما اغاظته بما تكره وقع حالاً ان لم يكن سفيهاً أو خسيساً والابان قصده به التعليق أو أطلق فمعلق فلا يقع الوجود الصفة نظر الوضع اللفظ انتهى منهج وشرحه والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق أنه لا يأكل من طعام زيد وقرابته فهل اذا أكله ضيفاً يحنت أو حلف بالحرام أنه لا يدخل في بيت رجل فهل اذا ركب على ظهر انسان ودخل يحنت أولاً (أجاب) صرح العلماء أن الضيف يملك ما قدم له بشرط الازدراء فكل من حلف حال كونه ضيفاً لا يحنت وان اختلس من طعامه شيئاً أو أكله حنت وأما الحلف بالحرام اذا أطلق الخالف فمليه كفارة يمين أما دطم عشرة مساكين أو يكسوهم أو يعتق رقبة فان عجز عن ذلك كله صام ثلاثة أيام فان لم يكفر وجهه انفسان لا يحنت اذا كان قاصداً الطلاق والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف أحدهما بالطلاق الثلاث اني لا أشكوك الى الوزير في هذه السنة فهل اذا لم يشكك يقع عليه الطلاق الثلاث حيث أتى بلام النفي وينظر الى اللفظ لا الى المعنى أم لا (أجاب) حيث كان هذا اللفظ الخالف منغياً فلا يقع على الخالف طلاق لان عبارته انما تدل على النفي هذا اذا كان بالالف بعد لا فان كان بلا الف كان قال لا شكوك كذلك على ما ذكره الامنوي في الكوكب ان جواب لا لا يكون الا بالنون التي للتأكيد في هذا الكلام والله أعلم (سئل) في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته لخصام صار بينهما أبرني فقالت له الله يبري ذمتك فقال لها طالق طالق بالثلاث الا أن يشاء الله ناوياً المشيئة قبل الفراغ من اللفظ فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) حيث لم يذكر ما يدل على الزوجة كانت أو طالقتك لا يقع طلاق وعبارة ابن حجر بخلاف طالق فقط أو طالقت فقط ابتداء فانه لا يقع به شيء وان نواهها كما نقله عن قطع القفال وأقره أي لأنه لم يسبق قرينة لفظية يربط بها الطلاق ولفظ

مطلب في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عرسه الخ

مطلب في رجل تخاصم مع آخر فحلف بالطلاق الخ

مطلب في رجل تشاجر مع آخر وحصل بينهما مضاربة فحلف الخ

مطلب في رجل قال لزوجته في حال غضبه وحذته الخ

طالب رجل تساجر مع
زيد فحلف بالطلاق الخ

المشينة يمنع من الوثوق حيث نوه الخالف فلا يقع الطلاق لا من أحد هـا عدم
سبق قرينة لفظية يربطها بالطلاق والثاني ما ذكره من المشينة والله أعلم
(سئل) في رجل تساجر مع زيد فحلف بالطلاق ثلاثا ما يقع في البلد الذي فيها
زيد وهما ساكنان في بلد واحد فأراد الخالف أن يرحل من بلده إلى أخرى فتعرضه
بعض الناس وقال له اعدوا ووقع عليك الطلاق فخلى والد زوجته فحلف بعقدك عليها
ثانيا فظن أن ذلك ينفعه فقعده في البلد الذي فيه زيد ثم عقد له أبوها ثانيا وهي قاصر
ومكث معها كذلك شهر إلى أن حضر عنده في بلده طالب علم فأخبره بذلك فقال
وقع عليك الطلاق الثلاث بعودك المذكور فقال له بعض الناس اخلعها له
واعقد له عليها فهل له طريق في ذلك اظنه أن العقد الثاني ينفعه أولا ولا تحل له حتى
تتلك زوجا غيره ويطلقها أو يموت عنها وتبطل عتقها منه وكيف الحال (أجاب)
حيث ظن صحة قول القائل المذكور وقعه في البلد مع الرجل اعتمادا على ذلك
وان عودته لا يقع عليه طلاقا ثلاثا اظنه المذكور لا يقع عليه الطلاق الثلاث لأن
لذلك نظائر كثيرة لا يقعون بها الطلاق حيث وجد الظن المذكور كما لا عليك نعم
أن اعتقد أنه يقع عليه طلاق بقول القائل له فخلى والد زوجته فحلف بعقدك عليها ثانيا
وقعت هذه الطلقة لأنه اعتقد وقوعها ووطن نفسه عليها فن ذلك قول ابن حجر
في فصل مريسان تأثم طلاق لغا ونص عبارة المتن ولا يصدق ظاهر الابقرينة قال
ابن حجر وجعل البلقي في فتاواه من القرينة ما لو قال أنت حرام على وطن أنها
طلقت به ثلاثا فقال لها أنت طالق ثلاثا طانا وقوع الثلاث بالعبارة الأولى فانه
سئل عن ذلك فأجاب بقوله لا يقع عليه طلاق بما أخبر به بانيسا على الظن المذكور
انتهى ويأتي في الكتاب في اعتقك وأنت حر عقب الاداء المتبين فساد أنه
لا يعتق به لقرينة أنه انما رتبته على صحة الاداء قالوا ونظير ذلك من قيل له طلقت
امراتك فقال نعم طلقتهم قال ظننت انما جرى بيننا طلاق وقد أقيمت بخلافه
فلا يقبل منه الابقرينة انتهى وفيه تأمل لما قاله البلقي لأنه جعل مظنة الوقوع
بانت حرام على قرينة صارفة للاخبار ثانيا عن حقيقة كما جعلوا الاداء قرينة صارفة
لانت حرا واعتقك عن حقيقة وافتاؤه بما رتب عليه كلامه قرينة صارفة لذلك
انتهى ابن حجر وفي الروضة وغيره أنه لو أفتى فقيه عاميا بطلاق فأقربه ثم بان خطأه
الفقيه لم يؤخذ بذلك الاقرار لقرينة أنه انما بنا على ظن الوقوع المذكور به انتهى
ومن ذلك ما لو قال لزوجته ان خرجت بغير اذني فخرجت باذنه ثم بغير اذنه لا حنث
لأنها جهة بروهي الأولى وجهة حنث وهي الثانية فتناوات كلامهم والحاصل

أن من بنى أمره على ظن ماض أو مستقبل أو على نسيان أو جهل أو إكراه مع تعليقه
على فعل نفسه أو فعل من يبالى بحلفه ففعل هو أو المبالى ناسيا أو جاهلا أو مكرها
لا يقع به طلاق ولا هل في ذلك قولنا صلى الله عليه وسلم في الخبر الصحيح أن الله رفع
عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه أي لا يؤخذ بهم بأحكام هذه إلا
مادل عليه الدليل كضمان المتلفات أي ولأن فعل الطان المذكور والناسي
والجاهل والمكره كلا فعل ولهذا كان المعتد الذي يلتزم به أطراف كلام الشيعين
الفاخرة التنافي أن من حلف على أن الشيء الفلاني لم يكن أو كان أو سيكون أو أن
لم يكن أو في الدار ظنا منه أنه كذلك أو اعتقادا لجهله به أو نسيانه به ثم تبين أنه
على خلاف ما ظنه أو اعتقده فإن قصد بحلفه أن الأمر كذلك في ظنه أو في اعتقاده
أو فيما انتهى إليه علمه أو لم يعلم خلافه فلا حث لأنه انما ربط حلفه بظنه
أو اعتقاده وهو صادق وإن لم يقصد شيئا فكذا على الأرجح والله أعلم (سئل)
في رجل حلف بالطلاق اثلاث أنه لا يزوج بنته لعلان فهل إذا وكل رجلا وزوج
وأذنت هي للرجل لا يقع عليه طلاق (أجاب) نعم إذا وكل الأب رجلا مع
أذن ابنته له في ذلك لا يقع عليه طلاق لأنه حلف على فعل نفسه فلا يحث بفعل
الوكيل والله أعلم (سئل) في أخوين تخاصما فقال أحدهما للآخر على
الطلاق بالثلاث في لا أخش بينك هذا يا موسى والحال أن البيت لوالد موسى
ليس لدفعه ليجث إذا دخله (أجاب) نعم يجث لأميرين الأول أن البيت محل
البيتوتة فلا فرق بين كونه مملوكا له أو لآبيه أو لغيرهما الثاني الإشارة إليه بقوله
هذا فثب دخله حث والله أعلم (سئل) في رجل مريض طلب منه زواج ابنته
ولم ترض زوجته وحل عليه الطالب والزوجة تمتع فقال لها في حال مرضه وغضبه
تكونين طالقا بالثلاث ولم يقصد فراقها المرضه وغضبه فهل يقع عليه طلاق
(أجاب) صرح أئمتنا بأن تكونين كناية لا يقع الابنية الايقاع فحيث لم يقصد
ايقاع الطلاق لا يقع به على الحالف طلاق والله أعلم (سئل) في رجل له عند
آخر خمسة قروش حلف الذي له الخمسة بالطلاق الثلاث أنه إن مضى اليوم
الفلاني ولم تدفعها لي ما آخذ إلا خمسة أجرار من الزيت فمضى اليوم ولم يدفع له
الدرهم فما الحيلة (أجاب) لا يلزم الرجل لذي عليه الدراهم أن يدفع زيتا
وانما عليه الخمسة قروش والحيلة أنه يدفع له الخمسة لأجل الخلاص من عينه ثم
يدفعها له أو أنه يسامحه في الخمسة قروش ثم يدفعها الذي هي له لرجل لأن المعنى أن
حصل أخذ ما آخذ إلا خمسة أجرار من الزيت والله أعلم (سئل) في رجل

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب في أخوين تخاصما
فقال أحدهما الخ

مطلب رجل مريض
طلب منه زواج ابنته ولم
ترض زوجته الخ

مطلب رجل له عند آخر
خمسة قروش حلف الخ

مطلب رجل قال لزوجته
على الطلاق الخ

قال لزوجته على الطلاق بالثلاث ان دخل انك هذه اذارتك وبنين طالع اذ دخل
وهو مخير ولم يعلم بالتعليق ولم تعلم والدته بدخوله فما الحكم في ذلك (أجاب)
لا ريب أن هذا التعليق على حث ومنع والدته أن تمنع ولدها من الدخول فلما لم تعلم
بذلك ودخل فلا وقوع لانها جاهلة أو منزلة منزلة الجاهل على أن تكونين كناية
ولا يقع بها الابنية الايقاع والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أم زوجته
لاجها فقال على الطلاق بالثلاث منها في سنتها هذه ما تعبرلى دارا فما المخلص له
من اليمين وهل اذا باع الدار لايه أو غيره يتخلص من اليمين (أجاب) حيث
لم يكن فيه اشارة وباع الدار من ذكر أو غيره لا يحنث قال في المنهج وشرحه
أو حلف لا يدخل داره أو لا يكلم عبده أو زوجته فزال ملكه عن الثلاث أو بعض
الأولين فدخل الدار أو كالم العبد أو الزوجة لم يحنث لزوال الملك والله أعلم
(سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له أنت مجرّس فقال لها أنا مجرّس
الأنث طالق فقالت له امرأة أجنبية الا ان شاء الله وكررت المشيئة مرتين أو ثلاثا
فقال في حال حقه وغضبه بعد قول المرأة الاجنبية مادكر بالثلاث فهل يقع عليها
الطلاق الثلاث أو لا يقع الا طلقة واحدة (أجاب) أما وقوع طلقة عليه فلا
ريب في وقوعها فله مراجعتها ان لم يقع عليه غيرها وأما الطلقتان فان كان قوله ثلاثا
أوقعه في حال حده وعضبه ولم ينوبه طلاقا ولا جعله تمة لكلام السابق فلا
يقع به شيء لوجود الفاصل بين قوله الا أنت طالق وثلاثا بقول المرأة الا أن يشاء
الله مرتين أو ثلاثا لانه متى زاد الفاصل على سكتة النفس والحي لم يؤثر في الصراحة
وعبارة ابن حجر بعد كلام نقله عن ابن الصلاح وعن شيخ الاسلام زكريا الانصاري
والحاصل أن الذي ينبغي اعتماده أنه متى لم يفصل في ثلاث بأكثر مما أثر
مطلقا ومراده بما مر سكتة النفس والحي ومتى فصل بذلك ولم تنقطع نسبته عنه
عرفا كان كالسكنانية فان نوى أنه من تمة الاول وبيان له أثر والا فلا وان
انقطعت نسبته عنه عرفا لم يؤثر مطلقا كما مر لوقال لها ابتداء ثلاثا والله أعلم
(سئل) في رجل باع جلا لجماعة معلومين ثم أخذ يبيع مع عنده فدفعت له رجل
منهم ثلاث زلط ثم ادعى أنه دفع ثلاثا أخرى فقال له صاحب الجمل على الطلاق
بالثلاث لا أعلم أنك دفعتيالي ثم وجدها مع الدراهم وكان هو يقبض تارة وولده
أخرى والى الا ان لم يتحقق أنه قبضها فهل يقع عليه طلاق (أجاب) لا يقع على
الحالف طلاق لأمري أحدهما أنه على فرض أنه قبضها وحلف على نفي العلم وقد
نسي القبض فلا يقع عليه طلاق قال ابن حجر ولا فرق على الاول في عدم الوقوع

مطلب رجل تشاجر مع
أم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فقالت له الخ

مطلب رجل باع جلا
لجماعة معلومين الخ

بين الحلف بالله وبالطلاق على المنقول المعتمد ولا بين أن ينسى في المستقبل فيفعل
 المخوف عليه أو ينسى فيحلف على ما لم يفعل أنه فعله وبالعكس كان حلف على
 نفي شيء وقع جاهلا به أو ناسياله وإن قصد أن الأمر كذلك في الواقع بحسب اعتقاده
 والثاني أنه شاك في القبض ولا يقع على الشاك طلاق كما هو في المتون والله أعلم
 (سئل) في رجل تشاجر مع جماعة من أهل بلده فقال على الطلاق بالثلاثة
 ما أشتى في هذه البلد فهل إذا خرج من البلد مدة في زمن الشتاء وعاد فهل يمينه
 أولا (أجاب) قال في العباب عطف على حلف أنه لا يشتى في هذه البلدة هذه
 السنة فقام أكثر الشتاء لم يحنث إلا أن نوى أنه لا يقيم فيها شيئا من الشتاء
 وهنا إن أطلق وخرج منها في زمن الشتاء واستداؤه إذا لبس الناس القرا والقطن
 إذا اعتيدت في بلد اليمن والصيف خلاف ذلك والربيع آخر الشتاء ومقبل
 الصيف إلى نبات نعش والخريف فصل بين الشتاء والصيف والله أعلم (سئل)
 في رجل تشاجر هو وأم زوجته فقال على الطلاق والاتككون ابتك طالق
 الآن شاء الله تعالى ما أقعد في هذه الدار فاصدا التعليق على المشيئة قبل الفراغ
 هل يقع عليه الطلاق إذا قعد في الدار (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروحا أن
 التعليق على المشيئة يمنع وقوع الطلاق لاستحالة وقوع شيء بغير مشيئة الله
 تعالى فحيث نواه قبل فراغ صيغة الطلاق فلا يقع عليه طلاق بالعود فيهما ما ذكر
 والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع أخت زوجته فقال لها تكون
 أختك طاعة بالثلاث من غير آتيان باللام في طاعة فالحكم في ذلك (أجاب)
 حيث صدرت من الخالف هذه الصيغة لا يقع عليه الطلاق لأنها ليست من صيغ
 الطلاق ولأن عدوله عن الصيغة المعروفة إلى قوله طاعة بتشديد الهمزة دليل على
 عدم إرادة الطلاق بل على إرادة عدم الوقوع فافهم تسلم والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل له زوجتان تخصمتا مع أبيه وأمه فدخل عليهما ففلسدة
 غيظه قال لهما طالقان بالثلاث أخس لكما أخس أمي وأختي فكيف الحال
 (أجاب) قال إن حجر وليس هذا من قول قوم طالقه لا أفعل كذابا بل هو لغو
 كطالق لا أفعل كذابا أولى أي هو أولى بكونه لغوا أي لأنه لا بد من دال على
 الزوجة من اسمها أو ضميرها أو إشارة إليها وهنا كذلك فقول الرجل المذكور
 طالقان لغو لا يقع به طلاق والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا
 فشهد له حماد بن أحمد وعامر بن عمير وسلامة بن سليمان من قرية بدوانه
 ما طلق هذا الطلاق إلا بالضرب والاحجار والتهديد بالقتل وغيره وكذلك زوجته

مطلب رجل تشاجر مع
 جماعة من أهل بلده الخ

مطلب رجل تشاجر هو
 وأم زوجته الخ

مطلب رجل تشاجر مع
 أخت زوجته الخ

مطلب رجل له زوجتان
 تخصمتا مع أبيه وأمه
 فدخل الخ

مطلب رجل طلق زوجته
 ثلاث

لم يطلب أن تبرئه من صدقاتها المتأخرات بما أبرأته بالأكراه والضرب فأوقع الطلاق
 الثلاث المتقدم معتقدا صحة البراءة فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان
 الأمر كما ذكر فلا يقع على المحالف طلاق لوجود إيقاعه له مكرها وكذلك عدم
 الوقوع وإلى الله الرجوع والله أعلم (سئل) عر رجل قال لزوجته بالطلاق
 ما تروحين لموضع كذا ثم ذهبت إليه فهل يقع عليه طلاق (أجاب) حيث كان
 الصادر من الزوج هـ هذا اللفظ فقط لا يقع عليه طلاق لأنه لا يحلف به ولا بد من
 دال على الزوجة والله أعلم (سئل) في أختين تشاجرتا فقال زوج أحدهما
 عـ على الطلاق بالثلاث مخاطبا لزوجته انك لا تدخل عليا ولا تدخل عليك
 في دار واحدة فأصد بذلك اعلامه ما ومنع كل واحدة منهما ما لدخول على الأخرى
 فدخلت امرأة دارا فبجرائنها فبجسات أختها ودخلت عليها جاهلة بكون أختها
 في الدار فلما رأتها أختها خرجت فهل يحكم بعدم الوقوع لأطلاق لجهلها بأنها
 في الدار لكونها ممن يبالي بحلف زوج أختها أم كيف الحال (أجاب) صرح
 أئمتنا متوافروا وشروا أن من عاق أمراة فعله أو فعل من يبالي بحلفه بصدقة ونحوها
 بحيث يعز عليه حنث المحالف ففعله هو أو من يبالي بحلفه ناسيا أو جاهلا أو مكرها
 فلا حنث لأن الفعل مع هذه كالأفعل فحيث لم تعلم بأختها لا حنث كما علم والله أعلم
 (سئل) في رجل تخاصمت زوجته مع أمه ففهرها فقالت له طلقني فقال لها
 بالستين وليتيقين أنه قال لها طالق فهل يقع عليه الطلاق (أجاب) هـ هذا
 اللفظ بمجرد لا يقتضي وقوع طلاق لأنه لا بد من دال على الزوجة ولا دال عليها
 هنا وليست هذه اللفظة صريحة بل ولا كناية والله أعلم (سئل) في رجل خرجت
 زوجته غضبي فطلب ردها في يوم معلوم ثم قال على الطلاق إنها لم ترد هذا اليوم
 ما ترد إلا لئله من العام القابل وتكرر ذلك منه مرارا ولم ترد ذلك اليوم ويريد ردها
 إلى منزله فهل إذا أسكنها في دار من دور البلد غير منزله لا يقع عليه الطلاق (أجاب)
 حيث أراد بالردة إلى منزله وردها إلى دار من دور البلد أو غيرها فلا يقع عليه
 طلاق ويدبر الرجل ولكن لا ترد إلى داره حتى يمضي الحول إلى مثل اليوم الذي
 حلف فيه ثم ترد إلى منزله والحالة هذه والله أعلم (سئل) في رجل تازع
 مع زوجة أخيه فقال على الطلاق بالثلاث ما أشاركك في سنتي ولكن يقع في القرى
 اتفاق هـ هذا يضع من عنده بذرا ويزرعه وهذا يضع كذلك ويزرعه ويسمون ذلك
 شركة فهل إذا وقع ذلك بين الرجل والمرأة أو أولادها لا يقع على المحالف طلاق
 (أجاب) الشركة الشرعية أن يخطأ البذرية ما يزرع منه وهذا هو محمل

مطالب رجل قال لزوجته
 بالطلاق الخ

مطالب في أختين تشاجرتا
 فقال الخ

مطالب رجل تخاصمت
 زوجته مع أمه الخ

مطالب رجل خرجت
 زوجته غضبي الخ

مطالب رجل تازع مع
 زوجته الخ

اليمن عند الاطلاق لان الحلف على العقود يحمل على الصحيح منها وأما ما ذكر
فليس شركة شرعية فلا يقع على الحالف طلاق بما ذكر ويحترز في هذه السنة
من الشركة الشرعية المذكورة والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع زوجته
ولها بنت فقال لها على الطلاق ان بنتك لا تدخل بيتي هذا وألحقه بالطلاق
الثلاث فما الحيلة المخلصة له (أجاب) لا يخفى أن البيت محل البيوتة والظاهر
تناوله للبيت الذي هو فيه لوجود الإشارة فإذا انتقل منه لمحل آخر فلا يقع عليه
طلاق إذا دخلت البنت في البيت الأول والله أعلم (سئل) عن رجل خرجت
زوجته بغير إذنه فبعها ليردها فلم ترجع فقال لها في حال حدته وجا قمته بروحي
طالقة بالثلاث فما الحكم في ذلك (أجاب) الذي صرح به ابن جبر في الفتاوى
أن روي طالقا كناية ولا يقع بها الابنية الايقاع فان لم ينويه الايقاع فلا وقوع
أصلا وان نوى به ذلك جاء فيه الأوجه الثلاث في أنت طالق طالقا لأنه لما نوى بروحي
الطلاق كان بمعنى أنت طالق فلزم أن يجري فيه حكمه الاتي وهو على المعتد عند
الشيخين وغيرهما عدم الوقوع حالا بل ان طلقها غير بائن وقعت طالقة ثانية والا
لم يقع شيء وان لم ينو به لم يقع بطالق شيء وبرهن على ذلك بأدلة كثيرة ولا يضر
في مسئلتنا زيادة المصنف في طالقة لانها بمعنى طالقا وهي حال والمعنى روي في حال
كونك طالقا والحال أنها غير طالقة فان وقع عليها طالقة وقد نوى بروحي ايقاع
طلاق وقعت ثانية وهناك من ينفو فلا يقع عليه شيء بما ذكرنا علم فان قيل هذا رجل
أوقع الطلاق الثلاث على زوجته فلم يفرق بينهما قلنا نص العلماء على عدم وقوع
الطلاق لآب العصمة محقة واللفظ محتمل فلان زيل المحقق بالمحتمل لانه يلزم عليه
محذور كبير وهو أنك حرمت المرأة على زوجها وهي لم تحرم وزوجته الا آخر وهي
لم تحل له فتكون ان عدت بذلك كالشياطين الذين يفرقون بين المرأة وزوجها فتأق
الله ولا تكن من المنافقين والله أعلم (سئل) في رجل له أخ فقال له ان لم تملأ
بيت زوجتك والاطلقها فقال له تكون طالقا في حال حدته وغضبه فهل يقع عليه
طلاق (أجاب) ان نوى بما ذكر طلاقا وقع عليه طالقة رجعية فله مراجعتها
والا فلا يقع عليه شيء وعلى كل حال لا تحرم عليه والله أعلم (سئل) في رجل
تشاجر مع أب زوجته فقال على الحرام اني ان رأيت صهرى دخل بيتي لا أطلقن
امراته فاصد ابذلك بنته فقاط فهل اذا دخل صهره بيته يلزمه طلاق زوجته والحالة
هذه (أجاب) المصريح به عندنا أن المعقول عليه اللفظ اذا لم تكن قرينة تصرف
عنه فلا يعمل بالنية ولا بد من دال على الزوجة من اسمها أو ضميرها أو خطابها

مطلب رجل تنازع مع
زوجته ولها بنت الخ

مطلب رجل خرجت
زوجته بغير إذنه الخ

مطلب رجل له أخ فقال ان
لم تملأ الخ

مطلب في رجل تشاجر مع
أب زوجته الخ

وهنا لم يوجد منه ما يدل عليها فلا يقع عليه طلاق لما ذكره ولأن الحرام كناية
 طلاق فلا بد من نية الإيقاع على أنه لو صرح باسم زوجته فقال على الحرام أن
 رأيت صهرى دخل دارى لا طلق زوجتى لا يلزمه طلاق زوجته لأن الطلاق
 لا يحلف به ولا به وعد لا يلزم الوفاء به فلا يقع الطلاق من ثلاثة وجوه عدم ذكر
 الزوجة وعدم صراحة الصيغة وكون الطلاق لا يحلف به والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال لها تارك طالق فما الحكم الشرعى فى ذلك
 (أجاب) لا ريب أن هذه الصيغة كناية طلاق ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع
 فان نوى الرجل إيقاع طلاق عليها بما ذكره وقع طلاقان وتبقى معه بطلقة ان لم يكن
 سبق منه طلاق وان لم ينو فلا يقع عليه طلاق ولا طلاق والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع زوجته فقال فى حال حدته وغضبه تكوزين طالق بالثلاث الى
 يوم القيامة من غير أن يقصد وقوع الطلاق حالا فهل يقع عليه الطلاق بهذه الصيغة
 (أجاب) لا ريب أن ما ذكره كناية ولا بد فى الكناية من نية الإيقاع مع نية
 استعمال اللفظ لعناء ولو اختلف بالكناية قرائن فلا بد فيها مما ذكره فحيث لم ينو
 الرجل إيقاع الطلاق بما ذكره فلا يقع عليه طلاق لأنه كناية والله أعلم (سئل)
 فى رجل تشاجر مع أمه وأهل بيته فى أمر الدجاج فقال على الطلاق ما عادي تربي فى هذه
 الدار دجاج ومضى مدة والدجاج فيها العدم الوصول الى من يعلم منه حكم هذا اليمين
 فما الحكم فى ذلك (أجاب) لا ريب أن مثل هذه الصيغة وقع فيها خلاف من
 حيث الصراحة والكناية ورجح ابن حجر فى موضع أنها كناية فان كان الخالف
 أطلق بأن لم ينو إيقاع الطلاق على زوجته فلا وقوع عليه فان نوى ذلك وأراد أنه
 ما عادي تربي ما فلا وقوع أيضا وكذلك إذا لم ينو ولم يعلم الحكم لا عقاده عدم
 الوقوع بذلك فان نوى إيقاع الطلاق على زوجته عند وجود التريسة وأراد أن
 الدجاج الموجود لا تبقى فى الدار وبقيت وعلم الحكم واستمر وقوع الطلاق الثلاث
 عليه هذا ما تحرر فى هذه المسئلة والله أعلم (سئل) فى رجل تخاصم مع
 زوجته فقال لها روجى طالق من اليوم الى مثل اليوم يريد بذلك حولا قاله فى حال
 حدته وغضبه فاصد بذلك تحريمها حولا فما الحكم (أجاب) حيث نوى تحريم
 عينها أو وطئها أو أطلق فلا تحريم عليه بل عليه كفارة يمين فيتخير بين ثلاثة أمور
 إما اعتق رقبة مؤمنة سالمة من العيب وإما اطعام عشرة مساكين وإما كسوتهم
 فان عجز صام ثلاثة أيام والله تعالى أعلم (سئل) فى رجل قال على الطلاق
 بالثلاث ما أدخل هذه الدار فهل من حيلة فى دخولها مع عدم الوقوع عليه

مطلب رجل تشاجر مع
 زوجته فقال لها الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع
 زوجته الخ

مطلب فى رجل تشاجر مع
 أمه وأهل بيته الخ

مطلب فى رجل تخاصم
 مع زوجته فقال لها الخ

مطلب رجل قال على
 الطلاق الخ

(أجاب) عبارة الرمي عطفًا على علق بمسئيل أو بدخوله أي علق الطلاق مثلاً
بفود دخوله فيحمل ساكتاً فادرا على الامتناع وادخل لم يحنث أي لأن دخوله تابع
للحامل بخلاف الدابة لوركبها ودخل وقد حلف لا يدخل لأن فعلها منسوب إليه
والله أعلم

(كتاب الرجعة)

(سئل) عن رجل طلق زوجته طلاقاً ثم تركها ومضى لها قرآن ثم سئل عنها
فقال هي طالق بالثلاث فهل له مراجعتها (أجاب) ليس له مراجعتها لأن
الرجعية زوجة يلحقها الطلاق قال الشافعي الرجعية زوجة في خمس آيات من
كتاب الله تعالى آية الارث والطلاق والايلاء واللعان والظهار بل قال الباقيني
أنها زوجة في ستة عشر آية والله أعلم (سئل) في رجل وقع عليه طلاق فهل له
مراجعة زوجته قبل انقضاء العدة وهل تتوقف المراجعة على رضى الزوجة
(أجاب) نعم له مراجعتها باجماع المسلمين لقول امامنا الشافعي رضى الله عنه
الرجعية زوجة في خمس آيات من كتاب الله عز وجل بل قال الباقيني وجدتها زوجة
في ستة عشر آية من كتاب الله عز وجل ولا تتوقف الرجعة على رضى الزوجة
اجماعاً لما علمت واقلوه تعالى الرجال قوامون على النساء ولقوله صلى الله عليه وسلم
العمري لما طلق ابنه عبد الله زوجته مرة فليراجعها ولم يسأل صلى الله عليه وسلم
عن رضى الزوجة وعدمه ولأن ترك الاستفصال في وقائع الاحوال لا ينزل منزلة
العموم في المقال والله أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها ثلاثاً ثم زوجت
لاخرى محلاً لها ولم يحصل منه وطء ثم طلقها الثاني فهل تحل لزوجها الاول (أجاب)
لا تحل للاول الا اذا حصل من الثاني وطء لها بأن غيب حشفته في قبلها في نكاح
صحح ويطلقها وتنقض عتدها ويعقد له عليها ثانية والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الايلاء)

(سئل) في رجل تنازع مع زوجته فقال لها على الطلاق ما أبيت معك في بيت
ولا أجامعك في سنتي فما الحكم اذا بات أو جامع (أجاب) هذا ايلاء فان بات معها
في بيت وقع عليه طلاق وكذلك ان جامعها وقع عليه طلاق أخرى فيقع طلاقان وله
مراجعتهما وتبقى معه بطلاقه ان لم يكن وقع منه طلاق قبل ذلك والله أعلم (سئل)
في رجل قال لزوجته على الطلاق لا أجامعك في هذه السنة وسابقاً راجعها مرتين
ماذا يترتب عليه (أجاب) اذا وقع من الرجل جماع في هذه السنة المحلوف
عليها بانت منه ولا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره وأما المرأة فتصبر عليه أربعة أشهر

مطلب (كتاب الرجعة)
رجل طلق زوجته طلاقاً

مطلب في رجل وقع عليه
طلاقاً

مطلب في امرأة طلقها
زوجها

مطلب كتاب الايلاء
وفي رجل تنازع مع زوجته
الخ

مطلب في رجل قال
لزوجته على الطلاق الخ

بأن لا يضرب قاض ثم ترفعه إليه وتطالبه بحقوقها فإن جامع يأنف منه أيضا وإن امتنع
طلق عليه القاضي طلاقا وتبين بها في هذه الحالة وذلك بسؤالها والله أعلم
(كتاب الظهار)

مطلب كتاب الظهار
ورجل تنازع مع زوجته
الخ

مطلب رجل تنازع مع
أخيه الخ

مطلب رجل نشأ جرم
زوجه فقال لها الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه في حال مرضه الخ

مطلب رجل تنازع مع
زوجه في حال مرضه الخ

(سئل) عن رجل تنازع مع زوجته فقال لها إن رحمت دار أبيك تكونين مثل
أخي فاصدمنيها فقط ثم توجهت لبيت عمها فأخذها أبوها قهرا فإذا يرتب عليه
(أجاب) هذه كناية ظهار محتملة مثل أمه في الحرمة أو مثل أمه في التعظيم فإن
لم يقصد حرمة فلا شيء عليه ولا فعلية كفارة ظهار إن ذهبت غير مكرهة ولا فلا
شيء عليه أيضا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع أخيه في شأن غنم له
فيها شركة فقال لأخيه إن كان مالي في هذه الغنم تكون زوجتي مثل أمي ما أشرح
معها والحال أن له فيها ونوى بذلك الظهار فالواجب عليه شرعا (أجاب) حيث
قصد تشبيه زوجته بأمه في الحرمة عليه وسرح مع الغنم وله فيها فعلية كفارة ظهار
وهي عتق رقبة مؤمنة خلية عن عيب مبيع يخل بالعمل بلا عوض فإن عجز عن
العتق صام شهرين متتابعين فإن عجز عن الصوم لمرض أو مشقة ملك ستين مسكينا
أهل زكاة مدام الله أعلم (سئل) في رجل نشأ جرم زوجته فقال لها
تكونين مثل أمي وأختي محترمة علي فإيلزمه في ذلك شرعا (أجاب) حيث
قصد جعل زوجته مثل أمه في حرمة الوطء واستنع وأمسكها زمنا يسعه فراقها ولم
يفارقها صار عاتدا ولزمته الكفارة وهي عتق رقبة مؤمنة سليمة من العيوب فإن
عجز عن العتق وقت أداء الكفارة صام شهرين ولأه فإن عجز عن الصوم لمرض بدوم
شهرين ظنا المشقة شديدة ملك ستين مسكينا أهل زكاة مدام الله أعلم (سئل) في رجل
تنازع مع زوجته في حال مرضه وشدة ترواح تكون
مثل أختي حورية أنها لا ترد إلى مثل اليوم في من دارأه لها فما الحكم الشرعي
(أجاب) حيث لم ينو تحريم زوجته بان أطلق لا يلزمه شيء لأن مجموع ما ذكر
كناية وهي لا يقع بها شيء إلا بنية والمرض وشدة قريسة علي ذلك فإن نوى تحريم
عينها وردت قبل مثل اليوم المراد له فعلية كفارة ظهار عتق رقبة ولا صوم ستين يوما
متتابعة ولا اطعام ستين مسكينا والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
زوجه فقال لها تكونين علي مثل أخواتي إلى من راحليس فما الحكم الشرعي
في ذلك (أجاب) لا ريب أنه تكونين مصارع وهو من أفعال المقاربة فيمن
ذلك أن الروجة تقارب في المسئلة قبل أخوات الحالف وهذا محتمل لأن تكونين

مطلب رجل قال لزوجته
الح

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الح

مطلب رجل تشاجر مع
أهل زوجته الح

مطلب رجل تنازع مع
زوجته الح

مطلب رجل تخاصم مع
زوجته الح

مطلب رجل قصدت
زوجته الح

مطلب كتاب الكفارة

مثل الاخوات في التكريم أو في التحريم فالظاهر أنه لا يلزم الخالف شيء
وان نوى بذلك تحريمها لان المعنى فيه أن الزوجة تقارب الاخوات في المستقبل
في الحرمة ومن قارب المحرم ليس محرمًا والله أعلم (سئل) عن رجل قال
لزوجته تسكونين مثل أمي ماذا يترتب عليه شرعا (أجاب) ان أطلق ولم ينو شيئا
في هذه الصورة فلا شيء عليه والا ان نوى الظهار بمعنى أن يحترمها عليه مثل أمه
وعا، فعليه كفارة ظهار وهي اعتناق رقبة مؤمنة فان عجز صام شهرين متتابعين
فان عجز ملك ستين مسكينا مداما من أهل الزكاة والله أعلم (سئل) في رجل
تنازع مع زوجته فقال لها تسكونين مثل أختي الى مثل اليوم يعني من الاسبوع
فهل اذا مضى الاسبوع ولم يقربها الا يلزمه شيء والحال أنه حلف بينا معظمة
أنه ما أراد الا الاسبوع (أجاب) حيث مضى الاسبوع ولم يطأ زوجته وأراد
ذلك وكل الى دينه لان ذلك صالح للحول والاسبوع والشهر فلما أراد الاسبوع
صدق بيمينه فلا يقرب زوجته الا بعد أن يمضي الاسبوع والله أعلم (سئل)
عن رجل تشاجر مع أهل زوجته فقال تكور محترمة على مثل أمي وأختي من
اليوم الى اليوم فاصد تحريمهما من ذلك اليوم الى مثله من الجمعة القادمة فما الحكم
في ذلك (أجاب) هذا اللفظ يصلح للطلاق والظهار وله ما بالنية فان نوى تحريم
عينها أو نحوه كوطئها أو فرجها أو رأسها أو لم ينو شيئا فلا تحرم عليه وعليه كفارة
يمين كما يؤخذ ذلك من عبارة المنهج والله أعلم (سئل) في رجل تنازع مع
زوجته فقال لها تسكونين مثل صفية يعني بنته وأطلق فما الحكم الشرعي
(أجاب) هذا اللفظ كناية ظهار لانه يحتمل التحريم والكرامة فحيث ان الزوج
أطلق فلا شيء عليه ولا تحرم عليه زوجته والله أعلم (سئل) في رجل تخاصم
مع زوجته فقال لها تسكونين مثل أختي ولم يقصد شيئا فهل عليه شيء (أجاب)
هذا كناية ظهار لانه لم ينو ولا غيره وهو ظاهر والله أعلم (سئل) في رجل
قصدت زوجته أن تتوجه لجهة الشرق فقال لها حرام على اني لألحقها مشرقا مثل
أمي وأختي ولم يقصد شيئا بل قاله في حال حديثه وغضبه فما الحكم الشرعي في ذلك
(أجاب) لا ريب أن هذه ليست يمين ظهار ولا طلاق لانه حرم عليه عدم اللحوق
وهذا مباح والمباح لا يحرم حتى لو قصد الظهار لانه لم يحرم الزوجة ولا ذكرها ولا
ذكر ما يدل عليها فهو من لغو القول والله أعلم

(كتاب الكفارة)

(سئل) عن كفارة اليمين هل مخيره أو مرتبه (أجاب) هي مخيرة في الابتداء

بين خصال ثلاثة أحدها عتق رقبة مؤمنة الثاني تملك عشرة مساكين كل
مسكين مدام جنس الفطرة الثالث تملكهم مسمى كسوة مما يعتاد لبسه ولو
ملبوسا لم تذهب قوته ولم يصلح للدفع له ككف ميص صغير وعمامة وإزاره
وسراويله لكبير فان عجز عن ذلك صام ثلاثة أيام ولو متفرقة ومرتبة في الانتهاء
على ما ذكره الله أعلم (سئل) هل تكثر الكفارة (أجاب) أعلم أن
المخوف عليه تارة تعدد مثل والله لا أكلم زيدا وأدخل الدار وأكلم عمرا وتارة
لا تعدد فتكرر في أيمان القسامة وفي اليمين الغموس ومنها أيمان اللعان
وفي تعدد الترك في نحو لا سلمن عليك كلما مرت عمالة قضية كلما وفي لا عطيتك
كذا كل يوم بخلاف تكبر برها في نحو لا أدخل الدار وإن تفاصلت ما لم يتخلها
تكفير وما عدا ذلك لا تكرر والله تعالى أعلم

(كتاب اللعان)

(سئل) عن اللفاظ التي تقع بين الناس في معرض القذف فهل هي صريحة
أو كناية أو غيرها (أجاب) أعلم أن اللفاظ التي تقع في معرض العسر صريحة وهو
ما لا يحتمل غير القذف كزنيته ولومع قوله في الجبل ويأراني ويا زانية وزنا ذكرك
أو فرجك أو يدك وكرمي يا بلج حشفة أو قدرها من فاقدها بفرج محرم أو يا بلج
ذلك بدبر ولا بد من الخنثى من قوله له زنا فرجاك أو ولجت بفرج محرم وأولج فيك
بفرج محرم وقوله لولد غيره لست ابن فلان اللفظ بلعان ولم يستلحق وكناية وهي
ما وضع للقذف واحتمل غيره معه كزناات وزناات في الجبل بالله من فهم ما أوزنايداك
أو رجلك أو عينك أو يا فاسق أو يا فاجر أو يا فاسقه وأنت تحبين الخلوة أو لم أجدهك
بكراسوا قاله لزوجته أم لغيرها ولعربي يا بطل نسبة للأنباط والقذف فيه لائم
المخاطب ولولده لست ابني وتعريض وهو ما لا يهم منه القذف من لفظه وإنما
يستفاد من عرض الكلام وناحيته كيا ابن الحلال أو أنا لست بزنا وأبي ليس بزنا
أو أمي ليست بزانية أو لست بقبيحة فليس شيء من اللفاظ قدفا وان كان يفهم
منه الدم والسب وهذا يستعمله كثير من الأدباء إلا أن رقيه اثما ورجلا من حيث
الشرع إذا قصد به الإيذاء والله أعلم (سئل) في رجل سب رجلا من أعيان
الناس وذوى الأعراض شريفا من آل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وجلس
في القلعة بغير وجه شرعي وقد في حقه بأقوال قبيحة وألفاظ شنيعة وضربه على
رأسه فماذا يلزمه وما يترتب عليه أفيدوا الجواب وانصحووا الخطاب (أجاب)
إذا نسبته لشيء من المعاصي غير الزنا اقتضى ذلك التعزير وحده معلوم وأما إذا

مطلب هل تكرر
الكفارة أم لا

كتاب اللعان
مطلب اللفاظ التي تقع
بين الناس الخ

مطلب رجل سب رجلا
من أعيان الناس الخ

نسبته الى الزنا بالفاظ صريحة أو كناية ونوى بها العذف حد حد القذف وقدره
ثمانون جلدة بنص الكتاب العزيز والحبس في القلعة بغير وجه شرعي يقتضي
التعزير لان فيه اهانة للمسلم الشريف والله أعلم

(كتاب العدد)

كتاب العدد

مطلب بنت تزوجت
بزواج الخ

مطلب عدة المتوفى عنها
زوجها الخ

مطلب رجل تزوج بنتا
وفيه من يشهد الخ

مطلب امرأة ذات بعل
مسافر الخ

مطلب امرأة مات عنها
زوجها الخ

(سئل) في بنت تزوجت بزواج ثم مات الزوج قبل أن يدخل بها فهل تلزمها
العدة وإذا تزوجت قبل انقضاء عدتها هل هذا النكاح صحيح (أجاب) نعم
يجب على المتوفى عنها زوجها عدة ولولم توطأ لقوله تعالى والذين يتوفون منكم
ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا فيجب على المرأة المذكورة
التربص أربعة أشهر وعشرة أيام ثم لها بعد ذلك التزوج فالعقد قبل انقضاء
عدتها باطل لان شرط النكاح خلوق المرأة عن العدة والله أعلم (سئل) عن
عدة المتوفى عنها زوجها ماهي (أجاب) ان كانت حاملا من الزوج فبوضع
الحمل والابان لم تكن حاملا أو لم توطأ أو كانت حاملا من زنا كزوجة صبي أو مسح
أربعة أشهر وعشرة من الايام بلياليها هذا ان كانت حرة ولغيرها ولو مبهضة كذلك
أي حائل أو حامل من ذكر نصفها وهو شهران وخمسة أيام بلياليها والله أعلم
(سئل) في رجل تزوج بنتا وفيه من يشهد أن بينهما رضاعا محرما فإذا ثبت
ذلك ومات فهل لها عدة وفاة إذا لم يدخل بها (أجاب) حيث ثبت بشهادة
رجلين عدلين أو رجل وامرأتين أو أربع نسوة بأن الرجل العاقد على البنت
الذي لم يدخل بها أنه رضع من يحرمها عليه خمس رضعات يقينا حرمت عليه ولم يصح
النكاح وإذا مات فلا عدة عليه لعدم الزوجية والله أعلم (سئل) في امرأة
ذات بعل سافر بعلها ولم يترك عندها نفقة فرفعت قصتها الى حاكم الشرع فحكم
لها بالفسخ وكتب بذلك حجة شرعية والحكمة تحيض فكم تكون مدة الحيض
(أجاب) ان وقع الفسخ وهي طاهر فعدتها ثلاث اطهار ويحسب لها الطهر
الذي وقع الفسخ فيه وان وقع في الحيض فباطهار بعده ثلاثا ثم بعد ذلك لها عدة
النكاح والله أعلم (سئل) في امرأة مات زوجها وله نحو خمسة عشر يوما
ويُدعى بعض من لا خلاق له أنه تزوجها ولا يعلم حالها من جل وغيره فهل يصح
هذا النكاح (أجاب) هذا النكاح لا يصح الا أن ياجماع المسلمين لنصر
القرآن المجيد الذي لا خلاف فيه عند أحد من العلماء ويحرم التصريح بخطبتها
الا أن أيضا ويجب الصبر الى انقضاء العدة اما بالوضع للحمل ان كانت حاملا والا فالى
مضي أربعة أشهر وعشرة أيام وبعد ذلك يصح لها بالخطبة ويعقد عليها النكاح

والله أعلم (سئل) في امرأة مع رجل لها معه نحو سبع سنين لم يقربها ولم يحصل لها منه نفع فهل إذا فسخ بمقتضى له شرعاً أو طلقها فحل لآخيه ولا يحتاج إلى عدة (أجاب) نعم فحل لآخيه من غير خلاف وإذا لم يكن حصل منه وطء لها فلا عدة عليها لقوله تعالى وإن طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها والله أعلم (سئل) في بنت تزوجت ودخل بها زوجها وهي صغيرة ومكنت عنده نحو ثمان سنين ثم توجهت لآهلها ومكنت عندهم نحو سنتين ثم طلقها وتزوجت قبل انقضاء عدتها فهل لها عدة وما حكم النكاح الواقع (أجاب) حيث حصل من الرجل الاقل ادخال حشفة أو قدرها أو دخل منيه المحترم فلها عدة فالنكاح الواقع قبل انقضاء العدة باطل ولو فرضنا تيقن براءة زوجها لان الغالب على أحوال العدة التعبد فيجب على الرجل اجتنابها حتى ترضى عدتها أما بالاشهران لم تحض أو بالأقراء ان كانت ممن تحيض فان تزوجت به أو بغيره احتاجت لعدة أخرى لو طء الشبهة ان كان وطئ الزوج الثاني والا فلا والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت وطلقها قبل الدخول بها فهل لها أن تتزوج حالاً ولا عدة عليها (أجاب) قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا كنتم المؤمنين ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من عدة تعتدونها فلهذه المرأة أن تتزوج حالاً لانها لا عدة عليها من الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجل توفي في مكة المشرفة ثم ثبت موته في بيت المقدس وله زوجة هل تعتد من يوم الموت أو من يوم الشبوت (أجاب) العدة معتبرة بوقت الموت حتى لو لم تعلم بها المرأة حتى مضت المدة سواء كانت عدة وفاة أو فراق قال في المنهج وشرحه الشيخ الاسلام ولو تركت احداً أو سكن في كل المدة أو بعضها وان لم ينفها وفاة زوجها إلا بعد المدة انقضت بضمها عدتها وان عصت هي أو وليها بترك الواجب عند العلم بحرمته إذا العبرة في انقضاءها بانقضاء المدة والله أعلم (سئل) في امرأة ولدت ثم طلقها زوجها بعد الولادة فهل تعتد بثلاث حيضات أو بالاشهر فان قتم تعتد بالحيض فهل تحب عليه الدقة حتى تحيض لان عادة من ولدت أنها لا تحيض مادامت ترضع وهل القول قولها في الحيض مع يمينها أم لا (أجاب) لا ريب أن عدة هذه المرأة التي سبق لها الحيض بالأقراء وان طال الزمن ما لم تصل لسن اليأس وهو معلوم وإن كان مذهب الشافعي المارقة لا نفقة لها وإنما لها السكنى قال في المنهج وشرحه فحب سكنى لعدة فرقة بطلاق أو فسخ أو وفيات لقوله تعالى في الطلاق أسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وقيس به الفسخ بأنواعه بجماع فرقة النكاح في الحياة

مطلب امرأة رجل لها
منه سبع سنين الخ

مطلب بنت تزوجت
ودخل بها الخ

مطلب رجل عقد على
بنت وطلقها الخ

مطلب رجل توفي في مكة
المشرفة الخ

مطلب امرأة ولدت ثم
طلقها الخ

وقد بدق المرأة في دعوى بقاء العدة لان ذلك لا يصرف الا منها وفي كتب الحنفية ما في العدة وعبارة القتاوى الرحيمية (سئل) عن امرأة من تحيض طلقها زوجها عقب الولادة وهي مرضعة فأنكرت بعد مضي مدة شهرين رؤية الحيض فهل القول لها وبم تنقضي عدتها وهل لها النفقة أجاب القول لها مع اليقين ولها النفقة حتى تمير بانقضاء العدة بالحيض أو تصير آيسة وسن اليأس خمس وخمسون سنة وان أقام الزوج بينة على اقرارها بانقضاء العدة بالحيض سقطت نفقتها والله أعلم (سئل) في رجل عقد على بنت عقد أصحها ثم قتل فهل عليها عدة ولا تزوج الابد انقضاء عدتها (أجاب) نعم عليها عدة وفاة أربعة أشهر وعشر اقال في المنهاج وشرحه لابن حجر عدة حرة حامل بوضع حمل وبحمل لا يلحق الزوج ذا العدة كما يعلم مما يأتي لو وفاة زوج وان لم توطأ للصغر أو غيره وان كانت ذات اقراء أربعة وقد وقع لما اقوى قبل ذلك بهذه وهننا فلا يعمل بها لان نظرنا انتقل من عدة الوفاة لعدة الطلاق وجزا الله خيرا من نهنا عليه والحمد لله تعالى لم يعمل بها وسبب ذهولنا في ذلك الجحلة من السائل فاستخرجنا الآية ووقع في ظننا المساواة بين الطلاق والوفاة وغفلنا عن المنقول وجل من لا يغفل فحكم أئمة أجلاء وقع منها مثل ذلك وأكثر من ذلك والله تعالى أعلم

(كتاب الرضاع)

(سئل) في أختين وزن وآمنة أرضعت وزن أولاد آمنة الا فتاها لم ترضع ولو وزن ابن لم يرضع من آمنة فهل له أب يأخذ بنت آمنة التي لم ترضع من أمه (أجاب) نعم يجوز لابن وزن الذي لم يرضع من آمنة أن يأخذ بنتها التي لم ترضع من أمه وان كان أخواتها رضعن من أمه فغاية الأمر أنه أخذ أخت أخيه من الرضاع والله أعلم (سئل) في رجل أخبرته أمه أنه ارتضع من امرأة مرة أو مرتين ولم يتحقق المقدار والحال أن المرضعة تنكر ذلك فهل يحرم عليه بنت المرضعة المذكورة (أجاب) ما ذكر من اخبار الأئمة لا يؤثر في التحريم شيئا ولو وافقت المرضعة المذكورة لانه لا يحصل التحريم الا بخمس رضعات يقينا مع شروط أخر مذكورة في محلها والله أعلم (سئل) في رجل له بنت أخ يريد أن يأخذها الولد فادعى أبوها أنها رضعت من أم الولد رضعة والا تم تنكر ذلك فما الحكم الشرعي (أجاب) حيث كان الأمر كما ذكر فلا يثبت بينهما ما تحريم لانا لا نحترم رضعة واحدة وانما يحصل التحريم بخمس رضعات عرفا يقينا وأيضا الرجل الواحد لا يكفي في الشهادة في الرضاع كما هو معلوم والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة أرضعت طفلا ولها

مطلب امرأة من تحيض
طلقة لها زوجها عقب
الولادة الخ

مطلب رجل عقد على
بنت عقد أصحها الخ

كتاب الرضاع
مطلب أختان أرضعت
كل منهما أولاد الأخرى الا
بنتا وولدا الخ

مطلب لو أخبر رجل أنه
ارتضع من امرأة فهل يحرم
عليه بنتها الخ

مطلب ادعى الأب ان
بنته رضعت من أم الزوج
والأم تنكر الخ

بنات وأولاد ذكور فهل يحرم من عليه جميعا وهل أخوته يحمل لهم بناتها وهل أولادها
يحمل لهم أخواته (أجاب) اعلم وفعل الله تعالى أن الولد إذا رضع قبل بلوغ الحولين
خمس رضعات عرفا يقينا صارت المرأة المرضعة له أمه وزوجها أباه وأولادها
الذكور أخوة له والإناث أخوات له سواء كن قبله أو بعده أو معه فجميع أولاد
هذه المرأة المرضعة حرام على هذا الرضيع السابقات عليه واللاحقات له وأما أخوته
الذين لم يرضعوا منها فلا تحرم هذه المرضعة عليهم ولا بناتها يحرم من عليهم ولا أولادها
الذكور التزوج بأخوات هذا الرضيع والله أعلم (سئل) في امرأة تدعى أمها
أرضعت فلانا ثلاث رضعات وأمها قائلة بذلك فهل تحرم بنتها عليه (أجاب) الرضعات
الثلاث عندنا لا تحرم وإنما يحرم الخمس رضعات يقينا على أنه لا يكفي قول المرأتين
في مثل ذلك ومع هذا صار المحل فيه شبهة فالأولى بالرجل أن لا يتزوج بهما لاختلاف
العلماء في ذلك ولقوله صلى الله عليه وسلم لم قال له أنزوج بفلانة التي قيل إن بيني
وبينها رضاعا دعها أليس وقد قيل والحمد لله الحير كثير والله أعلم (سئل)
في طفل رضيع عند أمه تطلب زيادة على أجرة مثل الرضاع فهل إذا وجدت
متبرعة برصاعه أو من ترضى بأجرة المثل يؤخذ من أمه ويوضع تحت يد المتبرعة
أو من ترضى بأجرة المثل (أجاب) حيث وجدت المتبرعة أو من رضيت بأجرة
المثل أو دونها لم ترض إلا أم الأب أكثر من ذلك قدمت المتبرعة أو من رضيت
بالأقل من الأم هذا صريح كلامهم في الرضاع ومثل ذلك في الحضانة كما صرح به
ابن قاسم في الحواشي وإن كان أبو ذرعة بحث خلافاً فقد رده ابن حجر فتأمل والله
أعلم (سئل) في ولد رضع من زوجة عمه ولها بنت رضع معها ولها بنات آخر
وللولد أخوة لم يرضعوا معها فهل للأولاد غير الرضيع أن يتزوجوا بنات هذه المرضعة
لاخيم (أجاب) هذا الولد الرضيع من زوجة عمه خمس رضعات عرفا يقينا
تعتبر المرضعة أمه وبناتها أخواته سواء ولدن قبله أم بعده أم معه وأمها أمه
وأخواتها أخالاته رضاعا فحرم عليه هي وبناتها مطاقا وإن سفلن وأمها وان
علون وحواشيها ومثلها زوجها وأما أخوات الرضيع الذين لم يرضعوا من هذه
المرأة فلهم نكاح بناتها ونكاحها وأصولها وحواشيها والله أعلم (سئل)
فيما يقع من الرضاع بين الأطفال والنساء فما حد الرضاع المحرم ومن يحرم به من
النساء وإذا وقع عقد على من ثبت أن بينهما رضاعا محرم ما هل يثبت فساد (أجاب)
حد الرضاع المحرم أن كل ولد رضع من امرأة حية بلغت سن الحيض خمس رضعات
يقينا عرفية ورضع الولد وهي حي حياة مستقرة وكان قبل الحولين وحصلت الخمس

مطلب أم الزوج تدعى
انها أرضعته وأمه
النسبية تسمى كراخ

مطلب إذا وجد للرضيع
من يرضعه مجانا أو بأجرة
المثل وكافت الأم تطلب
الزيادة يؤخذ منها

مطلب من رضع من امرأة
حرم عليه بناتها إن كان
ذكرا وأولادها الذكور إن
كانت أنثى

مطلب ما حد الرضاع المحرم
الح

رضعات في جوفه ولا يشترط الاشباع بل المدار على العرف المذكور فاذا وجد ذلك كله صارت المرضعة أمه وذو اللبن أباه وتسرى الحرمة من الرضيع الى أصولهما أي المرأة وذو اللبن وأصولهما أمهاتهما وجداتهما وإن علون وفروعهما ما وفرع المرأة بناتها سواء رضعن مع الولد أو وجدت قبله أم وجدت بعده لما علم أنها سارت أمه وبناتها أخواته وكذلك بنات بناتها وإن سفلن وفروع ذى اللبن بناته كذلك وبنات بناته وبنات أولاده وحواشيهم أي المرأة وذو اللبن وحواشيهم أخواتهما نسباً ورضاعاً وتسرى الحرمة الى الرضيع وفروعه فقط دون أصوله وحواشيه فتصير أولاد الرضيع احفاداً له ما وأبائهما أجداده وأمهاتهما جداتهن وأولادهما أخوته وأخواته وأخوة المرضعة وأخواتها أخواله وخالاته وأخوة ذى اللبن وأخواته أمهاته وعماته وقد جمع ذلك بعضهم في بيتين فقال

وينتشر التحريم من رضع الى * أصول فصول والحواشي من الوسط
ومن له درالى هذه ومن * رضيع الى ما كان من قرعه فقط

واعلم أنه يحرم من النسب سبع وهي الأم وهي كل أنثى ولدت أو ولدت من ولدت وبنت وهي من ولدتها أو ولدت من ولدتها وأخت وهي من ولدها أبواك أو أحدهما وبنت خ وبنت أخت بواسطة أو بغيرها وعمه وهي أخت ذكرو ولدك بواسطة أو بغيرها وخالة وهي أخت أنثى ولدتك بواسطة أو بغيرها فهؤلاء يحرم من النسب ويحرم من الرضاع ورعا انتشار التحريم في الرضاع أكثر من النسب فـرضعتك ومن أرضعتها أو ولدتها أو ولدت أباً من رضاع وهو الفحل أو أرضعته أو أرضعت من ولدك بواسطة أو بغيرها أو رضاع فهذه ست أمهات لك من الرضاع وقس الباقي ويحرم عليك بالمصاهرة زوجة ابنك أو أهلك وأم زوجتك وبنت مدخولتك فهذه أربع يحرم من المصاهرة ويحرم عليك من حيث الجمع كل امرأتين بينهما نسب أو رضاع محرم لو فرضت أحدهما ذكراً حرم قسماً كحما كأمراة وأختها وخالتها وعمتها وبنت أخيها وبنت أختها بواسطة أو بغيرها فتى عقد بين نحو أختين أو من ثبت رضاعها المحرم معه فهو باطل اتفاقاً لنص القرآن العظيم فيحرم على كل اثنتان ثلاث أمهات أمه نسباً أو أمه رضاعاً وأم زوجته وثلاث بنات بنته نسباً وبنته رضاعاً وبنت زوجته وثلاث أخوات أخته نسباً وأخته رضاعاً وأخت زوجته جمعاً وثلاث بنات أخيه نسباً وبنت أخيه رضاعاً وبنت أخ الزوجة جمعاً وثلاث بنات أخت ثمتها نسباً وبنتها رضاعاً وبنت أخت الزوجة جمعاً وثلاث عمات عماتك نسباً وعمتك رضاعاً وعمه زوجته جمعاً وثلاث خالات خالك نسباً

وخالف رضاعا وخالة الزوجة جماعة هذه إحدى وعشرون امرأة يحرم من وإذا نظرت
للوصائل طرزا العدد كثيرا على ذلك والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخت ماتت
ونخلت بنتا وصار على الحى خوف من عدو فأخذت البنت أختها في حضنها ولم
تعلم أنها أرضعتها مع ولدها فهل لها أن تأخذ بنت أختها المذكورة لولد من أولادها
(أجاب) يجوز لكل واحد من أولاد هذه الأخت أن يتزوج بنت خالته المذكورة
لأنها لا تحرم إلا بخمس رضعات يقينا فالواحدة عند الإمام الشافعي قدس الله سره
لا تحرم وكذلك لو كان خمس رضعات ولو كنهن غير متيقنة لا تحرم لقول عائشة
رضي الله عنها كان فيما أنزل الله عشر رضعات يحرم من فهن بخمس معلومات
فهذه الخمس هي التي تحرم والله أعلم (سئل) في امرأة أرضعت صغيرة على
ما هو شائع بين أهل محلها فان ثبت أن الرضاع محرم فهل تحرم هذه الصغيرة على
أولاد المرأة مطلقا وما حد الرضاع المحرم (أجاب) شرط الرضاع المحرم في الرضيع
أنه لم يبلغ حولين يقينا فلا أثر لذلك بعدها ولا مع الشك وشرط الرضاع كونه خسا
من المرأة يقينا فلا أثر لدونها ولا مع الشك والخمس ضبطها بالعرف فاعده العرف
رضعة فذلك وما لا فلا فلو قطع الرضيع اعراضا أو قطعت المرضعة عليه تعدد الرضاع
وإن لم يصل منه إلى الجوف إلا قطرة فاشاع بين العامة من أنه لا بد من الشبع
فيما طرأ أصل له وإذا ثبت ما ذكره من أن المرأة المرضعة أم الرضيع وذو اللبن أباه
وتسمى الحرمة من الرضيع إلى أصولهم وأفرعهم وأحواشيهم ما نسبوا ورضاعا
وسواء في فروع المرضعة وصاحب اللبن وحواشيهم ما كان موجودا مع الرضيع
وما كان موجودا قبله وما يوجد بعده لأنه صار أمه وأولادها أخوة وأخوانه
ولهذا قالوا

مطلب إذا لم يتيقن المرأة
برضاع الولد فلا يقرب به
التحريم الخ

مطلب إذا ثبت الرضاع
بالشروع فما حد المحرم منه
الخ

وينتشر التحريم من مرضع إلى * أصول فصول وأحواشي من الوسط
أو بمن له در إلى هذه ومن * رضيع إلى ما كان من فريعه فقط
وانما أوضحنا لك ذلك لأننا رأينا وسمعنا من يغلط فيه والله أعلم (سئل) في صبي
رضع من امرأة رضاعا محرما ثم أنه كبر وأراد أن يتزوج من بنات المرضعة فهل له
أن يتزوج بهن أو ذلك باخبار المرضعة وقد وقع العقد (أجاب) حيث كان الرضاع
خمس مرات يقينا عرفا وكان قبل بلوغ الولد حولين صارت المرضعة أم الرضيع
فحرم عليه بناتها الموجودات قبل الرضاع وبعده ومعه لأنها صارت أمه ولا يشترط
في الرضاع أن يكون مشبعا ولو قطرة خلافتهم العوام ذلك وهذا حيث ثبت
بالوجه اشترعى الرضاع أو صدق المرضعة ولا عبرة بالعقد لأنه باطل وجرت عادة الله

مطلب لا يجعل لمن رضع
من امرأة خمس رضعات
الزوج بيناتها ما علق الخ

في خلقه أن كل من والس وأخذ المحرمة عليه بالرضاع لا يبارك له فيها ولا يرى له
منها ذرية وقد قال صلى الله عليه وسلم في نحو هذه الصورة دعها اليس وقد قيل فإن
ثبت الرضاع حرمت شرعا والاقالا ولي تركها للورع والله أعلم (سئل) عن
رجل يقال له موسى رضع رضاعا شرعيا من امرأة يقال له غنمية ولها بنت يقال لها
نصرة كانت معها قبل أن يرضع منها موسى ثم تزوجت نصره وجاءت لها بنت فهل
لموسى أن يتزوج بها (أجاب) لما رضع موسى الرضاع المحرم شرعا من غنمية صارت
مما هو أولادها الموجودون قبله وبعده ومعه أخوة له وأخوات نصره أخت
موسى من أمه رضاعا وبنتها بنت أخيه رضاعا فلا تحل بنت نصره لموسى اتفاقا
والله أعلم (سئل) في امرأة لها أخ قالت أنها أرضعته مرة أو مرتين ثم أنكرت
ذلك وحلفت أنها ما أرضعته ولا أخيهابنت ولها ابن تريد أن تأخذ بنت أخيهابنتها
فهل ما ذكر يحرم بنت الأخ على ابن الأخت (أجاب) لا تحرم عندنا معاشر
الشافعية الأخس رضعات يقينا عرفا فلا تحرم الرضعة الواحدة أو الرضعتان
أو غيرها سواء قررت المرضعة أم أنكرت فلا تحرم بنت أخيهابنتها على ابنها بما ذكر
والله أعلم (سئل) عز رجل أو أذر واج بنت فقالت له أخته وامرأة أخرى
أرضعتهما ولم يبين مقدار الرضعات فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان أخبرتنا
عن خمس رضعات عرفية وان لم تكن مشبعة يقينا وصدقهما احرمت عليه لانها
بنت أخته وان لم يصدقهما أو لم تخبرا بالعدد المذكور بل بأقل أو سكتا لم تحرم عليه
ولكن لا يخفى الورع والله أعلم

(كتاب النفقة)

(سئل) في رجل ساكن الرملة متزوج ببنت قاصرة دخل بها يريد أن ينقلها
الى بيت المقدس باذن أبيها فهل حيث كان مأموها عليه أو أوقاها بمجل صدقها له
ذلك (أجاب) نعم يجوز للرجل المذكور قلة زوجته ولو فوق مسافة القصر
بشرط أمن الطريق وأن يكون مأموها والله أعلم (سئل) في رجل تزوج
امرأة واعسر بحال مهرها فهل لها طيب فسخ النكاح (أجاب) حيث ثبت
اعسار الزوج عند ما كتم شرعي وهو انقاضي أو المحكم فلا بد من الرفع اليه فيهل
الرجل الذي هو الزوج ثلاثة أيام ولو بدون طلبه ثم يفتح القاضي أو المحكم أو هي
بأذنه صبيحة الرابع ثم ان لم يكن في الساحة قاض ولا محكم ففي الوسيط لا خلاف
في استقلالها بالفسخ والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن زوجته ولم يترك لها
نفقة ولا مال له تنفق على نفسها منه فهل لها اذا وجدت شهودا وتشهد لها بنفقة

مطلب رجل رضع رضاعا
شرعيا من امرأة فهل يحرم
عليه بنتها أو الأخ

مطلب امرأة لها أخ قالت
انها الخ

مطلب رجل أراد زواج
بنت فقالت الخ

كتاب النفقة

مطلب رجل تزوج امرأة
واعسر بحال مهرها الخ

مطلب رجل غاب عن
زوجته ولم يترك لها نفقة
الخ

زوجها وأمه لا يملك إلا أن شيئا فسخ نكاحها (أجاب) حيث ثبت فقر الزوج
عندما حكم الشرع بشهادة الشهود والعدول وقولهم نشهد أنه فقير إلا أن ويجوز
لهم ذلك كان لحكم الشرع أن يفسخ نكاحها أو يأذن لها ففسخ والله أعلم
(سئل) في رجل عقد على بنت من أبيها ودفع بعض صداقها ولم يدخل بها
وتركها وذهب إلى بلدة أخرى فرفع أبوها أمرها للحاكم الشرعي وأقام بينة على
اعسار الزوج ففسخ نكاحها ثم حضر الزوج المدكور وأقام بينة أن له مالا بالبلد
يفي بالصداق فهل والحالة ما ذكر يكون الفسخ باطلا وإذا قلتم نعم وعقد عليها آخر
فهل العقد صحيح أو باطل (أجاب) هذا الفسخ الواقع للنكاح الأقل باطل من
وجهين أحدهما أنه لا بد في وجوب النفقة من التمكن وهو في الحاضر به مرض
المطابقة للواطية البالغ أو وليها إن لم تكن بالغاً وفي الغائب بكتابة القاضي له ووصول
الخبر إليه فإن لم يكن معلوما كتب القاضي لقضاة البلاد الذين ترد عليهم القوافل
عادة وهناك يوجد هذا الأمر الثاني حيث تبين أن له مالا بالبلد وإن لم تعلمه الزوجة
ولم تقدر على الأخذ منه تبين بطلان النكاح الثاني كما اعتمده ابن حجر في العقد الواقع
ثانياً لا عبرة به والله أعلم (سئل) في رجل تزوج امرأة بمهر معلوم ودفع من
المهر حصّة ثم غاب وفسخ عنه ما حكم الشرع بالاعسار من غير مكاتبة إلى قضاة
البلاد ولا بحث عن أحوال الزوج لأنه لم يدخل بها ثم حضر الزوج وعرضت نفسها
عليه فاعسر بباقي المهر فهل الفسخ الأقل باطل وهل إذا ثبت عند ما حكم الشرع
اعساره بباقي المهر فهل يفسخ نكاحها وإذا لم يوجد قاض هل يجوز التحكيم في هذه
المسئلة (أجاب) الفسخ الواقع من القاضي قبل دخول الزوج بالزوجة وقبل
بحثه عنه ومكاتبته قضاة البلاد الذي هو فيها إن علم وإلى البلاد الذي ترد عليهم
القوافل عادة باطل لعدم وجوب النفقة لأنها لا تجب إلا بالتكفي ولا تمكيني مع
غيبته وعدم البحث عنه فالزوجة باقية على ذمة الأول ثم إن دفع لها باقي المهر فهي
زوجه والارفعت أمرها إلى ما حكمكم وهو ما يرتضيه الخصمان فيصير حكمه
كالقاضي يجب العمل به فإذا ثبت عند أحدهما اعساره بالمهر كله أو بعضه
أو بالنفقة أمهله ثلاثة أيام ليتحقق اعساره ثم بعد الامهال يفسخ القاضي أو هي
بأذنه صبيحة الرابع نعم إن لم يكن في الناحية قاض ولا يحكم في الوسيط لا خلاف
في استقلالها بالفسخ وأنه أعلم (سئل) في ولد غاب عن والده المعسر ولم
يترك له ما ينفقه عليه فهل للقاضي أن يأذن له في القرض ويصير ذلك ديناً في ذمة الولد
(أجاب) نعم للقاضي الأدن في الافتراض للوالد ويرجع على ولده بذلك لأن نفقة

مطالب رجل عقد على
بنت من أبيها الخ

مطالب رجل تزوج امرأة
بمهر معلوم الخ

مطالب ولد غاب عن والده
المعسر الخ

الوالد على الولد وان قدر على الكسب فلا يكلفه لانه ليس من المصاحبة بالمعروف
 المأمور بها الواضطر للوالد الى الاذن وجب الاذن له لانه من ضرورة معاشه ويثاب
 على ذلك وله أن يقتصر للوالد ويدفع له ذلك ويرجع على الولد كما نص عليه ائمتنا
 متوننا وشروحا والله أعلم (سئل) في بكر بالغ عقد عليها رجل فعرضت
 نفسها عليه بأن يدفع ما بقي من صداقها ويتسلها فامتنع من ذلك فهل يجب
 مؤنتها عليه من عرض نفسها عليه (أجاب) نعم يجب لها من حين العرض
 الكسوة والنفقة والمسكن وان لم يتسلها ويكفي في العرض التمكين وهو أن تقول
 المكلفة أو الصغرى أو وليهما متى دفعت المهر مكنت والله أعلم (سئل)
 في ابنتين قاصرتين لهما أمان وعم فقير فهل يجب على أميهما كفالهما أو على العم
 (أجاب) نفقة القاصرتين والقيام بهما بالحضانة الكبرى والصغرى واجب
 على الأمين ليس على العم منه شيء وان كان غنيا كل ذلك حيث لم يوجد أب أو جد
 والا كان ذلك عليهما أو على أحدهما حيث كان غنيا والله أعلم (سئل)
 في نساء القري تكلفهن أزواجهن لحب حطب وطحن وحصيد وهو ذلك من
 الاعمال الشاقة فهل لهم ذلك (أجاب) لا يجوز لئن يؤمن بالله واليوم الآخر
 أن يكره زوجته على شيء من ذلك ولا غيره لان المقصود من النكاح الولد والوطء
 وكف النفس عن المحرمات ودفع الشهوة وليس عليهما من الاعمال شيء بل على
 الرجل مؤنة طحن الحب والتخيز وان باعت الحب ويلزم الزوج مؤنة طبخ اللحم
 في توابعه والا كلة الطبخ كقدر ومغرفة وانا وقصعة وللشرب ككوز وجرة والله
 أعلم (سئل) في رجل تزوج بكرا زواجا شرعيا واختلا بها خلوة صحيحة ولم يزل
 بكارتها وغاب عنها وتركها بالانفقة وكسوة فهل والحالة هذه اذا رفعت أمرها الى
 حاكم شافعي وطلبت منه فسخ النكاح يحجبها بذلك ولو لم يزل بكارتها وكفى الخلوة
 الصحيحة أولا بد من ازالة البكارة ووطئها بالفعل ما الحلال (أجاب) ازالة البكارة
 ليست بشرط في وجوب النفقة وانما الشرط التمكن فلما حصل وجبت النفقة بها
 وكان حاضر افظاها سر وان غاب وشهد شاهدان أنه معسر الا أن ويجوز لهما هذه
 الشهادة اعتمادا على ما كان وثبت ذلك عندما كم الشرع كان لها بعد الا مهال
 ثلاثة أيام فسخ النكاح وللحاكم الشرعي فسخه أيضا والله أعلم (سئل)
 في امرأة رفعت أمرها لحاكم حنفي ناب عن قاض فنصب رجلا شافعيًا ليفسخ لها
 النكاح فثبت اعسار الزوج الغائب بشهود عدول وأذن لها في الفسخ بعد ثلاثة
 أيام ففسخت فهل صح الفسخ أم لا لكون النائب لم يأذن له في خصوص استنباط

مطلب في بكر بالغ عقد
عليها الخ

مطلب في ابنتين قاصرتين
لهما أمان الخ

مطلب في نساء القري
تكلفهن أزواجهن الخ

مطلب رجل تزوج بكرا
زواجا شرعيا الخ

مطلب امرأة رفعت أمرها
لحاكم حنفي الخ

الثاني في ذلك (أجاب) حيث ثبت عند القاضي اعسار الزوج كان لها الفسخ
بنفسها ولا تحتاج لقاض في ذلك لا حنفى ولا شافعى قال ابن حجر فان فقد قاض
ومحكم يحلها أو عجزت عن الرفع اليه كان قال لا فسخ حتى تعطى مالا كما هو ظاهر
استقلت بالفسخ للضرورة وينفذ ظاهره وكذا باطنا لما دار على وجود الاعسار
وثبوته فان وجد القاضي أو المحكم فذاك والا وكان يأخذ مالا كافى هذا الزمان
قلها الاستقلال بالفسخ قال في البسيط لا خلا فيه والله أعلم (سئل) في رجل
دفع لامرأة حصاة دراهم مما لها على زوجها من واجب نفقتها بوجوب حجة شرعية
ثم ادعى الدافع أن الزوج لم يأذن فهل يعمل بقوله (أجاب) ليس للرجل رجوع
على المرأة بما دفع لها لانه ان دفع عن دين الرجل فالامر ظاهر وان دفعه من غير
اذن من ماله فلا رجوع له أيضا لان الاجنبى له أن يستد الدين عن المدين كما صرح به
الائمة والله أعلم (سئل) عن رجل خطب بـ كرامن أبيها ثم غاب فادعى
أبو البكر في غيبته أنه زوجها منه وأقام بينة بذلك ثم ادعى أنها عادمة الفراش
والنفقة وفسخ عنها فهل ذلك الفسخ صحيح وإن زوجها من غيره يصح النكاح وما
الحكم في ذلك (أجاب) حيث فسخ الحاكم بمجرد الغيبة لا يصح الفسخ وهذه
يقع الخطأ فيها كثيرا ووجهه عدم وجوب النفقة في هذه الابد استفحص ومكاتبه
القضاء للرجل حيث علم والا فالى البلدان التي ترد عليها القوافل عادة والله أعلم
(سئل) في رجل تزوج من نابلس امرأة وأراد يبعها الى البر فهل له ذلك
(أجاب) نعم له ذلك ويجب على المرأة أن تخرج مع زوجها الى البر حيث أمنت
على نفسها بأن يكون له حجة تقيمها وتأم على نفسها من الطريق وأن يكون السفر
بها في غير البحر وله السفر بها ولو غير نقلة وعبارة ابن حجر ومن التشويز أيضا امتناعها
من السفر معه ولو غير نقلة كما هو ظاهر لـ كن بشرط أمن الطريق والمقصود لم
يخش من رآه ضررا يبيع التميم أو يشق مشقة لا تحتل عادة ثم قال نقلا عن
النفق في فتاواه اذ دفع الرجل لامرأته صداقها فليس لها الامتناع من السفر معه
انتهى وظاهر ذلك أن له أن يسافر بها من مدينة لقبرية وبادية وعكسه المفهوم
بالاولى منه بالشروط المارة والله أعلم (سئل) عن رجل عقد على امرأة
وناب عنها قبل الدخول بها وله في بدله مال وفسخ عنها في غيبته فهل الفسخ صحيح
(أجاب) هذا الفسخ باطل من وجهين أحدهما وجود المال له وشرط الفسخ
الاعسار الثاني أنه لا بد من وجوب النفقة وقبل الدخول لا نفقة لها ان لم يوجد
الشرط وهو البحث عن الزوج وفرض القاضى والله أعلم (سئل) في منير

مطلب رجل دفع لامرأة
حصاة دراهم الح

مطلب رجل خطب بكرا
من أبيها الح

مطلب رجل تزوج من
نابلس ويريد نقلها الى البر
الح

مطلب رجل عقد على
امرأة وغاب عنها الح

في حصانة أمه لكون أبيه باطلة هانم تزوجت بآخر ولها مدة تنفق عليه فهل لها
 الرجوع على أبيه بما أنفقت (أجاب) قال في المنهج وشرحه لشيوخ الإسلام ولا
 تصير أي نفقة القريب بفواتها دينا عليه لأنها مواساة لا يجب فيها التملك إلا
 بافتراض قاض بنفسه أو مأذونه لغية أو منع فأنه لا يصير دينا وعدلت عن تعبيره
 بفرض القاضى بإفقاء إلى تعبيره بافتراضه بالقاف لأن الجمهور على أنها لا تصير دينا
 بفرضه خلافا للغزالي في بعض كتبه والله أعلم (سئل) عن امرأة تريد من
 زوجها أن يفرض لها دراهم معلومة في مقابلة ما لها عليه من المؤن وتريد أن ترفع
 أمرها لحاكم الشرع أن يفرض لها ذلك والحال أن الزوج يقوم بكفايتها
 بحسب حاله فهل تجاب لذلك (أجاب) نفقة الزوجة معلومة مقدرة شرعا طعاما
 وغيره بحسب حال الرجل يسارا وعسارا وتوسطا فان حصلت كفايتها بأكلها
 معه فذلك واء قلها مقدرها الشرعي المعلوم بحسب حال الرجل وأما طلب الدراهم
 فليس لها ذلك ولا يجيبها حاكم الشرع لمرادها كتموم معلوم والله أعلم (سئل)
 عن رجل تزوج امرأة من مدينة غرة فهل له أن ينقلها إلى قرية من قرى الريف
 (أجاب) نعم إن كان الرجل آمينا والطريق أمنا كان له نقلها للقرية بل والبادية
 قال ابن الصلاح له نقل زوجته من الحضرة البادية وإن كان عيشتها خشنا لأن لها
 عليه نفقة مقدرة لا تزيد ولا تنقص نقله عنه ابن حجر والله أعلم (سئل) في رجل
 مات وترك زوجته حاملا فهل تستحق نفقة حتى تضع ككالبائين أولا ويفرق
 بينهما (أجاب) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها مؤنة من نفقة وكسوة لخبر
 ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة رواء الدارقطني ولأنها بائنة بالوفاة والقريب
 تسقط مؤنته بها والله أعلم (سئل) في بئير لهما في ذمة أبيهما ما دين من
 تركته أمهما أو قد حصل له خلل في عقله بحيث صار لا يحسن التصرف فحجر
 القاضى عليه وأقام وليه مقامه يتصرف في ماله وأذن له أن يصرف على المحتل
 عليه وعلى أولاده وزوجته وأمه في كل يوم مبلغا معلوما ثم مات والاكن بقية
 الورثة يريدون أن يحسب الولي على البنتين ما فرضه القاضى من دينه ما ليسكون
 ما خافه تركته يقسم بين جميع الورثة والبنتان تقولان نفقتنا واجبة على أبينا
 وديننا باق يخرج من التركة وما بقي فهو وارث عن أبينا فما الحكم في ذلك (أجاب)
 أعلم أن نفقة الفرع إنما تجب على الأصل بشرطين أحدهما أن لا يملك الفرع
 النفقة والثاني أن لا يكون له قدرة على الكسب فإذا وجد الملك أو القدرة على
 الكسب فلا تجب نفقة الفرع على الأصل ولا سيما أن الأصل هنا محجور عليه

مطالب عن امرأة تريد
 من زوجها أن يفرض لها

مطلب عن رجل تزوج
 امرأة من مدينة الخ

مطالب في رجل مات
 وترك زوجته الخ

مطلب في بنتين لهما
 في ذمة أبيهما الخ

يُجيب على وليه أن تصرف له بالمصلحة وليس منها ضياع ماله فيما يجب عليه فيجب
على البنيتين نفقتهما من خالص مالهما الماعلم والله أعلم (سئل) في رجل غاب
عن زوجته مدة طويلة من غير نفقة ولا منقح وهي ملازمة لمسكنها فهل تصير
نفقتها عليه دياوان لم يفرضها القاضي (أجاب) صرح العلماء بأن نفقة الزوجة
على الزوج دين عليه ولو كان معسرا لا نال إعساره ولا يسقطها فلا يسقط غير
المسكن بمضي الزمان سواء لم يفرضها قاض وهو ظاهر لأنها من قبيل الدين في مقابلة
حبسها أم فرضها لأن فرضه تأكيدي للوجوب لا متوقف عليه فلها الرجوع بها
عليه حتى لو أبانتها رجعت عليه بها والله أعلم (سئل) عن رجل أسرو له
زوجة وله أم فهل يلزمها نفقة زوجته المذكورة (أجاب) لا يلزمها نفقة زوجة
إنها مطلقا لأنها لا يلزمها إعفافه فلا يلزمها نفقة زوجته والله أعلم (سئل)
في رجل له زوجة في بيت عمها يطالبها المسكنه فتأني فهل لها عليه كسوة ونفقة
ويجب عليها الرجوع إلى مسكنه (أجاب) صرح العلماء متوناً وشروحاتاً بأن
خروج المرأة من سكنها بلا إذن من زوجها يسقط نفقتها وكسوتها وسائر ما يجب
لها إذا كان بلا عذر فيجب عليها الرجوع إلى مسكنها في الصحيحين إذا دعي
الرجل امرأته إلى فراشه فلم تأت له غنم الملائكة حتى تصبح وفي رواية إذا باتت
المرأة هاجرة فنراش زوجها فتأني عليه إلا كان من في السماء ساخط عليها حتى
يرضى زوجها أو ورد التي يسخط عليها زوجها لا تقبل صلاتها حتى يرضى عنها
وورد أيضاً أول ما تسأل المرأة يوم القيامة عن صلاتها وعن بعائها والله أعلم
(سئل) في رجل غاب غيبة انقطع خبره وله حصص في دار وكرم وله أولاد
وزوجة قاعدة على أولادها يشتغلون وسفقون عليها وليس لها اختيار في فراقهم
وأهلها يريدون أن يفرقوا بين أولادها وبينها ويقولون لها افسخي النكاح حتى
نزوجك فما الحكم (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولدها
فرق الله بينه وبين أخته يوم القيامة وهذه المرأة لا يجوز فسخ نكاحها لأمور
منها أنه لا بد من طلبها الفسخ ولم تطلب ومنها أنه لا بد من إعسار الزوج وحيث
وجد له مال فلا إعسار ومنها أن المقطع الغيبة المجهول حاله لا يفسخ نكاحه فن
فسخ نكاحها فحكمه مفسوخ وأمره منسوخ وقد حارب الله ورسوله وحرّم المرأة
على زه حيا وهي حلال له وحالها للغير وهي حرام عليه فليأذنوا بحرب من الله
ورسوله على الرسول إلا البلاغ وما على العلماء إلا البلاغ عن الرسول صلى الله
عليه وسلم والله أعلم (سئل) في امرأة غاب عنها زوجها ولم يترك لها نفقة

مطلب رجل غاب عن
زوجته الخ

مطلب رجل أسرو له
زوجة الخ
مطلب في رجل له زوجة
في بيت عمها الخ

مطلب رجل غاب غيبة
انقطع خبره الخ

مطلب امرأة غاب عنها
زوجها الخ

وليس له عقار يتحصل منه شيء وهو فقير معدم فهل اذا شهدت النفقة يفسخ عنها
القاضي (أجاب) اذا شهدت البينة الشرعية بأن زوجها ليس لها يتفق عليها
منه وأنه فقير معدم الا أن لا يملك نفقة نفقة ففسخ نكاحها بعد ثلاثة أيام تهمل المرأة فيها
وبعدها اما يفسخ الحاكم نكاحها أو يقول لها افسخي نكاحك ويجوز للشهود
اعتماد الاستصحاب لان الاصل بقاؤه فقيرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
طلق زوجته حاملا لاطلاقا ثلثا ويدعي أن أباهما أبراه من نفقة الحمل فهل يسرى
عليها ابراء أبيها (أجاب) نعم يجب للحامل المباشرة نفقة لها أي لنفسها بسبب
الحمل لقوله تعالى وإن كن أولات حمل فأنفقوا عليهن حتى يضعن حملهن ولا عبرة
بما وقع من أبيهما من الابراء لأمري من أحدهما أنها ليست له والثاني أنه ابراء من
الشيء قبل وجوبه لانهما تجب بعجز كل يوم حتى لو أبرأت الزوجة منها قبل وجوبها
لا يصح ابرؤها لما علم والله أعلم (سئل) في رجل له أربع نسوة فرض القاضي
لأحدها من بحضرة الزوج عليه نفقة معينة بعد الطلب من الزوجة كل يوم قدرا
مسمى وأذن لها بالاستدانة والانفاق والرجوع على الزوج بذلك وكتب لها
مكاشرة وهي ساكنة عند أهلها باطلاق الزوج لها في ذلك ومضى مدة ولم يدفع
لها من المفروض شيئا فرفعت أمرها للقاضي تطلب النفقة المستدانة من الزوج
فطلقها طلاق رجعية ونزع به هذا الطلاق سقوط المفروض عنه المتجه في المدة
الماضية الى وقت الطلاق فهل حيث أذن لها القاضي بالاستدانة واستدانت ذلك
وانفقته بنية الرجوع على الزوج لا تسقط النفقة المذكورة بهذا الطلاق ولها
الرجوع عليه بذلك ولا عبرة بنزع المكاشرة الشرعية أن يجيبها لذلك (أجاب)
حيث لم تكن الزوجة ناشئة بأن كانت في طاعة الزوج فنفقة ثابتة لها لانها
في مقابلة حبسه لها سواء فرضها قاض وهو ظاهر أم لم يفرضها المأمر والله أعلم
(سئل) في رجل له زوجة بالقدس الشريف ليس له بها كسب فهل له
نقلها لتلبس لبس ليسير الكسب لها وهل يجب عليه اجابته لذلك وهل اذا امتنعت
من النقلة تكون ناشئة (أجاب) قال ابن حجر قال ابن الصلاح له نقل زوجته من
الحضر الى البادية وإن كان عيشها خشنا لان لها عليه نفقة مقدرة انتهى اذا علمت
ذلك كان له نقلها الى نابلس بالطريق الاولى لان عيشها خير من عيش البادية
بكثير ولانها اضبط وأطوع للحكام والذي بها يسر من البادية ثم قال ابن حجر ومن
الفشور أيضا امتناعها من السفر معه ولو تغيرت نقله كما هو ظاهر لكن بشرط أمن
الطريق والمقصود أن لا يكون السفر في البحر الملح الا أن غلبت فيه السلامة

مطلب رجل طلق زوجته
حاملا الخ

مطلب رجل له أربع
نسوة فرض القاضي الخ

مطلب رجل له زوجة
بالقدس الشريف الخ

مطلب رجل غاب عن
زوجته غيبة طويلة

ولم يثبت من ركه به ضرر ابيح التيمم أو يشق مشقة لا تقتل عادة والله أعلم
(سئل) في رجل غاب عن زوجته غيبة طويلة فرفعت أمرها لحاكم شافعي
ليفسخ نكاحه لكونه تركها بلا نفقة ولا منفق وأحضرت رجلين خليل بن يوسف
القاجي وعلي بن حسن العككافي وشهدا لها وصورة شهادتهما أن محمد اغاب عن
المدنية من مدة أربع سنوات وأنه تركها بلا نفقة ولا منفق شرعي ولم تجد من
تستدين منه وترجع بذلك عليه وأنه معسر وأنها غير ناشرة ولم يرسل لها شيئا
قل ولا أجل ففسخ لها الحاكم الشافعي وزوجت من آخر ثم حضر الزوج المفسوخ
نكاحه وظاهر أنه غني وأن له أسبابا عند الزوجة أفترت له بها وأعطته له بحيث
يمكن منها النفقة من نحاس وغيره وله أيضا جدار وعقار في بلده فهل الفسخ صحيح
وان قلتم لا ترجع المرأة الى زوجها الا قول ويتبين ابطال الحجج والحكم الذي وقع
على ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه الا قول أن القاضي لم يبين أنه يعلم
عدالتهما أو أنهما ازكيان عنده لان ذلك واجب في الشهادة اذ شرطها عدالة
الشهود فان علمها القاضي عمل بها والا لمطلب التزكية وجوبا وهي مشروحة
في كتب الفقه الثاني أنه لا يكفي في الشهادة أن الزوج معسر بل لابد أن يصرح
في شهادتهما أنه معسر الا أن أي حال الشهادة كما صرح به غالب أثبتنا كالرمل
وابن حجر وغيرهما ولم يذكر الا أن فهي باطلة الثالث تبين كذبهما بما له من
المال عند الزوجة ومن العقار الرابع أنه متى حضر المفسوخ نكاحه وادعى
أن له مالا بالبلد واثبت ذلك بالوجه الشرعي وان لم يقل خفي على بيعة الاعسار يتبين
بطلان الفسخ وعيارة ابن حجر حضر المفسوخ نكاحه وادعى أن له بالبلد مالا خفي
على بيعة الاعسار لم يكفه حتى يقيم بيعة بذلك وبأنها بعلمه وقد راعى عليه فحينئذ
يبطل الفسخ قاله الغزالي وفي الاحتياج الى قيامه البيعة بعلمها وقد راعى ظاهرا
لأنه بان بيعة الوجود أنه موثرو هو لا يفسخ عليه وان تعذر تحصل النفقة منه انتهى
وظاهر أنه لا فرق بين أن تزوج با آخر أم لا ويتبين بطلان النكاح وان حصل
منه وطء يكون وطء شبهة لها عليه به مهر المثل وترجع للزوج لان عقد نكاحه
محقق فلا يزال الابيقين فحيث ظهر أن عند الزوجة أمتعة تنافي منها لها النفقة
الواجبة لها ولو فيما قل من الزمان تبين بطلان الدعوى والشهادة وان كانت
في نفسها صحيحة وبطلان الحكم المترتب على ذلك لبطلان الاصل وهو الدعوى
وعيارة ابن حجر ولا فسخ بغيبة من جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بيعة أنه
غاب معسرا فلا فسخ ما لم تشهد باعساره الا أن وان علم استناده لا الاستصحاب

أوذ كربة تقوية لا شكا فليتنق الله أولا القاضي الذي تعرض عليه مسئلة الفسخ
 فيقرر الدعوى قبل أن تصيبه السأوى والنظر لمراد الله تعالى من اجراء الاحكام
 الشرعية لا لاخذ المصنوع الذي هو أعظم البلية والا كان مثله مثل هاروت
 وماروت يفرقان بين المرء وزوجه ومثله الشهود فليحذروا انتقام المعبود ولا ينظروا
 الى الدرهم والدنار بل السيران في أودية النار ويكون كل مثل ديوت وقرنان حيث
 حرما واحدا بالزور والبهتان والله أعلم (سئل) في رجل تزوج بنتا ودخل
 عليها فبغته نفسها وهي مطيعة لوط ففلقها أبوها المنزلة وهي أيضا مانعة نفسها فهل
 عليه نفقة وكسوة وهل عليه أن ينام معها في منزل أبيها (أجاب) فص العلماء
 قاطبة أيدهم الله تعالى أن مؤنة الزوجة من كسوة وغيرها تسقط بالنشوز وهو
 خروجها عن طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وان لم تأثم كصغيرة أو مجنونة كمنع
 تمتع ولو بلبس وخروج من مسكنها بلا اذن ويحلف الزوج عند الاختلاف
 في التمسكين على عدمه فيصدق لان الاصل وجوب طاعة زوجها عليها وتسليم نفسها
 له بالتمتع والوطء كما في الحديث الشريف أيما امرأة باقت هاجرة فرائس زوجها
 لعنتها الملائكة وفي الحديث لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد
 لزوجها فإدامت مانعة نفسها من زوجها فلا نفقة لها ولا كسوة وتعصى الله
 بذلك ان كانت مكلفة وعلى وليها أمرها بطاعة الزوج وللزوج ضربها عند تحقق
 النشوز لقوله تعالى واللاتي يخافون نشوزهن فعضوهن واحبروهن في المضاجع
 واضربوهن وليس للزوج موافقة الاب على سكنها في داره لما عليه من المنعة
 والعار بل يسلمها له منزله بعد النصح لها والموعظة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 أذن لزوجته أن تنتقل لبيت أهلها ففعلوها ومكنت ثلاثة أشهر عندهم ثم طلقها
 فهل لها عليه نفقة وكسوة ومتمعة أولا (أجاب) لا ريب أن نفقة الزوجة
 وكسوتها من باب التملك فإذا دفعها الزوج فذاك والى كآفة في ذمته وينا تطلب
 منه متى شامت وكذلك لها المتعة اذا طلقت بقدرها القاضي بما يراه بحسب حال
 الزوج والله أعلم (سئل) في بنتين قاصرتين لهما أخوان كاملاز وللبنتين
 حصة في دارهن سكنهما وليس لهما ما يمانان منه الحصة البيت والاخوان فهل
 المؤنة لهما على الاخوين أم تباع الحصة في النفقة (أجاب) حيث كان
 للقاصرتين ما يتحصل منه لهما النفقة فلا يطالب أحدهما بنفقة حتى لو كان أبا
 أو جد بل النفقة في مالهما من عقار أو غيره فتباع الحصة بالخط والانصاف وتصرف
 فيما بحسب الحال لا لائق بهما وليس على الاخوين مناشي والله أعلم (سئل)

مطالب رجل تزوج بنتا
 ودخل عليها الخ

مطالب رجل أذن لزوجته
 أن تنتقل لبيت أهلها الخ

مطلب بنتان قاصرتان
 لهما أخوان وحصة من
 دار الخ

في رجل من مدينة الخليل على تبيينا وعليه وعلى سائر الانبياء صلوات الملك الجليل
تزوج امرأة من مدينة الرملة ونقلها الى الخليل ثم اتها خرجت في غيبته وتوجهت
الى الرملة من غير اذنه فهل تكون بذلك ناشرة تسقط مؤنتها (اجاب) صرح
أئمتنا متواتروا وشروا بان نشوز المرأة يسقط النفقة والكسوة قال في المنهج وشرحه
وتسقط مؤنتها بنشوز أي خروج عن الطاعة للزوج ولو في بعض اليوم كمن قنع
ولو بلبس وكخروج من مسكنها بلا اذن منه لمسالن عليها حق الحبس في منابله
وجوب المؤن الاخر وجال عذر كخوف من انه دام المسكن أو غيره وتسقط بسفر ولو
بأذنه لخروجها عن قبضته واقبالها على شأن غيره لا ان كان معه ولو في حاجتها
وبلا اذن أو لم يكن معها وسافرت بأذنه لحاجته ولو مع حاجة غيره فلا تسقط مؤنتها
والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع بها قتل ونهب وقتل أنفس وهدم أما كن
وهجوم على الحریم وقطع الجلب وبعض أهل البلد خرج منها وبقي الباقي وفي غالب
الافاق تفع الغارات بين من خرج ومن بقي وغلبت الاسعار غالبا فصار الانسان
لا يأمن على نفسه ولا على ماله ولا على دينه ولا على عرضه فهل اذا خرجت امرأة
والحالة هذه أو أخرجهما ولم يبا خوفا على عرضها الى مدينة تأمن فيها على نفسها
وعرضها فهل بهذا الخروج تكون ناشرة وتسقط نفقتها وكسوتها وأن لم يأذن لها
الزوج (اجاب) اعلم أن الدين والمال والعرض والنفس والعقل والنسب
متفق على حفظها بين جميع الممال من المسلمين أهل الدين الحق ومن أهل دين
اليهود والنصارى وتسمى هذه الكليات الخمس أو الست وهي محل نظر السلطان
نصره الرحمن في سلطنته أن يحفظها على الناس ويقيم الحدود على المرتدين بالقتل
وعلى أخذ المال بالسرقه بقطع اليد وعلى أخذه بقطع الطريق بقطع اليد والرجل
من خلاف ويقيم الحد على الزاني المحصن بالرجم وغيره بالحد والتغريب وقتل
النفس بقتله ويحفظ على المسلمين أنفسهم فان لم يوجد سلطان يقيم هذه الحدود
الشرعية ولا قاض يجرى الحدود الشرعية في بلد من بلاد الاسلام وظهر بها ما ذكر
فلا يجوز ان يؤمن بالله واليوم الآخر أن يقيم بهذه البلدة ويجب عليه الخروج
منها حفظا لنفسه وماله ودينه وعرضه هذا على الرجال البالغين العاقلين فكيف
بالمرأة الضعيفة فحيث كان الامر كذلك وجب عليها الخروج حفظا لعرضها ودينها
فان رضى ان زوج كان ممن رضى الله عنه والا كان ممن غضب الله عليه وطرده
حيث لم يبادر بميانة عرضه بل لو كان الزوج أجنبيا عن الان الدفع عن العرض
واحب على كل انسان ولو كان أجنبيا عن المرأة وعبارة ابن حجر عطفاء على أن

مطلب لو خرجت المرأة
بغير اذن زوجها تعد
ناشرة الخ

مطلب بلدة وقع بها قتل
ونهب اخرجت منها
الزوجة لا تعد ناشرة الخ

يشرف البيت على الانهدام أو تخاف على نفسها أو مالها كما هو ظاهر من سارق أو فاسق ويظهر ان الاختصاص الذي له وقع كذلك يحتاج للخروج لذلك أو خشى علمه افتنة أو يحتاج الخروج لقاض لطلب حقها أو الخروج ان احتاجت الخروج لذلك وخشى عليها منه فتنة والزواج غير ثقة أو امتنع أن يعلمها أو يسأل عنها أجبره القاضى على أحد الأمرين ولو بالخروج معها أو يستأجر من يسأل عنها أو يخرجها معير المنزل لا متعة ظمناً أو يهددها بضرب ممتنع فتخرج خوفاً منه فخرجها حيثئذ غير نشوز لا مذر فتستحق النفقة الى آخره ومثله الرملى حرفاً بحرف فليس كل خروج مسقط للنفقة كما يقره المتشددون الذين ما بليت أقدامهم في طلب العلم فضلاً عن الخوض فيه فتأمل بانصاف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فذهبت لدار أهلها غضبي ثم انها عرضت نفسها على زوجها أن يأخذها فامتنع وأهلها كذلك يعرضونها عليه ويمتنع ولها مائة نفقة ولا منفق نحو أربع سنين من غير مانع من جهتها فهل تكون النفقة مقدرة عليه في المدة التي أظهرت المرأة فيها الطاعة (أجاب) متى عرضت المرأة نفسها على الزوج أو عرضها وليها اما ابتداءً أو بعد الفسوز ثم الرجوع الى الطاعة وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام فان عرضت عليه بأن عرضت المكلفة أو السكرانة نفسها عليه كأن بعثت اليه اني سلمت نفسي اليك وجبت مؤنتها من حين بلوغ الخبر انتهى فتؤنة الزوجة لا تسقط بمضى الزمن في هذه المدة التي أظهرت فيها المرأة الطاعة فتجب مؤنتها من أكل وشرب ولبس وآلة تنظيف وسائر ما يجب للزوجات والله أعلم (سئل) في امرأة مريضة لرجل وكل منهما راض من صاحبه والزواج قائم لها بما يجب عليه من مؤنتها فجاء وليها وأخذها من دارها في غيبة زوجها وادعى أنه باق عليه حصه من مهرها فلما أخذها جاء اليه رجل واتفق معه على أن يشهد له بأن زوجها معسر وأنهما عادمة للنفقة ليغسخ النكاح وينزوجه اياها فوافقه على ذلك وذهبت عند القاضي وفسخ نكاحها بساء على دعواهما ولم تعلم الزوجة والزواج بذلك ثم عجز رد ما وقع الفسخ المذكور عقد علم اوليها الرجل المدكور قبل انقضاء عدتها فلما علمت الزوجة بذلك وأراد وليها أن يدخلها على الزوج امتنعت والتجأت الى رجل كبير جاهها ومنع الزوج الثاني منها فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) هذا الفسخ باطل من وجوه شتى أحدها حيث وجد من الزوجة الرضى بطل من كل قاض القضا فان قضى حيثئذ قاض قضى عليه رب الارض والسما بما يوجب قضاءه الذي به قضى الثاني حيث

مطلب رجل ضرب
زوجه فذهبت لدار أبيها
الخ

مطلب امرأة مريضة
أخذها وليها من دارها
وادعى أن زوجها معسر
وفسخ نكاحها وزوجها
الخ

قلم الزوج بما يجب لها عليه فلا فسخ ولو كان ذلك بأكلها معه كما هو في غالب البلاد
 الثالث أخذ وليها لها من منزل زوجها مسقط لنفقة ما وكسوتها حيث كان برضاها
 والابن أخذها قهرا فهو آثم عاص بما فعل كما يقع كثيرا من السفهاء لأنها بعد
 الدخول بها لا تمكن أن تحبس المرأة نفسها على المهر كله ولا بعضه الرابع شهادة
 الرجل الواحد لا تكفي بمجردها وإن فرض أنه شهد معه آخر لا تصح هذه الشهادة
 لمافيها من جزالة فله القصد تزويجها الخامس أن الرجل إذا كان يمكن احضاره
 لمجلس الحكم فلا بد من احضاره السادس أنه لا بد من طاب الزوجة الفسخ فلا
 يكفي طلب وليها فقط السابع أنها لو رفعت الأمر هي إلى القاضي وثبت اعسار
 الزوج عنده فلا بد من رضاها بالفسخ بعد الامهال ثلاثا والا لو رضيت بالفقر لا يصح
 الفسخ لأن الضرر لاحق بها الثامن عقد الولي عليها قبل انقضاء عدة الزوج
 المفسوخ نكاحه على زعمه باطل بإجماع المسلمين ويدل ذلك على فسق الولي
 والزوج موافقته على إيقاع العقد في العدة فاستحق الولي والزوج من الله تعالى
 الويل والدمار والعار وغضب الجبار ثم المآل إلى النار وبئس القرار فلاتأس
 على القوم الكافرين وأما المرأة الممتنعة من ذلك فاسبغ الله تعالى عليها سترا وسهل
 لها أمرها وحفظ عايمها ونفسها وجعلها من أهل الجنة الذين لا خوف عليهم
 ولا هم يحزنون وأما الرجل المانع لها من هذا الباطل والمجير لها أجاره الله تعالى
 من كل سوء وحفظه في نفسه ودينه وعرضه وجعله من حزب الله المفلحين وأخذ
 الله يده أينما توجه يصادف خيرا وعزا وفخرا الصيامته عرض هذه المرأة وشرعية
 رسول الله صلى الله عليه وسلم والله الموفق أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته
 ثلاثا وله منها ولدان فطلبت من الأب زيادة على أجرة الحضانة والرضاع والحال أن
 الأب معسر وكسبه قليل ويريد الانفاق عليهم بقدر ما كانه فهل يجب الأب
 أو الذي يطلب الزيادة أو تجب هذه النفقة على الجد الغني مع وجود الأب الحاضر
 وهناك جدة أم الأب وتريد أخذ الولدين تبرعا لكون ولدها لا يقدر على الانفاق
 المطلوب بل على قدر حاله في الحكم الشرعي (أجاب) عبارة المنهج متناوشر حانصها
 لرم موثرا ولو بكسب يليق به ذكرا أو أنثى ولو بمعضا بما يفضل عن مؤنة ممونه من
 نفسه وغيره وإن لم يفضل عن دينه ويومه وليته كفاية أصل له وأن علا ذكرا أو أنثى
 وفرع له وإن نزل كذلك إذا لم يملك كاهها وكانا حريين معصومين وعجز الفرع عن
 كسب يليق به وإن اختلفا فإنه انتهى فأنت تراه مصرا بان الأصل وإن علا تلزمه
 نفقة الفرع وإن نزل إذا عجز عن الكسب وأما الزيادة على الكفاية فلا تلزم الأصل

مطلب رجل طلق زوجته
 ثلاثا وله منها ولدان
 فطلبت زيادة على أجرة
 الحضانة من الأب

ولا الفرع انما الواجب بحسب ما يليق به من مأكل ومشرب وملبس بما جرت به العادة والله أعلم (سئل) في رجل موثر تزوج بنتا قاصرا من أبيها ثم بلغت وأظهرت التسليم للزوج فهل يجب عليه نفقتها وكسوتها وأن يدفع حال مهرها فإن امتنع فهل لحاكم الشرع أن يجبره على ذلك (أجاب) حيث كانت الزوجة مطيعة للوطء وعرضت هي أو وليها نفسها على الزوج وجبت مؤنتها على الزوج وعبارة المنهج مع شرحه تجب المؤن على ما مر ولو على صغير لا يمكنه وطء للصغيرة لا توطأ بالتمكين لا بالعقد لانه يوجب المهر والعقد لا يوجب عوضين مختلفين ثم قال فلا فسخ بامتناع غيره موثرا أو متوسطا من الانفاق حضرا أو غاب فهو اعم من قوله لا فسخ يمنع موثران لم ينقطع خبره لا تنقضاء الاعسار المثبت للفسخ وهي متمكنة من تحصيل حقها بالحاكم انتهى فعلم أن الحاكم يجبره أن يتسلمها ويدفع لها المؤن مدة الامتناع ويدفع لها الحال من الصداق لان امتناع مثل هذا تعينت فيخرج ذلك الحاكم منه بالقهر ولا يجوز له أن يمنعها حقها مع قدرته ولا أن يجبر عليها لما في ذلك من الضرر الذي ترفعه الحكام من مثله والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن زوجة حامل فهل يجب لها نفقة في تركته حتى تضع (أجاب) ليس للحامل المتوفى عنها زوجها نفقة ولا كسوة ولا لها ولا للحمل وانما لها سكنها مدة العدة كما صرح بذلك في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عقد على بكر بالغ عقدا صحيحا وقبل الدخول عليه اغاب عنها غيبة طويلة نحو عشر سنين والا تنحتاج الى الاعفاف والنفقة ولا يعلم له محل في غيبته فهل يجوز لها الفسخ والحالة هذه (أجاب) الفسخ انما يكون بعد التسليم حتى تجب لها المؤنة وأما مثل هذه التي لم يدخل بها فطريقها كما قال في المنهج وشرحه فان غاب الزوج عن بلدها ابتداء بعد تمكينها ثم نشوزها وقد رفعت الامر الى القاضي وأظهرت له التسليم كتب القاضي لقضاة بلده ليعلمه بالحال فيجبي لها حالا ولو بناه لتسلمها وتجب المؤن من حين التسليم اذ بذلك يحصل التمكين فان أبي ذلك ومضى زمن امكان وصوله اليها فرضها القاضي في ماله وجعل كالتسليم لها لان المانع منه فان جهل موضعه كتب القاضي لقضاة البلاد الذي ترد عليهم القوافل من بلده عادة ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرضها القاضي في ماله الحاضر وأخذ منها كفيل بما يصرقه اليها لاحتمال موته أو طلاقه انتهى وفي ابن حجر فان لم يكن له مال حاضر احتمل ان يقال انه يقتصر عليه أو يأذن لها في الاقتراض والله أعلم (سئل) في رجل زوج ابنته لرجل ودفع من مهرها

مطلب رجل موثر تزوج بنتا الخ

مطلب رجل توفي عن زوجة حامل الخ

مطلب رجل عقد على بكر بالغ عقدا صحيحا

مطلب رجل زوج ابنته لرجل ودفع من مهرها الخ

ما شئ وبقي عليه ما تان وخسرون وهي بالغ لها مدة طويلة وهي مظهرة التسليم
فما الواجب على الزوج (أجاب) حيث كانت كما ذكر وأظهرت للزوج
التسليم وجب عليه أن يدفع لها بقية مهرها ويجب لها عليه سائر ما يجب للزوجات
من كسوة ومسكن ونفقة وغير ذلك والله أعلم (سئل) في رجل له امرأة
أخذها أبوها قهرا على زوجها مرة بعد أخرى ولها عنده مدة ثم أراد ردّها للزوجها
وطالب منه مؤنتها كسوة ونفقة سنة فهل له ذلك (أجاب) ليس للزوجة
كسوة ولا نفقة إلا ثلاث مسكن الزوج فتي خرجت منه بغير إذنه فلا نفقة ولا
كسوة بل هي ناشرة تأثم هي وأبوها بذلك لما في الحديث الشريف أيما امرأة باتت
هاجرة ففراش زوجها لعنتها الملائكة قال في المنهج وشرحه لشيخ الإسلام وتسقط
مؤنتها بنشور أي خروج من طاعة الزوج ولو في بعض اليوم وإن لم تأثم به كصغيرة
ومجنونة والنشور يمنع التمتع ثم قال والخروج من مسكنها بلا إذن منه لأن عليها
حق الحبس في مقابلة المون والله أعلم

﴿فصل في الحضانة﴾

(سئل) في أم أب وأم أم تريد أم الأب حضانة بنت ابنها تبرعا وأم الأم تريد
أن تأخذ الاجرة من يقدم منهما (أجاب) قال في الروض وإذا طلبت أم الأم أجرة
عليها وهذا كمتبرعة قدمت عليها فتقدم أم الأب المتبرعة على أم الأم التي تريد
الاجرة والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ثلاثا وله منها ابن وبنت
فأخذت الولد وسافرت به من الرملة إلى القدس للنقطة وأبوه ببلده الرملة فهل له أخذ
الولد منها (أجاب) قال في الروض وشرحه أو سافر أحدهما للنقطة ولودون
مسافة القصر فالأب أولى به وإن كان هو المسافر حفظا بالنسب ورعاية لمصلحة
التأديب والتعلم وسهولة الانفاق عليه حيث سافرت الأم فالأولاد للأب لما
ذكره الله تعالى أعلم (سئل) في أولاد قصر لهم ابن عم شقيق وخال فلن
تكون حضانتهم منهم (أجاب) الحضانة لابن العم لأنه وارث من العصبية
ولاحق فيها للخال لأنه من ذوى الارحام والله أعلم (سئل) في رجل عنده
ولد في حضانة فأمرته زوجته أن يذهب إلى بلد كذا فقال لها الزوج إن ذهبت
اليها تكون محرمة ثلاث سنين ولم يذهب الولد فهل يترقب على الزوج شيء
(أجاب) حيث أن المعلق عليه لم يوجد فلا شيء على الرجل على ما ذكر لا يقتضي
شيئا والله أعلم (سئل) في بنت قاصرا أخذت من يدها لها قهرها وأم وأخ
وعصبة فهل يجب على من هي تحت يده أن يسلمها لأمها وعصبتها (أجاب) نعم

مطلب رجل له امرأة
أخذها أبوها قهرا الخ

قوله إلا ثلاث ذكر منهما
واحدا وترك الاثنين
فليتأمل

فصل في الحضانة

مطلب أم أب وأم أم تريد
أم الأب الحضانة تبرعا الخ

مطلب رجل طلق زوجته
ثلاثا الخ

مطلب أولاد قصر لهم ابن
عم شقيق الخ
مطلب رجل عنده ولد
في حضانة الخ

مطلب بنت قاصرا أخذت
من أهلها قهرا الخ

حضانة الامة ولعصمتها أخذها تحت حجرهم سيانة لعرضهم لان للرجل أن يقتل دون ماله وعرضه وهو شهيد وعلى ولي الامر مضاهف الله له الاجران متزعا بمن هي تحت يده ويسلمها لمن ذكر لان العرض أحد الكليات الخمس التي هي تحت حماية ولي الامر وقد توافقت عليها الشرائع والمال جميعا والله أعلم (سئل) في رجل طلق زوجته ولها منه ولد صغير بلغ من العمر ما يثيف عن ست سنين حاضنة له أبت أن تربي الصغير مجانا والاب معسر وللصغيرة أم أب تقبل أن تربي مجانا هل يدفع للام أم للجدة (أجاب) الجدة التي تربي الصغير متبرعة من غير أجره تقدم على الام كما نص عليه عندنا ثمة اعلام والله أعلم (سئل) في أولاد نصير في حضنة أمهم وقد ميزوا ولهم عمة تطالب حضنتهم متبرعة عليهم بالنفقة والام تطالبهم من الاولى بهم (أجاب) نص العلماء على أن المتبرعة تقدم على طالبة النفقة كما هو مسطور في محله والله أعلم (سئل) في أم لها ولد لم يميز تزوجت بأجنبي وله أم أم تريد حضنته بأجرة من ماله الموروث له وله أم أب تريد حضنته مجانا ليسلم له ماله وله عم أيضا يكون تحت نظارته فن الحجاب منهما (أجاب) بزواج الام سقط حقها من الحضنة وإن لم يدخل بها الزوج وإن رضی بكون الرضيع معها وثبت أن الحق لامها فإن أخذته مجانا أولم توجد متبرعة قدمت لماعلم فإن وجدت متبرعة ولو كانت أجنبية عنه ولم ترض الجدة الابأجرة المثل قدمت الاجنبية عليها لحصول النفع للعاصر الذي يجب النظر له بالمصلحة وكذا تقدم الاجنبية اذا لم ترض الام أو الجدة الابأكثر من أجر المثل ورضيت الاجنبية به أو دونه وكذلك تقدم الاجنبية اذا طلبت الام أو الجدة أجر المثل ورضيت هي بدونه هذا في الاجنبية فكيف بأم الاب التي تلي أم الام في الحضنة وعبرة الزيادة واذا طلبت أجرة عليها وهناك متبرعة قدمت عليها وبقية الصور مأخوذة من متن المنهاج وشرحه للرملي وابن حجر وغيرهما مع رد ابن حجر بعد أبي زرعة والله أعلم (سئل) في ولد صغير فطيم له خالة أخت أمه وله خال وتريد الخالة حضنته تبرعا فهل تقدم على الخال (أجاب) نعم الخالة مقدمة على الخال في كل حال لان الحضنة أصلها للنساء فتى وجدت النساء والرجال في درجة قدمت النساء لان النساء بالحضنة أبر وأصبر والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ولد صغير فاصرم تزوجت أم الطفل وله جدة عمياء فطلبت حضنته وله عم فهل تكون الحضنة له أو لها (أجاب) اعلم أنهم ذكروا لاستحقاق الحضنة شروطا الى أن قالوا ومنها أن لا يكون أعى كما فتي به عبد الملك بن ابراهيم المقدسى

مطلب رجل طلق زوجته
ولها منه ولد الخ

مطلب أولاد نصير في حضنة
أمهم وقد ميزوا الخ

مطلب أم لها ولد لم يميز
تزوجت أمه بأجنبي الخ

مطلب ولد صغير فطيم له
خالة أخت أمه الخ

مطلب رجل مات عن
ولد صغير تزوجت أمه وله
جدة الخ

مطلب رجل زوج ابنة
القاصر بالولاية عليه الخ

مطلب في طفل له أم أم
وأم أب فن يحضنه منهما
الخ
مطلب ولد قاصر وبنت
كذلك مات أبوها الخ

مطلب والدتها ولد قاصر
لم يميز الخ

من أمتنا من أقران ابن الصباغ وأقره عليه جماعة من محققى المتأخرين والله أعلم
(سئل) في رجل زوج ابنة القاصر بالولاية عليه بنت رجل قاصرة أيضا من
أبيها بالولاية والأجبار عليها بغير مثلها ثم إن والد البنت نصب والد الزوج وصيا
مختارا على القاصرة المذكورة ومات الأب وليس في قرابات البنت من يستحق
كفالتها بل الجميع متزوجات بأجانب وليس لها من المحارم الذكور من يكفلها
فهل للوصى الذى هو والد الزوج أخذها وضماها اليه لكونها صارت من محارمه
وهل لآخواتها المتزوجات بالأجانب منعه عن أخذها (أجاب) نعم للوصى الذى
اختاره الأب الشفوق على ابنته وصيا أن يأخذها ويضمها ويحضنها الوصاية
ومحرمة لها فهو لها أب ثان لا اختيار للأب له وصيا عليها ولحرميته لها قال
في العباب بعد كلام طويل بين فيه من يستحق الحضانة ومن لا يستحقها مانصه
عظافا على غير المستحق ولا لزوجة بأجنبي وإن رضى بدخوله إن لم يوافق الأب فان
لم يوجد بعدها قريب يحضن فهي للوصى فظاهرا أن هذا الوصى الذى ثبت له
الحضانة أجنبي فكيف بوصى اختاره الميت وهو محرم لها فهو أحق وأولى بل لاحق
لغيره هنا والله تعالى أعلم (سئل) في طفل له أم أم وأم أب فن المقدم منهما
في حضنته عند طلب الأجرة أو عند التبرع (أجاب) أم الأم مقدمة ولو كانت
بعدي وأم الأب قربي لأن الحضانة أصلها للأم وأمهاتها وإن بعدت مثلها فإن
طلبت أحدهما أجرة والآخرى متبرعة قدمت المتبرعة والله أعلم (سئل)
في ولد قاصر وبنت كذلك مات أبوها فحضنتهما أمهما ثم ماتت وبقيت نحو سنة
عند زوج أمهما ولهما إمام يطلبونهما منه ويمتنع زوج الأم من التسليم إلا
إذا دفع الإمام له نفقتهم ما هذه المدة فهل له ذلك (أجاب) حيث لم يفرض لهما
قاس نفقة للنفق ولا اقترض عليهما فلا نفقة للنفق لأنه متبرع لا شئ له على أن
الإمام لا يهالون بنفقة من ذكر ولو فرضها قاض أو اقترضها لأنه لا نفقة عليهم
أصلا لأنها إن وجبت إنما تجب على الأصول والقروع بشرطه والله أعلم (سئل)
في والدتها ولد قاصر لم يميز ولم تنزوج فهل يجوز لابن الأم أن ينتزعه قهرا عليها
(أجاب) لا ريب أن الأم لها الحضانة بالأجماع لا نعلم في ذلك خلافا ولا يجوز لمن
يؤمن بالله واليوم الآخر أن يفرق بين الأم وولدها الماروى الحاكم على شرط
مسلم وحسنه الترمذى من فرق بين والدته وولدها فرق الله بينه وبين أحبته يوم
القيامة حتى لو كان الولد والام رقيقين لا يجوز التفريق بينهما ببيع لما ذكر
فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة أو يصيبهم عذاب أليم والله أعلم

* (كتاب الجنائيات) *

(سئل) في بئر قديم لا يعلم له حافر في قرية هي وقف على مصالح كليم الله تعالى جناب سيدي موسى بن عمران على نبينا وعليه صلاة الملك الميثان وضع يده عليه رجلا من أهل القرية وقع فيه ولد أحد الشرعيين الياضعين ليد ويدعي وارث الولد الواقع الميت فيه أنه يأخذ الحصة من البئر بولده فهل له ذلك (أجاب) هذه الدعوى غير صحيحة فلا يجوز العمل بها بل لو حفر ما من غير عمد فلا ضمان عليه كما صرحوا به فلا يكون الرجل الشريك مطالبا بشيء من جهة الولد الواقع وتبقى حصته في البئر والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ثم أوقد آخر كذلك وطفئت نار الأولى ثم أوقد رجل ثالث فأحرق النار بواسطة هبوب الريح جريئاً فصاحب البحر ينزعي أن المحرق لجريئته النار التي أوقدت أولاً هل تسمع دعواه (أجاب) حيث أن النار أوقدت في وقت لم تكن الرياح هابة فيه ولم تكن على نحو سطح كحائط فلا ضمان على موقدها سواء طفئت أم لا فلا تسمع الدعوى على الموقد أولاً ولا وثانياً وكذلك ثالثاً لأنه مقر أن المتلف لزوجه غيره وهو لا يضمن فكأنه قال أتلف زرعى حية أو سبع مثلاً قال في البهجة مع شرحها لو أوقدت ناراً بأن أوقدها في السطح في وقت هبوب الرياح فطار منها شرر وتلف به شيء فإنه يضمن وكذا لو خالف العادة في قدر النار وإن لم تكن في سطح ولا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد وأتلف شيئاً فإنه يضمنه بخلاف ما لو أوقدها على العادة في غير السطح من ملكه أو فيه لكن لا في وقت ريح فطار الشرر بنفسه أو بهبوب ريح بعد الإيقاد فأتلف شيئاً فلا ضمان وفي معنى السطح الجدار ونحوه والله أعلم (سئل) في رجل أوقد ناراً ليحرق القش الذي حول جرنه خوفاً عليه من نار غيرها تغلت وتتحرق جرنه فاحترق جرن الغير فاتهمها في الموقد لا إرفاقاً من الموقد للنار إنما هي من النار التي أوقدها وأدعي أن غيره أوقد ناراً وفلتت فهل إذا أقام المدعي بينة تشهد أن جرنه ما أحرقه إلا النار المدعى عليه تلزمه وإذا قال المدعى عليه أن النار التي أوقدها انطفئت وأقام بينة على ذلك يسلم منها ففصلوا النالجواب فيما إذا كان متعدياً وقد النار أو غير متعدياً بوضوح نفهمه لأن عبارتها قاصرة أنابكم الله تعالى الجنة بمنه وكرمه (أجاب) اعلم وقول الله تعالى أن موقد النار في غير وقت هبوب الريح ولم تكن على نحو سطح كحائط لا ضمان عليه أصلاً سواء تعدى بقاء النار أم لا وسواء أنكر أم أقرا ما قامت بينة لعدم تعديه كما صرح بذلك في متن البهجة وشرحها فان كان إيقاد النار في وقت

كتاب الجنائيات
مطلب في بئر قديم لا يعلم
حافره الخ

مطلب رجل أوقد ناراً
في وقت لم تكن الرياح هابة
فيه الخ

مطلب رجل أوقد ناراً
ليحرق القش الخ

هبوب الريح أو على سطح وأمر الموقد بذلك أرفقت عليه بيعة طائلة أنه أوقد نارا فيها
 ذكر من فمجردها فامة مال البحر أن جرق ما أحرقة إلا النار التي أوقدتها لا تنبع
 بذلك الدعوى ولا تقبل البيعة إلا أن شهدت بأن الرجل أوقد النار وقت هبوب
 الريح ونحوها وإن أقام المدعى عليه بيعة بأنه أطفأ النار أطفئت وأقام المدعى بيعة
 بأنه ما أحرق البحر إلا النار المذكورة وأرخا نار بريح واحد أو أطفأها أو أحدها
 تعارضتا فثبتا قطان وإن شهدت بيعة صاحب الزرع بأن الإحراق حصل قبل
 اطفاء النار وكان الإيقاد في نحو هبوب الريح رحت بيعة لأن معها زيادة علم والله
 أعلم (سئل) في أرض من أراضي الميرى تابعة لقريبة من قرى الميرى أيضا
 بضمها في كل سنة رجل بمال معلوم الميرى فذهب رجل آخر إلى الحاكم وضمن
 الأرض دون القرية فذهب الضامن للبلد وأخذ حاصل البلد والأرض على عادته فجاء
 الضامن لها وقتا قتل معه ثم أغرى عليه رجلا من أصحاب الشوكة فجاءه وضربه
 بعنف فاشاع الخبر بأنه قتل فسمعت زوجته بذلك فارتعبت وعلمت على يدها ولد صغير
 فوضع منها فمات في اليوم الثاني بسبب ذلك فهل إذا ثبت بالبيعة الشرعية يضمن
 الولد ومن الضامن له وما يجب فيه (أجاب) لا يرب أن المرأة لم يحصل عليها
 جنابة من الجاني ولم تقصد بالجنابة فموت الولد موافقة قدر لا يلزم الجاني بسببه شيء
 كما صرحوا به فيما لو بعث السلطان لامرأة الخ والله أعلم (سئل) في رجل أوقد
 نارا في أرض غيره وقت هبوب الريح فزجر رجل بمحارقة عليم أزرع فأصابته النار
 الزرع فأحرق هو والحجارة فهل يكون الموقد لها ضامنا لها وكيف الضمان
 ما هي (أجاب) حيث أثبت صاحب المحارة أن إيقاد النار في غيره ملكه
 أو أن إيقادها وقت هبوب الريح كان الموقد لها ضامنا لها لمحارة وللزرع لا كونه أوقد
 النار في غيره ملكه أو وقت هبوب الريح فإن شهد بغيره من يعرفها عمل بذلك
 والاصدق الغارم يمينه لأنه غارم والله أعلم (سئل) في رجل معه زناده جاءه
 رجل آخر وطلب منه أن يقدح له نارا ليحرق قشا قريبا من جرن فتمناه عن ذلك خوفا
 على البحر فقال له هو على الضمان والدرك فأوقد النار في القش فطارت النار
 وأحرق البحر فهل يكون القادح ضامنا له (أجاب) ليس للقادح غرم للبحر
 ولا لغيره لأنه لم يحدث فيه صنعا ولا اتلافا لأنه لا يلزم من قدح الزناد إحراق البحر
 كيف وقد نهى الله تعالى فلا يترك الذئب يأكل الغنم ويتبع الاثرفاهم يامن
 لك البصر ولا تكن ممن غدر والله أعلم (سئل) في رجل هارب من عدوله
 خلفه طالب له ومعه أسباب وضعها عند رجل وسلمها له يتبع الهارب أن الرجل

مطلب في أرض من
 أراضي الميرى تابعة الخ

مطلب رجل أوقد نارا
 في أرض غيره وقت هبوب
 الريح الخ

مطلب رجل معه زناده
 جاءه رجل آخر الخ

مطلب رجل هارب من
 عدوله خلفه طالب الخ

الامين جرح أصبعه وصار له عذال هل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يكن مع الرجل المجرع بينه تشهد له فإله على الرجل الامين أنه ما ضرب به والله أعلم (سئل) في قوم قسروهم زيتون فادعوا على جماعة قسروه ولكن بدلالة قتلان فهل اذا ثبت دلالة وأنه هو السبب يلزمه غريم ما يقص من الزيتون (أجاب) لا غريم لقص الزيتون الا على القاتل لانه هو المباشر له وأما الدال عليه والمنسب فلا غريم عليه لانه لم يباشرا قتلا فاصلا والله أعلم (سئل) في امرأة نزل عليها رجلان فضرباها ضربات متعددة فقالت وهي في حال التلف ما ضربني الا أخواي فلان وفلان فاحضرا في مجلس الشرع واعترفا بذلك وكتب عليهما امرأتين شرعي وماتت تلك الجراحتان ولها زوج وأولاد قصر فاذ ابتزبت على الاخوين شرعا (أجاب) هذه المسئلة الواجب فيها القود لانه قتل عمد عدوانا بغير حق ولا تعتبر المحدود يقتل الرجل بالمرأة ولو كان في المسئلة قصر يحبس القاتلان لما يبلغ القصر فان أرادوا قتلا قتلوا وان عفو جميعا على الدية فدية المرأة نصف دية الرجل خمسون بعيرا على ما فصل في محله والله أعلم

(كتاب الديات)

(سئل) عن رجل ضرب آخر فأخرج مخه فما الواجب فيه (أجاب) الواجب فيه الدية دون القصاص وذكر بعضهم أن هذا الجرح مدقق وله غالب ويسمى هذا الجرح دامغة بالغين المجمة وفيها ثلث دية صاحبها ففيها للمسلم الحر الذكر ثلاثة وثلاثون بعيرا وثلث بعير على ما يفصل في الديات والله أعلم (سئل) عن أقارب عصبة قتلوا رجلا عمدا ولمهم قريب غائب غير حاضر فهل يجب عليه أن يضع معهم في الدية (أجاب) قال في المنهج وغيره ودية عمد على جان مججلة كسائر ابدال المتلفات ودية غيره من شبه عمد وخطأ وان ثلثت على عاقلة لجان مؤجلة ثلاث سنين في آخر كل سنة ثلث فيث كان القتل المذكور وعمدا فالدية فيه على الجاني فقط فلا شيء منها على الغائب يعني غير الفاعل للقتل والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب زوجته فقطع أنملة إبهامها فما الواجب فيها (أجاب) حيث كان عمدا وجب فيه القصاص بأن تقطع أنملة إبهامه المساوية لأنملة إبهامها عينا ويسار فان عفت على الدية وجب فيها نصف عشر دية فقيرها بعيران ونصف لأن ذلك هو نصف عشر دية المرأة والله أعلم (سئل) في رجل له عصبة ابن عم قتل ذميا عمدا عدوانا فما الواجب فيه بالشرع ومن يجب عليه ما يجب فيه (أجاب) دية الذمي ثلث دية المسلم كما فص عليه في المتون والواجب على القاتل

مطلب امرأة نزل عليها
رجلان فضرباها الخ

كتاب الديات

مطلب رجل ضرب آخر
فأخرج مخه الخ

مطلب عن أقارب عصبة
قتلوا رجلا عمدا الخ

مطلب رجل ضرب
زوجته فقطع أنملة إبهامها
الخ

مطلب رجل له عصبة ابن
عم قتل ذميا عمدا

عليه لا شيء منه على العصبية لان القتل العمدة على القاتل بخلاف الخطأ
 وشبه العمدة والله أعلم (سئل) في أولاد عم قتل لهم قريب هم الوارثون له
 أخذوا عوضا عن دية عروصا ومالامات واحد منهم وخلف ولدا يدعى اعمامه
 أن أباه أخذ حصته من الدية فلا يعطون ولده من المال ويشهد به ضمهم لبعض فهل
 تصح هذه الشهادة أم لا (أجاب) لا تصح شهادة الا عماء على ابن اخيم لكونهم
 يدفعون عن أنفسهم بل لابد من شهادة عدل غيرهم والا أخذ حصته من المال
 مثلهم والله أعلم (سئل) في رجل أصاب آخر بمحديدة صمجة في موق عينه
 اليمنى فادعى المصاب أنه ذهب بذلك ضوء عينه والاصابة خطأ فما الحكم الشرعي
 في ذلك (أجاب) حيث ثبت زوال ضوء عينه وجب فيه نصف دية خطأ على
 العاقلة فان ادعى زواله أي الضوء وأنه كرا لجاني سئل أهل الخبرة فانهم اذا
 أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا أن الضوء ذاهب
 أو باق ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم بين لهم شيء امتحن بتقريب نحو عقرب كحديدة
 من عينه بغتة ونظروا ينزعج أولا فان انزعج حلف الجاني والا فالجني عليه والله أعلم
 (سئل) في ذمى له بئر في ملكه وعليه حائط مرتفع عن الناس ومسدود الباب
 ووقع في اقربة عرس والناس يتفرجون عليه فجاء صبي ووقف على سداة البئر
 وأخذ يرقص عليهم افوق معاه فيه ومات فهل يكون صاحب البئر ضامنا له (أجاب)
 المصريح في كتب الفقه أن مالك البئر اذا لم يتعد ولا ضمان عليه وهذا الرجل لم يتعد
 فلا ضمان عليه ويكون الولد هدر كما هو معلوم فلا ضمان له بدية ولا كفارة ولا غير
 ذلك والله أعلم (سئل) في رجل جنى على عينه وأخذ ديتها وله اقارب يريدون
 أن يأخذوا من دية عينه فهل لهم ذلك (أجاب) دية العين لصاحبها لان الجناية
 على نفسه والضرر لاحق به والنقص واقع عليه وليس لاقاربه حتى والده وولده
 منها شيء لما علم ولا تعلم في ذلك خلافا بين علماء الاسلام ولا نظر لما عليه أهل
 القرى والبدو من تقاسم الدية بين الاقارب لانه لا مستند له في الشرع القويم والملة
 المحمدية والله أعلم (سئل) في ولد وجمد ميتا في أرض لذمي فهل لاهله أن
 يأخذوا هذه الارض من مال كها الذمى (أجاب) ليس لورثة هذا الولد الموحود
 في الارض ميتا أن يأخذوا الارض من مال كها لان الارض لا تمت أحدا ولا تحببه
 بل الارض لما لكها يتصرف فيها كيف شاء وهذا الرعم باطل لا يعمل به شرعا
 قطعا والله أعلم (سئل) في جماعة لا وند سائرين في طريق ومع أحدهم
 بارودة وقعت من يده فأصاب واحد منهم فكسرت رجله ونثرت عظامه والذي

مطلب في أولاد عم قتل
 لهم قريب هم الوارثون الخ

مطالب رجل أصاب آخر
 بمحديدة صمجة في موق عينه

مطلب ذمى له بئر في ملكه
 وعليه حائط مرتفع الخ

مطالب رجل جنى على
 عينه وأخذ ديتها

مطالب ولد وجمد ميتا
 في أرض لذمي الخ

مطالب جماعة لا وند
 سائرين في طريق الخ

وقعت منه البارودة مراهق فما الحكم الشرعي (أجاب) ان سقطت رجل هذا الرجل المضروب وجب لها ان كان من الكعب نصف الدية وان انكسر معها من عظم الساق شيء وجب له ارش يقدره المحاكم باجتهاده وان لم تسقط بل بطلت منفعتها وجب لها ارش من الدية بفرضه رقيةا سليما ثم معيبا فانقص بالعيب وهو كسر الرجل وجب ما يقابل من دية الحر وكل ذلك على العاقلة لانه خطأ والله أعلم (سئل) في رجل عنده ابن أخته مريض فقضى الله عليه بالموت وله أخ فاتهم الرجل باطلا بقتله والحال أن أهل البلد تشهد موته وليس به قتل ولا أثر قتل فاستعان عليه الأخ بمن لا يخاف الله ولا رسوله فهددوه بالقتل والنهب فادعى الأخ أنه عمل له مالا معلوما صلحا ويدهي أن معه بينة بذلك فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) حيث كان الأمر كاذرا فلا يلزم الخيال المدعى عليه شيء من دية وقصاص وكفارة وصلح وان كان وقع منه الصلح على ذلك فلا يعمل به لان شرط صحة الصلح اقرار المدعى عليه بما وقع عليه النزاع فلا يصح مع الانكار فثبت لم يقر الخيال المدعى عليه بالقتل فلا يصح الصلح ولا يعمل به وان رضى به الخيال المذكور لبطلانه والله أعلم (سئل) في أهل قرية وقع بينهم خصام فقاموا بالاجار وبينهم صبي لم يبدل أسنانه فسقط له أسنان ثم عادت من غير فساد منبتها فادعى أبوه أو لاه على رجل غريب ولم يثبت ذلك ثم ادعى على أهل البلد فما الحكم الشرعي (أجاب) لا يخفى أن الدعوى على جميع أهل البلد لا تصح لعدم تعيين المدعى عليه بل طريق ذلك أن يدعى على كل رجل بانفراده فان أقام عليه بينة فذاك والا فلاه أن يحلفه ثم على الثاني منهم كذلك ثم الثالث كذلك فن أقر أو أقام الوالد عليه بينة فله عليه الارش وهو أن يقدر الصبي عبدا بأسنانه وينظر قيمته ثم عبدا بلا أسنان وينظر قيمته فانقص من قيمته نسب لها ثم أخذ من الدية بتلك النسبة والله أعلم (سئل) عن رجل ضرب آخر فقتل له الخنصر والخنصر فما الواجب له شرعا (أجاب) اعلم أن الواجب في هذين جزؤ من الدية تنسبته اليها نسبة ما تنقص من قيمته اليها بعد البرء بفرضه رقيةا مثلا اذا فرضنا هذا الرجل الشال الاصبعين المذكورين سليما من الشلل رقيةا وكان يساوي مائة قرش فصار بهذا الشلل يساوي تسعين لزم الجاني عشر الدية وهو عشرة أبعرة من الابل ابل العرب التي تدفع في الدية لان واجب الدية الكاملة مائة من الابل الميمنة في محلها والله أعلم (سئل) في رجل يصنع البدود لدرس الزيتون فعمل بدوا واحكمه وأخذ الصنائع يدرسون عليه الزيتون وركبوا الشدة وأداروا اللولب على عاداتهم

مطلب رجل عنده ابن
أخته مريض فقضى عليه
فاتهم به الخ

مطلب أهل قرية وقع
بينهم خصام فقاموا بالاجارة
فسقطت أسنان صبي الخ

مطلب رجل ضرب آخر
فقتل له الخنصر الخ

مطلب رجل يصنع
البدود لدرس الزيتون الخ

في سقط حجر من أعلى العرش على رجل مدير اللولب فهشم رجله فتمرض ومات والا ت
يدعون أن الذي بنى البتة عهد أن جميع ما يحدث يلزمه فهل يلزم الباقي دية الرجل
الذي سقط الحجر عليه (أجاب) حيث وضع البناء على الاستواء من غير ميل
على شرط العمل المحكم وحدث به خلل في البناء أو غيره فلا ضمان على الواضع
والتعهد المذكور باطل لأنه من ضمان ما لم يجب فهو باطل والرجل المدير للولب
قاتل نفسه لأن القتل حصل من فعل نفسه بحركة اللولب لا حمل جهلة لا إدارة
المؤدى لقتل نفسه والله أعلم (سئل) في بنت مراهقة حامله لا ختها وهي
صغيرة فحجرت بنت سقطين فجاءت بنت أخرى ذمية دون البلوغ لها ففجست البنت
الحاملة لا ختها فاضطربت الحاملة فوقعت البنت الحجرلة عن كتف الحاملة فماتت
فما الحكم في ذلك (أجاب) قال في الروض وشرحه لشيخ الاسلام زكريا رحمه
الله لو قرص أو ضرب رجلا حاملا لشيء فتحرك وسقط ما يحمله فكأ كراهه على
القائه فيضمن كل منه ما انتهى أي الحامل والضارب وفي معنى القرص النفس
بالأبرة ووجه كونه الضمان عليه ما أن النفس لم ينشأ عنه الهلاك وانما نشأ عنه
وعن السقوط عن كتف الحاملة الذي حصل من أركانها الصغيرة فكان الناحسة
والحاملة اشتركا في الجناية على الصغيرة فكانت الدية لها على عاقلة الناحسة
والحاملة على كل منه ما نصفها لما علم من أن الهلاك نشأ عن فعليهما الحاملة
بالأركاب والناحسة بالنفس ولأنها تنسب إلى تعصير من عدم التماسك واغفالها
الصغيرة حتى سقطت والله أعلم (سئل) في رجل ضرب آخر فادعى المضروب
زوال ضوئه عينه والجاني ينكر زواله فما الحكم الشرعي (أجاب) قال في المنهج
وشرحه لشيخ الاسلام فان ادعى أي المجنى عليه زواله أي الضوء وأنكر الجاني
سئل أهل الخبرة فانهم اذا أوقفوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا إلى
عينه عرفوا أن الضوء ذاهب أو قائم ثم ان لم توجد أهل خبرة أولم يبين لهم شيء
امتحن بقريب فحجرت كحديدة من عينه بغتة ونظرا ينزعج أولا فان انزعج حلف
الجاني والا فالجنى عليه والله أعلم (سئل) في رجل في صلاته فجاء آخر
ركب عليه لفسد صلته فدفعه عن نفسه فوق له سنانا لكبره فما الحكم الشرعي
(أجاب) لا ريب أن الأتسان المذكورة دية لدية له ما حتى لو قتل الرجل
المصلي الرجل الراكب لا ضمان عليه لأن أصحابنا صرحوا بأن المصلي لو متر بينه
وبين ستره انسان فدفعه المصلي فمات فلا ضمان وأيضا لو نظر انسان في بيت غيره
من ثقب وليس له به حریم ففقه أعينه بمحصة فلا ضمان لها وأيضا هذا الرجل

مطلب بنت مراهقة حامله
أختها الخ

مطلب رجل ضرب آخر
فادعى المضروب الخ

مطلب رجل في صلته
فجاء آخر ركب عليه الخ

الراكب صائل على المصلي فيجب دفعه بما أمكن وقد خرق حرمة الصلاة فلم يحترم
 رب العباد فجزاه النار يوم التنادي طلب سناء منها فانها آتته والله أعلم (سئل)
 في رجل قتل وعليه دين وله ورثة وصار له على القاتل دية فكيف يعمل بالدية
 (أجاب) أول ما يبدأ به من الدية وفاء دينه لانه لا يترك دينه فهو أحق بالوفاء ولا
 يجوز لأحد المعارضة وما بقي يقسم على ورثته بحسب الميراث الشرعي لا كما يزعمه
 أهل القرى والعرب من بلاد الشام من أنها تقسم على الورثة وغيرهم من العصابة
 والله أعلم (سئل) في امرأتين أحدهما عمة الأخرى ذهبتا إلى مطينة ليقتطعا
 منها ترابا للعممة لتطين به سطح بيتها فابنة العممة تعين عمها فانهدمت المطينة على
 ابنة الأخ فماتت والآل أهلها تدعى أن العممة استعانت بها وهي تقول ذهبت
 معي من غير أن أقول لها فإسأل الحكم في ذلك (أجاب) قال الجلال السيوطي
 في الاشباه والنظائر الحد لا يدخل تحت اليد ولهذا لو حبس حرا ولم يمنعه الطعام
 حتى مات خفف أنفه أو بانهدام حائط ونحوه لم يضمنه انتهى إذا علمت ذلك علمت أن
 هذه المرأة الميتة تحت المهدم لا تضمن لا بمال ولا دية ولا قصاص ولا كفارة سواء
 استعانت بها عمت أم لا وهو ظاهر لما علمت في مسألة الحبس الذي لا يقع غالبه إلا
 عن غير رضا بل بالقهر فسايلك بهذه المرأة التي استعانت بها العممة أو ذهبت هي
 باختيارها فلا ضمان لها أصلا والله تعالى أعلم

❦ (فصل في جنابة الرقيق) ❦

(سئل) في عبد مرهق ضرب صبيامراهقا بعصى فمات من ضربته فما يجب فيه
 وهل يطالب سيد العبد بدية المضرور (أجاب) حيث لم يكن بالغاعاقلا فلا
 قصاص عليه وإن ثبت بلوغه وعقله وأراد الولي القصاص اقتصر منه وإن عفى على
 مال أو كان الواجب المال ابتداء لصغره أو كون القتل خطأ أو شبهه عمد تتعلق
 برقبته قال في العباب جنابة الرقيق إن أوجبت مالا أو قودا وعفى به تتعلق برقبته
 فقط وعبرة المنهج وشرحه مال جنابة الرقيق ولو بعد العفو أو برئ من جنابة
 أخرى تتعلق برقبته اذ لا يمكن الزامه لسيدته لانه اضربه مع براءته ولا أن يقال
 في ذمته إلى أن يعتق لانه تفويت للضمان وتأخير إلى مجهول انتهى ثم قال وللسيده
 بيعه لها وله فداؤه بالاقبل من قيمته والارش انهي وعلى كل حال سواء كانت
 الجنابة عمدا أو جبت قصاصا أو خطأ أو شبه عمد لا تتعلق جنابته بالسيد أصلا نعم له
 فداؤه باقل الأمرين من قيمته والارش والله أعلم (سئل) في امرأة لها عادة
 قديمة داية قابلة للأولاد من الحوامل فقبلت امرأة في ولد وقطعت سرتة ثم يوم

مطلب رجل قتل وعليه
 دين الخ

مطلب امرأتان أحدهما
 عمة الأخرى الخ

فصل في جنابة الرقيق
 مطلب عبد مرهق ضرب
 صبي الخ

مطلب امرأة لها عادة
 قديمة داية الخ

السابع ذات الغلام فاذهبي واربه أنه ما قتله بقطع سرتيه ويذهبي أيضا أنها اقترت بذلك فهل اذا ثبت علم اقرارها بذلك تلزم الدية عاقلتها مثل أخيها أو ولاده (أجاب) حيث كانت المرأة ماهرة في قبالة الأولاد فلا ضمان عليها هذا حيث لا اقرار وعبرة المتماح مع طرحه لابن حجر ومن عالج كان هم أو فسد باذن معتبر ممن جازله تولى ذلك فهل تلقى لم يضمن والامساك تولى ذلك أحد وذكر ابن شريح أنه لو سرى من أهل العليين هلاكه وهو من أهل المحقق في صنفته لم يضمن اجساعا والامساك ضمن قودا وغيره ثم قال ابن حجر ويظهر أنه أي الحاذق الذي اتفقا أهل فقهه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا جدا كطبيب فيماد كرا الجراح يجهل بل هو من افراده كالكمال انتهى ولا ريب أن قطع السرة مثل الحنك والفصد وقد علمت أنه لا ضمان بشرطه فلا ضمان على القابلة هذا عند عدم اقرارها وأما اذا اقترت وأثبت عاقلها الاقرار والضمان عليها لأعلى أخيرا ولا على بقية العصبية قال في متن العباب لا تجوز عاقلة المنكرة ولا بيت المال من أقرب بالجناية أو نكاحه خلف المدعى وتحلف العاقلة أنها لا تعلم فتلزم الدية الجاني وتتأجل عليه كالعاقلة والله أعلم

(فصل في العاقلة)

(سئل) عن رجل فة أعين انسان خطأ فهل تكون ديتها على العاقلة (أجاب) نعم تجعل العاقلة دية الخطأ وشبه العمد وهم العصبية المتعصبون بأنفسهم الجاهل مع على أرهم من النسب دون العمد فعلى الجاني وذلك على ما فصل في كتب الفقه والله أعلم

(باب دعوى الدم والقسامة)

(سئل) في جماعة من أهل بلد من اقتتلوا فيما بينهم ثم تفرقوا واذا برجل أصابه ضربة حجر في شدة بجأؤه وقالوا له هل سقط من أسنانك شيء فقال لا ثم بعد مدة ادعى أنه سقط له سنان فأناكر أهل البلد الذين أتهمهم أنهم ضربوه الحجر فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان كان دعواه السقوط قبل الاقرار بعدم السقوط فلا تقبل دعواه لان من شرط قبول الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى ودعوى السقوط مع الاقرار بعدمه مع اتحاد الزمان تناقض وان ادعى السقوط بعد الاقرار لكونه نشأ عن ألم الضربة فقبل دعواه ويحلف من أتهمه بخسبن عينا لأنها يمين دم وهي خمسون يمينا ولكن هذه من الاطراف فلا قسامة فيها لأنها خارجة عن القياس لو ردد النص بها فيقتصر على مورده وهو النفس والله أعلم

(كتاب الردة)

فصل في العاقلة

مطلب رجل فقأ عين
انسان خطأ الخ

باب دعوى الدم والقسامة

مطلب جماعة من بلد من
اقتتلوا الخ

كتاب الردة

مطلب حكم بناء الكنائس
في بلاد الاسلام وحكم
الباني لها وهل تنقض
اولا الخ

(سئل) عن حكم بناء الكنائس في بلاد الاسلام وما حكم الباني لها وهل تنقض
(أجاب) أما الباني لها فقد صرح الأشعري امام أهل السنة بكفره وردته وهو
العمدة في هذا الباب وانه عنه الشيخ ابراهيم اللقاني في شرح عقيدته الكبرى
والمراد بالباني ما يشتمل الاثمة والمعين والراضي بذلك فيدخل في عموم ذلك ما يقع
في بيت المقدس وهو أن الكفرة الاثام النصارى أو اليموديان أو لا يشكون
من طرف حاكم الشرع على ما يريدون احداثه أو ترميمه من بناء كنيسة أو دير
أو معبد كغيره يكتبون محضراتهم تعرض على أعيان الناس فكل من عرض عليه
كتب خطه بأي عبارة كانت ثم يذهبون به لطرف الروم فيخرجون أمرا سلطانيا
بالاذن لهم بالبناء بناء على ما يعرضونه لهم ثم يكتبون على موجب ذلك حجة ثم
يأخذون خطوط أعيان الولاية فالظاهر أن كل من علم حقيقة الحال وكتب خطه
فانه يرتد بذلك لان الرضى بالكفر كفر وهذا ما علم به الأشعري قدس سره العزيز
فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وقد ظهر أن بناء الكنائس في بلاد الاسلام
على التفصيل الاثنى اثم كبير وخرج عظيم وخطر جسيم لا يرضى به مسلم قويم
ولا مؤمن كريم الا شقي ولثيم ويجب على كل قادر على نقضها بقضها وابطال شعائر
كفرها ورفع ما فيها من الكفر ومسبة سيد الكائنات ولولم يكن للباني
ولم تسبب من الجزاء الا ما يقع فيها من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكان
ذلك رادعاه وزاجراله ومحذره وموجب الغضب الله عليه ورسوله صلى الله عليه
وسلم وانظر بأي وجه يلقي رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد سمعنا بعض من يدعى
الفضل يفخر ببناء كنيسة اليهود قبحهم الله تعالى فلا حول ولا قوة الا بالله القوي
المتين وقد نفل السبكي الاجماع على أن الكنيسة اذا هدمت ولو بغير وجه شرعي
لا يجوز اعادة تذكيره الاسيوطي في حسن المحاضرة في أخباره صرافقه
قال ابن نجيم الحنفى في الاشباه والنظائر من ذلك اذا قفلت ولو بغير وجه لا نفق
ومذهبنا يقتضى ذلك على أنه انما أخذ من كلام السبكي والاسيوطي وهما
شافعيان وقد أفتى العلامة ابن أبي شريف بأن الكنائس والديورات ونحوهما
مما في بلاد الاسلام ليست محلوكة لاهل الكفر وليس ليهدم عاينها حكم اليد على
الملك أما الافرنج الذين لم تنعقد لهم جزية وانما يدخلون بأمان فلا بد لهم في دار
الاسلام أصلا وأما غيرهم من الكفار ممن له عقد جزية فلا عنهم لا يعتقدون ملكهم
لها ولا يستوقفها عند نالها لا يصح ولو كان واقفها ذميا فهي حكم ما لم يجر عليه ملك
كالهوات فلا يمتنع على سلطان الاسلام أن يرفع يدهم عنها أو عن بعضهم أو أن

يجابهم عن بلدهم من بلاد الاسلام بعد تقريرهم فيها المصلحة تظاهرها فقد أجلي سيدنا
 عمر رضي الله عنه أهل خير بعد ان أقرهم المصطفى صلى الله عليه وسلم كافي صحيح
 البخاري وغيره لما ظهرت له المصلحة في اجلائهم انتهى مع اختصار أقول ويؤخذ
 من ذلك أن الذين موجودون بيت المقدس وغيره مما هو مرصده على الكنائس
 والديورات ولا يعلم لها مالك وانما وقفها واقف منهم لا يعرف أو أنهم أخذوا من
 أموالهم العاقبة أو الخاصة واشتروا بها دورا ووقفوها أن تكون من جملة أموال
 بيت المال التي يتصرف فيها مولانا السلطان نصره الديان وإذا ظهر به أحد
 فبأن في ذلك ما ذكره ابن عبد السلام من أن من ظفر بشيء من أموال بيت المال
 أن يتصرف فيه كما يتصرف الامام العادل بل الظاهر وجوبه ويؤخذ منه أيضا أن
 النصاري أو اليهود يجمعون مالا من بلادهم من أوقاف على الكنائس ومن
 غيرها بحيث لا يعرف لها مالك ويأتون بذلك ابتداء كنيسة أو دير فاذا ظفر به أحد
 من المسلمين جاز له أخذه لانه مال ضائع ولا يجوز العمل بشرط الواقف ابتداء
 كنيسة أو نحوها ويؤخذ من ذلك أن الخشب الذي تحت يد الافرنج في بيت
 المقدس أن للمسلمين أخذه وبيعه بل حرقه لانه جاء من بلاد الحرب ولا يصح الا مان
 عليه لو وقع لانه ابتداء معابد الكفر من الكنائس والديورات بل اذا قدر مسلم على
 حرقه وجب عليه ذلك والله أعلم (سئل) ما حكم من ارتد من أهل الاسلام
 كاملين وغيرهم من حيث ائمة الال والاسر (أجاب) ان كان الارتداد لطائفة
 قليلة يمكن الظفر بهم فأمر البالغين الكاملين ظفرانهم يستتابون فان تابوا فن أهل
 الاسلام والاقتلوا أما ان كانوا من منعة من حصن أولهم مطاع يرجعون اليه بدنا
 بقناهم دون غيرهم لان كفرهم أغلظ ولا نهم أعرف بهورات المسلمين واتبعنا
 مدبرهم وذفقنا جريحهم واستتبنا جريحهم وضمناهم كالبعثة كذا ذكره في الروض
 وقضيتهم أنهم لا يضمنون ما أتلفوه علينا في الحرب لكن نقل في قتال البغاة أن
 الصحيح خلافه ويقتص من المرتد ويقدم القصاص على قتل الردة والدية حيث
 لزمته في ماله بجملة سواء لزمه بغيره أو غيره وإذا وطئت مرتدة بشبهة كأن وطئت
 مكرهه أو استخدمت مكرهه وكذا المرتد فوجب مهـ المثل والاجرة موقوفة وأما
 الاسترقاق فلا يجوز استرقاق مرتد أصلا بلقاء علقه الاسلام وأما فرع المرتد فان
 انعقد قبل الردة أو فيها أحد أصوله مسلم فسلم تبعا والاسلام يعملوا أصوله مرتدون
 فرقت تبعا لا مسلم ولا كافرا صلى فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستتاب فان لم
 يتب قتل والله أعلم (سئل) في رجل مظهر للاسلام رؤى في كنيسة النصاري

مطالب ما حكم من ارتد من
 أهل الاسلام كاملين
 وغيرهم الخ

مطلب رجل مظهر
 للاسلام رؤى في كنيسة
 النصاري يعلى الخ

يصلى معهم فسكته كما السـياسة وأراد قتله فقال أشهد أن لا اله الا الله وأشهد أن
محمد رسول الله فاطمته فبعد مدة قال أنا نصراني وانما نطق بالشهادتين خوف
القتل فهل يصير مرتداً ويقتل بعبد الاستنابة وإذا رجع وقال أنا مسلم ولم يلتزم
أحكام المسلمين فهل يقتل إذا طلب منه فعل الصلاة ولم يفعل (أجاب) حيث
لا يكرهه الحاكـم على الاسلام وانما أراد قتله لثبته بزي الاسلام مع صلاته مع
النصارى ونطق بالشهادتين كان مسلماً بذلك تجرى عليه أحكام الاسلام فإذا
رضى بعد ذلك بدين النصرانية الباطنية المنسوخ بشريعة محمد صلى الله عليه وسلم
كان ذلك ردة تجرى عليه أحكامها من وجوب استنابته حالاً فإذا قصر قتل وجوباً
لغير البخاري من بدل دينه فاقتلوه أو أسلم لم تم اسلامه وترك ولو كان زنديقاً
أو تكبر ذلك الآية قل للذين كفروا وخبرافا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم
الا بحقها والزندق من يخفى الكفر ويظهر الاسلام كما قاله البخاري في هذا الباب
ويأتي جميعه الأئمة والفرائض أو من لا يفعل ديناً كما قاله في العباب وصوبه
في المهمات وقال في الرض بعد انكار صحبه أبي بكر أو قيل له المست مسلم فقال
لا عمداً أو نودى يايهم ودى ونحوه فأجاب بقوله أبيت قاصداً اجابة الداعي فانه يكفر
انتهى وما هنا أولى بالكفر لانه أخبر عن نفسه بعد اذ صافه به ضد الاسلام أنه
نصراني والصراية تنافي الاسلام فإذا ثبت ذلك بعد الاستنابة يقتل وجوباً
وتكون تركته فيأبى مال المسلمين وقرع المرتدان بعد قد قبل الردة أو فيها
وأحد أصوله مسلم فسلم تبعوا والاسلام يعاؤوا وأصوله مرتدون فرتد لا مسلم ولا كافر
أصله فلا يسترق ولا يقتل حتى يبلغ ويستناب فأر لم يتب قتل وكذلك على ترك
الصلاة بعد تحقق الاسلام وأمر الامام له وخروج وقت العذر لا يجب مع والله تعالى
أعلم (سئل في رجل اسمه اسماعيل تزوج من رجل امرأة ودخل بها فزوج اسماعيل
ابنته لولي زوجته الذي يقال له فواز واختلى بها ليالي وأياماً ثم ادعى اسماعيل على
فواز أنه دعاه للشرعية وقال أنا وأنت الى الدعائم ونحو ذلك فهل والحالة هذه يرتد
فورا عن الاسلام وتطلق زوجته (أجاب) هذه العبارة لا توجب ردة ولا طلاق
زوجة أصلاً ما قرره الأئمة الاعلام كالسـبكي وابن حجر وعظماء الحنفية من أنا
لا نكفر بالعبارة المحتملة وهذه منها نعم سـبق منا أختها لكن ليس في مثل
هذه العبارة بل مثل لا أرضى بالشرع أو ما أنا شرعي أو أي شيء هذا الشرع هذه
المسئلة لا توجب في الشرع وهي من المعلوم من الدين بالضرورة وأما هذه العبارة
فلا كفر بها ولا طلاق ولا افتاء بذلك خطأ يجب ردة وعدم العمل به ولكن ان

مطلب وجب اسمه اسماعيل
نزوح من رجل امرأة الخ

مطلب رجل ذي حرفة
شارك رجلا آخر الخ

مطلب رجل طلب من
ريد أن يشتري منه سلعة
الخ

صدرت هذه العبارة من الرجل يعزرو ويؤدب لكون هذه لا ينبغي أن تصدر من
رجل مؤمن والله أعلم (سئل) في رجل ذي حرفة مشارك رجل آخر في تلك
الحرفة ثم تنازع مع شريكه ففسب حرفته وسيدبثرها والذي أنشأها وقال لشريكه
أنت النبي محمد الذي أنزل عليه القرآن والناس يقولون له استغفر الله وهو يكرر
وبالغ في هذا الكلام وجاءه رجل كان أخذ منه دراهم بغير منه مصر به فقال له
هذه مصريتك فقال للرجل ما هي مصريتي فقال له وسر جدتك أنها أنا هالاه
شريف فقال له روح واللاسب جدتي إلى آدم فما يلزمه على هذه الالفاظ القبيحة
(أجاب) لاشك أن هذه الالفاظ شنيعة مشعرة بقلة الأدب والتجري على الكبار
فإن غالب الحرف أخذت عن الأنبياء الكرام على نبينا وعليهم الصلاة والسلام
ولاسيما اللفظة الأخيرة وهي قوله واللاسب جدتي إلى آدم فإن كان شريفا فلا شك
في دخول رسول الله صلى الله عليه وسلم في أجداده ونعوذ بالله من سبه وإن كان
غير شريف فلا شك في دخول نوح لاه هو الجد الثاني لنا بعد آدم فعليه أن
يتوب ويرجع عن هذا الأمر القبيح والله أعلم (سئل) في رجل طلب من زيد أن
يشترى منه سلعة عنده بثمن كذا جبرا لريد فأبى شراءه بذلك الثمن ثم رفع زيد
أمره إلى حاكم شرعي فدعى على الرجل أنه يجبره على شراء سلعته ويعارضه بدون
وجه شرعي فتمعه القاضي من المعارضة ومن جبره على شراء تلك السلعة المدكورة
فقال أنا منعتك من ذلك بحجة شرعية فقال له الرجل ضع جنتك في است الكلب
فإذا يلزم الرجل المذكور ثمعا (أجاب) لا ريب أن هذا اللفظ الصادر من
هذا القائل دال على الاستخفاف وعدم الاحترام لأن ما نسب إلى الله عز وجل
يجب احترامه وتعظيمه وتوقيره وكذلك ما نسب إلى رسوله صلى الله عليه وسلم لأن
الشارع عرفه فأنسب الحجاء إلى الشرع القويم وأما إضافتها إلى المخاطب فيؤدب على
مثل هذا القول ويترجى وينهى ويعزروا في لفظه من البشاعة والشناعة والدلالة
على عدم الاكتراف بالدين ورقة الديانة وأما القول بانه كفير ما علم أن مثل هذا
وما يلحق به مما يقال في أهل البدع يحتاج إلى النظر في خمسة أصول الأول مقصد
القائل وغرضه من اللفظ وهذا يحتاج فيه إلى السؤال والبحث كما قال صلى الله عليه
وسلم لمن قتل من قال صبوت فقال له هلا شققت عن قلبه لما قاله إنما قال ذلك تقية
وذا لم يعلم مراده فيصعب الاطلاع على ما في القلب وتخليصه عما يشينه وتحريره
ويكاد يصعب عليه تحرير اعتقاد نفسه فضلا عن غيره الأصل الثاني الحكم بأن
ذلك كفر وهو صعب من جهة معونة علم الكلام وما أخذ وتتميز الحق فيه من

غيره وانما يحصل لرجل جمع صحة الزهر ورياضة النفس واعتدال المزاج والتهديب
بعلوم النظر والامتلاء من علوم الشريعة وعدم الميل والهوى وبعد هذا من الامرين
يمكن القول بالتكفير أو عدمه الاصل الثالث معرفة المدلولات اللغوية والقواعد
الاصولية التي تخل بالفهم فيحتاج الى معرفتها لاحتمال ارادة القائل المجاز
أو الظاهر أو النقل أو الحقيقة الاصل الرابع معرفة الامور العرفية الواقعة بين
العوام في التماور والتخاطب ونحوها الاصل الخامس أن منها أصلاً ثابتاً فلا
تزيله الابيقين وهو الايمان بالله ورسوله ولو بالتبعية لاحد الاصول اذا علمت هذه
الاصول الخمس والقواعد العشر علمت ما يخصه ابن حجر في شرح المنهاج وما حرره
في الاعلام بقواطع الاسلام ومارد به على متساهل بعض الحنفية في القول
بالتكفير وعبارته في شرح المنهاج في كتاب الردة التي هي خلاصة ما في الاعلام
التي شرحناها بالاصول المذكورة تنبيه ثان ينبغي للمفتي أن يحتاط في التكفير
ما أمكنه لعظم خطره وغلبة عدم قصد خصومنا سيما من العوام وما زال
أثمتنا على ذلك قديماً وحديثاً بخلاف أئمة الحنفية فانهم توسعوا بالحكم بمكفرات
كثيرة مع قبولها التأويل بل مع عدم تبادر منها ثم رأيت الزركشي قال مما
توسع به الحنفية أن غالبه في كتب الفتاوى نقلا عن مشايخهم وكان المتورعون
من متأخري الحنفية ينكرون أكثرها ويخالفونهم ويقولون هؤلاء لا يجوز
تقليدهم لانهم غير معروفين بالاجتهاد ولم يخرجوها على أصل أي حنيفة رضي الله
عنه لانه خلاف عقيدته اذ منها أصلاً محققاً هو الايمان بالله فلا نرفعه الابيقين
فليتنبه لهذا وليحذر من يبادر الى التكفير في هذه المسائل منا ومنهم فيخاف عليه
أن يكفر لانه يكفر مسلماً انتهى ملخصاً قال بعض المحققين منا ومنهم وهو كلام
نفيس وقد أفتى أبو زرعة من محققي المتأخرين فيمن قال له اهجري في الله فقال
هجرتك لاني لا ألقى الله بأنه لا يكفر ان أراد لاني سبياً أو هجرة لله وان لم يكن ذلك ظاهراً
اللفظ حقاً للدم بحسب الامكان لا سيما ان لم يعرف قائله بعقيدة سيئة لكن
يؤذّب على اطلاقه لبساعة ظاهراً وانما حررنا لك هذا التحرير المأخوذ من كلام
السيدي في جواب سؤال رفعه اليه الامام الاذري عن أهل البدع وتكفيرهم
وعدمه وكلام ابن حجر ما حرره في الاعلام بقواطع الاسلام ومن كلام الاصوليين
ومن كلام ابن حجر في المنهاج حفظ الايمان الثابت وحفظ الدماء عن انتهاكها
ودفع الما يتصور في الجواب ولا تأمل المدرك فافهم المدرك قبل أن تدارك الخطاب
قبل أن تطالب والمفهوم قبل أن تخوض وتعموم وخفاقة على الخائض أن يقع فيما

كفره غيره قال الامام القرافي اعلم أن الصغائر والكبائر جميع المعاصي من الكفر وغيره كلها اجراء على الله عز وجل لان عدم ضافة أمر الملك العظيم جراءة عليه كيف كان فتميز ما هو كفر منها مبيح للدم موجب للخلود في النار هذا هو المكان المخرج في الفتوى والتحرير والتعرض الى الحد الذي يمتاز به أعلى مراتب الكبائر عن أدنى الكفر عسر جداول الطريق المحصل لذلك أن يكتر من حفظ فتاوى المقتدى به من العلماء في ذلك وينظر ما يقع له هل هو من جنس ما أفتوا فيه بالكفر أو من جنس ما أفتوا فيه بعدم الكفر فيلحقه بعدم معان النظر وجودة الفكر بما هو من جنسه فان أشكل عليه الامر أو وقعت المشابهة بين أمرين مختلفين أو لم يكن له أهلية النظر في ذلك لقصوره وجب عليه التوقف ولا يفتي بشي فهو هذا هو الضابط لهذا الباب انتهى وهذا كلام نفيس يوجب التورع عن الوقوع في الكفر والأدب مع الله تعالى ومع رسوله صلى الله عليه وسلم والشفقة على خلق الله تعالى وانما لم يحزم في الجواب بالكفر لان قول القائل جئت في است الكتاب ليس صريحاً في التكفير لا سيما له غيره كأن يريد به الورقة الخالية عن أسماء الله تعالى أو يريد غير الورقة كاحتجاج المدعى على دعواه أو يريد أنها لا يبعد على بها لعدم موافقة الشارع القويم من ظهر منه ما يدل على الاستعانة بالشرع القويم وعدم رضائه بحكم الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا ريب في كفره فتأمل ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الزنا)

(سئل) في رجل أتتهم بالزنا خلف بالطلاق ثلاثاً أنه ما رنا فاذا زنا قاحداً الزنا شرعاً وهل يقع عليه الطلاق أولاً (أجاب) حد الزنا شرعاً الذي يجب به الحد أن يكون الزاني ملتزماً للأحكام الشرعية ليخرج الصبي والمجنون والحربي عالماً بالتحريم وإن يولج حشفته أو قدرها من مقطوعها من فاقدها بفرج قبل أو دبر من ذكر أو أنثى محرم له يمينه مشتمى طبعاً لتخرج الميتة والبهيمة وبلا شبهة ليخرج وطء أمته المزوجة أو المعتدة أو المحرم بنسب أو رضاع ولو كانت مكترأة للزنا ومبيحة للوطء ومحرم بنسب أو رضاع أو مصاهرة وإن كان تزوجها أي المحرم فان كان حصل من الرجل المذكور تغيب الحشفة فيمن ذكر وقع عليه الطلاق بقيوده المذكورة والافلا يقع عليه شيء والله أعلم (سئل) في رجل أخذ امرأة قهراً عليها وعلى أهلها ويسمى عند الفلاحين خطيغته ثم أخذها لبلد أخرى وتزوجها بوكالة منها الشخص زوجها منه قهراً فما الحكم الشرعي في هذه المسئلة والحالة هذه (أجاب)

كتاب الزنا

مطلب رجل أتتهم بالزنا
خلف بالطلاق الخ

مطلب رجل أخذ امرأة
قهر الخ

أعلم أن العرض أحد الكليات الخمس المجمع على حفظها في كل ملة من آدم إلى نبينا صلى الله عليه وسلم وهو جاء بحفظ الانساب والاعراض والأموال والآنفس والعقول والدين والقويم وأكده عليهم غاية التأكيده وحفظها غاية الحفظ فعلى كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر بل وغير المؤمن كذلك أن يدفع مثل هذا الحديث عن هذا الفعل القبيح الذي لم يرد في شريعة من الشرائع حله ومن أوى مثل هذا أو نصره أو دفع عنه ضرر أفعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين وهذا هو القواد الذي يجمع رجلا وامرأة حراما أو رجلا وامرأة حراما بامرأة حراما بل جميع أهله بل يلدوه قوادون لأنهم مقررون له في ذلك فكان الواجب عليهم زجره ومنعه وقبضه ولو أدى لقتله فلا دين له ولا كفارة لانه صائل على البضع فيجب قتله إن لم ينزجر وعلى ولي الأمر منع هؤلاء السفهاء الأشقياء الزناة من هذا الفعل القبيح ويثاب على ذلك فالعقد الواقع بغير رضاها ورضا وليها باطل باجتماع المسلمين يجب انكاره ولا عذر للمرأة المكروهة لأن ذلك زنا من الرجل ولا حرمة لماء الزنا وإن كانت المرأة تلام ولها أن تزوج بغير محال والعجب من هؤلاء الأشقياء السفهاء الذين لا دين لهم ولا عرض ولا حية كيف يأخذ الواحد منهم ابنة عمه أو قريبته ويهتك عرضها وعرضه ويدخل عليها بالرفا فوطئه حرام وأولاده أولاد زنا لا حرمة لهم والله أعلم

﴿كتاب حد القذف﴾

كتاب حد القذف

مطلب رجل خرج يمشي الخ

(سئل) في رجل خرج ليلا يمشي فلقيته امرأة وخطفت عمامته وادعت أنه طلب منها الزنا فهل يترتب على الرجل المذكور بدعواها عليه من غير بيان شيء ويعمل بقولها وهل يلزم الرجل المذكور شيء بسبب دعواها أم كيف الحال (أجاب) لا يترتب على الرجل شيء وإن فرض أنه طلب منها الزنا لا يلزمه حد ولا رحم وكذلك هي لا يترتب عليها شيء لأنها ان صدقت فقد ردت قوله بزعمها وإن كذبت فليس عليها حد ولا رحم بكذبها والله أعلم

﴿كتاب السرقة﴾

كتاب السرقة

مطلب رجل نائم بين جماعة فسرقت الخ

(سئل) في رجل نائم بين جماعة فسرقت له سكين فاتهم الحاضرين وهناك رجل يدعى علم الكشف فقال سرقتها فلان أحد الحاضرين فهل يعمل بقوله مستندا علم الغيب (أجاب) ما ذكر من أخبار الرجل المذكور لعلم الغيب لا يعمل به شرعا باجتماع المسلمين لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر العمل بكلامه ولا يجوز تصديقه

لا يثبت إمام من القاء الشيطان وهو مردود اجماعاً وإمام من تسولات النفوس وهو باطل أيضاً لعدم تعويل الشرع على ذلك ولا يجوز أن يكون ذلك من باب الكشف للأولياء لانهم لا يقولون ذلك وعلى فرض وقوع الكشف منهم لا يعمل به شرعاً من حيث لشهادة وعلى كل حال يعزى الرجل المذكور ويرى جرحاً ويمنع ويؤذّب على ذلك التأديب اللائق به لان أفضل الخلق وسيد الكائنات محمداً صلى الله عليه وسلم ما وقع منه مثل ذلك ولا قال به ولا عمل به والله أعلم (سئل) عن ذميين لهما أمتعة عند رجل أمانة سرقوا وأقر السارقون عند رجل أنهم سرقوا مال الذميين المعينين فهل إذا شهد الرجل بأقرار السارقين يقبل (أجاب) الأقرار معمول به اجماعاً حيث شهد الشاهد بأقرار السارق وحلف الذميان يميناً ثبت المال قال في المنهج وشرحه في باب السرقة ويثبت برجل وامرأتين أو به مع يمين المال دون القطع كما ثبت بذلك الغصب المعلق عليه طلاق أو عتق دونهما والله أعلم (سئل) في رجل دخل داراً ووجد بابها مفتوحاً وباب بيته مفتوحاً وسرق منه جرة زيت في زمن مجاعة وهو فقير معدم فهل تقطع يده أولاً (أجاب) لا تقطع على الرجل المذكور فيما ذكر لا من أحدٍهما عدم الحرز شرط القطع الحرز والثاني وجود الشبهة قال في العباب في تعداد ما لا يقطع به للشبهة وكذا من سرق طعاماً في المجاعة مضطراً إليه ولم يقدر والله أعلم (سئل) في مجاعة متهمين بسرقة وفيه من يشهد عليهم بها فقال الحكم شرعاً في ذلك وإذا قلتم بوجوب المال فهل يتبعه ما اصطالحوا عليه أهل القرى من تربية ووجوب وطعم شاهد (أجاب) أن أقر السارقون المتهمون أو شهد عليهم رجالان عدلان وجب المال وقطعت أيديهم المني بطلب من المالك وإن شهد رجل وامرأتان أو رجل ويمين وجب المال دون القطع وشرط القطع أن يكون المال المسروق ربع دينار فأكثر من حرز مثله ثم إن عين المال وأقام عليه المالك دينة أو وجد الأقرار لزم جميعاً وإلا فالقول قول السارق بيمينه ولا يلزم السارق رجب ولا تربية ولا طعم شاهد ولا شيء آخر غير ما ذكر من وجوب المال والقطع بشرطه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له بقرة فاتهم بها رجلان ثم مات الرجل ومع صاحب البقرة رجل يشهد على الميت أنه ساق البقرة فهل إذا شهد الرجل وحلف المدعى يميناً يحكم له بها أم لا (أجاب) حيث خلف الميت السارق تركته توفي ما عليه من الديون التي من جلتها البقرة وكان الشاهد عدلاً وشهد بأن فلان الميت هو السارق لها بأن رآه سرقها وأقره بذلك وحلف المدعى على صدق

مطلب ذميان لهما أمتعة
عند رجل الخ

مطلب رجل دخل داراً
ووجد بابها الخ

مطلب مجاعة متهمين
بسرقة الخ

مطلب رجل سرق له بقرة
فاتهم الخ

مطلب رجل سرق من
بيته أمتعة الخ

مطلب رجل سرقت داره
فاحضر رجلا من قرية
لمجلس الشرع الخ

مطلب رجل سرق له
أمتعة كثيرة الخ

مطلب رجل سرق بقرا
لا يخرج الخ

دعواه ومدق شاهده وجب على الوارث أن يدفع له قيمة البقرة والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل سرق من بيته أمتعة ليل أو رأى من يدهم الأمتعة قريب
الرجل وتشاجر معهم ولم يعرفها وأخذها منهم قهرا ولم يعلم أنها قريبة وقال لا آخر
ان حصل من قريبي بعد ان تحقق أن الأمتعة له عشرون قرشاً لا ردها اليه فلما علم
قريبه بكلامه أتممه بها وطأها منه وهو ليس من أرباب التهم ومعروف بالديانة
خلف من بيده الأمتعة بالطلاق أنه ما يخرج من البلدة الفلانية سكنه حتى يرقها
وردها لصاحبها بلا أخذ شيء وخرج من البلد بعد ذلك فهل يكون باراً في عينه
فلا يقع عليه طلاق وهل يلزمه بهذه التهمة شيء ما الحال (أجاب) حيث ردة
الرجل الحالف الأمتعة جميعها قبل الخروج من بلده فلا يقع عليه طلاق وحيث
ردة الأمتعة بعينها فلا شيء عليه أصلاً لان قطع اليد يسقط بالتهمة وهي حاصلة بما
ذكر والله أعلم (سئل) في رجل سرقت داره فاحضر رجلاً من قرية لمجلس
الشرع فأقر بأنه سرق الدراهم وفلان وفلان وفلان وسماهم فأنكر فلان وفلان
وفلان فما الحكم الشرعي والحالة هذه (أجاب) الدلالة للرجل المقر على
بأقراره ولا عذر لمن أقر والاقرار من أقوى الحجج الشرعية لا به شهادة المرأة على نفسه
وقام الاجماع على العمل به والاصل فيه قبل الاجماع آيات كقوله تعالى كونوا
قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفست شهادة المرأة على نفسه بالاقرار
وأجبار لخبر الصحيحين اغداً يا أيها النساء هذا فان اعترفت فارجهن وهو مقتضى
القياس وأما المنكرون فلا يلزمهم شيء لعدم المستند الشرعي ولا تصح شهادة
الرجل المقر عليهم لا مور منها الدفع عن نفسه ومنها المبادرة بالشهادة ومنها أنه
فاسق بأقراره بالسرقه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة كثيرة فوجد
منها حاجة عند امرأة ولها ابن أخ وأخ من أب وهي عند زوج بنتها وادعت المرأة
أنها أخذت الحاجة المذكورة من امرأة فهل اذا ثبتت الحاجة للمدعي فهل تلزم
المرأة أو أقاربها المذكورين بقيمة السرقه (أجاب) ان أقام الرجل المدعي بينة
أن الحاجة المذكورة سرقت له أخذها فقط ورجعت المرأة بثمنها على من
أخذت هي منها ولا يلزمها بقيمة السرقه ولا يلزم أخاها وابن أخيها وزوج بنتها شيء
من السرقه الا بينة شرعية تثبت السرقه أو اقرار شرعي يعمل به والله أعلم
(سئل) في رجل سرق بقرا لا يخرج ثم باعها في السوق لا يخرجها صاحب البقر
وعرفها عند الشاري لها فسلمه بعضها وقال الباقي نهب من عندي فهل يلزمه
الذي نهب مع اعترافه واققراره ولصاحب البقر مطالبته أو مطالبته السارق

أو مطالب كل منهما وعلى من يكون الضمان (أجاب) حيث وضع يده المشتري على البقر كان له أحبا مطالبة بها حتى بالتمنوب وله أيضا مطالبة السارق فان غرم المشتري شيئا رجوع به على السارق والله أعلم (سئل) في ثلاثة اتهموا بسرقة دراهم فأنكر أحدهم وهرب آخر والثالث أصلى على نفسه ثم بعد مدة نحو خمسة عشر سنة رجع المصارب الى محله بعد موت من أصلى على نفسه فطالبه بالسرق المسروق منهم فجاء الى وارث الذي أصلى على نفسه وقال له شاركني فيما أغرمه لان مورثك كان معي فهل يغرمه معه فيما يدفعه (أجاب) ليس على الرجل المصلح على نفسه حق أصلا لالا لاهل الدرة ولا لارفاقه الذين معه ولا على وارثه ان مات وذلك ظاهر واضح لكل من بل أغلته من الفقه والله أعلم (سئل) في أناس سرق لهم دراهم فقال لهم رجل اعلموا لي جعلنا وأنا أقرر لكم فلان المصري وهو خادم عندهم فذهب له فقرره بأنه أخذها وقال له اذهب معي انخرجها من مكانها الذي دفنها فيه فراققه وذهب معه والا أن يدعي المصري أنه دفعها لمن قرره وهو ينكر ذلك فما الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) المحكم أن المصري المقترب بأخذ الدراهم يلزم به ان له الدعوى على الرجل المذكوور فان أقرها أو أقام عليه بينة عادلة ألزم بها والا فلا تخليفه ويغرمها المصري لاهلها والله أعلم (سئل) في رجل اتهم بسرقة فلم تظهر عنده ثم ظهرت عند آخر فأقرها وحلف أنه ما سرقها الا هو والمتهم الاول فهل يسرى قوله ويمينه على المتهم (أجاب) اعلم من يريد الفوز بالجنان وينجو غدا من عذاب النيران أن شرع الرحمن الذي بينه وبينه ولد عدنان أن المطالب بالسرقة انما هو المقر بها وحلفه لا يفيد شيئا الا أنه يغرمها وحده وأما المتهم فلا يلزمه منها شيء والقائل بذلك من حزب الشيطان ألا ان حزب الشيطان هم الخاسرون كما هو شائع في هذه الديار وغضب الجبار ثم المآل الى النار فلا تأس على القوم الفاسقين الذين يشرعون غير ما شرعه الله تعالى فعليهم لعنة الله ورسوله والله على ما نقول وكيل والله أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهم جماعة ويطلب من والد واحد منهم مع أنه غير سارق فيريد أن يعمل للشاهد رشوة فهل يلزم المتهم أو والده شيء (أجاب) لا يعمل بقول الرجل الناهم الا آخر الا بينة شرعية عادلة تشهد له أن فلانا وفلانا أخذوا كذا وكذا فان لم يوجد معه من ذكر كان له تخليف المتهم ولا يلزم المتهم ولا ولده ما جعل للشاهد بل ربما كان ذلك طعنا في شهادته فترد شهادته بذلك والله اعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة فأتهم رجلا فأقرها عما حاكم الشرع

مطالب في ثلاثة اتهموا
بسرقة الخ

مطالب في أناس سرق لهم
دراهم فقال الخ

مطالب رجل اتهم بسرقة
فلم تظهر الخ

مطالب رجل سرق له
أمتعة فأتهم جماعة الخ

مطالب رجل سرق له
أمتعة فأتهم رجلا الخ

فقومت عليه بأربعين قرشا فالتزم بذلك ثم تارة يدعي أنه له شركا فيها وأنها بقربة
كذا وتارة يدعي أنه مكره والحال أن القاضي كتب بذلك حجة شرعية فهل يجب
عليه دفع الدواهم المذكورة (أجاب) حيث أقر الرجل بالسرقة لزمته
فإن ردها فذاك ولا لزمته قيمتها وإن كان سرقتها من حرز قطع يده إليه في بطلب من
المالك وإن فرض ضياعها لزمه القيمة بالغة ما بلغت أقصى القيم لأنها غصب ولا
عبرة بدعواه المذكورة لأمريين للتناقض في كلامه ولحكم القاضي بذلك لأنه إذا
حكم بفصل مختلف فيه صار منتهى عليه والله أعلم (سئل) في رجل سرق له
أمتعة فاتهم رجلا كان مسكنا في البيت حين السرقة ووقع بينهما خصام فأقر له
بها وادعى ضياعها فدفع له من قيمتها خمسة وأربعين ثم أنكر أنه السارق وادعى
أنه غيره فهل له أحب الأمتعة أن يطالبه ببقية المسروق (أجاب) أن الإقرار
مع مولاه شرعا وفسرت شهادة المرة على نفسه بالإقرار بل هو من أقوى الحجج
فله صاحب الأمتعة أن يطالب المقر بها ولا عذر أن أقر والله أعلم بالصواب

(باب قاطع الطريق)

(سئل) في رجال عتروا رجلا في الخراج ثم دخل إلى مدينة نابلس عاريا فأشد
معه بعض الناس لوجه الله تعالى فربطوا فرسين من خيل المعربين فجاءوا له
بحوائجهم ورد لهم الفرسين سالمين من غير نقص ولا عيب ومضى على ذلك أكثر
من خمسة عشر سنة ثم إن أهل الخيل مرادهم الدعوى بأن فرسا منهم ماتت فهل
يترتب على الآخذين حق أم لا (أجاب) حيث لم يحدث الآخذون للخيل
عيبا فيها ولا ترتب على فعلهم لها ضرر ولا عيب وردت كما أخذت فلا شيء على
الآخذين لها حتى لو أن الفرس ماتت بعد ردها فلا شيء على الآخذين
لأن الحيوان ولو أدميا معرض للتلف وأصل الاعتماد من المعربين الصادق عليهم
حال من أحوال قطاع الطريق الذين تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف نسأله
تعالى الانصاف قال الله تعالى في حق قطاع الطريق إنما جزاء الذين يحاربون الله
ورسوله ويسعون في الأرض فسادا أن يقتلوا أو يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم
من خلاف أو ينقوا من الأرض ذلك لهم جزى في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب
عظيم والله تعالى أعلم

(كتاب الأشربة)

(سئل) عما يقع في هذه البلاد من عجيب مائع يمكث زمنا طويلا بحيث يصير
فيه شدة مطربة فاحكمه (أجاب) لا يخفى أن عموم كلامهم شامل لمثل هذه

مطلب رجل سرق له
أمتعة الخ

باب قاطع الطريق الخ

كتاب الأشربة
مطلب حكم البوطة

المسورة وانها من المسكر المحرام الذي يحذر شربه لان المراد على الشدة المطربة
 فثبت وجوب حرمة تناول وحد الشارب ولا يخفى أنه نجس والله غش يجب على
 الناس اجتنابه لقوله صلى الله عليه وسلم من غشنا فليس منا والله أعلم (سئل)
 هل يجوز أكل الزوان المشهور في بلاد الشام وحده أو مع غيره من بر وغيره
 وبيعه في الخبز مع مشاهدة الضرر منه لأناس كثيرين وربما أدى إلى إخراج صلاة
 عن وقتها القدر أكله وغفلته بذلك (أجاب) عبارة ابن حجر قال أي الزركشي
 والقياس حل أطعامها أي الخيل ومثلهما غيرها بل أولى نحو حشيش وبنج للجوع
 وإن تغذرت ويظهر جوازه لا آدمي جاع ولم يجد غير ذلك وإن تغذر لأن التغذر لا يزيد
 في الجوع انتهى أقول يؤخذ منه أن أكل الزوان للآدمي والحيوان تضر به
 كالخيل والجمل حرام حيث وجد غيره لأنه تغذر بل مغير للعقل في بعض
 الأشخاص ومفوت للصلاة في بعض الاوقات ويحرم بيعه لمن لم يعلم به لانه غش وقد
 نهى عن الغش وعلى الحاكم أن يد الله تعالى أحكامه منع تعاطيه وتغذيره بما
 يراه لأنه يجوز لتغذيره في كل معصية لا حد فيها ولا كفارة والله أعلم (سئل)
 عن حلق اللحية هل هو حرام وهل يجوز للحاكم أن يغذره (أجاب) عبارة
 ابن حجر قال الماوردي وحلق رأس لحية أي يجوز لتغذيره بحلق اللحية لا بحلق
 الرأس انتهى قال ابن حجر وظاهر حرمة حلقها وهو أنما يحري على حرمة التي
 عليها أكثر المتأخرين أما على كراهته التي عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لأمنع
 إذا رآه الإمام بخصوص الغرر أو المغرر عليه فقد ظهرا أنه مكروه وأنه يجوز لتغذيره
 والله أعلم (سئل) عن الدخان الموجود في هذا الزمان فما حكمه (أجاب) أعلم
 وفق الله تعالى أن الناس قد اختلفوا فيه اختلافا كثيرا ما بين شافعية وحنفية
 ومالكية وحنابلة فمن قائل بالجواز ومن قائل بالحرمة ولكن الذي يشهد به
 الذوق السليم والطابع المستقيم أنه لا يجوز تعاطيه لا مور منها لا اسراف ومنها
 عدم دفعه ومنها رثته الخبيثة التي تؤذي الملائكة والمحالطين لشاربه ومنها
 ما يرتكبه شاربه من تضییع المال في غير محله ولا سيما الفقراء ومنها ما يحل
 لبعض الناس من الدناءة عند فقده مثل الاعراب وأهل القرى ترى الرجل منهم
 يطلب من الدنيء والعلى والفقير والغنى وقد وقع لي مرارا أنه حصل لي غيبوبة لا من
 شربه بل من الرائحة من شاربه وأيضا حصل لي من أكل زبيب وضعه
 فاكته من ريحها وكان ذلك وأنا محرم بالحج فغبت بعد أن قد فت جميع ما في
 معدتي بأكل زبيب من رائحته من الغروب إلى قريب نصف الليل والله تعالى

مطلب هل يجوز أكل
 الزوان وحده أو مع غيره
 الح

مطلب حكم حلق اللحية

مطلب حكم الدخان
 الموجود في هذا الزمان الح

مطلب فيه بيان أحكام
الخمر وماذا يترتب على
شاربه وبائعه الخ

أعلم (سئل) في محلة من محلات مصر المحروسة محل العلم والعلماء الاعلام
وحكام الاسلام أظهر الله تعالى بهم الاحكام بالاحكام وأعز بهم الانام بعمل
بها الخمر ويباع جهاراً وتأقي له الفسقة تشرب منه وتسكر ويحصل لأهل المحلة
منه الضرر الكلي للجار والمزار ويخافون على أنفسهم ونسائهم وأولادهم كما هو
معلوم لكل أحد وكتب لهم الحاكم على مصر أيده الله تعالى السابق واللاحق
بيورديان شريفة بالمنع وكذلك حاكم الشرع القويم نصره الله تعالى فامتنعوا منه
مدة ثم عادوا له وغالهم من أهل الذمة مع وجود فتاوى شريفة من العلماء الاعلام
أئمة المذاهب الاربع ومع عدم الاذعان للحكام المذكورين وللأحكام الشرعية
فهل يتقضى عهد أهل الذمة بذلك وهل يجب على ولاية أمور أيدهم الغفور
وأعانتهم الولي الشكور من ذلك ولو بتخريب المحل الذي هو مجمع الفساد والضرر
لأئمة محمد صلى الله عليه وسلم ويرتبون على أفعالهم مقتضاها ويشاؤون على ذلك
الثواب الجزيل حفظاً لدين الاسلام ولا عراض أهل المحلة ولا أنفسهم أفيدوا
جواباً شافياً بالدليل الذي لا يحتمل التأويل أثابكم الله تعالى الجنة (أجاب) اعلم
وقفت الله تعالى لفعل الخير ولاقامة الملة المحمدية ان شاء الله تعالى ان الارض لله
يورثها من يشاء من عباده والعاقبة للمتقين فقد أورثها الله تعالى لأفضل خلقه
محمد صلى الله عليه وسلم وهو قد ورثه فيها طائفتان الاولى العلماء لقوله صلى الله عليه
وسلم العلماء ورثة الانبياء وعليهم القيام بالحجة والبرهان والكشف عن المشكل
والبيان الثانية السلطان وأعوانه أهل العرفان وبأيديهم السيف والسنان
وعليهم قمع أهل الطغيان فحصة العلماء الآن انضمت أيضاً لجناح السلطان فلذلك
ضعف الاسلام لانه لا يقوم على رجل واحدة بل انما يقوم الاسلام بما قام به سيد
الانام من الحجّة والبرهان وذلك ورثه فيه العلماء ولهم النصف من ميراث الارض
بمقتضى الارث الشرعي ومن السيف والسنان وذلك حصة السلطان وجنوده
أيدهم الرحمن ولهم النصف الثاني من الارض والآن له نصره الله تعالى ولهم الجميع
على أي وجه كان وهذا كله لا يحل له ولأهلهم الا بحفظ خمسة أمور وهي المسماة
الكليات الخمس أو الست التي نقل الغزالي وغيره من أئمة الدين أنها الكليات
لم تحل في شريعة قط من لدن آدم وشيث ونوح وإبراهيم وموسى وعيسى عليهم
الصلاة والسلام وأما شريعة محمد صلى الله عليه وسلم فأدلة هذه الكليات واضحة
ظاهرة مشيدة التمشيد مسددة غاية التسديد موضحة بنصوص لا تقبل التأويل
قام عليها الاجماع بكل دليل لا خلاف فيها قطعاً الكل حقير وجليل فأولها حفظ

الدين كلياته وجزئياته أصولا وفروعا وهذا مشترك حفظه بين العلماء بالادلة
 ودفع الشبه والسلطان وأعوته بجهد الكفار الذي هو ذروة سنام الاسلام ثم
 حفظ النفوس أصولا وأطرافها وأجراحها ومعانيها ثم حفظ العقول ذاتا وعرضا
 ثم حفظ انساب المسلمين بالانكحة العجيبة والمنع من الزنا ثم حفظ الاموال
 على الناس والاعراض ان لم تؤذ الاذية فيها لقطع النسب والا كانت في مرتبة
 الانساب كما صرح به الزركشي وغيره وحفظ هذه الكليات الخمس أو الست هي
 مرتبة ولاية الامور من السلطان وغيره على طبق أخبار العلماء الاعلام أئمة
 الاسلام عن أحكامها وما يترتب عليها من الحدود وغيرها وقد شرع الله تعالى
 للدين حداً بقتل المرتد والنفوس شرع لها تعالى حدودا بقتل القاتل وقطع يد
 القاطع ورجله ونحوها وشرع لحفظ العقول حداً وهو الضرب المعلوم على الخلاف
 المفهوم ومثل ذلك حفظ انساب الناس بحدها المعلوم من حد الزنا بالرجم بشرطه
 أو الضرب والتقي بشرطه وحد الأموال أن السارق لها بشرطه تقطع يده وأخذها
 في قطع الطريق بشرطه تقطع يده ورجله من خلاف كما نص عليها القرآن المحكم
 وحفظ الاعراض بعدم السب والقذف ممن قذف بشرطه يقام عليه الحد المعلوم
 ولا ريب أن مثل هذه المسئلة يقع فيها الجناية على العقل وهو ظاهري بشرط الجرم
 وعلى الاعراض لما هو معلوم وعلى النفس لما يقع من الشربة عند زوال عقلهم
 من الضرب والقتل والقطع وغيرها وربما وقع بها جناية على المال وكذلك
 العرض فاذا حفظت ولاية الامور هذه الكليات حفظها الله تعالى في نفسها ودينها
 وعقلاها وعرضها ومالها ونسبها وولدها استحققت الميراث من الارض المذكورة
 بالميراث النبوي بالاعطاء الالهى المستمرة وكانت مأتا كل من القرى والمزارع بحق
 ما تلقى من سيد الاولين والاخرين المفاض عليه من رب العالمين ومثل ذلك العلماء
 أيدهم الله تعالى بالحق المبين ونصرة الدين بأقامة الحجج والبراهين وحق لهم أن
 يكونوا جميعا الولاة المذكورين والعلماء العاملين من حزب الرحمن ألا ان حزب
 الله هم الغالبون وهما نصيحة قدسية خلية هي أن نبينا محمدا صلى الله عليه وسلم
 ظهر في الدنيا بمفرده معاديا للعرب والحجم ونصره الله تعالى عليهم أجعين وأعطاه
 الله تعالى السيف والسنان والحجة والبرهان وورثه فيهما جناب السلطان
 وجنوده أهل الشان والعلماء من أهل البرهان فاذا قام هؤلاء القريقان على
 الصدق والمحبة والوفاء لا يقاومهم في الارض قبيلة من القبائل الضالة والكافرة
 والمعاندة والفاجرة لقيامهم بمقام به رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد علمت أنه

قهر الخلق بمفرده وأظهره الله في المشارق والمغارب فكيف والاسلام وصل الى هذا
النظام المتين الاحكام فان أراد العلماء المخالفة وعدم الانضمام الى ولاية الامور
وعدم المناصحة لهم قاموا على رجل واحدة فضعفت حركتهم ونقص حبلهم وقوى
عليهم عدوهم وان أرادوا ولاية الامور والاستقلال بالامر مع احتقار العلماء وعدم
مراجعتهم والاعتماد على قولهم قاموا ايضا على رجل واحدة وضعف أمرهم واخذل
نظامهم وصال عليهم عدوهم وبلغ منهم الفرصة وخالفوا طريق نبينهم وسلكوا
طريق عدوهم والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم فقد علمت أنه يجب على
ولاية الامور وعلى العلماء وصحابة الامة منع هذه الخسارة وهدمها ان تعين طريقا
لدفع الفساد وقع اهل الزينج والفساد ويثابون على ذلك الثواب الجزيل من
الرب الجليل ويجب على كل مسلم ومسلمة وعلى اهل الذمة جميعا أن يسمعوا
ويطيعوا الولاية امورهم فيما امروا به ونهوا عنه مما هو طبق الشرع الشريف لقوله
تعالى أطيعوا الله ورسوله وأولي الامر منكم وقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا
وأطيعوا لو ان تأمر عليكم عبد حبشي فان امتنع اهل الذمة من اجراء حكمنا عليهم
انتقض بذلك عهدهم كما أنه ينتقض لو قاتلونا أو نهوا جزية والله تعالى أعلم
(سئل) في جماعة من المنود لهم زاوية فيما حاكورة وهم يشربون الخشيش
والافيون وسائر الخدرات ويزرعون الخشيشة في الحاكورة فهل يمنعون من
ذلك ويكون ذلك من الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويأب فاعله فان
انتهوا ولا يطردوا من محلهم (أجاب) اعلم أن كل شيء أسكر أو غيب العقل
أو كان مخدرا فهو حرام يجب اجتنابه ثم ان كان ما فعلوا لو بحسب الاصل حرم وحده
شاربه كالتخمر وغيره او منه المتخذ من لبن الرمكة فانه مسكر مائع وان كان غير مائع
ولو بحسب الاصل حرم ولا حد فيه بل فيه التعزير لا تنفاه الشدة المطربة كالكثير
البنج والزعفران والعنبر والجوزة والخشيشة المبروفة وحسدوها وأثل المائة
السابقة حيث ظهرت لتتار التي لم يقع في العالم فتنة افطع منها ولا اذهب للنفوس
منها ومما يتأكد المبالغة في الزجر عنه واذا علمت لانه من الكبائر بل من أقبحها
ما حدث الآن استعمال كثير من السفهاء له من بنت يسمى القيسي يوجد فهو
جبال مكة فانه أسوأ الخدرات لان قليله يؤدي الى مسخ البدن والعقل وزواله عن
جميع اعتدالاتها وكثيره قاتل فوراً وهو أبلغ من الافيون في السمية وقد حدث الآن
مركب يسمى البرش ونحوه وهو أيضا ماسخ البدن والعقل انتهى ابن حجر
وقال في الرواجر في اقتراف الكبائر واعلم أن الخشيشة المبروفة حرام كالتخمر محذ

مطلب في جماعة فنود
يزرعون الخشيشة
في حاكورة لهم الخ

أكلها أي على فورية قال به جماعة من العلماء كما يجتذب الخمر وهي أخبث من
الخمر من جهة أنها تفسد العقل والمزاج أي افساد أعجيبا حتى يصير في متعاطيها
تخنت قبيح وديانة عجيبه وغير ذلك من المفساد فلا يصير له من المروءة شيء البتة
وشاهدنا من أحواله من خنوة الطبع وفساده وانقلابه إلى شر من طبع النساء
ومن الديانة على زوجته وأهله فضلا عن الأجانب ما يفضي العاقل منه إلى العجب
العجاب وكذا متعاطى فهو البنج والافيون وغيرها وعدا بن حجر هذه كلها من
الكبائر وأن جميع ما ورد في الخمر يأتي في هذه قال بعض العلماء في أكلها أي
الحشيشة مائة وعشرون مضره دينية ودينية منها أنها تورث الفكرة الرديئة
وتجفف الرطوبات وتعرض البدن لحدوث الأمراض وتورث النسيان وتصدع
الرأس وتقطع النسل والمني وتجففه وتورث الفجأة واختلال العقل وفساده والدرن
والسل والاستسقاء وفساد الفكر ونسيان الذكر وافشاء السر وذهاب الحياء
وكثرة المراءاة وعدم المروءة وكشف العورة وعدم الغيرة واتلاف الكيس
ومخالسة ابليس وترك الصلوات والوقوع في المحرمات والجذام والبرص وتوالي
الاسقام والرعشة وتتن القم وفساد الأسنان وسقوط شعر الأجناف واحتراق
الدم وصفرة الأسنان والبخر وثقب الكبد وغشاء العين والفشل والكسل
وتجعل الأسد كالجمل وتصير العزيز ذليلا والصحيح عيلا أن كل لا يشبع وأن
كل لا يقنع وأن كام لا يسمع تجعل الفصح أبكيا والصحيح أسقما وتذهب الفطنة
وتحدث البطنة وتورث الالعنة والبعد عن الجنة ومن قبائحها أنها تنسى الشهادة
عند الموت قيل إن هذه أدنى قبائحها وهذه القبائح كلها موجودة في الافيون وغيره
مما سبق ومما قيل في الحشيشة نظما

قل لمن يأكل الحشيشة جهلا * عشت في أكلها بأقبح عيشه

قيمة المره عقله فلماذا * يا أبا الجهل بعته بحشيشه

فلا يجوز زرعها ولا بيعها بل يمنع القاعل بذلك ويعزرفاعل ذلك بما يراه حاكم
الشرع والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الصيال وضمن الولاية)

(سئل) في رجل معلم يصنع السكاكين وهو حاذق في صنعه جاءه رجل
بسيوف يصنعها له سكينا كبيرا فصنعه له ثم انه جاء أصغر من المراد لكون الحديد
مربى فنقص ولم يطاوعه في المدفهل يكون ضامنا لصاحبه ما حصل من النقص
لكونه لم يخبره به قبل الشغل (أجاب) حيث شهد أهل المعرفة بحذاقة المعلم المذكور

كتاب الصيال وضمن

الولاية الخ

مطلب رجل معلم يصنع

السكاكين الخ

مطلب رجل متزوج
بامرأة حامل الح

ولم يكن منه تقصير أصلاً فلا ضمان عليه لأن مثل هذه الأمور لا يظهر حالها إلا
العرض على النار والله أعلم (سئل) عن رجل متزوج بامرأة حامل منه بولد
ثم انما اخطفها رجل يدعي القرابة طاشم جاء بها القرية من قري الفلاحين وأدخلها
على رجل فأدخله عليها وهي مزوجة وزوجها حي يعرف وولدت غلاماً يدعي أبوه
أنه قتل بالخنق فإلحكم الشرع المترتب على الأخذ والمعين والناصر (أجاب)
أعلم أيها المؤمن الذي يريد سلامة دينه والنجاة غداً من عذاب النار ومن أليم
عذاب الله تعالى وشديد عقابه أن حفظ أعراض الناس أحد الكليات الخمس التي
أجمع على حفظها جميع أهل المال من المسلمين والنصارى واليهود وهي الدين
والنفس والعقل والعرض والمال فيجب على كل مسلم يدعي أنه من أمة محمد
صلى الله عليه وسلم إذا علم بمثل هذه القضية أن يأخذ سيفه من غير تأن ساعة
واحدة ويقاتل هذا الفاجر الفاسق الخارم لعرض المسلمين المحقق للعار لهم لفعله
هذا الفعل الذي لا يفعله كثير من الحيوانات وكذلك المعين له والمساعد له
والناصر له فان قتلوا فهم في جهنم وبئس المصير وان قتل المقاتل لهم الذي ربما عظم
أجره أكثر من الجهاد في سبيل الله عز وجل بل هذا أعظم السبل ولا يجوز لأحد
من المسلمين ولا من اليهود ولا من النصارى أن يعلم بهذا الفعل ويتأخر ساعة
واحدة عن قتل وقتال المذكورين حتى النساء يجب عليهن أن يخرجن لقتال
هذا الفاجر وعلى المرأة المخطوفة أن تقا تل أيضاً فان تمذرت تسعى في تلفه بسم أو غيره
حفظاً لدينها وعرضها ومن لم يفعل ذلك فلا عرض له ولا دين وعليه غضب الله
ورسوله ولعنة الله عليه وعلى من ساعده ومن أعانه ومن علم به ولم ينتصر لله
ورسوله وهذا ما علينا من اظهار الحق وقتال مثل هؤلاء والله يعلم الغيب من غيره
والغلام ان ثبت قتله بالوجه الشرعي قتل فاته والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)
عن رجل له بقرة فقال لغيره ردها فوجدت مكسورة وصاحبها يدعي أن كسرها من
الراد وهو ينكر فإلحكم الشرع (أجاب) حيث أذن المالك في رد البقرة
وتلف أو أ تلفت شيئاً في حال ردها فالضمان على الآذن في الرد لا به هو الذي ألبأ
الراد إلى التلف أخذاً مما قالوه فيما لو نخس دابة رجل ياديه وأ تلفت شيئاً كان
الضمان على الآذن الذي مع الدابة لا على الناخس فسواء اعترف الرجل بالردام
أنكر لا ضمان عليه أصلاً بل عدم الضمان في مسئلتنا أولى من مسئلة النخس
والله أعلم (سئل) في رجل معتاد بمعالجة الجراح من قطع درن وغدة وقصد
وحجم وبأسور وبط جرح وخطأه بالمرأه ونحوها وله يتعاطا ذلك فمخوعشرين

مطلب رجل له بقرة فقال
لغيره ردها الح

مطلب رجل معتاد
بمعالجة الجراح الح

سنة فهل اذا صار تلف يكون ضامنا أم لا (أجاب) عبارة المنهاج مع شرحه لا يبي
 هجر ومن عالج كأن حجم أو قصه دياذن معتبر بمن جازله تولى ذلك فحصل تلف لم يضمن
 واللاما تولى ذلك أحد وذكرا بن شريح أنه لو سرى من فعل الطبيب هلاك وهو
 من أهل الخدق في صنعه لم يضمن اجماعا والاضمن قودا وغيره لتغيره قال
 الزركشي وغيره وفي هذا رد لاقتناء ابن الصلاح بأن شرط عدم ضمانه أن يعين له
 المريض والالم يتناول اذنه ما يكون سببا للارتلاف لان مطلق الاذن تقيد به
 القرينة بغير التلف ويحاط بحمل كلامه على غير الحاذق ويظهر أنه الذي
 اتفق أهل فنه على احاطته به بحيث يكون خطأؤه فيه نادرا وكالطبيب فيما ذكر
 الجراحي بل هو من أفراد كالكمال والله أعلم

(فصل في تلافه الدواب)

(سئل) في عجابين من البقر طلع على بعض أسطح القرية فتردى أحد العجابين من
 السطح ومات فطلب صاحب العجل الميت من صاحب العجل الذي لم يترد عنه لكونه
 كان معه ومن عادة القرى أن يرسلوا العجل من غير ربط فهل على صاحب العجل
 الذي لم يقع قيمته (أجاب) حيث جرت عادة البلدي بالارسال وأرسل الرجل عجله
 فتلّف به العجل الاخر فلا ضمان على صاحبه والله أعلم (سئل) عن رجل
 قطع مقود رجل فقطع السكين عصبه فهل يلزمه (أجاب) نعم يلزمه لان غاية
 فعله أنه خطأ وفعل الخطأ مضمون فان قام بقيمته بينة شرعية فذاك والاحلف
 القاطع بمينا على قيمته لانه غارم والله أعلم (سئل) في رجل عنده فلو بلغ من
 العمر احدى وعشرين يوما وهو وبها ثم ربه في البرية أيضا بجوارهم جماعة يرعون
 دوابهم على جرى عادتهم في القرية من ارسال الدواب من غير ربط ثم ان العلو
 المذكور أدخل رأسه في علاقة بارودة فكسر خشبها فهل يكون رب الفلوسا مينا
 أولا (أجاب) حيث جرت العادة بالارسال وأرسل الفلوسا لانه في وقت جرت
 العادة فيه بالارسال وأتلف شيئا فلا ضمان كما صرحوا به متونا وشروحا والله أعلم
 (سئل) في رجلين شركاء في مهرة والحال أن أحد الشريكين وضعها عند الآخر
 ليربيها له وله فربطها الموضوعه عنده ففعلت فذهبت الى فرس مربوطه للموضوع
 عنده فرستها ففعلت فماتت بسبب ذلك فهل تلزم صاحب الفرس الموضوعه للمهرة
 عنده الذي هو شريك مع أنه لم يقصر في ربطها ولا حفظها (أجاب) حيث
 لم يقصر في ربط الصغيرة وذهبت هي للكسيرة فلا ضمان على صاحب الفرس
 الذي هو الشريك لعدم قصيره والله أعلم (سئل) في رجل ورد على ماء

فصل في تلافه الدواب
 مطالب عجلائن طلع على
 سطح

مطلب رجل قطع مقود
 رجل فقطع عصبه الخ

مطلب رجل عنده فلو بلغ
 من العمر الخ

مطالب رجلان شركاء
 في مهرة والحال الخ

مطلب رجل ورد على ماء
 الخ

وساق بقرته وبقر الغير وتأخر الغير على الموردة ثم لمقامه في الطريق فوجد بقرته قد
كسرت يدعى أن ثور الغير نطحها فكسرها فهل تضمن بقرته (أجاب) حيث
كان صاحب البقرة معها فلا ضمان لها أصلا سواء كان الكسر بقضاء الله تعالى
وقدره وهو ظاهر أو بنطح ثور الغير لأن ضمان الدواب على من معها وهو لا يجب له
على نفسه مال فعلى كل حال لا تضمن البقرة لما علم والله أعلم (سئل) في ثور
أرسله مالكه يشرب على عادة أهل البلد في ذلك فادعى رجل أنه نطح ابنته
فشجعها فهل يكون صاحب الثور ضامنا للشاج (أجاب) حيث جرت عادة
أهل البلد بالارسال وأرسل الرجل ثوره ولم يكن له عادة بالنطح فلا ضمان على
صاحبه أصلا كما صرحوا بذلك متونا وشروحا وهذا بعد أن ثبت أن الثور نطحها
والا فلا ضمان أصلا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل عنده جمل عرف
بالعض طلبه منه رجل ليعمل عليه ليكون الحاصل من الاجرة بينهما فقال له
المالك ان جلي بعض وقد عهد ذلك منه مراراً ولغيري فقال له آخذه على هذا
الشرط فأخذه وعصه أولاً وثانياً وهو بيده فمات من ذلك فهل يكون صاحب الجمل
طريقاً في الضمان هو أو عاقلة (أجاب) لا ضمان على صاحب الجمل ولا على
عاقلة لقول أئمتنا من صحب دابة مالكا كان أو غاصباً أو مستعيراً أو مستأجراً
أو مرتبها أو نحو ذلك فأتلفت شيئاً ضمنه ذويد والضمنان هنا لو وقع لكان على من
هو مع الجمل وهو الآخذ له ولما كان الانسار لا يجب له على نفسه شيء كانت
نفس الرجل الميت من عضه الجمل هدر حتى لو كان العض في هذه الحالة لغير
الآخذ المالك كوركان الضمان عليه دون المالك لأنه لم يكن معه وإنما كان معه
الآخذ المالك كور والله أعلم (سئل) في رجل له خروف وهو حاضر معه
فنطح امرأة فكسرها فهل يكون ضامناً لارث كسرها (أجاب) عبارة الروض
وذو اليدوان كان غاصباً يضمن ما تلفه الدابة بحضوره مطلقاً وعبارة المنهج من
صحب دابة ضمن ما تلفته نفساً وما ليلاً أو نهاراً سواء كان سائقها أم راكبها أم
فأردها غالباً انتهى ففي هذه الصورة يضمن واضع اليد على الخروف ارث نقص
الكسر وهو جزء من ديتها نسبة اليها نسبة نقص العيب من القيمة اليها لو كانت
رقية والله أعلم (سئل) في أجيرين مأذون لكل منهما بالبحرث على بقره
فقال أحدهما للآخر يوماً ردي بقرى ليلاً واربطها الثلاث ضيع لأن لي مصلحة أريد
قضاءها فردها الآخر فوقع ثور منها وانكسر فهل يلزم من ردها ضمانه (أجاب)
حيث لم يكن الراد فعل ما يفرض إلى كسر الثور فلا ضمان عليه لأنه مأذون له في الرد

مطلب ثور أرسله مالكه
يشرب على عادة الخ

مطلب رجل عنده جمل
عرف بالعض الخ

مطلب رجل له خروف
وهو معه فنطح امرأة
فكسرها

مطلب أجيران مأذون
لكل منهما بالبحرث الخ

والله أعلم منه فعل يؤدى للتلطف والله أعلم (سئل) في راع يرعى دواب
قريبة ساقها جميعا الى المرعى وكان زمن مطر ووجل فأوجل منها دابستان وتركهما
في الوحل نهرا ولم يعالجهما ولم يعلم بهما أهلها ما وفيه من يشهد عليه بأنه تركهما
مقصرا في خلاصهما وقد قيل له أعلم بهما من يخلصهما ولم يعلم وتلف منهما واحدة
فهل يكون ضامنا لهما (أجاب) حيث قدر الراعي على الخلاص ولم يخلصهما
من الوحل أو كان قادرا على أن يعلم غيره ويخلصهما ولم يعلم كان ضامنا لتلف
منهما لانه أمين وإذا قصر كان ضامنا والله أعلم (سئل) في رجل سائق ثوره فترت
حشارة البلد ومعه ثور فنطخ ثور منها الثور المسوق فأتلفه فهل يكون صاحب
الثور الذي نطخ ضامنا له (أجاب) حيث لم يكن النطخ عادة للثور المذكور
لا يكون صاحبه ضامنا لان صاحب الثور السائق له هو المقصر بالدفع عن ثوره
وحيث جرت عادة البلد بإرسال البقر ذلك الوقت فلا ضمان في متلفها كما هو
منصوص المذهب والله أعلم (سئل) عن أهل بلد جرت عاداتهم بأنهم
يجمعون بقرة لهم ولها راع يرعاها وفيها ثور عالول فحل فقفر على بقرة حائل وحصل لها
كسر بذلك فهل اذا تلفت أو حصل لها نقص تلزم صاحب العالول النازل عليها
(أجاب) لا تلزم البقرة صاحب العالول النازل لان ذلك أمر ضروري للناس
في دوابهم ولا سيما مع جريان العادة بهذا الجمع أو بالارسال والله أعلم (سئل)
عن رجل وارد بقره على بئر أذن له مالكه بالاستقاء منه ثم جاء آخر ببقره من
غير أذن ليرد من البئر ويسقيها منه فنطخ ثور من بقره بقره من بقر الوارد أولا
بالأذن فرماها في البئر فانكسرت وذبحها صاحب الثور فهل يكون ضامنا لهما
(أجاب) لا ريب أن صاحب الثور ضامن للبقرة من وجوه أحدها أن من صحب
دابة فأتلف شيئا كان ضامنا له الثاني أنه متعدي بوردده على غير مائه الثالث
ذبحه للبقرة والله أعلم (سئل) في رجل ذمى يهودى له بغلة وضعها في بد
لتدرس الزيتون على حصاة معلومة وسلمها لمن يعمل في البد فاستلمها نحو شهرين
فيقال انها رفست الدابة رجلا خلفها فأتى فهل على اليهودى المالك للدابة من
شيء من دية أو غيرها (أجاب) ليس على اليهودى المالك للدابة من دية ولا
غيرها ويجب على واضع اليد عليها أن يدفع أجرها مدة حبسها وان حدث منها
تلف شيء فعلى واضع اليد قال في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام من صحب دابة
فأتلفت شيئا فعليه ضمانه سواء كان مالكها أو مستعيرها أو غاصبها وسواء
كان راكبا أم قائدا أم سائقها لان عليه تعهدا وبيده زمامها فان كانت هذه

مطلب راع يرعى دواب
الخ

مطلب رجل سائق ثوره
فترت حشارة البلد الخ

مطلب أهل بلد جرت
عاداتهم بأنهم الخ

مطلب رجل وارد بقره
على بئر أذن له مالكها الخ

مطلب رجل ذمى يهودى
له بغلة الخ

مطلب رجل أخذ رجل
آخر يده عليه الخ

الدابة أتلفت من معها فهو هدر ولا ضمان له وإن أدلفت غيره كان من معها هو الضامن
وأما مال السكها الذي هو معها فلا ضمان عليه أسلأنة لم يلزمها ولا يده عليها وإنما
الضمان على واضع اليد والله أعلم (سئل) عن رجل أخذ رجل آخر يده عليه
وربط يده فيه فجاءت امرأة معها رجل فربطته في رجل القائد فهدر عليه لرقمة على
عادة الجبال فأخذ رجل المودع خوفا على جده وجعله واليا لجل المرأة وقدم جده
فهدر رجل المرأة على رجل المودع تخاف منه وتقر فوقع في عين ماء قتلف فهل
يضمنه المصاحب له لما صنع من التقديم والتأخير ولا لأنه مصاحب للجمال (أجاب)
صريح كلام الأئمة أن ضمان الجمل على القائد له ولا سيما مع ما أحدثه من التقديم
والتأخير المشعر ذلك بتعريض رجل الأمانة للتلف ولو أراد البراءة من ذلك كله
كان عليه أن يقدم رجل المرأة أو يدفعه لئلا يدفع بذلك ضرره فقد صرح العلماء
قاطبة أن من صحب دابة فعليه ضمانها سواء كان قائدا أو سائقا أو راكبا مالكا
لها أو مستعيرا أو وكيفا في حفظها أو غاصبا لها وقتل ابن حجر أن ابن عجيل أفتى
في دابة نطحت أخرى بالضمان أن كان النطح طبعها وعرفه صاحبها ثم قال
والكلام عام في غير ما بيده والاضمن مطلقا كما مر انتهى حتى لو كان واضع اليد
غير مكلف قاله ابن حجر أيضا أي فيضمن والله أعلم

(كتاب الجزية)

كتاب الجزية
مطلب رجل أسلم وكان
نصرانيا الخ

(سئل) في رجل أسلم وكان نصرانيا وله بيلده أسلم واضع يده على ما يخصه
في بيلده من عقار وأرض وشجر يمتنع أن يسلم له ذلك وفيه بعض من يسمى مسلما
ينتصر لابن العم ويمانع المسلم من حقه ويطلب الذمى شريعة رسول الله صلى الله
عليه وسلم فيمتنع ولا يتقاده ويجحد من يزعم الإسلام من ينصره على ذلك فالمرتب
على الذمى وأعوانه وما الواجب شرعا (أجاب) قال في المنهج وشرحه ولو فأنونا
أهل الذمة ولا شهية لهم وأنوا الجزية بأن امتنعوا من بدل ما يحصل به أو بعضه
ولو زاندا على دينار أو إجراء حكمنا عليهم انتقض عهدهم بذلك لمخالفة موضوع
العقد ثم قال ومن انتقض عهده بقتال قتل أو بغيره ولم يسأل بتجديد عهده فلا مال
الخبرة من قتل وارقاق ومن وفداء ولا يلزمه أن يلحقه بأمنه بانه كافر لا أمان له
كالحربي فقد علمت من هذا الصريح أن الذمى إذا امتنع من إجراء حكمنا عليه
فلا مال قتل أو جعله رقيقا لبيت مال المسلمين أو لمن عليه بالفداء بالمال أو الرجال
ويجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر أن يخاض للمسلم حقه من الذمى
المذكور ويعلم ولي الأمر بامتناعه عن إجراء الأحكام الشرعية عليه ليفعل به

عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يجوز تسلّم أن يهين مسلماً على كل ملأ الناس
بهم لئلا يفسد بآهل الدمة لقوله صلى الله عليه وسلم انصر أخاك ظالمًا أو مظلومًا
قالوا هذا المظلوم فما بال الظالم قال يردّه عن ظلمه وقال صلى الله عليه وسلم لا يرواح
جنود مجندة ما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف وقال صلى الله عليه
وسلم لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خير لك مما طلع عليه الشمس والله أعلم
(سئل) عما وقع في بيت المقدس من عمل قنطرة للنصارى الأرمن والنصارى
الأفريقى بترقيتهم المسلمين العلماء والصالحاء والحكام وغيرهم والنصارى فوق
رؤسهم فهل يجوز ذلك في دار الاسلام ولا سيما هذه البلد المعظمة (أجاب)
لا يجوز ذلك ويجب على ولي الامر ضاعف الله له الاجر هدم ذلك ودفع هذا الضرر
عن الامة المحمديّة ولا سيما بيت المقدس المعظم وقد أفنى البلقيني بمنع نصراني ذمى
سكن ربعاقيه مسلمون فرق مسلمين وتبعه الشهاب الرمل على ذلك وهذا أولى
بالمع لمآقيه من الاستعلاء على عموم المسلمين واستعظامهم بذلك وليس المقصد من
مثل هذه الامور الا عودهم للحق والحقواؤهم للاسلام والله تعالى أعلم

(كتاب الصيد والذبايح)

(سئل) عن كثير من الحيوان توجد فيها أسباب يحال عليها الهلاك مثل
أكلها الرية في بلاد مصر ومثل أن يعدوا عليها سبع أو تقع في نحو بئر أو من عال
أو تقع كما يقع لكثير من أهل القرى يعقرون الشاة أو البقرة للضيف ثم يذبحونها له
وكان تضرب الشاة مثل البقر وعصا أو حجر أو يضرب الصيد ببندق النار والطين
هل يحل الحيوان في هذه الصور اذا ذكى ذكاة شرعية (أجاب) اعلم أن
الحيوان أقسام ثلاثة سليم وأمره ظاهر ومريض ومتى ذكى وبه حياة ولو غير
مستقرة ولو في آخر رمق حل وبه سبب من الاسباب المذكورة أو غيرها فان
وجدت الحياة المستقرة وهي ما يكون معها حركة اختيار أو نطق اختيار أو ابصار
اختيار ولها علامات انفجار الدم والحركة النسيغة حل الحيوان اذا ذكى ذكاة
شرعية وان قطع بموته أخذ من قول المنهج والمهاج وشروحه ما لو ذبح حيوانا من
قفاه أو أدخل سكينه في أذن ثعلب حرم أى الفعل ثم ان وجدت الحياة المستقرة أو لو
الذبح حل والا فلا ومن فتاوى النووى أيضا انه سئل عن غزال قد حشوته ذئب
فأجاب بأنه ان وجدت الحياة المستقرة حل وهي غير الحياة المستمرة وقول بعض
الناس شرط الحياة التي يحل معها الحيوان الذي وجد فيه سبب الهلاك أنه لو ترك
لعاش لا أصل له والله أعلم (سئل) فيما لو ذبح رأس الغنم وقطع الحلقوم

مطلب عما وقع في بيت
المقدس من عمل قنطرة
لنصارى الأرمن الخ

كتاب الصيد والذبايح
مطلب عن كثير من
الحيوان توجد فيها أسباب
يحال عليها الهلاك الخ

مطلب فيما لو ذبح رأس
الغنم وقطع الحلقوم الخ

والمرى وأحد الوريدين وبقي من الثاني حصة فرفع السكين ثم أعادها سريعا وقطع الباقي فهل يحل المذبوح (أجاب) الواجب في الذبح قطع جميع الحلقوم وهو مجرى النفس وجميع المرى وهو مجرى الطعام وأما قطع الودجين فمسننة حتى قطع من الحيوان جميع المرى وجميع الحلقوم حل ولا يحتاج إلى قطع الوريدين حتى لو رفع السكين وعادها سريعا في قطع الحلقوم والمرى أو أخذ غيرها حل المذبوح والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاضحية)

كتاب الاضحية
مطلب اذا قال هذه اضحية
أو جعلتها اضحية الخ

(سئل) اذا قال هذه اضحية أو جعلتها اضحية أو هذه أو هي نذر فهل يحرم عليه الاكل منها وان قال أردت المسنونة لا يقبل منه خلافا لبعضهم ما المراد بالبعض وهل يجوز تقليده (أجاب) اعلم أن مراد الاضحية اذا قال ماذ كخرجت الاضحية عن ذمته وصارت واجبة التضحية بها فهي كالنذر وان صدر ذلك من عامي لاننا نعاملهم بظاهر عباراتهم ولا ننظر لما في نفس الامر مع أن ماذ كخرج أو كالصريح فلا ننظر لغيره فيجب على القائل ماذ كرا أن يفعل بها ما يفعل بالنذر الواجب وهذا البعض هو الاذرعى تابع للصاحب الوسيط ولا يجوز تقليده في ذلك لما قرر في محله وهو بحث منه ورد عليه بأنه نظير هذا صرار مبيع منك بألف فلما ان كان كلام من هذين صريح في بابه فكذلك ذلك نعم لو وقع مثل ذلك حال الذبح كأن قال هذه اضحية فتقبلها مني كما قبلتها من خليلك ابراهيم لم نصروا واجبة فقول الرملي يقبل منه أردت المسنونة أى ظاهر الاما يئنه وبين الله تعالى فيقبل منه حيث كان صادقا والله سبحانه وتعالى أعلم

(فصل في العقيقة)

فصل في العقيقة
مطلب رجل له ثلاثة
أولاد ويريد ان الخ

(سئل) في رجل له ثلاثة أولاد ويريد أن يعق عنهم فما الذي يجزى في العقيقة (أجاب) الذي يجزى في الاضحية من المعز ماله سنتان ودخل في الثالثة ومن الضأن ماله سنة ودخل في الثانية أو أجدع مقدم اسنانه وكل ما يجزى في الاضحية يجزى في العقيقة وما عدا ذلك من الصغير والمعيب لا يجزى اضحية ولا عقيقة والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب الاطعمة)

كتاب الاطعمة
مطلب سئل ما حكم
ما يؤخذ على الرقا والتمائم

(سئل) ما حكم ما يؤخذ على الرقا والتمائم (أجاب) وقع في صحيح البخارى وغيره أن ابا سعيد الخدرى رقا كبيرى على قطيع غنم وقدره ثلاثون رأسا ثم أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اسمهم مولى بسهم فهذا دليل على جواز أخذ

في الرأى الكاتب القيمة لان فيه عملا ولا سيما ان ذهب الراى الى المرقى ولكن
 لما تفصيل لا بد منه وهو ان نحو المريض يقول للراى ان تقرأت على كذا
 الله الى فلان على كذا ان هذا نذر وان قال فلان كذا فلهذا عقد بحال وان المريض
 أو غيره من أقاربه أو غيره ان حصل له شئ فلهذا احسان فلا ينبغي رده لانه من
 غير طلب وقد يشترط الراى أو الكاتب على المريض أو غيره جعلاً وحقته صورته ان
 أحدهما أن يقول له أقرأ لك كذا أو آخذ منك كذا فيلتزم له ذلك وهذه هي صورة
 الحديث والثانية أن يقول أقرأ كذا بشرط أن يحصل الشفاء فاذا حصل ندفع لك
 كذا فيقول المريض نعم وهذا وعد احسان وقد يحصل من المريض الوعد بأن يقول
 أقرأ على كذا أو آخذ منك كذا أو ان كان كذا أو عافاني الله دفعت لك كذا في هاتين
 الحالتين وعدهبة وفي العباب وكره جماعة الاخذ على الرقية وفيه وقفة وقد
 توجه الكراهة بأن يؤخذ ذلك من المريض لا على ما تريل بطلب مع ظهور
 غضاضة وعدم انشراح صدر من المريض والله أعلم (سئل) ما حكم الغريراء
 الموجودة في البلاد الشامية (أجاب) لم نظفر بهذا الاسم في كتب الفقهاء
 وإنما رأينا في مختصر حياة الحيوان أنها الضربان أخذاً من أوصاف ذكرها موجودة
 في الغريراء وأنهم لا تحل والله تعالى أعلم

مطلب ما حكم الغريراء
 المسمى بالضربان الح

(كتاب الايمان)

(سئل) في رجل كان محبوساً في حبس الحاكم ومعه جماعة حلف بالطلاق
 الثلاث أنه لا يدخل المدينة التي حبس فيها فهل اذا حلف شخص وأدخله يقع عليه
 الطلاق (أجاب) نعم اذا حلف الحالف انسان وأدخله لا يحنث ولا تنحل اليمين
 والله أعلم (سئل) في رجل حلف على آخر بالطلاق أنه ما دام ساكناً
 في هذه الطبقة لا يدفع لها اجرة ثم خرج منها بأمتعته جميعاً ثم بعد مدة رجع
 وسكن فيها ودفع أجرته فهل يقع على الحالف الطلاق (أجاب) الديمومة
 تنقطع في مثل هذه الصورة قال في متن العباب من حلف لا يصطاد مادام الأمير
 في البلد نخرج الأمير منها فاصطاد ثم رجع اليها واصطاد لم يحنث انتهى وفي ابن حجر
 ولو قال مادام في اجارته وأطلق فالتبادر منه عرفاً كما قاله أبو ذرعة أنه ما دام مستحقاً
 لمنفعته فتحل الديمومة بإيجاره لغيره ثم استجاره منه وأفتى فيمن حلف لا يدخل
 هذا مادام فلان فيه نخرج فلان ثم دخل الحالف ثم فلان بأنه لا يحنث باستدامة
 مكثه لان استدامة الدخول ليست بدخول ويحنث بعوده اليه وفلان فيه
 لبقاء اليمين ان أراد بدة دوامه فيه ذلك الدوام وما بعده وأطلق أخذاً مما قالوه

كتاب الايمان
 مطلب رجل حلف بالطلاق
 الثلاث أنه لا يدخل
 المدينة الح

في لا رأيت منكرا الارفعة للاقاضي فلان وأراد مادام قاضيا من أنه اذا رآه بعد عزله لا يحنت ولا تحل اليمين لانه قد يتولى القضاء فيرفعه اليه ويبروان أراد مادام فيه هذه المدة فحلت بخروجه انتهى وفيه نظروا الفرق بين ما هنا ومسئلة القاضي ظاهر لان الديومة ثم مربوطة بوصف المناسب للمخوف عليه ينظر أو يزول فأنيط به وهذا لا يتصور فيه ذلك فانه تمت بخروجه منه وان عاد اليه فالذي يقبه في حالة الاطلاق عدم الحنت كالحالة الاخيرة انتهى فيؤخذ من كلامه أن هذا عند الاطلاق أو اعادة هذه الديومة فان أراد هذه الديومة وما بعدها فاذا دفع الاجرة بعد عقد صحيح في عوده ثانيا يحنت والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع شريك له فقال على الطلاق بالثلاث ما أطل مشاركا لك وقسما الشراكة وأراد الا أن أن يشاركة فهل له ذلك وانحلت اليمين بقسمة الشراكة الاولى (أجاب) حيث فسخت الشراكة انقطع الاستمرار الذي هو معنى ظل اذ المعنى لا استمرار مشاركا لك ويفسخ الشراكة انقطع الاستمرار وهذا يؤخذ مما رجحه ابن حجر في لا أدخل هذا مادام فلان فيه فان الديومة فيه تنقطع بخروج فلان وان عاد والتحالف في المكان سواء أطلق أو أراد مادام فيه والله أعلم (سئل) في رجل تشاجر مع زوجته فذهبت عند أهلها فلحقها ليردها فامتنعوا من ان يردها معه فحلف بالطلاق الثلاث ان لم ترد في هذا اليوم أنه لا ترد الى السنة القابلة مثل اليوم وكان ذلك في شهر القعدة يوم الاحد في الحيلة المخلصة له (أجاب) الحيلة في ذلك أنها تبقى عند أهلها ولو ذهب الزوج لها وأخلى له بيت في دار أهلها فلا مانع أن يذهب عندها ويبت عندها وتستمر الى السنة القابلة في الشهر المذكور أو يرفع الأمر الى القاضي فيحكم عليه بردها وعليه بأن ترد فلا طلاق حينئذ والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث من امرأته أنه لا يزوج ابنته لفلان فهل له أن يوكل في نكاحها (أجاب) المصريح به متونا وشروحا أنه لو حلف لا يزوج فوكل من فعله لا يحنت لانه انما حلف على فعل نفسه والله أعلم (سئل) في رجل حلف بالطلاق الثلاث على زوجته أنها ما تذهب الى دار أبيها في هذه السنة ثم انها ذهبت الى دار أبيها في السنة المخوف عليها والحال أن الدار التي هي مسكن أبيها ليست له خاصة بل مشتركة وأطلق الحالف حلقه فهل لا يقع الطلاق الثلاث بذاتها لان الاضافة الى ما يملك تقتضي ثبوت الملك أو كيف الحال (أجاب) حيث لم يرذ الحالف مسكن الأب بأن أطلق أو أراد الدار الملوكة فلا حنت بغير المملوك كله بأن كان معارا أو مستأجرا أو مغصوبا أو ووقفا أو مشتركا

مطلب رجل تشاجر مع
شريك له فقال الخ

مطلب رجل تشاجر مع
زوجته فذهبت عند
أهلها الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

مطلب رجل حلف
بالطلاق الثلاث الخ

وإن قل نصيب الشريك لأن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك كله وهذا الاستدلال استدلال استدل امامنا الشافعي قدس سره بأن دور مكة ملك لاهلها لقوله تعالى الذين أخرجوا من ديارهم وقوله صلى الله عليه وسلم من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن أغلق بابها فهو آمن وقوله صلى الله عليه وسلم ما ترك لنا عقيل من رباع فان أراد مسكته الذي هو فيه خنت هذا حيث وكل إلى دينه والافيه تفصيل يطلب من محله والله أعلم (سئل) في رجل اتفق مع آخر أن يزوجه بنته بدلا عن أخته التي كان تزوجها أبواب البنت ثم مات زوج الأخت وحلف ولده بالطلاق الثلاث أنه لا يزوجه بنته من أحد ولا من ابن على أخيه فهل له مخلص من يمينه بأن تزوجه من أحد ولا يقع عليه الطلاق (أجاب) نعم اذا وكل رجل في زواج البنت المحلوف عليها لا يقع عليه طلاق لأنه حلف على فعل نفسه لا على فعل الوكيل كما صرح به الفقهاء متونا وشروحا والله أعلم

(كتاب النذر)

(سئل) عن نذرا وحلف بالله أو بالطلاق أو بالعناق لثنتين على الله أفضل الثناء أو ليحمدن الله تعالى بأفضل المحامد في المخلص من ذلك من أنواع الحمد (أجاب) أعلم أنه قد اختلف في ذلك فقال يوسف بن عمر قد اختلف في تعيين الفاضل من الحمد فقبل الحمد لله بجميع محامده كلها ما علمت منها وما لم أعلم وقيل اللهم لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك وقيل الحمد لله جدا يوافي نعمه ويكافي مزيده وقاله النووي في أذكاره لو حلف لثنتين على الله أحسن الثناء فطريق بره أن يقول لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك زاد بعضهم فلك الحمد حتى ترضى ومصورة المسئلة فيمن حلف لثنتين على الله بأجل الثناء وأعظمه وزاد في أول الذكر سبحانك وزاد بعضهم في القول الأول عدد خلقه كلهم ما علمت منهم وما لم أعلم وقول النووي يخرج من العهدة ولكن لو جمع بينها كلها خرج يقينا والله أعلم (سئل) عما لو التزم شيئا وشك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق أم نذر دعاء وشك أهو بابل أم بقر أم غنم أو نذر الصدقة بشئ وشك أهو ذهب أو فضة أو ثياب فما الواجب عليه شرعا (أجاب) قال في العباب لو التزم شيئا ثم شك أهو صلاة أم صدقة أم صوم أم عتق احتل أن يجب الكل وأن يجتهد كالقبلة انتهى أما وجوب الكل فهو قياس ما لو ترك صلاة من إحدى الخمس ولم يعلمها يلزمه فعل الخمس لغيره يبين فالقياس هنا لزوم الجميع أما لو التزم شيئا وشك في قدره أهو ألف أم مائة أو ن جندسه أهو ذهب أم فضة أم نوعه أهو صحيح أم مكسر فقد يقال يلزمه

مطلب رجل اتفق مع آخر
أن يزوجه بنته الخ

كتاب النذر

مطلب عن نذرا وحلف
بالله أو بالطلاق

مطلب تيمنا بسم شيئا
وشك أهو صلاة أم لا

أعظمها ليرأى يقين وقد يقال أقلها لأنه المتيقن في الزوم وقد يقال يجتهد وإذا قلنا
بالاجتهاد وتخير وطلب المستحق حقه فهل يجبر على الاجتهاد أو يترك إلى أن يظهر
قال ابن حجر الرأى الاجتهاد ويغرق بأن من نسي صلاة من الخمس قد يتقن شغل
ذمته بالكل فلا يخرج منه إلا يقين بخلافه هنا فإن اجتهد ولم يظهر له شيء وأيسر
من ذلك اتجه وجوب الكل لأنه لا يتم خروجه من الواجب يقينا إلا بفعل الكل
وما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب والله أعلم (سئل) فيما يقع في بعض النواحي
من نذر شيء لمسجد أو لنبي أو ولي كالسيد علي بن عليم فهل يصح هذا النذر
(أجاب) عبارة العباب ومن نذر زيتا أو شمعا ليسرج به مسجد أو غيره أو وقف
لذلك شيئا يشتري من ريعه صح أن يستفع به مصل أو نائم أو غيرها ولو نادرا ومثله
ما يتقرب به عنه إلى القبر المعروف بجرجان وما جع هناك قسم على جماعة معلومين
وفي ابن حجر في آداب النذر ومنها أي نذر القربة التصديق على ميت أو قبره أن لم
يرد عليه والمراد العرف بأن ما يحصل له يقسم على نحو فقراء هناك فإن لم يكن عرف
بطل قال السبكي والأقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة والمساجد
الثلاثة أن من خرج من ماله عن شيء لها واقتضى العرف صرفه في جهة من جهاتها
صرف إليها واختصت به انتهى فإن لم يقتض العرف شيئا فالذي يتجه أنه يرجع
في تعيين المصروف لأي ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر إلى مسجد غيرها
خلاف لما يؤيده كلامه انتهى وأصل ذلك كله قوله صلى الله عليه وسلم عام الفتح
أعظم ما بن طحمة باع عثمان أن الله استأمنكم على بيته فكلوا مما يصل إليكم من هذا
الميت بالمعروف فيؤخذ من ذلك أما الخدمة المساجد الثلاث والأولياء الذين ينذر
لهم وكذلك الأنبياء الكرام إذا نذر لهم أحد يجوز أن يقوم بمصالحهم كالأما كن
الذين هم فيها إذا اشتهرت هي بهم والله أعلم (سئل) عن رجل نذر بقرة
للسيد موسى كليم الرحمن وله مقام يحتاج لعمارة ويرده زوار يعمل لهم طعام
في أيام الزيارة وله منول منصوب من طرف مولانا السلطان أعزه الديان فهل يجب
على الرجل دفع البقرة للمتولى أو يتصرف فيها هو (أجاب) نعم يجب على الرجل
النادر أن يدفع البقرة للمتولى ولا يجوز له التصرف فيها بوجه لأنها خرجت عن
ذمته بمجرد النذر وصارت عنده أمانة فلو تصرف فيها بلا إذن من المتولى ضمنها
ويجب على المتولى أن يصرفها في مصالح المقام الأنور الأزهر الكلي على نبينا
وساكنه أفضل الصلاة وأتم السلام والله أعلم (سئل) في رجل نذر جمع
أهل حرفته فتعال أن عملت في هذه الحرفة يكون على للمسجد الأقصى والحرم

مطلب فيما وقع من نذر
شيء لمسجد أو لنبي أو ولي الخ

مطلب رجل نذر بقرة
للسيد موسى الكليم الخ

مطلب رجل نذر جمع
أهل حرفته الخ

مطلب فيما يفعله بعض
الناس كقوله ان صحت
دايتي الخ

بالتسريفة ثلاثون قرشا وقد عمل في الحرفة فذا يلزمه (أجاب) هذا نذر مجاج
بوهو الواقع في الخصومة فنأذره بخير بين أن يلتزم ما التزمه وهو دفع الثلاثين قرشا
لجهة الوقف المذكور وبين كفارة يمين بخير فيما بين عتق رقبة أو كسوة عشرة
مساكين أو إطعامهم فان عجز عن هذه صام ثلاثة أيام والله أعلم (سئل) فيما
يفعله بعض الناس كقوله ان صحت دايتي مثلا فللولى العلفاني الميت منها قيراط
أو قيراطان يعني به عن ذلك ثم تصح دايتيه فهل هذا نذر صحيح معتبر أولا واذ قلتم بعخته
وصحت دايتيه وأراد صرف عن ما ذكر مطابقة للوجه الشرعي كيف يفعل وهل
في أصل النذر المذكور تفصيل أولا واذ قلتم فيه تفصيل فهل يفرق بين العالم بالفقه
وغيره أولا واذ كان الناذر في بلدة والمنذور له في بلدة أخرى وتعذر وصول الناذر
أو من يقوم مقامه لخوف طريق مثلا فهل يكلف إرساله لبلدة المنذور له (أجاب)
شرط المنذور كونه قربة لم تتعين نقلا كانت أو فرض كفاية لم تتعين انتهى منهج ثم
قال وثانيها أى نافي ضرر في النذر نذر تبرر بأن يلتزم قربة بلا تعليق كعلي كذا
وكقول ان شفى من مرضه لله على كذا ما أنعم الله على من شفاء من مرضى أو بتعليق
بحدوث نعمة أو ذهاب نقمة ككأن شفى الله مريضى فعلى كذا فيلزمه ذلك حالا
أو عند وجود الصفة ان علقه اذا علمت ذلك وكان المنذور له من نبي أو ولى أو من
المساجد الثلاث بل أو غيرها به جهة يعرف لها النذر من عبارة أو حصر أو زيت
يشعل فيه أو يصرف لخدمته أو لمجاوريه علمت صحة النذر لان ذلك كله قربة
لم تتعين وعبارة الرمل ومثله ابن حجر عطفها على ما يصح نذره وتصدق على ميت أو قبره
ولم يرد تملكه واطرد العرف بأن ما يحتمل له يصرف على فقراءه هناك فان لم يكن
عرف بطل زاد ابن حجر قال السبكي والاقرب عندي في الكعبة والحجرة الشريفة
والمساجد الثلاث أن من خرج من ماله عن ثبوتها واقتضى العرف صرفه في جهة
من جهاتها صرف اليها واختصت به فان لم يقتض العرف شيئا فالذى يتجه أن يرجع
في تعيين المصروف لرأى ناظرها وظاهر أن الحكم كذلك في النذر الى مسجد غيرها
خلافا لما يوجهه كلامه ثم قال قبل يقع لبعض العوام جعلت هذا للنبي صلى الله عليه
وسلم فيصح كما بحث لانه اشتهر في النذر في عرفهم ويصرف اصالح الحجرة النبوية
ثم قال بعده ولا يشترط معرفة الناذر ما نذره فكيف ما يخرج من معشر ثم قال
في كتاب الوصية وهى أى الوصية للكعبة ولا ضريح النبوى على مشرفه أفضل
الصلاة والسلام لصالحيهما الخاصة بهما كترهيم ماء وهى من الكعبة دون بقية
الحرم وقيل فى الاصل مساكين مكة وللحرم يدخل فيه ما مصلحيهما ويظهر أخذ

مما تقرر ومما قالوه في النذر لقبر المعروف يخرجان صحتها كالوقف لصريح الشيخ
 الفلاني ويصرف في مصالح قبره والبناء الجائر عليه ومن يخدمونه أو يقرؤن عليه
 ويؤيد ذلك ما أمر أنفام صحتها ببناء قبة على قبر ولي أو عالم أما إذا قال للشيخ الفلان
 ولم يوضريحه ونحوه فهي باطلة فقد بان لك صحة الوصية والوقف والنذر على نحو
 ولي ومسجد وعالم ونحوها على ما أمر من التفصيل والصرف على ما أمر وعلمت أيضا
 أن في أصل النذر المذكور تفصيلا وهو أنه إذا كان للنذر مصالح من عمارة
 وفقراء وخدام ونحوها صح النذر والا فلا ولا فرق بين العالم والجاهل ولا بين
 معرفة النذر ورواها وعبارة المنهج أو نذر أحد شيئا من فم أو غيرها وعينه في نذره
 أو بعده إلى الحرم لزمه جله إليه أن سهل عملا بما التزمه ثم قال أما إذا لم يسهل عليه
 كعقار ورعي فيلزمه جله إلى الحرم فيتأتى هذا التفصيل هنا والله تعالى أعلم
 (سئل) فيما يقع من النذور من أهل المدن والقرى والبادي لهو رسول الله
 صلى الله عليه وسلم و خليل الله وكايم الله تعالى على نبينا وعليه ما وسائر الأنبياء
 الصلاة والسلام من نقد وحب وحيوانات وغيرها فهل يصح النذر وإذا قلتم نعم
 فلن يدفع فرجل نذر لجناب موسى فاقه فهل يجب عليه دفعها للمتولى على مقامه
 الشريف لكون له لوازم من عمارة ركبة وفرش وزقار وغيرها (أجاب) اعلم
 وقلنا الله تعالى أن النذر لهذه الأماكن وما شابهها هو من شعائر الإسلام
 كالساجد والأنبياء المذكورين صحيح مع مول به شرعا نص عليه أثمتنا الأعلام
 لأن لها مصارف شرعية وضرورة لقيام نظامها من عمارتها وعمارة اللوازم لها
 كالآبار التي يشرب منها الصادي والبادي ويحتاجها الأمن والخائف ولا سيما مقام
 كريم الديان جناب موسى بن عمران فالنذر عليه صحيح نذر تبرر وقربة يثاب فاعله
 ويجب دفعه للمتولى على المقام الشريف يصرفه في لوازمه الضرورية والعرفية
 فإن دفعه لغيره لم يصح ولم ترأفته منه فإن تلف وجب عليه بدله لأنه تعدي
 بصرفه لغير أهله ويجب على المتولى القابض له أن يصرفه في مصارفه اللازمة
 للمقام الشريف وله الأكل منه بالمعروف لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في شأن ما يأتي للبيت الشريف ما أتاكم لهذا البيت فكلوا منه بالمعروف والله
 أعلم (سئل) في رجل نذر على منكر أن عاد إليه يلزمه صيام عشر سنين
 ثم عاد وليس له قدرة على الوفاء هل تكفي كفارة اليمين عن كفارة النذر (أجاب)
 هذا الواقع من الرجل نذر بحاج وهو مخير بين ما التزمه وهو الصوم وكفارة اليمين
 قال في العباب والآيات في المعصية بحاج فقط كان أمر بشرب خمر فقال إن شربته

مطلب فيما يقع من النذور
 للأنبياء والآباء الخ

مطلب رجل نذر على منكر
 أن عاد إليه الخ

فعل كذا والنفي فيها يحتمل التبركاً فلم أشربه وأراد أن عصمني الله منه ويحتمل
النجاس بأن منع منه فقال إن لم أشربه والله تعالى أعلم
(كتاب القضاء)

كتاب القضاء

(سئل) في رجل وجه له قاضي القدس الشريف وظيفة تولية بالمحلول واقعة
تحت قضائه وله عليهم سلطة المنع والابقاء حسبما أذن له من جانب موكله حضرة
السلطان نصره العزيز الرحمن فأرسل من يريد الموجه عنه بالمحلول فوجهت له براءة
سلطانية فهل يعمل بالتوجيه لمن بيده تقرير القاضي حيث كان مأذوناً له من
جانب السلطان نصره الله تعالى ولا عبرة لمن في يده البراءة السلطانية ويثاب
الحاكم الشرعي على إجراء الحق لاهله ومنع المتصرفين لتغير ذلك وهل هذا
الحكم يختص بأئمة الشافعية أو الحنفية (أجاب) قال في المناوي في تسهيل
الوقوف على أحكام الوقوف فرع أفق بعضهم فيما لو تعارض تقرير الناظر الخاص
والعام بتقديم الأول وقيد غيرهما إذا لم يعلم السابق والأقدم وهو يريد أن للحاكم
التقرير في الوظائف مع حضور الناظر الخاص وأهليته ويرده عنهم من القواعد
أن الولاية الخاصة أقوى من العامة قالوا ومن ثم لا يتصرف القاضي مع حضور الولي
الخاص وأهليته إذا علمت ذلك علمت أن تقرير القاضي مقدم هنا لمرين الأول من
جهة سبقه فلا ينقض ما وقع منه من الأحكام لرفع الثقة بأحكامه لورفعت الثاني
كونه خاص الولاية ونظيره فيها أقوى وأبلغ فحكمه مقدم وتقريره مقوم انتهى
وهذا أفق علماء الحنفية للدرك الذي قلناه والوجه الذي أبدناه وأظن أن هذا
الحكم لا يخالف فيه أحد من الناس حيث صادف تقريره الخاص أهلاً ومحملاً
والله تعالى أعلم (سئل) في أخوين بيدهما جباية وقف لهما يتصرفان فيها مدة
تزيد على ثلاثين سنة بموجب براءة عسكرية وتقرير شرعي من ملا بيت المقدس
قد تلقياها عن والدهما بالانحلال وقد تصرف فيهما مدة عمره براءة عسكرية وتقرير
وهو أيضاً تلقاها عن والده وتصرف فيهما نحو ستين سنة من غير معارض والأخون برز
رجل بيده براءة مالية بثمانين جباية الوقف المذكور عن محلول والده المنازع
البارز إلا أن ولم يهده له ولا لآبيه تصرف ولا جباية للوقف ولم يذكروا براءة رفع
الجبايين المذكورين فهل للمتولي منع الجبايين عن وظيفة ما بقوله إن البراءة
المالية مقدمة على البراءة العسكرية وإن الوقف لا يكون له إلا جاب واحد فما الحكم
في هذه المسألة (أجاب) أمها السائل أفهم المدارك قبل أن تعارك وانظر
المطالب قبل أن تطالب واعلم أن الأخوين المذكورين هما المستحقان للوظيفة

مطلب في أخوين بيدهما
جباية وقف لهما الخ

المذكورة لوجود تقرير القاضي الخاص وهو مقدم على تقرير العام لوجود عارض
 هذا التقرير لكان الخاص مقدما عليه كما صرح به غير واحد هذا اذا لم يوجد سبق
 بأن قرأ معا كيف والتقرير الخاص سابق والتأخير لا يعارضه لعدم التصريح
 برفع الاقل فالأخوان مقدمان لا موزع منها تقديم الخاص ومنها البراءة العسكرية
 حيث كان مع ميزه اذن من له الاذن ومنها عدم رفعهما بالبراءة المالية ومنها
 تصرفهما ما تصرف من قبلهما هذه المدة ومنها أن البراءة المالية فيها أخذ الرجل
 عن أبيه ولم يعهد لآبيه تصرف ولا له اسم سابق في الجباية كان ذلك مناديا نادى
 على رؤس الاشهاد ان هذه البراءة المالية وقع فيها اشتباه وخلاف انهاء لآله وان
 وجد في دفاترهم اسم موافق لاسم أبي المنهي فن أن يعلم أن ذلك الاسم اسم أبيه
 وان أقام على اسم أبيه بيته فنقول له نعم أبوك اسمه ذلك وقد وافق أسماء الآباء
 والاجداد وهذا فن من فن الحديث يسمى المتفق والمفترق وهو أن تتحد الأسماء
 وتختلف المسميات فمخوخليل بن أجد فهم ستة بل أكثر يقال لكل منهم خليل
 ابن أجد وقد وقع الاتفاق في اسم المحدث واسم أبيه واسم جدّه مثل أبي بكر بن أجد
 جعفر بن حمدان البغدادي ومثل أبي بكر أجد بن جعفر بن حمدان بن عيسى
 السقطي ومن غريب ما اتفق محمد بن جعفر بن محمد ثلاثة متعاصرون ما توافي سنة
 واحدة وهذا فن كبير من فنون علم الحديث يجب معرفته مخافة اللبس فقد يظن
 المتعدي فيه واحدا عكس في الانساب فليتب الله رجل يكون لآبيه ولجدّه مثلاً أسماء
 توافق أسماء غيرهما فيدعيها لنفسه ويأخذ وظائف الغير بهذا الاشتباه وقولهم
 ان البراءة المالية مقدمة على البراءة العسكرية لعل محله ما اذا سبق تاريخ البراءة
 المالية أو وقعت معا أو اشتبه الحال والأفانائب كالقاضي والوزير كالسلطان
 والوكيل كالاصيل فامعنى ابطال حكم النائب بحكم القاضي اذا لم يكن في حكم
 النائب خلل فيجب على المتولى أن يدفع للاخوين المذكورين معلوم جبايتهم ما
 ثم ان المورد للبراءة المالية عن والده بطلب وظيفة محلولة عن والده فاذا لم يوجد
 الاصل فن أن يوجد الفرع كالكتابة على الماء فهل لها ثبوت عليه لعدم أصل
 تعتمد عليه فتأمل ما شرحناه لك ولا تخض في الاحكام الشرعية بالخلافات الرديئة
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما شاع في هذه الاعصار بعد الالف من الهجرة
 النبوية على مشرفها أفضل الصلاة وأتم التحية من عدم سماع الدعوى بعدم مضي
 خمس عشرة سنة ولا سيما ان يشاهد التصرف وهو حاضر مثلاً في البدهل لذلك
 أصل من الشرع القويم وهل أحد ممن هو مشهور بالتأليف من أئمة الشافعية

مطلب فيما شاع في هذه
 الاعصار من عدم سماع
 الدعوى الخ

ذكرها وهي الزيادة ذكرها في تأليف أم في سؤال رفع له أو نحو الناهية المسئلة
 أيضا شافيا (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن الحق لا يبطل بتداول الزمان
 ولو ألو من السنين فن علم أذ بدقته أو ذمة ورثة القريب أو البعيد حق المسلم
 أو ذمي وجب عليه الخروج من عهده ووفاءه ولو بالسفر البعيد ليوصله إلى
 مالكه وهذا أمر متفق عليه بين علماء الإسلام بل هو من الشرائع القديمة ومن
 أحد الكليات الخمس أو الستة التي يجب حفظها على كل أحد وهو محل
 منصب السلطان ونوابه نصرهم الله تعالى وأما هذا الذي شاع في هذه العصور أن
 أحده بعض ملوك آل عثمان حرهم الرحمن خوفا من الانتشار وكثرة الخصام
 والترافع إلى المحكام وكانهم علموا فيه بقاعدة أبي حنيفة رضى الله عنه من
 الاستعسان الذي يقول به دون الشافعي وقد سألت عنه السيد أحمد الجوى المؤلف
 في مذهب الإمام المذكو ر فقال نعم نقول به لا يجوز للقاضي أن يقضى فيما زاد على
 خمس عشرة سنة بشرط أن ينص له موليه في منشوره عليه هذا كلامه فعلى هذا
 يشترط في كل قاض أن ينص له موليه على ذلك وأما إذا أطلق له التولية فيحكم
 في جميع المحوادث لأنه لم يمنع من ثبوتها وسألت شيخنا محمد الشرنبلالي عن ذلك
 فأجاب بمثل جواب السيد أحمد ووجهه أن القاضي ولايته تشمل ذلك فليس له
 فيه الإلزام وإنما له الإخبار كما حاد العلماء لما علم وهذا الكلام ينكشف لك
 عندنا وعندهم بأن القضاء يخص بالزمان كسنة مثلا والمكان كالشام والتوابع
 كالحكم في الأنكحة مثلا والمحكوم عليه كأمير الشام مثلا أو زيد قال في العباب
 ثم إن عم تولية كل واحد أو أطلق فهي عامة وإن خص كل واحد بمكان أو زمان
 أو نوع محكوم به أو عليه لم يمتد ذلك عندنا وهو أيضا مقتضى
 مذهب الحنفية انفتح لك الباب وعلمت صحة الجواب من الشافعية والحنفية أما
 الشافعية فهو ما ذكرناه لك من نص العباب وهو أنه غيره وعلى ذلك ينزل ما أفتى به
 الزيادة لأنه لم يقل عنه إلا الاقتفاء فقط ولم يقل عن غيره من أئمتنا فيها كلام
 وكذلك ما أجاب به شيخنا المذكو ر وكذلك السيد أحمد وإذا وقع هذا الاختلاف
 منا أو منهم هو مبني على نص سلطان الوقت لكل قاض رفعت له هذه الدعوى
 على المنع فيما فوق خمس عشرة سنة ونصوص مذهبنا على أن السلطان هو الذي
 يولي القضاء وإذا ولاهم وأطلق كان لهم الاستخلاف في الحكم على ما فصل في كتب
 الفقه وأما الآن في زمننا فان السلطان نصره الرحمن يولي شيخ الإسلام وهو يولي
 القضاء فان أطلق السلطان نصره الرحمن لشيخ الإسلام أو خصص بذلك أي بما

دون الخمس عشرة سنة وشيخ الاسلام كذلك مثله فيما قيد له لم يتعدده هو وأما ان
نهامه عن الزيادة فليس له أن يعجم تولية القضاة والحاصل أن زمننا هذا لا بد له من
نص من جناب شيخ الاسلام للقاضي في منشوره على المنع فيما زاد عليه وأما كون
سلطان من سلاطين الوقت أو شيخ الاسلام يمنع ذلك مرة فلا يسمي ذلك على العموم
فالافتاء الواقع الآن منا ومنهم معروض على القاضي وهو أدري بمنشوره فإن كان
منصوصا له على ذلك لم يتعدده عملا بما قرره ذلك من حيث الحكم والالزام والحبس
والتعزير وغير ذلك بل يقول للخصم ان كان في ذمتك حق لنصمك فيجب عليك وفاؤه
كما يقول لك ذلك العالم منا وأما أنا فلا قضاء لي في حادثك لأن من ولاقي لم يأذن لي
بالحكم فيها نخذ شرحا وافية بالمراد دافعا للإيراد موضحا لامذهبين ومزيل للامراء
من العين ومبين للجهتين واشرب من ماء راس العين زلالا ولا تشرب من ماء
الطواحين لانه مكدر كل حين والله أعلم

باب القضاء على الغائب

(باب القضاء على الغائب)

(سئل) في رجل غائب عليه دين وله معلوم وظيفة قبض له أخوه فهل يجوز
لحكم الحاكم على الغائب ووفاء دينه مما قبض له من معلوم الوظيفة (أجاب) قال
في المنهج وشرحه لشيخ الاسلام هو أي القضاء على الغائب جائز في غير عقوبة الله
تعالى ان كان للمدعي حجة مسخر ينكر عن الغائب لتكون الحجة على انكاره ينكر
ويجب تحليفه بعد إقامة حجة أن الحق ثابت يلزمه أدائه وذلك بعد تعديلهما والله
أعلم (سئل) في رجل مات فقرر القاضي في وظائفه بناء على شعوره بالموت غير
السلطان نصره الله تعالى أمر الميت فقرر في وظائفه بناء على شعوره بالموت غير
عالم بتقرير القاضي فهل يعمل بتقرير القاضي أم بتقرير السلطان مع أنه ما قرره إلا
بناء على ما أنهى غير عالم بما قرره القاضي ما الحال (أجاب) كشف النقاب عنها
أن السلطان حفظه الله تعالى لما ولي القاضي صارنا هذا الحكم فلما قرر في الوظيفة
الاهل لها صار مستحقا لها فتقرير السلطان لم يصادف محلا بل صرحوا أنه لا يجوز
عزل الاهل فسواء علم بتقرير القاضي أم لا لا يجوز له تقرير ولا عزل الاهل والله أعلم

مطلب في رجل مات فقرر
القاضي الخ

(باب القسمة)

(سئل) في ثلاثة اخوة بينهم خمس نحاس مشترك أذن أحدهم لأخويه في تقطيعه
اثلاثا ثم رجع بعد التقطيع فهل له ذلك (أجاب) حيث أذن الأخ لأخويه
في قطع النحاس ليس له الرجوع في ذلك والتعنت مع أخويه قال في العباب وان لم
تبطل المنفعة بالكلية وبطلت بالقسمة منفعته المقصودة كطاحونة وجام

باب القسمة
مطلب ثلاثة اخوة بينهم
خمس الخ

مطالب عن رجل له سدس
دار ولا امرأة الخ

مطالب في رجل مات عن
أولاده الخ

مطالب في ثلاثة اخوة
بينهم أرض الخ

مطالب في دار مشتركة بين
اخوة الخ

فقيرين لم يجبر المتع انتهى حيث أذن لم يكن ممتنعا والله أعلم (سئل) عن رجل له
سدس دار ولا امرأة خمسة أسداسها فهل إذا طلب وكيلها القسمة وأبى صاحب
السدس إلا المهايأة فهل يجاب إلى القسمة (أجاب) نعم يجبر صاحب السدس
على القسمة كما صرحوا به متوناً وشرحوها بخلاف ما لو طلبها صاحب السدس
فلا يجاب قال في المنهج وشرحه ولو كان له عشر دار مثلاً لا يصلح للسكنى والباقي
لا خير يصلح لها ولو بضم ما عداكه يجواره أجبر صاحب العشر على القسمة بطلب
صاحب التسعة أعشار لأن صاحب العشر تمتعت في طلبه والاخر معدور والله
أعلم (سئل) في رجل مات عن أولاده وخلف ما يورث فقسم بينهم بحسب أرثهم
ومات الأولاد وخلفهم أولادهم ثم أولاد أولادهم يريد أحد الأولاد دنة من
القسمة المذكورة فهل له ذلك أولاً (أجاب) لا يجوز لمن ذكر أن يطلب نقض
القسمة لأن ذلك لو فتح لم يشق أحد من الناس بقسمة بل يجب زجر ذلك ومنعه لأن
ذلك منه عناد محض وتمت خالص فليتنق الله فيما عرض له والله أعلم (سئل)
في ثلاثة اخوة بينهم أرض وعقار مشترك عين أحدهم حصته من العقار وطلبها من
أخويه نظير حصته فأعطاهما إياه ورضى بها وتصرف فيها فحج عشر سنين وقد باع
الاخوان حصته مع ما بقي بيدهما لا آخر وتصرف المشتري فيها بالبناء وغيره فهل
ما تراضيا عليه مع أخيه ما وبههـ ما للأجنبي صحيح وليس له الرجوع على المشتري
ولا على أخويه (أجاب) قال في العباب وللشركاء الكاملين لقسمة بأنفسهم
أو بغيرهم وهو وكيل لهم فلا يشترط فيه أن لم يحكموه وما يشترط في منصوب
الامام حيث رضى الاخ والاخوان بما أخذوا من ذلك حصته فليس للاخوان
معارضته وليس له أيضاً معارضة ما وصح بيعهـ ما للرجل المذكور وليس للاخ
معارضة المشتري لأنه لا حق له في ذلك رضا بما أخذ من الحصته ورضاهما بما بقي
لهما ماقتصر فهما صحيح في حصتهما وتصرفه صحيح في حصته والله أعلم (سئل)
في دار مشتركة بين اخوة اقتسموها فيما بينهم بحسب الحصص بأمر حاكم لشرع
وحكم بذلك وكتب بينهم حجة شرعية بذلك وبما خص كل واحد منهم وتصرف كل
واحد منهم في حصته أكثر من ثلاثين سنة والا أن بعضهم ينزع ويريد نقض
القسمة فهل يجاب لذلك (أجاب) حيث كانت الدار غير متفقة بالأجزاء
لا نقض قسمتها مطلقاً سواء ظهر فيها غلط أو حيف وسواء الغلط الفاحش وغيره
وان قامت بينة تشهد بذلك لانها بيع ولا أثر للغلط والحيف فيه كالأثر للغبن فيه
لرضا صاحب الحق به قال في المنهاج على أن التصرف المذكور هذه المدة مع الحضور

والشاهدة مانع دعوى نقض القسمة اذ لو وقع حيف أو غلط لذكر فيما مضى من الزمان على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع حيث نص على ذلك مولانا السلطان نصره الديان في منشور القاضى لانه لا ولاية له على ما زاد بل هو كغيره من الناس والله أعلم (سئل) في خربة مشتركة بين جماعة تقاسمها فيما بينهم نقض جماعة منهم بيت منها وكان بعضهم خارجا عن البلد والبعض حاضر القسمة فهل لمن كان حاضرا منهم أن يختص بهذا البيت مع أن فيه من يشهد بأن البيت شركة بين الطائفة المذكورة (أجاب) ليس للحاضر الاختصاص بالبيت المذكور حيث سلم الحاضر استحقاق الغائب فيه فان لم يسلم وشهد شاهد عدل بأن البيت شركة بين من ذكر وحلف المدعى يمينا بصدق دعواه وصدق شاهده قسم بينهم على حسب الحصص والله أعلم (سئل) في رجل له أخ مات وضم أولاد أخيه اليه فكبر رجل منهم والا ن يريد أن يقاسم عمه فيما بيده مع أن عمه رباؤه وأخرجه من العدم فهل له ذلك (أجاب) ليس لابن الاخ أن يقاسم عمه فيما هو خاص بالعم وان فرض أنه خدمه لانه متبرع بخدمته والله أعلم (سئل) في بقرة وبناتها بين رجلين تقاسماهما أخذوا واحد الام ودفع لشريكه على بناتها ثلاثة قروش ثم مضى على ذلك نحو سنة فباع البنت مالكاها الرجل ومضى على ذلك نحو سنة ثم باعها المشتري ومضى على ذلك نحو أربع سنين ثم الآن الشريك يدعى بطلان القسمة لكونه رد عليه نصف الدراهم فهل تبطل بذلك (أجاب) ما وقع في هذه القسمة من دفع الدراهم من أخذ البقرة لاخذ بناتها بيع والبيع لا يبطل برد الثمن لان هذه القسمة قسمة رد وهي بيع لا تبطل برد الثمن أو بعضه على أن تداول الأيدي مع مضى هذه السنين الستة مشعرا بأن المدعى مبطل في دعواه والمعين له على تحقيقها أشد ابطال منه فيجب على قاضى الجنية أن ينظر فيها بنور الله تعالى والله أعلم (سئل) في رجلين بينهما عالوان كل واحد منهم ما في بلد وكل واحد تحت يده عالول وقع بينهما رضى وقسمة ان كل واحد منهما يأخذ ما تحت يده وتصرف كل واحد منهما ما في يده نحو خمس سنين ثم سرق عالول من تحت يده أحدهما فأراد يدعى نقض القسمة فأقام الذى تحت يده شاهدا على الرضى بالقسمة وحلف معه يمينا ومضى على ذلك الامر مدة والا ن ابن القاسم الراضى بما ذكرنا زاع فهل له والحال هذه منازعة في ذلك (أجاب) لا ريب أنه بعد الرضى بالقسمة وتصرف كل منهما ما فيما بيده المدة المذكورة ليس لاحدهما نقض القسمة لان الرضاء غلب القضاء قال في شرح المنهج لشيخ الاسلام

مطلب في خربة مشتركة
بين جماعة الخ

مطلب رجل له أخ مات
وضم أولاد أخيه اليه الخ

مطلب في بقرة وبناتها بين
رجلين تقاسماهما الخ

مطلب رجلان بينهما
عالوان الخ

ذكرنا الانصاري فان لم يحكما أى الشريكان القرعة ~~كان~~ أن اتفقا على أن يأخذ
 أحدهما أحد الجانبيين والاخر الثاني أو يأخذ أحدهما الخسيس والاخر
 النقيس ويرد زائد القيمة فلا حاجة الى تراض نان فقد علمت أن مجرد الرضى الواقع
 بين الشريكتين على المقسوم كاف ولذا قالوا وقد يقسم المشترك الشريكة بمعنى بالتراضى
 بينهم واذا وقع ذلك وبين المقسوم فلا نقض للقسمة سواء كانت قسمة ودوه وظاهر
 لانها بيع أم غيرها الوجود الرضى المذكور والله أعلم (سئل) في أخوين
 بينهما دار مشتركة اقتسماها أولا وثانيا ويخير أحدهما الاخر والخير يتقلب
 فهل له ذلك كلما أراد (أجاب) حيث وقعت القسمة سواء كانت بتراض من
 الشريكة أم كانت بنصوب المحاكم وهي بغير الاجزاء كما هنا بل كانت بامتناع
 أو الرذل من نقض لانها بيع ولا أثر لدعوى الغلط والخيف فيه كالأثر للغبن فيه لرضى
 صاحب الحق بتركه فلا يجوز للاخ التقلب ولا يصح لقوله بل يفتى قوله لانه خلاف
 الشرع القويم والله أعلم (سئل) في رجل له دين على ميت أحاله به على
 جهة معلومة وصار على الميت رسم قسمة كما جرت به العادة فهل يؤخذ رسم القسمة
 من الجهة المحال عليها أم لا (أجاب) لا ريب أن حق المحال تعلق بالمحال
 عليه وحق القاسم تعلق أولا ببيت المال فان لم يوجد فعلى الشريكة سواء طلب
 القسمة كله أم بعضهم لان العمل لهم قاله في المنهج كغالب كتب المذهب اذا
 علمت ذلك علمت أن لا علاقة للقاسم بحق المحال لانه لم يعمل فيه شيئا والله أعلم
 (سئل) في كروم بين أخوين اقتسماها مناصفة بقضاء القاضى لهما وقبض
 كل واحد منهما ما خصه بالقسمة ورضى وسقط الغبن وجعل لأحدهما عشرين
 قرشا سديا على الاخر زيادة لترجع قسمته على الاخر وكتب بالمقاسمة حجة ثم مات
 أحد الاخوة بعد أربع سنين عن طفل وتصرف وليه بالولاية عنه فيما بقي لايه
 من النصيب الى أن بلغ وتصرف بعد بلوغه في نصيب الموروث عنه مدة ثلاث
 سنين والاخر قام يدعى الابن على العم نقض القسمة وقدمضى من تاريخ المقاسمة
 الى يوم الدعوى سبعة عشر سنة فهل تصح القسمة والاتقضى واذا ادعى الابن بأن
 المال المجهول لم يدفعه عمه لايه وأنه باق بذمته وادعى العم الدفع حال حياته يطلب
 منه البرهان أم يصدق بيمينه (أجاب) هذه القسمة التي فيها مال تسمى قسمة
 ردوهى بيع لما فيها من المال فلا تنقض فيها القسمة بدمتير الحصص وتبينها الماعلم
 ولو بعد مفارقة محاسن القسمة وأما العشرون قرشا فتحتاج الى اقامة الدينة عليها
 والا فاليمين على الطالب لها والله أعلم (سئل) في أخوين نشأ في حضنة

مطلب أخوان بينهما دار
 مشتركة الخ

مطلب رجل له دين على
 ميت أحاله به على جهة الخ

مطلب في كروم بين
 أخوين اقتسماها الخ

مطلب أخوان نشأ
 في حضنة الخ

أقهما واكتسبا وحصل بينهما مالا من غنم وبقر ومال وغلة وغير ذلك ثم ماتت
 أمهم ما فاقسما جميع ذلك بينهما نصفين ومن جملة ذلك فحل قسم بعضه افرارا
 بحيث يعرف كل منهم حصته وبعضه كان يقسم العسل بينهما وكان أحدهما لقي
 ركبا مع رجل آخر فباعه من غير إذن الآخر فأراد أخوه نقض القسمة بهذا السبب
 لقول بعض أهل القرى له ان ذلك ينقض القسمة فهل له ذلك وكان قد أتهم أحدهما
 بتهمة وغرمه الحاكم مالا وأخذ من مال أخيه شيئا قهرا عليه ودفعه في جرمه
 فبين لنا الحكم الشرعي (أجاب) ما جرى بين الأخوين من قسمة ما بينهما من
 غنم وبقر وغلة وحل صحيح لا ينقض ولا تبطل قسمته لان اقرار كل منهما عليه دليل
 على صحته ونفاذها وشاهد لكل بمالك ما حصل بيده لا قرار كل منهما صاحبه عليه
 وما أخذه أخوه من غير رضاه منه ودفعه في جرمه يضمنه له ضمان الغصب بأقصى
 القيم وما تعلل به أخوه من بيع الركاب لا ينقض به القسمة لان نقضها وتماها
 وما ذكر أمر آخر خارج على ذلك والله أعلم (سئل) في أخوين لهما عقار
 مشترك بينهما موروث عن أبيهما ما ولهما على أستاذ قريتهما خلعة تدفعها لهما
 في كل سنة فأراد أن يقسما العقار بينهما مناصفة فجعل حصته من العقار والخلعة
 نصفا وبقية العقار نصفا وتصرف كل منهما في النصف ثم أبطل أستاذ القريته
 الخلعة التي كان يدفعها لهما فهل هذه القسمة صحيحة أولا (أجاب) هذه القسمة
 باطلة من وجهين أحدهما أن الخلعة مجهولة والمجهول لا يقابل بالمعلوم الثاني الخلعة
 التي على الاستاذ احسان لا تقابل بمال لان غالب الاستاذين انما يدفع ذلك
 لاجل قيام المشايخ بمصالحه والله أعلم (سئل) في ثلاثة أخوة مات أبوهم
 عن مالك ثم الاخوة اقتسموا ذلك المالك من شجر وأرض وغير ذلك ولهم نحو ثلاثين
 سنة مقتسمون ومات بعضهم والا ن يريدون نقض القسمة ولا خيهم شريك فيما
 يخصه اشترى حصته فهل لاخوته معه شفعة (أجاب) لما وقع التقاسم بين
 الاخوة وعرفت الحدود وصرفت الطرق صار كل واحد منهم مالكا ل حصته ان عمرها
 فن حظه وان خربها فن سوء حظه وليس لاحد بعد ذلك طلب نقض القسمة فطالبها
 بغير وجه شرعي مسائل على أخيه بالبطل فيرد عنه بما أمكن وليس لهم معه
 شفعة بوجه لان الشفعة للشريك وهما ليسا شركاء والله أعلم (سئل) في ثلاثة
 أولاد دعم قسموا ما بينهم من زيتون وأرض بعضهم عن نفسه وبعضهم بالوكالة وكان
 منهم رجل غائب ثم حضر وأجاز ذلك ووقع لهم جميعا التصرف مدة نحو خمسة عشر
 سنة لا ينزع أحد ا حدا وبعضهم عمر حصته وبعضهم أهلها ويريد بعضهم الا ن

مطلب في أخوين لهما
 عقار مشترك بينهما الخ

مطلب في ثلاثة أخوة مات
 أبوهم الخ

مطلب في ثلاثة أولاد دعم
 قسموا ما بينهم الخ

نقض القسمة فهل له ذلك أم لا (أجاب) حيث وقعت القسمة وصرفت الحدود
لا نقض لاحد فيما خصه ولا سيما مع التصرف المذكور وهذه المدة ومع علم
الغائب واجازته وتصرفه فانه دليل على رضاه بما أخرجته له القسمة والله أعلم

(كتاب الشهادات)

(سئل) قد ذكر العلماء أن الصغيرة اذا تكررت تصير كبيرة فاضابط التكرار
والاصرار فان ذلك ليس فيه نص من الكتاب أو السنة (أجاب) قال بعض
العلماء ينظر الى ما يحصل من ملابسة أدنى الكبائر من عدم الوثوق بملاستها
في أداء الشهادة والوقوف عند حدود الله عز وجل ثم تنظر التكرار في الصغيرة
فان حصل في النفس من عدم الوثوق به ما حصل من أدنى الكبائر كان ذلك
كبيرة تخل بالعدالة وهذا يؤكده أنه لا بد فيه من العزم فان الغلطات من غير عزم
مستمر لا تكاد تخل بالوثوق نعم قد تدل كثرة التكرار على قرار العزم في النفس وبهذا
الاضابط يعلم أن المباح المخل بقبول الشهادة كالاكل في الاسواق ونحوه بأن يصد
صدور أو يوجب عدم الوثوق في حدود الله عز وجل كان ذلك مخلا وذلك يختلف
بحسب الاحوال المقترنة والقرائن المصاحبة وصورة الفاعل وهيئته وهيئة الفعل
والمعتمد في ذلك على ما يوجد في القلب السليم عن الهواء لمعتدل المزاج والعقل والديانة
لعارف بالاوضاع الشرعية فهذا هو المتعين لوزن هذه الامور فان من غلب عليه
التشديد في طبعه يجعل الصغيرة كبيرة فلا بد من اعتبار ما تقدم ذكره في العقل
الموازن لهذه الاعتبارات ومتى تحلت التوبة من الصغائر فلا خلاف أنها لا تقدر
في العدالة وكذلك ينبغي اذا كانت من أنواع مختلفة وانما تحصل الشبهة واللبس
اذا تكررت عن النوع الواحد وهو موضع النظر الذي تقدم التنبيه عليه وأما
الاصرار فهو عزم القلب على الاستمرار على الذنب عزم ما يوازن الكبيرة لو صدرت منه
ولهذا قال أبو طالب المكي ان الاصرار على الذنب من كبائر القلب والله أعلم
(سئل) في جماعة أخذوا من رجل جملة غصباء ثم ادعى عليهم عند الحاكم الشرع
فشهد منهم شاهدان بأنه وصل له ثمن جملة فهل تقبل شهادتهما (أجاب) شرط
 صحة شهادة الشاهد أن لا يجزئ نفسه نفعا ولا يدفع عنها ضررا والشاهدان
المذكوران يريدان أن يدفعوا عن أنفسهم ما ضرر الضمان فلا تقبل شهادتهما
وللرجل أن يطالب بثمن جملة أقصى القيم لا نه مأخوذا بالغصب والله أعلم (سئل)
عز رجل دفع لآخر جملة ليعمل عليه بمحصة من عمله فذهب الرجل فادعى مالكة
أنه نهاه عن السفر الى المكان الذي ذهب فيه وأقام على ذلك بينة يجعل لها على

كتاب الشهادات

مطلب قد ذكر العلماء
أن الصغيرة اذا تكررت
تصير كبيرة الخ

مطلب في جماعة أخذوا
من رجل جملة الخ

الشهادة فهل تقبل شهادتهما (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن الشهود لم يعلموا الشرط المشهود به وإنما شهدوا بالاجرة على الشهادة لا تقبل شهادتهم لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها يعني الشمس فاشهد والله أعلم (سئل) عن رجل سرق له شيء فأتهم به رجلاً وأخاه قال لهما أحضرهما معك للشاهد شيئاً على عادة القرى فأحضراه فقام المدعى وشهد لنفسه وأخذ الجعل وألزم المتهم بالسرقه فهل ماذكر صحيح موافق للشريعة الغراء (أجاب) ماذكر من شهادة المدعى لنفسه باطل باجتماع أهل الحق والباطل لم يحد في شريعة قط من الشرائع فيجب على كل مسلم وغيره إنكاره والزرع عنه وتأديب العامل به لمخالفته لقوله صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى رجال دماء قوم وأموالهم ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر والله تعالى أعلم (سئل) عن تحمل الشهادة الشهاده عن الأصل هل تجوز (أجاب) نعم يجوز تحمل الشهادة في ثلاث صوران يقول أنا شاهد بكذا وأشهدك وأشهد على شهادتي أو بأن يسمعه يشهد عندكم أو بأن يسمعه وبين سببها كاشهد أن فلان على فلان ألفاً قرضاً ويشهد عن كل أصل فرعان ويكفي فرعان عن أصلين والله أعلم (سئل) في وكيل عن طائفة الأرمن الذمية القاطنة ببيت المقدس مأذون له بالتصرف في مصالحهم ووفاء ديونهم وقضاء حوائجهم وفي لوازم عرفية عليهم للحكام وغيرهم بموجب حجج وتمسكات شرعية وفرمانات شريفة استندان من رجل مبلغاً معلوماً وقضى به ديناً عليهم وكتب للرجل بذلك تمسكاً بخط عربي وشهود مسلمين فهل إذا عزل هذا الوكيل القابض لذلك المبلغ وقام مقامه غيره فيجب عليه وفاء هذا الدين ولا ينفعه التعلل بكون التمسك المذكور ليس مختوماً بختم الديار (أجاب) نعم يجب على الوكيل القائم مقام المغرول وفاء الدين المذكور لا أخذه له في مصالحهم وقضاء دينهم فإن امتنع من الوفاء ألزمه حاكم الشرع بذلك أخذاً مما ذكره العلماء في مناسخ القرى المنصوبين عليهم بأنهم لو بذلوا مالاً في مصالح القرية الضرورية كان لهم الرجوع على أهلها فكيف بهذا الوكيل الدافع للمال المأخوذ في قضاء الدين وأما ما تعلل به من كون التمسك غير مختوم بختم الديار فهو تعلل باطل باجتماع المسلمين إذ شرعنا المظهر بأبي ذلك إذ لم يعمل إلا على الشهود العدول فيثبت وجوده وأوجب على حاكم الشرع العمل بهم ولا عبرة بختم أهل الإسلام فكيف يعمل بختم الكفرة اللهم ملعونين أينما تقفوا أخذوا وقتلوا تهتيلاً والله تعالى أعلم (سئل) في زرع حرق فاتهم مالكة جماعة فقال المتهمون ما أحرقناه ولكن أحرقه فلان فهل يقبل

مطلب عن رجل سرق له
شيء فاتهم به رجلاً وأخاه الخ

مطلب عن تحمل الشهادة
عن الأصل الخ

مطلب في وكيل عن
طائفة الأرمن الخ

مطلب في زرع حرق
فاتهم مالكة جماعة الخ

قولهم المذکور (أجاب) لا يقبل قولهم المذکور ولا نه دفع ضرر عنهم ولو بالعار
 إلا لحق لهم ولا منهم بأدروا بشهادتهم فقرة والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل
 بات له ثوب خارج البلد ليلا فأصبح مريضا فذبحه وباع لحمه وجلده فاتهم به رجلان
 ابن عم أخذ له بقرا وجيرا وشعيرا من غير وجه شرعي فهل لأهل الخير والصالح زجر
 هذا الرجل عن فعله القبيح وهل يضمن منافع الدواب وزوائدها (أجاب) أعلم
 وفقك الله تعالى لطريق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أن قيام هذا الدين
 وشرف هذه الأمة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قال تعالى عز من قائل
 كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وقد مسح الله تعالى طائفة
 من اليهود لعدم نهيهم عن أخذ الخوت يوم السبت وخسف بقوم لوط لعدم نهيهم
 عن المنكر الذي كانوا يأتونه فيجب على كل مسلم مسلم المسلمون من يده ولسانه زجر
 هذا الفاجر المعتدى المخالف لدين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم الذي هو أقوم
 الأديان حتى يمتاز عن هذا الطغيان ويدخل في عداد أهل الإيمان وليس لهذا
 الرجل المذموم عند الرجل المتهم حق مطلقا وأما ابن عمه إلا أخذه فيجب عليه ردة
 ما أخذ له من بقرا وجير وشعير وأجرة دوابه مطلقا سواء استعملها أم لا وأما ابن
 الرجل المتهم فإن أقام عليه بينة شرعية بأنه أمرض ثوبه فيلزمه ما نقص من قيمته
 فقط ورحم الله تعالى من انتصر للحق وأخذ بيد المظلوم ورد الظالم عن ظلمه قال صلى
 الله عليه وسلم انصر أخاك ظالما أو مظلوما فالوا هذا المظلوم فبال الظالم فقال صلى
 الله عليه وسلم رده عن ظلمه والله أعلم (سئل) في رجل يدعي استحقاقا في وقف
 جاء بشاهد يشهد له بأنه أجر هذا الاستحقاق من آخر سنة ونصفا ويريد أن يقيم
 رجلا ثانيا بذلك فهل يثبت الاستحقاق المذکور (أجاب) ما ذكر من شهادة
 الشاهد بالاجارة للسنة ونصف لا يثبت الاستحقاق المذکور بمجرد احتمال
 أن يكون ذلك بوكالة من ناظره له أو اجارة منصفه فلا بد من بيان جهة الاستحقاق
 في الدعوى لتصح ويصفي لها ويشهد الشاهد على طبق الدعوى كما صرحوا به منونا
 وشروحا والله أعلم (سئل) عن رجل ضاع له شاتان يدعي دخوله ما مع غنم
 آخر فهل يؤخذ بمجرد قوله المذکور (أجاب) لا يؤخذ بقول الرجل المذکور
 حتى يقيم بينة أن المذموم عليه أخذها وتصرف فيها يبيع أو ذبح والافله تخليفه أنه
 لا يعلمها والله أعلم (سئل) في رجل يدعي على آخر أنه اشترى منه حجارة
 وأنها ظهرت مستحقة للغير ومعه شهود تشهد فيهم المسلمون أنهم غير عدول فالالحكم
 الشرعي في ذلك (أجاب) أعلم أن الفاسق وهو من كان سارقا أو غاصبا

مطلب عن رجل بات له
 ثوب خارج البلد ليلا

مطلب في رجل يدعي
 استحقاقا في وقف

مطلب عن رجل ضاع له
 شاتان الخ

مطلب في رجل يدعي على
 آخر الخ

أولا غيره له أو كان خاطفا لجرأته وهذا أكبر المعاصي أو تأوك الصلاة أو شهد زورا
 فلا تقبل له شهادة فمن شهد فيه المسلمون أو بعضهم أنه غير عدل لا تقبل شهادته
 فهذه الدعوى تحتاج إلى شهود عدول أتقيا أبرا أو أخيارا أن المدعي اشترى منهم
 الحمار وشهود أن الحمار التي اشتراها فلان من فلان عرفت في مكان وشهد عليها
 فلان وفلان أن فلانا من بلد كذا أثبتنا بالوجه الشرعي بالشهود العدول وأخذها
 من المشتري فله الرجوع بالثمن ويمكن يجب على الواقف على هذه الدعوى أن
 يبحث عنها ولا يقبل فيها إلا أهل الدين والصلاح والله أعلم (سئل) في رجل له
 على أخو دين ورثه من أبيه فسأله عنه فأقر به ولكن يؤذ أن يحط عنه منه شيئا
 والا أن يريد أن يقيم شاهد بأن أباه ليس له عنده شيء مع عدم ثقة الشهود فهل
 يعمل به (أجاب) أعلم أن الشاهد لا يعمل به من وجوه أحدها أن الولد
 الوارث هو المدعي والمطلوب منه الشهود فإذا حضر شهود الاقرار بعد الموت فلا
 التفات إلى هذا الشاهد الثاني أن هذا الشاهد نافي وشهود الاقرار مثبتون
 والمثبت مقدم على النافي الثالث شرط الشاهد العدالة وهي منتفية هنا الرابع
 شرط الدعوى أن لا تناقضها أخرى وهنا وقع التناقض والله أعلم (سئل)
 في رجل سرق له بقر فقام آخر به فأقام رجلا شهد عليه بأنه أقر له أنه سرق البئر
 والحال أن الشاهد قد سبق منه عند جماعة أنه قال لا بد أن أشهد بالباطل على
 فلان أنه سرق بقر فلان فهل إذا ثبت ذلك يكون رتبة شهادته الشاهد أم كيف
 الحال (أجاب) حيث أقام المدعي عليه بينة شرعية أن الشاهد قال ما ذكر
 صار ذلك رتبة توجب رد شهادته فلا يجوز قبولها والله أعلم (سئل) في رجل
 سرق له قدر فاتهم به آخر فأقر به لقريب له فشهد به عندهما كم فهل إذا حلف
 صاحب القدر يميناً مع الشاهد يثبت له القدر (أجاب) قال في المنهج وشرحه
 لشيخ الإسلام ولا يثبت برجل ويمين المال أو ما فسد به مال وروى مسلم وغيره
 أنه صلى الله عليه وسلم قضى بشاهد ويمين زاد الشافعي في الأموال وقيس بما فيه
 ما قصد به مال انتهى فإذا حلف المدعي يميناً على طبق دعواه وصدق شاهد وقضى له
 بالقدر والله أعلم (سئل) في بقرة وردت موردا ثم سبقت عنه فوجد بها بقرة
 مكسورة فهل إذا شهد لصاحب البقرة المكسورة أخوه بأن السائق للبقرة أنما
 هو فلان صاحب الثور الكاسر للبقرة تقبل شهادته (أجاب) نعم حيث كان
 الأخ عدلا مقبول الشهادة قبلت شهادته لا أخيه فان وجد معه آخر فذلك والا حلف
 المدعي أيضا يميناً على صدق دعواه والله أعلم (سئل) في امرأة أرهنت عند

مطلب رجل له على آخر
 دين ورثه من أبيه الخ

مطلب في رجل سرق له
 بقر فقام فاتهم به آخر الخ

مطلب في رجل سرق له
 قدر فاتهم به آخر الخ

مطلب في بقرة وردت
 موردا ثم سبقت الخ

مطلب في رجل تحت يده
أرض الخ

مطلب في رجل ادعى على
آخر أرض الخ

مطلب في رجل مات وله
جمل وسط مقصر الخ

مطلب في علية تحت يد
رجل يتصرف فيها نحو
خمين سنة الخ

أخبرني مسألاً ثم ادعت سرقة ثم عرف منها زوج خلق شهد لها به أربع نسوة
وأخوهما يشهد لها به فهل تقبل شهادة الأخ لاخته (أجاب) فم تقبل شهادة
الأخ لاخته كذلك في المنهج والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده
أرض تلقاها عن أبيه عن جده أذاها بـ رجل وأنهار من تحت يده وحلف عليها عينا
وأخذها ثم وجد الواضع اليد أولاً بينة شرعية تشهد له بأن جده اشتراها من أب
المدعي فهل تقبل البينة لذلك بعد اليمين الواقع عند الحكم (أجاب) قال في المنهج
وشرحه لشيخ الإسلام واليمين من الخصم تقطع الخصومة حالاً لا الحق فلا تقرأ ذمته
لأنه صلى الله عليه وسلم أمر رجلاً بعد ما حلف بالخروج من حق صاحبه كأنه عرف
كذبه روله أبوداود والحاكم وصححه اسناده فسمع بينة المدعي بعد حلف الخصم
كما لو أقر الخصم بعد حلفه وكذلك الورقة اليمين على المدعي فنكحل ثم أقام بينة
ولو كانت يمين المدعي بعد نكول المدعي سمعت بحته كما صرح به في فصل النكول
فعلى كل حال تسمع بينة واضع اليد وتزاع الأرض من المدعي واليمين التي حلفها
لا تملكه الأرض والله أعلم (سئل) في رجل ادعى على آخر أرضاً وأقام عليها
شاهدين بأنها أرضه واقتربا من كانت تحت يده وتصرف فيها فهل لخصمه أن
يرجع عليه ويأخذ الأرض منه (أجاب) ليس للخصم بعد إقامة البينة العادلة
منازعة في الأرض وإن لم يسلمها وكيف وقد تسلمها المدعي وتصرف فيها فليس له
منازعة بعد ذلك بلا وجه شرعي والله أعلم (سئل) في رجل مات وله جمل وسط
مقصراً من نحو ثلاث سنين يريد رجل فاسق يشهد عليه أن فلاناً قتله فهل تقبل
شهادته (أجاب) الفاسق لا تقبل له شهادة لأن شرط الشاهد العدالة والله أعلم
(سئل) في رجل خرج من بلده وله فيها ملك وطالت غيبته نحو عشرين سنة
فرجع لها فوجد حصاة من زيتونه وضع يده عليها بـ رجل ومعه شاهدان يشهدان
على شهادة رجل ميت بأن الزيتون غرس جده فهل تقبل هذه الشهادة (أجاب)
حيث كان الرجل الميت من أهل الشهادة وشهدا على شهادته رجلان عدلان
وحلفا بهما عينا أن الزيتون من غرس جده حكم له به لأن الشاهدين سبب
الملك ويقبل في مثل ذلك نقل الشهادة والله تعالى أعلم (سئل) في علية
تحت يد رجل يتصرف فيها نحو خمسين سنة ثم برز رجل يدعى أنها له ورثها عن أبيه
عن جده وله بيت تحتها وقد كان صار عليها نزاع قبل ذلك وشهد شاهد عندكم أن
غراته اشتراها بشور من أبي كبير جده المدعي ومات الشاهد وفيه شاهدان يشهدان
على شهادته وشاهد يشهد على إقرار ولده أن لاحق له فيها الكون أبيه باعها فهل إذا

شاهد من ذكر يقطع النزاع (أجاب) نعم تقبل الشهادة فيما ذكر على الشهادة حيث شهد على شهادة الأصل فرعان بما ذكر لا تهمايننا السبب وشهادة الآخر بالأقراء صحيحة لأن الرجل وارث وأقراره كأقرار المورث فيما ذكر حيث كان حاضرا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرف إلا له فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار لفلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا تشهد لي بينة على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار لفلان فهل يقبل ذلك (أجاب) الشهادة على شهادة الرجل الميت لا تسمع لاطلاق القول بأنه لفلان لأن الشهادة على الشهادة مقبولة إن استرعاها أو بينت السبب أو سمعه يشهد عندكم وما عدا ذلك لا يقبل والله تعالى أعلم (سئل) في بقر عقرت فاتهم في عقرها رجل ومع ذلك البقر رجل يشهد على أقرار المتهم فهل إذا طعن في شهادة الشاهد بالفسق أو بسبب شهادة الزور أو بالرشوة على الشهادة يقبل هذا الطعن فيه (أجاب) حيث شهدت بينة بارتكابه ما ترقبه به شهادته كالزنا والسرقعة وترك الصلوات وشهادة الزور وشرب الخمر وقتل النفس بغير حق وارتكابه من الحرف والامور الدينية ما لا يليق به وأكل مال وكذلك إن ثبت أن شهادته هذه لا عن أصل وانما هي لأجل الرشوة فترد شهادة الشاهد في كل ما ذكر وأما إذا طلب الشاهد بحق لاداء الشهادة في غير بلدة في مسافة عدو فله أجر الدابة ونفقة الطريق أو فوقها فله طلب الجعل والله تعالى أعلم (سئل) عن راع لبقر كسر معه بقرة ومع صاحبها شاهد واحد يشهد أن الراعي ضربها بجرف كسرهما فهل يكون ضامنا لهما (أجاب) حيث كان الشاهد عدلا مقبولا في الشهادة وحلف المدعى مع شاهده على أن الراعي ضربها وكسرها وأن شاهده صادق في شهادته لزم البقرة الراعي لأنه مقصر بضربها لهما والله أعلم (سئل) في امرأة سرق لهما ثوب ومعهما أربع نسوة بعد ما عرف عند آخر يشهدن أنه ثوبها فهل يقبلن فقط (أجاب) لا تقبل النسوة الخالص في هذه المسئلة بل لابد من رجل مع النسوة والله أعلم (سئل) في رجل ساكن في دار وأبوه وجدته قبله فيها ولم تعرف إلا له فجاء رجل من البلد وقال هذا البيت من هذه الدار لفلان ابن فلان ثم مات هذا الذي قال ما ذكر فجاء الرجل المقر له بذلك وقال أنا معي بينة تشهد لي على لسان فلان الذي مات أنها سمعته يقول هذا البيت من هذه الدار لفلان فهل يقبل ذلك أم لا (أجاب) هذه الشهادة على شهادة الرجل لا تكفي

مطلب في رجل ساكن
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

مطلب في بقر عقرت
فاتهم في عقرها رجل الخ

مطلب عن راع لبقر كسر
معه بقرة الخ

مطلب في امرأة سرق لها
ثوب الخ

مطلب في رجل ساكن
في دار وأبوه وجدته قبله الخ

لا يجوز لها أن تستوعبه أن يحده له الشهادة وأما قوله هذا البيت لفلان فلا يكفي
 ومنها أنه لا بد أن يشهد على كل أصل فرعان ومنها أن الرجل الواحد لا يكفي
 في هذه الدعوى والله أعلم (سئل) في شهادة الأب لابنه هل قبل ويقضى له
 بها شرعا (أجاب) شهادة الأصل من أب وجد ولوله أو ولد ولده لا تقبل كعكسه
 لأنها كشهادة المرء لنفسه والله أعلم (سئل) في رجل غاب عن وطنه وشهد
 شاهدان أنهم سمعوا بعموته فهل قبل هذه الشهادة (أجاب) هذه الشهادة
 لا تقبل لقوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد فالسمع يقع فيه
 الاشتباه من وجوه شتى في الاسم والنسب واللقب والأب والجد فلا يصحني إليه
 والله أعلم (سئل) في امرأة لها عند ولد هادين قرض ثم ماتت والآن ورثته
 ينكرون دين ولدها وزوجها يشهد لها بذلك فهل قبل شهادة لها (أجاب)
 نعم تقبل شهادة الزوج لزوجته ذكرنا كان فيما يشهد به الذكور وأنثى فيما تقبل
 فيه شهادة الأنثى إذا تهمته ولا جرنفع ولا سيماع اعتبار شروط الشهادة والله
 أعلم (سئل) في امرأة طلقها زوجها في حال مرضه فتقوى عليها له وأخذوا
 غالب أسبائها فهل إذا كان معها بينة تشهد لها بذلك يقضى لها بذلك (أجاب)
 لا ريب أن المال يقضى فيه برجلين ورجل ويمين ورجل وامرأتين فان أقامت بينة
 ممن ذكر قضي لها بذلك وتختلف في صورة إقامة الرجل معه يمين ويقضى لها بذلك
 والله أعلم (سئل) في بنت بالغ عاقل ادعى عليها بأنها سرقت صمادة لامرأة
 فأقرت بها ثم أنكرت وفيه رجلان يشهدان على إقرارها هما أخوان لزوج
 المرأة المذمومة فهل تقبل شهادتهما بالإقرار المذكور (أجاب) حيث كان
 الرجلان عدلان بصفة الشهود الشرعية قبلت شهادتهما ماقطعا اتفاقا لأنهما
 أجنبيان عن المرأة المذمومة للصمادة وهي صاحبتها حتى لو كانت الصمادة لآخر
 الزوج للمرأة صحت شهادة أخويه له عند الإمام الشافعي إمام الأئمة وعند الإمام
 أبي حنيفة المعظم والله أعلم (سئل) في ناطور حمام إذا كان لا يمكنه اشتغال
 في حمام من الحمامات الأبرضى الجماعي إذا شهد له في حادثة هل قبل شهادته له
 أم لا (أجاب) حيث لم يرتكب ما ترتبه الشهادة تقبل شهادته ولا يرتد بحرقته
 المذكورة قال في العباب تقبل شهادة ذي حرفة دينية لا ثقة به وهي حرفة آباءه
 كحجامة وكنس خلاء وديغ وحراسة وتراب وحمام واسكافي وحائك وصباغ
 وصواغ إن لم يكن الكذب وخلف الوعد وكذلك محترفي والتقييد بحرفة الإباء يقضى
 أن الاسكافي لو صار كذا ساركت مروته لا عكسه والله أعلم (سئل) فيما

مطلب في شهادة الأب
 لابنه هل قبل ويقضى له
 الخ

مطلب في رجل غاب عن
 وطنه وشهد شاهدان الخ

مطلب في امرأة لها عند
 ولد هادين الخ

مطلب في امرأة طلقها
 زوجها في حال مرضه الخ

مطلب في بنت بالغ عاقل
 ادعى عليها بأنها سرقت
 صمادة الخ

مطلب في ناطور حمام إذا
 كان لا يمكنه اشتغال الخ

لوشهد الشريك لشريكه يبنو لنا الصور التي لا تصح فيها الشهادة والتي تصح فان
 في شرح الروض كلاما للشيخ الاسلام زكريا وايراد الزركشي واشكالا لصاحب
 المطلب وقد نقل في المتن تفصيلا يبنو لنا الراجح من ذلك فان المقام فيه حقا
 (أجاب) اعلم أن الشاهد متى صرح بالشركة في المشهود به عينا كان أودينا
 أو علم الحاكم أنه شريك فيه ومثله المحكم أو قال هذا المشهود به لنا أو بيننا أو كان
 يلزم من شهادته به عودشي من المشهود به كأن قال المدعي في دعواه أن زيدا
 أقر لنا بكذا معاهومعين كالتحيوان والدار والمتاع أو وصي لنا به أو هو ميراث لنا
 وشهد الشاهد بأن هذا لي وزيدا أولي دولي فلا تقبل شهادته لوجود التهمة وعدم
 النفع له فان كان قال زيدا دولي فيصح لزيد لاله بالشرط السابق وعبرة ابن حجر
 وشريكه أي ترد شهادته لشريكه بالمستترك لكن ان قال لنا أو قال بيننا أي مثلا
 بخلاف ما اذا قال زيدا دولي فيصح لزيد لاله وشرط تقدم الصحيح كما مر في تفريق الصفة
 وأن لا يعود له شيء مما ثبت لزيد كوارثين لم يقبضنا فان ما ثبت لا حدهما يشاركه فيه
 الا آخر انتهى فتأمل قوله كوارثين وقوله يشاركه فيه الا آخر فان كل شيء فصل
 فيه الشاهد وكان يلزم منه أن ما ثبت له يشاركه فيه الا آخر المدعي لا تقبل فيه
 الشهادة لو احدى منهما ما وقوله وشرطه تقدم الخ خولاف فيه فيأمر وعبرة الروض مع
 شرحه للشيخ الاسلام مختصا ما ذكره ابن حجر وحاصل ما ذكره في الشرح بعد
 ما استظهره الزركشي واستشككه في المطلب تقييدا ما أطلقه الاصحاب من قوله لم
 شهادة الشريك لشريكه فيما هو شريك فيه لا تقبل أي ان لم يقل لي وزيدا ثم ان
 قال ذلك يشترط شرطان على كلام ابن حجر - أن لا يعود للشاهد شيء من المشهود به
 كما قر به ما والموروث له - ما وأن يقدم الصحيح كأن يقول زيدا دولي على ما تقدم له
 في تفريق الصفة ولهذا قال شيخ الاسلام والاحسن أن يقال وان كان ما شهد به
 لشريكه يستلزم حصول شيء له فيه لم تسمع شهادته وعليه ينزل اطلاق الاصحاب
 والاسمعت وعليه ينزل كلام الرافعي ومن تبعه هذا حاصل ما لهم هنا وحاصله أن
 الشهادة في المشترك ترد مطلقا الا اذا قال زيدا دولي ولم يستلزم عودشي من المشهود به
 للشاهد وقدم ما يصح على كلام ابن حجر - وقد ينظر فيما قالوه من الصحة فيما اذا قال
 زيدا دولي فقد أبهم - حصص زيدا وباب الشهادة مبني على التحقيق لقوله عليه الصلاة
 والسلام على مثلها أي الشمس فأشهد فان النسبة صادقة بمساواة زيد في الحصص
 ونقصه وزيادته فوق الايهام وان كان في غير باب الشهادة جل على النصف لما
 علم الا أن يحمل كلامهم على ما اذا علمت الحصص بالصرح أو بالقرينة والله أعلم

مطلب في تعليم الامر
المحرم والنهي عنه الخ

(مسئل) في تعليم الامر المحرم والنهي عنه كلعيب البهلوان وآلات الملاهي
كاشطرنج واليراع والمزمار والزرر والكوبة والطنبور واذا جعل للمعلم جعلاً
على التعليم يلزم ذلك الجعل لا يعلم أولاً يلزم لكونه جعلاً على محرم (أجاب) هذه
الامور المستول عنها فيها تفصيل عندائمة الشافعية لا بد منه فالقول منها البهلوان
قال ابن حجر ومثله الرمل بعد قول المنهاج وتصح المناضلة على سهام الخ يؤخذ من
كلامه أي النووي في الفتاوى وغيرها حل أنواع الاعب الخطرة من الخذاق بها
الذي تغلب سلامتهم فيها ويحل التفرج عليها انتهى وعد الرمل منها ما يفعله من
يسمى في عرف الناس بالبهلوان وذكر النووي في فتاواه وأن الحاوي اذا اصطاد
الحية ليرغب الناس في اعتماد معرفته وهو خاذق في صنعتته ويسلم منها في ظنه
ولسعته لم يأنم وأما الشطرنج فالمنصوص عليه عندنا أنه مكروه كراهة تنزيه
والائمة الثلاثة قائلون بتحريره ومحلّه عندنا لبعده مع معتقد حله والاحرم لانه يعينه
على معصية ومحلّه أيضاً ان لم يشترط فيه مال من الجانبيين والافهوقار محرم اجماعاً
وأما اليراع فحرام على الاصح وأما المزمار والزرر والكوبة والطنبور وضرب الاوتار
وسماع ذلك فحرام وقد عد ذلك كله ابن حجر في الزواجر من الكبائر واستدل بقوله
تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ويتخذاه هرواً وثالث لهم عذاب أليم
فسر ابن عباس والحسن رضي الله عنهم لهو الحديث بالملاهي وقال تعالى واستغفر
من استطعت منهم بصوتك فسرهم مجاهد بالغناء والمزامير وفي الحديث انه صلى الله
عليه وسلم قال ان الله تعالى يغفر لكل مذهب الا صاحب عرطبة أو كوبة
وفي رواية عرطبة بالفتح والضم العود وقيل الطنبور ثم قال وقطع العراقيون ومعظم
الاصحاب بأنه أي السماع من الكبائر وتوقف ابن أبي أدم فيما نسب للعراقيين
وقال لم أر أحداً منهم صرح به بل جزم الماوردي وهو منهم بتقيض ما حكاه الامام
فقال اذا قلنا بتحرير الاغاني والملاهي فهي من الصغار تدون الكبائر وهذا هو
المشهور ولكن الفوواني في الابانة ردانكار ابن أبي أدم على الامام ما ذكر بأن
محل ما صرح به في دخائره أن كون ذلك من الكبائر وهو ظاهر كلام الشامل حيث
قال من استمع الى شيء من ذلك ردت شهادته ولم يشترط تكرار السماع انتهى هذا
حاصل كلام القائلين بالحرمة ووراء ذلك مقالات لا بأس ببيانها فنقول يحرم
ضرب واستماع كل مضطرب كطنبور وعود وورباب وجنك وكمنجة وخنجة ومزمار
عراقي ويراع وهو الشبابة ويلحق بها سائر أنواعها من ماسور وناية وزمار وكوبة
 وغير ذلك من الاوتار والمعازف جمع مغرفة قيسل وهي أصوات القينات اذا كانت

مع العود والافلايقال لما ذلك وقيل هي كل ذي وتر لانها آلات الشرب فتدعوا اليه وفيها تشبيه بأهل وهو حرام وقد صح من طرق خلافا لما وهم فيه ابن حزم أنه صلى الله عليه وسلم قال ليكون في أمتي أقوام يستحلون الخمر والخمر والحمر والمعازف فقد علقه البخاري ووصله الاسماعيل وأحمد وابن ماجه وأبو نعيم وأبو داود بأسانيد صحيحة لا مطعن فيها وصححه جماعة آخرون من الأئمة كما قاله الحافظ وهو صريح ظاهر في تحريم آلات الملاهي الطرقة وقد حكى الشيخان أنه لا خلاف في تحريم المزمار والعراق وما يضرب به الاوتار وقال أبو حامد سئل الشافعي رضي الله عنه فقال أول ما أحدثه الزنادقة في العراق حتى يلهوا الناس عن الصلاة والذكر وقد علم من غير شك أن الشافعي رضي الله عنه حرم سائر أنواع الزمر والشبابة من جملة الزمر وأحد أنواعه بل هي أحق بالتحريم من غيرها اذا علمت هذه الامور المذكورة من اليراع بأنواعه والمزمار والكوبة والطنبور ونحوهم حرام بل ذهب كثير الى أنها كبائر وسماعها كذلك لا تقبل شهادة مرتكب ذلك ويفسق بذلك وكذلك عملها حرام لانه موصل للحرام والقصد منها المعاصي علمت أنه لا أجر له لعملها ولا جعل له بل يجب ابطالها وكذلك تعليم الزمر ونحوه فانه حرام لا أجر له لعمل ولا للعلم ونحوه ومثل ذلك كله صنعة محرمة كعمل الاواني مثل الذهب والفضة وآلات الخمر وعبارة ابن حجر في المنهاج ومثله الرمل أما التمرية فحرام في نحو سقف وانه مطلقا خلافا لمن فرق لانه اضاعة مال بلا فائدة فلا أجر لصانعه كالاناء ولا ارش على مزيله أو كاسره والكوبة وغيرها سواء في ذلك ويؤخذ من اطباقهم هنا على نفي الاجرة شدة وقول الماوردي والروائي يحمل ما يؤخذ بصناعة محرمة كالنجيم لانه عن طيب نفس ويرد على ما علم به ان كسب الزاني كذلك والخبر الصحيح ان كسب الكافر خبيث وان بذل المال في مقابلة ذلك سفه فكله من كل أموال الناس بالباطل وقد شنع الأئمة في الرد عليهم ما فاتضح أنه لا أجر لعمل ما ذكر ولا لمعلمه بل يجب ابطاله كيف أمكن والجعل باطل والله أعلم (سئل) في رجل بينه وبين آخر عداوة ظهرت من مدة قريبة فهل اذا ثبتت عداوته ولو قبل الشهادة بأيام قلائل تقبل شهادته (أجاب) صرح أئمتنا متونا وشروحا أن شهادة العدو عداوة دينوية لا تقبل وعرف العدو بأنه من يحزن لفرحه وعكسه أي ويفرح بحزنه فكل من وجد فيه هذا المعنى لا تقبل شهادته وعبارة المنهج مع شرحه لشيخ الاسلام ولا تقبل الشهادة من عدو شخص عليه في عداوة دينوية لما روى الحاكم على شرط مسلم لا تجوز شهادة ذي الظنة ولا ذي الجنة والظنة التهمة والجنة العداوة

مطلب رجل بينه وبين
آخر عداوة الخ

فلان العداوة من أقوى الريب والعداوة حيث وجدت لافرق فيها بين قرب الزمان
وبعده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرقت له أمتعة معلومة فأدعى على
رجل بسرقتها وأقام عليها شاهدا وحلف معه يميناً ثم إن المدعى عليه صار يدفع من
قيمة المدعى به إلى المدعى وأحضر ثوباً من عين الأمتعة وقال إن السارق لا تمتعتك
فلان فهل يعمل بقوله مع ما ذكر (أجاب) حيث شهد الشاهد العدل على يد
حاكم أو محكم وحلف المدعى يميناً ثبت ما ادّعى حيث عينه ولا عبرة بقول الرجل أن
السارق لا تمتعتك فلان لأنه يدفع عن نفسه والحرام على من وجد في يده والله أعلم
(سئل) في قوم عرفوا بعدتم توريث الاناث ويأكلون مهورهن واذا مات
ميت منهم وخلف ذكورا وانا نافية قسم الذكور الاناث ويحسبونهن كالبهائم مع
جمل الميراث هل تقبل شهادة أحد منهم أولاً (أجاب) الشاهد الذي تقبل
شهادته هو العدل الذي لم يرتكب كبيرة ولم يصرع على صغيرة ولم يرتكب ما يخل
بمروءته كالكل بسوق وليس من أهله وكشف رأسه ولبس ما لا يليق به ولا ريب
أن منع الميراث من أكبر الكبائر لمخالفته ما بينه الله تعالى في كتابه العزيز وتقسيم
الحراير ودخولهن في الميراث من أعظم البليات وقاعاؤه خارج من الدين تخرج
الشعيرة من الجبين فان تاب تاب الله عليه والا التحق بالاخسر من أعمال الذين
ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا والله أعلم (سئل)
في أرض رهنها مال الكها على خمسين قرشا اسديا مقبوضة بيد الراهن فطالب المرتهن
الراهن بالخمسين قرشا فقال له نعم لك عندي خمسين قرشا اسديا ولكن دفعت
لك منها عشرين قرشا اسديا ولم يبق لك الا ثلاثون قرشا اسديا فأفكر المرتهن الدفع
فأقام شاهدا عليه بالدفع فتشهد شاهده أن الراهن دفع للمرتهن خمسة وأربعين
قرشا اسديا لم يبق له في دقته الا خمسة قروش اسدي والمدعى عليه ينكر شهادة
الشاهد في الجميع فالحكم في ذلك (أجاب) حيث لم يطابق الشاهد دعوى الراهن
وزاد عليه ولم يكذب أي الشاهد المدعى وهو المرتهن في الزيادة فقط بقيت الدعوى
على حالها فان أقام الراهن بالعشرين غير هذا الشاهد قضى له بها والا لزمه الخمسون
لبطلان شهادته بغيره بعد المطابقة للدعوى كذا يستعاد من الأبواب والله أعلم
(سئل) في ذمي دفع أمانة إلى جمال يريد أن يوصلها إلى محمل معلوم فأفكرها
الجمال وليس مع الذمي الا رجل مسلم فالحكم في ذلك (أجاب) هذا المدعى به
مال والمال يكفي فيه شاهدان وعين فاذا أورد الذمي الشاهد المسلم لعدل
وحلف معه يميناً على المال المدعى به المعين قدر اوصفة قضى له به والله أعلم

مطلب رجل سرقت له
أمتعة معلومة الخ

مطلب في قوم عرفوا بعدتم
توريث الاناث الخ

مطلب في أرض رهنها
مال الكها على خمسين الخ

مطلب في ذمي دفع أمانة
إلى جمال الخ

مطلب في رجل تحت يده
أرض يتصرف فيها الخ

مطلب في رجل توفي
بأسكلة يا فالح الخ

(سئل) في رجل تحت يده أرض له يتصرف فيها بالزرع والحرق وغيرهما نحو
ثلاثين سنة ومات البائع وأولاده يدعون أنها رهن ووضع اليد يدعي أنها بيع ومعه
شهود في مكانه لم يبق منهم الا واحد فهل اذا شهد الشاهد بالبيع وحلف واضع اليد
بحكم له بما وهب يحلف الشاهد أولا (أجاب) نعم اذا شهد هذا الشاهد بالبيع
وحلف المدعي أن شاهده صادق في شهادته قضى له بالأرض لأن هذا مال ويكفي
في المال شاهد وعين ولا يحلف الشاهد كما لا يحلف القاضي لأن منصبهما بأبي ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي بأسكلة يا فالح رهنها الله تعالى وهو ذرار
قلعها وله زوجة وبنت تزوجها رجل يقال له السيد جعفر يزعم أنه غريم مالا وقدره
الف وسبع مائة قرش يدعي أن ذلك بسبب غز محمد يني الامام بالجاء مع الجديد
وانهى ذلك للدولة العلية حماها رب البرية فأخرج فرمانا ثريفا بهذا السبب
وقوض أمره بجانب مفخر الوزراء الكرام اسمعيل باشا أعطاه الله ما يشاء والى
محروسة الشام وأيا التهاثم أن الرجل المدعي وكل رجلا في الدعوى وجاء الوكيل
بالفرمان الشريف ويوردي الشريف من وزير الشام وقوضت الدعوى بجانب
مفخر الموالى الكرام حسن أفندي حرسه الولي المبدي قاضي القدس الشريف
فأرسل لمحروسة يا فالح سئل عن هذا الامر فشاء له الخبر من جم غفير ممن يوثق به
من أهل يافا مع جناب جوخداره بأن هذا الامر لا أصل له وان الرجل محمد يني
المدعي عليه ما عرف هذا الامر ولا هو من أهله والا أن جاء الرجل ويدعي أن معه
شهودا يشهدون على شهادة غيرهم بأن الشيخ محمد يني صدر منه هذا العوان وهذا
الغمر فهل نسمع شهادة هؤلاء الشهود مع كونهم لا يعرفون الشيخ محمدا ولا هو يعرفهم
أو كيف الحال (أجاب) لا ريب أن شريعة محمد صلى الله عليه وسلم نور على نور
يهدي الله لنوره من يشاء قال صلى الله عليه وسلم للشاهد على مثلها أي الشمس
فأشهد ولا ريب أن كل شاهد مستئول عن شهادته فشهادة هؤلاء الشهود لا تقبل
بل لهم الجزاء من الرب المعبود في اليوم الموعود حتى لو شهد الاصل الذي يشهد
هذا الشاهد عنه لا يقبل لأنه لم يشهد بأخذ مال ولا قتل نفس وانما يشهد انما غمر
على فلان فان فرض أن الحاكم عرّمه بهذا الغمر انما له الرجوع على الاخذ
منه المال لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه والشيخ محمد
لم يأخذ شيئا فلا يطالب بشئ وقد قال صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع في آخر أمره
إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم
هذه فليتيق الله المدعي لمثل هذه الامور ويراغب الله في سره وعلمه وكذلك الشهود

فإن الله تعالى هو الولي المعبود فليحذر الذين يخالفون عن أمره أن تصيبهم فتنة
أو يصيبهم عذاب أليم والله يعلم المفسد من المصلح وأول بلاء أصاب بني إسرائيل
أنه كان إذا أذنب الضعيف عوقب وإذا أذنب القوى لا يعاقب فهذا لا يتبع هذا
المدعي الحكم القوى وأخذ منه وأعرض عن هذا الضعيف ولم يأخذ منه ولكن
كل ضعيف قاله عليه فينتقم له والله أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر مائة
قرش ليضارب له فيها ثم إنه لما دعي للحساب انما أقر له بخمسين منها فادعى عليه
بالخمين عند قاض صغير فأناكرها وتعدر عليه إقامة البينة فحلف فهل إذا وجد
معه شاهد أو حلف عينا بالخمين المنكورة يقضى له بذلك (أجاب) لو طلب
المدعي يمين خصمه وقال لا بينة لي حاضرة ولا غائبة أو قال كل بينة أقيمها فهي زور
ثم أقام بينة شرعية كالشاهد واليمين في مسئلتنا لأن ذلك مما يقضى به في الأموال
وما يرجع إليه قضى له بذلك لأن الإنسان قد ينسى بينته ثم يتذكرها أو يذكره
الشاهد بشهادته ولأن الإنسان قد يطالب حلف خصمه اعتمادا على أمانته ليقر له
فلا يحتاج إلى إقامة البينة ولا أنه يرد تكذيب الخصم في حلفه ثم إقامة البينة عليه
فلا يمنع الحلف من إقامة البينة عليه كل ذلك من صريح شرح المنهج وغيره والله
تعالى أعلم

مطالب في رجل دفع لآخر
مائة قرش الح

(كتاب الدعوى والبيانات)

(سئل) في رجل اشترى من آخر حصاة في فرس والآن يدعي أنها غصبت منه
قبل الشراء فهل تسمع الدعوى ولا المشتري مدة سنين مقرر بالشراء (أجاب)
اعلم أن للدعوى شروطا ستة من جاتها أن لا تناقضها دعوى أخرى حيث ثبت
أن المدعي اشترى الفرس من البائع ثم ادعى أنها غصبت قبل الشراء لا تسمع دعواه
لوجود التناقض الواقع في دعواه لأن شراءه مشعر بثبوت الملك للبائع ودعواه
الغصب صريح في عدمه في التناقض والله أعلم (سئل) في رجل قال لآخر
بمعنى فرسك فلم يرض فذكر رعيه ذلك مرارا فلم يرض فادعى بعد ذلك أنها فرسه
وبنت فرسه فهل تقبل دعواه هذه (أجاب) طلب المدعي شراء الفرس من هي
تحت يده مشعر بثبوت الملك له دون المدعي وقوله إن الفرس بنت فرسه لا تسمع به
الدعوى أيضا ففي هذه الدعوى تناقض من جهة طلبة الشراء ومن فساد قوله بنت
فرسه إذ لا يلزم من كونها بنت فرسه أن تكون ملكا له لاحتمال مزيل له من
بيع وغيره واحتمال وصية بولد الفرس فلا تسمع دعواه للوجهين المذكورين
والله أعلم (سئل) عن رجل مات وترك زوجة وأولاد ثم وجد تحت يدها

كتاب الدعوى والبيانات
مطالب في رجل اشترى
من آخر حصاة الح

مطالب في رجل قال لآخر
بمعنى فرسك الح

مطلب عن رجل مات
وترك زوجة الح

أمتعة هي تدعى أنها لها والا ولا يدعون أنها من خلفات أبيهم فكيف الحكم الشرعي في ذلك (أجاب) ان أقام الا ولا دينه شرعية بشئ أنه من خلفات والدهم الا لا مرطاهر وكذلك ان اختص بالدهم وكذلك ان أقاموا دينه أن والدهم كان واضعا يده على شئ فان لم يوجد شئ من الامور الثلاث فلهم تحليف والدهم على المختلف فيه والله أعلم (سئل) عن رجل يدعى على ميت حقا فهل له أخذه بمجرد قوله (أجاب) حيث خلف الميت وفاء للدين وأقام المذبح بينة شرعية وحلف وجوباً ان طلب الوارث حلفه ثبت حقه ولزم الوارث وفاؤه والا فلا والله أعلم (سئل) عن قرية موقوفة على نبي الله سيدنا داود على نيينا وعليه الصلاة والسلام ولها رعايا متصرفون في أراضيها زراعة وغراسا باذن نظار الوقف قديما وحديثا عمراً حدرعايا حديقة كانت مواتا وانسابها شجر اتينا وزيتونا من مدة خمس وعشرين سنة والا ن يدعى أحد رعايا وقف التكية أن بعض هذه الحديقة من أرض بلده فهل للرعايا دعوى على الأرض وهل تسمع دعواهم دون متولى الوقف أو القديم يبقى على قدمه ولا تسمع دعوى الرعايا والدعوى والتعريض للنظار (أجاب) الدعوى في مثل ذلك لا تجوز ولا تسمع على الزراع لانه لو توجهت عليهم يمين لا يصح منهم الحلف عليها ولا يصح منهم الاقرار بضمونها على أن الناظر كذلك وانما تسمع الدعوى عليه لاجل اقامة البينة قال ابن حجر فالدعوى على أحد هؤلاء يعني الوصي والوكيل وناظر الوقف ومثلهم كل نائب عن غيره انما هي لاقامة البينة اذا اقرارهم لا يقبل ولا يحلفون ان أنكروا ولو على نفس العلم الا أن يكون الوصي وارثا والله أعلم (سئل) في رجل يدعى ان أباه باع رجلا ذميا جلد ابثن معلوم لمدة ما فوق العشرين سنة أو رد عليه شاهدا هو شريك في الدعوى ولم يخلف أبوه شيئا فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تقبل من وجوه أحدها كون الشاهد شريكا وهو لا تصح شهادته في المشترك الثاني كون المدعى عليه لم يخلف شيئا فلا يطالب ولده بشئ من دينه الثالث حيث صرح مولانا السلطان بأن القاضى لا يسمع المدعى فيما زاد على خمسة عشرة سنة فلا يجوز له سماعها لانه مغزول عنها والله أعلم (سئل) في رجل يدعى على مدع أنه قال أنا أشهد على من سرق فدان فلان وان لم أشهد فهو عندى فهل تلزمه الشهادة فان لم يشهد يلزمه الفدان (أجاب) لا يلزمه الفدان بل ان كان معه شهادة وجب عليه أدائها والا فهو كاذب على نفسه وليس ما ذكره صيغة اقرار لان شرطها ان نشعر بالالتزام والله أعلم (سئل) عن رجل زرع أرضا لانسان ونهب

مطلب عن رجل يدعى
على ميت حقا الخ

مطلب عن قرية موقوفة
الخ

مطلب في رجل يدعى ان
أباه باع رجلا ذميا الخ

مطلب في رجل يدعى
على مدع أنه قال الخ

مطلب عن رجل زرع
أرضاً لانسان ونهب
الخ

الحاصل منها فأعرض عن الزارع المتصرف فيها وله تابع يطالب من الزارع مال الأرض ويدعي أنه دفع ذلك للامتسكك عليهم فهل له ذلك (أجاب) ليس للتابع المذكور مطالبة الزارع بشيء ولا تصح منه الدعوى ولودفع لصاحب الأرض لارجوع له على الزارع لأنه متبرع والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل اشترى زيتونا من ثلاثة مات منهم اثنان وبقي واحد وله نحو خمسة وعشرين سنة يتصرف والبائع له كان يتصرف فيه والا أن رجل يدعي أن الزيتون له وقد علم البيع والتصرف ولم يحصل منه معارضة أصلا فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لامور منها أن مولانا السلطان حيث نص للقاضي أنه لا يسمع الدعوى فيما راد على خمسة عشرة سنة فليس له سماعها الثاني أن البيع والتصرف هذه المدة مع مشاهدة المدعي مانع من سماع الدعوى الثالث أن الدعوى الخالية عن البيان لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده دار ورثها من أبيه عن جده يدعي رجل أن جده واصل اليدوه بالجد المدعي ويدعي أن شاهدا مات شهده بذلك فهل تسمع دعواه (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لأن شرطها أن تكون ملزمة وهنا ليست كذلك فلا بد في دعوى الهبة من قوله وأقبضها على أن شهادة هذا الشاهد غير معمول بها لعدم معرفة حاله والله أعلم (سئل) في رجل متصرف في بئر ماء مدة تزيد على ثلاثين سنة والبئر في داخل حاكورة للغير والا أن صاحب الحاكورة يقول أن البئر بئر لكونه داخل الحاكورة والمتصرف في البئر يقول أني تلقيت البئر عن أبي ولي هذه المدة متصرف في البئر وأنت مشاهد تصرفي وتصرف أبي من قبلي والحال أن كلا منهما في البلدة مقيم فهل تسمع دعوى صاحب الحاكورة مع مشاهدة التصرف هذه المدة (أجاب) حيث وجد التصرف المذكور مع عدم المعارض وشهد بذلك بينة شرعية وجب على الحاكم العمل بذلك ومنع المعارض بشرط أن يتصرف مدة طويلة تصرف الملاك من غير معارض له في ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى بالاصالة عن نفسه والوكالة عن أخيه على آخر أن بذمته لوالدهما المتوفى أحد عشر قنطارا من الزيت فاعترف بتسعة منها ثم ادعى أنه أوصلها لأبيه وما احتاسب معه عليها فهل إذا قام شاهد أو عيّن على ذلك تبرأ ذمته (أجاب) نعم إن شهد من هو موصوف بالعدالة وبقية شروط الشاهد وحلف عيّن على صدق شاهد برئت ذمته من جميع الزيت المقر به وأما الزيت الغير المقر به وهو القنطاران الباقيان فحت الأثبات أن اثباتهما أخذاهما والأفلا والله تعالى أعلم (سئل) عن أخ

مطلب عن رجل اشترى
زيتونا من ثلاثة مات منهم
اثنان الخ

مطلب في رجل تحت يده
دار ورثها من أبيه الخ

مطلب في رجل متصرف
في بئر ماء مدة تزيد على
ثلاثين سنة الخ

مطلب في رجل ادعى
بالاصالة عن نفسه
والوكالة عن أخيه الخ

ورجل اجنبي اشترى ارضا فقال الاخ المشتري نشركنا معنا ولم يضع من الثمن شيئا
ثم ان الاخوين انكرا الاجنبي وحلفا عينا أنه لم يشترعهما فهل اذا وجد شهودا
بعد حلف الاخوين تقبل بينتهما بالحكم شرعا (اجاب) حيث وجد بينة شرعية
عادلة قبلت وعمل بها ولا يبطلها بين الخصم حتى لو قال المدعى المذكور عند
طلب بين خصمه لا يثبت له او كل بينة اقيمها فهي كاذبة او زور ثم اقامها قبلت ولا
نظر لما ذكر والله اعلم (سئل) في رجل بقرب داره بئر ماء خراب لم يعلم له مالك
عمره وقصره ومكث مدة طويلة يتصرف فيه فجاء جاره وادعى أن البئر له ولم يعلم
أحد أنه تصرف فيه لاهو ولا أحد ادعاه من قبله فهل تسمع دعواه هذه على المدعى
عليه (اجاب) تصرف الرجل المذكور المدة الطويلة بلا معارض وشهد له
بذلك شاهدان فلا عبرة بدعوى الرجل المذكور حتى لو اقام بينة بالملك رجحت بينة
واضع اليد المذكور المتصرف والله تعالى اعلم (سئل) في رجل له عند آخر
أربعون قرشا فطالبه بالمبلغ المزبور مرارا بمحض من الشهود العدول فامتنع من أداء
الحق وهو في محل بعيد عن موضع الحاكم الشرعي ولو دعي الى الشرع فلم يجب
فظفر له صاحب الحق ببقرة وولدها فباعهما بقيمة المثل من غير اذن حاكم الشرع
فهل له ذلك ويحسب له من دينه ويجب على المدين أن يوفيه بقيمة دينه (اجاب)
حيث ثبت أن الرجل الذي عليه الدين امتنع من أداء الدين ولم يجب حاكم الشرع
كان لصاحب الدين أخذ ما ظفر به من ماله مقدما ان نقد على غيره وله نقب جدار
وكسر باب لا يصل للحق الا به قال في العباب وان كان الحق على منكر أو مماطل
أو متوار أو متعذر فله أخذ قدر دينه من مال غيره ان جانس دينه وان وجد بينة
على المنكر أو ربحي اقراره يرفعه الى القاضي وطلب يمينه فان لم يجانس دينه ووجد
نقدا أخذه واشترى به الجنس والا أخذ من غير الجنس بقدر دينه فقط ان أمكن
الاقتصار عليه ولو كان الحق عينا ولم يظفر الا بغيرها فهو كظافر بغير الجنس والله
اعلم (سئل) في رجل تحت يده زيتون تلقاه عن أبيه وهو متصرف فيه من
مدة ستين سنة والا ن رجل يدعي أن الارض تحت يده مغارسة فهل تسمع دعواه
هذه مع مشاهدة التصرف (اجاب) وضع اليد أقوى دليل على الملك ولا سيما
في مثل القرى التي هي وقف أو لبيت المال لان أرضها لا تملك وانما لزادها لها
اختصاص في ممت هذه المدة بل انزع فلا تسوغ الدعوى عليه بغير بيان
وجه شرعي والله تعالى اعلم (سئل) في بيت مقسوم نصفين ادعى أحد
المتخاصمين أن له الحصة الشرقية بموجب القسمة السابقة فأنكر خصمه

مطلب رجل بقرب داره
بئر ماء خراب الخ

مطلب رجل له عند آخر
أربعون قرشا الخ

مطلب رجل تحت يده
زيتون تلقاه عن أبيه الخ

مطلب في بيت مقسوم
نصفين ادعى أحد
المتخاصمين أن له به حقا الخ

المطلب منه الميسر ظاف فهل اذا وجد معه بينة تشهد له بأن الحصة الشرقية له
يقضى بها ولم تكن الميسر قاطعة لحقه (أجاب) نعم بعمل بالبينة وان حاقه
ألف ميسر وان قال وقت التحليف لا يثبت له أو كل بينة أقيمها فهي زور أو باطلة ثم
وجد ما عمل بها الاحتمال نسباتها أو ان الخصم يقر فيكفي مؤنة إقامة البينة والله أعلم
(سئل) عن رجل تحت يده أرض بهازيتون تلقاه عن أبيه عن جده مدة تزيد
على ستين سنة يتصرف فيها تصرف المالك من غير معارض برز رجل الا أن من
أهل بلده يدعيه فهل تسمع دعواه (أجاب) حيث كان الامر كما ذكر لا يجوز
لارجل المذكور المعارضة بوجه كما لا يخفى على من له أدنى المام بالفقه والله أعلم
(سئل) في رجل سرق له فردة قماش فاتهم بها اناسا وكان غيره قد نهب له جبة
أجمال فأقر الا تخذون المتهمون له بها لوجود علامات ظاهرة فيه فهل للغير
معارضة فيها (أجاب) حيث أقر وأضع اليد بأنها الارجل المذكور فهي له وان
أقام المدعي بينة وعيره بينة قدمت بينته والله أعلم (سئل) في رجل اشترى
من آخر قد را على أنه ملكه وضمنه عليه آخر ان خرج مستحقا وقبض البائع عنده
ثم بعد مدة ادعى أنه غير ملكه وأنه باع ما لا يستحقه فهل تقبل دعواه (أجاب)
شرط الدعوى أن لا يناقضا دعوى أخرى فدعوى الغصب يناقض دعوى المالك
فلا تقبل دعوى المذكور لما ذكر ولا يجوز معارضة المشتري بوجه والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل له دين على غائب وله مال فهل تجوز الدعوى عليه واذا ثبت
عليه الدين يوفى من ماله (أجاب) نعم تجوز الدعوى على الغائب في مثل ما ذكر
ان كان للمدعي حجة ولا يقبل المدعي هو أي لغائب مقرولا القاضي نصب مسخر ينكر
عن الغائب ويجب تحليب المدعي واذا حكم بماله وله مال في عمل قضاء منه والله
أعلم (سئل) في رجل اشترى شجرة زيتون بثمن معلوم وتصرف فيه مدة طويلة
بحو عشرين سنة ثم انه برز ابن أخ البائع وادعى ان لابييه في هذا الزيتون ثلاثة
ارباعه والمشتري المزبور وورثته من بعده يتصرفون من غير منازع ولا معارض
مع مشاهدة ابن الأخ البائع للتصرف فهل تسمع هذه الدعوى والحالة هذه
(أجاب) حيث تصرف الرجل المذكور المدة المذكورة من غير معارض
وتصرف فيه تصرف المالك من حرث وغرس وجذاذ زيتون وشهد له بذلك شهود
بالمالك اعتمادا على ذلك منع المعارض من معارضته والله تعالى أعلم (سئل)
في جماعة تحت أيديهم أشجار زيتون يتصرفون فيها عن آبائهم عن أجدادهم
بموجب جمع شرعية وتصادق واقع على ذلك مدة تزيد على ستين سنة برز منازع

مطلب عن رجل يحب
أرض بهازيتون تلقاه عن
أبيه الخ

مطلب في رجل سرق له
فردة قماش فاتهم بها
اناسا الخ

مطلب رجل اشترى من
آخر قد را على أنه ملكه الخ

مطلب رجل له دين على
غائب وله مال فهل يجوز الخ

مطلب رجل اشترى شجرة
زيتون بثمن معلوم الخ

مطلب في جماعة تحت
أيديهم أشجار زيتون الخ

ينازع بلامستند شرعي فهل يجاب لدعواه (أجاب) وضع اليد دليل شرعي
يجب العمل به والتصرف كذلك وأما دعوى المالك الخالية عن البيان الشرعي
لا يعمل بها بل يعرف بمنع المدعي فإن لم ينزجر زجره الحسا كم بل غزره لتعنته والله
أعلم (سئل) في رجل تحت يده ربع يذوي يدعي أن يده موضوعة عليه بالشراء
ومالكه يدعي أن ذلك بالرهن ومعه بيعة بذلك دون الاقل فن المقدم منهما
(أجاب) دعوى الرجل أن يده موضوعة على حصة البتة بالشراء خلاف الأصل
فلا تصدق البيعة حيث لم يقدم بيعة فلا عبرة بدعواه ويعمل بدعوى الرهن
والله أعلم (سئل) في رجل اشترى من آخر قرار بيت والبائع يتصرف فيه
مدة طويلة بلامنازع ثم إن المشتري بناه وسكنه مدة تزيد على ثلاثين سنة والآن
برز رجل يدعي أن قرار البيت كان لأجداده على قول من يقول مع أن مجموع مدة
وضع يد البائع والمشتري ما يزيد على ستين سنة فهل تسمع دعواه بذلك أولا
(أجاب) حيث شاهد الرجل المدعي التصرف والبيع بوضع اليد والبيع
والبناء ومضت هذه المدة بلامنازع فلا تسمع دعواه المذكورة على أن الشهادة
على قول من يقول لا تصح كما هو ظاهر والله أعلم (سئل) في أرض مشتركة
بين جماعة واضعين أيديهم عليها باع غرس زيتون وتين يدعي أحدهم أن له جميع
الغراس والثاني يدعي أن له النصف وله بيعة تشهد بذلك فما الحكم الشرعي
(أجاب) حيث وجدت البيعة الشاهدة بأن فلانا له نصف هذا الغراس لكونه
غرسه بيده أو اشتراه أو وهب له مثل لا فضي له به والافان أقاما بينتين أو لم تقم بيعة
حلف كل صاحبه عينا وسلم النصف له صاحبه والنصف الثاني يقسم بينهما نصفين
والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده أرض يتصرف فيها بالزرع وغيره
تصرف المالك نحو خمسين سنة عن أبيه عن جده برز رجل يدعي أن هذه الأرض له
مع مشاهدته التصرف المذكور فهل تسمع الدعوى مع ما ذكر (أجاب) حيث
مضت هذه المدة المذكورة والمدعي يشاهد التصرف المذكور بلامعارض
لا تسمع دعواه على أن الدعوى لا تسمع بعد خمسة عشرة سنة لنهي مولانا السلطان
على أن القاضي لا يسمع الدعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة والله تعالى أعلم
(سئل) في مغارة لشاهين وقنديل باع نصفها لمحارب بخمسة عشر قرشاً ثم
اتفق الثلاث شاهين وقنديل ومحارب وباعوا نصف ما بأيديهم لسلطان على أن
يعملوها بذابحجرة وخشبتة وجميع لوازمه ثم قنديل الآن ينازع محارباً وينكر
البيع وعليه بيعة شرعية تشهد لمحارب بأنه اشترى نصف الحصة وله نحو خمسة

مطلب في رجل تحت يده
ربع يذوي يدعي أن يده
موضوعة عليه بالشراء الخ

مطلب في رجل اشترى
من آخر قرار بيت الخ

مطلب في أرض مشتركة
بين جماعة واضعين أيديهم
الخ

مطلب رجل تحت يده
أرض يتصرف فيها بالزراع
وغيره الخ

مطلب في مغارة لشاهين
وقنديل باعوا نصفها
لمحارب الخ

عشرة سنة تصرف فيها من غير منازع فالحكم الشرعي (أجاب) حيث
 وجدت البينة الشرعية أن كلا من شاهين وقنديل باعا نصف المغارة لحساب فلا
 يجوز لهما ولا لأحد منهما معارضة محارب بوجهه لأن البيع عن تراض فيجب على
 قنديل أن يسلم البيع لمحارب لوجود البينة الشاهدة له بذلك على أن تصرف
 محارب هذه المدة المذكورة بقتضى عدم صحة منازعة قنديل له على أن الدعوى
 لا تسبح بعده حتى خمسة عشرة سنة فالدعوى من قنديل باطلة لثلاثة أوجه أحدها
 البينة والثاني التصرف المذكور والثالث مضي المدة المذكورة والله أعلم
 (سئل) في رجل مشترك دفعه أحد الشركاء لبدوى يرباه ثم طلبه منه فامتنع
 وباعه ثم طلب منه الجمل فادعى أنه رده على المدافع وحلف يمينا فهل هذه اليمين تمنع
 ضمان الجمل عن البدوى (أجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعي أن البدوى امتنع
 من دفع الجمل لدفعه وباعه كان ضامنا له ودعوى الرد مع اليمين لا تنفذ مع البينة
 المذكورة كما صرحوا به متونا وشروحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
 باع آخر أسبأ بواو قبض منه بعض الثمن وبقي عنده بقية من الثمن ثم أخبر أنه مسافر
 لمصر من الأمصار فقال للبائع أنا آتيتك بأسباب ببقية الثمن فوافق على ذلك فهل
 يلزمه الوفاء للرجل حتى يأتي له بالأسباب أوله طالب بقية الثمن (أجاب) حيث
 كان أصل الثمن المباع به الأسباب المذكورة فالأصل المسمى المشتري توفية بقية الثمن
 ولا عبرة بما وقع بينهما من التوافق والرضى لأن البائع وعد المشتري وعد بمرم
 يصر عليه فلا يلزم الوفاء بهذا الوعد فيجب على المشتري توفية بقية الثمن والله أعلم
 (سئل) في رجل دعى على أخيه أنه باعه نصف جبل فقرأ المدعى عليه بأن الجبل
 لا يههما الغائب عن مجلس الدعوى وقد كان المدعى خدما الجبل بالرعي والعلف
 والطلب بالزيت مدة ثلاثة أشهر وقد نزع الجبل منه من مئة ثلاثة أشهر يعمل عليه
 فالحكم الشرعي في ذلك (أجاب) الوجه الشرعي أن الأخ المدعى يراجع
 الأب فان صدق ولده البائع له غرم الأخ البائع لأخيه ما غرمه على الجبل من علف
 ودهن وغيرها وإن لم يصدقه بقيت الخصومة مع الأخ فان أثبت البيع منه أخذ
 الجبل وله الرجوع عليه بأجرة عمله هذه المدة أجرة مثله والله تعالى أعلم (سئل)
 في رجل معه بغل تعرف عليه آخر أنه سرق منه منذ ثمان سنوات وكان عمره اذ ذاك
 خمس سنوات وواضع اليد يدعى أنه اس فرسه وله من العمر ثمان سنين ومعه بينة
 تشهد بذلك فهل تقدم بينته على بينة المدعى المذكور (أجاب) لا ريب أن
 بينة واضع اليد تقدم لوضع يده عند ادعائه والدعوى التنازع عند الامام أبي حنيفة

مطالب رجل مشترك دفعه
 أحد الشركاء لبدوى الخ

مطلب في رجل باع آخر
 أسبأ بواو قبض منه بعض
 الثمن الخ

مطلب في رجل ادعى على
 أخيه أنه باعه نصف جبل
 الخ

مطلب رجل معه بغل
 تعرف عليه آخر الخ

على أن الدعوى حيث أثبت المدعى دعواه من غير البغل المذكور وكان قول مدع الضياع بالفعل ثابتا تقضت لأن الظاهر يكذبها وإن هذا البغل حدث بعد ضياع بغله فلا يصح لها حاكم الشرع لما ذكره والله أعلم (سئل) في رجل متصرف في وظيفة دزدانية قلعة يافا بموجب براءة شريفة وقائم على خدمته على الاستقامة فبرز له خصم اسمه بيرم وأنهى إلى حضرة السلطان ما هو خلاف الواقع وأخذ منه الدزدانية ببراءة شريفة وشرط في براءته أن الوظيفة المزبورة حسبة لله تعالى ثم إن بيرم المزبور لم يحضر إلى القلعة المرقومة فلما ظهر وتبين إلى ولاية الشام الوزير العظام الذين لهم العزل والنصب ما حصل إلى الدزدان السابق ابقوه على ما كان عليه ولم يسبق تصرف ومضى من ذلك مدة ست سنين والحال أن بيرم المزبور يدعى الدعوى على الدزدان الذي تصرف من طرف وزراء الشام بما قبضه من عوائد وبادهوا فهل له ذلك مع أن براءته ليس فيها معين بل حسبة لله تعالى (أجاب) ليس أمير المذكور دعوى بالعوائد والباد هو ابوجه لأن ذلك لا يخلو وصوله إلى الدزدان المذكور أمّا من باب الأكرام له والاحسان فقد ملكه بوصوله إليه حتى لو أراد مال الكه الرجوع به فليس له ذلك وأمّا من باب الرشوة والجهر والغصب فلا تصح دعوى بيرم به بوجه وأمّا الدعوى به فلما لاهه الأصل على أن معنى الحسبة أنه لا يأخذ شيئا بل يكون لوجه الله تعالى يقصد بذلك المراقبة وأجره على الله تعالى فلا يليق به طلب ما ذكره المتأني لا أجره والله أعلم (سئل) عن أرض بها غراس تين لها تحت يد جماعة نحو ثمانين سنة يتصرفون فيها تصرف الملاك بحرق وورع وقيل ملك إلى الغير وفي البلد رجل يشاهد ذلك يدعى الآن أنها تحت أيديهم بالرهن مع أنه لا كل لها تديرا ولا حرق لها أرضا فهل يجب لدعواه والأرض أصلها وقف (أجاب) لا يخفى أن تصرف الجماعة هذه المدة مشعر بثبوت الملك لهم وعدم معارضة الرجل وأخذة عمرة التين دليل على أنه لاحق له في الأرض المذكورة على أن الدعوى بعد ستة عشرة سنة لا تسمع لورود الأمر السلطاني بذلك وأرض الوقف وبيت المال يزول الاختصاص عنها بالأعراض وقد حصلت هذه المدة والله أعلم (سئل) في رجل اشترى دارا من مدة ثلاثين سنة ثم تبين الآن أنها وقف وله عليها عمارة حسبت من أجره مثلها ويريد أن يرجع بالثمن فهل يرجع بعام له زمن البيع لأنه الذي دفعه أو بعاملة الآن (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن مال العدد الفضة المتعامل بها الآن وهي لا تنضب أطا أصلا ولا يجوز التعامل بها في الذمة لعدم ضبطها واختلاف الأعراض بها عددا ووزنا وقيمة

مطلب رجل متصرف
في وظيفة دزدانية قلعة
يافا الخ

مطلب أرض بها غراس
تين لها تحت يد جماعة الخ

مطلب رجل اشترى دارا
من مدة ثلاثين سنة الخ

فلا منابها لما يرجع اليه عند التنازع الحكم والمفتيون فوجب الرجوع لأمر
مضبوط لا يختلف وهو النقد الصحيح من ذهب وكرب وريال ثم اذا علم ما دفعه
المشتري من الصحيح المذكور وهو الذهب والكرب والريال فيجب ولا يجب
العدول عنه لغير زاد سعره أو نقص وإن لم يعلم فيما يقابل الصحيح من العدد وقت
قبض الثمن الذي وقع عليه البيع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل اسباهي
أقطعه مولانا السلطان نصره الله تعالى قري وأراضي ومزارع تحت خدم يخدمها
لعموم المسلمين ولها زراعي يزرعونها فرجل زرع منها حصة نحو تسع سنين ومات
وخلف وارثا وتركته فهل يلزم دفع ما عليهم من المعلوم للأسباهي المذكور
لكونه يستحقها من طرف السلطان (أجاب) لا ريب أن مفعة الأرض
مضمونة على الزارع للأرض يستحقها الأسباهي المذكور بموجب الاقطاع فهي
دين على الرجل الزارع لها يجب عليه وفاؤه مستحقه المذكور فلما مات الرجل
تعلق الدين بتركته فيجب على الوارث قضاء ذلك الدين لأنه مقدم على ارضهم ولا
يجوز لهم التصرف في التركة ما لم يستدوا هذا الدين ونفوس ميتهم مرهونة بهذا الدين
حتى يقضى عنه والله تعالى أعلم (سئل) في آلاي بيك طائفة الأسباهية
بلواء اللجون منصوب من طرف السلطان نصره الله تعالى لضبطهم والتكلم عليهم
طالب آلاي بيك وبعض اختيارية الأسباهية لطرف دمشق الشام لامور معتادة
عليهم فأحضرهم آلاي بيك قبل التوجه وشرط عليهم أن ما يطلب منه من الدراهم
في لوازم ومصارف تكون على الجميع فرضوا بذلك فهل يكون ما صرفه لازما لهم
بدفعونه له على ما هو المعتاد (أجاب) فص العلماء على أن الرجل الكبير على
قوم كالقري وغيرها يستأذنهم في التصرف في مصالحهم ولوازمهم العرفية
والشرعية على أنه يلزمهم ما يلزمه منها لا ذنهم له في ذلك ولو كان هذا اللازم طالما
والا لما نصب أحد نفسه كبيرا على قوم لما يلزمهم من اللوازم كالا يخفى فوجب على
جميع من أذن له منهم أن يدفع ما يخصه مما صرفه في اللوازم العرفية ولو كانت طالما
على أن نصب السلطان له منزل منزلة اذنهم له في ذلك كما لا يخفى والله تعالى أعلم
(سئل) في مديون لا فاس غير متمتع لاداء ما عليه دفع بعض نحاس لدال يبيعه
لاجل وفاء ما بذمته فتعدي أحد أرباب الديون على النحاس وأخذه من الدال
قهرافه هل يجبر على رده لصاحبه (أجاب) نعم يجبر على رد النحاس قال في المنهج
وشرحه لشيخ الاسلام أو استحق دينا على غير متمتع من أدائه طالبا به فلا يأخذ
شيئا به غير مطالبة ولو أخذ لم يملكه ويلزمه رده ويضمن أن تلف عنده والله أعلم

مطالب رجل اسباهي
أقطعه السلطان نصره الله
تعالى قري وأراضي
ومزارع الخ

مطالب آلاي بيك طائفة
الاسباهية الخ

مطلب مديون لا فاس غير
متمتع لاداء ما عليه الخ

مطلب في أخوين كان لهما
أم الخ

مطلب رجل أجر ذميا
جارا وأوصى عليه رجلا
الخ

مطلب رجل تلقى زيتونا
عن أبيه وأبوه الخ

(سئل) في أخوين كان لهما أم وحصلت شيئا بكسبها وكسب أولادها ثم من جلة ذلك فحل كان أصله نخلة وجردها أحدهما وكل منهما يدعي أنه الواجد لهما فما الحكم الشرعي (أجاب) ما خلقته إلا تمولا كان من كسب الأخوين فهو لهما يقسم بينهما نصفين بحسب الميراث والكسب وأما النخلة فبما كانت تحت يدهما فمعلف كل منهما عينا أنه الواجد لهما دون أخيه ثم تقسم بينهما نصفين فإن حالف أحدهما ونكل الآخر فحلف له والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أجر ذميا جارا وأوصى عليه رجلا مسلما يحفظه ودفع له أجره على حفظه فذهب الذي إلى المحل الذي استأجر الجار له ورجع فسأل المؤجر المستأجر عن الجار فأنكره فقال المسلم الذي دفع له أجره على حفظه الجار عندى وفي ذمتى عند بيعة شرعية من المسلمين والآن يريد المدعي عليه أن يدعي أن الجار قد وصل إلى المدعي باعترافه قبل التزامه له وبقيم رجلا شاهدا ذميا فما الحكم في ذلك (أجاب) دعوى المدعي الذي قامت عليه البيعة الشرعية بموجب التزامه للجار لا تسمع بعد ذلك لا مريين الأول مناقضة أقراره لأن أقراره يقتضي أن الجار عنده لم يصل لصاحبه ودعواه بعد ذلك تناقض الإقرار السابق وشرط الدعوى أن لا تناقضها دعوى أخرى الثانية أن شهادة النصراني لا تقبل والله أعلم (سئل) في رجل تلقى زيتونا عن أبيه وأبوه تصرف فيه أكثر من ثلاثين سنة وهو تصرف بعد أبيه أكثر من خمسة عشرة سنة لا يعلم له ولا لأبيه من قبله معارض في أرض وقف ويضع ما عليه بجهة الوقف وفي القرية رجلان أحدهما نازل معه في الدار والاخر في البلد لم يسمع منهما ذكر لهذا الريتون وشاهدان التصرف فيه بالحرث والجذاذ ونحوهما ولا يحصل منهما معارضة بوجهه والآن هذان الرجلان المذكوران يدعيان شركة في هذا الريتون فلقبائهما عن أبيهما فهل يجابان بدعواه مع أن المتصرف في الوقف مقر للرجل المذكور (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى أن من أقوى أدلة الملك اليد ولا سيما مع التصرف تصرف الملك ولا سيما مع مشاهدة الرجلين المذكورين وقربهما وعدم معارضتهما فدل ذلك على عدم الملك لهما اذ لو كان لهما به علاقة لما صبرا هذه المدة فدللت قرينة الحال والعرف وشهد العقل بحسب ما جرت به العادة أنهما لا علاقة لهما ما سلمنا ولكن اعراضهما هذه المدة وتقرير المتكلم على الوقف له يدل أن الحق في الريتون لو اضع اليد لا حتمال أنه لو وقف فبما عراضهما هذه المدة زالت يداهما وثبت الحق لو اضع اليد مع أن الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع حيث نص مولانا السلطان على عدم سماعتها للقاضي وأيضا لو شهد لو اضع اليد

شاهدان بالملك كشاهدة التصرف من غير معارض قبات شهادتهما والله أعلم
 (سئل) في رجل له مصبنة برملة فلسطين أرسل إلى رجل ذي تسكبان يفتح
 المصبنة ويتسلم من الناس تقودا أو غيرها أو يشتري زيتا وقلبا وما تحتاجه المصبنة
 من الصناعات والجفت وغير ذلك ثم مات الرجل إلا أن قهلا يصدق هذا الذي
 في كل ما يدعى أنه استلمه من الناس ووجد في المصبنة طبعخان من الصابون لمسات
 الميت نزل من طرف الشرع الشريف جماعة لضبط مخلفات الميت وضبط ما في
 المصبنة من القلي والسيد والصابون فضبطوا الطبعين باسم الميت والذي يشاهد
 ذلك بلا معارض ثم الآن يدعى أنهم ماله فهل يسمع قوله بلا حجة (أجاب) اعلم
 وفقك الله تعالى أن الميت شواهد ظاهرة وشواهد باطنة والباطل كذلك فسكون
 الذي وعدم معارضته وقت الضبط من الشواهد الدالة على بطله لأن من له حق
 لا يسمع السكون عليه وقت ضرورته وكون دعواه تسمع بلا حجة أشد في دعوى
 الباطل الذي تنظر فيه الأحكام والمجتهدون بنور رباني وتوفيق صمداني والشواهد
 التي تبين الحق وتزهق الباطل هي الشهود العدول المؤمنون الصادقون الخالون
 عن الشبهة والزيف عن الحق فان أقام الذي شهودا عدولا موصوفين بما ذكر
 ونظر في هذا الأمر الحاكم بنور الله لتعلقه بميت وقاصر مع ما وقع من الذي من
 القصور حكمه بذلك وأما مجتزئ قوله فلا يصحني إليه عند أحد من المسلمين ولو كان
 المدعي من خيار المؤمنين فلا يصحني أقوله بلا حجة فإياك بالكافرين الذين كذبهم
 الله ورسوله والله أعلم (سئل) في امرأة رأت على رأس بنت سربند أفادعت
 معرفته لضياعه مع أسباب آخر ثم مضى على ذلك ما تريد على خسين سنة بحيث
 أن البنت صارت عجوزا ولها أولاد في كور شيب والآن وقع النزاع بينها وبين مدعية
 السربند المذكور وتريد إقامة شاهد لم يبلغ من العمر هذه المدة يريدان
 يشهدان السربند الذي كان على رأسها فلانة هذه الفلانة فان شهدا لزمهم جميع
 الضائع فما الحكم الشرعي في هذه الدعوى (أجاب) هذه الدعوى ان عرضت على
 قاض الجنة حكم فيها بأنها باطلة بلا شك وكان الشاهد من استوجب النار والمار
 وعصب الجبار فإين شهادته مع قوله صلى الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس
 فاشهد فهل شهد بذلك وهو في ملب أبيه أو في ظهر ابليس لأنه ربما كان من نفسه
 فهذه الدعوى باطلة من وجوه أحدها لا بد من حضور المدعي به المشتبه بغيره
 وأين هو الثاني عدم وجود الشاهد في ذلك الزمان الثالث كونها تريد الإلزام
 بجميع السرقة وهو باطل أيضا الرابع اعراضها هذه المدة ثم دعواها المشعر ذلك

مصيب رجل به مصبنة
 برملة فلسطين الخ

مطالب امرأة رأت على
 رأس بنت سربند الخ

بطلان الدعوى فليتنق الله المدعى قبل أن تحمل به البلوى الخامس ان القاضى لا يسمع الدعوى فيما فوق خمسة عشرة سنة حيث منع ذلك من سماعها السلطان نصره الملك الديان والله أعلم (سئل) في قرية بعض أراضي اميرى لحضرة السلطان نصره الله تعالى وبعضها وقف اهلى على اناس معلومين قام بعض المستحقين استأجر أرض الميرى واستولى على أرض الوقف مع جلة أرض الميرى مدة تزيد على ثمانية عشر سنة ولم يدفع للمستحقين للوقف شيئاً ثم توفى وترك ميراثاً وورثاء فهل للمستحقين مطالبة الوارث ببيع أرض الوقف المدة المذكورة التى استولى عليها مورثهم بغير حق اولاً (أجاب) لا ريب ان جميع ما استولى عليه الميت من حصه الوقف يكون ديناً في ذمته يستوفى من تركته مقدماً على الارث لانه لا ارث الا بعد وفاء الدين فيحسب جميع ما اخذه ويدفع لاهل الوقف على حسب استحقاقهم في الوقف على موجب شرط الواقف ويجب على المتولى على التركة وفاء ذلك منها تخليص الروح ميتة من الحبس بخبر نفس المؤمن مرهونة أى محبوسة عن مقامها الكريم بدينه حتى يقضى عنه ولا يجوز له التصرف في شئ من التركة حتى يقضى ما عليه من الدين والله أعلم (سئل) في رجل مات عن ورثة وترك ما يورث عنه شرعاً فسأل أحد المستحقين فقبل له جميع ممتلكاته وقف لا تستحق فيه الاثاث فاعتمره قو لهم أحد اولاد البنات فلم يخاصمهم لاعتماده على قولهم ثم ظهر ان العقارات ملك لا وقف فهل لمن له استحقاق في الميراث ان يطالبهم بحصه من ميراثه لكونه ملكاً ويبيع بعضه من أحد المستحقين وان طالت المدة (أجاب) حيث كان الخلف عن الميت ملكاً له فلا عبرة بقول القائل انه وقف المجرد عن البيان فلن له فيه حق ان يطالب حقه الواجب له بحسب الميراث الشرعى ولا عبرة بطول المدة لان طولها لا يسقط حقاً ولا سيما مع وجود العذر المذكور وهو قول الوقف الذى ظن به عدم الاستحقاق والله أعلم (سئل) في رجل ميت يدعى رجل آخر على وارثه انه دفع له دراهم ليخرجها على زيت وائس له بينة تشهد له بالاخراج ولا بعدمه فما الحكم الشرعى في ذلك (أجاب) حيث اثبت الرجل الدافع دراهمه فلا يلزم الوارث الا يمين انه لا يعلم ان مورثه اخرج هذه الدراهم على زيت فان علم الوارث انه اخرجها على زيت عرفه من اخرج له الدراهم ويثبت بذلك ويحقه صاحب المال والله أعلم (سئل) عن رجل متصرف في نصف قيراط في بلد ثم باعه لآخر ببيعاً بائناً معلوم وقبض ثمنه ثم مات البائع فادعى وارثه عدم البيع فهل اذا أقام المشتري بينة بذلك يقضى له بالنصف المذكور ويمنع المدعى من معارضته (أجاب) ان أقام المشتري البينة الشرعية انه

مطلب في قرية بعض
أراضي اميرى للسلطان الخ

مطلب رجل مات عن
ورثة وترك ما يورث الخ

مطلب رجل مات فادعى
رجل آخر على وارثه الخ

مطلب رجل متصرف
في نصف قيراط في بلد الخ

اشترى النصف المذكور على بها شرعا ومنع المدعى من معارضته بعد ذلك لان
 تصرفه فيه هذه المدة التي تقرب من اربعين سنة اقوى دليل على صحة البيع
 ولا سيما مع عدم المعارضة والمنازعة في المدة المذكورة ومع وضع يده عليه والله
 تعالى اعلم. (سئل) عن امرأة معها حجة شرعية كتبت في محكمة بيت المقدس
 حرمها الله تعالى بشراء دار من رجل ملكتها بحجتين شرعيتين فابتنين فهل لمن باع
 بموجب حجة البائع ان يعارض المرأة المشتريه من بائعه ويضرها بالترفع للحكام
 وغرم المال (اجاب) لا ريب ان اذية الناس بالسعي للحكام وغيرهم حرام شديد
 الحرمة بل كبيرة من الكبائر يزجر فاعلها ويصد ويمنع ويثاب ولى الامر اياه الله
 تعالى بذلك ولا سيما عن مثل هذه المرأة الضعيفة لقوله صلى الله عليه وسلم اتقوا الله
 فى الضعيفين المرأة والمملوك واذا ظهر لولى الامر من المدعى العناد ودعوى الفساد
 عززه بما يليق به بين العباد لخبر لا قامة حد فى الارض خير من ان تطر الارض اربعين
 صباحا فلا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم انه الى ربه الكريم منتقل
 وصاير ما اغضبه وناره التي ترمى بشرى كالقصر كانه جالات صفرا يا ايها
 الذين آمنوا قوا انفسكم واهليكم نارا وقودها الناس وانحارة واما الى جنة عرضها
 السموات والارض اعدت للذين تنال بالتقوى والمرجة ودفع الضرر عن عباد الله
 تعالى واقامة شعائر الله تعالى فاسع يد من دخلها والشقى من حرمها والله بصير
 بالعباد فلا يدعى هذه الدعاوى الباطلة الا شقى ملحد موصوف بالطرد والابعاد
 والله هو الموفق للرشاد (سئل) فى اخوين بينهما مال مشترك ولكن اجد يدعى
 ان البقر وهى اثنا عشر رأسا هى اولاد البقرة اشتراها زوجته عليها من عها صالح
 ويدعى ان حصته من الغنم لا ولاده اخذوها من اجرة رعيهم للغير ووجد الله اخوه
 اخوها يشهد لها بشراء البقرة المذكورة فما الحكم الشرعى الفاصل بينهما (اجاب)
 جميع ما بيدهما ما ورثاه او اكتسباه يقسم بينهما نصفين واما البقرة التي لها
 فان اقامت عليها زوجة الاخ شاهدان او شاهدان او شاهدان او لو كان اخاها المذكور
 عدلا وحلفت معه يمينا على صدقه وانها اشترت البقرة وحدها من مالها لنفسها
 اخذت البقرة الاثنى عشر واولاد احدان اقاموا شاهدين كذلك او شاهد او يمينا
 على ما عينوه من الغنم اخذوه وما صرفه اجد على البقرة واولادها يرجع به على
 الزوجة فان كان من المال المشترك يرجع عليه اخوه بالنصف وما عدا ذلك يقسم بينهما
 نصفين هذا ما شهدت به نصوص الشرع القويم اه (سئل) فى رجل تكررت منه
 الشكايه على آخر بدعاوى غير صحيحة لا اصل لها فاقصد ابدا لك تغريمه واذاه ولا بينة له

مطلب امرأة معها حجة
 شرعية كتبت في محكمة
 بيت المقدس الخ

مطلب اخوان بينهما مال
 مشترك ولكن الخ

مطلب رجل تكررت منه
 الشكايه على آخر بدعاوى
 غير صحيحة الخ

على دعواه ومنعه الحاكم الشرعي من معارضته بالوجه الشرعي بحجة شرعية
والآن يريد الدعوى لأجل ضرره وأذيته فهل القضية إذا فصلت بالوجه الشرعي
وأراد الخصم نقض الدعوى وإعادة التعداد ولا تسمع ما الحال (أجاب) لا ريب
أن أذية الخلق ولو ذميا لا يجوز والدعوى الباطلة كبيرة من الكبائر لما فيها من الوعيد
الشديد ففي الحديث من أذني بما ليس له فليتبؤم عقده من النار صرح بذلك ابن حجر
في الزواجر ومثل ذلك الخصومة باطل زور وقال غريب عن ابن عباس رضي الله
عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كفى ببل أن لا تزال مخاصما والبخاري
ابغض الرجال إلى الله إلا الذخيم أي كثير الخصومة ومثل ذلك المخاصمة بغير علم بل
إذا ظهر لحاكم الشرع أيده الله تعالى عناد الخصم وبطلان دعواه وكثرة خصامه
عززه لأن له أن يعز على كل معصية لا حد فيها ولا كفارة وقد علمت أن ما ذكر
معاصي عديدة والله تعالى أعلم (سئل) في بلدة وقع فيها خوف فجاء لامرأة
أبوها ليضربها منها فخرجت معه ومكثت نحو شهر ورجعت لزوجها ثم مات أبوها
ثم ماتت هي وادعى زوجها أنه يوم ذهبت مع أبيها كان معها مال لها عده لها ويوم
رجعت أخبرته أنه بقي عندها يومها فله للزوج طلب على ولد اب الميت بما ذكر (أجاب)
ما ذكر لا يثبت به حق وإنما هو حكايات لا تصلح مستنداً شرعياً نعم للزوج تحليف ولد
الاب أنه لا يعلم أن أباه أخذ من ابنته ما لا فان أقر له بشئ أو أقام عليه بينة شرعية بما
علمته أو رآته أن البنت التي هي زوجة الرجل دفعت لابيها كذا وبقي عنده حتى
مات وخلف تركته لزم ولده وفأوه والله تعالى أعلم (سئل) في رجل استدان
دراهم واشترى لنفسه بحضرة جماعة امتعة من فرش وبسط ومخدوعير ذلك
ووضعها في بيته للتجمل فصار بين الزوج والزوجة مشاجرة ومخاصمة فأراد الزوج
أخذ امتعته لبيعهها ويوفي دينه فنعته وادعت أن ذلك ملكها وهي مما تصلح
لها فهل القول قولها أم قوله (أجاب) حيث أقام الزوج على الامتعة بينة أنها له
قضى له بها وإن لم يقم بينة تحالفاً وجعل بينهما نصفين وإن حلف أحدهما دون الآخر
قضى له بما حلف عليه هذا نص الشافعي والجمهور والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل بيده زيتون يستغله تلقاه عن أبيه عن جده من نحو سبعين سنة والآن
برز له رجل من أهل البلد يدعيه مع مشاهدته لا تصرف ويريد أن يقيم شاهداً يشهد
بأن هذه الأرض ليس فيها زيتون لنيران أهلها فما الحكم في ذلك (أجاب) وضع اليد
والصرف من أقوى الأدلة الشرعية على الملك ولا سيما مشاهدة الرجل المدعي
للتصرف وسكوته عليه هذه المدة المذكورة على أنه لا تسمع الدعوى بعد خمسة

مطلب بلدة وقع فيها
خوف فجاء لامرأة أبوها الخ

مطلب رجل استدان
دراهم واشترى لنفسه
امتعة الخ

مطلب رجل بيده زيتون
يستغله تلقاه عن أبيه الخ

عشرة سنة حيث نص السلطان نصره الرحمن على منع القضاة من ذلك على ان هذه الشهادة لا تقبل ولا تنافي ثبوت الملك فيما بعد ذلك لان الملك ينتقل في اللحظة الواحدة فعهد الشاهد فيما مضى منقوض فيما بعد ذلك بانتقال الملك الى المتصرف الدال عليه وضع اليد والتصرف والله تعالى أعلم (سئل) في امرأة اشترت جارية من آخر بثن معلوم ثم بعد مدة ادعت الجارية انها حرة وظهرت كذلك فهل حيث لم يثبت البائع انها رقيقة فلا يصح بيعها اذا تحرلا يدخل تحت اليد وايقول قولها في دعوى الحرية لتمسكها بالاصل وترجع المشتريته على بائعها بالثن (أجاب) حيث ادعت الجارية انها حرة الاصل ولم يسبق منها اقرار بربق حال تكليفها ولم يحكم بربقها حال صغرها حلفت فقصدت بيمينها الاصل لان الاصل الحرية وعبارة المنهج مع شرحه ولو ادعى رق غير صبي ومجنون مجهول نسب ولو سكران فقال انا حرة صالة حلف فيصدق لان الاصل الحرية وعلى المدعى البينة وان استخذه مقبل انكاره وجرى عليه البيع مرارا وتداولته الايدي وخرج بدعواها حرية الاصل ما لو قالت اعترفتني أو اعترفتني من باعني منك فلا تصدق بغير بينة انتهى فاذا حكم بحريتها بعد اعتبار ما ذكر كان للمشتري الرجوع بالثن كما ذكره في المنهج وغيره والله تعالى أعلم (سئل) في رجل له في كرم زيتون ستة عشر قيراطا والآخر الباقي غاب صاحب الثلثين عن بلد مدة ثلاثين سنة ومعه ولد صغير فبات الاب في غيبته عن ولده المذكور فجاء لبلدة ابيه ليتصرف في الحصة الموروثة له في الكرم فنهضه واضع اليد وادعى ان جميع الكرم ملكه وملك ابيه وواضع يده عليه وليس له ولا لايه حق فيه فهل اذا اقام المدعى بينة ان الحصة ملك لايه لم تخرج عن ملكه مات عنها وتركاها ميراثا تسمع دعواه وتقبل بينته وتكون الغيبة من الاعذار المانعة ويمنع واضع اليد المتعدي لكونه بلا برهان (أجاب) نعم تسمع دعوى الابن بالثلثين في الزيتون ولا عبرة بوضع اليد ولا بينة الواضع يده على الحصة المقضية للابن بوضع اليد لان الابن خارج وبينته مقدمة ودعواه مسموعة وغيبته عذرواى عذر والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة قاصدين ببلدهم لقيهم جماعة قاصدين رجلا يقال له شلش والحال ان المسمى بشلش رجلا من احد هما يدبر عمارا والاخر بشقي فسألوه عن بلد شلش فقالوا لهم سيروا معنا ظنا منهم ان مرادهم شلش الذي يدبر عمارا فساروا معهم الى ان دخلوا دبر عمار فقاموا بها اربعة ايام ثم خرجوا من دبر عمار في اثناء الطريق لقيهم قطاع الطريق فاخذوا ما معهم من البقر فادعوا على الجماعة الذين سألوه انهم هم الذين اضاعوا بقرهم بسبب انهم دلوهم على غير الذي ارادوا التوجه له وهذه الدعوى تزيد على

مطلب امرأة اشترت جارية من آخر بثن معلوم الخ

مطلب رجل له في كرم زيتون ستة عشر قيراطا الخ

مطلب جماعة قاصدين ببلدهم الخ

عشرين سنة فما الحكم في ذلك (أجاب) هذه الدعوى لا تسمع لوجوه كثيرة أحدها
أن دعوى السبب لا تسمع الثاني أنهم ما استولوا على بقعهم الثالث أنهم أخبروهم
على ظنهم فيه صادقون لتعد شلش المسئول عن بلده فأنخطا من السائلين أذلم
يبينوا أي شلش يريدون الرابع أنهم باقامتهم في دير عما حصل لهم الضرر من النهب
والدمار فهل ساروا في الوقت والساعة لشقبة التبيين الحال لهم الخامس أنهم خرجوا
منها لشقباتهم حصل لهم النهب السادس ان الدعوى بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع
فأذن للحق ان كنت ممن آمن وشكر والالتحق بمن طغى وكفر والله تعالى أعلم
(سئل) في معنى اشتهران الدعوى لا تسمع بعد مضي خمسة عشرة سنة (أجاب)
اعلم وفقك الله تعالى ان حق الخلق لا يسقط مضي الزمن ولو ألف عام لقوله صلى الله
عليه وسلم ان دماءكم وامواكم واعراضكم عليكم حرام كحرمة يوهكم هذا في بلدكم هذا
في شهركم هذا قاله في يوم عرفات فعلى من يؤمن بالله واليوم الآخر ان يدفع ما عليه
من حقوق العباد كي لا تبقى روحه محبوسة عن مقامها لما ورد في الحديث الشريف
وانما المعنى المذكور وهو عدم سماع الدعوى في ذلك انما مشاع من طرف السلطان
نصره الرحمن من منع القصة ان يسمعوا دعوى فيما زاد على خمسة عشرة سنة رفعا
للنزاع ولا جيل حسن النظام ولكن هذا مشروط بان نص الساطان للقاضي على
ذلك فيصير ليس له حكم فيما زاد لانه بالنسبة اليه كالمعزول فله ان يعرف المدعى عليه
بوجوب الحق عليه كالعالم والمفتي وليس له الرامة فان اردت طريق الجنة دفعت
ما عليك من حقوق الخلق وان سلكت طريق النار فلا تأمن من العار والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له على آخر زيت سلم ولأرجل ثلاثة ارباع بدو ارض
جباين وضع يده عليه المسلم تحت ماله من الزيت قهر اثم تصالح معه على ربع من
البدولة سابقا ربع نصار له النصف وبقي واضعا يده على الارض ثم مات المسلم اليه
ويدعي المسلم ان الصلح ما صار الا على الارض وربع البدو كان منتصرا باقاربته ثم
اقتتن معهم وخاف على الارض فجاء الرجل وقال له هذه الارض لا ولدان قل لهم
يا أتون لي يبيعون لي هذه الارض ثم انه كره هذا القول فهل اذا شهد عليه هذا
الرجل بما جرى منه وحلف أولاد الرجل معه يقضي له بالارض ولا يفيد ما يتعلل به
سابقا على الاقرار (أجاب) حبث وجد الشاهد به فة العدالة وشهد على الرجل
الواضع يده على الارض به طلب من الورثة ان يبيعوه الارض قبلت شهادته ولكن
يحلف كل من الورثة عينا على صدق دعواه وشاهده ويقضى لهم بالارض والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل مفقود عليه ديون حالة لأغرماء وله ديون على الناس

مطلب في معنى اشتهران
الدعوى لا تسمع بعد مضي
خمس عشرة سنة الخ

مطلب في رجل له على آخر
زيت سلم الخ

مطلب رجل مفقود عليه
ديون الخ

فهل يحاكم الشرع الشريف اذا ثبت عليه ماله من الديون وعليه منها ان يستوفي ماله
ويدفعها لارباب الديون التي عليه او كيف الحال (أجاب) لا ريب ان القضاء
على الغائب جائز في غير عقوبة الله تعالى ان كان للذعي حجة ولم يقل هو الغائب مقرر
وعبارة المنهج وشرحه وللقاضي نصب مسطر بفتح الحاء المعجمة المشددة منكر
عن الغائب لتسكون الحجة على انكار منكر ويجب تخليفه أي المدعي عمن الاستظهار
بعد اقامة حجة ان الحق عليه يلزمه ادائه ثم قال واذا حكم الغائب بماله وله مال
في عمله قضاء منه لغيبته انتهى قال ابن حجر وله مال ولو كان ديناً ثابتاً أي للقاضي
ان يوفي من الدين الثابت للغائب دينه الثابت عليه والله تعالى أعلم (سئل)
في أخت معاملة لا خيم فاجتمع لها عليه مبلغ فطالبت به فدفعت لها بمحبة بحصة من المبلغ
الذي عليه ثم ماتت وخلفت ورثة والا أن يدعي ان المحبة تحت يدها مائة والورثة
يدعون انها بيع ومع كل يدنة تشهد له بما يدعيه فن تقدم بينته (أجاب) بينة
مدعي الشراء مقدمة على بينة مدعي الامانة لان الاولى معها زيادة علم ولا تنافي بين
البيع والامانة لانه يمكن ان يضعها امانة ثم يبيعها لها والله تعالى أعلم (سئل)
في امرأة معها مصاغ دفعة لها أبو زوجها وانه ينزعه فيه سلفها فهل اذا شهد بينة
شرعية يدفع ما ذكر لها ذلك من صداقها فهل يمنع سلفها من نزاعها (أجاب) نعم
اذا قامت المرأة المذكورة شاهدين أو شاهداً وحلفت معه يميناً بان حياها ووجاتها
دفعا ذلك لها من صداقها امتنع على سلفها نزاعها ورثة عنها رداً جليلاً والا أخذ أخذاً
وسيلاً وكفى بالله وكيلاً والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى أشجار زيتون
عن أبيه وجده لم يعرف له منار من ذلك من سنة والقرية تيمارية والمتكلم عليها
يقره على ذلك والا أن اهل البلد يدعون انه تابع للبلد ويكون سوية بينهم هل تسمع
دعواهم وفيهم رجل يقول ان هذا الزيتون لاهل البلد يأخذ منه حصته (أجاب)
دعوى اهل البلد المذكورة لا تسمع لامور منها انهم غير واضعين اليد ومنها انهم
لم يعينوا انها مملوكة لهم ومنها عدم معارضة هذه المدة المذكورة ومنها ان الدعوى
بعد خمسة عشرة سنة لا تسمع بناء على منع القاضي من السلطان بعدم سماعها فما
فرق ذلك ومنها ان البلد للمتكلم عليها من طرف السلطان نصره الرجن وهو مقرر
للمرجل على ذلك هذه المدة حتى لو فرضنا انهم لم يكن لها مال وأقر المتكلم على البلد
الفلاح عليها صارت من علاقته ليس لاهل البلد معه كلام ومنها ان اخبار الرجل
لا يعمل به حق ولو اداه بلفظ الشهادة لا تقبل لانه شريك والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل تخاصم مع جماعة فشكاهم الى حاكم السياسة فعين عليهم من طرفه معيناً

مطلب في أخت معاملة
لا خيم فاجتمع لها عليه
مبلغ الخ

مطلب في امرأة معها
مصاغ دفعه لها أبو زوجها
الخ

مطلب رجل تلقى أشجار
زيتون عن أبيه وجده الخ

مطلب في رجل تخاصم
مع جماعة فشكاهم الخ

فلما مثوا بين يديه أتاهاهم أناس غيرهم فلم يثبت عليهم عندنا كم الشرع ومنه
 كما كم الشرع عنهم ثم ادعى أنه دفع أجرة الطريق للمعين ثم رفع المتهمين إلى كما
 الشرع فقال لهم أهينو ولاجل الصلح بينهم فهل يلزمهم ذلك شرعا (أجاب) حيث كان
 الرجل في دعواه مبطلا ولم يثبت ما ادعاه على المدعى عليهم فاجرة المعين لازمة له
 لأنه مبطل ومتعد وليس للقاضي الزام المدعى عليه بذلك ولا أمره بالدفع لأنه
 خلاف الشرع لما علم مما ذكرناه والله تعالى أعلم (سئل) في أرض من أراضى
 بيت المال بها محل خرب لم يعهد له عمارة من أحد من الناس وانما يقال أنه من قسم
 بداح بن رباح وسلامه بن إبراهيم الطارش وحسين بن رباح ومرضى بن سرور
 وحسن المهر وحسن المهر وإبراهيم العارش وكلاهما في بيع تلك الأرض الخربة
 ثم إن المذكورين باعوا الأرض المذكورة من عبد الكريم بن بركة المهر
 وإبراهيم الطارش لبداح ومات حسن المهر وإبراهيم الطارش وأولادهما يدعيان
 عدم البيع والوكلة ومكث الرجل في حياته ما نحو خمسة عشرة سنة يعمر
 الأرض بالحرث والزرع من غير معارض له فيها ولا منازع لأم الطارش ولا من
 حسن ولا من غيرهما من ذكر وغيرهم ولم يعهد للمذكورين ولا لغيرهم بها حرث ولا
 زرع فهل لأولاد الطارش وأولاد حسن معه منازعة لكونهما يدعيان عدم البيع
 والوكلة (أجاب) هذه الأرض انما يحصل الاختصاص بها بالعمارة ثبت لم يوجد
 لمن ذكرهما عمارة من زرع ولا غرس فلاحق لهم في الأرض بوجه في المنازعة لهم
 ولا لغيرهم لهم نزاع لعدم ثبوت حق لهم في الأرض ورفع يدهما كان لدفع شرهما
 ونزاعهما والرجل ملك الأرض بالعمارة لأنه حققه بالعمل سيما مع مشاهدت الميت
 والوارث للعمارة ولم يعارضوه وبدفع ما عليها للملك كما عليها من قبل السلطان والله
 تعالى أعلم (سئل) في حاكورة تلتها وراث عن مورثه بموجب حجج شرعية
 بملكيتها ولها حدود أربع من القبلة والشرق والشمال والغرب ثم قال في الحجة بجميع
 حقوق ذلك كله وطرقه وجده ومنافعه ومراقفه واستطرقاته وما يعرف به
 وينسب إليه حق له ذلك شرعا خلافيه وفي الحاكورة قبوس على تحت أرضها
 داخل في حدودها فهل يكون داخل في البيع أولا (أجاب) لا يخفى على كل من له
 نظر قويم في الشرع العظيم أن جميع ما دخل في هذه الحدود داخل في ملك المالك
 حتى الهواء الصاعد والعمق النازل إلى سبع أرضين لقوله عليه الصلاة والسلام من
 غصب قيد شبر من أرض طوقه من سبع أرضين فاعوقب الغاصب إلا بما غصبه
 وهو مقدار شبر إلى الأرض السابعة فهذا القيد داخل في البيع قطعاً حتى

مطلب في أرض من أراضى
 بيت المال بها محل خرب الخ

مطلب في حاكورة تلتها
 وراث عن مورثه الخ

مأخذاً من الأرض السابعة فهو داخل في البيع قطعاً حتى يوجد ما يمنع ذلك بالحق
الذي ثبتت السموات والأرضون وما بينهما ما عليه قال تعالى وما خلقنا السموات
والأرض وما بينهما إلا بالحق والله تعالى أعلم (سئل) في يقيم بلغ بالحلم والسن
وله أم وأخوة وأهل وأقارب ولم يرض بمعيشتهم فهل يجوز له مفارقتهم والارتحال عنهم
لطلب المعيشة وهل يجوز لهم منعه والتجريح عليه وإذا قلتم لهم ذلك بأي وجه (أجاب)
حيث كان بالغاً عاقلاً ولا رية فله التوجه حيث أراد والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل أخذ وظيفة عن إنسان من غير وجه شرعي ثم فرغ عنها الآخر وأخذ نظير
الفراغ قد راعوا ما تم ذهب صاحب الوظيفة الأصل إلى الدولة العلية فأعيدت
وظيفته عليه فهل للفروغ له أن يرجع على الفارغ بما أخذه من المال (أجاب)
حيث أن الرجل كان أخذ الوظيفة من غير وجه شرعي كان فراغه لم يصادف
محللاً وأخذه المال باطل لعدم استحقاقه للوظيفة فوجب عليه رد المال لمالكه لما
علم أن مالك المال لم يبدله له بمقابل لأجل الفراغ الصحيح ولم يوجد فهو كبيع غير
المملوك والله تعالى أعلم (سئل) في شريكين تفاسخا عقد الشركة وكتب
بينهما حجة شرعية بمعرفة حاكم الشرع وحكمه بأنه لا يستحق أحدهما قبل الآخر
حقاً مطلقاً من سائر المعاملات من القيم والمثلثات وأبرأ كل منهما صاحبه إبراء عاماً
ثم إن أحدهما يريد الدعوى على صاحبه تعنتاً وبغضاً وأضراراً له وتغريماً للمال بغير
مسوغ شرعي له في ذلك فهل للحاكم منعه من باطله وزجره وتنكيله (أجاب) حيث
ظهر لمولانا الحاكم أيديت احكامه من الخصم العناد منعه وزجره عن غيه وباطله
فإن لم يقذفه ذلك أدبه بما يليق به لأن منه به منع الخصام واقامة الاحكام وقمع
الاثام ونصر الكرام ليحصل بذلك حسن النظام في الدنيا ودار القيام والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل دلل للمسلمين وغيرهم دفع له رجل ذمي بغمة لبيعه هاله فظهرت
انها مأخوذة بالسرقة بعد بيعها للرجل مصري فرجع المصري على الدلال بالثمن فهل
للدلال الرجوع على الذمي بالثمن وإذا امتنع من الدفع فهل لحاكم العرف تعزيره بما
يليق وإذا كتب عليه حجة لكونه بالقهر والجبر يعمل بها (أجاب) نعم له الرجوع
عليه بالثمن فإن دفع بنفسه فذاك والارفعه الدلال لحاكم الشرع ليأمره بعد الاثبات
بالدفع فإن امتثل لحكم الشرع كان له ذمة وعهد والا فلا وحكم العرف أيده الله تعالى
زجره وتنكيله بما يليق بعناده وفساده ولا يعمل بحجة مخالفة للشرع القويم ولا سيما
مع الاكرام انما يذال شرع المتين والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر
اثنين وعشرين قرشاً تحت ثمن زيت يأتي به له من البرقاذه أي الاخذاه أي بالزيت

مطلب في يقيم بلغ بالحلم
والسن وله أم وأخوة الخ

مطلب في رجل أخذ
يوطة عن إنسان الخ

مطلب في شريكين تفاسخا
عقد الشركة الخ

مطلب في رجل دلل
للمسلمين وغيرهم دفع له
رجل ذمي الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
اثنين وعشرين قرشاً الخ

وضاع نهب فهل تضيع الدراهم على مالكتها (أجاب) أخذ الدراهم ضامن لها
 لأنه أخذها لغرض نفسه ليأتي بها زيت ويأخذ ربحه والآن أخذ الثمن
 المذكور وهو نظير أخذ المناع للسوم وهو مضمون فكذا هنا فعليه عزمها ضاعت
 أو سلمت والله تعالى أعلم (سئل) في وقف على مسجد يقال إن به نبيا عليه
 الصلاة والسلام في قرية خراب والأرض معلوم فكيف يعمل به شرعا (أجاب)
 يجب على من تحت يده معلوم الأرض أن يدفع عن المسجد الموقوف ما يدفع عنه
 الضرر مثل مرمة وكوة ونحو ذلك مما يحفظ عين المسجد لاحتمال عمارة القرية ولا احتمال
 مرور مصل أو قافلة بها واحتراما لما فيها من النبي المعظم فإن فضل شيء وامكن
 عمارة القرية حفظ لها والاعمال به أقرب مسجد إليها لأن المساجد لله تعالى كلها
 والله تعالى أعلم (سئل) في بلد عليها الوازم عرقية دفع رجل ماعليه منها
 وبقيّة أهل البلد نهبوا جلا ودفعوه في تلك الوازم فهل على الرجل الدافع ماعليه
 من ذلك الجمل شيء (أجاب) لا شيء على الرجل من الجمل لكونه دفع ماعليه
 ولم يستول على الجمل وإنما يطالب به الآخذون له الواضعون أيديهم عليه
 والله تعالى أعلم (سئل) في أقارب اتهموا في قتل فنهب لهم المتهمون جالا
 ثم صار بنينهم صلح فرجع بعض الجبال وبعضهم يرجع فهل لصاحب الجمل الذي
 لم يرجع طلب على أقاربه (أجاب) ليس للرجل طلب بجملة على أقاربه لأنهم
 لم يستولوا عليه ولا عبرة بالتهمة الباطلة والله تعالى أعلم (سئل) في رجل كان
 يأخذ من وقف خليل الرحمن قدرا معلوما يسمى استحقاقا وذلك أن الوقف كان له
 فائض يصرف للفقراء والمستحقين فرغ إنسان عن قدر من ذلك لا آخر وأخذ منه
 على الفراغ مالا ثم منع جميع الاستحقاقات متول على الوقف اضيقه عن ذلك فهل
 انقراغ صحيح (أجاب) انقراغ غير صحيح لعدم تقرر ذلك على الفراغ والمأخوذ
 من باب الاحسان والصدقة لا تملك الا بالاحذ والله تعالى أعلم (سئل) في ولد
 عليه ديون كثيرة فهرب من ذلك إلى الهند ورجل رعى أنه وجد في دفتره على
 ذلك الولد ديناً وله ولد فهل يطالب والده بشيء من الدين المذكور والحال
 أن لا ملك له في بلده أصلا كيف الحال (أجاب) لا يجوز لمن يؤمن بالله واليوم
 الآخر أن يطالب الوالد المذكور بشيء من الدين الذي على ولده وذلك باجماع
 المسلمين لأن الوالد لو قتل ولده لا يطالب بقصاص فكيف يطالب بالدين اللازم له
 فليستق الله تعالى الطالب المذكور لا مور منها عدم ثبوت دينه لأن مجرد
 الدفتر لا يعمل به شرعا ومنه عدم لزوم ذلك لو فرض ثبوت له للوالد ومنها أن الدين

مطلب وقف على مسجد
 يقال إن به نبيا من الانبياء
 الخ

مطلب في بلد عليها الوازم
 عرقية دفع رجل ماعليه
 الخ

مطلب في اقارب اتهموا
 في قتل فنهب لهم المتهمون
 جالا الخ
 مطلب في رجل كان يأخذ
 من وقف الخليل عليه
 السلام الخ

مطلب في ولد عليه ديون
 كثيرة فهرب من ذلك الى
 الهند الخ

لا يلزم من غير كفاية ولا ضمان ومنها ان الله تعالى أمر الولد بالا حسان الى والده
وهو من الاساءة لثقل ذلك على النفوس ومنها مخالفة ذلك لأشريعة الغراء والملة
البيضاء ومنها عدم تسليط الشرع للغيرم على الوالد المذكور الا ان يوجد رجل
ينابذ الشرع القويم فيخرج عنه الى مذهب الشيطان الرجيم اللثيم فلا حول
ولا قوة الا بالله العلي العظيم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل توفي عن وظيفة
فقرر القاضى فيها ابنة الامل لها وتصرف فيها مدة سنين يؤدى خدمتها على حسب
الامكان ويتناول معلومها من المتولى علمها وكان والده تلقاها بالانحلال عن
آخر بموجب تقارير شرعية والا ن يريد المتولى منع التصرف فيها يتعال عليها
بانها حادثة ليست موجودة في دفاتر محاسباته فهل يعمل بقوله وتلقى التقارير
والتصرف في الوظيفة ومشاهدة ذلك أولا عبرة بقوله مع وجود التقارير والتصرف
المذكورين ويأمر الحاكم الشرعى المتولى المذكور بدفع معلومها من ريع الوقف
ويشأب على ذلك (أجاب) حيث كان لهذه الوظيفة أصل ويشهد له تصرف
والد الميت ومن قبله وقرر فيها ابن الميت مر له ولاية التقرير وجب على المتولى
على ذلك الوقف دفع معلوم المقرر فيها ولا عبرة بما تعال به المتولى لانه لا يصلح مستندا
شرعيا كما هو مقرر في الاصول والفروع والله تعالى أعلم (سئل) عن ذكر
بسوء عندها كم فطلبه الحاكم فريجده فأخذ ابن عمه عنه وغرمه مالا فهل له
الرجوع به على ابن عمه (أجاب) لا رجوع له بما غرمه على ابن عمه المتهوم
لقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى تؤديه فلا رجوع له الا على ظالمه
الاخذ لماله والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ربطه حاكم ظلمافادعى رجل
انه دفع عنه ماله ولم يأذن له في ذلك فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث لم يأذن
الرجل للدافع في دفع المال فلا طلب له عليه بوجه لان ذلك ظلم ولا أذن له في ذلك
والله تعالى أعلم (سئل) في ولد نشأ في كنف أبيه وكان يشتغل معه في اشغاله
وأمر معاشه واكتسابه وغير ذلك ثم مات الاب وخلف الولد المذكور وشقيقه له
والابن يدعى ان الخلف عن أبيه من كسبه فهل يعمل بقوله (أجاب) حيث
ان أصل المول فيه الاب كالمال والارض والاشجار ونحوها فلا شئ للولد من
جهة الكسب لانه متبرع به والجميع يكون تركه للاب ويقسم على الورثة
بحسب القرينة الشرعية حتى لو أبت الابن ذلك بالوجه الشرعى أو صدقه باقى
الورثة لما علم وان انفرد الولد بتحصيل شئ معلوم من جهة اخرى غير جهة الاب وأقام
عليه انبياء الشرعى فهو له والا فلا عبرة بدعواه والحكم كأمروا الله تعالى أعلم

مطلب في رجل توفي عن
وظيفة الخ

مطلب عن من ذكر بسوء
عندها كم فطلبه الخ

مطلب في ولد نشأ في كنف
أبيه الخ

مطلب اسبابي له ربع
خربة براءة سلطانية له
ولا تبايخ

(سئل) في اسبابي له ربع خربة براءة سلطانية له ولا تبايخ بحسب تقرير السلطان
نصره الديان لهم والثلاثة ارباع وقف على خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام
ودفاتر الوقف الشريف ناطقة بان للاسبابى الربع والثلاثة ارباع بجهة الوقف
الشريف فهل يجوز لاحد من يتكلم على الوقف ان يعارض الاسبابى في ربه
المذكور ويضمه الى الوقف (اجاب) حيث ثبت بالوجه الشرعى ان مولانا
السلطان زاده نصر الملك الديان انه افطع الاسبابى الربع المذكور لا يجوز
لاحد من الناس ان يعارضه فيه بوجه لا مور منها ما ذكر ومنها ان الانبياء الكرام
عليهم الصلاة والسلام لا يرضون نسبة هذا الامر اليهم لان الله تعالى بعثهم
لاصلاح الدين والدنيا وليس لهم علاقة بأمور الدنيا ومنها قوله صلى الله عليه وسلم
من غصب قيد شبر طوقه من سبع ارضين فعلى ولى الامر نصره الله تعالى ان يرد
الحق لاهله ويكون ذلك نصرة لانبياؤه تعالى ورسله لان ذلك مما يرضون به
ولاسيما ابوالانبياء لكرام شيخ الرسل اعظام اصل كل خير ورأس كل هدى
ودفع كل ضرر وبلاء ان نصره الله بنصركم ويثبت اقدامكم ان اتبع ملة ابراهيم
حنيفا ومن يرغب عن ملة ابراهيم الا من سفه نفسه ومن ملة ابراهيم العدل والحق
ونصرة المظلومين وردع المعتدى والله يقول الحق وهو يهدى السبيل والله تعالى
اعلم (سئل) في رجل قتل لانسان فرسا باقراره ثم اتفق مع صاحبها
على ان يحلف له ويسمى رجلا ليس لهم دخل في قتلها خلف وسمى رجلا لا بحسب
ضلاله وزعمه فالزم الرجل عند اقوام لا يؤمنون بيوم الحساب بل نبدوا الحق
وراء ظهورهم واتبعوا اهوية انفسهم فغرم كبير المسلمين لصاحب الفرس حصة
من قيمة الفرس فهل ماذكره صحيح مطابق للشرعية الغراء واذا قلتم لا فهل يجب
على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الاخر ان ينكر على الفاعلين كذلك ويمنعهم
من غيهم وضلالهم وهل للكبير الغارم الرجوع على الاخذ منه أم كيف الحال
(اجاب) اعلم ان الله تعالى ارسل محمدا صلى الله عليه وسلم رجة للعالمين وتنبيها
لاقوام غافلين وانزل عليه القرآن تبيانا لكل شئ ونجاة للعالمين وقال تعالى فيه
ما فرطنا في الكتاب من شئ وقال تعالى اخذكم الجاهلية يغنون ومن احسن
من الله حكما لقوم يوقنون وقال ايضا قلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
بينهم وقال ايضا كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على انفسكم وقسرت شهادة
المرء على نفسه بالاقرار اذا علم ذلك ظهرا ناذكر من براءة المقر ومواخذة المقر عنهم
ليس من الشرعية الغراء في شئ وانه ضلال وهتان واقتراء على الله تعالى وحرمان

مطلب رجل قتل لانسان
فرسا باقراره الخ

ومنا بذة الشريعة الغراء وخذلان يجب على كل من يؤمن بالله ويوم الحساب منابذة
القائلين بذلك والعاملين به في كل وجه وباب لانه أمر مبتدع وفسق مخترع
لا يقول به أحد من أهل الكتاب ولا من الجاهلية وغيرهم من ذوى الالباب ولا
يساعده عقل ولا نقل في كتاب فالله حسيب العامل به ومحمد صلى الله عليه وسلم
خصمه وقصيمه وكيف يحل مالك الفرس أخذ هذا المال ممن لم يكن ولم يقتر
الذنب والخطيئة ويترك المقر والجاني فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وهذا
شيء يجب التنبيه له غفل عنه الناس أجمعون وهو أنهم اذا سمعوا بهذا الامر تساهلوا
فيه ولم يبالغوا في انكاره مع أنه من أعظم ما يجب انكاره ومعارضة فاعله واضراره
لانه نقض للشريعة حكما وابطال لها نورا ونظما قتل واعتبر بها الخائن الخاسر
المعادي لله في دينه ولنبيه في شرعه وتبينه فلا تجوز المطالبة بهذا المال ولا
العمل به ويجب رد ما أخذ من الرجل الكبير عليه ويجب على كل ولى أمر من
قاض أو حاكم المنع من العمل بهذا الامر الفظيع القبيح الوضع وتخليص مال
الرجل وإيقاله له فاما مال المبتدع لهذا الامر والمؤيد له عند الله تعالى ورسوله صلى
الله عليه وسلم الاوبار ودمار وخيبة وخسار وغضب الجبار ثم العار والمصير الى
النار وبئس القرار والله تعالى أعلم (سئل) في طائفة من النصارى لهم
دير خارج بيت المقدس وحده جماعة مقتولون ولأحد المفتولين اخت ادعت أن
المغرى عليهم وكيل الطائفة المذكورين باغرائه لبعض من هو مشهور بقطع
الطريق ونهب الاموال وقتل الانفس فارشى عليها ونفاها من القدس الشريف
فخرجت وهي معلنة بدعواها المذكورة في الطرقات والاسواق والبنادر التي
حلت بها وانها راودها عن نفسها فأتت فلذلك أغرى على أخيها ومن معه ثم ظهر
رجل أقر على نفسه أنه قتل من ذكر ومعه جماعة من المسلمين سماهم ذكر منهم
رجلا خادما عند السادة الداودية فأخذوا ينسبون اليهم بالأسنتهم ما لا يليق بهم
ولا ينسب اليهم فهل يترتب على قول النصارى واخبار الرجل المذكور حكم شرعى
واذا قلتم لا فهل للحاكم أدب أحكامه تعزيرا لطائفة القائلين ما ذكر ومنعهم من
غيرهم وضلالهم أو ضحو الناذل بالادلة الساطعة والاقوال الالامعة والحجة الماطعة
والبراهين الجامعة (أجاب) اعلم وفقنا الله تعالى وإياك ان أفسق الفاسقين
الكافر وكذلك المذكور من الفاسقين بموجب اقراره بقتل النفس المحرمة
وقد قال تعالى يا أيها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوما بجهالة
فتصبحوا على ما فعلتم نادمين قال البيضاوى فتعرفوا وتفحصوا حال كونكم جاهلين

مطلب طائفة من النصارى
لهم دير خارج بيت المقدس
الخ

بجملهم فتصبحوا قاصيروا على ما فعلتم نادمين أي مغتمين على ما رقع منكم تمنون أنه
 لم يقع وقال صلى الله عليه وسلم فيما رواه البخاري ومسلم واحد وابن ماجه لو يعطى
 الناس بدعواهم لادعى ناس دماء رجال وأموالهم ولـكن البينة على المدعى
 واليمين على المدعى عليه ولو قبلت أخبار الفاسقين لم تشق بشئ من الدين وقال صلى
 الله عليه وسلم على مثلها أي الشمس فاشهد وقد علمت ما وقع من الافتراء والكذب
 والزور والضلال والبهتان من الكفرة الثام على سيد الانام مع القطع بظهور المجزة
 والبرهان فزادهم ذلك الا الطغيان والله المستعان على أن دعوى المرأة الذمية
 على أهل دينها تقدر في قلب قاض الجحنة تحقيق الظنة لان الانسان ناصر لأهل
 دينه خاذل لغيره بالوضع كما هو مشاهد معاهم عليه أهل المنطوق والمفهوم لا يجوز
 العدول عنه الى أوهم قوبلت بهذه كانت كالدرقة مع الجبل فافقر الرجل المسلم
 قاصر عليه وقول الكافر لا يعول عليه ولو أقسم عليه أنهم لا إيمان لهم لو اطلعت
 عليهم وما هم عليه من القبايح لوليت منهم فرارا ولما كنت منهم رعبا وما لقيت لهم
 ذمة ولا عهد ابل مكائد المسلمين لا تعلم لها حدا ولكن رد الله الذين كفروا بغيظهم
 لم ينالوا خيرا كليا أو قدوا نار الحرب أطفأها الله ويسعون في الأرض فسادا والله
 لا يحب المفسدين اذا علمت ذلك وتحققت ما هنالك علمت أن الخائضين في أهل
 الاسلام ولا سيما المشايخ الاعلام واسادة الكرام يجب على ولي الامر أيدت
 احكامه وأعلى في الخافقين نظامه أن يعزرا أعداء الله ورسوله وأعداء أولياء الله
 وأهل الاسلام لان منصبه قمع الثام واقامة الاحكام بالاحكام ورفع معالم الاسلام
 لان مثل هذه السرية التي ليس فيها مزية لو وقعت من أهل الاسلام كان الواجب
 لهم التعزير والتحقير على هذا الامر الخطير فكيف باخوان الشياطين فتتصب عليهم
 الحدود بحسب ما شرط من فتح البلاد بأمر الودود فنصر الله تعالى من كان للحق ناصرا
 ولا أهل الباطل قاهرا حتى يصبح الاسلام به مفاخر او على الدين الباطل ظاهرا
 والله تعالى أعلم (سئل) في أرض اشتراها محمد بن عواد من عواد بن غانم وتصرف
 فيها في حياته فمات عواد بن عواد وورثه غانم ومكث نحو خمسة عشرة
 سنة ثم مات غانم وله ورثة ثم بعد موت غانم بنحو خمس سنين ادعى وارثه أن نصف
 هذه الأرض لهم مع عدم معارضتهم ومنازعتهم فنحو أربعين سنة فهل تسمع دعواهم
 والحال أن الأرض وقف على كليم الله تعالى موسى بن عمران على نبينا وعليه الصلاة
 والسلام (أجاب) هذه الأرض لا تملك وانما الزارع لها له بها اختصاص
 وانتفاع فلما وضع الرجل يده على الأرض هذه المدة فلا تسمع الدعوى عليه مع ما ذكر

مطلب أرض اشتراها محمد
 ابن عواد من عواد بن
 غانم الخ

مطلب عن أرض وقف
على ولي الله تعالى الخ

مطلب في رجل أذن له
متول على وقف الخ

مطلب عن رجل فلاح
خرج من بلده لاخرى وله
فيها شجر وأرض الخ

مطلب عن قرية من قرى
بيت المقدس لزما دية الخ

وصار أحق بها من غيره فليس لأحد أن يرفع يده عنها قهرا ولو أقام بينة مع مضي
المدة المذكورة والتصرف المذكور المانع من المعارضة والله أعلم (سئل)
عن أرض وقف على ولي الله تعالى يقال له أبو نجيم وهو مدفون بأرض بادية ليس بها
أحد فهل لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير كبناء بئر أو عمارة
مسجد أو صرف للفقراء والمستحقين (أجاب) نعم يجوز للرجل المؤمن بالله واليوم
الآخر أن يصرف معلوم الأرض فيما جرت به العادة السابقة فان لم تكن عادة كان
لمن الأرض تحت يده أن يصرف معلومها في وجوه الخير مقدما لأهم فلاهم كبناء بئر
وعمارة مسجد وصرف لفقراء المسلمين ويقدم الأشد احتياجا على غيره والله يعلم
المصلحة من المفسد وهو أعلم (سئل) في رجل أذن له متول على وقف في عمارة
دكان من الوقف كان يسكنه فصرف عليه ستة عشر قرشا بذنه ثم مات المستأجر
للدكان وخلف ورثة ثم تزعت الدكان منه فهل لهم الرجوع عليه بما غرمه الميت
من المال المذكور (أجاب) هذا يسمى الآن في العرف خلوا وهو معمول به
شرعا للحاجة الداعية اليه ولو جرد الأذن المقتضي له وقد أفتى بذلك بعض
المتأخرين فيجوز للورثة الرجوع على الناظر ويجب عليه أن يدفع لهم من مال
الوقف والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل فلاح خرج من بلده لاخرى وله فيها
شجر وأرض وضع أهل البلديدهم عليها في نظير ما يطعمونه ضيف ونحوه والحال
أنه بضع ما على الأرض للتكلم عليهم فهل يجب عليهم رفع أيديهم عنها وإن كانوا
شيثا غرموه (أجاب) يجب عليهم رفع أيديهم عن أرضه وشجره وعليهم غرم
ما أكلوه منها فإن امتنعوا من ذلك ألزمهم الحاكم أيدت أحكامه فان امتنعوا
عزروهم بما يليق بهم وما ذكروه من الضيافة لا يعمل به إجماع المسلمين لأن ذلك
أكرام من أهل القرية لما لهم وليس ذلك على الأرض والله أعلم (سئل) عن
قرية من قرى بيت المقدس عمرها الله تعالى لزما دية رجل نهب رجل من لزمته
الدية وقد صار عليهم كفلا فباع ماله في القرية الكفلاء وسدوا ما عليه من الدية فهل
البيع صحيح (أجاب) هذا البيع باطل لعدم تسلط الكفلاء على مال الغائب
شرعا فيدفع ما عليه من معلوم الدية ويرجع له ماله والله أعلم (سئل) في أختين
لهما قدر معلوم في الصرة الرومية بتقرير شرعي نزلت أحدهما لاخرى وقررت
معلومها بتقرير شرعي ثم نزلت هذه المرأة عن الخصمتين امرأة أخرى وقررها حاكم
الشرع وتصرفت في المعلوم نحو عشرين سنة فأنهسى رجل عن أحد الأختين وأخذ
حصتها وكتب له براءة بذلك على حسب اتهامه فهل يعمل بالبراءة أو بتقرير القاضي

السابق على تاريخ القاضي (أجاب) لما نصب مولانا السلطان قاضيا عاما
 يتعاطى الاحكام كان كانه السلطان لانه نائبه والنائب كالاصيل فلما قرر القاضي
 المنزول لها صارت هي المستحقة للمعلوم وما انتهى الرجل للسلطان عن المعلوم وقرره
 فيه لم يصادف محال لان المعلوم له أهل على أن تقرير الخاص مقدم على العام
 كما صرحوا به والله أعلم (سئل) في مسجد قديم مهجور لا يصلح به أحد من
 الناس الا يوم العيد وله أراض فوضع رجل من المسلمين يده عليه وعمره ومساكنه
 وهياكل الصلاة فهل يجب على من تحت يده شيء من الوقف أن يدفعه للرجل المذكور
 (أجاب) لا يخفى أنه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر ويعلم أنه إلى
 الحساب صائر أن يسعى في عمارة المساجد ويظهر شعارها ويعلو منارها قال تعالى
 انما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر وقال صلى الله عليه وسلم من عمر
 لله مسجدا ولو مفحص قطاة بنى الله له بيتا في الجنة فيجب على كل مسلم أن يدفع
 ما للجماع عنده من معلوم الوقف الواجب له شرعا وعلى المسلمين جميعا عانة الرجل
 على العمارة وخلص الحق من أهله ليحصل لهم الثواب من الملك الوهاب واقامة
 شعائر المسجد بالصلاة والعبادة والله أعلم (سئل) في جماعة واضعي أيديهم
 على بلدة يدعون أنها موقوفة عليهم من زمن قديم ومعهم على ذلك اثبات وحجة
 ومعهم أيضا بيرويات شريفة من الوزراء والحكام أن لا يتعارضهم في ذلك أحد
 بوجه من الوجوه فهل والحالة هذه يجوز لأحد من أهالي البلاد أو غيرهم أن يعارضهم
 في ذلك (أجاب) قال صلى الله عليه وسلم فيما روته السيدة عائشة بنت أبي بكر
 الصديق رضي الله عنهم ما من أحد في أمرنا هذا ما ليس منه فهو ردة وفي رواية من
 عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو ردة وروى ابن ماجه عن أبي حنيفة من سن في الاسلام
 سنة حسنة فله أجرها وأجر من عمل بها من بعدى من غير أن ينقص من أجورهم
 شيء ومن سن في الاسلام سنة سيئة فعليه وزرها ووزر من عمل بها من بعدى من
 غير أن ينقص من أجورهم شيء فمن أراد أن يحدث على أهل القرية ما ليس عليهم
 أو يأخذ منهم شيئا بغير حق فقد خالف الله ورسوله وعصى السلطان في أمره لان
 طاعته واجبة فيما أمر ونهى ما لم يخالف الشرع ودخل في عموم أهل البدع وردة
 أمره عليه وأصبح لناصره من الله تعالى ولا مدد من رسوله صلى الله عليه وسلم ولا
 طاعة لسلطانه فقد دبا بالوبار والدمار والعار ثم المصير الى النار فقل جاء الحق
 وزهق الباطل ان الباطل كان زهوقا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل أتهم
 بسرقة وضرب عليه بامبرحا وضرب أيضا ليقر عن غيره فاتهم في حال الضرب

مطلب في مسجد قديم
 مهجور لا يصلح به أحد الخ

مطلب في جماعة واضعي
 أيديهم على بلدة الخ

مطلب في رجل أتهم
 بسرقة وضرب عليه الخ

جامعة وغرمهم حاكم السياسة فهل يلزم بما غرمه الجماعة المذكورة (أجاب) لا يلزم الرجل المتهم للجماعة المذكورة من شيء مما غرموه لأنه لم يستول لهم على مال على أنه مكروه وإقرار المكروه باطل لا يعمل به فلا يجوز للجماعة المتهمين أن يعارضوا الرجل بوجه ما علم والله أعلم (سئل) عن والد وعد ولد بأن يدفع له قنطارا من الزبيب وذلك في عهدة قريب له أيضا فهل يلزم الوالد ذلك وهل يعمل بهذا الضمان (أجاب) ما صدر من الوالد من الوعد لا يعمل به بإجماع المسلمين وكل مخالف في ذلك خارج عن الدين القيم ولا يعمل أيضا بالضمان المترتب على ذلك فلا يلزم الوالد ولا الضامن شيء من ذلك والولد المنازع والده في ذلك عاقل له مخالف لقول الله تعالى ووصينا الإنسان بالديه حسنا أن أشكر لي ولوالدي وقال أيضا وإن جاهدك على أن تشركني ما ليس لك به علم فلا تطعهما وصاحبهما في الدنيا معروفا فتأمل هذه الآية فكل من أعان ولدا على والده أو قواه عليه فقد عصى الله تعالى وأصبح من الخاسرين والله أعلم (سئل) في أرض مستحكرة بيد رجل متصرف فيها بالوجه الشرعي بموجب حجة شرعية نابعة المضمون بخلة بيده دخلها آخر وسكن بها بغير إذن مستأجرها فنهاه فلم ينته فرفع أمره لحاكم الشرع وتبذ عليه بالخروج منها فلم يخرج ولم يعتل ما أمر به فإذا ثبت عليه شرعا (أجاب) دخول الأرض بغير رضى مستحقها غصب لها ذنبه كبيرة والمخالفة بعدم الخروج ذنب أكبر ومخالفة حاكم الشرع أجل وأعظم فقد اجتمع في الداخل ثلاث عقوبات هي للعقوبة موجبات فاذا ثبت ذلك لحاكم الشرع عزره عليها بما يليق به لأن كل معصية لا حد فيها ولا كفارة يعزر عليها وعلى كل حال تجب أجرة الأرض أقصى الاجر لما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجلين بينهما أرض شركة أحدهما اسمه علي والآخر اسمه اسمعيل فزرعها على تينا وزيتونا من غير قسمة فدعا اسمعيل إلى الشرع فأبى أن ينقاد وصمم على ذلك وعنده مزح شديد إذا دعي للشرع فيغضب ويقذف دأغيه باللواط وغيره من الالفاظ القبيحة ومع ذلك يزعم أنه تلميذ السيد أحمد الرفاعي وله شيخ معطيه العهد وجعله مغنيا إلى الفقراء فهل يكون مرتدا بمخالفة الشرع الشريف وهل تبين زوجته منه وهل تحرم ذبيحته وهل يجب على شيخه زجره أو طرده أو عصاه وهل يجب على المسلمين زجره إذا سمعوه أو هم شركاؤه إذا لم ينهوه عن ذلك (أجاب) يجب على كل مؤمن يؤمن بالله واليوم الآخر ويدعي أنه من أمة محمد صلى الله عليه وسلم أن ينقاد للشرع الشريف ويعمل به وتجري عليه أحكامه قال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك

مطالب والد وعد ولده بأن يدفع له قنطارا من الزبيب الخ

مطالب أرض مستحكرة بيد رجل متصرف الخ

مطالب في رجلين بينهما أرض شركة الخ

فيماشجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما وقال تعالى
أحكم الجاهلية يبغون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فن دعى الى الشرع
وأبى فلا يخلو حاله من أمور منها عدم الرضى بحكم الله تعالى به ورسوله فلا خلاف
في كفره وردته وتبين منه زوجته ان كانت قبل الدخول بها أو بعده وقد انقضت
عذتها قبل توبته ورجوعه للإسلام وتحريم ذبيحة ومنها ان لا يكون الحامل له على
ذلك الا نفسه والتكبر فهو عاص آثم يخشى عليه المكفر ومنها ان يجد في نفسه ميلا
لغير الشرع لحب الدنيا العله انه في الشرع مغلوب فهو كذلك عاص مرتكب كبيرة
لتقديمه غير الشرع عليه ومنها ان يكون راضيا بحكم الشرع منقادا له غير انه يدعى
لرجل يحكم بينهم فلا يرضى به اما الخصومة بينه وبين الرجل المذكور واما العله بميله
عن الحق او رشوته فهذه لا يضر الا متناع من الدعوى عنده واما قذف الرجل
المدعى فيترتب على الفاظه مقتضياتها من حدان كان قذفه صريحا أو تعزير
ان كان فيه اذية لخصمه واما الرجل الذي ينسب الى شيخ من السادة الصوفية مثل
سیدی عبد القادر أو سیدی أحمد الرفاعي وغيرها فيجب عليه سلوك الادب مع الله
ورسوله ومع الخلق ويتحمل الاذى منهم ويصبر على الجفا والجوع والسهر والعبادة
والصوم والمراقبة ويكون مع الناس بده ومع الله بقلبه وتوجهه ومراقبته والقيام
بواجبات الشرع ونوافله فان كان بهذه الصفة فهو فقير صادق وشيخه ان كان ارقى منه
ويحفظه عند الخطا ووقوع المخالفة ويمنعه بحاله وقاله عن كل ما يغضب الله تعالى
فهو شيخ هاد حق وطريقه طريق صدق والافكل منهما كاذب مفتر على الطريق
مدنس لها هادم لها فهو عليها أضر من قطاع الطريق لانهم لم يدعوا سلوك طريق
العارفين الواصلين واما مثل هؤلاء واضراهم فلا كثرة الله منهم في الارض ولا منهم
أضر على الناس من الاشقياء والفساق لثرتهم بزينة الصلاح وفعلهم فعل أهل
الضلال فضلووا أو ضلووا زلووا أو ماجلووا ويجب على كل مؤمن يعرف الحق ان يأمرهم به
وينهاهم عن الباطل والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ربطه حاكم السياسة
على مال كان على أهل بلده ثم انه اجتمع أهل تلك البلد ووزعوا ذلك المال
عليهم ودفعوا منه شيئا وبقى منه شيء اختلفوا فيه وكل يمتنع من دفعه فهل يكون
لازما للجميع أو للربوط وحده (أجاب) من دفع شيئا من أهل البلد فهو متبرع به
لا رجوع له به وأما هذا الباقي على الرجل لا يلزم أحدا ان يدفع منه شيء والله تعالى
أعلم (سئل) عن سوال رفع للمرحوم العلامة الشيخ خير الدين الرملي فاجاب
عنه وهذا صورة السؤال والجواب

مطلب في رجل ربطه
حاكم السياسة على مال
كان على أهل بلده الخ

أما من بتقرير المسائل وأما * ومن فهمه للصخر من رام فالق
 لأنك إمام عالم متجسس * وحيد فريد بالفرائد ناطق
 وخير لدين الله تهدي لشرعه * وأنت على أهل القضاء فائق
 إذا قام برهان بتزويج قاصر * لها من أيها وهو في الجحد عالق
 على وجه بعد السؤال ونكره * ولم يبدع ذرا حين صار التناطق
 وقد حكم القاضي كذا نكاحها * بغيتها والزوج بالحكم وائق
 فهل بعد هذا الحكم لو أنها ادعت * بلوغا قبيل الحكم للحكم سابق
 وإن أباهما ليس خصما وانها * هي الخصم فيما يدعي ويشاقق
 به ينتفي الحكم الذي قد جرى له * فأوضح لنا عن دائما هو فارق
 وسامح عبيدا عاجزا ومقصرا * كثيرا الخطايا وهو في الذنب غارق
 وإني ابن عثمان الشهير بكاتب * بشرع رسول جاء للكفر ما حق
 عليه صلاة الله ثم سلامه * مدى الدهر والأيام ما لاح بارق
 كذا الال والحب الكرام وقابع * ومن لهم في الخير والدين لاحق
 فاجابه دجه الله تعالى بما صورته في فتاواه

نعم ينتفي الحكم الذي قد جرى له * لأن أباهما ليس خصما يشاقق
 إذا ما احتمالات البلوغ تأكدت * عليها ولاحت للبلوغ بوارق
 ويقبل منها الدفع من بعد حكمه * كذلك دفع الدفع والزيد لاحق
 وهذا من الدفع الصحيح الذي حكوا * على الاشبه المختار وهو الموافق
 (أجاب) عن السؤال المذكور نائبا بقوله رحمه الله تعالى
 لك الحمد يا من لا سيرة رازق * ومن للنوى والحب لا ريب فالق
 فنكاح استمد العون في كل حادث * وإني بما املتته منك وائق
 إذا كان سن البنت محتملا لها * له تدعي وهو البلوغ الموافق
 فقالت نكاحي غيرت وإن اتى * على صغري من عاقديه التصديق
 وما والدي خصم فكيف حضوره * وما الخصم في الدعوى سوى يشاقق
 تحباب له هوها والقول قولها * وتبطل دعوى المدهي وهو مارق

انتهى فالقصد من فيض جودكم أن تفضلوا بحله وشرحه وبينوا لنا مقصود المجيب
 بعبارة سهلة يفهمها كل من يقف عليها فان الفقير بضاعته مزجاة ومراده اقتناص
 الشرائد والنقاط الفرائد أنابكم الله تعالى الجنة (أجاب) أعلم زادك الله تعالى
 توفيقا أن صورة هذه المسئلة التي بها ينكشف عنها الغطاء ويتضح مدركها أن رجلا

ادعى على آخر عندنا كم انه زوجه ابنته فلانة القاصرة زواجا صحيحا فانكر أبوها
 الزواج وهو معني قوله في النظم وهو في الجحد عالق فاقام الزوج بينة بعد الانكار ان
 الاب المذكور زوج ابنته المذكورة الغائبة من فلان المذمعي وهو معني قوله اذا قام
 برهان فحكم القاضي ب صحة نكاحها اعتمادا على البرهان المذكور وهو البينة وذلك
 في غيبة البنت وحكمه أيضا بناء على انها قاصرة الى الآن فوفق الزوج المذمعي ب صحة
 هذا النكاح اعتمادا على الحكم والبينة وان الزوجة قاصرة فالحكم على الاب صحيح
 لانها لا تصح عليها الدعوى لان شرط صحة الدعوى ان يكون المذمعي عليه كاملا ثم
 بعد تمام ذلك وانبراهم جاءت الزوجة المذكورة أو وكيلها الى الحاكم قائلة للحاكم
 ان حكمك غير صحيح لعدم صحة الدعوى لانها وقعت على والدي والحال اني بالغ وان
 ولاية أبي عني ارتفعت وانما الدعوى واقامة الشهود على فقام الشهود على أبي
 غير صحيحة لعدم صحة الدعوى عليه لانه ليس بخصم لان شرطه لو اقر بالمذمعي به صح
 اقراره ولو اني لا يصح منه ذلك ثم ان اماراة البلوغ فيها ظاهرة متأكدة وشواهدا
 بارقة مشرقة فيقبل منها القاضي ذلك ويقول لها لا لوم على لان ما جرى من باب
 فقه القضاء لا من باب علم القضاء وظاهر ذلك انه يقبل منها ذلك وان لم تقم عليه بينة نعم
 لو ادعت البلوغ في سن ممكن بالحض قبلت لانه لا يعرف الا منها وأما لو ادعته
 بالسن فقد يقال على قواعدنا انها تكلف البينة ثم يقول لها القاضي حكمي على
 ابيك تبين بطلانه لكونه غير خصم وانت الخصم وهذا الزوج يدعي عليك انك
 زوجته فتذكر هي ذلك فان أقام الزوج عليها البينة وان أباهاز وجهها بالولاية عليها
 في حال صفرها فيقبل ويحكم بنكاحها ثانيا وهذا هو الظاهر المتبادر من النظم
 والمدرک وان كان الشيخ أحمد المصري الذي في نابلس فهم ان الحكم باطل
 والنكاح أيضا باطل من اصله أخذ ذلك من جواب الشيخ خير الدين الثاني فجاب
 لدعواها بعد قولها غيرت ولكن هذا غير مراد لان المستؤل عنه انما هو ارتفاع
 الحكم ولا سيما قوله في الجواب الاول ويقبل منها الدفع من بعد حكمه أي انكار
 النكاح من اصله فان أقام الزوج بينة فلها معارضتها وهذا معني قوله ثانيا كذلك
 دفع الدفع والزيد لاحق فان أقام بينة ثانية بعد ابطالها الاولى فلها دفعها وهذا
 معني قوله والزيد لاحق وهكذا وظهر من تقريره ان هذه المسئلة في هذه الحالة
 ينقض فيها حكم الحاكم فتراجع من محليها وهذا ظاهر عند انكار الاب النكاح
 كما في السؤال وأما لو اقر به وحكم الحاكم باقراره فهل لها دفع هذا الحكم والحالة ما ذكر
 وظاهر الجواب الثاني ان لها ذلك أخذ من قولها وان اتى على صغرى من عاقد به

التصادق هذا كله اذا ادعى عليها في زمن يمكن فيه بلوغها والاصحت الدعوى وحكم
بصححة النكاح وهناك فروع تتفرع على هذه المسئلة منها اذا لم تدعى هذه المرأة هذه
الدعوى بان لم تعلم بحكمها كما هو المشاهد من نساء العصمة فهل يجب على من يعلم هذا
الحكم ان يخبرها به من ايها او غيره لان الدعوى عليها ما صحت والنكاح في ظاهر
الحال باطل الثاني ان مثل هذه الدعوى اذا وقعت عند القاضي فهل يجب السؤال
عن حال البنت هل هي بالغة فتكون الدعوى عليها او غير بالغ فعلى وليها الثالث هل
يجب على الشهود والشاهد بن على الاب السؤال عن الزوجة لتصح شهادتهم اذا
لم تكن بالغا وتردان كانت بالغا الرابع اذا كان الزوج هو الذي تزوجها بنفسه فامره
ظاهرا ان كانت دعواه صحيحة فهي زوجته في نفس الامر وان كانت كاذبة فليست
بزوجة له ومحل صحة قول المحففة رضى الله عنهم شاهدك زوجك اذا كانت
الدعوى صحيحة وهناك 'الدعوى على الاب غير صحيحة الخامس اذا ادعى الزوج ان
المزوجة لها منه وليه وقد اقام الشهود على الاب في حال احتمال البلوغ وتسلم الزوجة
ويتفرع على هذا الحال الخامس فروع منها انه يجب على غير الزوج ان يعلم الزوج
بذلك ويقول له ان دعواك على الاب غير صحيحة فلا يجوز لك قربان هذه المرأة ومنها
انه اذا كان من اهل العلم يحرم عليه ان يدخل عليها بهذه الدعوى ومنها انه اذا لم
ينضج الحال لها الا بعد دخول الزوج بها فاذا رفعت امرها للقاضي وقالت ان هذا
الزوج انما اخذني بدعواه على ابى والحال انى كنت اذ ذاك بالغة فتبين بطلان
النكاح ولها مهر المثل عليه لكون وطئه شبهة ومنها اذا ماتت الزوجة ثم علم الحال
فهل يرث الزوج منها ومنها اذا مات الزوج والزوجة تعلم ما ذكر فهل يرث منه ويحل
لها احدى الميراث فيما بينهما وبين الله تعالى ومنها لو مات الزوج عنها قبل الدخول بها
فهل يجب عليها العدة عدة الوفاة الفرع السادس اذا علم القاضي منها البلوغ مقتضاه
انه لا يجوز له الحكم عليها لانه لا يجوز له الحكم بخلاف علمه السابع اذا علم الزوج
ذلك وكان المزوج له الولي وكانت حال الدعوى بالغة فيحرم عليه النظر الى امها
لكون عقده لم يثبت الثامن اذا كان لها اخت او من يحرم جعده معها كعمتها وخالتها
فهل له ان يعقد على من ذكر اذا لم يدخل بهذه لان نكاحها لم يثبت ولا عبرة بما وقع
مع الاب التاسع فهل يحرم على ابى الزوج وابنه النظر اليها لكون ما وقع مع الاب
لا عبرة به ولم يعلم الواقع ما هو العاشر اذا علم حكم هذه المسئلة وجل من المسلمين
وكان الزوج دخل بها في هذه الحالة ان يرفع الامر الى القاضي ويدعى على الزوج
دعوى حسبة لكونه يدخل عليها بغير وجه شرعى الحاشى عشر ما حكم الاولاد

المنعقدة بينهما في هذه الحالة ولو معنا النظر كنا استقربنا غير هذا والمرجو
 من أهل الفضل والعلم بمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة رضي الله عنه مراجعة هذه
 المسائل من مظانها واما عند الامام الشافعي رضي الله عنه فالله عوى على الالب
 صحيحة معمول بها ولو بعد بلوغها وهل للحنفي ان يقلد الشافعي في ذلك فاذا قلد
 امتنع الحكم انتهى واعلم أيها الواقف على هذه القروع ان المراد منها تنبيه الطالب
 على مدارك المسائل وتشعب القروع منها حتى يتوقف غاية التوقف في الجواب
 ويعلم ما يترتب عليه ويعلم ان جميع هذه القروع يعلم حكمها من مذهب الامام
 الاعظم لان الفقهاء اجلهم الله تعالى لا تخفى عليهم الدقائق الخفية فكيف
 بالواضحات الجليات واما من أهل المذهب الكشف عنهم لانهم ادرى به منا
 وأوسع اطلاعا فنوقف على فرع نص في المراد نرجو منه ان يكتبها بذي له طبق
 السؤال من غير زيادة ولا نقصان وله علينا المنة والفضل وليس المراد الا التبرك
 بمذهب الامام الاعظم نفعنا الله تعالى به ومن حوى مذهبه والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل اشترى من آخر بارودة ثمن معلوم ثم ظهرت مستحقة للغير
 وشهد شاهدان عدلان انها لفلان المدعي بها ما خرجت عن ذمته ولا نعلم مزيلاتها
 عن ذمته وذلك بحضور البائع لها ولم يكن ذلك على يدك كم شرعي فهل يجب على
 البائع لها رد الثمن على مالكه (اجاب) حيث شهد من تقبل شهادته على
 البارودة انها ملك فلان لانعلم له مزيلات بين بطلان البيع الاول ويجب دفع الثمن
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما وقع سنة اثنين وثلاثين ومائة وألف من النداء
 على تغيير المعاملة بانقص لورود الامر الشريف السلطاني فهل لمن له دين سابق
 ان يأخذ بالحساب الاول أم بالحساب الجديد الذي نادى عليه حضرة السلطان
 نصره الله تعالى (اجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان من له دين ان كان صحيحا
 مثل الذهب والريال والزلط فليس له الا عين ذلك الصاغ مثلا الذي له عشرة
 ذهب أو عشرة ريال أو عشرة زلط ليس له غيرها والذي له مثل عددى كمائة قرش
 عددى فله ما يقابلها من الصحيح بان يحسب الريال بمائة فضة والزطلة بستة وأربعين
 والكلب بأربعة وثمانين والطولي بمائة وسبعين وأما الفضة المقصورة فلا يجوز
 التعامل بها لانها لا تدخل تحت ضابط اسلامي ولانها لم تبق على أصل بل يدخلها
 النقص بالقص الذي لم ينضبط والزيف والزغل والغش فلا يجب على من له دين
 حينئذ قبولها وليس لحاكم الشرع الزامه على أخذها لعدم ضبطها بالوزن وغيره
 فان قيل انها معاملة السلطان نصره الله تعالى كلالا لهما لم يبق على وضع واحد

مطلب فيما وقع سنة اثنين
 وثلاثين ومائة وألف من
 النداء الخ

كما تقدم والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل ادعى على أرض تحت يد جماعة
يتصرفون فيها تصرف الملاك وتخاصم هو وهما ولم يجد له شهودا وأقاموا هم شهودا
على أن الأرض لهم ثم بعد مدة مات الشهود جميعا وحصل بين ورثتهم وبين الذين
تحت أيديهم الأرض خصومة فذهب ورثة الشهود إلى الرجل المذکور وقالوا
إنما كان مورثنا شهدوا لهؤلاء الجماعة لكونهم لهم حصّة في الأرض فهل يقبل قولهم
ذلك ويقدر في شهادة مورثهم أم لا (أجاب) كلام الورثة لا يسرى على المدعى
عليهم للعداوة ولا أنهم ليسوا شهودا حتى لو كانوا شهودا كان ذلك منهم رجوعا عن
الشهادة فاذا وقع الحكم ثبتت الأرض لمن حكم لها ويغرم الشهود ما فوته وإذا علم
ذلك فلا عبرة بقول الورثة ولا يقدر قولهم ذلك في شهادة مورثهم والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل بيده وظيفة قراشة وكناسة وشعالة مسجد قائم بها تلقاها
بالفراغ عن رجل وقرره بها حاكم وتصرف فيها مدة نحو سنتين ثم انتهى رجل لمتولى
الوقف فقرره فيها فهل يعمل بالتقرير الثاني (أجاب) حيث كان للحاكم التقرير
وقرر الرجل صار مستحقا لها وحيث كان أهلها لا يجوز عزله والا فالوظيفة تكون
باقية باسم الأول لأنه إنما نزل لمعين ونزل عنها بما نالها عوض لمعين فان حصلت له
حصول غرضه والافهي باقية باسمه وهو ما صححه المناوي في تسهيل الاوقاف تبعا
للسبكي التابع في ذلك للبلقيني وإن كان قد ناقش فيه بعد ذلك إذا المعول عليه
كلام السبكي والبلقيني وفي ذلك دفع لمادة الفساد على أن كلامهما فيما إذا لم يقرر
الثاني والحال أن الثاني قد رد بمن له التقرير والله تعالى أعلم (سئل) عن رجل
مات وعليه نصف وظيفة تولية على وقف مسجد ونصف وظيفة مشيخة زاوية
وسكنها بذراية وبوابة مقام ولي الله تعالى الشيخ جراح فقرّر القاضي في الوظائف
ولدى الميت شعبان وأحمد سوية ثم مات شعبان عن بنت فقرّر القاضي ما كان عليه
لأخيه أحمد ثم مات أحمد عن ولده محمد فقرره القاضي في الوظائف المذكورة
عن أبيه والآل أن ابنة شعبان تعارض المقرّر في الوظائف وتزعم المشاركة معه لكون
أبيها شعبان كان شريكا لأخيه أحمد والد المقرّر فيها فهل الوظائف للمقرّر فيها
وهو محمد وتنتفع البنت من المعارضة له (أجاب) ليس بمرتاب من عرف الحق
والصواب أن أمر الوظائف موكول للسلطان نصره الديان ونوابه القائمين
مقامه في هذا الشأن وكل شأن فلما قرّر القاضي أحمد فيما لشعبان من الوظائف
استحقها أحمد بموجب التقرير فلما مات أحمد وقرّر القاضي ولده محمد صار له الحق
بموجب التقرير فظهر لك أنصواب أن بنت شعبان ليس لها دخل في هذا الباب

مطلب رجل ادعى على
أرض تحت يد جماعة الخ

مطلب في رجل بيده
وظيفة قراشة الخ

مطلب عن رجل مات
وعليه نصف وظيفة الخ

ولان أمر الوظائف من قبيل المناصب التي حجت عنها النساء وان كان من
اولى الالباب لان محاسن الشرع الشريف تأتي ان يكون لمن في ذلك حظ أو خطاب
فافهم ذلك والله تعالى أعلم (سئل) في ولد أتى به والده لمن يعلم الناس القرآن
وقال له أقره هذا الولد القرآن ولك على خاتمته مثل عادة الناس فأقره من قل أوحى
الى خاتمة الانعام فأخرجه والده وعلمه المعلم فابى فهل يستحق عليه اجرة ما علمه له
(أجاب) نعم يستحق عليه اجرة ثلاثة ارباع القرآن لانه وان علمه الانعام وهي من
الربع الرابع لم يعلمه من قل أوحى الى آخر القرآن والله تعالى أعلم (سئل)
في مديون عليه ديون لجماعة متعددة أثبت بعض هؤلاء الجماعة ديونهم بالوجه
الشرعي والبعض منهم لم يثبت فاذا اثبت الباقيون ديونهم بالوجه الشرعي فهل يقدم
السابق بالاثبات بوفاء دينه أو يتساوون في المحاصصة لان ما يده من النقود لا يفي
بديونيه (أجاب) لا يخفى ان المفلس هو الذي عليه دين ادعى لازم حال زائد
على ماله فاذا طلب هو والغرماء أو بعضهم ودينه كذلك الحجر حجر عليه في ماله
ان استقل أو على وليه في مال موليه ان لم يستقل وجوباً فاذا حجر عليه فيقسم ماله
على ارباب الديون بالمحاصصة ولا فرق في ذلك بين من تقدم اثبات دينه ومن تأخر
ومن سبق دينه على دين صاحبه أو تأخر أو تقارنا بان دفعه ماله مثلاً ما احتى لوقسم
ماله بالمحاصصة وظاهر غريم آخر أو حدث دين سبق سببه الحجر كان استحق مبيع
مفلس قبل حجره وثمة المقبوض تالف شارك الغريم في الصورتين الغرماء بالحصة
وقبل الحجر عليه كل من دفع له شيء من ماله ملكه سواء تقدم اثبات دينه أو تأخر
أو قارن لان الغرماء حقهم قبل الحجر بدمته يخلصها من شاء وبعد الحجر تعلق حقهم
بماله أيضاً وهذا هو فائدة الحجر فعلى كل حال دعوى تقديم الاثبات أو لزوم الدين
ليس معتبراً شرعاً فلا يعمل بها حاكم الشرع ولا يصغى لها لانها خلاف الشرع
القويم كما علم والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تنازع مع آخر فقال له انالي
عندكم مهرة قتلها عمك باغراه الكلاب عليها وفي البلد جماعة اختيارية كبار
يعرفون هذه الدعوى والمدعى عليهم يطلبون الشرع الشريف والمدعى يطلب
دعائم العرب والفلاحين فهل يصغى لقول المدعى (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى
لم يبعث نبي بعد محمد صلى الله عليه وسلم وجميع الشرائع قبله نسخت بشرعه
صلى الله عليه وسلم فمن كان يؤمن بالله ورسوله صلى الله عليه وسلم فلا يطلب
الاشعره القويم فمن لم يعمل به فهو كافر ملعون على لسان محمد صلى الله عليه وسلم
وان كان ذمياً يهودياً أو نصرانياً ولم يرض بشرعنا نقض عهده وحل دمه لقوله تعالى

مطلب في ولد أتى به والده
لمن يعلم الناس القرآن

مطلب في مديون عليه
ديون لجماعة متعددة الخ

مطلب في رجل تنازع مع
آخر فقال له انالي عندكم
مهرة الخ

ان احكم بينهم بما انزل الله وقوله تعالى احكم الباطنية بينهم ومن احسن من الله
 حكما لقوم يوقنون وقال تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر
 بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما فهل يوجد في الدنيا اقم
 واخسر والعن من رجل يدعي لشرع الله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم
 ولم يرض به ويرض بما شرعه ابليس اللعين واعوانه اولئك هم الخاسرون والله
 تعالى الموفق (سئل) في رجل له اقارب وباع ما يخصه في قريته من ارض وشجر
 وبيت وغير ذلك وعلى القرية لوازم عرفية للضيف والحكام وغير ذلك فهل يكون
 ذلك المغرم على اقاربه أم على الاكل لمنافع الارض والشجر (أجاب) لا ريب ان
 المغرم تابع للمغرم فنعم عزم حتى لو شرط ان لا معرم على المشتري فسد البيع لان
 كل بيع وشرط فاسد ولا سيما مثل هذا الشرط الذي فيه اسقاط حق لازم أو لازم
 ما لا يلزم فليس على اقاربه مغرم أصلا لاشرا ولا عرفا بل على المتولى على الارض
 والشجر ان قلما بصحة البيع والارجع المبيع لصاحبه وحسب على المشتري
 ما اكله من الارض والله تعالى أعلم (سئل) في خربة جارية في وقف نبي الله
 ورسوله داود على نبينا وعليه وعلى ولده وسائر الانبياء صلوات الملك المعبود عليها
 بجهة الميرى بموجب دفتر التحرير وفرمانات من طرف حضرة سدة السلاطين
 في كل سنة ثلاثمائة وخمسون أخشاه كان كل متول على الوقف يدفع ذلك
 لمن يقاطعه السلطان على تلك الباقية فجاء مقاطعي وطلب من المتولى سندات
 على ذلك فابرزها ثم طلب منه سند بالدفع الى المقاطعية فلقى معه سند البعض
 السنين وفي بعضها من المقاطعية وهبنا له ما عليه نظير الدعاء منه لنا فطلب منه
 معلوم ما لا سنده وما ذكر فيه وهبنا له ما لنا عليه والمتولى ليس له في التولية
 الاقريب ستة اشهر والحال ان المتولين السابقين ما تواجلاه فهل للمقاطع ان يطلب
 ما زاد على مدة مقاطعته من غير اثبات وكالته عن كل مقاطعي بخصوصه سابقا عليه
 ويلزم المتولى دفعها له من مخلفات المتولين السابقين (أجاب) لا ريب ان هذه
 المقاطعة الواقعة من الملوك واتباعهم الوزراء والباشاوات ايدهم جميعا الديان
 واقعة في غالب الاقاليم والاقطار وذلك لان سعة نظر السلطان وكثرة مصالحه
 وعمومها يقتضى ذلك وان كان فيه في بعض الاحوال مخالفة للقواعد ويستأنس
 لها بما وقع من سيدنا عمر في سواد العراق من اجارته لاهله اجارة مؤبدة للصحة
 العامة وجعل على كل جريب دراهم معلومة وعليه عمل الائمة بعده الى زمننا
 هذا والمقاطعة الواقعة من جانب السلطان نصره الديان ومن اتباعه المعتمد عليهم

مطلب في رجل له اقارب
 وباع ما يخصه في قريته الخ

مطلب في خربة جارية
 في وقف نبي الله ورسوله
 داود الخ

في ذلك المأذون لهم فيه صحيحة معمول بها شرعا لا يجوز لمن ولي الميرى الداخلة
في جنبه ان يطلب زائدا على ما هو المقر وض عليها ما يلزم على ذلك من نقض امور
كثيرة مثل هذه واصل عامة وخاصة واسايلهم عليه من نقض ما ابرمه الملوك السالفة
من سعة نظرهم وجلالة مناصبهم وان امورهم لا تنقض كما هو الشائع الذائع هذا
مع لحاد الناس بل مع اهل الذمة فكيف تنقض امورهم فيما يتعلق بالانبياء
الكرام والسادة الاعلام ولا سيما مع من سماه الله تعالى خليفه في الارض الذي
ينبغي لملوك المدعين الخلافة ان يعاملوه ما هم ورثتهم ثم ان جانب السلطان
نصره الرحمن لم يقطع على الميرى الداخلة هذه الخربة في حسابه ليس له الاطاب
مدته المعلومة المقررة له بموجب صككه الذي بيده وأما ما قبل ذلك فليس له طلبه
لانه داخل في حساب المقاطع السابق فهو ما اخذوه وما عفى عنه والامر في ذلك
واضح واما اق في ذمة المتولى الذي كان في زمامه فليس للسلطان ولا اتباعه
ولا المقاطع الاخران يطلبه الا ان لا تدعوا به لانه ليس وليا عن المقاطع
الذي كان اذ ذلك ولا هو وارث له وطالب تمسكات سابقات على ماله ولا يته ليس مما
يجب ولا يصح له شرعا حتى لو فرض انه اظهر فرما نا آخر بسؤال والبحث لانه في له
لان السلطان ماله طالب الاعلى من قاطعه لا غير فاذا علمت ذلك وكان المقاطع
الموجود الا ان المدعي على المتولى المذكور ليس له طلب الا ما يخصه من زمامه
ومدة وصاحبه عليه وليس له طلب اصلا على المتولى الموجود وهو ظاهر ولا على
من قبله من المتولية سواء مات أو كان حيا سواء مات مجهلا أو معلوما الحال ولا
يخفى ان مثل هذه الجزئية المتعلقة بهذا النبي الجليل لا ينبغي للسلطان ولا لاتباعه
التفصيل فيها والبحث عليهم لانها من الدنيا الدنيئة الحقيرة وعليه ان يكرم بها مثل هذا
النبي الكريم لان عناء الملوك بهمهم اعليه وسيوفهم المجلية وعرواتهم السنينة
وقهرهم للاعداء الدينية وافبالهم على طالب المدد من مثل الانبياء البررة المقية
والعلماء العامين الناطرين لرب البرية فاسلكوا هذا الطريق فقد سلكوا
طريق التوفيق وادخلوا ذلك واكرموا الاعداء واهانوا الاولياء خفف عليهم
التمزيق والله سبحانه وتعالى اعلم

(فصل في تعارض البينتين)

(سئل) في بنت نذعي أنها اشترت من أمها ثمانية قمراريط من بيت علوي
بخمسين قرشاً عديدة والورثة لأمها يدعون أن البيع وقع من أمها بالاكراه فما
الحكم الشرعي في ذلك والبت المشتريه تدعي أنها دفعت لأمها الخمسين قرشاً

فصل في تعارض البينات
مطلب في بنت نذعي أنها
اشترت من أمها الخ

ما الحال (أجاب) الوجه الشرعي ان أقامت البنت بينة أن أمها باعها الثمان
قراريط بالخمسين قرشاً لزمها دفع الخمسين إلى الورثة إلا ان أقامت بينة أنها دفعتها
إلى أمها وان أقامت الورثة بينة ألا كراه قدمت وتبين بطلان البيع ورجعت
الثمان قراريط إلى الورثة أو تقم البنت بينة فلا يعمل بقولها المجرد والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل بيده بقرة بنت بقرته يدعيها انسان أنها سرقت منه فأخذها
قهر أو يريد أن يقيم بينة أنها بنت بقرته فن المقدم من البنتين (أجاب) تقدم بينة
واضع اليد وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو يمينا وبينة الخارج شاهدين
أو لم يثبت سبب الملك من شراء أو غيره ترجيح البينة بيده هذا اذا أقامها بعد بينة
الخارج ولو قبل تعديها ولا عبرة بزوال الملك بالغصب حيث ثبتت يد الواضع والله
تعالى أعلم (سئل) عن رجل له كرم له طريق قديم من أرض الغير لا يعلم
حدونه بل تلقى ذلك عن أبيه عن جده فهل للمالك أن يمنعه (أجاب) حيث لم يعلم
حدوث الطريق فالمصدق الخصم في ذلك كما صرح به ابن حجر لان مروره
بالأرض مشعر بأن ذلك عن يد شرعية فلا تزال بمجرد الاحتمال والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل باع آخر ثوراً ثم ادعاه رجل ذمي بأنه من حاكم أخذه منها
وألزمه بثمنه ومع البائع بينة شرعية أنه ثوره ابن بقرته فما الحكم في ذلك (أجاب)
دعوى الذمي المذكور غير صحيحة لان يده على الثور ان ثبتت ليست يد شرعية
تسمع منها الدعوى فان فرض أنه ادعى دعوى صحيحة هو أو غيره وأقام البائع بينة
أنه ثوره باق على ملكه إلى عقد البيع من المشتري وأقام المدعى بينة أيضاً سقطنا
فان صدق المشتري أحدهما فالثور له وله أن يحلف لكل منهما يمينا ويبقى تحت يده
بأن أقام الذمي بينة فقط بعد الدعوى الصحيحة فالثور له ان لم يعارضه المشتري والا
أقام بينة أيضاً قدمت على يده الذمي لانه واضع اليد وهي مرجحة اذا أقامها بعد بينة
الذمي الخارج وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو يمينا وبينة الخارج شاهدين
أو لم تبين سبب الملك من مشتراً أو غيره ترجحت بينته بيد مو الله أعلم (سئل)
عن رجل ذمي يدعى على آخر مثله أنه ضرب له بقرة فميبها ويريد أن يقيم شاهداً أنه
ضربها في وقت كذا ومع المدعى عليه شاهدان يشهدان له أنه كان ذلك الوقت
في مكان بعيد عن محل ضربها لا يمكن الضرب فيه عادة فهل ترجح بينته (أجاب)
ترجح بينة المدعى عليه كما لا يخفى والله أعلم (سئل) في بيوت خربة بين ملكي
رجلين وصمن دار كذلك كل يدعي أن ذلك له ولا بينة مع واحد منهما فما الحكم
شرعاً (أجاب) حيث لم يكن لواحد منهما يد فسمت البيوت والساحة

مطالب في رجل بيده بقرة
بنت بقرته يدعيها انسان
الخ

مطالب عن رجل له كرم
له طريق قديم الخ

مطالب في رجل باع ثورا
ثم ادعاه رجل ذمي الخ

مطالب عن رجل ذمي
يدعى على آخر مثله أنه
ضرب له بقرة الخ

مطالب في بيوت خربة بين
ملكين رجائين الخ

بينهما نصفين سواء خلفا أم نكلا ولن حاف أحدهما ونكل الآخر قضى له دون
 الناكل كالأوقاف بينة أو اختص بيد الله تعالى أعلم (سئل) في رجل تلقى حصّة
 بدع عن أبيه أرى تصرف كل منهما في الحصّة تصرف الملائمة تزيد على خمسين سنة
 ثم أن ولد المشتري أي المتلقى للحصّة باعها الآخر وتصرف فيها المشتري كذلك
 نحو سبع سنين ثم أن وارت البائع الأول يدعي أن هذه الحصّة لم تكن بيعا وإنما
 كانت رهنا تحت يد من ذكر ويدعي أن معه بينة تشهد على إقرار البائع بعد البيع
 أنها رهن فهل يعمل بهذه البينة (أجاب) حيث وجد التصرف المذكور بلا
 معارض كان ذلك دليلا على الملك وهو أقوى دليل يدل على الملك فلا تقبل شهادة
 الشهود بذلك الإقرار الواقع من البائع بعد البيع لأنه لا ملك له فيه ولا يصح إقراره
 بالرهن بحال الغيلا نه انتقل لا آخر على أن إقراره بالرهن يقتضي الفساد والمشتري
 يدعي الصحة والمدعي لها مقدم على مدعي الفساد كما صرح به أئمتنا في باب التصانف
 والحاصل أن المقر لو كان حيا وادعى هذه الدعوى لا تقبل منه لوجود التناقض
 الواقع منه وهو التصرف المذكور والإقرار بالملك والبيع فكيف بالشهود
 التناقض عنه لأن غاية شهادتهم إثبات الإقرار وهو لا يعمل به لو صدر منه حيا والله
 تعالى أعلم (سئل) في غنم اختلط بعضها ببعض فولد فيها أنجستان وجدلا أحدهما
 ولدان ذكر وأنثى ولم يوجد للآخرى ولد فما الحكم في ذلك (أجاب) قد وقع نظير
 هذه في آدميتين لا ميراث بينهما علي بن أبي طالب كرم الله وجهه فوزن اللبنتين
 فوجد لبنة الذكر أثقل فيمكن جريان ذلك ويحلف المدعي عليه فإن أقر بولد فذاك
 والأفليس عليه إلا اليمين إن لم توجد بينة تشهد بذلك والله أعلم (سئل)
 في امرأة مات زوجها وتدعي الزوجة أن لها عليه ديناً وعند عققات تدعي أنها
 اشتريتها بما لها وتريد أخذه فما الحكم في ذلك (أجاب) الحكم الشرعي في ذلك
 أنها تقيم على الدين بينة فإذا شهدت ثبت فإن لم توجد البينة فلها التحليف الورثة على
 دينها والعققات إن أقامت عليها بينة فهي لها والأفلاها التحليف الورثة والله تعالى أعلم
 (سئل) في رجل مات عن ابنته وأولاد دعم عصبية أشقاء وفيهم رجل بعيد يدعي
 أنه وقع بينهم اتفاق بأنه مهما جاءهم من الخارج يكن بينهم شركة فهل يدخل معهم
 في هذه الشركة (أجاب) نصف هذه التركة للابنت وأذا ماتت كان لوارثها
 والنصف الثاني لأولاد دعم العصبية الغريبين ولا شيء فيه للبعيد وإن وقع ألف
 اتفاق وألف قاض باتفاق فلا دخل له فيه بوجه لأن هذا الاتفاق باطل ولأن الميراث
 هدية من الله تعالى ومنحة بنص كتاب الله تعالى لا يستحقه غير الوارث والله تعالى

مطلب في رجل تلقى حصّة
 بدع عن أبيه أرى الخ

مطلب في غنم اختلط بعضها
 ببعض فولد فيها أنجستان الخ

مطلب في امرأة مات
 زوجها وتدعي أن لها عليه
 ديناً الخ

مطلب في رجل مات عن
 ابنته وأولاد دعم عصبية
 أشقاء الخ

مطلب في رجل يقال له
نصر الله له ولد يقال له حماد

الح

مطلب في جماعة تحت
يدهم أرض تلقوها عن
آبائهم الح

مطلب في رجل سرق له
أمتعة من جملتها ثوب الح

مطلب في امرأة ماتت عن
ورثة ولها بركة غائب الح

الحكم (سئل) في رجل يقال له نصر الله له ولد يقال له حماد أدهى أن خلفا بآبائه ميتا ولم يثبت ذلك ثم مات وله ولد وأولاد أخ يدعون ما ادعاهم ونصر الله وخلف ما تاه ولما ماتوا كثر من خمسين سنة فهل تسع دعوى الولد وأولاد الأخ المذكورين المجردة أم لا والحالة هذه (أجاب) لا يصح لدعوى المدعين المذكورين من غير هذا شرعي على أن الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا يسمعها القاضي المخصوص على منعه فيما تقاده من القضاء لأنه ليس بحاكم فيما زاد عليها على أن المدعى إذا كان حاضرا مشاهدا المتصرف هذه المدة لا تسمع دعواه لأن طول هذه المدة مع عدم الدعوى مشعر بعدم الحق شرعا والله تعالى أعلم (سئل) في جماعة تحت يدهم أرض تلقوها عن آبائهم وأجدادهم يتصرفون فيها تصرف الملاك في أملاكهم ومعهم شاهدان بل أكثر يشهدون لهم بذلك فظهر لهم منازع في الأرض يدعي أن معه شاهدا يشهد له أنه حرث الأرض للمدعى من غير معرفة حدودها فمن الذي تقدم من المدعين بينته (أجاب) دعوى المدعى المذكور بشاهدة الذي حرث الأرض له باطلة من أوجه الأول أن واضع اليد يرجح بوضع يده الثاني أن الشاهد من يرجح على الشاهد واليمين الثالث أن شهادة الرجل بحرث الأرض لا تقبل لاحتمال أن تكون عن اجارة أو اعارة الرابع أن الشهادة بلا تحديد الحدود الاربع باطلة لأن شرط الشهادة أن تكون على طبق الدعوى وشرط الدعوى أن تكون مفصلة مبينا فيها الحدود والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له أمتعة من جملتها ثوب مناوى مخيط رؤى على امرأة ثوب يشابهه بعلامة في طرفه ويريدون أن يقيموا على ذلك شهودا وزوج المرأة التي رؤى الثوب عليها معه بينة تشهد له أنه اشترى الثوب وفصله بحضورهم وإن العلامة موجودة فيه من قبل خياطته فهل تقدم بينة زوج المرأة التي رؤى عليها الثوب (أجاب) لا يخفى أن بينة زوج المرأة مقدمة لا مور منها أنه واضع اليد وبينته مقدمة عند التعارض الثاني أن بينته معها زيادة علم وهي كون أن الثوب قطع بحضرة الشهود وخيط ومنها أن بينة المدعى تشهد بأن الثوب سرق مخيطا وبينته الزوج تشهد أن هذا الثوب نعله قبل القطع والخياطة والله أعلم (سئل) في امرأة ماتت عن ورثة ولها بركة غائب غيبة منقطعة دراهم معلومة كان استدانتها منها قبل غيبته ورهن عندها رهنا وتريد الورثة الدعوى بالدين وإثباته على الغائب فهل للقاضي أن ينصب قيسا عنه ويثبت الورثة الدين في وجه القيم ويقبضه من مال الغائب وعن عقاره (أجاب) نعم للقاضي الحكم على الغائب بعد الإثبات الشرعي للدين ولله رهن ويجب أن يحلف

الورثة ان الذي يلزم المدعي عليه وقاؤه وللقاضي نصب مسخر ينكر عن الغائب فتكون الحجة على انكار والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له ثوب مخيط فرأى ثوبا يشابهه بامارة فيه وواضع اليد يدعي انه فصل في يده ومع كل منهما ائنة تشهد له بدعواه فن تقدم بينته وهل تصح الشهادة مع غيبة الثوب أو لا بد من حضوره وهل يطلب من الشاهد معرفة امارات في الثوب بعينها أو وكيف الحال (أجاب) بيعة الرجل المدعي انه فصل الثوب وخاطه وهي تعلم به مقدمة ولا تجوز الشهادة على الغيبة بل لا بد ان يحضر الثوب ويشهد الشاهد على عينه ولا يكلف لامارات لا لا ينبغي اتعت بالشاهد والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده ثور شراء عجل من مدة نحو عشر سنين ومعه بيعة تشهد له بذلك واستصحب ملكه الى الآن ادعى رجل انه ملكه وانه صاع من نحو اربع سنين وانه اشتراه قبل ضياعه بنحو شهر ومعه بيعة تشهد له بذلك فن ترجع بينته منهما (أجاب) بيعة واضع اليد ترجح بامر من بوضع اليد والتاريخ السابق قال ابن حجر بعد قول المتن يرجح بالتاريخ السابق اما اذا كانت أي العين بيعة مقدمة الخارج فتقدم قطعاً انتهى فهنا بيعة ذي اليد تقدم طه اللامرين السابقة ينتهي والله تعالى أعلم (سئل) في رجل بيده فرس يتصرف فيها من نحو ستة سنين وبيده رجل يشاهد تصرفه في الفرس هذه المدة وقد صاع للشاهد لا تصرف فرس من نحو ثلاث سنين فادعى هذه الفرس المذكورة وانها هي التي ضاعت من نحو ثلاث سنين وانها في ملكه قبل ضياعها فنحو اثني عشر سنة ومعه واضع اليد بيعة تشهد له بوضع يده والتصرف فيها المدة المذكورة فاذا اقام المدعي بيعة على دعواه في بيعة من تقدم (أجاب) حيث اقام المدعي الخارج بيعة بعد تمام دعواه فقام واضع اليد بيعة بعده اذ انها ترجح وان تأخر تاريخها أو كانت شاهداً أو بينا وبيعة الخارج شاهدين أو لم تبين السبب لملك من شراء أو غيره ترجح البيعة بيده هذا حاصل عبارة المنهج وشرحه فترجح بيعة واضع اليد بيده لانه من ثبوت الادلة اذ لا تحتاج لشيء زلات الحكم على كل من رآه بيده شيئاً انه له عجل بيده والله تعالى أعلم (سئل) عيب لو اختلف البائع مع المشتري في المبيع فالمشتري يدعي ان المبيع بات بموجب صلح البيع والبائع يدعي الوفاء تفاهة على ذلك فايهما تقدم بينته (أجاب) تقدم بيعة بيع البات لان معار زيادة علم وترجح بزيادة العلم وأيضاً مذهب الامام الاعظم الشافعي قدس سره ان بيع الوفاء باطل في غير الاختلاف في صحة البيع وفساده ومدعي البيع البات مقدم على مدعي الفساد على انه لا تنافي بين ادعاء بيع

مطلب في رجل سرق له
ثوب مخيط الخ

مطلب في رجل يبيع ثور
شراء عجل الخ

مطلب في رجل بيده فرس
يتصرف فيها الخ

مطلب فيما لو اختلف البائع
مع المشتري الخ

مطلب في رجل سرق له
دراهم فاتهم رجلا الخ

مطلب في رجل دفع لآخر
جلا يدعي الاخذانه
أخذه على حصة من الربح
الخ

مطلب في رجل له ولدان
احدهما بالغ والاخر قاصر
زوجهما الخ

والوفاء والبيع البات والله تعالى أعلم (سئل) في رجل سرق له دراهم فاتهم
رجلا فجاء برجلين شهدا له ان الذي سرق الدراهم فلان ثم جاء رجل أقروا وعترف
انه هو الذي سرق الدراهم فهل يعمل بالشهادة ويلزم المتهم بالدراهم أو باقرار المقر
ويتبين كذب الشهود (أجاب) لا ريب ان شهادة الشاهد العدل الموثوق به
المستجمع للشروط المعبرة شرعا انما تنهيك ذلك الظن وانى بذلك في شهود هذا الزمان
الذي صار فيه العدل مثل الكبريت الاحمر قل ان يوجد واقراء المقر أقادنا اليقين
فكيف يلغى اليقين ويتبع الظن فالمقر يؤخذ باقراره عملا بقول الله تعالى
كونوا قوامين بالقسط شهداء لله ولو على أنفسكم وفست شهادة المرء على نفسه
بالاقرار فالمقر هو المطالب بالحق ويتبين كذب الشاهدين ولما لم ترفع له هذه
الدعوى من النظر ما يزيل به البلوى من زور الشاهدين المذكورين وله من الله
خير المأوى والله تعالى أعلم (سئل) في رجل دفع لآخر جلا يدعي الاخذ
انه أخذه على حصة من الربح وأذن له المالك ان يؤجره وان يحمله بالمعروف ويقيم
على ذلك مينة ومالكه انه دفعه له امانة محلا له بيع حمله ولم يأذن له ان يحمله غير
حمله وقد حمله في رجوعه ستمين رطلا من الملح فزلق الجمل وانكسر ويقيم المالك
على مدعاه مينة فن تقدم بينته عند تعارض البينتين (أجاب) الرجل الاخذ
للجمل على حصة تقدم بينته لان المالك يريد احباط عمله وأنه مجانا والاصل عدمه
ولان بينته معها زيادة علم بعمل الحصة له ولان الاصل براءة ذمته من الغرم ولان
بينته لا تنافي بينة المذبح ولا تعارضها لاحتمال انها صادقة بان يدفعه له أولا امانة
ثم يحمل له حصة فلا منافاة فهذه أربعة أوجه ترجح بينة الاخذ للجمل والله تعالى
أعلم (سئل) في رجل له ولدان أحدهما بالغ والاخر قاصر زوجهما أبوهما
ابنتين قاصرتين من أبيهما ووقع هذا العقد في قرية من قرى المسلمين بحضور
جماعة كثيرين ثم ماتت البنتان قبل الدخول عليهما فطلب أبوهما مهرهما لتقرره
بالموت من الزوجين وأبيهما فادعوا ان العقد الواقع باطل لعدم ملكهما وقت
العقد لحال الصداق ولان الولد الكبير لم يأذن لوالده في الزواج أيضا ويريد
أبو البنتين ان يقيم بينة من الحاضرين للعقد انه ملكهما ما ينفي بحال الصداق
قبل العقد في مجلسه وبقية الحاضرين في المجلس يشهدون ان هذا التملك لم يحصل
فهل تعارض البينتان وتنساقضان فلا يعمل بهما واذ اقمتم بالتساقط وظاهر كون
الزوجين لا يملكان عند العقد حال المهر يقيمن بطلان النكاح فلا يلزمهما شيء
من المهر (أجاب) حيث كان الحاضر من المافون للملك ضابطين للمجلس

لم يفارقوه بحيث يقع التملك في غيبتهم وكانوا صاغين لجميع ما وقع فطينين حاذقين
لا ينسبون للغفلة فتعارض البيئتان فلا يعمل بهما فيرجع الحال للأولاد
فان كانوا فقراء لا يملكون مال الصداق فعقد الأب على البكر بالاجبار والحال
ما ذكر باطل قال ابن حجر ولو زاد بعض الحاضرين أي على بعض صفة للمجلس
قبل الان احتفت القرائن الظاهرة على ان البقية ضابطون له من أوله الى آخره
وقالوا لم نسمعها مع الاصغاء الى جميع ما وقع وكان مثلهم لا ينسب للغفلة في ذلك
حينئذ يقع التعارض كما هو ظاهر لان المحصور يعارض الاثبات الجزئي كما صرحوا به
وان علم بطلان العقد وثبت ما ذكر فلا يطالب الاولاد والوالد بشئ لما علم والله
تعالى أعلم (سئل) في رجل له على جماعة دين فافلسوا ولم يجدوا سدا
الايتالم فباعوه له بالدين ثم مكثوا مدة نحو عشرين سنة فادعى بعضهم انه كان
قاصرا فطلب منهم الرجل دينه ويتركه لهم فاقدروا عليه ثم وقع منهم بيع ثانيا
بشهود تشهد بذلك ثم مات المشتري وترك أولادا والباثمون يدعون ان البيت رهن
فهل بينة الشراء تقدم على يدة الرهن (أجاب) تقدم بينة البيع لان معها زيادة علم
ولا تنافي بينة الرهن لو قامت لما علم ان بينة البيع تقدم والله تعالى أعلم (سئل)
في رجل من أهل قرية صار عليه ضيم فرحل الى قرية أخرى ثم اعتدل حاله فرجع
الى قريته وله فيها أراضي وأشجار ومزارع وغير ذلك فوجد رجلا من أهل القرية
قد وضع يده على حصة من أرضه ومعه بينة شرعية تشهد له بان الأرض من مزارعه
ومزارع آبائه واجدادهم معه أيضا بينة أخرى تشهد بان أبا الواضع أقر واعترف
بانها النوفل الخارج من البلد فهل اذا قامت بينة يجب رفع يده عنها ويطلب بريءها
(أجاب) حيث حدد الرجل الأرض بمحدودها الاربع وشهدت بينة ان الأرض
المذكورة المحدودة المعلومة من مزارعه ومزارع آبائه واجدادهم قضى له بالأرض
المذكورة فان أقام واضح اليد بينة ان الأرض من مزارعه ومزارع آبائه واجدادهم
رجحت بينة المدعى المذكور الذي كان طائحا لان ذلك اعتراف منه بغصبها واذا أقام
كل من المتداعيين بينة رجحت بينة واضح اليد الا ان قال المدعى هو غصبها مني
واقرار المدعى عليه صريح في غصبها وخروج الرجل من بلده لا يزيل يده عن
أرضه لقول الصديق ولا ترفع يد الزارع عن الأرض فان خرجوا وعادوا فهي لهم
وهم أحق بها وأولى وله ربيعها مدة وضع يده والله تعالى أعلم (سئل) في رجل
دفع لامرأته في صداقها أرضا واستغلتها نحو خمس عشرة سنة وللدافع أهل تارعه
في دفع الأرض فقال لهم على رؤس الاشهاد هي ملكي ودفعتموها ثم مات وله اقارب

مطلب في رجل له على
جماعة دين فافلسوا الخ

مطلب في رجل من أهل
قرية صار عليه ضيم فرحل
الخ

مطلب في رجل دفع
لامرأته في صداقها أرضا
واستغلتها الخ

يدعون انه دفع شيئا لا يملكه ومن هي تحت يده معه بينة انها ملك الله افع فهل تقدم بينته او بينتهم (أجاب) لا ريب ان بينة راضع اليد تقدم على بينة القريب الخارج ومما يدل على بطلان دعواه ان ابن عمه لما قتر ان يملكه وانه دفعها في صداق زوجته لم يبطل دعواه وايضا سكوته هذه المدة دليل على بطلان دعواه على ان الدعوى بعد خمس عشرة سنة لا تسمع والله تعالى أعلم (سئل) في رجل غصب له بهيمة فوجدها في يد آخر فقام عليه بينة انها بهيمته التي غصبت فأقام واضع اليد ان هذه ليست بهيمة المدعي التي غصبت لان بها علامة ليست بهذه المدعاة فافتاه فقي ان هذا من تعارض البيتين فترجح بينة واضع اليد فهل هو صحيح أم لا (أجاب) هذا الاقناعا من وجهين الاول ان هذا ليس من تعارض البيتين لان شرطه الاتفاق في المدعي اثباتا ونفيًا وهذا ليس منه بل من تعارض النفي الذي يدعيه واضع اليد والاثبات الذي يدعيه الخارج لانه يقول ان هذه دابتي غصبت مني وواضع اليد يقول ليست دابتي والاثبات مقدم على النفي لما معه من زيادة العلم فتقدم هنا بينة الرجل المدعي للغصب الثاني سلمنا ان هذا من تعارض البيتين ففي مثل هذه امور قد تقدم بينة الخارج وعبرة ابن حجر وكذا قدمت بينة الخارج لو شهدت انها ملكه وانما اودعه أو آخره أو اعاره للداخل أو باعه أو غصبه منه واطلقت بينة الداخل انتهى فهنا غاية الامر ان المدعي يقول للمشتري ان بائعك غصبني فقدم بينة الخارج هنا من وجهين من كون بينته مثبتة وقائلة ان بائع المشتري غصبها والله تعالى أعلم (سئل) في رجل تحت يده حجارة بنت حمارته ولدت في ملكه ومعه بينة تشهد له بذلك ورجل يدعي انها حمارته وسرقت من نحو ثلاثة سنين ومعه بينة تشهد له بذلك فأى البيتين تقدم (أجاب) لا ريب ان بينة واضع اليد المدعي لتناج تقدم عند الامام الشافعي رضي الله عنه لوضع يده وشهد أبي حنيفة رضي الله عنه لدعواه الساج كائن على ذلك متونا وشروحا والله تعالى أعلم (سئل) في رجل ادعى ان لايه عند فلان مقدار من لزيت فتحاسب معه على يد رجل فأقر له بقدر معلوم انه لايه في ذمته ثم تام شاهد على ان أبا المدعي ليس له عند المدعي عليه حق فهل يعمل بشهادة الشاهد بالاقرار بعد الموت أو بشهادة براءة الذمة (أجاب) يقدم الشاهد بالاقرار بعد الموت لان معه زيادة علم ولا تعارضه شهادة الشاهد بالبراءة لاحتمال معاملة سابقة تركها الخصم ثم شغلت ذمته بدين آخر قربه بعد الموت نعم ان ادعى ان هذا الاقرار لم يكن عن حقيقة فيه ان ينف المدعي ان هذا الدين لو ادى عندك ويحلف

مطلب في رجل غصب له بهيمة فوجدها في يد آخر الخ

مطلب في رجل تحت يده حجارة بنت حمارته الخ

مطلب في رجل ادعى ان لايه عند فلان مقدار من لزيت الخ

أيضا بينا أخرى على صدق شاهده والله تعالى أعلم (سئل) في أولاد ميت
تلقوا زيتونا عن أبيهم كان واضح اليد عليه وتصرف أولاده من بعده برز جاعة
هم أولاد أخ لصاحب الزيتون الأصلي يدعون ان عهدهم لم يبيع الزيتون فهل اذا أقام
الاولاد الوارثون بينة ان أباهم اشترى يعمل بها (أجاب) حيث وجدت
البينة الشرعية العادلة ان أباهم اشترى من عهدهم عمل بها على ان وضع اليد شعر
بصحتها وصحة الدعوى فيبرهن عليها والله تعالى أعلم (سئل) في ثلاثة
اشترى وثورا واثنا من منهم يقولان ان البيع وقع مؤجلا بأجل فاسد يريدان ابطال
البيع والثالث يقول ان البيع وقع من غير اجل أصلا ومعه بينة تشهد له بذلك
فأى البينتين تقدم (أجاب) حيث شهدت البينة بالبيع الخالي عن الاجل
أصلا عمل بها على انه اذا لم يوجد بينة واختلف البائع والمشتري في مثل هذه الصورة
صدق مدعى الصحة لان الأصل في العقود الصحة الا اذا تحقق المبطل والله تعالى أعلم
(سئل) في رجل واصل يده على دار تملكها عن أبيه عن جده لا يعرف له منازع
وظهر الا أن له منازع فيها يدعي ان له فيها حصصة فهل يعمل بمجرد قوله من غير
بينة أولا (أجاب) لا يعمل بقول المدعى المجرد عن البينة باجماع المسلمين لقوله
صلى الله عليه وسلم لو يعطى الناس بدعواهم لادعى اناس دماء قوم وأموالهم
ولكن البينة على المدعى واليمين على من أنكر وعلى ان الدعوى به مدخس
عشرة سنة لا يسمعها القاضي بناء على ورود الامر السلطاني والله تعالى أعلم

❖ (فصل في القائف) ❖

(سئل) هل ورد في القائف شيء يعتد به وهل يعمل به في زمننا هذا وهل يوجد
الا أن أحد عنده من الفراسة ما يعرف به النسب (أجاب) نعم ورد فيه الخبر
الصحيح الذي رواه امامنا الفقيه الامام البخاري والامام مسلم عن عائشة رضي الله
تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسرورا فقال ألم تر ان
مجزرا المدبحي دخل على فرأى اسامة وزيدا عليهما قטיפعة قد غطيا رؤسهما
وقد بدت اقدامهما فقال ان هذه الاقدام بعضها من بعض انتهى وسبب ذلك
ان المشركين كانوا طعنوا في صحة نسبهما ويعمل به في زمننا وغيره لان الفقهاء
عولوا عليه عند اشتباه النسب وقد سمعنا في زمننا هذا ابل شاهدنا من له غاية
المعرفة بذلك منها اني توجهت لمصر مع رجل يقال له سعد فأخبرني عن امرأة عندهم
في البيوت وذلك ان غلاما سرق من مائة وخمسة وعشرين فساءها أهلها عنه فقالت
تبع أثره فرأيت أمه تربا نبيه وأباه سويركيا ثم ظهر كذلك وحكى عن قاضي

مطلب في أولاد ميت تلقوا
زيتونا الخ

مطلب في ثلاثة اشترى
ثورا الخ

مطلب في رجل واصل يده
على دار تملكها الخ

فصل في القائف

مطلب هل ورد في القائف
شيء يعتد به الخ

العرب ان شيخا كبيرا تزوج بكرا صغيرة ثم جامعها ومات ثم أخذها بعده قبل
انقضاء العدة شاب ثم ولدت ولدا ثم وقع بين أهل الشيخ والسلب خلاف في الولد
كل منهم يدعيه له فترافعا عند قاضيهم فأمر القاضي الولد المختلف فيه ان يذهب
ويسرق من اخيه من العرب خروفا فسرق ذلك الولد خروفا من بنت غير انهما لم ترو
بجاءت البنت صاحبة فسألهما القاضي وقال لهما ما عرفت السارق فقالت لا فقال لها
اما قصصت اثره فقالت نعم انه غلام أمه شابه وأباه شيخ فان فقضى قاضي العرب
بالولد والحق بالشيخ وتفاء عن الشاب والله سبحانه وتعالى أعلم

(كتاب أمهات الاولاد)

(سئل) عن التسبب في الالتقاء هل هو جائز أولا (أجاب) قال الرملي في باب
أمهات الاولاد بعد كلام طويل الراجح تحريمه أي الالتقاء بعد نفخ الروح
مطلقا وجوازه قبله انتهى أي سواء كانت حرة أم أمة محترما أم غير محترم والذي
في الاحاديث ان نفخ الروح يكون بعد تمام أربعة أشهر مائة وعشرين يوما والله
تعالى أعلم

(باب ما يتعلق بالتصوف)

(سئل) في رجال من الصوفية يدعون انهم على قدم القوم وأحوالهم مخالفة
لشريعة باطنا وظاهرا ومن أحوالهم الزميمة استحلال المحرمات لاسيما الخلوة بالبداء
وشيخهم يدعي العصمة ومن تبعه ويصومون ايام العيدين وايام التشريق ولهم
أوراد خارقة للشريعة اخترعوها من تلقاء أنفسهم ويخرج الشيخ المذكور بالعصبة
على النساء مسفرات الوجوه ويقبلن يديه واقدامه ويختلن بهن من غير حضور وعزم
ربا منهن باجتناب ازواجهن خوفا من الحمل وهذه النساء المذكورات التي يختلن
بهن من المترفات ويخرجن الى خلوته ويجلسن معه من غير اذن ازواجهن ويهدين
ليه من الرياحين والطيب ما لا يوصف ويجعلون لمن مسجد في مقبرة شيخهم الاول
يطوفون بقبره فان أنكر عليهم أحد يقولون ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة
حلال فهل يجوز لما ان ندعهم على ما هم عليه من المنكر واستحلال المحرمات
من ازواج النساء موافقونهم على ما هم عليه واذا استدل عليهم أحد بحديث
قولواي كذب وأيضا اذا أحد جاءهم بالنقل يقولون يكذب مصنفه وتكذب
نت فلماذا يترقب عليهم (أجاب) اعلم وفقت الله تعالى ان طريق التصوف
ضبوط معلوم عند أهله طبق اسكتاب والسنة لا مخالفة لاهله في حكم من الاحكام
لكن كثير من جملة الصوفية الذين هم باسم الضلالة والبدعة أحق ما ينزه

كتاب أمهات الاولاد

مطلب التسبب في القاء

الحمل هل هو جائز الخ

باب ما يتعلق بالتصوف

مطلب في رجال من الصوفية

يدعون انهم على قدم الخ

لانهم صم بكم هي فهم لا يعقلون فعلم التصوف علم نفيس شريف احكم اساسه
 وعلا في الخافقين واسسه وعظم في المشارق والمغرب تراسه ولكن بعزته عند اهله
 وعلو قدره وفضله قد ترجم عن اصوله ومبادئه وغوامض معارفه ومبانيه بعبارات
 خفيات واشارات دقيقة فهو كعلم الكيمياء فأن المتقنون مع كثرة كتبه
 ومتعاطيه وكمن زغلي وخسيس علمه كامنة وما ظفر بما يعنيه وهؤلاء المتصوفة
 في هذا الزمن مثلهم من يتعاطى الزيف والرغل فيقع في الباطل والزلل وهنا أصل
 ضل عنه جميع متصوفة هذا الزمن فكل بهم الويار والوهن وهو اتقان ظاهر
 الشريعة الذي عليه الفقهاء فهذا لا بد منه لكل صوفي وغيره ولا يخرج عنه
 الا كل مبتدع وضال بل كافر لان رسول الله صلى الله عليه وسلم انما كان يحكم
 بالظاهر المناسب للعام والخاص والعرب والعجم والالكن والفصح وأما الذي عليه
 الصوفية من الدقة والغوامض والغوص على المعاني البديعة والاحوال الرفيعة
 الناشئ عنها الجتد والاجتهاد والقيام على قدم السداد والصوم والسهر واتعاب
 النفس وقهر الشيطان وانقياس بما يرضى الرحمن وقد قال ابن ررورق في قواعد
 الصوفية للفقهاء ان يعترض على انصوفي كما ذكر وليس للصوفي ان يعترض على
 الفقيه لان الذي هو عليه هو المطالب به العامة والخاصة ثم ظهر زقاده أرادوا
 ان يقتفوا أولئك الاعلام فضلاوا عن الطريق القويم وحادوا عن الصراط المستقيم
 فركبوا متن عيا وخب طوا خبط عشوا فضلاوا واضلاوا فهل سمعت أو نقل اليك عن
 اجل ممن يقتدى به في التصوف استلال محرم أو استباحة محظور أو انه ادعى
 العصمة فأبو الحسن انشاذي قدس سره يقول نسألك العصمة في الحركات
 والسكنات والكلمات والآراء فما هو سبيل العصمة ولم يدعه ما ومع ذلك
 اعترض عليه بان لا تكون الا لا بداء فاجيب عنه بان سؤالها يعني عدم الوقوع
 مع جوازه بمعنى امتناع الوقوع لانه لا يكون الا لا بداء عليهم الصلاة والسلام
 وأما صوم العيدين وايام النشريق فيدل على جهله وورع بجاهه ذلك الى الكفر لو ردد
 النهي في التحيين وغيرهما عن صوم العيدين لانه اعراض عن ضيافة الله تعالى
 والنهي في صوم النشريق في خبر أبي داود باسناد صحيح فمن صام هذه الايام فهو اثم
 مخطئ مخالف لما عليه اجماع المسلمين الذي هو حجة نقال لقوله صلى الله عليه وسلم
 لا تجتمع أمتي على ضلالة ولا يصح الصوم المذكور وعبد الامام الشافعي رضي الله
 عنه وان كان يصح عند أبي حنيفة رضي الله عنه لكنه ياتم عند الصائم لما ر
 والا وراثة الفقه لا كتاب والسنة لا يجوز استعمالها ولا يجوز الخروج على النساء

لما غرث الوجوه لانه خلاف نص القرآن وما عليه الاجماع فمخالفة ان كان عن
 قصد وتعمد فهو كافر وان كان يعلم الاثم ويرتكبه فقد ركب اثما كبيرا وتقبيل اليد
 والرجل من الاجنبيات للاجنبي حرام لان كل ما حرم نظره حرم مسسه واما الخلوة
 بالنساء فان كن متعددات فيوزع الحجاب وان كانت واحدة فلا يجوز زواما أمره لمن
 باجتناب الازواج فهو حرج كبير وخطر عظيم لما فيه من داعية النشوز المنهى
 عنه في الكتاب العزيز وان نص على ذلك خوف الخل فقد ارتكب هتانا
 عظيما كيف والشارع أمرنا بالتزوج لاجل كثرة النسل لمباهاة الامم يوم القيامة
 ويؤدي ذلك لقطع النسل ومضاهات النصارى في التهرب المنهى عنه في شرعنا
 المخالف للتناسل فلا شك ان القائل بذلك زنديق يريد ضعف الامة وادخال الضرر
 على الاسلام والمسلمين فيجب زجره وتنكيهه وردعه عن ضلالته وبدعته وأما هدية
 الرياحين والطيب فلا بأس بها وأما جعل المقبرة مسجدا فقد ورد في الشرع لعن
 المتخذ لذلك قال صلى الله عليه وسلم لعن الله اليهود والنصارى اتخذوا قبورا انبياءهم
 مساجد فاذا منع ذلك في قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام فكيف بغيرهم
 ولا سيما مثل هذا الضال المضل المحدث الخذول البائع لهواه نفسه الغافل عن
 النصوص الشرعية والسنة المحمدية الخائض في أودية الضلال النازل مع الشيطان
 في كل مقام وأما قوله ذلك في الشريعة حرام وفي الحقيقة حلال هذا زور
 وهتان وضلال وحرمان فيأثم المحروم الوهمان من قال بهذا الخسران وأي دليل
 عليه من سنة أو قرآن أو كلام امام ممن يقتدى به في الاديان فلا حول ولا قوة
 الا بالله العلي العظيم ولعمري ان هذه فرية ما فيها مرية فيجب سدها ومنعها وازالة
 اساسها وقلعها فلو سلمت هذه المقالة لكان ذلك جوابا لكل مرتكب أى محذور
 فاذا قيل له في ذلك يقول هذا جائز في الحقيقة فالله حسيب هذا القائل الخبيث
 فالله يظهر الدين منه ويسلم أهل الاسلام من ضلاله وبدعته فيجب على كل مؤمن
 بالله واليوم الآخر الانكار على هذا الشقي وزجره وردعه من بدعته وضلاله
 بل انه يستفسر عن أقواله وافعاله فان ظهر فيها ما يقتضى الردة عاملناه معاملتها
 وما يقتضى التاديب ادبناه تاديبا لا ثقابه وبأمثاله زاجر الله عن غيبه ومحاله
 وهؤلاء قوم لم يمارسوا الشرع القويم والدين المستقيم بل قلدوا آراءهم فوقعوا
 في خلل كبير فوجب لهم الوار والدمار وغضب الجبار ثم المصير الى النار والله
 تعالى أعلم (سئل) في جماعة النساء هل ورد فيهن مدح عن الشارع
 يمدحن به أو ورد فيهن ذم يذمن به وما حكمهن وما ورد عن الشارع في حقهن

مطلب في جماعة النساء
 هل ورد فيهن مدح عن
 الشارع

من ذم أو مدح (أجاب) لا ريب أن النساء شقائق الرجال وما ورد عن الشارع
لعمري أن الأولى الرجال والنساء فيه مشتركون إلا ما كان مما يختص به الرجال
من أمر المناصب والجهاد وغير ذلك وما يختص به النساء من أمر الحيض والتفاس
والولادة ونحوها فنعمل ما لحاوصام وصلى و حج البيت وأمر بالمعروف ونهى
عن المنكر وأدى ما عليه من الزكاة فهو من أهل الجنة من رجل وامرأة ومن
أعرض عن ذلك كله فهو من أهل النار من رجل وامرأة نعم الرجال فضلوا على
النساء بأمر من كون الرجل له في الميراث مثلاً للمرأة ويلى المناصب وحكم المرأة
بيده قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء بما فضل الله بعضهم على بعض
وكم في النساء من امرأة توازن الوفا من الرجال كمریم بنت عمران وآسية امرأة فرعون
وخديجة وبناتها فاطمة وعائشة وصفية وسائر أزواج رسول الله صلى الله عليه
وسلم والسيدة سارة ورابعة العدوية وغير ذلك وكم من الرجال لا يعادله جميع
النساء ولا جميع الرجال كسيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وإبراهيم
وموسى وعيسى ونوح وغيرهم وينافي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري قال
قالت امرأة للنبي صلى الله عليه وسلم غلبنا عليك الرجال فاجعل لنا يوماً من نفسك
فوعدهن يوماً لقيمن فيه فوقعن وأمرهن فكان فيما قال لهن ما منكن امرأة تقدم
ثلاثة من ولدها إلا كانوا لها محاسباً من البار فقالت امرأة واثنين فقال واثنين
وفي رواية واحد فقال أو واحد وعن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه
وسلم قال ألا أخبركم برجالكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله فقال النبي صلى الله عليه
وسلم في الجنة والصدیق في الجنة والرجل يزور أخاه في ناحية مصر لا يزوره إلا الله
في الجنة إلا أخبركم بنسائكم في الجنة قلنا بلى يا رسول الله قال كل ودود ولود إذا غبت
أو أوسى إليها أو غضب زوجها قالت هذه يدي في يدك لا أكحل بغمض حتى ترضى
ويؤيد هذا الحديث ما روينا عن بعض ثقاة أهل الروم وهو أنه وقع في إسلام بول
حريق قبل هذا الحريق وكان في القدس قاضياً يقال له عمر أفندي كان سنة ١١٢٥
والحريق سنة ١١٢٤ فأخبرني جو خذاره أنه لما وقع الحريق هرع جميع
التاس حتى الوزير الأعظم فجاء إلى باب دار امرأة وأمرها ما فتح طلق النار عنها
وعن غيرها فامتنعت وأغلقت عليهم بالترك فخر كوها فاحدة ق جميع حولها إلا
يهتم لم يحترق منه ولا قلامة ظفر فاعتقدها الوزير وأهل إسلام بول جميعاً فأرسل
لها الوزير كم من بغل محمل من الحبر فامتنعت فقالت لهم في الجواب أنا لوقيت ما لكم
حرقتم مثلكم فرجعوا وأخبروا الوزير بذلك فقال لا بأس ولكن اذهبوا وأما ملوكم

لنا الداء وما السيب في مصابرتها على النار فجاءوا اليها وسألوها فقالت لهم ان زوجي له
أربع سنين مسافرا خرجت من بيتي بغيرة فكيف ربي يحرقني فالمرأة التي
تحفظ نفسها ودينها وزوجها فهي من أهل الجنة ولا تحرقها نار الدنيا ولا نار الآخرة
كهذه المرأة ويدل على ذلك ما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما أن
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وليس من المتاع شيء أفضل من المرأة
الصالحة وعنه قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة الصالحة وعنه أن رسول الله صلى
الله عليه وسلم قال الدنيا متاع وخير متاعها المرأة تعين زوجها على الآخرة مسكين
مسكين رجل لا امرأة له مسكينة مسكينة امرأة لا زوج لها وعن أبي امامة رضي
الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يقول ما استفاد المؤمن بعد تقوى الله
خيرا من زوجة صالحة ان أمرها أطاعته وان نظر اليها أسرته وان أقسم عليها أبرته
وان غاب عنها انصحتة في نفسها وماله رواه ابن ماجه عن علي بن يزيد عن القاسم عنه
وعن أبي هريرة رضي الله عنه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم استوصوا
بالنساء خير فان المرأة خلقت من ضلع أعوج وان أعوج ما في الضلع أعلاه فان
ذهبت تقومه كسرته وان تركته لم يزل أعوجا فاستوصوا بالنساء خيرا رواه
البخاري ومسلم وغيرهما وعن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خيركم
خيركم لاهله وأنا خيركم لاهلي رواه ابن ماجه والحاكم الا انه قال خيركم خيركم للنساء
وقال صحيح الاسناد وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم اذا صلت المرأة خمسها وحصنت فرجها وأطاعت بعلها دخلت من أبواب
الجنة حيث شاءت رواه ابن حبان في صحيحه وعن عبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا صلت المرأة خمسها وصامت شهرها
وحفظت فرجها وأطاعت زوجها قيل لها ادخلي من أي أبواب الجنة شئت رواه
أحمد وابن ماجة وابن جرير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير وابن أبي عمير
صلى الله عليه وسلم رأيت النساء أكثر أهل النار قالوا لما ذا يا رسول الله فقال لانهن
يكفرن العشيرة يعني الزوج لو أنفقت على احداهن الدهر ثم رأيت منك شيئا قالت
ما رأيت منك خيرا وقال علي كرم الله وجهه دخلت على النبي صلى الله عليه وسلم أنا
وفاطمة رضي الله عنها فوجدناه يبكي بكاء شديدا فقلنا له فداك أبي وأمي يا رسول
الله ما الذي أبكاك قال يا علي ليلة أسري بي الى السماء رأيت نساء من أمي يعذبن
بأنواع العذاب فبكيت لما رأيت من شدة عذابهن رأيت امرأة معلقة من شعرها
يغلي دماغها ورأيت امرأة معلقة بلسانها والحجم يصب من حلقها ورأيت امرأة قد

شد رجلاها الى نديها ويدها الى ناصيتها ورأيت امرأة معلقة بشديها ورأيت امرأة
 رأسها رأس خنزير وبدنها بدن حمار عليها ألف نوع من العذاب ورأيت
 امرأة على صورة الكلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها والملائكة يضربونه
 رأسها بمقامع من نار فقالت فاطمة الزهراء رضي الله عنها يا حبيبي وقرّة عيني ما كان
 أعمال هؤلاء حتى وقع عليهم هذا العذاب فقال صلى الله عليه وسلم يا نبيّة أما
 المعلقة بشعرها فانها كانت لا تستر وجهها من الرجال وأما المعلقة بلسانها فانها
 كانت تؤذي زوجها وأما التي شد رجلاها الى نديها ويدها الى ناصيتها وقد سلب
 عليها الحيات والعقارب فانها كانت لا تغتسل من الجنابة والحيض وتستترئ
 بالصلاة وأما التي رأسها رأس خنزير وبدنها بدن حمار فانها كانت غمامة كذابة
 وأما التي على صورة كلب والمار تدخل من فيها وتخرج من دبرها فانها كانت غمامة
 حسادة يا نبيّة الويل لامرأة تعصى زوجها انتهى نقه ابن حجر في الزواجر وقال صلى
 الله عليه وسلم أيما رجل صبر على سوء خلق امرأته أعطاه الله تعالى من الاجر مثل
 ما أعطى أيوب عليه الصلاة والسلام على بلائه وأيما امرأة صبرت على سوء خلق
 زوجها أعطاها الله تعالى مثل ما أعطى أسية امرأة فرعون بنت مزاحم والله تعالى
 أعلم (سئل) في رجل من العلماء من بلاد الأزرونة دأبه سب العلماء والاولياء
 في غيبتهم ويكفرهم ويلعنهم ويتكلم عليهم بكلام قبيح ويغير أسماءهم بأسماء
 القسيسين والرهبان وكلما ظهر له رجل متصوف يسبه ويسب شيخه وينكر كرامات
 الاولياء في حياتهم وبعد مماتهم ويحرم دق الطبول الباز في ذكر الله تعالى ويحرم
 قراءة الاوراد والدعاء للسلطان نصره العزيز الرحمن ونم بعض أناس من الذين
 استولت عليهم الغفلات وتركوا الآخرة وراء ظهورهم وانهم مكواف فسقهم
 يحاسنونه ويعملون بقوله ويساعدونه على سب العلماء وأهل التصوف فإذا
 يترتب عليهم بالوجه الشرعي وهل لولا الامور زجرهم وتمريرهم وهل يجوز التوسل
 بالانبياء والاولياء بعد مماتهم وهل كراماتهم ثابتة بالكتاب والسنة وهل تصريفهم
 ينقطع بالموت وهل لذلك دليل من الكتاب والسنة (أجاب) الحمد لله الذي نور
 قلوب أوليائه وطهس قلوب أعدائه فهم لا يبصرون اعلم زادك الله توفيقا ومحبة
 لا ولياء الله تعالى وبعد من أعداء الله تعالى ان هذا رجل مخذول مطرود من كرم
 الله الى سخطه ومن أنواره الى الغفلة والوبار وفي الحديث الشريف اذا قال أحدكم
 لصاحبه يا كافر فقد باء بها أحدهما ونحن نقطع بان الذين يكفرهم هم أهل الايمان
 فظهر ان القائل من حزب الشيطان الا ان حزب الشيطان هم الخاسرون وكفاه خزيا

مطلب في رجل من
 العلماء من أزرونة دأبه
 سب العلماء والاولياء الخ

ومقتنا وبعد من الله ورسوله معاداته لا خيار ولا براد فهذا رجل أعشى الله قلبه
 وبصره فاصبح في ضلاله يترقد وعن الله ورسوله يقباعد وعن فعل الخير يتقاعد
 ولا عرف علما ودرسه ولا عرف الخير ولا مارسه وكفاه ذلا وغضبا أن يلاذه سلم الله
 تعالى من النبوة والرسالة والولاية والكرامة فلا يحب على أعشى ينكر الشمس ولا
 على مسلوب أن ينكر الله بل العجب من قوم وجدوا في بلاد الانبياء والاولياء
 وهم له تابعون ويقولون قائلون ويمدحونه يتدعونه فوالله انهم لا حق بالابعاد منه
 ولغضب الله لا حق بهم قبله وان كان هو المغوى لهم والمرقع لهم كمثل الشيطان اذ
 قال للانسان اكفر فلما كفر قال اني بريء منك واعلم ان هذا الخبيث لم يكن في الارض
 اشتد بعة منه ولا ضلالا اشتد من ضلاله واعلم ان الذي يجب علينا اعتقاده اثبات
 كرامات الاولياء احياء وامواتا كما قال السعداء فتنازاني وغيره من اهل التحقيق
 وقال تعالى الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون
 لهم البشري في الحياة الدنيا باظهار كراماتهم احياء وامواتا وقع معادهم سم والمحاق
 العاد والوبار وغضب الجبار لمن يؤذيهم وفي الاخرة بوضع الاله وجات واعظام المشويات
 وان كل معادل الاولياء والعلماء حقيق بالطرده والابعاد من رحمة الله تعالى ويستحق
 التعزير الشديد ان لم يكن في افعاله واعتقاده ما يوجب الكفر والاعمالناه معاملة
 المرتد وهذا الرجل واتباعه لا تفلح انهم من اهل البدع بل من اهل الكفر والضلال
 فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ففي الحديث الصحيح باقى اقوام حدثاء الاسنان
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية بمرقون من الدين مروق السهم من الرية
 لا يجاوز ايمانهم حناجرهم فقتلهم فان في قتلهم اجر لمن قتلهم يوم اقيامة فوالله
 الذي لا اله الا هو لا نعلم خلا لا يدخل في ملك العظمى انش بدعة من هذا الرجل نسأل
 الله تعالى ان يؤيد هذه الدولة لعلية بازالة هذا المنكر والا فهذا موجب لحمل كبير
 وخرق لا ينسد الى يوم اقيامة فاذا فرض بلاد العرب لكبيرة كمصر والشام والعراق
 سمعوا قوله اذى ذلك الى خروجهم وبروزهم والله الموفق والمهادي وهذا كلام طويل
 وقال السعداء سعدة الله وقال الاستاذ نكفر من كفرنا فهذا الضال المخذوك كفر اهل
 الاسلام فهو الكافر حقا وصدقا ومما بلغنا عنه قبحه الله تعالى انه يضل اهل مصر
 وهي خزانة العلم وجمع العلماء ويضل اهل الشام وهم سوط الله في ارضه ينتقم الله
 بهم من يشأ من عباده ولا يموت منافقهم الا هما وغما وغمنا وكما نطق بذلك
 الحديث الشريف ويضل اهل القدس وهي صفوة الله من بلاده ويضل اهل
 مكة زادها الله شرفا على شرف ويضل اهل المدينة زادها الله نورا على نور وهذه

البلاد هي خير البلاد وأهلها خير العباد وهم أهل الإيمان والاسلام واعلم وفقك الله
 تعالى أنه تعالى منذ خلق الخلق بعث فيهم رسلا مبشرين ومنذرين هاديين مهديين
 دالين على الله تعالى لم يكونوا الا من أهل العرب فتأمل من زمن ابراهيم ومن بعده
 من الانبياء الى خاتم الرسل كلهم من أرضنا هذه ثم جاءت الاولياء والعلماء على أثرهم
 ومدد هم ساروا سيرا سويا والفرق بينهم بالاستقلال في الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام والاتباع في غيرهم وهؤلاء هم أهل الله وأهل الدين اما يخرجون الدين
 أو يجدونه ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء وما سمعنا ولا نقل اليانا رجلا من أزرون
 حد للناس دينهم حتى نقول أن هذا الزنديق يريد أن يضاهي ذلك الصديق واعلم
 وفقك الله تعالى أن هذا الشقي ضال من وجوه لا تخصي منها أن هذه الامور التي
 يقولها كلها برايه وعقله ويعارض الناس ولا يسأل الرجل عن مذهبه فان هذه
 الاباطيل التي يقولها ليست ثابتة عن أبي حنيفة امام الاثمة حتى يكون لكلامه
 وجه ولا للشافعي كذلك ولا للمالك كذلك ولا للحنبلي كذلك بل هي محض زور
 وبهتان ليس لها سند الا الشيطان وليست هي من عقائد أهل الإيمان لان اعتقاد
 أهل السنة والجماعة أمران أحدهما القروع وهو ما عليه الاثمة الاربعة وهو مخالف
 لهم ونصوصهم ناطقة بتكذيبه الامر الثاني العقائد والناس فيه على عقيدتين أحدهما
 ما عليه امام أهل السنة والجماعة وهو أبو الحسن الاشعري رضي الله عنه وهو معتقد
 الشافعية والمالكية والثانية ما عليه أبو منصور الماتريدي وهو ما عليه السادة
 الحنفية والحنابلة فزاد الله تعالى هذا الشقي مقتا وسخطا فمن الذي يقول من هذين
 الامامين بهذه العقائد التي يقولها هذه كتبهم بين أيدينا ومن الذي يقول من الاثمة
 الاربعة بهذه القروع التي يبدونها والمنصوص عليه في كتبنا ان طبل البازجائر عندنا
 ولا يحرم من الطبول الا الكوبة وهو طبل واسع الرأسين ضيق الوسط أو واسع
 الرأس فقط والا وراود المتداول بين الناس التي ليس فيها ما يخالف الكتاب والسنة
 مثل حزب الامام الشاذلي قدس سره العزيز وحزب النووي وحزب عبد القادر
 وأحزاب سيدي محي الدين فكلها جائزة بل مندوبة لانها توصلت لرب العالمين
 وأدعية وآيات لا يمنعها الاكل عتل جواظ لا يؤمن بيوم الحساب جاهل بالسنة
 ومواقعها ففي حديث ابن مسعود قل كلما أصبحت وإذا أمسيت باسم الله على ديني
 ونفسي وأهلي وولدي ومالي وعن أبي طارق الاشجعي قل اللهم اغفر لي وارحمني
 وارزقني فان هؤلاء تجمع لك دنياك وآخرتك وفي حديث رواه أحمد والشيخان
 والترمذي والنسائي وابن ماجه عن ابن عمر عن أبي بكر الصديق قل اللهم اني ظلمت

نفسى كثيراته لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمني انتك انت
 الغفور الرحيم وفي حديث رواه أحمد ومسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه عن
 سفيان بن عبيد الله الثقفي قل آمنت بالله ثم استقم ففي هذه الاحاديث تصريح
 بالاوراد وتعليمها ولم ينزل السلف والخلف على ذلك وقد اجتمعت الائمة على ذلك
 والاجماع اقوى الحجج وقال صلى الله عليه وسلم لا تجتمع امتي على ضلالة فهذا الشقي
 يضل الامة وهو الضال المخدول لا ذاق للسنة طعما ولا عرف لها لذة ولا اخذ العلم
 عن قوم منورين ولا اشياخ موقرين وانما هم في غفلات وظلمات فهم لا يبصرون
 ولا يعقلون وانما الحاصل لهم على ذلك طمس البصرو عي البصيرة والبغض والحسد
 والمعاداة لاهل العلم والاسلام ولا يخفى ان الدعاء عندنا اهل السنة والجماعة
 مطلوب محبوب للامة فكيف لا يدعى للسلطان وهو امير المؤمنين اعز الله شأنه
 ورفع سلطانه واعز اعوانه الى يوم الدين وأظن ان هذا الرجل اعجمي حسود لمولانا
 السلطان فانه منصور ومؤيد على جميع ملوك الارض فقالت الجهم ما نظن ان هذا
 الامر حاصل له الا بالدعاء وخدمة الانبياء الكرام فأرسلوا هذا المخدول حتى تقع
 الناس في الانبياء ولا يدعوا للسلطان نصره العزيز الرحمن فيكون ذلك تأييد لهم
 ونعوذ بالله من الضلال وقد وقع انه لما جاءت الافكشارية للقدس الشريف كان
 معهم رجل منور قال لي يا شيخ لي نحو خمس عشرة سنة عندى اشكال وهواننا
 نتوجه للسفر ونحن قليلون ويقاومنا سبعة ملوك من النصارى فكيف يكون لنا
 طاقة بهم فلما جئنا بلادكم ورأيناكم تدعون للسلطان بهذه الادعية قلنا ان هذه
 الادعية تنصر فالدعاء للسلطان ربما كان واجبا وكل من اتبع هذا الضال فهو
 مثله ليس هو من اهل السنة والجماعة وانما هو من اهل البدع وعلى ولاية الامور
 ايد الله بهم الدين الذى هو احد السكيات الخمس التى اجمع على حفظها كل ملة
 وهى الدين والنفس والمال والعرض والعقل ولهذا شرع لهذه حدود وزواجر وجوابر
 واعلم ان لحوم اهل العلم مسمومة فكل معاد لهم هالك فى الدنيا والاخرة فلا دين له
 لانه لم يعتقد العلماء حتى يأخذ عنهم دينه ولا يرجي له نجاة لان العلماء اعداؤه فلا
 يشفعون له والتوسل بالانبياء والاولياء جائز عقلا ونفلا اذ هم الواسطة بين العبد
 وربيه فهذارب السموات والارض ينسأدى السموات والارض والجبال واليهود
 والناس والمؤمنين فكيف نحن لا ننسأدى الانبياء والاولياء وتتوسل بهم فالتقاتل
 بغيرهم ذاك جاهل آثم ما درس الكتاب ولا دراه ولا عرف النص ولا معناه والذى
 يجب علينا اعتقاده ان الانبياء عليهم الصلاة والسلام احياء فى قبورهم يرزقون

ويصومون ويصلون ويحججون وينكحون ولا ينكحون ذلك الا من ابتلى بالحرمات
واستعوذ عليه الشيطان فكم ذكر ذلك من العلماء الاعلام ائمة الاسلام كما في الشفا
لقاضي عياض وشروحه المواهب اللدنية والسير النبوية والخصائص وغير ذلك
ولهذا الرجل أقاويل كلها باطلة مخالفة للكتاب والسنة واجماع الامة بل
ولكلام اهل المعاني والبيان ولنصوص الفقهاء والمحدثين والائمة المعبرين حتى انه
يخالف في اللغة وعلومها وهو عجمي أبكم وهل سمعتم ان الدين جاءنا من أزديون أو قرآن
أو غيرهما فاذا كان يضل اهل العرب الذين نقلوا الدين ودقنوه فمن أين جاء له هو
الدين هل تخطى بلاد العرب سيد الرسل وعلمه الدين وترك العرب فهذه بلاد
الاسلام مصر والشام والحجاز والعراق والروم والهند والازبك والداغستان
والاكراد والاعراب والغرب والشرق فامتهم احدث معتقد هذه الامور التي يقولها
بل حتى الارفاض والمعتزلة والكرامية والشيعة بل حتى اليهود والنصارى فانهم
يعظمون ابراهيم وموسى عليهم الصلاة والسلام وهو يريد هدم اما كنهم هدمه
الله تعالى رقبته اما علم ان مسجد ابراهيم على نبينا وعليه الصلاة والسلام كان
موجودا في زمنه صلى الله عليه وسلم ومر به ليلة الاسرى وصلى فيه وأمره جبريل
بالنزول فنزل وهو صلى الله عليه وسلم لا يقر على منكر وكيف يكون منكر او سليمان
ابن داود عليهم الصلاة والسلام هو الباقي له ومر عليه قرون من الصحابة والعلماء
والاولياء والاتقياء والصلحاء فما سمع من أحد منهم الافكار والاعتراض فهل يسوغ
لهذا التكلم بذلك القبيح بل سمعنا عنه لما قدم له بعض الصالحين زبيبا من مدينة
السيد الخليل وقال له كل من بركة الخليل فقال له لا تقل ذلك فان الخليل لا بركة له
لا تقطاعها بالموت وقد قال تعالى وباركنا عليه وعلى اسحاق وقال صلى الله عليه
وسلم كما باركت على ابراهيم حتى لو وضعنا الحجارة في هذه الديار بالبركة لا خرج قال
تعالى الذي باركنا حوله وقال تعالى الى الارض التي باركنا فيها للعالمين وقال تعالى
وجعلنا بينهم وبين القرى التي باركنا فيها وقال تعالى ولسليمان الريح تجري بأمره
الى الارض التي باركنا فيها وبذلك تعلم انه جاهل أبكم لا يسمع ولا يبصر ولا يعلم ولا
يدري ولا يعقل وانما قصده لاغراب بما هو باطل في كل باب ولكن حسبنا الله
ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ثم الحق ان كرامات الاولياء
وتصرفهم ثابت لا ينقطع بعد الموت ولا قبله لا مور منها ما نقل من كراماتهم حتى بلغ
التواتر المعنوي الذي لا يسع لاحد من الناس انكاره وذلك ان العلماء من اهل
الاصول جعل التواتر المفيد للعلم قسامين أحدهما تواتر لفظي والثاني تواتر معنوي

الأول مثل ما بلغنا عن القرون السابقة والامم والملوك القانية والمدن العانية
 والثاني مثل أن يقال حاتم الطائي أعطى زيدا قرضا ويقول آخر أعطى عمرا جلا
 ويقول آخر أعطى ذمبا ويقول آخر أعطى فضة فيفيد ذلك أن جاتما كريم وذلك
 تواتر معنوي لا فادته العلم وكرامات الاولياء وتصرفهم ولو بعد الموت من الثاني وبلغني
 أنه أنكرها واستدل على ذلك بقصة الله بقوله صلى الله عليه وسلم إذا مات ابن آدم
 انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له فطنا منه ان
 الكرامة من فعل العبد وما فهم الا يحتمى الا بكم ان الكرامة ليست من عمل العبد بل
 هي محض اكرام الله تعالى لعبده كأنه عظم ربه بالعبادة حفظه كأنه حفظ ربه
 بالقيام بأوامره واجتناب نواهيه وكما أخطأ هنا بالاستدلال أخطأ أيضا باستدلاله
 أن رسول الله صلى الله عليه وسلم وكذلك سائر الانبياء عليهم الصلاة والسلام
 لا يزار رويهم لا يزارون لقوله صلى الله عليه وسلم لا تشد الرجال الا الى ثلاثة مساجد
 ووجه خطئه ان هذا استثناء مفرغ وقد صرح النحاة وأهل المعاني ان المستثنى منه
 هنا مقدر موافق لامدكور في جنسه وصفته فالعنى لا تشد الرجال لمسجد من
 مساجد الدنيا الا لثلاثة مساجد فغير هذه المساجد من مساجد الدنيا لا تشد له
 رجال ففهم الا يحتمى الا بكم العوام فلزمه أن يلتزم هدم الدين ورفع معالم الصديقين
 فاذا لاج ولا جهاد ولا غزو ولا تجارة ولا يزارني ولا ولي ولا يطلب العلم بشد الرجال
 فتأمل بانصاف رحمة الله تعالى الثاني من الادلة ما تقدم من الآية لقوله تعالى
 لهم البشرى في الحياة الدنيا وفي الآخرة لو لم يكن المراد من البشرى أمر زائد على
 غيرهم لم يكن لذكرها فائدة وتعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ولا فائدة الاثبات
 الكرامة والتصريف لهم وقد نطق الكتاب بذلك في قصة مريم على القول بانها
 ولية لآدمية على الصحيح وصاحب سليمان عليه الصلاة والسلام وقول عمر ياساينة
 الجبل تحذير من ورائه وأيضا من السنة ما نقله الحافظ عبد العظيم المقتدر في كتاب
 الترغيب والترهيب حيث قال عن ابن عباس ضرب بعض الصحابة خباءه على قبر
 ولا يحسب انه قبر انسان فاذا انسان يقرأ سورة الملك حتى ختمها فأتى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال يا رسول الله ضربت خبائي على قبر وأنا لا احسب انه قبر فاذا هو قبر
 انسان قرأ سورة الملك حتى ختمها فقال صلى الله عليه وسلم هي المانعة هي المنجية
 من عذاب القبر روى الترمذي قال شارحه الفاضل الغيومى وهذا دليل على وقوع
 الكرامة بعد الموت لتقريره صلى الله عليه وسلم وأخرج أحمد وابن أبي الدنيا
 والطبراني في الاوسط عن أبي سعيد الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان

لميت يعرف من يغسله ويحمله ومن يكفنه ومن يدليه في جفرتيه واذا طالبت كتاب
 السيوطنى شرح المصنوع في أصول الدين والقبور وجدت أشياء كثيرة يفتي
 عنها الحصر واعلم أيها المؤمن الموحدا ناقد روينها الحديث النبوي القليل بوجه
 هذا أهل الحق والباطل الشائع في جميع الكتب المعتبرة عند أهل الاسلام ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قال افترقت اليهود على احدى وسبعين فرقة وستفترق
 النصارى على اثنين وسبعين فرقة وستفترق أممى على ثلاث وسبعين فرقة قالوا
 يا رسول الله أين تكون قال مع الجمهور فله الحمد الغرب على ستمائة وقرية أهلها كلها
 أهل سنة وجاعة الا قرية صغيرة يقال لها جربا وجميع اقليم مصر والبربر والتكرور
 والزبلع والحبيشة كلها أهل سنة وجاعة وأهل الهند وجاوى واشته وقشمر
 والايكن والداغستان أهل سنة وجاعة ومن مكة المشرفة الى جينين أهل سنة
 وجاعة الداخل في ذلك القدس الشريف والخليل وغزة والرملة ونا بلس وجميع
 أهل البادية والشام أهل سنة وجاعة الاحارة بها وغالب قراها أهل سنة وجاعة
 وكذلك حلب والعراق وبغداد والبصرة والكوفة أهل سنة وجاعة الاحارة ببغداد
 والابعض عربها وبعض أهل مكة والمدينة وعربها قراها أهل سنة وجاعة
 الا فيها فرقة زيدية وليس لها في القروع كبير خلاف وفي الاصول على اصولنا
 وأهل اليمن أهل سنة وجاعة الا فيها فرقة شيعة وليس لها كبير خلاف الا أنهم
 يبالغون ومحبة أهل البيت وبلاد العجم أهل سنة وجاعة الا ما ولي فيها الشاه
 وكان فاسد العقيدة فتبعه بعض الجند على اعتقاده وجميع قراها لم يمدنها
 شافعية أهل سنة وجاعة وبلاد الروم كلها أهل سنة وجاعة الا انه حدث
 فيها في هذا الزمن فرقتان زادليه وحزباو يه وكل هذه الفرق محقة ومبطلها يعظم
 الانبياء والاولياء وأموالنا الا المعتزلة فان منهم من أنكر كرامات الاولياء
 مطلقا ومنهم من أنكرها بعد الموت اذا تأملت ذلك وأراد الله تعالى أن يثبت
 عليك دينك وإيمانك علمت ان هذا الرديق الذي خرج في هذا الزمان من أشرف
 البدع ولا تعلم له فرقة تلحقه بها الا الشيطان وجنوده فانه ورد لا تقوم الساعة حتى
 يخرج ابليس في صورة رجل عالم يدعو الناس الى نفسه يقول أنا وانا وياضارونا
 في زوائد الجامع الصغير من حديث البشير النذير انه قال يأتي أقوام حدثاء الاسنان
 سفهاء الاحلام يقولون من قول خير البرية يمرقون من الدين مروق السهم من الرمية
 لا يماوزايمانهم حناجرهم فاقتلوههم فان في قتلهم أجرا لمن قتلهم يوم القيامة وورد
 الى لعن آخر هذه الامة أولها فانتظروا الساعة ثم انا أعرضنا اعتقاد هذا الزنديق على

اليهود فأبوا جميعاً لأنهم يعظمون إبراهيم وأما صككته ويقولون إنها مباركة وذريته
 كذلك وهو ينكرها ويريد هدم مكانه والنصارى مثله بل أجل وجميع أهل
 الإسلام على اعتقاد ذلك فقد علمت أنه ليس له فرقة من بني آدم تحويه إلا الشيطان
 يغويه ونفس تطغيه وقد علمت أيها المؤمنون أن الله تعالى منذ خلق الخلق جعل
 هذه البلاد أعز العرب يخرج منها أنبياء وأولياء وعلماء يعلمون الناس دينهم من زمن
 إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ويعقوب ويوسف وموسى وعيسى ومحمد صلى الله عليه
 وسلم وكذلك العلماء والأولياء وما علمنا أن أزرونها خرج منها أحد هذا الناس إلا هذا
 المضل المهدوم ما خرج إلا محنة لقلوب كثير من الناس الذي إيمانه على شفا جرف هار
 وما على مثله بعد الخطأ لانه أعجمي عنيد وشيطان يريد لا يفهم ما يقول ولا يعول
 عليه في النقول ولا إنشاء عند قوم معظمين ولا أخذ العلم من أشياخ منورين وليس
 في بلاده ولي حتى يعرف قدره ولا نبي حتى يعظم أمره بل صور وأجسام كأنها
 الأصنام وقلوب طمسها علام الغيوب ونفوس لواهم حركاتها ملامه وأنفاسها نداه
 حتى نلقها في النار وتلقها العار والوبار وغضب الجبار وليس العجب منه لانه
 لا يعرف له أصل ولا سريرة ولا سمع ولا مرمى ولا حقيقة ولا مبني بل العجب من أقوام
 تبعوه وزادوه ضلالاً ووبالاً ونكالا فتركواد بن محمد صلى الله عليه وسلم القويم الذي
 عليه الجماهير وتبعوا دین الشياطين وبذلك تعلم أن الدجال اذا خرج يكثر تابعوه ويعز
 مخالفوه فالله تعالى يعصم ديننا من التغيير وإيماننا من التحويل وأظن ان من تبعه
 قل منهم من يسلم من الوبار وغضب الجبار ولا بد ان يلحقه العار ربنا انك من تدخل
 النار فقد أخزيتهم ومثلهم من تبع السامري على عبادة العجل فقال لهم هذا الحكم واليه
 موسى وقد عاجلهم موسى عليه الصلاة والسلام ومع ذلك أشربوا حب العجل وما
 خرج من قلوبهم وهؤلاء أشربوا حب العجل وقل ان يخرج من قلوبهم ولوان كانوا
 كتب كرامات الانبياء والأولياء وأموات الملائكة والسماع وأشاع وذاع فلا عجب
 من أعمى البصر ان ينكر الشمس ولا من الميت ان ينكر اللبس ولا من المصر وف عن
 طريق الحق ان ينكر الحس فقد أنكرت السوفسطائية حقائق الاشياء والله
 سبحانه وتعالى الموفق والمهادي للصواب (سئل) فيما اعتاده السادة الصوفية من
 التوجه الى زيارة الانبياء والأولياء وتقبيل ضرائحهم والتوسل والاستغاثة بهم
 ويذهبون بالاعلام ويدقون طبول الباز والمزاهر هل ذلك حرام أم لا واذا قلتم حرام
 فما الموجب لحرمته (أجاب) اعلم وفقك الله تعالى ان زيارة القبور مستحبة
 مطلوبة لغير الانبياء الكرام فبالا لك بخيرة الله من خلقه وصفوته من عباده

مطلب فيما اعتاده السادة
 الصوفية من التوجه الى
 زيارة الانبياء الخ

ولا يمنعها الاكل شق بغض عدو الاسلام مفيض قال القطب الرباني والعالم
 الصمداني محي الدين النواوي قدس سره الغريز مع شرح ابن حجر له ويندب زيارة
 القبور التي للمسلم للرجال اجاعا وكانت مخطورة لقرب عهدهم بالجاهلية فربما جعلهم
 على ما لا ينبغي ثم لما استقرت الامور نبخت وامروا بقوله صلى الله عليه وسلم كنت
 نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها فانها تنذكروا الا شجرة واما النساء فان الزيارة لغير
 الانبياء لمن مكروهة وقبور الكفار لا تسن زيارة لها قال يسن للنساء زيارة قبور
 الانبياء وقبره صلى الله عليه وسلم اشده استقبالا ويسن لمن زيارة الاولياء والعلماء
 وتقبيل ضرائحهم غير ممنوع والتوسل بالانبياء والاولياء مطلوب محبوب كما عليه
 السلف والخلف وجيع الطبول جائزة الا الدربكة وهي طبل واسع الرأس ضيق
 الوسط فليس شيء من ذلك ممنوع بل هو مطلوب محرك للقلوب الى عظام الغيوب
 لا ينكره الا كل ملحد مبتدع من اهل الضلال والله اعلم (سئل) ورد عن
 بعض علماء السادة الخنابلة حفظهم الله تعالى سؤال صوريه فيما اشتهر في بلادنا
 في هذا الزمن من العملة المسماة بعملة المثلثة وهو ان يدفع انسان لا خرماتى قرش
 قرضا بثلاثمائة الى اجل وياقيا الى فقيهه من فقهاء السادة الشافعية يعمل لهما
 حيلة لا جل الخلاص من الربا فيقول الفقيه للمعطي بع الاخذ محرمتك اوسكينك
 اوبهنتك او هذا الكتاب او المسبحة او السواك او نحو ذلك بالمائة الزائدة ويكتب
 على الاخذ مكايا الثلاثمائة قرش او يقول الفقيه للاخذ انذوله بالقدر الزائد
 او يقول له هبه كل مدة كذا مثلا فهل هذا البيع والنذر والهبة صحيح مع الشرط
 ويخلص من الربا مع ان هذا نفع وقد ورد في الحديث الصحيح كل قرض جر نفع فهو ربا
 وهل الاثم على الاخذ والمعطي ام على الفقيه الذي حله لهما ذلك مع ان غالب
 الفقهاء الفاعلين لذلك من اهل التصوف ومنسوبين للعلماء الصوفية وملازمين
 على الذكر والاوراد والخلوات وغير ذلك فهل يجوز منهم ذلك وهل يجوز اقرارهم على
 ذلك وماذا يترتب على ذلك من الاحكام ودرء المفاسد مقدم على جلب المصالح أفيدوا
 جوابا كافيا تعطوا اجرا وايقبالا لزم لكشف المضلات ودفع البليات (اجاب)
 اعلم وفقك الله تعالى اولان زمننا هذا كثر فيه الجهل بأقوال العلماء المتقدمين
 والمتأخرين حتى صار علماء يفسرون الكلام وينسبونه الى اصحاب المذاهب من
 ائمة الدين ويضعون الاحاديث والا كاذيب بحسب اعراضهم الفاسدة ولا يبالون
 وسبب ذلك قصورهم في العلم وعدم الاطلاع على كتب العلماء من الفقهاء وغيرهم
 وما انا نقل لك ما ذكره العالم العلامة شيخ المذهب الشمس الرملي رحمه الله تعالى

مطلب ورد عن بعض
 علماء السادة الخنابلة الخ

في كتابه المجتهد في المذهب شرح المنهاج المقبول عند أهل الاسلام فذكر رحمه الله تعالى ان هذا البيع والتذروا الهبة بهذه الصورة باطل قطعا فقد ذكر في كتاب البيوع انه صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشروط كبيع بشرط بيع أو بيع دار مثلا بالالف بشرط قرض مائة لانه جعل الالف ورفق العقد الثاني ثمنا واشترطه فاسد فبطل مقابله من الثمن وهو مجهول فصار الكل مجهولا انتهى وذكر أيضا في بيع بشرط اجارة أو اجارة باطل لذلك سواء قدم ذكر الثمن على الشرط أم آخره عنه انتهى وذكر في باب القرض بقوله ولا يجوز قرض نقد أو غيره بشرط رد صحيح عن مكسر أو رد زيادة على القدر المقرض أو رد جيد عن ردئ أو غير ذلك من كل شرط جرم منفعة للمقرض كرده ببلد آخر أو رهنه يد من آخر فان فعل فسد العقد بخبر فضالة بن عبيد رضي الله عنه كل قرض جرم منفعة أي شرط فيه عمل يجري الى القرض منفعة فهو ربا والمعنى فيه ان موضوع القرض الازرق فاذا شرط فيه لنفسه حقا خرج عن موضوعه فنعى صحته انتهى وذكر أيضا ومنه القرض لمن يستأجر ملكه مثلا بأكثر من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع والا كره عندنا وحرم عند كثير من العلماء انتهى وذكر أيضا في كتاب النذروا قد اختلف من أدركناه من العلماء في نذر من اقترض شيئا لمقرضه كل يوم كذا ما دام دينه أو شيء منه في ذمته فذهب بعضهم لعدم صحته لانه على هذا لوجه الخاص غير قرينة بل ليتوصل به الى ربا النفسية وذهب بعضهم وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى الى صحته لانه في مقابلة نعمة ربح المقرض أو اندفاع نعمة المطالبة ان احتاج ابقائه في ذمته لا رتفاق ونحوه ولانه يسر للمقرض رد زيادة عما اقترضه فاذا ائتمها بالنذر لزمته فهو ح مكافاة احسان لا وصلة للربا اذ هو لا يكون الا في عقد كبيع ومن ثم لو شرط عليه النذر في عقد القرض كان ربا انتهى وذكر في كتاب الهبة ولا تصح الهبة بأنواعها مع شرط ففسد انتهى فقد علمت أيها الانسان ما ذكره العالم العلامة المذكور في علماء المسلمين ويا قضاة الموحدين ويا فقهاء يا مدرسين يا أصحاب الدين الذين يا حضري يا بدو يا فلاحين رحمكم الله تعالى ووقفكم للحق المتين هل سمعتم أن المحرمية التي قيمتها مثلا نصف افضة تباع بمائة قرش وهل المشتري يأخذها بهذا الثمن الا لاجل أن يدفع له بائعها مثلا مائتي قرش قرضا أو ان المقرض يدفع للمقرض شيئا الا أن بشرط عليه أن يندره الفائدة أو انه يدفع له شيئا الا أن يقول له تهب لي مثلا شيئا قدرا لثلث ونحوه وهل يخال لكم أو يدخل في عقولكم أن المقرض يشتري بهذا الثمن أو يندره أو يهب الا لاجل القرض وبشرط عليه الدافع له ذلك ومراده يتخلص من الربا وهو الربا بعينه فحسبنا الله تعالى

على من فعل ذلك وحمله من الفقهاء ونعم الوكيل وجاهز الله تعالى بهذا الفعل
التفيع الجزاء المشيل وعامله بعدله حيث أنشأ عملة المال الشيعي راييل وأباح مال زيد
لعمرو وبلا سبيل وأظهر الربا في هذا العصر ولم يخش الجليل وأعقب الرجن وأرضى
الشيطان بثمن قليل فهو من الذين استعوز عليهم الشيطان إلا أن حرب الشيطان
هو الخاسر الذليل والآخذ لذلك أن كان مضطرا فيكون سالما من الاتم وأما الأكل
لذلك وهو صاحب المال المعطى أظن أيضا أنه كذلك ليس عليه اثم لانه قلده
في ذلك فقيها وانما جميع الاتم والوبال والنكال وغضب الجبار على الفقيه الذي
حلل هذا الحرام وكتب الوثيقة الذي أباح هذه الاتم والشاهد الذي يجر
بشهادته للغير مال الغير باطلا ظلام أولئك ملعونون على لسان محمد صلى الله عليه
وسلم بدر القام كما ورد بذلك في الحديث الشريف عن سيد الانام ولقوله عليه
الصلاة والسلام من قضى له من مال أخيه بغير حق فلا يأخذه فانما أقطع له قطعة
من النار وقوله صلى الله عليه وسلم ان دماءكم وأموالكم وأعراضكم عليكم حرام
ويلحق بذلك كل من حضر وأقر على ذلك لما ورد في الخبر الصحيح عن صاحب القدر
الرجح من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فان لم يستطع فليسهه فان لم يستطع
فيلقه وذل أن يضعف الايمان ويجب على كل مسلم أن ينكر ذلك لما ورد في الخبر
عن سيد البشر لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر أوليكم منكم الله تعالى بهذاب
من عنده وأي منكر أعظم من هذه الفعلة الشنيعة لان الربا من الكبائر
بل قال بعضهم انه من أكبر الكبائر وعلامة على سوء خاتمة آكله والعباد بالله
تعالى ولم يحل في شريعة من الشرائع قط وما من نبي من الانبياء الا وقد حذر قومه
منه قال تعالى وأخذهم الربا وقد نهوا عنه وأكلهم أموال الناس بالباطل وعلى
الفرض والتقدير ان هذا الفقيه الفاعل ما ذكر اذا وجد له قولا ووجهها محال لذلك
عند امامنا الشافعي رضي الله عنه أليس ان هذا ربا وحرام وباطل غير صحيح عند
الامام أحمد بن حنبل قدس سره العزيز والعوام لا مذهب لهم فكيف يسوغ له
الاقدام على مخافة مثل الامام أحمد بن حنبل رضي الله عنه قال بعض العارفين
والله لو علمت ان شرب الماء البارد يخل بمرء في ما شربته وأي خلل للرؤية من أن
يشاع بين الناس ان الفقيه الفلاني حلل عملة الثالثة وأيضا شيوع هذا الامر
وظهوره يلزم منه وقوع الناس في عرض مثل هذا الفقيه المحلل لهذا الامر وقد قال
أبو هريرة رضي الله عنه حققت من رسول الله صلى الله عليه وسلم وعاشن من العلم
أحدهما بثبته في الناس والثاني لو بثبته لازيل هذا البلعوم وقوله صلى الله عليه

وسلم أخرنا بتابع الظواهر والله يتولى السرائر وقال صلى الله عليه وسلم دع ما يربك
 الى ما لا يربك قال بعض شراح هذا الحديث المعنى اترك ما في حله شك الى ما لا فيه
 طلب البراءة منك وعرضك ودع ما تشك فيه الى ما لا تشك فيه من الحلال البين
 الظاهر الصافي المصفي الذي يحمدك الناس على فعله ودع الذي تذمك الناس على
 فعله وقال أبو ذر رضي الله عنه تمام التقوى ترك بعض الحلال خوفاً أن يكون حراماً
 لما في ذلك من ترك الريبة لأن تركها ورع كبير عظيم في الدنيا والآخرة وروى
 عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لرجل دع ما يربك
 الى ما لا يربك قال وكيف لي بالعلم بذلك قال إذا أردت أمراً فدع يدك على صدرك فإن
 القلب يضطرب للحرام ويسكن للحلال وإن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة وقال
 حسان بن سنان ما شئ أهون من الورع إذا رابك شئ فدعه وفي رواية من عرض
 نفسه للنهم فلا يأمن من أساءة الظن به فن طلب البراءة لديه فقد صان عرضه عن
 كلام الناس فيه بما يصيبه ويشينه وقوله صلى الله عليه وسلم أستغفرت قلبك وإن
 أفنأك الناس وأفنوك فأتقوا الله عباد الله ولا تـكـونوا من الغافلين فتلقوا
 بالآخرين أعمالاً الذين ضل سعيهم في الحياة الدنيا وهم يحسبون أنهم يحسنون
 صنعاً نسأل الله تعالى أن يوفقنا لما يحب ويرضى ويحببنا للفساد والردى ويهدينا
 للصراط المستقيم بحرمة محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين ويتعين على الفقيه
 الصوفي بل يجب عليه أن يتجنب أساءة الظن به خصوصاً هذه الأفعال ولو كانت
 على الصواب وإن يكون جوهرى الفـكـر جوهرى الذكـر جميل المنازعة قريب
 المراجعة لا يطلب من الحق إلا الحق ولا يتذهب إلا بالصدق مذكر الغافلين معلماً
 للجاهلين لا يؤذى من يؤذيه ولا يخوض فيما لا يعنيه ورعاً من المحرمات متوقياً عن
 الشهوات والشهوات لا يكشف أمراً ولا يهتك ستر الطيف الحركة تسمى البركة حلوا
 المشاهدة سخياً بالفائدة حسن الاخلاق طيب المذاق حليماً إذا جهل عليه صبوراً
 على من أسى اليه أميناً على أمانته بعيداً عن خيانتها ثابت الجنان صدوق اللسان
 تؤمن بوائقه الجبران والله تعالى الموفق أعلم (سئل) فيما يفعله السادة الصوفية
 من اعطاء العهود للفقراء وأخذ الفقراء منهم العهد فهل ذلك حسن مستحب
 (أجاب) أخذ العهد حسن محبوب لأن الشيخ يذكر للريد كلاماً ما يهمله عليه
 معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وهذا الدليل أصل أصيل
 جاءت به الأحاديث منها عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه أنه قال قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وحوله عصاة من أعصابه يبعونى على أن لا تشركوا بالله

مطلب فيما يفعله السادة
 الصوفية الخ

شياً ولا تسرقوا ولا تزنا ولا تقبلوا أولادكم ولا تأتوا بهيمة إن تقترونه بين أيديكم
وأرجلكم ولا تعصوا في معروف فن وفي منكم فأجره على الله ومن أصاب من ذلك شيئاً
فعوقب في الدنيا فقه وكفار قوم من أصاب من ذلك شيئاً ثم ستره الله فهو إلى الله إن
شاء عني عنه وإن شاء عاقبه فيما يعنيه على ذلك والله تعالى أعلم (سئل) عن
رقص الصوفية عند تواجدهم هل له أصل (أجاب) ذكر العلامة ابن حجر رحمه
الله تعالى بقوله نعم له أصل فقد روى في الحديث أن جعفر بن أبي طالب رضي الله
عنه رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له أشبهت خلقي وخلقى وظللت
من لذة هذا الخطاب ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم وقد صح التمايل والرقص
في مجالس الذكروالسماع عند جماعة من كبار الأئمة منهم شيخ الإسلام عمر
الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى انتهى فجعل ذلك أصلاً لجواز رقص الصوفية
عند ما يجدونه من لذة الوجد في مجالس الذكروالسماع وروى عن النبي صلى الله
عليه وسلم أنه قال لما هبط الله تعالى آدم إلى الأرض بكى ثلاثمائة عام فأوحى الله
تعالى إليه ما سبكت قال يا رب لست أبكي شوقاً إلى الجنة ولا خوفاً من النار ولكن
أبكي على فراق الملائكة الذين يطوفون على العرش سبعون ألف صف جرد مرد
برقصون ويتواجدون كل واحد منهم قد أخذ بيده صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من
مثلنا وأنت ربنا من مثلنا وأنت حبيبنا وذلك داعيهم إلى يوم القيامة فأوحى الله تعالى
إليه أن أرفع رأسك يا آدم فانظر فرقع رأسه إلى السماء فنظر إلى الملائكة وهم
يطيرون حول العرش فسكن روعه قالت الصوفية تقلد اخواننا في السبب
وأصحابنا من أهل السماء في المذهب ووقع سؤال في مصر المحروسة في سنة خمس
ومائة وألف صورته (سئل) ما تقول السادة العلماء رضي الله عنهم في رجل
معتز يقول في حق السادة الخلوتية وغيرهم حين يقومون للذكرويدورون
محلقين آخذين بأيدي بعضهم بعضاً ويسمونهم الهويبه أنهم يكفرون لأنهم
يرقصون ويتلاعبون بالذكر ويكفرون يقول بجواز ذلك فماذا يترتب على هذا
ألتحدث في إنكاره على هذه الطائفة الفائزة الناجية إن شاء الله تعالى الذين
يجتمعون على تلاوة القرآن العظيم وذكرا لله تعالى والسلامة والسلام على نبيه محمد
صلى الله عليه وسلم وأخراجه لهم عن دائرة الإسلام وهل هؤلاء الطائفة مستند
من السنة المطهرة أو من أحد من السلف الصالح أم لا ومن جهة اعتراضه وشدة
افتراءه إن قال لجماعة أقضوا جميع صلاتكم التي صليتموها خلف من يفعلها أو يقول
يجوارها ومن جهة اعتراضه أيضاً إن قال من يقول يا سيدي أحمد يا بدوي أو غيره من

مطلب عن رقص الصوفية
عند تواجدهم الخ

مطلب ما تقول السادة
العلماء الخ

الاولى ان لا يشرك مع البارئ سبحانه وتعالى غيره مع ان قائل هذا انما يقوله بقصد التوسل بالله لقربه من الله تعالى مع اعتقاده ان الله تعالى الله عما يشرك لا شريك له فهل اعتراضه مردود أم لا وهل التوسل بالاباء والاولياء جائز في الحياة وبعد الممات أم لا (أجاب) قال الشيخ الامام العلامة أبو العز أحمد بن العبي الشافعي الوفاي الأزهرى الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين هذا المعترض لا يعيباً باعتراضه ولا يتابع في أقواله وان اعتقد ان الله عليه هذه الطائفة كفر فقد بابه وعليه أن يجدد اسلامه مع تعزيره وتشكيكه لاساءة الأذب وتعميمه فقد واطب هذه الطائفة جلة اعلام من مشايخ الاسلام كالعلامة المقدسي والعلامة الشرنبلالي وحضر مجلسهم جهاذة حفاظ دأبهم النقل عن الشريعة بأوثق حفاظ فلهؤلاء الطائفة سند أي سند وسلف أي سلف وما يفعلونه ليس برقص انما هو مجرد دوران ومع التزل فالرخص الخالي عن التمسك والتثني لاحرمة فيه ما لم ينضم اليه محترم كآلة ومزمار واشتغل على تمسك وثني وأمره بقضاء الصلوات دليل سوء عقيدته أما لكونه لا يرى صحة الصلاة الا خلف معصوم أو اعتقاد كفرهم هذا كفر والعباد بالله تعالى فان الصلاة صحيحة خلف كل بر وفاجر ولا قضاء كالمو بان امامه محدثاً أو ذانجاسة خفية وانما يلزم القضاء اذا بان امامه كافراً معلناً أو محفياً وقوله ياسيدي أحمد أو ياشيخ فلان ليس من الاشراك لان القصد التوسل والاستغاثة قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله واتقوا اليه الوسيلة وقد (سئل) استاذنا علامة الاسلام حامل لواء الشريعة الغراء على أحسن نظام الشيخ محمد الشوبري رحمه الله تعالى عما يفعله السادة الخلوتية من ذكر الله تعالى قائمين محلين رافعي أصواتهم بقولهم هو هو وهو فهل لمن يعرف ذلك الاعتراض عليهم ويدعي أنهم يمنعون من ذلك (أجاب) بان طريق السادة الخلوتية من اعظم الطرق العرفانية قصد سلوكها الكثير من الأئمة الاعلام السادة القادة العظام لتصفية السرائر وتنوير الافئدة والبصائر والتخلص من الدعوات النفسانية والتخلق باخلاق تلك الاسرار العرفانية فاشرفت والله عليهم انوارها ودارت فيهم وهم وعندهم اسرارها فكملوا بالحقيقة بهذه الطريقة وصاروا هم المشاؤون اليهم بالكمال على هذه الحقيقة فيما من موارد ما اعذبها ومشاهد ما طيبها كرفع من حياضها العاملون وقلوا في مشاهدة اسرارها وما يعقلها الا العاملون الى ان قال فلا منع ولا انكار من ذلك ولا اعتراض على أهل هذه المسالك وفي حاوي الفتاوى لخاتمة الحفاظ والمحققين شيخ المحدثين العلامة

مطلب سئل العلامة
الشيخ محمد الشوبري عما
يفعله السادة الخلوتية الخ

مطلب في جماعة صوفية
اجتمعوا في مجلس ذكرايح
مطلب سئل عن هذا
السؤال شيخ الاسلام الخ

جلال الدين السيوطي رحمه الله تعالى (سئل) في جماعة صوفية اجتمعوا
في مجلس ذكر ثم ان شخصاً من الجماعة قام من المجلس فاشكرهم فاستمر على
ذلك فهل لا حذر جرمه ومثله (أجاب) لا انكار عليه فقد (سئل) عن هذا
المسألة شيخ الاسلام سراج الدين الباقي رحمه الله تعالى (فأجاب) بانه
لا انكار عليه وليس لا حذر منه ويلزم التعدى بذلك التعزير (وسئل) عنه
العلامة برهان الدين الانباسي رحمه الله تعالى (فأجاب) بمثل ذلك وزاد ان
صاحب الحال مغلوب والمنكر محروم فالسلامة في تسليم حال القوم (وأجاب)
بذلك بعض أئمة الحنفية والمالكية كلهم كتبوا على هذا السؤال بالموافقة من غير
مخالفة وكيف ينكر الذاكركر قائما والقيام ذا كرا وقد قال الله تعالى الذين
يذكرون الله قياما وقعودا وعلى جنوبهم وقال تعالى عاشره رضى الله عنها كان النبي
صلى الله عليه وسلم يذكركر الله تعالى في كل احيائه وان انضم الى هذا القيام
رقص أو نحوه فلا انكار عليهم فذلك من شدة الشهود بالتواجد لما ورد في حديث
جعفر بن أبي طالب لما رقص بين يدي النبي صلى الله عليه وسلم لما قال له اشبهت
خلقى وخلقى كما تقدم وقد (أجاب) العلامة الشيخ سليمان الشبراخيتي المالكي
رحمه الله تعالى على ذلك بقوله هؤلاء السادات ذكرهم مشهور ومشهور ومجربهم
فيه العلماء والفقهاء قرونا بعد قرن من قديم الزمان الى الآن فهم على حال موجود
وطريق بالخبر معهود فمن آذاهم مستحق لما في الحديث القدسي من الوعيد من
آذنى لي وليا فقد آذنته بالحرب ومن لم يكن منهم وليا فهو في حى الايلاء لجهلهم
ومشيه على طريقتهم وما رأينا السادة الخلوته بمصر من السادة الدرر اشبه
والسادة الذين هم فروع الاستاذ سيدي كريم الدين الخلوقي وغيرهم
الافى غاية من الاتقان بذكر كلمة الايمان والنطق بالاسم الاعظم على وجهه المعظم
مما استنارت به سرائرهم وزكت به ضمائرهم فنسبهم للكفر فهو الكافر
وصلاتهم في غاية الصحة فعلى من كفرهم ان يراجع اسلامه وعلى ولى الامران يدفع
عن هؤلاء السادة ويكف عنهم السنة المجهولة المتكلمين فيهم بغير ما يجوز في حقهم
فمثل هؤلاء السادة المحيين لما يدرس من طريق القوم لا يجوز التكلم عليهم
والخوض في حقهم مع ما لهم من الاذكار في الخلوات والجلوات وما هم عليه من الصيام
والقيام فهم السادة الاعلام وعن برحم الله بهم الامام ولا عبرة بمن خالفهم فانه
محروم والسلام انتهى والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز الاعتراض على السادة
الصوفية فيما يفعلونه في الذكر من رفع الصوت والرقص والهوية والتعلق لذلك أولا

مطلب هل يجوز
الاعتراض على السادة
الصوفية الخ

من التوراة بالانبياء والاولياء والصالحين وهل يجوز الاعتزاز بالانبياء
 وهل الاحتجاج بالانبياء أو جلال وهل قول المعتز الذي رخص عليه لا يخلو
 على راحتي نفسك وقوله عن طاعته خان له أصل أولا وقوله ان الرقص والنواجد
 احده السامري وينبغي للسلطان وقوله ان يمنعهم من الحضور في المساجد
 وهل يكره المشي في الذكر والدوران وهل قال بعضهم بكفر فاعله وهل ورد انه
 لما رأى صلى الله عليه وسلم رجلا مشي في حال الذكر وسقط على الارض وسار
 كالجنسبة فقال لا يحايه اذ يحرمه أو القوا عليه هذا العمود لا ابرح من مكاني حتى
 احدها يمانه هل ليس له أصل في السنة وهل ذكر في كتاب البرازية ان دوران
 الصوفية في مجلس الذكر لعب وتشبيهه بفعل المشركين في أيام كفرهم وهل قال
 الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال صاحب جامع الفتاوى
 دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفروا وقال الطرطوسي دورانهم رقص
 احده السامري أولا فهل هو حرام وتشبيهه بالكفرة الضالين فالأما مول من سيدي
 تتفضلوا علينا بالجواب عن هذه الاسئلة حتى تكون في ذلك على بصيرة وتزيلوا
 من الشك في ذلك لاجل ان ندحض المعارض انابكم الله تعالى الجنة (أجاب)
 لاشك ان من عارض السادة الصوفية فيما هم فيه من ذكر وعبادة وغيرهما
 انما مراده ابطال نظام الاسلام ولا شك ان هذا ابتداء يجب ردة من اراده وزجره
 وتنكيهه بما يليق بحاله وان هذا المعارض لا يخلو امان أن يكون اعتراضه لغرض
 نفساني فهذا لا ينظر الى اعتراضه ويترتب على أفعاله مقتضاها وأما أن يكون لحسد
 أهل الطريق وبغضهم فلا يخفى ابتداعه وضلاله فان السادة الصوفية على حق
 وطريقهم مستد مبنى على التفويض والتسليم وقول القائل ان الذاكرين على تلك
 الحالة يكفرون فان قال بكفرهم عن تصحيح واعتقاد فلا يخفى انهم بل كفر لان من
 كفر مسلما عن اعتقاد بلا تأويل كفر وان قال ذلك لما اشتمل عليه فعلهم من
 الرقص والهوية فهذا لا يقتضي التأنيم فضلا عن التكفير فقد صرح أئمتنا بأن
 الرقص لا حرمة فيه ولا كراهة لما ورد في صحيح البخاري وصحيح مسلم انه صلى الله
 عليه وسلم وقف لعائشة رضي الله عنها يسترها حتى تنظر الى الحبشة وهم يلعبون
 وينرقون والزفن الرقص ولانه مجرد حركات على استقامة أو أعوجاج نعم ان كان
 بتكسر حرم وهم لا يفعلونه بتكسر كما هو مشاهد منهم ثم لا يخفى على كل أحد ان
 الذكربسائر أنواعه محمود سواء كان بتسييح أو تقديس أو ذكر أو غير ذلك
 كما ورد في ذلك آيات وأحاديث وآثار جمة واعلم ان الاعتراض على القوم مما يوجب

المخذلان فيوقع فاعله في واد من الخمر ان كانوا على ذلك العلامة ان حرم من امتنا
فن اهترض عليهم بنحشي عليه سوء الخاتمة كما وقع للكثير من الناس انهم يفتخرون
بذلك ولم يفكروا في برد الله ان يهديه يشرع صدره للاسلام ومن يود ان يضل يضل
صدره ضيقا حرجا واما التوسل بالانبياء والاوتياء والعلماء فقد نص امتنا انه يجوز
التوسل باهل الخير والصلاح سواء كانوا احياء ام امواتا ولا ينكر ذلك الا من اتى
بالحرمان وسوء العقيدة نعوذ بالله تعالى من المنكر ومن سيرته واما الاهتزاز في حالة
الذ كر فندوب اليه لما روى الحافظ ابو نعيم احمد بن عبد الله الاصفهاني بسنده عن
علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه وصف الصحابة يوما فقال كانوا اذا ذكر
الله مادوا كما تمد الشجر في اليوم الشديد الريح وجرت دموعهم على ثيابهم قال اهل
اللغة ما دعيما اذا تحرك ومادت الاغصان تميدا بما يلت قال شيخنا العارف جلال الدين
عبد الله بن حسام الدين خليل الاستربادي البسطامي قدس الله تعالى روحه
وهذا صريح على ان الصحابة رضي الله عنهم كانوا يتحركون في الذ كر حركة شديدة
يمينا وشمالا لا به شبه حركتهم بحركة الشجر يوم الريح ومن المعلوم ان الشجر في يوم
الريح يتحرك حركة شديدة فثبت مطلقا باحاطة الميلان بهذا الامر على ان الرجل غير
مؤاخذ بما يتحرك ويقعد ويقوم ويلبث على أي نوع كان بعد ان لا يكون منهيا عنه ولم
يرد عنه صلى الله عليه وسلم نهى عن الحركة في الذ كر ولو كان فيها كراهة لبيها
لامته فيما ورد عنه ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة وورد عنه صلى الله
عليه وسلم انه قال اذ كروا لله حتى يقولوا مجنون وفي حديث اذ كروا لله حتى
يقول المنافقون انكم مراؤون ومقتضى هذا ان لا يذكر الله تعالى سرا لعدم
الاخلاص واذا جهر فانما يجهر مرآة وقد وصفه الله تعالى بانقله حيث قال فيهم ولا
يذكرون الله الا قليلا فسرهم بمقتضى النفاق معدوم وجههم قليل فالأكثر من
الجهر محمود عند الله تعالى وعلامة الايمان والاقبال منه مذموم وعلامة النفاق
واما السماع فهو محمود كما افتى به ائمة الشافعية وغيرهم بخلاف السماع الذي يجتمع
عليه الفساق بالالات المنكرة مع الخمر والزنا ونحو ذلك واما قوله في الرقص والتواجد
أقول من أحدثه أصحاب السامري فكيف يجوز لمسلم ان يشبهه اذا كرى الله
كثيرا بالكافرين قال تعالى أفجعل المسلمين كالمجرمين ما لكم كيف تحكمون
وقال تعالى أفحسب الذين اجتروا على السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا
الصالحات سواء محياهم ومماتهم ساء ما يحكمون وأيضا من يعلم ان أصحاب
السامري كانوا يفعلون ذلك فلا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وحسبنا الله على

في الساجدة فقال الله تعالى أن يحفظ السلطان وتوابعه من وسائوس هؤلاء الخبيثين
بجياطين الانس أهل الضلال والاضلال وكيف يسوغ لهم منعهم وقد قال الله تعالى
ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسعى في خرابها أولئك ما كان
لهم أن يدخلوها الا خائفين لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم وأما قوله
ويكره المشي في الذكر والدوران وقيل يكفر فاعله فهذا كلام لا معنى له ولا له أصل
فان المشي في الذكر مباح بأن يذكر الله تعالى ماشيا لا مانع منه شرعا ولا عقلا ونقل
الحاوي أن ما روى عن سعيد باطل وأما قوله فيمن مشى ودار وسقط على الأرض
وصار كالخشبة ورأه صلى الله عليه وسلم فقال لا حياءه اذ يحويه أو ألقوا عليه هذا
العمود لا أبرح من مكاني حتى أجد دايما فأنظر وأما أجهل هذا الكاذب على
رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف أتى بما هو مخالف للعقل والنقل كيف يجدد
ايمانه من اتيانه بذكر الله تعالى وكيف يكفر من يأتي بذكر الله تعالى الذي هو
سبب الايمان وكيف ينهى النبي صلى الله عليه وسلم عما جاء داعيا اليه حتى قال
أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله الحديث فكيف يحكم بكفر من
قاله لا ويجدد ايمانه وقد ورد في الحديث عن اسامة بن زيد لما قتل من قال لا اله
الا الله في الحرب واعتذر بأنه قالها خوفا من السيف فقال له صلى الله عليه وسلم
هلا شقت عن قلبه فنسبة الامر بالذبح اليه صلى الله عليه وسلم والقاء العمود
عليه أمر شنيع لا يصح نسبة ذلك اليه صلى الله عليه وسلم ممن يؤمن بالله واليوم
الآخرة وأما قوله ذكر في كتاب البرازية ان دوران الصوفية في مجلس الذكر لعب
وتشبه بفعل المشركين في أيام كفرهم فهو كلام لا أصل له فقد صرح في البرازية
من كتاب الكراهية والاستحسان بما صورته في الفتاوى للقاضي خان رفع
الصوت بالذكر حرام وقد صرح عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه سمع قوما اجتمعوا
في مسجد هالون ويصلون وأما رفع الصوت بالذكر فبجائز كما في الادان والخطبة
والحج وأما قوله قال الطحاوي دوران الصوفية حرام والحضور معهم حرام وقال
صاحب جامع الفتاوى دوران الصوفية حرام ولو استحلوا ذلك كفر وأما
الطرسوسي دورانهم رقص أحدثه السامري أولا فهو حرام بالاتفاق وتشبه
بالكفرة الضالين فان أراد بالدوران ما تفعله فقراء الدراويش في طريق الميوليه
فهو رقص الصوفية وتواجدهم وقد ذكرنا أنه جائز وله أصل في السنة في رقص
جعفر بن أبي طالب رضي الله عنه لما قال له صلى الله عليه وسلم أشبهت خلق

فخلقهم ولا كان تشبيهه الذّاكرين الله كثيرا باللاتك واللاتين حول العرش
 وهم سبعون ألف صف جرد مرد يرقصون ويتواجدون كل واحد منهم قد أخذ
 بيد صاحبه يقولون بأعلى صوتهم من مثلنا واتشر بنا من مثلنا في بيت جيبنا وذلك
 ذّاكرهم إلى يوم القيامة وتشبيه أهل الذّاكر بهم أولى وأحق من تشبيههم بعباد الجبل
 الكافرين بالله تعالى وكيف يسوغ لمسلم أن يشبه ذّاكر الله تعالى بكفر الكافرين
 ويشبيه الذّاكرين الله كثيرا بالكافرين به سبحانه وتعالى على أن هذه الثّقول
 المذكورة عن الطحاوي وعن صاحب جامع الفتاوى وعن الطرسوسي أمور باطلة
 غير صحيحة وهي كذب واقتراء على العلماء أئمة الدين فإن من يكذب على الله تعالى
 ورسوله تقريم مالم يحرمه وبالنهي عن عبادته تعالى بل عن أفضل عباداته وهو
 ذكره تعالى ويكذب أيضا على نبيه ورسوله صلى الله عليه وسلم وعن أصحابه
 الكرام يسهل عليه الكذب على علماء ملّة الاسلام وعلى فرض صحة النقل عنهم
 فلهي مرادهم صوفية مخصوصون في زمانهم اطلعوا عليهم انهم يرقصون بالتثني
 والتكسر كفعل الفسقة في حال الفسق مع الغناء المناسب لأفعال الفسق وعلموا
 أنهم يتخذون ذلك عادة والافكيف يتصور من يؤمن بالله واليوم الآخر أن يحكم
 بأن الخشوع القلبي بذكر الله تعالى منه كرام وقد قال الله تعالى ألم يأن للذين
 آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله الآية وقال تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر
 الله وجلت قلوبهم فان صاحب الخشوع القلبي والوجل بذكر الله تعالى قد يغيب
 عقله عن احترام الناس واعتبار أهل المجلس فيقوم ويدور ويتواجدور بما ينصرع
 إلى الارض على حسب قوّة استعداده لتصل الواردات الالهية عليه فهو في طاعة
 وعبادة من غير شبهة عند أحد من عامة أهل الاسلام والايمان فضلا عن غيرهم
 من العلماء الاعيان ولا يجوز حمل كلام العلماء على معاني سوء الظن في جميع
 الصوفية الموجودين في زمانهم والذين ليسوا بموجودين في زمانهم عن هم الآن
 في هذا الزمان والا كانوا يقولون ذكر الله تعالى واجتماع الناس عليه من
 جميع الصوفية والخشوع فيه بالقلب والجوارح وان أدى ذلك الخشوع إلى الغير
 المضبوطة حرام منكري كفر مستحله ولو قالوا ذلك لحكمنا بكفرهم وقتلناهم
 حكموا بتحريم ما هو طاعة باجماع المسلمين وهو ذكر الله تعالى المأمور به في الكتاب
 والسنة وعليه اجماع الامة بل عليه اعتقاد جميع الملل بأن ذكر الله تعالى عبادة
 وطاعة خصوصا في المساجد التي بنيت لذكر الله والصلاة فلا يمنع الذّاكر فيها
 على كل حال والحاصل ان أصحاب هذه النقول من الفقهاء اذا أساءوا ظنّونهم

من الصوفية فحملوا احوالهم في ذكر الله تعالى على الله والحب والعبادة
 في شأهم بما يعلمه الله تعالى لا يلزمنا نحن أن نتبعهم في سوء الظن في كل شيء
 الذي كره في جميع الايمان وتركب هذه العصية كما تركبونها ونعتقد انهم طاعة
 وقد قال تعالى يا ايها الذين آمنوا اجنبوا كثيرا من الظن الآية فان سوء الظن
 بالمسلم حرام قطعي والتأويل واجب في افعاله واقواله كما قاله العلماء والسماع عند
 طائفة الصوفية غير السماع عند الفقهاء من علماء الاحكام الشرعية فان طائفة
 الصوفية قلوبهم فارغة من سوء الظن في أحد من البرية والفقهاء قلوبهم مملوءة من
 سوء الظنون واتهام الناس بما يكون منهم وما لا يكون ودأبهم التنقيب على أهل
 الاسلام والتفتيش عليهم في كل حلال وحرام ويتعللون بأن علومهم لحفظ
 الامة من الضلال فيتسلطوا بها على الناس خائفين من ذنوب الناس لا من ذنوب
 أنفسهم القبيحة الفعالة والله تعالى أعلم بحقائق الاحوال ولنا على هذه الاسئلة
 رسالة اختصرنا هذا الجواب منها وقد عمل عليها أيضا رسالة تنقيسية العلامة
 الشيخ عبد الغني النابلسي المقدسي وقد أجاد وأفاد وأتى فيما بالقصد والمراد جزاء
 الله تعالى خيرا والله تعالى أعلم (سئل) فيما اعتاده السادة البسطامية
 وغيرهم من السادة الصوفية كالقادرية والسعدية والصحادية والرفاعية ونحوهم
 من حلق الذكر والجهر به في المساجد وقد وردوا ذلك عن آبائهم وأجدادهم
 وأسيادهم وينشدون القصائد الصوفية والاشغال بالالحان المطربة والانغام
 الموسيقية ويحصل لهم وجد عظيم وحال يقعد ويقيم فيرفعون أصواتهم بالذكر
 ويرقصون ويقولون يا أيها يزيد يا بسطامي يا عبد القادريا كيلاني يا أحمد يا رفاعي
 ويقولون شيئا لله يا عبد القادر ويحوي ذلك فهل ذلك حلال وهل يجوز الاعتراض
 عليهم في هذه الاحوال أم كيف الحال (أجاب) قد رفع شبهة هذا السؤال
 للعلامة الشيخ حيدر الدين الحنفى الرملى رحمه الله تعالى وسطر في فتاواه فأجاب بما
 ملخصه اعلم أولا ان من القواعد المشهورة التي في كتب الائمة مقرر مذ كورة ان
 الامور بمقاصدها والشئ الواحد يتصف بالحلل والحرمه باعتبار ما قصد له وهي
 مأخوذة من الحديث الذي رواه الشيخان انما الاعمال بالنيات ومدارها على أحكام
 الاسلام عليه الى ان قال وبعد فان الله تعالى عبادا اذا قاموا بما ابان الله واذنطقوا
 نطقوا بالله وحققة ما عليه الصوفية لا ينكرها الا كل نفس جاهلة غية فلما خلق
 الذكر والجهر به في المساجد واشاد القصائد فقد جاء في الحديث ما يقتضي
 طلب الجهر نحو وان ذكرني في ملاذكركته في ملاخيرمه رواه البخاري ومسلم

مطلب فيما اعتاده السادة
 البسطامية الخ

والترمذي والنسائي وابن ماجه والذالك في الملائكة يكونون بلا عين جهر وكذا خلق
الذكر وطواف الملائكة بها وما ورد فيها من الامور فان ذلك انما يكون
في الجهر بالذكر وهناك اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما ان ذلك يختلف
 باختلاف الاشخاص والاحوال وذكروا بعض العلماء ان الجهر افضل لانه اكثر
محلا ولتعدى فائدة الى السامعين ويوقظ قلب الذاكرو ويتردد النوم ويرتد النشاط
وأما قوله تعالى واذكروا ربك في نفسك اجيب عنه بانهم مكينة كآية الاسرى ولا
تجهر بصلاتك ولا تخافت بها نزلت لئلا يسمعه المشركون فيسبوا القرآن ومن
انزله فأمر بهسدا للذرية كما نهى عن سب الاصنام لذلك وقد زال الى ان قال وأما
رفع الصوت بالذكر فمما تزو في المسئلة للعلماء كلام يحمل مجلدا وأما انشاد
الاشعار في المسجد فلولا يمكن الا حديث كعب وقصيدته المشهورة واشارته
صلى الله عليه وسلم الى الخلق ان اسمعوا الكفى وقد ثبت بالنصوص الصحيحة الغناء
في بيته صلى الله عليه وسلم وضرب الدف في حضرته ورقص الجبوش في مسجده
وانشاد الشعر بالاصوات الطيبة بين يديه وكان صلى الله عليه وسلم مع أصحابه
مكان المائدة يخلقون حلقة دون حلقة فيلتفت الى هؤلاء والى هؤلاء والاختبار
فيما يشهد لهذا كثيرة والاثريه مستفيض وقول العلماء انما الشعر كلام فحسنه
حسن وقبحه قبح فاجاز على النثر جاز عليه وأما قولهم يا شيخ عبد القادر فهو نداء
واذا اضيف اليه شيء لله فهو طلب شيء اكراما لله تعالى فما الموجب لحرمة ذلك
وأما الرقص ففيه للفقهاء كلام منهم من منعه ومنهم من لم يمنعه حيث وجد الذقة له
وغلب عليه الوجد واستدلوا بما وقع لجعفر بن أبي طالب لما قال له عليه الصلاة
والسلام اشبهت خلفي وخلفي فرقص من لذة هذا الخطاب ولم يذكر عليه
الصلاة والسلام عليه وجعل ذلك أصلا يجاوز رقص الصوفية عندما يجذونه من لذة
المواجيد ومجالس الذكر والسماع وقد قال يجاوز السماع من الصحابة والتابعين
خلق كثير وجم غفير ونقل صاحب النهاية في شرح الهداية من الحنفية اباحة
الغناء اذا كان يغني ليستفيد به نظم القوافي ويصير فصيح اللسان وقد كان الامام
أنس بن مالك رحمه الله تعالى يتغنى في بيته ولا يفعل ذلك تلهيا ولان السماع يرقق
القلب وسئل الشيخ عز الدين بن عبد السلام عن السماع الذي يعمل في هذا
الزمان في مجلس الذكر فأجاب بما صورته سماع ما يحرك الاحوال السنية
المذكورة للاخرة مندوب اليه ولا يجوز الاعتراض على السادة الصوفية ولا
الانكار عليهم وقد ورد في الاثر من كفر مسلما فقد كفر ومن حرم الحلال فقد وقع

مطلب في هاتين الساتين
السادة الصوفية الخ

فصل في وجوب العقوبة والتكال والله سبحانه وتعالى الموفق للصواب
(مفضل) فبيناهم هاتين الساتين الصوفية من لباس الخرقية من الشيخ المريد
كان يلبسه قباء أو يلف له عمامة مبهمة مختصة به أو يلبسه دلقاوي شدة ويغضيه
الغمد ويلقنه الذكر ويؤديه ويعلمه طريق الفقراء ونحو ذلك فهل لذلك دليل
وما معرفة جميع ما ذكر مفصلا (أجاب) لا ريب أن التري بزي الصالحين
مطلوب مرغوب فيه والذي يظهر أن الغالب على أهل هذا الزمان في لبسهم الخرقية
أنما هو التبرك ممن يلبس منه لحسن اعتقاده فيه ليقسم بوسمه فيكون نظره عليه
وخطره معه لعل أن يحصل له تقحات دعواته وأوقات قربه من الله تعالى وربما
كان الشيخ ممن له جاه وجاهة وكلمة نافذة بين الناس فيتقرب إليه بلبس زيه
ليدخل تحت كتفه لاجل مصلحة دينه ومنهم من يبلغه ما جاء عنه صلى الله عليه
وسلم أنه قال من تشبه به قوم فهو منهم ولا يحب رجل قوما إلا حشر معهم ولا يحب
الرجل قوما إلا جعله الله تعالى منهم والتري بزي الصالحين وأهل الخير محبوب
مطلوب كما أن التري بزي أهل الشر غير محبوب ولا مطلوب والاصل في لبس الخرقية
ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال ليلة أسرى بي أخذني جبريل
وأدخلني قبة من نور وأخرج لي صندوقا مقفولا ففتحه وأخرج لي منه زيا الفقراء
وألبسني إياه فلما لبسه رسول الله صلى الله عليه وسلم ألبسه لابي بكر وعمر وعثمان
وعلي وأنس بن مالك ولم تزل الأولياء والصوفية مستمرين على لبسه من زمن
رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن ولأن الخليفة أو النقيب أو التلميذ إذا شتم
الخرقة وجد فيها نفس شيخه الذي يقدمه لباب الله تعالى ويتذكر برؤيتها
فهم الله تعالى فيزداد شوقا إلى الأحوال الشريفة ويأخذ في الاجتهاد والجد رغبة
في الوصول إلى المقامات السنية ولبس الخرقية أظهار للتصوف وارتباطا بين الشيخ
والمريد وتحكما من المريد للشيخ في نفسه حكى عن جعفر الخالدي أنه قال دخلت
على بعض شيوخ فاعطاني قلنسوة فجعلتها على رأسي ثم خرجت عن البلد ففرت
على أجرة قصب فخرج على السباع فكان السباع يقربون مني ويتدللون فحيرت
ورجعت إلى أمري فاذا هم يفعلون ذلك للقلنسوة ويلتمسون بركتها وثوب الفقراء
أزهي ملابس وأزكى مغرسا وأشرف جلبابا أكثر عند الله ثوابا فهو أعظم تاج وضع
على الرأس وانفع عوذة دفع به كل بوس وقد جعل لها أقوام هم بشر وطها أقوام
ومشايخنا تناقلوها اماما اماما ووارثا ووارثا تلقوها عن أب وجد وانتهوا فيها إلى
ما حدثوا لهم من حد فرحة الله تعالى عليهم أجمعين وذكر بعضهم لبس الخرقية

شروطها منها سر عورة الكذب بلسان الصدق وسر عورة الخيانة بشوت الامانة
 ثم بعد ذلك يتزين بزيادة الله تعالى من ملابس الاشياء المحمودة مثل الصمت عما
 لا يعنيه وغض البصر عما لا يحل اليه النظر وتفقده الجوارح بالورع وترك سوء الظن
 بالناس والقناعة بأيسر الرزق وسخاء النفس والتواضع ولين الكلام واحتمال
 الاذى والصبر عن المسيء وحسن الادب واقراء الضيف وتفقده الخنايعين واغشاء
 السلام ويتجنب كثرة الكلام والتصنع والتشدد وكثرة المجالسة في الاسواق
 والمشي فيها ويكثر من الصيام والقيام ويغيث الالهقان ويفرج الكرب عن
 المكروب ويكثر من زيارة القبور وعيادة المرضى وبذل الصدقات وصحبة اهل
 الخير ودوام الذكر والمراقبة وخدمة الفقراء والدعاء للمؤمنين بظهر الغيب ونحو
 ذلك من القبل المحمود الذي برضاه الله تعالى وأما تعريف الشدة فهو قوله تعالى
 بسم الله الرحمن الرحيم ان الذين يبايعونك انما يبايعون الله الآية ثم يقرأ الفاتحة
 وسورة الاخلاص ثلاثا ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويوصي بالتقوى
 ونحو ذلك وأما اخذ العهد فحسن محبوب لان الشيخ يذكرك للمريد كل ما يعاهده عليه
 معناه الرجوع عن المعاصي والدوام على الطاعة وله اصل اصيل جاءت به
 الاحاديث منها ما روى عن عبادة بن الصامت انه قال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال وحوله عصاية من اصحابه يا يعوفى على ان لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا
 ولا تنزوا ولا تقتلوا اولادكم ولا تأتوا بيهتان تغتروا به بين ايديكم وارجلكم ولا تعصوا
 في معروف وفي منكم فأجره على الله ومن اصاب من ذلك شيئا فهو قرب في الدنيا
 فهو وكفارة ومن اصاب من ذلك شيئا ثم ستره الله تعالى فهو اى الله ان شاء عني عنه
 وان شاء عاقبه فبايعناه على ذلك وأما ناقلين الذكر فحسن محبوب روى ان على
 ابن ابي طالب رضى الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم أى الطرق اقرب الى
 الله تعالى واسهلها على عباده وأفضلها عند الله تعالى فقال صلى الله عليه وسلم يا على
 عليك بمداومة ذكر الله تعالى في الخلوات فقال رضى الله تعالى عنه هكذا فضيلة
 الذكر وكل الناس ذاكرون فقال صلى الله عليه وسلم يا على لا تقوم الساعة
 وعلى وجه الارض من يقول الله الله فقال على كرم الله وجهه كيف اذكر فقال
 صلى الله عليه وسلم اسمع مني ثلاث مرات ثم قل انت ثلاث مرات وأنا اسمع فقال
 صلى الله عليه وسلم لا اله الا الله ثلاث مرات مغضا عينيه رافعا صوته وعلى رضى
 الله عنه يسمع ثم قال على رضى الله عنه ثلاث مرات لا اله الا الله مغضا عينيه
 رافعا صوته والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع وقد ورد في فضل لا اله الا الله والملازمة

في عدة أمارات صحاح وحسان روى الإمام أحمد عن رجل من أئمة
 الحديث أن شاذان أرس وعيادة بن الصامت طاشرو صدقه قال كذا
 النبي صلى الله عليه وسلم فقال هل فيكم خريب يعني أهل الكتاب قتلوا رسول
 الله فأمر بطلق الباب فقال أرفعوا أيديكم ولو لا الله لآله فسرقتنا أيدنا ساعة
 ثم وضع رسول الله صلى الله عليه وسلم يده ثم قال الحمد لله اللهم بعثني بهذه الكلمة
 وأمرتني بها ووعدتني عليها الجنة وأما لا تخلف اليعاد ثم قال صلى الله عليه
 وسلم ابشروا فإن الله عز وجل قد غفر لكم قال المنذري أسناده حسن وأما الذي
 يجب على الشيخ في تأديب المريدين فهو أن يقبله الله تعالى لأنفسه فيعاشره بحسبكم
 التصبغة ويلاحظه بعين الشفقة ويلاينه بالرفق فيربيه تربية الوالدة لولدها والوالد
 الشفيق الحليم لولده وغلامه فيأخذه بالأسهل ولا يجده ما لا طاقة له به وإذا رأى
 شيئا مما يكره في المشرع وعظه في السر وأخبره ونهاه عن المعادة إلى ذلك ومن
 آداب المريدين أن لا يتكلم بين يدي شيخه إلا في حال الضرورة وأن لا يظهر شيئا من
 مناقب نفسه بين يديه ويكون متبعا لخدمة شيخه ويحذر من مخالفة لان مخالفة
 الشيخ سم قاتل فيها مضرة عامة وعليه الانقياد لا التزام ما يأمر به شيخه من التأديب
 فإن وقع منه تقصير في القيام بما أشار إليه شيخه فالواجب عليه تعريض ذلك
 لشيخه ليرى فيه رأيه ويدعوله بالتوفيق والتيسير والفلاح واعلم أن طريقة الفقراء
 عشرة أشياء الأول الذكر والثاني الطاعة والثالث الإيثار والرابع القناعة
 والخامس التوحيد والسادس التوكل والسابع التسليم والثامن التأمل
 والتاسع الشكر والعاشر الفسك فمن اتصف بهذه الصفات يكون فقيرا حقيقيا
 ولا يكون مدعي ذلك زنديقا واعلم ونقل الله تعالى أن رأس الفقر كلام رب العالمين
 وروح الفقر حديث النبي صلى الله عليه وسلم وجسم الفقر إشارة المشايخ المارفين
 وقبلة الفقر الحقيقة وغسل الفقر الطريقة وسلالة الفقر الشريعة وأصل الفقر
 حسن الخلق والمحبة ومفتاح الفقر الصدق وغرة الفقر المعرفة وكثر الفقر المسكنة
 وجوهر الفقر معرفة نفسك وما من شيء أقرب إليك من نفسك وإذا ما كنت
 تعرف القريب فكيف تعرف البعيد ثم اهلوا أيها المريدون الصادقون وفقنا
 الله تعالى وإياكم لرضاته ورزقنا وإياكم بحبة الصالحين من عبادته وأعاذنا وإياكم من
 حبة المنكرين الطاعنين على هذه الطائفة أنه جواد كريم أنه يجب على المريدين
 الصادق أن لا يعصب ولا يلتفت ولا يمتحن إلى المبعودين المطرودين عن الله تعالى
 الواقعين في أوليائه المستمرتين بهم لئلا يسقط من عين الله تعالى ويستوجب

المقت والطرد من الله تعالى فان هؤلاء القوم جالسوا مع الله تعالى على حقيقة
الصدق واخلاص الوفاء ومراقبة الانفس مع الله تعالى وقد سلوا قيادهم اليه
والقوا انفسهم سليمان بيده تركوا الانتصار لانفسهم خيلاء من ذريته واكتفاء
بعلوميته فقام بهم بأوفي ما يقومون لانفسهم وكان هو الحارث هتمهم لمن حاربهم
والغالب لمن غلبهم فاجاء في الخبر الالهى من عادى لى وليا فقد اذنته بالحرب اى
أعلنته انى حارب له وقال الشيوخ العارفون قدس الله تعالى ارواحهم اقل
عقوبة المنكر على الصالحين ان يحرم بركتهم ويخشى عليه سوء الخاتمة والعباد
ناله تعالى وقال الشيخ شاه بن شجاع الكرماني رحمه الله تعالى ما تعبد المتعبدا كبيرا
من التعبد الى اولياء الله تعالى وقال الشيخ أبو نصر السراج رحمه الله تعالى ان هؤلاء
الذين يطعنون على هذه العصابة لا يكون فيهم أحد يرجع الى دين واكلهم
منسلخون من الدين أعاذنا الله تعالى وإياكم بفضلهم ورجته ووفقنا لما يحب ويرضى
وقال بعضهم شعر

انقذح فيمن شرف الله قدره ❦ ولا زال مخصوصا به طيب التنا

رجال لهم حال مع الله صادق ❦ فلا أقت من ذلك ان قبيل ولا أنا

مطلب سئل عن الاعتقاد
في السادة الصوفية الخ

والله تعالى أعلم (سئل) عن الاعتقاد في السادة الصوفية وفي كل أحد
من الخلق هل هو واجب أو مستحب وهل يقال ان في كل مسلم بركة (أجاب)
اعلموا أيها المسلمون وفقنا الله تعالى وإياكم لما يحب ويرضى اننا اذا رأينا مسلما
ما شيا على الطريقة المرضية مما جاء في الكتاب العزيز والسنة النبوية فاعتقاده
والقرب منه والاقتران به أمر مندوب اليه واذا رأينا مسلما مستورا ظاهره الخير
لم نطلع منه على ما تنكره الشرع فتحسين الظن به واعتقاد خيريته واحترامه
مستحب فقد روى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه
انه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تحقرن أحدا من المسلمين فان تصدق
المسلمين عند الله انهم وروى ابن ماجه عن عبد الله بن عمر رضي الله تعالى عنهما انه
قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يطوف بالكعبة ويقول ما أطيب وأطيب
ريحك ما أعظمك وما أعظم حرمتك والذي نفس محمد بيده لحرمة المؤمن أعظم عند
الله منك ماله ودمه وان نظن به الاخيرا وذلك أيضا سنة السلف والخلف وقال
امامنا لشافعي رحمه الله تعالى من أحب أن يقضى له بالخير فليحسن ظنه بالناس
واذا رأينا شخصا قسلا تاركا لبعض الواجبات أو كاهما تركبا للنهيات كذلك فلا
نعتقده ولا نحسن الظن به بل نذكر عليه ونأمره بالمعروف وحفظ القوانين الشريعة

مطلب سئل عن علماء
السادة الصوفية هل
يقال لهم أولياء الخ

مطلب سئل عن القطب
والاوتاد والانجباب وأرباب
الدرك الخ

في ذلك بر كثر في دوى الطمأنى في معجزة الكبر من حديث عمار بن
ياسر روى عنه عمار بن أمي كالمطر يجعل الله في أول منبر أو في آخر منبر أو روى ابن عباس
في تاريخه خير امتي أنه مبارك لا يدري أولها خير أو آخرها والله تعالى أعلم (سئل)
عن علماء السادة الصوفية هل يقال لهم أولياء الله تعالى سواء العامل فيهم أم
غير العامل أو نحوها الجواب مفصلاً أنكم الله تعالى الجنة (أجاب) الولاية
عامة وخاصة فالعامة ولاية الإيمان فمن آمن بالله ورسوله وما جاء به فهو ولي قال الله
تعالى ولي الذين آمنوا هم ولا ية القيام بالأمور رات قال الله تعالى إلا أن أولياء
الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون الذين آمنوا وكانوا يتقون والولاية الخاصة بحسنة
الله تعالى للعبد وحفظه له لقوله صلى الله عليه وسلم في الحديث القدسي ولا يزال
عبدى يتقرب الى بالنوافل حتى أحبه فإذا أحببته كنت سمعه الذى يسمع به وبصره
الذى يبصر به الحديث المشهور والعلماء العاملون وغيرهم يطلق عليهم أنهم أولياء
الله تعالى من حيث دخولهم في الولاية العامة وأما الولاية الخاصة فلا تطلق الا على
العلماء العاملين وقال امامنا الشافعى رحمه الله تعالى ان لم تكن الفقهاء أولياء الله
تعالى فى الآخرة فما الله تعالى ولى ومراده بذلك الفقهاء العاملون والله تعالى أعلم
بالصواب (سئل) عن القطب والاوتاد والانجباب وأرباب الدرك فى الارض
هل لهم وجود فى الكون حقيقة مادام الدهر والمنكر مبطل لا يعول عليه وهل
لذلك دليل من الكتاب والسنة أو نحوها الجواب مبسوطاً أنكم الله تعالى الجنة
(أجاب) نعم هؤلاء السادات المذكورون موجودون فى كل زمان كلمات واحد
منهم أقام الله تعالى مقامه آخر نفعا الله تعالى ببركاتهم ولا عبرة بقول المنكر لهم
فقد ورد من الاحاديث النبوية والآثار السلفية ما يدل على وجودهم فروى
الحافظ أبو نعيم بسنده عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه انه قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان الله عز وجل فى الخلق ثلاثاً قلوبهم على قلب آدم عليه
السلام ولله فى الخلق أربعين قلوبهم على قلب موسى عليه السلام ولله فى الخلق
سبعة قلوبهم على قلب ابراهيم عليه السلام ولله فى الخلق خمسة قلوبهم على قلب
جبريل عليه السلام ولله فى الخلق ثلاثة قلوبهم على قلب ميكائيل عليه السلام ولله
فى الخلق واحد قلبه على قلب اسرافيل عليه السلام فاذا مات الواحد أبدل الله
تعالى مكانه من الثلاثة واذا مات من الثلاثة أبدل الله مكانه من الخمسة واذا مات

من خمسة أبدل الله تعالى مكانه من الجنة وإذا مات من الجنة أبدل الله مكانه
 من الاربعين وإذا مات من الاربعين أبدل الله مكانه من الجنة وإذا مات من
 الجنة أبدل الله مكانه من الجنة فمهم يحيى ويميت ويحضر ويغيب ويضع السلام
 ويقل قاتل الله من يشهد بكيف مات يحيى ويميت قال لانهم يسألون الله تعالى
 اكثرا لانهم في كل يوم ويدعون على الرسل فيموتون ويسألون فيستقرون
 ويسألون فيثبت الارض ويدعون فيضعهم في انواع البلاء وقال بعضهم لم يدكر رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ان احدا على قلبه لانه لم يخلق الله تعالى في عالم الخلق والامم
 أعز وألطف وأشرف من قلبه صلى الله عليه وسلم فقلوب الانبياء والملائكة والاولياء
 بالاضافة الى قلبه صلى الله عليه وسلم كاضافة سائر السكوا كتب الى كامل الشمس
 وروى الخطيب من طريق عبيد الله بن محمد العباسي قال سمعت العكفي يقول
 النقباء ثلاثمائة والنبياء سبعون والابدال اربعون والاخيار سبعة والعمد اربعة
 والغوث واحد فسكن النقباء المغرب ومسكن النبياء مصر ومسكن الابدال الشام
 والاخيار سياحون في الارض والعمد في زوايا الارض ومسكن الغوث مكة فاذا
 عرضت الحاجة من أمر للعلمة ابتهل فيها النقباء ثم النبياء ثم الابدال ثم الاخيار ثم
 العمد فان اجيبوا والا ابتهل الغوث فلانهم مسألته حتى تجاب دعوته وقال بعض
 العارفين الصالحون كثير مخالطون للعوام لصلاح الناس في دينهم ودنياهم والنبياء
 في العدد اقل منهم والنقباء في العدد اقل منهم وهم مخالطون للخواص والابدال
 في العدد اقل منهم وهم فازلون في الامصار العظام لا يكون في المصر منهم الا الواحد
 بعد الواحد فطوبى لبلدة كان فيها اثنان منهم والاولاد واحد في الشام وواحد
 في المغرب وواحد بدوره القطب في الآفاق الاربعة من اركان الدنيا كدوران
 الفلك في افق السماء وقد سترت احوال القطب وهو الغوث عن العامة والخاصة
 غيرة من الحق تعالى عليه غيراته يرى عالم الجاهل ابله كفطن تاركا اخذا قريبا
 بعيدا سمعنا من ائمةنا حذرا وكشف احوال الاولاد للخاصة وكشف احوال
 الابدال للخاصة والعارفين وستر احوال النبياء والنقباء عن العامة خاصة
 وكشف بعضهم لبعض وكشف حال الصالحين للعموم والخصوص ليقضي الله أمرا
 كان مفعولا وعن انس رضي الله عنه انه قال الابدال اربعون رجلا واربعون
 امرأة كل مائة رجل أبدل الله رجلا مكانه وإذا ماتت امرأة أبدل الله تعالى مكانها
 امرأة وفي رواية الطبراني لن تخلوا الارض من اربعين رجلا مثل خليل الرحمن عليه
 الصلاة والسلام فيهم يسقون وبهم ينصرون مائة منهم احدى الا أبدل الله تعالى

حكاه آخر وفي رواية فاذا جاء الامر قبضوا كلهم فعند ذلك تقوم الساعة فاذا سمعت
 ما ذكر من الاحاديث وكلام السلف والاخبار اذ الله على ذلك وعلى وجود هؤلاء
 السادات الكرام الاخير علمت انه لا التفات لقول المشرك لذلك الزاعم انه ليس له
 اصل في السنة ولان من خصائص نبينا صلى الله عليه وسلم ان يجعل الله تعالى
 في امته اقطانا واولادنا ونجبنا وبدلنا دون غيرهم من الامم السابقة وقد سئل
 العلامة القاضي ذكر بارحه الله تعالى عن شخص اذ عي ان القطب ليس له وجود
 في زمن من الازمنة ولا ثم شيء يقال له القطب فهل هذه الدعوى صحيحة فأجاب رضي
 الله تعالى عنه ان القطب موجود في كل زمن ككلمات قطب اقام الله تعالى مقامه
 آخر نقعنا الله تعالى ببركاتهم وهذا أمر مشهور فالمنكر لذلك محروم من بركة
 الاقطاب مبعود من درجة الاحباب والله سبحانه وتعالى الموفق والمهدي للصواب

(باب مسائل منشورة)

(سئل) هل سمي رسول الله صلى الله عليه وسلم وما حكمه سهوه (أجاب)
 ذكر بعضهم نظاما فقال

ياسائلي عن رسول الله كيف سمي * والسهو من كل قاب غافل لاهي
 قد غاب عن كل شيء سره فسمي * عما سوى الله فالتعظيم لله

والله تعالى أعلم (سئل) عن قال اللهم صل على محمد عدد خلقه مثلا فهل
 تعدد له الصلوات كذلك أو يحصل له ثواب صلاة واحدة (أجاب) قيل ان
 الصلوات تعدد بعدد صلوات ملاها عدد الخلق وقيل لا تعدد بل له ثواب صلاة
 واحدة وكان ابن عرفة المالكي يقول يحصل له من الثواب أكثر من ثواب من صلى
 واحدة لا ثواب من صلى تلك الاعداد قال ويشهد له خبر من قال سبحانه الله عدد
 خلقه من حيث دلالة على ان التسليم بهذا اللفظ مزية والالم تكن له فائدة انتهت
 وأقول ليس الحديث مقصودا في الدلالة على قول ابن عرفة فقط بل يدل للاول أيضا
 ويشهد بذلك قاعدة الشافعي رضي الله تعالى عنه المشهورة وقائع الاحوال اذا
 تطرق اليها الاحتمال نزلت منزلة العموم في المقال المحمول على الوقائع القولية بخلاف
 الوقائع الفعلية فانها لاتعم وعليها عمل قاعدة الثانية وقائع الاحوال اذا تطرق اليها
 الاحتمال كساها ثوب الاجمال وسقط بها الاستدلال ولكن له قاعدة أخرى وهي
 ان الحمل على المتيقن واجب ويمكن أن ينزل لان في شرب الاب القاء النفس أي القاء
 نفس الاب الى التهلكة أي يهلك فالابن يموت عطشا والاب يموت أسفا وحرزا على
 ولده بخلاف الابن اذا شرب الاومات الاب عطشا فلا يتأثر بذلك تأثر الاب وتأمل

مطلب (سئل) هل
 سمي رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الخ

مطلب (سئل) عن
 قال اللهم صل على محمد
 عدد خلقه الخ

قصة قر قوش مع الولد وأبيه هذا ما يفهم من العبارة من حيث المراد والافلا تخلو عن
علاقة وسقط بعض الفاظ منها والله أعلم (سئل) هل يجب على العالم أن
يجيب عن كل مسألة سئل عنها (أجاب) لا يجب عليه إلا بأربعة شروط الأول
أن يسأل السائل عما يجب عليه الثاني أن يخاف فوات النازلة الثالث أن يكون
المسئول عالما بحكم الله تعالى في تلك النازلة أما باجتهاد إن كان مجتهدا أو بنص
إمامه إن كان مقلدا الرابع أن يكون السائل والمسئول بالغين واجبت بعضهم
وصوب الجواب على البالغ المستوفى للشروط إذا سأل الصغير لما مور بالصلاة بما
لا يعلمه ليتعلمه وزاد بعضهم خامسا وهو كون المسئول عنه عملا دينيا لا ماليا ولا
اعتقاديا قال بعضهم وليس بشئ وعند استيفاء الشروط يجب الجواب والتعليم
كفاية إن كان هناك غيره وعينا إن لم يكن قلت الظاهر أن الكتب أن توقف
التعليم عليه له حكمه وحيث وجب الجواب لم يجزله أخذ الاجرة عليه والافتعال
الزباني جازله أخذها انتهى اللقاني من شرح العقيدة الكبير وأقول الظاهر أن
الكتابة لا يجب بها نابل باجرة المثل بقي شئ وهو أن المسئلة قد تحتاج إلى مراجعة
وعمل كثير كما في مسائل المناضافات الظاهر أن له أخذ الاجرة على المراجعة والعمل
المذكورين وأما الورق فعلى السائل وكذا الخبر والقلم والله تعالى أعلم (سئل)
عن ضرب الدراهم والدنانير أولا (أجاب) أخرج ابن أبي شيبة في المصنف عن
كعب قال أول من ضرب الدنانير والدراهم آدم عليه السلام وأما الفلوس فالتعامل
بها قديم كما يؤخذ من اللغة وأول من اتخذ السنة الموازين من الحديد عبد الله بن
عامر بن كريمة والله تعالى أعلم (سئل) عن مات من أطفال المؤمنين
من ذكور وإناث وعن البله أيضا ولم يتزوجوا في الدنيا فهل يتزوجون في الجنة
(أجاب) لا ريب أن كل مولود نفع فيه الروح من ذكر وأنثى يبعث يوم القيامة
وإذا بعث اتلخق ودخل المؤمنون الجنة كانوا على سن واحد وقدر واحد ولا ريب
أن الزواج في الجنة بمعنى التمتع هو من جملة نعيم الآخرة الذي يكون لأهل الجنة
جميعا ولا ريب أن الأحاديث صرحت ولوحت وشملت وعمت أن لكل واحد من
المؤمنين زوج في الجنة صغيرا كان في الدنيا أو كبيرا أخرج الترمذي وصححه والبيهقي
عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إن أول زمرة تدخل
الجنة وجوههم كالقمر ليلة البدر والزمرة الثانية كأحسن كوكب دري في السماء
لكل امرأة منهم زوجتان على كل زوجة سبعون حلة يرى من حياقها من وراء الحلال
وأخرج الشيخان عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول زمرة تلج

مطلب هل يجب على
العالم أن يجيب عن كل
مسئلة سئل عنها الخ

مطلب مثل عن أول من
ضرب الدراهم الخ

مطلب عن مات من
أطفال المؤمنين الخ

على ضرورة العمل به لا سيما في هذه ولا يتخطون ولا يتقربون
 من الذهب والفضة وصغارهم التوتور وسحبهم المسك ولكن لا يخطون
 روجتان يرى مخ ساقهما من وراء اللحم من الحسن لا اختلاف بينهم ولا تباين بينهم
 على قلب واحد يستصون الله بكرة وعشيا وقد سئل بعضهم عن أطفال المؤمنين
 الذين لم يتروجوا في الدنيا هل يتروجون في الآخرة فأجاب أن ظاهر الأحاديث يدل
 على أنهم يتروجون وكذلك البنات اللاتي من أكارا يتروجن أيضا في الجنة من
 أهل الدنيا في الصحيحين من حديث أبي هريرة أنهم تذاكروا الرجال في الجنة
 أكثر من النساء فقال لم يقل رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في الجنة أحد إلا له
 زوجتان أنه يرى مخ ساقها من وراء سبعين حلة ما فيها عرنب وفي رواية ليس
 في الجنة أعزب وفيها لكل من أهل الجنة زوجتان اثنتان أي من الآدميات سوى
 ماله من المحور العين كما صرح بذلك رواية أبي يعلى والبيهقي فيدخل الرجل منهم
 على اثنين وسبعين زوجة مما ينشئ الله ثلاثة من ولد آدم لما فضل على من
 أنشأه الله بعبادتهما في الدنيا وشمل عموم أحد وأعزب إليه والمجانين وغيرهم
 بل في طواهرته من آيات القرآن ما يدل لذلك لهم فيها أزواج مطهرة والله أعلم
 (سئل) في رجلين أسروهما الأفرنج ثم إن الله تعالى حنن عليهم ما رجل أفرنجي
 اشتراهما من الذين أسروهما وجعل عليهما مالا وأمسك واحدا وقال لا تخرأذهب
 أنت مات المال الذي عليك كما وهذا يبقى هاهنا إلى أن ترسل للمال الذي عليك والذي
 عليه والجمال أنهم ما فقرأ فهل يجب على المسلمين فكهما بالمال الذي صار عليهما
 (أجاب) قال الله تعالى وتعاونوا على البر والتقوى وقال صلى الله عليه وسلم فيما
 رواه أحمد والبخاري عن أبي موسى الأشعري فكروا العاني أي الأسير وأجيبوا
 الداعي وأطعموا الجائع وعودوا المريض فثبت كان الرجل الأسير فقيرا فيعطى من
 الزكاة ما يقدر نفسه ورفيقه ومن أموال بيت المال كلنفي والغنيمة فإن لم يوجد فيه
 شيء أو كان ومنع متوليه فعلى أغنياء المسلمين لأنه من باب التعاون على المعروف ودفع
 ضرر المسلمين والله تعالى أعلم (سئل) في طوائف النصارى أخراهم الله تعالى
 وذلك أنهم يشهرون الخمر والانبذة المسكرة في ديار الإسلام بين أظهر المسلمين
 خصوصا محروسة عكاها الله تعالى ويظهرون شربها ويتجأهرون بذلك
 وينقلونها في الأسواق والطرق جهارا ويؤذون بذلك المسلمين وأنهم يظهرون الخنزير
 وذبحها بين أظهر المسلمين جهارا ويمرون بلحومها في الأسواق والطرقات وأنهم
 يظهرون الأكل والشرب والقهوة والدخان في شهر رمضان في الأسواق والطرقات

مطلب في رجلين أسروهما
 الأفرنج الخ

مطلب في طوائف
 النصارى الخ

قول يجب على ولاية الامور ان يعاملوهم بما يوافق الشريعة التي هم بمنعوتهم مسلحون بالله
 يصحكون ذلك من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لما يورثه في قوله تعالى
 وتكن منكم امة يدعون الى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر اولئك
 هم المفلحون المذموم تاركه بقوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس
 ما كانوا يفعلون وصح انه صلى الله عليه وسلم قال لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر
 اوليه منكم الله يعذب من عنده وقال صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا
 فليغيره بيده الحديث وهل يشاؤون على ذلك وكذلك يجب على كل من قدر على زواله
 ان يزله ويناب على ذلك وهل اذا عصبدهم أحد من المسلمين وأقرهم وعارض من
 يريد زوال المنكر يؤدب بما يليق به أو يكف الحال (أجاب) الحمد لله وحده
 والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وعن أنزل القرآن نستمد التقرير والاثبات قال
 الله تعالى ان تنصر الله ينصرك ويثبت أقدامك والله تعالى غني عن النصر وانما
 النصر لدين الاسلام وفي الحقيقة انما النصر لنا معشر الاسلام واذا تأملت أحوال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم وأحوال أصحابه ظهر لك من أين كان يأتي لهم النصر
 وذلك بأنهم كانت لا تأخذهم في الله لومة لائم مع قتلهم وقلة ما بأيديهم من المال
 والسلاح والمخييل والعدة مع ما نحن عليه الآن معشر الاسلام من الكثرة
 والاموال والمخيول والعدة وغير ذلك مع قلة الفتوح واستيلاء أهل الكفر علينا
 وكسر قلوب أهل الايمان مع جبر قلوب أهل الصليبان فتأمل قول الله تعالى اذ يوحى
 ربك الى الملائكة انى معكم فتبثوا الذين آمنوا سأتقى في قلوب الذين كفروا والرب
 تجد الرعب في قلوب من يدعى الاسلام أشد من قلوب الكافرين كأنه لعدم الايمان
 فاعلم وقفت الله تعالى أنه يجب على ولاية الامر أيدهم الله تعالى أن يمنعوا جميع أهل
 الذمة من نصارى ويهود وغيرهما من اظهارة الخمر والتافوس والتخنزير والاكل
 في رمضان ولا يجوز لأحد من المسلمين أن يبيعهم طعاما أو يملكهم منه في رمضان
 واما فيما بينهم فلا تمنعهم من ذلك ويراق عليهم المنكر اذا أظهروه وكل ذلك لا ريب
 انه من باب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر وأصل ذلك للسلطان ونوابه أيدهم
 الله تعالى فتي وجدوا كان الامر منوطا بهم والافعل أهل الحل والعقد من العلماء
 والصلحاء والكبراء المنع من ذلك بالمعروف ويجب على كل مسلم ودعاهم وزجرهم عن
 ذلك لقوله تعالى كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون وأخرج
 أبو داود أقول ما دخل النقص على بني اسرائيل انه كان الرجل يلقي الرجل فيقول
 ما هذا اتق الله ودع ما تصنع فانه لا يحل لك ثم يلقاه من القصد وهو على حاله فلا يمنع

يكون كيه وشريه وقعيده فلما فعلوا ذلك ضرب الله قلوب بعضهم ببعض
 ثم قال لعن الذين كفروا من بني اسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك
 بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون
 وقال تعالى والمؤمنون والمؤمنات بعضهم من بعض يامرون بالمعروف وينهون عن
 المنكر قال الغزالي افهمت الآية ان من هجرهما خرج من المؤمنين وقال القرطبي
 جعلهم ما الله تعالى قرايين المؤمنين والمؤمنات وقال تعالى وتعاونوا على البر
 والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان واخرج مسلم وغيره عن ابن مسعود عن
 راي منكم منكر اقل غيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم يستطع فبقلبه وذلك
 اضعف الايمان واخرج ابوداود واللفظ له والترمذي وقال حسن غريب وابن ماجه
 افضل الجهاد كلمة حق تقال عند سلطان جائر وروى الاصبهاني ايها الناس مروا
 بالمعروف وانها عن المنكر قبل ان تدعوا الله فلا يستقيم لكم وقبل ان تستغفروا
 فلا يغفر لكم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يدفع رزقا ولا يقرب أجلا وان
 الاخبار من اليهود والرهبان من النصارى لما تركوا الامر بالمعروف والنهي عن
 المنكر لعنهم الله تعالى على لسان داود وعيسى ابن مريم ثم عوا بالبلاء ولا ريب ان
 المنكر للعاصي والمغير لها من ولي الامر وغيره مناب الثواب الجزيل والمعين لهم شريك
 في الثواب ان اعانهم عليه وفي العقاب ان اعانهم على المعاصي وروى الاصبهاني
 لا تزال لاله الا الله تنفع قائلها وترد عنهم العذاب والنقمة ما لم يستغفوا بحقها قالوا
 يا رسول الله وما الاستغفار بحقها قال يظهر العمل بمعاصي الله فلا تنكروا ولا تغير
 وذهب جماعة منهم احدثه الله تعالى ان ترك الانكار بالقلب كفر والله تعالى أعلم
 (سئل) في مقدار مكث عيسى في الارض كم كان وقولهم انه كان ثلاثا وثلاثين سنة
 هل هو صحيح أولا واذا قلتم بصفته بشكل بأن النبوة لا تكون الا بعد الاربعين (أجاب)
 نقل في سبل الرشاد عن زاد المعاد ان ما يذكر ان المسيح رفع وله ثلاث وثلاثون
 سنة لا يعرف له أثر متصل يجب المصير اليه قال الشامي والامر كما قال والا حاديت
 الصحيحة تدل على أنه رفع وهو ابن مائة وعشرين سنة انتهى لمختصا والذي وقع لابن
 حجر في شرح المهذب زيادة ولما رفع عيسى الى السماء كان منها أي مريم ثلاثا وخسين
 سنة وبقيت بعده خمس سنين وحين جلت به كان منها عشر سنين بناء على القول
 الضعيف فاذا قلنا بالصحيح المار اندفع الاشكال واذا قلنا بالضعيف الذي ذكره ابن
 حجر يكون على قول من لا يشترط في النبوة بلوغ الاربعين والله أعلم (سئل)
 فيمن قتل نبيا أو قتله نبي فهل هو كافر او من اهل النار (أجاب) روى الامام أحمد عن

مطلب في مقدار مكث
 عيسى في الارض كم كان
 الخ

مطلب فيمن قتل نبيا أو قتله
 نبي الخ

ابن مسعود أشد الناس عذاباً يوم القيامة رجل قتل نبياً أو قتله نبي أو رجل يفضل
الناس بغير علم أو مصور يصور التماثيل وقال الله تعالى ذلك بأنهم كانوا يكفرون
بآيات الله ويقتلون الأنبياء بغير حق ولا ذنب إن قتل الأنبياء يقتضي عدم الإيمان
بهم المقتضي ذلك لكفر القاتل ولأن النبي عليه الصلاة والسلام لا يقتل إلا مهدد
الدم أجاء العصمة فدل على كفر المقتول للأنبياء وكفر قاتلهم كما ظهر لك والله أعلم
(سئل) فيما يقوله العامة عند محاوراتهم فيقولون صلوا على النبي وكذلك القرآن إذا
خبر الإنسان بمجئنا يقول لصاحب الخبز صل على النبي يفهمه أنه لم يبق له شيء وكذا
عند عرض السامع على البيع وعند خروج الإنسان من الحمام يقول الحامي
صلوا على النبي وكذلك الشعراء في ابتداء شعرهم وفي أنشائه وآخره صلوا على النبي
وكذا عند غضب شخص يقول له جليسه صل على النبي وكذا إذا رأى شيئاً تعجب
منه لحسنه كآدمي وجمل وفرس وغيرهما من الحيوانات يقول القائل صلوا على
النبي بل يعتقدون أن الصلاة تدفع العين وكذا ذكرها في الأماكن المستقرة
فهل ذلك جائز (أجاب) أعلم وفقك الله تعالى أن الصلاة على النبي صلى الله
عليه وسلم مجمع على طلبها بالكتاب والسنة وجوباً واستحباً بالآما وجوباً فعندنا
في التشهد الأخير وعند كل ما ذكر ذهب إليه من الأئمة ذاهب وفي كل مجلس مرة
ولو تكررت ذكره حكاية الزمخشري وكذا حكى أنها تجب في كل دعاء وأما استحبابها
فلا كلام فيه وإليك نهايتها كدفي مواضع منها عقب الأذان ومنها أول الدعاء
وأوسطه وآخره ومنها عقب دعاء القنوت ومنها عند دخول المسجد والخروج منه
ومنها في صلاة الجنازة ومنها عند التلبية وعند الصفا والمروة ومنها عند الاجتماع
والافتراق ومنها عند الصباح والمساء ومنها عند الوضوء ومنها عند طنين الأذن ومنها
عند نسيان الشيء ومنها عند زيارة قبره الشريف وأعلم أن الآتي بها على قصد
تعظيمه صلى الله عليه وسلم أو التبرك بها أو دفع غضب من غضب أو اغاظة منافق
أو كافر أو دفع ضرر عين هائن فهذا كله مستحب لا نعلم فيه خلافاً وأما عند
التعجب من شيء كفرس وجمل وشيء من المتاع فلا ضرر في الاتيان بها كما ذكره
الحلي من أئمتنا بل لو قيل باستحبها قياساً على سبحانه الله فانهما وردت للتعجب
كثيراً في الأحاديث وخريجها النووي في أذكاره وكذا لا اله الا الله أي تأتي للتعجب
نادر أو غيره ووجه استحبابها عند التعجب أنه صلى الله عليه وسلم عرفنا حقائق
الاشياء في الكتاب والسنة كقوله أفلا ينظرون إلى الأبل كيف خلقت فإذا قالها
الإنسان تعجباً من شيء فكأنه يقول صلى الله عليه وسلم الذي عرفنا حقائق هذه

مطلب فيما يقوله العامة
عند محاوراتهم فبة ولون
صلوا على النبي الخ

لا ينبغي ان يظن ان من علم عليه عند ما يستقدرا ويضحك منه فان شئ على
 ما عليه الكفر فان عرف انه جعلها محجبا لم ينتبه كقرا انتهى ونظرة القرى
 ان بعض المتأخرين من أمنا والذي يقبه له لا بد في الكفر من قدر ان يدل ذلك
 ربه يجرى عليه كلامه وهو ان يذكرها عند المستقدرا والخضوع منه بقصد
 استقدارها وجهها اضحكة فيخرج انتهى ولا تظن احدا من أهل الاسلام من عرف
 قدره صلى الله عليه وسلم يوردها على هذا الوجه ولكن جزم البدر العيني من الحقيقة
 بصرتها كالسبع والتكبير عند عمل محرم أو عرض سلعة أو رفع مناع انتهى أما
 هذا العمل المحرم كالزنا والسرقة فيقول به وأما عند عرض السلعة أو رفع المناع
 فلا مانع منه لما علمت ان قائل ذلك اما متعجب ولا مانع منه له وأما متعجب فكذلك
 ومثل ذلك ما يقع من قران وجماع وشاعري أو شعره أو آخره وكذلك قول القائل
 لجليسه صل على محمد ومثل ذلك في المحاولات وكذلك دفع العين وعند غضب شخص
 فانها انما تقال بمقاصد صالحة وهي التبرك ودفع ضرر العين ودفع الغضب
 واستقلاب الصلح وترقيق القلب والترحم من المخاطب فلا بأس من ذكرها في هذه
 المواطن كلها انهم ينبغي ان قصان عن الاما كن المستقدرة لانها كالقرآن قال
 الامم انشروا ولا يؤمر بها عند الغضب خوفا ان يحمله الغضب على الكفر انتهى
 وينبغي ان يقيد ذلك بأحق أو جاهل لا يعرف قدر رسول الله صلى الله عليه وسلم أما
 العارف والكامل فلا مانع من ذكرها له عند غضبه فانها تحمله على الرجوع عن
 الغضب والله تعالى أعلم (سئل) فيما يقع في هذا الزمن في بعض القرى
 والاعراب ان الرجلين منسلا يقع بينهما نزاع في أمر ما فيطلب أحدهما الشرع القويم
 فيقول الثاني أنا فرعى لا شرعى أو نحن لا نعرف الا الفرع أو دعائم العرب أو دعائم
 الفلاحين أو هذه المسئلة لا توجد في الشرع أو ليس لها الشرع مالها الا قاضي
 العرب وسمعت من بعضهم يقول ان الدم هذا ليس في الشرع ولله حكم الا عند
 قاضي العرب ولهم ألفاظ كثيرة مثل هذه وما قاربها وجميع أهل هذه القرى عندهم
 هذا الامر مشهور وكل واحد منهم يقول به فهل هم كفار مرتدون بذلك وهل يجب
 قتالهم حتى يرجعوا للحق الحقيقي وهل يجب على كل مسلم سماع منهم ذلك الانكار
 عليهم ومنعهم منه وبعض هؤلاء يستحسن حكم قاضي العرب على حكم الشرع ومع
 ذلك يقرمون لهذا الفاسق المبتدع المغير للشرعية الغراما لا كثيرا وتسمع نفوسهم
 يذله دون ما يعطى لقاض أو مفت على بيان الحكم الشرعى أو ضحولنا جوابا شافيا
 عن هذه المسئلة (أجاب) اعلم ان هذه الالفاظ وما شابهها لا تصدر عن قلب مؤمن

مطالب فيما يقع في هذا
 الزمن في بعض القرى
 الخ

بالله واليوم الآخر علم بأن الشرع هو ما شرعه الله تعالى في كتابه العزيز المسمى
 على محمد صلى الله عليه وسلم لا غير ذلك بالاعتبار بأنهم يرون من مبادئ محمد صلى الله
 عليه وسلم بالذي أنزل عليه من السماء قال تعالى وما يسلط على قلوبهم أن يفقهوا
 الحق فكل مسلم مني الشريعة محمد صلى الله عليه وسلم ولم ير من يهاجركم فلا يكون
 حلال في النار يحشر مع عبدة الأوثان والأصنام وليس له في الإسلام من يصيب علاقات
 الإيمان هو التصديق والاذعان بما علم من دين محمد صلى الله عليه وسلم قبل هؤلاء
 الذين يقع منهم مثل هذه الألفاظ وإن وجد منهم التصديق لكن لم يوجد منهم
 الاذعان الذي هو عبارة عن الاستسلام والالتقياء إلى جميع الأحكام الشرعية فمن لم
 يذعن لها فهو كافر وهذا النوع كان كثيرا في زمن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال تعالى يعرفونه كما يعرفون أبناءهم ولئن سألتهم من خلق السموات والأرض
 ليقولن الله ومع ذلك هم كفار أجمعاء وتأمل قوله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى
 يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما
 فأنك تجد هذه الآية صريحة في كفر هؤلاء الجماعة بلا شبهة بل وكثير من العامة
 كذلك بل بعض أهل العلم كذلك فأنك قل إن تجدنا نأمر بحكم عليه بالرجم
 أو بقطع اليد في السرقة ألا يجد في نفسه حرجا وعدم تسليم وقال تعالى أخفكم
 الجاهلية ينعون ومن أحسن من الله حكما لقوم يوقنون فلا شك أن دعائم العرب
 والفلاحين هي حكم الجاهلية أو ما ألقاه الشيطان لهم وزينه فلا يجوز أن يؤمن
 بالله واليوم الآخر العمل بها أو العذول اليها عن الشريعة الغراء المطهرة التي هي
 خير الشرائع وقد روى الحاكم عن أبي هريرة تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما
 كتاب الله العزيز وسنتي ولن يتفرقا حتى يردا على الخوض فلا شك أن هؤلاء قد
 سلبوا من الدين كما تسلب الشعرة من العجين فكيف يسوغ لعاقل أن يدعي الله
 ورسوله في حكم فيعدل عن ذلك الحكم إلى حكم أعراي جهنم أو فلاح ملعون
 مطرود مبعد عن الله ورسوله يحكمكم له براه فلعنة الله على هؤلاء وأحزابهم
 ومن يقول بقولهم ومن مرضى بما يرضونه فوالله لهم أخس حالا من الجاهلية لأنهم
 كانوا معذورين لعدم وجود الشرع القويم ولهذا لم يؤاخذهم الله تعالى قال تعالى
 وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا وأما بعد وجود الشرع فالناس قسمان إما مؤمن
 مصدق تجري عليه الشرائع وأما كافر معاند هؤلاء من هذا القسم إذ لا نظر لكونهم
 ينطقون بالشهادتين ألا ترى أن من ألقى مصحفا في قاذورة أو علما شرعيا أو فتوى علم
 على الأرض مع قوله أي شيء هذا العلم كافر وإن نطق به ما ولا شك أن شريعة محمد صلى

الله عليه وسلم بمعارضة من الدين بالضرورة اذ هي الدين القويم وفي حرم من الدين
 بان الحكم المجمع عليه المشهور بين الناس المتخصص عليه ومثله الحبل بحبل الريح
 يكفر منكروه على الاصح لا شعاره بالكذب وقد اجتمعوا على ان من انكر ما هو
 معلوم من الدين كبر ووجب قتله ان لم يتب لان انكاره يستلزم تكذيب النبي صلى
 الله عليه وسلم في حقه والمعلوم بهذا المعنى هو ما يعرفه الخواص والعوام من غير قبول
 للتشكيك فالعق بالضروريات كوجوب الصلاة والصوم وحرم الزنا والخمر بل
 قال الشهاب في قواعد ولا يختص ذلك بالواجبات والقربات والمحرمات بل لو جرح
 بعض المباحات بالضرورة كالوقال ان الله تعالى لم يبع التين والغنبل انتهى فيكفر بذلك
 وفيه نص الائمة على ان نافي الاسلام كلا أو بعضا كنافي بعثة محمد صلى الله عليه
 وسلم خطي آثم كافر عند الاشعرية بشرط تكليفه وبلوغه الدعوة وعند المعتزلة بعد
 تأهله للنظر فقط ولا ينفع تأويله ولا اجتهاده ويدخل في نافي الاسلام نافي ما ثبت
 من قواعد بدليل العقل مع دليل السمع كما في توحيد الباري تعالى بالقدم بأن القدم
 لله لا لا ونحوها ونافي ما ثبت بدليل السمع وحده كنافي الحشر والجزاء ونحوهما
 مما علم كونه ضرورة ولا شك ان هؤلاء الطائفة تفقوا الاسلام كلا أو بعضا فهم كفار
 بلامرية ولا ترد عندى في ذلك ولا لكل مسلم يعلم محاسن الشريعة الغراء ومواقع
 القرآن العظيم غاية الامر انه ينبيه عليهم ويعرفون حكم الله تعالى في هذه العبادة
 الواقعة منهم فان تابوا ورجعوا ورضوا بحكم الله ورسوله صاروا مسلمين بذلك والافهم
 كفار ويجب على مولانا السلطان قتالهم وسلب أموالهم وتسكون في ثالبيت مال
 المسلمين كأموال المرتدين وقد قال الصديق لبعض الاعراب علي أقل من هذه
 المرتبة وهو منعهم الزكاة وقال لومنعوني اعناقا كانوا يدفعونه لرسول الله صلى الله
 عليه وسلم لقاتلتهم وقد نص أئمتنا على ان من امتنع من اظهار شعار الصلاة يقاتل
 وعبارة المنهاج مع ابن حجر فان لم يظهروا الشعار كما تقرر بأن امتنعوا كلهم أو
 بعضهم كل أهل محلة من قرية كبيرة ولم يظهروا الشعار الا بهم قوتلوا أي قاتل
 الممتنعين الامام أو نائبه لاظهار هذه الشريعة العظيمة ويظهر على أنه لا يجوز له أن
 يقبأهم بالقتال بمجرد الترك كما يوحى اليه قوله فان امتنعوا بل حتى يأمرهم فمتنعوا
 من غير تأويل أخذ مما يأتي في ترك الصلاة نفسها انتهى وذكر ابن حجر في باب
 الاذان بناء على القول بأن الاذان فرض كفاية قال وهو قوي ومن ثم اختار جمع
 أنه يقاتل أهل بلدة تركوا الاذان والاقامة أو أحدهما بحيث لم يظهروا الشعار في
 بلدة صغيرة يكفي بمحل واحد وكبيرة لا بد من محال نظير ما يأتي في الجماعة والضابط

بان يكون بحيث يسمعه كل اهلها والواصفوا اليه من كل القول بان الاذان والادعاء
 سنة لا اعتنا وقال شيخ الاسلام في شرح الراسخ الفليس في مسائل المسلمين أي يقابلهم
 الاسلام أو نائبه عليها أي على ترك الجاهلية كما تفرق بين الكفريات حتى يظهر
 الشطرا أي طعنا والجاهلية فإذا كان السلطان يقاتل على ترك فرض الكفاية على
 انكار الشرع من أصله أولى بل لهم أوجه كثيرة يقالون عليها من عدم إرث النساء
 وأخذهم ووهن وخروج نسائهن كاشفات الوجوه في الأسواق فإن استعلا ذلك أي
 عدم إرث النساء وما بعده كفر وادعاء نص الأئمة على كفر من استباح الزنا واللواط أو
 الفرض فاعدا مع قدرته على القيام كما صرح به النووي وغيره أو الجمر وما يوضح هذا
 المقام ما ذكره اللقاني في شرح عقيدته الكبير ما نصه وما يوضح هذا المقام ان من
 أنكر ما عرف بالثواتر فإن لم يرجع أنكاره إلى أنكار شريعة من الشرائع كان أنكاره
 غزوة تبوك ووجود أبي بكر وعمر وقتل عثمان وخلافة علي رضي الله تعالى عنهم وغير
 ذلك مما علم بالنقل ضرورة وليس في أنكاره حجة شريعة لا يكون أنكاره ذلك كفرا
 إذ ليس فيه أكثر من الكذب والعناد كانكاره شام وعباد وقعة الجمل وصاربه
 على رضي الله تعالى عنه من خالفه ثم ان اقترن بذلك اتهامه للناس فليس وهم المسلمون
 أجمع كفرا كما في الشفاء وغيره لمر يأنه إلى إبطال الشريعة وليس هذا كنسكراصل
 الإجماع لأنه لا يتم جميع المسلمين بل ولا بعضهم وانما كنسكرا اجتماعهم وتوافقهم
 على شيء وان رجع أنكاره إلى أنكار قاعدة من قواعد الدين أو حكم من أحكامه
 كانكار الخوارج حديث الرجم كفر لأنه حكم من أحكام الشريعة مجمع عليه معلوم
 من الدين بالضرورة وان أنكر واقعته واعتزفوا بأن الرجم ثابت في هذه الشريعة
 بدليل آخر لم يكفروا ما لم يقترن اعترافهم بمنكر كنسكرا باحة التين يكفر كنسكرا من
 أنكر كون الاباحة حكما شرعيا وعبارة ابن حجر يعترض على قول بعض الخنفية من
 أنكر حلالا أو حراما كفرا لا خصوصيته لما بذلك بل من أنكر حكما من الأحكام
 الخمسة الواجب أو الحرام أو المباح أو المستدوب أو المكروه من حيث هو كأن أنكر
 الوجوب من حيث هو والتحريم من حيث هو وكذا الباقي كان كافرا قلت واحتراز
 بقيد الخشية عن أنكارها من حيث متعلقاتها فإنها لا بد فيها من العلم الضروري
 على ما مر انتهى فهذا نص صريح في ان من أنكر حكما من الأحكام الخمسة يكفر
 فكيف بمن أنكر الشريعة كلها أو قال لا أعرفها أو قال أنا فرعي لا شرعي أو قال
 لا نعرف الشرع أو قال لا نعرف الادعاءم العرب أو دعائم الفلاحين ويعني بالدعائم
 الأمور المتعارفة بينهم التي خالفت الشرع قطعا التي من جعلتها عدم إرث النساء

ومن جلتها ان الرجل يشترق زوجته الثاني ابتداء
 مات واحد منهم ما أولا رجوع زوجها على روحه بحال معروف عندهم ومن
 جلتها ان المرأة اذا مات زوجها ولم تقرب أي قريب كان فيريد أحدهما ولما أولاه
 فيريد البقاء على أولادهما الكونهم سفارا ولا تريد قراهم في أي قريبها ذلك حتى تبطل
 من ماله ما أو مال أولادهما الا ينسبهم له الله فيبعد ذلك بين كرها والافرق بينهما وبين
 أولادهما وقد شاهدنا ذلك كثيرا وقال صلى الله عليه وسلم من فرق بين والده وولده ما
 فرق الله بينه وبين أحبته يوم القيامة ومن جلتها أن يكون تحت الرجل منهم أرض
 وقف أو بيت المال أو ما أقطعه السلطان لأحد من الجنود بزعمهم يفارق البلد
 ويغيب مدة طويلة فيضيع بعض الناس يده عليها ويغرس بها شجرا فيريد الأول
 رفع يد الثاني المقر على الأرض من التسليم عليها فيرفعها لقاضي العرب أو الفلاحين
 ليحكم له بها ومن جلتها الا اكتفاء برجل واحد في جميع الامور حتى في الزنا والقتل
 ومن جلتها ان الرجل منهم يعمل للشاهد مالا كثيرا يشهد فيرجع على خصمه به
 ومن جلتها ان الرجل يجعل جعللا يسمى عندهم حلاوة لمن يخبره عن السارق مثلا
 فيرجع به على السارق ومن جلتها انهم يغرمون السارق أربعة أمثال المسروق
 ومن جلتها انهم يخلقون كل منهم في شيء أربعة واربعين كلمة ومعه خمسة من الرجال
 ينزكونه ومن جلتها انهم يخلقون المتهم على شيء بحضرة نبي أو ولي ولكن يركب
 الخالف فوق القبر وفي خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم قال لا يجلس أحدكم على
 جرة فتخلص الى جلده خيره من أن يجلس على قبر وعبرة النووي في شرح مسلم
 في حديث لان أمشي على جرة أو سيف الخ نصها القعود على القبور حرام والمراد
 بالقعود الجلوس عليه هذا مذهب الشافعي والجمهور من العلماء وقال مالك المراد
 بالقعود الحديث وهذا التأويل ضعيف أو باطل والصواب ان المراد بالقعود الجلوس
 وما يوضحه قوله صلى الله عليه وسلم لا تجلسوا على القبور وفي الرواية الاخرى لان
 يجلس أحدكم على جرة فتحرق ثيابه فتخاص الى جلده خيره من ان يجلس على قبر
 فكذلك قال أصحابنا تجب حصص القبور مكرهه والقعود عليها حرام وكذلك الاستناد
 الى القبر والاتكاء عليه وبه تعد لم ان قبور الانبياء التي يظهر فيها عدم الخلاف
 والجزم بالحرمه ومن جلتها ان بعض الاعراب يأخذ المرأة من غير انقضاء عدة واذا
 مات زوجها أو طلقها أو أراد انسان منهم يأخذها بأي بشاة ويذبحها عند باب بيتها
 ويسمونها بشاة الحليلة أي حلت المرأة للزوج الثاني ولو قبل انقضاء عدتها ومنهم
 من يدفع قشة أو عودا أو بعر أو يكون ما ذكره قانما مقام العقد والشهود والولي الى

من ذلك من الضلالات التي لا تخفى وقد سئل ابن عبد السلام الطنفي بما صوره
 في حرب البوادي فهو عرب السجادة وهي عتيقة إذا طلق أحد منهم امرأته أو مات
 زوجها تزوجها آخر بعده فهو حرة أو أقل من ذلك لا يتسبون مطلقا يستحلون
 فاكهوا إذا توفي أحد منهم عن عشر بنات مثلا وله ابن عم أو نحو ذلك لم يرزوا البنات
 مطلقا ويرتبه ذلك الرجل ويستحلون ذلك وترون بالجهة وهو ان أحدهم إذا طلق
 قال وحيلة ر شاع هذا الاخضر ويشيرون الى السماء ويعتقدون ذلك وإذا قيل
 لأحدهم بعث في هذا الزمان نبي صدق ولم يتوقف ولا يؤمنون بالبعث والنشور
 وإذا قيل لأحد منهم أيضا ان ربنا يحيي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على الصلاة
 وغيرها فيقولون لا ندري ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتون الزكاة ودأبهم الفساد
 في الأرض وقطع الطريق فاحكم الله تعالى فيهم وما يجب على الامام في حقهم شرعا
 (أجاب) من استقل حكم ما علم أمر حرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 فهو كافر ثم ينظر بعد ذلك ان تاب ورجع تقبل توبته وينبغي لولا الامور ان يعلمهم
 الاحكام لاحتمال أن يكون فظلم للجهل فان لم يرجعوا حل قتلهم وأخذ أموالهم ثم
 ينظر في حال نسايتهم ان كن مؤمنات مكرهات لا ذنب لهن ويعلم الاحكام فان لم
 يتبن حل سبيهن وبيعهن كالحرييات ويجب على الاعراب تعلم الاحكام فان
 الاعراب أهل جفاء بخلاف العرب فان الله تعالى ذم الاعراب وهم أهل البادية فان
 قطعوا الطريق وأخذوا الاموال وقتلوا الانفس فالامام أن يقطع أيديهم وأرجلهم
 ان أخذوا قبل التوبة وكانوا مؤمنين فان استمروا على اعتقادهم كما في السؤال يقتلون
 بلا انذار و(سئل) أيضا خاتمة المحققين الشيخ خير الدين عن ذلك بما صوره
 في طائفة من الفلاحين دعوا الى الشرع الواضح المبين في قصة تتعلق بالجنابات
 من قتل وجراحات فأبوا فاطنين لا تعمل بالشرع وانما تعمل بدعائم العرب والفلاحين
 فإذا يترتب عليهم شرعا (أجاب) ان قالوا ذلك لا اعتقادهم عدم حقيقة الشرع
 أو استحقاقا فلا ريب في كفرهم بأجماع المسلمين ويجب أن يجري عليهم أحكام
 المرتدين وان لم يكن واحدا منهما فقد اختلف في كفرهم قال في جامع الفصولين قال
 لخصه حكم الشرع كذا فقال خصمه من يرسم كارس كتم حكم في كفره وقيل
 لا ومعنى هذه الالفاظ اما عمل بالعادة لا بالشرع وأبدل القول الاول بفرع من عماد
 الدين مثل ما في جامع الفصولين في كثير من كتب المذهب وأما عقوبة المذكورين
 وتعزيرهم واهانتهم فواجب على حكام المسلمين لان العرب والفلاحين غلب
 عليهم اهل الشرع والرجوع الى الدعائم وبما تطرقوا الى هدم الشريعة بالسكينة

مطلب أيضا خاتمة
 المحققين خير الدين الخ

ان تركوا امرهم فلا يجوز ارضاء اغنيهم في الضلال واهمال امرهم فيما لا يجوز فيه
 الاهمال خصوصا فيما يتعلق بهذا الشأن الذي طال ما ضربت العصاة به وانه
 بسببها حتى استقام وباعوا فيه النفوس حتى شذ صلبه وقام فالتعين على حكم
 المسلمين والاسلام وولاية سائر الانام تدارك هذا الامر الخطر المشكل وتلافى هذا
 الشأن الصعب المذهل والتيقظ له بر مثل هؤلاء الى الشرع المجدي وترك ما عداه
 بحسب ما ينزل الله به من سلطان ومن ابي وعمادي منهم في الضلال يجب أن يعامل بالقتل
 والقتال ولا حول ولا قوة الا بالله المهيمن المتعال اليه مرجعنا ومردنا وعليه اعتمادنا
 في سائر الاحوال اللهم قومة من سماء الشريعة وارفع عيدها وثبت قوائمها يا مسمك
 السماء ان تقع على الارض آمين اللهم آمين و (سئل) رحمه الله تعالى في نحو
 عرب السعادية وبنى عطية وغيرهم من عرب الشام ومصر والحجاز وغيرهم من عرب
 البوادي الذين يطلعون نساءهم فيترجج الرجل منهمزوجة الاخر المدخول بها
 بعد طلاقه بجمعة أو أقل وكذلك بعد الموت لا يعتدون مطلقا ويستحلون ذلك
 واذا مات أحدهم عن عشر بنات مثلا وله ابن عم ونحو ذلك من العصبية وان بعد
 لا يورثون البنات مطلقا معه بل يمنعونهم بانفسهم ميراثا ويورثون ذلك لعصبته فقط
 ويستحلون ذلك ويصدقون بعنته صلى الله عليه وسلم ولكنهم يسكرون البعث
 والنشور واذا قيل لاحد من ان ربنا سبحانه ينجي الخلق بعد موتهم ويحاسبهم على
 اعمالهم فيقولون لا ندري ذلك ولا يقيمون الصلاة ولا يؤتو الزكاة ودأبهم العساد
 في الارض وقطع الطريق وقتل النفس التي حرمها الله تعالى بغير حق ويبيعون
 الحر ويقول بائعه هذا فلاحى أبيه لمن شئت كيف شئت وانصرف في فيه بالرهن
 كيف شئت مستطين ذلك ومن قبائحهم ان الواحد منهم اذا جاءته زوجة الغير
 مغضبة من زوجها وكان بينهما وبينه أدنى قرابة يذبح شاة ويطعمها لاهل حبه ويدخل
 عايم في الحرام ويجعلها زوجة له معتقدا حل ذلك فاحكم الله تعالى فيهم وما الذي
 يجب على الحكماء في حقهم شرعا مع نهيهم لهم عن ذلك مراوا وأمرهم بالاستسلام
 والانقياد لحكام الله تعالى فما يزادون الا مخالفة ونجوا عن أمرهم (فأجاب)
 قد سئل عن مثل هذه المسئلة شيخ مشايخنا الزاهد الورع العالم الشيخ أمين الدين
 محمد بن عبد العال الحنفي رحمه الله تعالى (فأجاب) بما حاصله المرقوم في فتاواه
 من استحل حكما علم أمره وحرمة في دين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فهو كافر وحيث
 نهوا وعظوا وامروا احل قتلهم وقتلهم وأخذ أموالهم ثم ينظر في حال نساءهم ان كن
 مؤمنات مكرهات معهن لا ذنب لهن لا يتعرض لهن فيعلمن الاحكام وان لم يكن

مطلب سئل عن نحو
 عرب السعادية وبنى
 عطية الخ

كذلك حل سبيهم وبيعهم كالخسريات انتهى وتحييت قطعوا الطسريق وقتلوا
 النفس وأخذوا الاموال فجراؤهم ما ذكره الله تعالى في كتابه العزيز يقال عز من
 قائل انما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله ويسعون في الارض فسادا ان يقتلوا أو
 يصلبوا أو تقطع أيديهم وأرجلهم من خلاف أو ينفوا من الارض ذلك لهم خزي
 في الدنيا ولهم في الآخرة عذاب عظيم هذا حكمهم مع كونهم كفارا وبه يعلم حل
 قتلهم مطلقا والحالة هذه ويثاب قاتلهم وأجر المقاتل لهم كاجر المقاتل لاهل الحرب
 مع خلوص النية لانه مجاهد في سبيل الله والله أعلم ومن جملة قبائح هؤلاء المجرمين
 المارقين من الاسلام مروق السهم ان الرجل منهم يأخذ البنت البكر أو المرأة
 الثيب قهرا عليها وعلى أهلها وذلك انه يجدها في بادية فيهددها بالقتل ثم يذهب
 بها إلى بلدة أخرى فيدخلها بيت رجل من أهل القرية فيمكنه منها مع وجود جميع
 أهل البلد وشهادتهم لذلك فلا ريب عندي انهم كلهم فسقة أشقياء مستحقون
 القتل لا قرارهم على هذه الفاحشة العظيمة التي لا تقع بين المسلمين فقد نص أئمتنا
 متونا وشروها على ان الصائل على الفرج يجب قتاله ولو قتل قدمه كدم الكب
 هدر وعبارة النهج مع شرحه لشيخ الاسلام زكريا الانصاري بل يجب أي الدفع
 في بضع وفي نفس ولو مملوكة قصدها غير مسلم بغير ذرته بقولي محقون الدم وكتب
 عليه المعشني الزيادي قوله في بضع ومقدماته وغيره قاربه لانه لا مجال للإباحة فيه
 بل يقع منهم أشد من هذا الامر العظيع الشنيع الذي لا يقع في بلاد الاسلام وهو
 ان أحدهم يأخذ زوجة الرجل التي في عقد نكاحه قهرا عليه بالوجه السابق وله
 منها أولاد فيدخل عليها وتصير زوجة لا غاصب فحسبنا الله ونعم الوكيل ولولا حلم الله
 تعالى لكادت السماء أن تقع على الارض ولكن عذاب الله شديد ولعذاب الآخرة
 أشد وغالب نساءهم بهذا الوجه القبيح المخالف للملة الاسلام وكلهم متواطئون
 على هذا المعنى وقل من ينكره منهم واذا أنكره أحد انما ينكر بلسانه لا بقلبه
 واذا وقع له هذا فعله بنفسه الامن عصمه الله تعالى وربما قد غصبها زوج المرأة
 الاول فيأخذها أيضا قهرا ولها من الثاني أولاد ويزعمون انهم أهل عرض وحسب
 كلا والله انهم لاهل الفسق والفواحش والفجور وهما ميزان تعلم به أنهم أقبح حالا
 من الجاهلية بل من اليهود والنصارى أما الجاهلية فعذرون بعدم وجود الشرع
 فلما ورد كان هو العهدة وأما اليهود فان موسى مرسل لهم بالتوراة والنصارى أرسل
 لهم عيسى بالانجيل فلم يحسب الاصل نوع عذر عند الله وعند الناس وان كان
 محمد صلى الله عليه وسلم نسخ جميع الشرائع فلا يس لهم الآن عذرا أصلا وأما هؤلاء

النصارى فاستقدمهم الا الشيطان أوجهم ويثس المصير ولا حول ولا قوة الا
 بالله العلي العظيم فلا يحشرون مع امة محمد صلى الله عليه وسلم لانهم لم يذعنوا لشرعه
 ولم يعملوا به ولا مع اليهود لانهم لم يعملوا بالتوراة ولا مع النصارى لانهم لم يعملوا
 بالانجيل ولا مع الجاهلية فانهم بلغتهم الدعوة بخلاف الجاهلية ولا مع عبدة الاصنام
 والاوتان لانهم غيرهم فانه تعالى أعلم بحالهم يوم القيامة لكن نسأل الله العظيم
 رب العرش الكريم أن يتوب عليهم وان يهديهم الطريق المستقيم ويعملوا
 بالشرع القويم شرع محمد صلى الله عليه وسلم حتى يحشروا مع امته ويفوزوا بسعادته
 وحسن طلعته ويتلذذوا بالجنة ونعيمها وانما قلنا ذلك شفقة عليهم وخوفا أن
 يموتوا على الكفر فيهلكوا وقال الامام مالك بلغني أنه يجب على العلماء التبليغ كما
 يجب على الرسل فانه يتوب عليهم انه هو التواب الرحيم ومن جملة قبائحهم انهم اذا
 أرادوا أن يحلفوا أحدا جعلوا له دائرة في الارض وجعلوا فيها شملة وثغلة وقدرامقلاوبا
 وريحاً وروثاً ثم يدخل المتهم في الدائرة فيحلف وهذه هي اليمين العظمى عندهم
 ومن قبائحهم ان الرجل يزوج ابنته فيحتاج الزوج أن يدفع لكل من اقاربها
 ما لا ينقصها يسمى عندهم بلعه ومن قبائحهم ان الرجل يسكر له عند آخر مال
 فيأخذ دابته مثلاً على ذلك المال ولكن يمنعها الا كل والشرب حتى تموت فلا
 يضمنها ويأتي باخرى كذلك الى أن يأخذ الذي له فان علفها وسقاها ضمن على
 كفرهم الذي اسسوه واتبعوه ومن قبائحهم الشيعة التي ما وقعت في الجاهلية ولا
 في الاسلام ان شاتهم يأخذون امرأة فاجرة فاسقة ويذهبون بها الى خارج القرى
 في الجبال وبين الشجر ويصنعون بها أنواع الفواحش من زنا وغيره ويسرقون
 اموال المسلمين ويأكلون ويطعمون كل من يرد عليهم ويقال لهم في عرفهم شباب
 المغنية فحب الله سعيهم في الدنيا والآخرة وجميع أهل البلاد تعلم ذلك وقل من ينكر
 عليهم مع أنه يجب على كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر قتالهم ولا يتوقف
 على حكام بل كل من علم ذلك من المؤمنين لزمه قتالهم ثم كل من كان منهم محصناً
 وجب رجه حتى يموت ومن كان غير محصن وجب حله مائة جلدة وتعريب عام
 والمرأة كذلك ان كانت محصنة وجب رجهها والا فجلدها وتعريبها ومن قبائحهم
 ان الرجل يأتي لواحد منهم فيقول أنا مستجير بك فيلزمه في عرضهم الباطل سبعة
 قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا كفل آخر في أمره كذلك ويلزمه له
 سبعة قروش أو تسعة قروش أسدية ومن قبائحهم ان الرجل اذا عرف دابة له مع
 آخر وأقبلتها بالوجه الشرعي يأخذ من مالكها من هي تحت يده نصف القيمة

ومن قبائحهم ان الرجل منهم تذهب له دابة أو تسرق أو يأخذها الصدوق لم يأخذها
 انسان منهم قهر أو سرقة فيغرم لها مال الصكها أيضا نصف القيمة ومن قبائحهم ان
 الواحد منهم يكون له حق على بلد أو قرية أو اقارب مخصوصين فتى ظفر بواحد من
 هؤلاء أخذ حقه منه أو أخذ دابته أو غنمه أو بقره ثم ان ما يأخذه من الحيوانات
 يمنع من الاكل والشرب حتى يموت ومع ذلك يرجع على الفريم بدينه ولا
 يغرم له قيمة ما تلف عنده من الحيوان بل ربما أخذه حيوانا آخر تلف عنده أيضا
 ومع ذلك يرجع بدينه كما مرو من قبائحهم ان رجلا أجنبيا رمى امرأة بالزنا فلا بد
 من قتلها من غير بينة تشهد بذلك ومن غير فرق بين محصنة وغيرها ومن قبائحهم ان
 غالب البلاد لهم قاض يقضى لهم بامور اصطلاحية فيما بينهم لا توافق الشرع القويم
 وهنا خاتمة نسأل الله تعالى حسن الخاتمة في الاحكام المتعلقة بهم وهي انهم ان
 استمروا على ما هم عليه من اعتقاد الدعائم وعدم اعتقاد الشرع القويم والعمل به
 لا تحصل ذبايحهم ولا تجوز منا حكمهم ان كانت نساء هم تعتقد ذلك أو ان عقدت
 في حال ردة آياتهم ولا تقبل شهادتهم ولا تجوز الصلاة خلف أئمتهم ولا يدقنون
 في مقابر المسلمين ولا تجوز الصلاة على موتاهم ولا يغسلون ولا يكفنون بل يجوز اغراء
 الكلاب على جيفهم وان تضررت انهم وارضاهم في التراب ولا تجوز مجالستهم ومن
 جالسهم فهو فاسق لان مجالسة الفاسق لغیر ضرورة فسق ولا يجوز اسلم ان يزوجه
 ابنته او من له عليها الولاية ويجب استنابتهم ذكورا واناثا حالا فان أصروا قتلوا الخبر
 البضاري من بدل دينه فاقتلوه أو اسلموا بان اعتقدوا بطلان دعائهم وأذعنوا للشرع
 القويم صح اسلامهم وتر كوا الخبر فاذا قالوها عصمو امتي دماءهم وأموالهم الا بحق
 الاسلام وملكهم موقوف كبضع زوجاتهم ان ماتوا على ذلك بان زواله بالردة والا
 فلا نزول وقصرهم ان لم يحتمل الوقف بان لم يقبل التعليق كببيع وهبة ورهن وكتابة
 وسلم واجارة باطل لعدم احتمال الوقف وان احتمله بان قبل التعليق كعتق وتدير
 ووصية فوقوف ان أسلم فذلك ان ماتوا على ذلك يكون مالهم في ثالبيت مال المسلمين ولا
 يكون لو ردتهم لان المرتد لا يرث ولا يورث ومن أحاط بالشرعية الفراء علما علم بنية
 أحوالهم ولولا الاشتغال كنت أطلت القول في هذا السؤال ولكن فيه ما يطلع
 اللبيب على غالب أحوالهم بل وأحوال غيرهم كن يقول بالخالية وخالية الخالية
 كعسكر مصر وذلك ان الظلم ونحوه اذا مضى عندهم عليه سنتان صار مالا يعارض
 فيه لكونه مرت عليه السنة المعينة والتي قبلها وهما المراد بالخالية وخالية الخالية
 ومثل ذلك من يقول بالقوانين السلطانية حيث كانت مخالفة للشرع القويم كان

فليس لواحد من يعرف القوانين شرع الله يحكم بيننا فقال لا أعرف الشرع وإنما أعرف
قوانين السلطان أو ليس لهذه المسئلة الا قانون السلطان أو ليس لها الشرع أو
حكمها لا يوجد في الشرع ونحو ذلك ولكن الغالب على القوانين السلطانية
عدم مخالفة الشرع الشريف وفي هذا القدر كفاية والله تعالى أعلم (سئل)

مطلب سئل يا سائل عن
احاديث من العجب الخ

يا سائل عن احاديث من العجب * قد حارفيها ذوو الافكار والادب
عن تزوج انثى ثم طلقها * ثلاثة قد مضت حقا بلا عطب
وعن قريب اما ماتم راجعها * على العجيج الذي في سائر الكتب
بجامع الام والاختسين جماء * في فرد وقت ولم يخشى من العطب
أعمامها أربع والجد خامسهم * أخ لها زوجها هذا من العجب
وعن صبي بلا ام وليس له * أب ويطلق في الميراث في النسب
وقائلا لآخيه حين قابله * أهلا بعني وخالي وابن اخت أبي
(أجاب) رحمه الله تعالى

فانزوج ميل قد زوج لمكحلة * طلاقها كل عين يا أبا الادب
فاليل جامع هذا لمكحلة * وبعد ذاك لعيني صاحب الشنب
ان راجع الام طلق عين غانية * وان يطلق يطالعين والمذهب
أصابع أربع أعمام مكحلة * ابهام يرى فذاك الجد في النسب
وان تسكن جامعاً خامساً مكحلة * زوج وخالهما مع وسطة العجب
أما الصبي فالعين عنه غني * والارث لا يحل فافهم غاية الطلب
هما صبيان في عينين جدهما * رأس وكل له عم بنتسب
وخاله اذنان العينين أمهما * والكل أخ لها فافهم بذاطرب
والعين اخت لرأس والصبي لها * ابنا يقينا بلا شك ولا كذب
هذا جوابي فكن للحق مستمعا * ولا تجادل أخا علم بلا سبب
ثم الصلاة على خير الانام ومن * قد أقرأ الضيف مع ولد ذوى حسب

والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل) كم عدد الملائكة التي موكلة على بني آدم
وكيف صورة كتابتهم وفي أين محلهم وما اسم الكاتبين واذامات الادعي فأين
تذهب الملائكة الموكلة به (أجاب) اختلف العلماء رجعهم الله تعالى في عدد
الملائكة التي موكلة على بني آدم روى ان عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه
سأل النبي صلى الله عليه وسلم كم ملائكة على الانسان فقال عشرون ملكاً منهم ملك
عزيمت على حسابتك وهو أمين على الذي عن يسارك فادعيت حسنة كتبت

مطلب سئل كم عدد
الملائكة الموكلين ببني
آدم الخ

عشر وإذا علمت سيئة قال الذي على الشمال الذي على اليمين اكتب فيقول له
 لا اله الا انتوب فاذا لم يتوب قال نعم اكتب ارا حنا الله تعالى منه فيحسن القرين ما اقل
 مراقبته لله تعالى واقل استغياؤه لقوله تعالى ما يلقظ من قول الا لله رقيب عتيد
 فاسم الملك الذي على اليمين رقيب وهو الذي يكتب الحسنات واسم الملك الذي على
 الشمال عتيد وهو الذي يكتب السيئات وملكان بين يديك ومن خلفك لقول الله
 تعالى له معقبات من بين يديه ومن خلفه يحفظونه من امر الله وملك قابض على
 ناصيته اذا تواضع لله تعالى رفعه واذا تنجز على الله تعالى قصمه وملكان على
 شفتيك ليس يحفظان عليك الا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وملك على
 فيك لا يدع الحبة او الهوام تدخل فيك وملكان على عينيك ويقال ان اسمهما
 شويه فهؤلاء عشرة املاك على آدمي فتزل ملائكة الليل على ملائكة النهار
 فهؤلاء وعشرون ملكا على كل آدمي وقال مجاهد ما من عبد الا وملك موكل به
 يحفظه في نومه ويقظته من الجن والانس والهوام فاسمهم شئ يأتية الا قال له الملك
 وراءك الاشئ ياذن الله فيه فيصبيه وقال كعب الاحبار لولا ان الله تعالى وكل
 بكم ملائكة يذوبون عنكم في مطعمكم ومشر بكم وعوراتكم لقطفتكم الجن وقال
 الفا كهاني ان قلت الملائكة التي ترفع عمل العبد في اليوم أهم الذين يأتون غدا أم
 غيرهم قلت الظاهر انهم هم وانهم لا يتغيرون عليه مادام حيا واختلّفوا في موضع
 جلوس الملكين من الانسان فقال الضحاك مجلسهما تحت الشعر على الخنك قال
 البغوي وكان الحسن يعجبه أن يظلف عنقته وروى أبو نعيم في تاريخ أصبهان انه
 صلى الله عليه وسلم قال نقوا أفواهكم بالخلال فانها يجلس الملكين الحافظين وان
 مدادهما الريق وقلها اللسان وليس عليه ما شئ أضرم بقايا الطعام بين الأسنان
 وذكر وانهم ما يكتبان كل شئ حتى الانين في المرض كما قال صاحب الجوهرة
 لكل عبد حافظون وكلوا * وكاتبون خيرة لنهم ملوا
 من أمره شئاً فعل ولو ذهل * حتى الانين في المرض كما نقل

واذا كانت الكتبة لا تهمل شئاً فحاسب نفسك لتريح الملائكة من التعب
 وفائدة جعل الملائكة موكلين بالانسان انه اذا علم ان له حافظا من الملائكة
 موكل به يحفظ عليه أقواله وأفعاله في محائف تنشر له وتقرأ عليه يوم القيامة
 على رؤس الاشهاد كان زاجر له عن التقيع وترك المعاصي وقال عكرمة لا يكتبان
 الا ما يؤثر عليه ويوزر وروى انه اذا كان الليل قال صاحب اليمين لصاحب
 الشمال تعال ألقبك فاطرح أنا حسنة وأنت عشر احتى يصعد صاحب السيئات

في سنة واحدة من الله اذا حمل الانسان عشر سيئات وعمل حسنة واحدة فتحتى له
 ربحان في ذلك رسول لمن خلعت احاده اعشباره قال لا تباد السيئات ولا تحسب
 الحسنات لان الحسنه الواحدة تكفر عنه عشر سيئات فاذا ارادت السيئات
 والويل له ان لم يعف الله عنه وروى ان آدم عليه السلام اخرج من الجنة قال يا رب
 اتركني الى الارض وسلطت على ابليس فاجعل لي عليه سلطانا قال لا يولد لك ولد الا
 وكنتم ملكين يحفظانه قال يا رب زدني قال الحسنه بعشرة واربعها والسبحة
 بواحدة وانحرفها قال يا رب زدني قال باب التوبه مقترح مادام في الجسد روح وروى
 انس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى وكل بعبده ملكين يكتبان
 عليه فاذا مات قال يا رب قد قبضت عبدك فلان قالى أين قال سمائي بملاوة من
 ملائكتي يعبدونني وأرضي ملاوة من ملائكتي يطيعونني اذهب الى قبر عبدى
 فسبحاني وكبراني وهللاني واكتبوا ذلك في صحيفة عبدى الى يوم القيامة وهذه بشارة
 عظيمة لهذه الامة المحمدية حيث معها الله تعالى بهذا الفضل العظيم والعطاء الجسيم
 والله تعالى أعلم (سئل) فيما يفعله الناس من القيام لبعضهم بعضا هل هو
 جائز ولا (أجاب) قدر ف هذا السؤال للعلامة سيدى الشيخ عز الدين بن عبد
 السلام رحمه الله تعالى وهو في القيام الذى أحذنه أهل زماننا مع انه لم يكن في زمن
 السلف هل يجوز أو يحرم فكتب الجواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تذابروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله اخوانا وترك
 القيام في هذا الوقت يفضى للقاطعة والمدايرة فلو قيل بوجوده ما كان يعبد او قال
 اللقائى رحمه الله تعالى ثم انه منهى عنه منى تفرقه اذا فعل تعظيما لمن لا يحبه لانه
 يشبه فعل الجبايرة ويوقع الفساد في قلب الذى يقام له ومباح اذا فعل اجلا لمن
 لا يريد ومنه دواب للقادم من سقر فرما بقدمه وسلم عليه أو يشكر احسانه أو القادم
 المصائب ليغزيه بمصيته والله تعالى أعلم (سئل) فيمن يرى المصطفى صلى الله
 عليه وسلم يقظة ومنا ما هل هي جائزة ويرى ذاته الشريفة حقيقة وما الحكم اذا رآه
 انسان في آن واحدا أو أحدهما بالشرق والثاني بالمغرب (أجاب) اتفق الحفاظ
 رحمهم الله تعالى ان رؤيته صلى الله عليه وسلم يقظة ومنا ما جائزة لكن اختلفوا
 هل يرى الرائي ذاته الشريفة حقيقة أو يرى منا لا يحكم اذهب الى الاول جماعة
 وذهب الى الثاني الغزالي واليا فاعى وآخرون واحتج الاول بأنه صلى الله عليه وسلم
 سراج الهدى ونور الظلام وشمس المعارف كما يرى نور السراج والشمس من بعد
 والرقى جرم الشمس باعراضه وخواصه فكذلك الجسم الكريم والبدن الشريف

مطلب سئل فيما يفعله
 الناس من القيام لبعضهم
 الخ

مطلب فيمن يرى المصطفى
 صلى الله عليه وسلم الخ

خلا تلتزم مفارقة الشريعة ولا خلوا الضريح منه بل يخرق الله تعالى الحجب
 للرأي وينزل المانع حتى يراه وهو في مكانه ويمكن على هذا ان يراه اثنان في آن واحد
 ومكان واحد أحدهما بالشرق والثاني بالمغرب أو يجعل تلك الحجب شفاقة لا توارى
 وراهها وقال القرافي رحمه الله تعالى محل النزاع ما اذا واه الرأي في يمينه بالشرق وآخر
 في ذلك الوقت في يمينه بالمغرب فان الشمس انما يرى في البيت شعاعها وأما جرمها
 فهو في مكانه من السماء ولو حصرها محل الرأي لاستحالة كونها في ذلك المكان في محل
 غيره فوجب القول بالثاني بالمثل وقد قال جماعة من أكابر الصوفية بالعالم المثالي
 سواء وافق صورته عليه الصلاة والسلام لمحقيقة أولا لان المرئى على خلافها
 انما هو على صورة الرأي المنطبعة في مثاله عليه الصلاة والسلام الذي هو كالمرآة
 للصورتين وتوسطا بعضهم فقال رؤياه على صورته وصفته الحقيقية رؤيا لا تحتاج
 الى تعبير ورؤياه على غير هارؤيا تحتاج الى تعبير وهي حقيقة في الوجهين جميعا
 لا تلبس فيهما من الشيطان باتفاق العموم بل هي حق وان رؤى بغير صفته اذ تصور
 كل تلك الصور من قبل الله تعالى فمن رآه شيئا فهو في غاية سلم ومن رآه شيا فهو
 في غاية حرب ومن رآه متبسما فهو متمسك بسقته ومن رآه على حاله وهيدته كان دليلا
 على صلاح الرأي وكمال حاله وجاهه وظفره على أعدائه ومن رآه متغيرا لمحال كان على
 سوء حال الرأي حتى ان الموحّد يراه حسنا والمحد يراه قبيحا انه كالمرآة الصقيلة
 ينطبع فيها كلما قابلها وان كانت ذاتها على أحسن حال وأكملها والله تعالى أعلم
 (سئل) فيما يفعله بعض فقهاء البر ونحوهم اذا جاء اليهم الداعي والمدعي ليحكم بينهما
 فيقول لهما لا أحكم بينكما حتى تحطما البسلة فهل لا يجوز له ذلك وهل يحل له أن يأخذ
 من الخصمين أجرة على الحكم بينهما وما يصدر على يدهم من العملة المسماة الآن بعملة
 المئائنة ويحبسون حيلة لهما لاجل الخلاص من اثم الربا فهل لا يجوز لهم ذلك وما يفعله
 بعض جهلة الفلاحين من عدم توريث الاناث وأخذ مهورهن وخروجهن سافرات
 الوجوه ومقاوضتهن بآثاف بعضهم بعضا وجعلهم الاناث كالبهايم من جملة الميراث
 ويقسمونهن ويكلفونهن من العمل ما ليس بواجب عليهن ويخرجونهن معهم
 في الحرب والقتال وغير ذلك من الافعال القبيحة فهل لا يحل ذلك ولا يجوز الاقرار
 عليه خصوصا فقهاءهم يشاهدون هذه الافعال منهم ويقرّونهم عليه فاحكم الله
 تعالى في ذلك (أجاب) ما ذكر في هذا السؤال من قبائح هذه الافعال فيلحق
 فاعلها الوبال والنكال والدمار وغضب الجبار وتلعنه الملائكة الكرام هذا اذا لم
 يستحل ما ذكر وما اذا استحل ذلك والعياذ بالله تعالى فنعامله معاملة المرتد وقال

مطلب فيما يفعله بعض
 فقهاء البر الخ

أو يذره رضى الله عنه تمام التقوى ترك بعض المحلال خوفاً من أن يكون حراماً لما
 في ذلك من ترك الريبة لأن تركها وروع كبير عظيم وروى عن أبي هريرة رضى الله
 عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل دع ما يريبك إلى ما لا يريبك فقال وكيف لي
 بالعلم بذلك فقال له إذا أردت أمر افضع يدك على صدرك فإن القلب يضطرب للحرام
 ويسكن للحلال ولأن المسلم يدع الصغيرة مخافة الكبيرة والمعنى أقبل الذي
 يحمذك الناس على فعله ودع الذي يذمك الناس على فعله وقوله في السؤال هل
 يجوز أخذ الأجرة على الحكم قال الشيخ تقي الدين السبكي رحمه الله تعالى إذا ابتلى
 انسان بالقضاء لا يحل له أن يأخذ شيئاً إلا أن يرزقه الامام أو يكتب مكتوباً يستحق
 أجرة مثله إذا لم يكن كتابة ذلك واجبة عليه ولا يجوز له أن يأخذ على الحكم ولا على
 تولية نيابة القضاء ولا على مباينة وقف أو مال يقيم شيئاً وكذلك حاجب القضاة
 وكل من يلي أمور المسلمين ومن فعل خلاف ذلك فقد غيّر فريضة الله تعالى وباع
 عمله الذي بذله لعباده ثمن قليل ولذا تجدد بعض الفجرة الذين يفعلون ذلك يأخذونه
 خفية وهذه علامة الحرام فإن الحلال يأخذه صاحبه ولا يستخفى من أخذه والله
 يعلم المفسد من المصلح انتهى ذلك لمخاض جزم الصيرى في الايضاح فقال ومن قال
 يجوز للحاكم أن يأخذ شيئاً من أعيان الخصوم وجب أن يستتاب وذكر العلامة
 الشمس الرمل في فتاواه أنه يجوز للفتى أن يأخذ أجرة مثله إن كان فقيراً والاولى
 في حقه التبرع بالتقوى ولا يأخذ من مستفت أجرة وإن لم يكن له رزق ومتى أخذ
 شيئاً مع عدم رضاه لم يحل له ذلك وذكر أيضاً في فتاواه أن لفظ الحكم وإداء الشهادة
 لا يأخذ عليه أجرة فإن احتاج القاضي إلى النظر بين الخصمين وتعطلت به مصالحه
 وهو فقير أو احتاج الشاهد إلى ركوب وإن لم يركب كان له أخذ أجرته وبذل أجرة
 ما يركبه انتهى وذكره في شرحه على المنهاج بقوله وجازله أى للقاضي طلب أجرة
 مثل عملة فقط وأخذها وامتنع عند آخرين والاول أقرب والثاني أحوط انتهى وما
 يفعله الآن من المعاملة للناس بكتب الصكوك والتمسكات لأصحاب الاموال
 واشتهرت بمعاملة المثالثة يدفعون العشرة بخمسة عشر إلى البيد ومثلاً ويأتون إلى
 فقيه ويعمل لذلك حيلة بأن يبيع المديون دواته أو كتاباً أو محرمة أو سجادة أو غير
 ذلك لأجل الخلاص من الربا وهذه الحيلة مكروهة عندنا كراهة شديدة ومحرمة
 عند الامام أحمد بن حنبل رضى الله عنه فالله تعالى لا يخفى عليه شئ وقد ورد وعيد
 شديد لكل الربا قال الله تعالى الذين يأكلون الربا الآية أي يعاملون به وإنما خص
 الأكل لأنه معظم الامر المقصود من المال لأن المال لا يؤكل إنما يصرف في المأكول

ثم يركل قبح الله تعالى التصرف في الربا والذين يأكلونه لا يقومون من قلوبهم الا
 كما يقوم الذي يقبضه أي يصيرعه الشيطان من المس أي الجنون والمعنى إن آكل
 الربا يبحث يوم القيامة مثل المبرور الذي لا يستطيع الحرك كذا العمدة لأن الربا
 في قلوبهم ويطونهم فقلوبهم فلا يقدر على الاستطاعة وقال ابن عباس لا يقبل الله
 تعالى من آكل الربا صدقة ولا جهاد ولا صلاة وعمارة فقلوبهم أحجاب الأموال
 الآن إذا أراد أحدهم أن يقرض غيره مائة قرض مثلا ويجعل عليه فائدة بها كل شهر
 وطلار مائة أو فقه رزما فلا يقول له هب ذلك لي كل شهر فيقرضه كل ذلك وهذه المدة
 باطله لا ورود في الخبر كل قرض جر نفعا فهو ربا وقد كان الامام أبو حنيفة رحمه الله
 تعالى لا يجلس تحت ظل شجرة غريبة ومن ذلك القرض لمن يستأجر ملكه بأكثر
 من قيمته لاجل القرض ان وقع ذلك شرطا اذ هو حرام بالاجماع ومن بعض فعلهم
 القبيح انهم يورثون الذكور دون الاناث وهو ما كان عليه أهل الجاهلية ويخالفون
 قول الله تعالى حيث قال يوصيكم الله في أولادكم للذكور مثل حظ الانثيين فأن الله تعالى
 جعل للبنات حصة في أموال آبائهن وقسم لمن مع الذكور خلافا لما كانوا عليه
 في الجاهلية وذلك لضعفهن وترغيبا في نكاحهن وقد عدل سبحانه وتعالى حيث
 جعل للذكور مثل حظ الانثيين لأن الذكور ذوات حاجتين حاجته لنفسه وحاجة لعياله
 والانثى ذات حاجة فقط وقد روي ان جعفر الصادق رضي الله عنه (سئل) عن
 تفضيل الذكر على الانثى فقال ان حواء أخذت حفنة من الخنطة وأكلت وأخذت
 حفنة أخرى وخبأتها ثم أخذت حفنة أخرى ودفعته إلى آدم عليه السلام فلما
 جعلت نصيبها ضعف نصيب الرجل قلب الله الأمر عليها فجعل نصيب المرأة نصف
 نصيب الرجل وقيل انه قيل كفى للذكر ان جعل نصيبه ضعف نصيب الانثى فلا
 ينبغي له أن يطمع في جعل الانثى محرومة بالكلية انتهى ومن بعض فعلهم القبيح
 انهم يرسلون نساءهم الى المدن يبيعون ويشتررون في الاسواق وهن كاشفات
 وجوههن متشبهات بالرجال ولا يستحيين من الله تعالى ولا من عباده وقال تعالى قل
 للمؤمنين يغضوا من أبصارهم الآية أي عماليجل لهم النظر اليه لقوله صلى الله عليه
 وسلم يا علي لا تتبع النظرة النظرة لأن الأولى لك وليست الثانية لك وقال تعالى
 وقيل للمؤمنات يغضضن من أبصارهن الآية عماليجل لمن نظره لقوله صلى الله عليه
 وسلم لا م سلة وميمونة بنت الحارث لما دخل عليها ابن أم مكتوم احتجب منه
 فقلنا يا رسول الله أليس أعشى لا يبصرنا ولا يعرفنا فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم أفعمى أنما ألتما تبصرانه وقد اتفق المسلمون على منع النساء أن يخرجن

مطلب عن تفضيل الذكر
 على الانثى الح

سائر الناس فيه ولان النظر اليهن منسوبة الفتنة وحرمان الشهوة واللاتي يحملن
 الحرام عند سد الباب والاعراض عن تهاويل الاحوال ومن بعض صلواتهم
 يرسلن نساءهم الى الحبش يحتطين ويحمله على رؤسهن ويكفونهن الى الطمن
 بانعمسون والى حمل القش من السهل الى اليبادر وغير ذلك من الاعمال الشاقة
 فالتين من الواجب عليهن فلا والله ما يجب عليهن من هذا شيئا ومن بعض جهلهم
 انهم يلبسون نساءهم السراويل عند المات وأما في حياة الدنيا فلا يلبسونهم ذلك
 لانه عار عندهم لبس أزواجهن اللباس في الدنيا ويخافون قول النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو قوله اتخذوا السراويلات فانها من أسترتيابكم وحصنوا بها نساءكم اذا
 خرجن أي استروهن وموتوهن بلبس السراويل خصوصا اذا خرجن من بيوتهن لما
 فيها من الامن من انكشاف العورة بنحو سقوط أو ريح فهي كحصن مانع وأما
 فعل هؤلاء المذكورين فانهم يسترون نساءهم بلبس السراويل في القبور ولا
 يلبسونهن ذلك في الدنيا خصوصا عند خروجهن وتراهن أي الانسان في الشتاء ومن
 ماشيات في الاسواق واقعات أثوابهن الى ركبتهن وما عليهن الا ثوب واحد فلاحول
 ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض جهلهم ان أحدهم اذا كان مترجلا امرأة
 واحدة وأخذ ثانية فالغالب أنه يترك الاولى وانه يأخذ الجديدة الى قرية ثانية
 يسكن بها ويترك الاولى من غير نفقة ولا كسوة ولا يخف من الله تعالى ولا يخشى
 عقابه ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى في شرحه على المنهاج ومن له زوجات ويات
 عند بعضهن لزمه فورا أن يبيت عنده من بقي منهن قسوته يذنبن للخبر الصحيح اذا كان
 عند الرجل امرأتان فلم يعدل بينهما جاء يوم القيامة وشقه مائل أي ساقط وقد
 كان صلى الله عليه وسلم على غاية من العدل في القسم واذا دخل على احدها من
 في نوبة الاخرى وطال مكثه قضى من نوبته ما مثله لانه مع الطول لا يسمع به وحق
 الادعي لا يسقط بالعدرومن بعض أفعالهم انه اذا كان لاحدهم امرأتان فيجدهما
 في بيت واحد مع أنه يحرم عليه ذلك بغير رضا من ذكر العلامة الرملي رحمه الله تعالى
 في شرحه على المنهاج ويحرم عليه أن يجمع ضربتين في مسكن أو خيمة ولو ليله لما
 يذنب من التباغض الا برضاها ما لان الحق لهما ولهما الرجوع ويكره له أن يظأ
 واحدة مع علم الاخرى ولا يلزمها الاجابة لان الحياة والمسروعة يأتیان ذلك ومن ثم
 صوب الاذرعى التحريم ومن بعض أفعالهم القبيحة انه اذا مات رجل وترك ذكورا
 وانا نودواب ومواشي وأسبابا وأملا كافالذ كور يجمعون البنات من جملة الميراث
 مع الدواب والمواشي والاملاك والاسباب ويقتسمون ذلك والورع فيهم يدفع

الذي بعد ما تقسم مع المبرات بعض اشخاص من ذنوب وبعض اشياء حتى انها تسمى
 وتسمى للمال في دار الله البضع اما ما تسمى من ذنوبه على طيب قلبها وان شراح
 فلاحول ولا قوة الا بالله العلي العظيم ومن بعض افعالهم القبيحة انهم يقايضون
 بناتهم كالحجاش ومكحل من مستحق الزود عن الاخرى بكبر لوجهن او بحال
 او غير ذلك يريدن بها وهذا يسمى مكاح الشغار التي عنه في خبر الحسين بن سعيد من
 شعر الكلب رجله اذا رقصه السيول فكانت كلامها يقول الا تترلا ترفع رجل بنتي
 حتى ارفع رجل بنتك وهو زواج بنتي على ان تزوجني او تزوج ابني مثلا بنتك
 ويضع كل واحد صدق الاخرى فيقبل وعمله البطلان التشريل في البضع لان كلا
 جعل بضع موليته مودا للمكاح وصدقا للآخرى فاشبه تزويجهما من رجلين ومن
 بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انهم يبيعون بناتهم واهلواتهم وبنات اعمامهم
 لا زواجهن كبيع الارقا مويلا كاون مهوره ويقولون انهن يبرثن ذمتهم من
 ذلك فلا والله العظيم ورسوله الكريم انهن لا يبرثن ذمتهم عن طيب قلب وان شراح
 صدر وانما هو قهر اعلين وغصبا ومن بعض افعالهم ان بعضهم ياتي الى عند بعض
 التجار ويستدين منه قميصه وكسوة مختلفة الالوان وبعد قطع ذلك وتفصيله
 يذهب به الى قرينته فان استعمل ذلك واليسه لاهله فيما طلل التاجر ثمنه ويعده الى
 البيدر فاذا جاء البيدر يتعلل له بامور واهية ويصبره الى البيدر الثاني فاذا جاء
 البيدر يتعلل له بامور ايضا ويصبره الى الزيت فاذا جاء الزيت يقول له ما حمل زيتوني
 وانت فيك التحمل ويصبره الى البيدر وهلم جرا وان كان له غنى عن الحوائج اوانه
 طلق زوجته التي اخذها الكسوة والقماش فيعاود القماش على صاحبه بعد
 قطعه وتفصيله ولم يخش الله تعالى ولم يستخ من عباده ولم يخش من كلام ولا ملام
 وقد وقع لي مثل هذه المادة وهو ان فقيها من فقهاء البر عقد نكاحه على بنت واراد
 الدخول بها فجاء لعندي واخذها كسوة العرس ليحبيب لي بثمنها زيتا ثم بعد ذلك
 طلقها ورد الكسوة منها ما هو مفصل ومنها ما هو محيط عامله الله تعالى بعدله والحد
 لله تعالى بضاعتنا ردت اليها ومن بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انه اذا وقع بينهم
 وبين أعدائهم حرب فيلبسون نساءهم انخرما عندهم من الملبوس ويزيتون
 ويدرون بينهم في الحرب ويخرضونهم على القتال ويحملن لهم الماء كل والمشراب وكل من
 جبن أو فشل عن القتال من الرجال تأتي اليه الامراة ومرادهما ان تأخذ سلاحه
 لاجل ما تخرضه على القتال وتقويه على قتل النفس التي حرم الله تعالى قتلها
 الا بالحق ومن بعض قبضهم وافعالهم الشنيعة انه اذا صار عندهم فرح يجتمع شبابهم

في كل ما يقع بين الرجل والمرأة من خلافات كالمصالح والمفاسد كمن جعل المرأة
 من رتبة أسكن المومن وتدخل في وسط الخلق تفرق بين جسمهم وضميرهم
 ما بين أفعالهم وما يتجلى على جوارحهم أحيانا ويسمون بها بركة النساء
 وتكون هذه عندهم من أغرى نسايتهم وأطهرهن ومن بعض جهلهم أنهم يعظمون
 أميرهم أو شيخهم أو المتكلم عليهم ولا يخلفون إلا بحياته ويكون الخلف بحياته
 عندهم قسم عظيم ليس فيه كذب ولا خلف ومن بعض أفعالهم الشنيعة أنه
 إذا تزوجت امرأة غياقي إليها والدها وأخوتها أو أولاد عمها ويقولون لها ما أرادنا
 تزويجك لأجل أن ياخذوا مهرها وهي لم ترض بالزواج أو يكون لها أولاد
 صغار من شفقها عليهم تخاف عليهم الضياع فتدفع لأقاربها قدر مهرها حتى أنهم
 ما يزوجهاتهم أنهم يقولون عنها مذة ويأتون إليها خصوصا إذا كانت مليئة ويقولون
 لها ما أرادنا تزويجك لأنك عرمتنا وتخاف على عرمتنا وما مرادهم إلا حتى ياخذوا
 مهرها أو ياخذوا منها قدر مهرها وهكذا ثالثا ورابعا ومن بعض قصصهم وأفعالهم
 الشنيعة أنهم إذا اتهموا امرأة عندهم بالقاحشة قتلوها من غير ثبوت ذلك عليهم ولا
 يفسلونها ولا يكفونوها ولا يصاون عليها وإنما يرمونها في بئر وسواء كانت محصنة أو غير
 محصنة ولهم أفعال كثيرة أضر بنا عنها خرف الإطالة فلا حول ولا قوة إلا بالله العلي
 العظيم وعلى ولاية الأمور رضا عفا الله تعالى لنا وهم الأجور وعلى أهل الحل والمقد
 وأرباب الكلام من المشايخ والمتكلمين أيد الله تعالى بهم الدين ووقفهم للضراط
 المستقيم المنع من هذه النزعات والأباطيل لأن عليهم حفظ الدين الذي هو أحد
 السكيات الخمس الذي أجمع على حفظها كل ملة وهي الدين والنفس والمال
 والعرض والعقل والمتعين على أحكام المسلمين والاسلام وولاية سائر الأنام تدارك
 هذا الأمر الخطر المشكل وتلافي هذا الشان الصعب المذهل والتيقظه نسأله سبحانه
 أن ينجينا الزيف والضلال ولا حول ولا قوة إلا بالله المعين المتعال إليه مرجعنا ومرفقا
 وعليه اعتمادنا في سائر الأحوال والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب (سئل)
 عن الزغاريت هل كانت في زمن المصطفى صلى الله عليه وسلم وهل هي مباحة
 في الأفراح وهل يجوز فعلها من الذكور أو لا (أجاب) قيل إن أصل الزغاريت
 عن أمنا حواء رضي الله تعالى عنها لما اجتمعت بآدم عليه السلام بعدما أخرجا
 من الجنة فلما رآته فن شدة فرحها به زغرت وهي مباحة في كل فرح وسرور ومن
 النساء وتكره من الرجال لأنه مخصوص بالنساء والأولى حرمة من الرجال لقشبه
 بالنساء والله تعالى أعلم (سئل) هل الأفضل للمكاف الدعاء إلى الله تعالى

مطلب عن الزغاريت
 هل كانت بزمن النبي
 صلى الله تعالى عليه
 وسلم الخ

مطلب هل الأفضل على
 المكاف الدعاء الى الله
 تعالى الخ

أو تركه (أجاب) ورد من الصكبات والصفة استقبال طلب الله عام ومريد
والحق عليه لا ينفق الداعي لقول صاحب الجوهرة

وعند ما كان الدعاء يسمع كان القرآن وحده يصح

واسأله من الظاهر المذكور لا افتقار إلى الله تعالى وكونه صلى الله عليه وسلم لم يأمر
أحدًا بتركه وإنما الذي أمره الصبر وهو لا ينافي الصبر فقد دعي إلى طلب الصلاة

والسلام بكشف صبره مع قوله تعالى أنا وجدناه صابرا والله تعالى أعلم (سئل)
هل يجوز أكره المريض على الأكل والشرب وعلى التداوى أولا وهل الدواء سنة

أولا (أجاب) أكره المريض على الأكل والشرب مكره وليس له تركه وهو أمرنا كم
على الطعام والشراب فإن الله يطعمهم ويسقيهم ويخلق بالأكل والدواء وإذا

تداوى المريض فلا بأس به لأنه من السنة فخير أن الله تعالى لم يضع داء إلا وأتزل له
دواء وأخذه من جهله وعلمه من علمه فان ترك التداوى وترك كل على الله تعالى

فلا بأس به ولكن من قل صبره وضعفت نفسه فالتداوى له أفضل والله تعالى أعلم
(سئل) في النوم هل هو جائز في المسجد وإذا قلتم بالجواز فهل يجوز إخراج الريح

فيه أولا (أجاب) لا بأس في النوم في المسجد لغير الخبث ولو غير أعزب فقد ثبت
أن أصحاب الصفة رضي الله تعالى عنهم كانوا ينامون في زمنه صلى الله عليه وسلم

ولم ينكر عليهم ما لم يضيّق على المصلين أو يشوش عليهم ولا يحرم إخراج الريح
في المسجد لكن الأولى اجتنابه لأن الملائكة تتأذى به والله تعالى أعلم (سئل)

في المباحة التي تقع بين الطلبة لعل هل يجوز أولا (أجاب) إن قصدوا بالمباحة
امتحان بعضهم بعضا فانه يحرم عليهم إلا إذا وان لم يقصدوا استمجانا بل قصدوا

التقويم فلا بأس به والله أعلم (سئل) إذا عطس الإنسان ولم يحمد الله تعالى هل
يجوز تسميته أولا (أجاب) إذا لم يحمد الله تعالى فانه يكره للإنسان أن يسميه لما روى

في صحيح مسلم عن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه أنه قال سمعت رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول إذا عطس أحدكم فحمد الله فشمته وإن لم يحمد الله فلا

تسمته وانتهى وإذا سبق التسمت العاطس بالحمد يامن من ثلاثة أوجاع كما قال بعضهم
من يتدنى عاطسا بالحمد يامن من شوص ولوص وعلوص كذا وردا

فالشوص وجع الضرس واللوص وجع الأذن والعلوص وجع البطن وقيل وجع
الدبر ويكره التسميت إلى ثلاث ثم يدعو له بعده بالشفاء ويسن لعاطس وضع ثي

على وجهه وخفض صوته ما أمكن واجابة شتمه بنحوه بكم الله ولم يجب بخلاف
رد السلام والله تعالى أعلم (سئل) هل يجوز للداعي أن يقول اللهم اغفر لي

أن يقول اللهم اغفر لي الخ

مطلب هل يجوز أكره
المريض على الأكل الخ

مطلب في النوم في المسجد
فهل يجوز أم لا الخ

مطلب المباحة التي تقع
بين الطلبة تجوز أم لا الخ

مطلب إذا عطس
الإنسان الخ

مطلب هل يجوز للداعي
أن يقول اللهم اغفر لي الخ

العاشر ثم ان يتقدم قشر البهائم بالقهوة وطول الاجتهاد فيه جلا وطهارة
 وبعدها امر بقرط على الانسكار والعبادة بطول الليل والارباب في طرقات
 تؤثر في البدن عند تركها من مضطربتي بان نسيها القربة جلا على اجل والاعانة
 نظرا الى انما نزل على النفس من قشر وكسل وتعين على الصنف والعبادة وتلحق
 في طلق انما لا يسكن منها ولا يحد من ولا يحمل بعد كلام طويل في القدر انما لا يستسلم
 يقترب منها عرض يقتضي التصريم كادارها على هيئة بحر المصومين فيسلك خلاف مجرد
 الادارة فانها لا حزمة فيها فله اذ ان النبي صلى الله عليه وسلم لم الدين على انصافه
 وسكاستعمال محرم معها ولكن اذا قدمت للارعاية على قربة كانت قربة
 او على مباح كانت مباحة او على مكروه كانت مكروهة او على حرام كانت حراما
 وحينئذ فتاتي فيها الاحكام الخمسة وذكر بعض المتأخرين من البلغاء في ذلك كلاما
 طويلا خلاصته واما القهوة فخلاصة القول فيها انها من الجواز تساوله مباح شرعية
 كسائر المباحات مثل اللبن والعسل ونحوهما لا حولها في قوله تعالى قل لا احد
 فيما اوحى الى محرما على طاعم يطعمه الاية ولا التفات الى من ادعى تحريمها فدعواه
 في ذلك اوهى من بيت العنكبوت وذكر الاطباء ان شرب القهوة يطرد النوم والفتور
 والكسل ويعين على ما يريد شاربه ساعيا يتعلق بالعبادة كذكر وقراءة قرآن
 واشتغال بالعلم وتجدد وغير ذلك وان منافعها لا تحصى وفضائلها لا تستقصى منها
 انها تذهب البلم وتفتح القى والى والرطوبة وتقطع البواسير وتطرد الريح وتذهب
 القولنج والصداع وتهضم الطعام وتنبيه الشهوة والغذاء وتفتح بعض أنواع الرمد
 وتذهب الجرب من الجفن وتفتح الابخرة الرديئة المتصاعدة الى الدماغ ولا حول ذلك
 كانت معينة على السهر وتصفى الحواس من الكدر قال بعض البلغاء واحسن
 ما فيها اجتماع الاخوان والمحبين على شربها خصوصا مع المروءة والصفاء والمحادثة
 بما فيه رضى الله تعالى والله تعالى اعلم (سئل) ما مقدار سعة الارض وكم عدد
 اقاليمها (اجاب) ذكر الامام فخر الدين ان طول الارض ما بين المشرق والمغرب
 وعرضها ما بين الشمال والجنوب لان الذي جهة مطلع سهيل يسمى جنوبا والمقابل له
 يسمى شمالا والمشرق والمغرب معلوما وقد اختلف اهل الهيئة والفلاسفة في مقدار
 الارض ففي المسالك لا يكرى ان الارض كلها مسيرة خمسمائة عام ثلث عمران وثلث
 بحار وثلث برارى غير مسكونة وفي رواية مسيرة ما بين اقصى الدنيا الى اذانها
 مسيرة خمسمائة سنة مائتان من ذلك في البحر ومائتان ليس يسكنها اجدون ثمانون فيه
 بأجوج ومأجوج وعشرون فيه سائر الخلق ذكره في الخريدة وفي عين الاخبار

مطالب ما مقدار سعة
 الارض الخ

من أرض الدنيا كلها إلى المعمورة منها أربعة عشر ألف فرسخ المسافة إلى
السودان ومائة ألف الروم وثلاثة آلاف لفارس وألف للعرب وأما مقدار مسافة
الأرض ما را حبل فذكر في الخبرين أن من مصر إلى أقصى الغرب نحو مائة وعشرين
م رحلة وإذا قطعت من العالم شرق مصر إلى حد الصين على خط مستقيم فكان
مقدار تلك المسافة نحو مائة رحلة فجعله ما بين أقصى الغرب إلى أقصى الشرق
نحو أربع مائة رحلة هذا طول الأرض وأما عرضها من أقصاها في حد الشمال إلى
أقصاها في حد الجنوب فمن ناحية بأجوج وما جوج إلى أرض بلغاريا وأرض الصقالية
نحو أربعين رحلة ومن أرض الصقالية من بلاد الروم إلى الشمال نحو ستين رحلة
ومن أرض الشام إلى مصر نحو ثلاثين رحلة ومنها إلى أقصى النوبة نحو ثمانين
رحلة حتى ينتهي إلى البرية فذلك مائتان وعشرة مراحل كلها عامرة وأما ما
بين بأجوج وما جوج إلى البحر المحيط وما بين براري السودان إلى البحر المحيط فقفر
خراب ليس فيه نبات ولا طير ولا وحش ولا شيء من المخلوقات ولا يعلم مسافة هاتين
البريتين كم هي إلا الله تعالى وذلك لأن سلوكها غير ممكن لفرط البرد الذي يمنع من
العمارة في الشمال وحر المسامع من ذلك في الجنوب وأما عدد أقاليم الأرض
فستبعة وطول كل إقليم تسعمائة فرسخ في مثلها فالأقل فيه أرض بابل وخراسان
وفارس والاهواز والموصل وأرض الجبل وله من البروج الحمل ومن النجوم المشتري
والثاني السند والهند والسودان وله من البروج الجدي وزحل والثالث مكة والمدينة
والبحر واليمن وله العقرب والزهرة والرابع مصر وأفر بقيه والبربر والاندلس وله
الجوزاء وعطارد والخامس الشام والروم والجزيرة وله الدلو والقمر والسادس
الثور والحرز والذيل والصقالية وله المبرح والسابع الدبل والصين وله
الميزان والشمس فسبعمائة الخالق الرزاق والله تعالى أعلم (سئل) عن أمنا
حواء عليها السلام هل على ما يقال أنها خلقت من ضلع آدم وفي أي محل خلقت
ولم سميت حواء وما كان مهرها من آدم عليه السلام وكم ولدت من الأولاد وكم عاشت
من السنين وفي أي محل دفنت (أجاب) حكى الفخر الرازي على أنها خلقت من
ضلع آدم عليه السلام واختلف متى خلقت فقيل خلقت قبل دخول الجنة وقيل أنها
خلقت في الجنة وآدم نائم من ضلعه الأيسر ووضع مكانه لحم فاستيقظ آدم فوجدها
جالسة عند رأسه فقال لها من أنت قالت امرأة فقال لم خلقت قالت لتسكن إلى
وأستكن إليك فقالت الملائكة يا آدم ما اسمها قال حواء فقال والاه ولم سميت حواء
قال لأنها خلقت من حي وفي الصحيح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إن المرأة

مطلب عن خلق أمنا
حواء عليها السلام الخ

خلقت من خلع أعرج لا تستقيم لك على طريقة فان ذهبت قمها فكسرتها
 وكسرها طلاقها وان استقيمت عليها استقيمت على طويج وكران النجوى رحمه
 الله تعالى ان حواء طلفت من آدم المهر فامر بالسلا على محمد صلى الله عليه وسلم
 عشرين وفي بعض الروايات المائة طلفت له الملائكة ما آدم حتى تؤدي
 مهره اقال وماء رها قالوا صلى على محمد صلى الله عليه وسلم ثلاث مرات وفي تاريخ
 ابن جرير ان حواء ولدت اربعين ولدا في عشرين بطناً وقيل مائة بطن وعشرين
 بطناً في كل بطن ذكر وانثى وذكر اهل التاريخ ان آدم مامات حتى رأى من ذريته
 من اولاده واولاد اولاده اربعين الفاً واما عمره في التواريخ انه تسعمائة سنة
 وسبع وتسعون سنة وعاشت بعد آدم سبع سنين وعاش آدم الف سنة وان آدم
 وحواء عليهما الصلاة والسلام دفنا بجانب البيت بمكة ذكر جميع ذلك المرحوم
 الشيخ مرعي الكرمي في بهجته والله تعالى أعلم بالصواب (مثل) في ايليس لعنه الله
 تعالى هل هو من الجن او من الملائكة وما كان سبب طرده وبعده ولعنه (اجاب)
 اختلف العلماء رحمه الله تعالى في ايليس قيل انه من الجن وهو قول أكثر
 المتكلمين وجماهير المعتزلة ويدل عليه قوله تعالى الا ايليس كان من الجن الآية
 وقيل انه كان من الملائكة وبه قال كثير من الفقههاء وقال كثير من المفسرين ان الله
 عز وجل خلق السموات والارض وخلق الملائكة والجن فاسكن الملائكة السماء
 واسكن الجن الارض فعبدوا الله تعالى دهر اطوي بلا في الارض ثم ظهر فيهم الحسد
 والبغى فاقتتلوا وفسدوا فبعث الله تعالى اليهم جنداً من الملائكة يقال لهم الجن
 ومنهم ايليس اللعين وهم من خزان الجنان اشتق لهم اسم من الجنة فهبطوا الى
 الارض فطردوا الجن على وجعها وأحققهم بشعاب الجبال وجزائر البحار وسكنوا
 الارض وخفف الله تعالى عنهم العبادة فأحبوا البقاء في الارض لذلك فأعطى الله
 تعالى ايليس ملك الارض وملك السماء وخزان الجنان وكان قارة يعبد الله تعالى
 في الارض وقارة في السماء وقارة في الجنة فدخله الكبر والعجب وهذا سبب طرده
 ولعنه ثم قال في نفسه ما أعطاني الله تعالى هذا الملك الا اني أكرم الملائكة عليه
 وأعظمهم منزلة لديه فلما أظهر الكبر عزله الحق جل وعلا عن ملكه وقال الله تعالى
 له ولجنده اني جاعل في الارض خليفة فلما قال لهم ذلك كرهوا العزل لان العزل شديد
 فقالوا أتجعل فيهم من يفسد فيها ويسفك الدماء الآية فقال لهم الحق جل وعلا
 اني أعلم ما لا تعلمون من كبر ايليس ذكر ذلك المرحوم الشيخ مرعي الكرمي
 في بهجته ثم قال بعد ذلك قلت لعمرى ان هذه القصة موعظة لامتعظين ومدهشة

طلب ابليس من الحق
ومن الملائكة الخ

يقول العارفين فانظروا اني في أي مرتبة كان الملعين فيها وانظر الى أي حالة ادى
 اليوم عليهم ان يعود بالله تعالى من ذلك ومن السلوك في المهالك وفيها موعظة لمن قد اخطأ
 ملك من الملوك على جنوده وجعله أميراً على جنوده وعبيده أن لا يأمن عاقبة
 الامور وان يكثر على حذر من المقدور قبل أن لا يتعد الغرور والله تعالى أعلم
 (سئل) فيما يفعله السحرة من زرع البذر في الارض وطلوعه ونموه بالثمر في ساعة
 واحدة ونقل المتاع من محل الى محل ونحو ذلك فهل هو تخيل للناظر أو فعل حقيقة
 (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في تأثير السحر وفي حقيقة على قولين
 قيل انه لا يغير حقيقة وانما هو تخيل لقوله تعالى يخيل اليه من سحرهم انها تسمى
 وحكي الاوزاعي أن موديا صعبه في سفر فأخذ ضفدا وسحره فخرى واوباعه لخصاري
 فلما ساروا به الى قريتهم وجدوه ضفدا فلقوا اليهودي فلما قربوا منه رأوا رأسه
 قد سقط عن جثته ففرعوا وولوا اربابا وبقي الرأس يقول للاوزاعي هل غابوا الى
 أن بعدوا عنه فصار الرأس في الجسد وأما طلوع الزرع في الحال ونقل الامتعة
 والقتل على الغور والعمى والصمم وتعلم الغيب فلا يقع بالسحر لانه قد وقع القتل
 في السحرة ولم يبلغ أحد منهم هذا المبلغ ولم تستطع سحرة فرعون الدفع عن انفسهم
 وجوز بعضهم أن يسترق جسم الساحر حتى يلج في كوة ويجري على خيط مسترق
 ويطير في الهواء ويقتل غيره ويغير الحلق وينقل الانسا الى صور البهائم لكن قال
 بعضهم الاصح خلاف ذلك لانه لم يقع ولا سمع عن عاقل من آدم عليه السلام الى
 وقتنا ان ساحرا غير خاق الرجن عز وجل عن صورة انسان الى صورة حيوان من
 حمار أو فرس أو سرحان والحكايات في مثل ذلك خرافات تحدث بها الجائز والبنيات
 لا تروى بأحاديث صحيحة وهي على المتحدث بها أعظم فضيحة ومما يؤيد هذا انهم
 لو قدروا على تحقيق الحقايق لقلبوا الاحجار ذهباً والخنزير ابلا م شاء واستغنوا عن
 سؤال الناس وذلك منتف والله تعالى أعلم (سئل) في أبوي النبي صلى الله عليه
 وسلم هل هما في الجنة لكونهما من أهل المنة وما تافهما ولم تباعهما الله عوى أو أنه
 صلى الله عليه وسلم يشفع لهما ويدخلان الجنة بشفاعته صلى الله عليه وسلم أو ان
 الله تعالى أحياهما له وأمنابه صلى الله عليه وسلم وما يستحق من العقوبة من قال
 انهما في النار (أجاب) لا ريب ولا شك ان أبويه صلى الله عليه وسلم في الجنة
 ومن قال بخلاف ذلك فقد باه بغضب من الله تعالى وقد صنف العلماء رحمه الله
 تعالى في ذلك رسائل جمة منهم العلامة الجلال السيوطي رحمه الله تعالى ألف
 في ذلك ستة رسائل منها السبل الحليم في الآباء عليه وساذكر منها ما هو المقصود

مطلب فيما يفعله
 السحرة الخ

مطلب في أبوي المصطفى
 صلى الله تعالى عليه
 وسلم مؤمنان الخ

بالاختصار السبيل الا قول انهما لم تبلغهما الدعوة لانهما كانا في زمن الجاهلية التي
عم فيها الجهل طبق الارض وقد فيها من يبلغ الدعوة على رجبها خصوصا وقد ماتا
في حداثة السن فان والده صلى الله عليه وسلم عاش من العمر نحو ثمان مائة وعشرين سنة
والدته ماتت في حدود العشرين تقريبا ومثل هذا العمر لا يسع الفحص عن
الطلب في مثل ذلك الزمان وحكم من لم تبلغه الدعوة انه يموت ناسيا ولا يعذب
ويدخل الجنة هذا مذهبنا لا خلاف فيه بين ائمتنا ومصدق ذلك قوله تعالى وما كنا
معذبين حتى نبعث رسولا السبيل الثاني انهما من اهل الفترة وقد ورد في اهل
الفترة احاديث انهم موقوفون الى ان يتصوا يوم القيامة فمن اطاع منهم دخل الجنة
ومن عصى دخل النار ولا شك ان الله تعالى يوفقهم ما عند الامتحان للاجابة بشفاعته
النبي صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم اذا كان يوم القيامة شفعت لابي
واخي وعن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى ولسوف يعطيك ربك فترضى
قال من رضى محمد صلى الله عليه وسلم ان لا يدخل احدهم من اهل بيته النار السبيل
الثالث ان الله تعالى احياهما له حتى آمنابه روى انه صلى الله عليه وسلم سأل ربه
ان يحيي ابويه فأحياهما له فأمنابه ثم أماته ما والله سبحانه وتعالى قادر على كل شيء
وليس تجزئ رفته وقدرته عن شيء ونبيه صلى الله عليه وسلم اهل ان يختصه بما شاء
من فضله وينعم عليه بما شاء من كرامته وقال القرطبي رحمه الله تعالى فضائل النبي
صلى الله عليه وسلم لم تزل تتوالى وتسابع الى حين مماته فيكون هذا مما فضله الله
تعالى وأكرمه به وقال وليس احياء قتيلى بنى اسرائيل واخباره بقاتله وكان عيسى عليه السلام
يحيى الموتى وكذلك نبينا صلى الله عليه وسلم قال واذا ثبت هذا فاجتمع من ايمانهم ما
بعد احيائهم ازيادة في كرامته وفضيلته صلى الله عليه وسلم السبيل الرابع انهما
كانا على الخنفية دين ابراهيم عليه الصلاة والسلام وان آباءه صلى الله عليه وسلم
كلهم الى آدم كانوا على التوحيد لقوله تعالى وتلق في الساجدين قيل معناه انه
كان ينقل نوره من ساجد لساجد لقوله صلى الله عليه وسلم لم أزل أنقل من اصلاص
الطاهرين الى ارحام الطاهرات وقد سئل القاضي أبو بكر بن العربي أحد ائمة
المالكية عن رجل قال ان ابا النبي صلى الله عليه وسلم في النار فأجاب بأنه ملعون
لان الله تعالى يقول ان الذين يؤذون الله ورسوله لعنهم الله في الدنيا والاخرة
الاية قال ولا أدري أذية أعظم من أن يقال عن أبيه انه في النار لقوله صلى الله
عليه وسلم لا تؤذوا الاحياء بسبب الاموات والله سبحانه وتعالى أعلم (سئل)

خلق الله تعالى خلق آدم من التراب ولم يخلقه من غير التراب (أجاب)
 أن الله تعالى خلق آدم من تراب وجوهها منها أن يكون متواضعا ومنها ليكون
 مطغنا لشار الشهوة والغضب لأن التراب يطفى النار ومنها أظهر لقدرته تعالى
 لأنه تعالى خلق الشياطين من النار التي هي أضعف الاجسام وأعطاهم كال
 الشهوة والقوة وخلق آدم من التراب الذي هو أضعف الاجسام ثم أعطاه الخفة
 والمعرفة والنور والهداية وخلق السموات من أمواج مياه البحار معلقة في الهواء
 حتى يكون خلقه لهذه الاجرام برهاناً بآهرا ودليلاً لظاهره على أنه تعالى هو المدبر
 للخلق بغير احتياج الى مزاج والى علاج وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
 ان الله تعالى خلق آدم من تراب وجعله طينا ثم تركه حتى كان حامس سنوناً ثم
 خلقه ومصوره حتى كان صلصالاً كالقنار ثم نفخ فيه من روحه قال الفخر رحمه الله
 تعالى ولا شك ان الله تعالى قادر على خلقه من أى جنس من الاجناس بل قادر
 على خلقه ابتداء وانما خلقه على هذا الوجه اما لحض المشيئة أو لما فيه من دلالة
 الملائكة ومصالحهم ومصالحه الخالق والله تعالى أعلم (سئل) في أى موضع
 كان خلق آدم عليه السلام (أجاب) اختلف العلماء رحمه الله تعالى في موضع
 خلقه على أقوال قال السدي خلق في سماء الدنيا وقال ابن سعيد خلق في جنة من
 جنات الدنيا والذي عليه الجمهور من العلماء انه خلق في جنة عدن ومنها أخرج وأنزل
 الى الارض والله تعالى أعلم (سئل) هل كان آدم عليه السلام وقت تعليم الاسماء
 نبيا مبعوثا قبل ما وقع له ما وقع من المخالفة وأكله من الشجرة أو انه بعث بعد ذلك
 (أجاب) قال بعض العلماء انه كان نبيا لما ظهر له من المعجزات من تعليم الاسماء
 وقال الفخر والاقرب أن يكون مبعوثا في ذلك الوقت الى حواء ولا يبعد أيضاً
 أن يكون مبعوثا الى من يتوجه اليه من الملائكة وقيل ان آدم لم يكن ذلك الوقت
 نبيا لأن أكله من الشجرة لا يليق أن يكون بعد نبوته لقوله تعالى ثم اجتباه ربه
 وهدى أى بعد أكله الشجرة فوجب أن يقال لم يكن قبل ذلك مجتبي والله تعالى
 أعلم (سئل) عن الاطفال الذين يموتون في الصغر اذا دخلوا الجنة هل يكبرون
 ويصيرون في سن واحد أو يبقون على حالهم عند آبائهم (أجاب) أخرج الترمذي
 وأبو يعلى وابن أبي شبيب مرفوعا قال من مات من أهل الدنيا من صغيرا وكبيرا يردون
 بين ثلاثين سنة في الجنة لا يزيدون عليها أبداً وأخرج الطبراني عن المقداد بن
 الاسود مرفوعا يحشر الناس ما بين السقط الى الشج القاني اثناء ثلاث وثلاثين سنة
 في خلق آدم وحسن يوسف وقلب أيوب مكملين ذوى أفتانين أى شعور ووجهم ولعل

مطلب سئل في أى
 موضع كان خلق آدم عليه
 السلام الخ

مطلب سئل هل كان آدم
 عليه السلام وقت تعليم
 الاسماء نبيا أم لا الخ

مطلب سئل عن الاطفال
 الذين يموتون في الصغر
 يكبرون في الجنة أم لا الخ

المراد بقوله يحشرأى عند دخول الجنة والافلاطون الموقوف كهيئتهم وعند
الدخول يكونون في الجنة كالبالغين قال القرطبي تكون الاكليات في الجنة
على سن واحد وأما الخور فأصناف مصنفه مغاروكيلون على ما استتمت أنفسهم أهل
الجنة والله تعالى أعلم (سئل) هل في الجنة يوم (أجابت) ذكر بعضهم نظاما
في صفته أهل الجنة

مطلب سئل هل في الجنة
يوم أم لا الخ

وستة ليست لأهل الجنة * لا نول لأغاث لا لجنه
كذلك لانوم ولا اسنانا * ولا نح أيضا كما آتانا
واستثنى منهم ستة قد خصوا * بحية قد جاء فيهم نص
هم آدم ونوح وإبراهيم * هارون والصديق والكليم

مطلب سئل هل السماء
خلقت قبل الارض أو
بالعكس الخ

والله تعالى أعلم (سئل) هل السماء خلقت قبل الارض أو بالعكس
(أجاب) اختلف المفسرون في ذلك فذهب ابن عباس رضي الله عنهما ان الارض
خلقت قبل السماء لقوله تعالى قل أنتم كنتم تكفرون والذي خلق الارض في يومين
وتجعلون له أنداد ذلك رب العالمين الى أن قال ثم استوى الى السماء فسواهن سبع
سموات الآية وان ثم للترتيب ومذهب قوم آخرين ان السماء خلقت قبل الارض
وان لفظة ثم في قوله ثم استوى الى السماء ليست للترتيب وانما هي لتعداد النعم
كما يقول الرجل لغيره أليس قد أعطيتك النعم العظيمة ثم رفعت قدرك ثم دفعت
الخصوم عنك والله تعالى أعلم (سئل) عن الكفار اذا فعلوا في الدنيا خيرا هل
ينفعهم يوم القيامة ويثابون عليه وهل يماوتون في العذاب (أجاب) ان عقد الاجاع
على ان الكفار لا تنفعهم اعمالهم الحسنة ولا يثابون عليها بنعيم ولا يخفف عنهم
عذاب لكن بعضهم أشد عذابا من بعض بحسب جرائمهم والله تعالى أعلم
(سئل) فيمن أشبه المصطفى صلى الله عليه وسلم (أجاب) نظاهم بعضهم
وعدهم خمسة

مطلب سئل عن الكفار
اذا فعلوا في الدنيا خيرا الخ

مطلب سئل فيمن أشبه
المصطفى صلى الله عليه
وسلم الخ

فقال وخمسة أشبهوا المختار من مضر * أعظم بهم من شبيه نعم احسنوا
هم جعفر وابن عم المصطفى قثم * أسامة وأبوسفیان والحسن
والله تعالى أعلم (سئل) عن مقدار أعمار الائمة الاربعة وأصحاب السنن
وعام وفاتهم (أجاب) رضى الله عنه عن ذلك نظاما وبيان معرفة ذلك ان الكلمة
الاولى الواقعة بعد اسم الامام يحسب حروفها بالجل فعدتها سنة وفاة ذلك الامام
والكلمة الثانية لمدة عمره وحياته كما قال

مطلب سئل عن مقدار
أعمار الائمة الاربعة
وأصحاب السنن وعام
الخ

To: www.al-mostafa.com